

كتاب

الأحكام السلطانية

للعالم العلامة أفصى العصاة

ابى الحسن على بن محمد بن حبيب

الماوردى البصرى السعداى

رحمة الله

ود اعصى نهضة حجة وانارة

العبد الفقير الى رحمة ربه

مفسر أنعر

عمر الا له ولوالديه

تأليف

في مدينة نى الخروسة

بالا ملكنا الاعظم ادام الله ملكه

١٨٥٣ هـ المسححة

الواقعة في سنة ١٣٩٩ هـ من الهجرة النبوية

فهرست

الابواب التي تنتمها هذا الكتاب

الباب الأول . . .	في عقد الامامة	٣
الباب الثاني . . .	في تعليل الوزارة	٣٣
الباب الثالث . . .	في تغليد الامارة على البلاد	٤٧
الباب الرابع . . .	في تغليد الامارة على الجهاد	٥٧
الباب الخامس . . .	في الولاية على حروب المصالح	٨٩
الباب السادس . . .	في ولاية القضاء	١٠٧
الباب السابع . . .	في ولاية المظالم	١٢٨
الباب الثامن . . .	في ولاية النقابة على قوى الانساب	١٩٤
الباب التاسع . . .	في الولاية على امامة الصلوات	١٧١
الباب العاشر . . .	في الولاية على الحج	١٨٥
الباب الحادي عشر . . .	في ولاية الصدقات	١٩٥
الباب الثاني عشر . . .	في قسم الفي والغنيمة	٢١٧
الباب الثالث عشر . . .	في وضع الجزية والخراج	٢٤٥
الباب الرابع عشر . . .	فيما تختلف احكامه من البلاد	٢٧٢
الباب الخامس عشر . . .	في احياء الموات واستخراج المياه	٣٠٨
الباب السادس عشر . . .	في الحمى والارفاق	٣٣٣
الباب السابع عشر . . .	في احكام الاقطاع	٣٣٠
الباب الثامن عشر . . .	في وضع الديوان وذكر احكامه	٣٤٣
الباب التاسع عشر . . .	في احكام الجرائم	٣٧٥
الباب العشرون . . .	في احكام الخسبة	٤٠٤

نذب للآمة زعيما خلف *a* به النبوة ، وحاط به الملة ، وفوض
اليه السياسة ، ليصدر التدبير عن دين مشروع *b* ، وتجتمع
الكلمة على رأى متبوع ، فكانت الامامة أصلاً * عليه استقرت ،
قواعد الملة ، وانتظمت به مصالح الآمة ، حتى استتبنت بها
الامور العامة *d* ، وصدرت عنها الولايات الخاصة *e* ، فلزم
تقديم حكمها *g* على كل حكم سلطاني ، ووجب ذكر ما اختص
بنظرها على كل نظر *h* ديني ، لترتب احكام الولايات على نسق
متناسب الافسام ، متشاكل الاحكام ، والذي تضمنه هذا الكتاب
من الاحكام السلطانية والولايات الدينية عشرون باباً فالباب الاول
في عقد الامامة والباب الثانى فى تقليد الوزارة والباب الثالث فى
تقليد الامارة على انبلاد والباب الرابع فى تغايد الاماره على للجهاد
والباب الخامس فى الولاية على حروب المصالح والباب السادس فى
ولاية القضاء والباب السابع فى ولاية المظالم والباب الثامن فى
ولاية انتقابة على ذوى الانساب والباب التاسع فى الولاية على
امامة الصلوات والباب العاشر فى الولاية على الحج والباب الحادى
عشر فى ولاية الصدقات والباب اثنا عشر فى قسم انفى وانغيمية
والباب الثنت عشر فى وضع الجزية والحراج والباب الرابع عشر فيما
تختلف احكامه من انبلاد والباب الخامس عشر فى احياء الموات

a) O. حلف *suprascr.* حَلَب L. حلف O. *b*) O. المشروع
c) O. verba transponit. *d*) O. للامة *e*) O. للأخاصة M. *f*) O. . . . ,
L. marg. *g*) L. in textu حكمتها *supra lin.* حكمتها *g*) ولزم
i) Addidi hic ف et in reliquis و quac litera
in M. semper deest, in O. usque ad caput unum, ubi
primum folium huius codicis alia manu scriptum finitur.

واستخراج المياه والباب السادس عشر في الحمام والارفاق والباب السابع عشر في احكام الاقطلاع والباب الثامن عشر في وضع الديوان وذكر احكامه والباب التاسع عشر في احكام الجرائم والباب العشرون في احكام الحسبة

الباب الاول في عقد الامامة

الامامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا وعقدتها لمن يقوم بها في الآخرة واجب بالاجماع وان شذ عنهم الأصم^١ واختلف في وجوبها هل وجبت بالعقل او بالشرع فقالت طائفة وجبت بالفعل لما في طباع^٢ العللاء من التسليم لزعيم يمنعهم من النظام^٣ ويفصل بينهم في التمازع والتخاصم^٤ ولو لا الولاة^٥ لكانوا فوضى مهملين وعمجا مصاعين وقد قل الافوه^٦ الاودي وهو شاعر جاهلي^٧

(البسيط) لا يصلح^٨؛ الدس فوضى لا سراة لهم

ولا سراة اذا حبالهم سادوا

وقال^٩ طابفند اخرى بل وجبت بالشرح دون الفعل لان الامام يفهم بامور شرعية^{١٠} كان مجورا^{١١} في العمل ان لا يرد^{١٢}

a) Solus O. الامامة b) Al-Fharast. ed. Cureton ol. c) L. طباق d) M. النظام e) ولولاغا. f) L. جاهل, post quam vocem L. نظم addit. g) M. تصلح, vid. Fak. al-kholaf. ed. Freytag III. h) M. وقالت i) L. وقد, sed و alia manu. k) Sic O, M. يجوز l) M. يرد, unde L. براد fecit. P. sic vertit: تجوز ميكد عقل كه وارد نشود تعبد بان

التعبد بها فلم يكن العقل موجبا لها وإنما اوجب العقل ان يمنع كل واحد^a نفسه من العقلاء عن التظالم والتقاطع وباخذ^b بمقتضى العدل^c * في التناصف^d والتواصل فيتدبر بعقله لا بعقل غيره ولكن جاء^e الشرع بتفويض الامور الى وليه في الدين قال الله عز وجل يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم^f ففرض علينا طاعة اولى الامر فينا وهم الائمة المتامرون علينا وروى^g هشام ابن عروة عن ابي صالح عن ابي هريرة ان رسول الله صلعم قال سيليكمر بعدى ولاء فيليكم البر بيرة^h ويليكمر الفاجر بفجورة فاسمعوا لهم واطيعوا في كل ما وافق الحق فان احسنوا فلكم ولهم وان اساءوا فلكم وعليهم

فصل فاذا ثبت وجوب الامامة ففرضها على الكفايةⁱ كالجهاد وطلب العلم فاذا قام بها من هو من اهلها سقط فرضها عن الكافة^j وان لم يفهم بها احد خرج^k من الناس فريقان احدهما اهل الاختيار حتى يختاروا * اماما للامة^l والثاني اهل الامامة حتى ينتصب احدهم للامامة وليس على من عدا هذين الفريقين من الامة في تاخير الامامة حرج ولا مآثر^m واذا تميزⁿ هذان الفريقان من الامة في فرص الامامة وجب ان يعتبر^o كل

a) M. et P. العقل, L. marg. b) M. احد c) عمل كند P. d) M. احد

روى M. g) Sur. 4, 62. f) جاز L. e) والتناصف L. d) العدل

تخرج L. marg. h) مجتمع M. i) البقين M. j) كافة Solus O.

اثر M. m) correxit. n) للامة in للامامة L., للامامة اماما M. o) M. وقر

واجب P. addit: M. في o) M. sup. hn. تميز L. وقر M. n)

است كه در هر صنفی شروط معتبرة در ایشان رعایت نمایند

فريق منهما بالشروط المعتبرة فيه فاما اهل الاختيار فالشروط المعتبرة فيهم ثلاثة احدها العدالة الجامعة لشروطها والثاني العلم الذي يتوصل به الى معرفة من يستحق الامامة على الشروط المعتبرة فيها والثالث الراى والحكمة ^د المؤديان الى اختيار من هو* للامامة اصلح ^{هـ} وتدير المصالح اقوم واعرف وليس لمن كان في بلد الامام على غيره من اهل البلاد فصل منزلة تقدم بها عليه وانما صار من يجزعه ببلد الامام متواليا لعقد الامامة عرفا لا شرعا لسبق علمهم ^ف بموته ولان من يصلح للخلافة في الاغلب موجودون في بلده

فصل واما اهل الامامة فالشروط المعتبرة فيه ^و سبعة احدها العدالة على شروطها الجامعة والثاني العلم المؤدى ^{هـ} الى الاجتهاد في النوازل والاحكام والثالث سلامة الخواص ^ز من السمع والبصر واللسان ليصح معها مباشرة ما يدرك بها والرابع سلامة الاعضاء من نقص ^ح بمنع من استيفاء الحركة وسرعة النهوض والخامس الراى المقتضى الى سياسة الرعية وتدير المصالح والسادس الشجاعة والنجدة المؤدية الى حماية البيضة وجهاد العدو والسابع النسب وهو ان يكون من فرش لورود النص فيه وانعقاد الاجماع عليه ولا اعتبار بصرار ^ط حين شد فجوزها في جميع الناس لان ابا بكر الصديق رضى الله عنه احتج يوم السقيفة

a) M. اما, quod L. in correxit. b) M. والحكم, L. marg. c) M. تجربة P. والحكمة d) Sic e coniectura scripsi, codd. e) M. يحتضر f) L. عليهم g) M. فيهم h) M. نقص, quod L. in correxit. i) M. الخواص L. z) L. الموصل M. b) Al-Shar. ٩٣.

على الانحصار في دفعهم عن الخلافة لما بايعوا سعد ^a بن عباد
عليها بقول النبي صلعم الائمة من قريش فافلعوا ^b عن التفرّد
بها ورجعوا ^c عن المشركه فيها حين قالوا منا امير ومنكم
امير تسليماً لروايته ونصديقه خبره ورضوا بقوله نحن الامراء
وانتم الوزراء وقال الذي صلعم فدموا وربشا ولا تعدّموها وليس
مع هذا النص المسلم شبهة لمسازع فيه ولا قول لمخالف له ^d
فصل والامامة تنعقد من وجهين احدهما باختيار اهل العقد
والكل والثاني بعهد / الامام من قبل فاما انعقادها باختيار اهل
الحل والنعقد فقد اختلف العلماء في عدد من تنعقد به الامامة
منهم على مذاهب شتى فعانت طائفة لا تنعقد الا بجمهور ^e
اهل انعقد والكل من كل بلد ليكون ارضاء به عاماً والنسليم
لامامته اجماعاً وهذا مذهب مدفوع ببيعة ابي بكر رضى الله عنه
على الخلافة باختيار من حصرها ولم ينتظر ببيعته ^f قدومه غايب
عنها ^g وقالت طائفة اخرى اقل من تنعقد به منهم / الامامة خمسة
يجتمعون على عقد او بعدها احدهم يرضى الاربعة استدلالاً
بامر من احدهما ان بيعة ابي بكر رضى الله عنه انعقدت بخمسة
اجتمعوا عليها ثم تابعهم الناس فيها ^h وم عمر ابن الخطاب
وابو عبيدة بن الجراح واسيد بن حصير وبشر بن سعد وسالم

^a) M. لسعد ^b) L. فافلعوا ^c) L. عن in mutavit. Vide
Caussin essai III, 325 et Weil Gesch. d. Chal. I, 4.

^d) M. فيه ^e) M. اختيار ^f) M. بعقد ^g) M. عقد ^h) M.
L. superse. بها ⁱ) L. superse. باجماع جمهور

وكذلك ببيع في الشورى من لم ينتظر ببيعته قدومه غايب

فيها ^j) M. omittit. ^k) M. عليها, L. supr. lin.

مولي أبي حذيفة رضي الله عنهما والثاني ان عمر رضي الله عنه جعل الشورى في ستة ليُعقدَ لاحدٍ يرضى الخمسة وهذا قول اكثر الفقهاء والمتكلمين من اهل البصرة وقال اخرون من علماء الكوفة « تنعقد بثلاثة يتولاها احدٌ برضاء الاثنيين ليكونوا حاكماً وشاهدين كما يصح عقد النكاح بولي وشاهدين وقالت طائفة اخرى تنعقد بواحد لان العباس قال لعلي رضوان الله عنهما امدد يدك ابايعك فيقول الناس عمر رسول الله صلعم بايع ابن عمه فلا يختلف عليك اثنان ولأنه حكم وحكم واحد نافذ

فصل فاذا اجتمع اهل العقد ولحل للاختيار تصفحوا احوال اهل الامامة الموجودة فيهم شروطها فقدموا للبيعة منهم اكثرهم فضلا واكملهم شروطا ومن ^b يشرع الناس الى طاعته ولا يتوقفون عن بيعته فاذا تعين لهم من بين الجماعة من ادانهم ^d الاجتهاد الى اختياره عرضوها عليه فان اجاب اليها بابعود عليها ^e وانعقدت ببيعتهم ^f له الامامة فلم كافة الامنة الدخول في بيعته والانقياد ^g لطاعته وان امتنع من الامامة ولم يجب اليها لم يجبر عليها لانها عقد مرضاة ^h واختيار لا يدخله ⁱ اكراه ولا اجبار وعُدل عنه الى من سواه من مستحقينها ^k فلو تكافى في ^l شروط الامامة اثنان قدم لها اختيارا استهما وان لم تكن زيادة السن مع

a) Deest in P. b) M. ممن c) P. در بيعة وي. d) M. الى addit. e) M. omittit, L. superscribit. f) M. انعقاد. g) P. ببيعتهم, L. praepositionem alia manu addit. h) L. مراعاة supr. lin. i) M. ويدخله, L. ا delevit. k) M. فببيع عليها, L. omittit. l) M. مستحقها, L. مستحقها, tum addunt

كـمال البلوغ شرطاً فإن ببيع أصغرهما سناً حاز ولو كان
أحدهما أعلم والآخر أشجع روى في الاختيار ما * يوجب حكم
الوقت ^a فإن كانت الحاجة إلى فضل الشجاعة ادعى لانتشار
الثغور وظهور البغاة كان الأشجع أحق وإن كانت الحاجة
إلى فضل العلم ادعى لسكون الدهماء وظهور أهل البدع كان
الأعلم أحق فإن وقع ^b الاختيار على * واحد من ^c اثنين
فتنازعاها فقد قال بعض الفقهاء بكون قدحاً لمنعهما منها
وبعدل إلى غيرهما والذي عليه جمهور العلماء والفقهاء أن
التنازع فيها لا يكون قدحاً مانعاً وليس بطلب الإمامة مكروهاً
قد تنازع فيها أهل الشورى فما ردّ عنها طالب ولا منع منها ^d
راغب واختلف الفقهاء ^e فيما يقطع به تنازعهما مع تكافؤ
أحوالهما فقالت طائفة يقرر بينهما ويقدم من قرع منهما
وقال آخرون بل يكون أهل الاختيار بالخيار ^f في بيعة أيهما
شاؤا من غير قرعة فلو تعين لأهل الاختيار واحد هو الأفضل
لجماعة فبايعوه على الإمامة وحدث بسعدته من هو أفضل منه
انعقدت ببيعته إمامة الأول ولم يجز العدول عنه إلى من هو
أفضل منه ^g ولو ابتدوا بيعة المفضول مع وجود الأفضل نظر
فإن ^h كان ذلك لعذر ⁱ دعا إليه من كون الأفضل غائباً أو
مريضاً أو كون المفضول أطوع في الناس وأقرب في القلوب
انعقدت بيعة ^j المفضول ^k وصححت إمامته وإن ببيع لغير عذر
فقد اختلف في انعقاد بيعته وصحة إمامته فذهبت طائفة

^a) 0. يحتمله الوقت. ^b) M. وقع. ^c) M. omittit. ^d) M.
العذر. ^e) L. بأن. ^f) M. omittit. ^g) L. في الخيار. ^h) M. العلماء.
addit. ولزمت. ⁱ) M. ^j) L. ببيعة. ^k) L.

منهم للجاحظ الى ان بيعته لا تنعقد لأن الاختيار^a اذا دعى الى اولى الامرين لم يجز العدول عنه * الى غيره مما^b ليس باولى كالاتجاه في الاحكام الشرعية وقال الاكثر من الفقهاء والمتكلمين تجوز امامته وصحت بيعته ولا يكون وجود الافضل مانعا من امامة المفضل اذا لم يكن مقصرا عن شروط الامامة كما يجوز في ولاية القضاء تقليد المفضل مع وجود الافضل لان زيادة الفضل مبالغة في الاختيار وليست معتبرة في شروط الاستحقاق فلو تفرد في الوقت بشروط^c الامامة واحده^d لم يشرك^e فيها غيره تعيينت فيه الامامة ولم يجز ان يعدل بها عنه الى^f غيره واختلف اهل العلم في ثبوت امامته وانعقاد ولايته بغير * عقد ولا اختيار فذهب بعض فقهاء العراق الى ثبوت ولايته وانعقاد امامته^g وحصل الامّة على طاعته وان لم يعقدها اهل الاختيار لأن مقصود الاختيار تمييز المولى^h وقد تميز هذا بصفته وذهب جمهور الفقهاء والمتكلمين الى ان امامته لا تنعقد الا بالرضى والاختيار لكن يلزم اهل الاختيار عقد الامامة له فان اتفقواⁱ اتموا لأن الامامة عقد لا يتم الا بعقاد وكالفضاء^j اذا لم يكن من يصلح له الا واحد^k لم يصير قاضيا حتى تولاه^l فركب بعض من قال بذلك المذهب هذا الباب وقال يصير قاضيا اذا تفرد

بغير اولى P. الى ما M. ^b) الاجتهاد Sic O. ^a) L. ^g) يترك M. ^f) O. omittit. ^e) شروط L. ^d) صحة L. ^c) O. addidi ex P., in arabicis deest. الى omittit. عنه ^h) O. omittit. و M. ⁱ) توقفوا M. ^k) المولى M. ^j) omittit. ^l) يولى M. ^m) واحدا

بصفته كما يصير المنفرد بصفته اماماً وقال بعضهم لا يصير المنفرد قاضياً وان صار المنفرد اماماً وفرق بينهما بأن القضاء نيابة خاصة بجوز صرفه عنه مع بقاءه على صفته فلم تنعقد ولايته الا بتقليد مستنيب له والامامة ^a من الحقوق العامة المشتركة بين حق ^b الله تعالى وحقوق الادميين لا يجوز صرف من استقرت فيه اذا كان على صفته فلم يفتقر تقليد مستحقها مع تميزه الى عقد مستثبت له

فصل واذا عقدت الامامة ^c لامامين في بلدين لم تنعقد امامتهما لانه لا يجوز ان يكون للامنة ^d امامان في وقت واحد وان شذ قوم فاجوزة واختلف الفقهاء في الامام منهما فقالت طائفة هو الذي عقدت له الامامة في البلد الذي مات فيه من تقدمه لانهم بعقدها اخص وبالقيام بها احق وعلى كافة الامة في الامصار كلها ان يفاوضوا عقدها اليهم ويسلموها لمن بايعوه ليلا ينتشر الامر باختلاف الاراء وتباين الاهواء وقال اخرون بل على كل واحد منهما ان يدفع الامامة عن نفسه ويسلمها الى صاحبه طلباً للسلامة وحسباً للفتنة ليختار اهل العقد * احدهما ^e او غيرهما وقال اخرون بل يقرع بينهما دفعا للتنازع وقطعا للتخاصم فايهما قرع كان بالامامة ^f احق والصحيح في ذلك وما عليه الفقهاء المحققون ان الامامة لاسبقهما بيعة وعقدا كالوليين في نكاح المرأة اذا زوجها ^h باثنين كان النكاح لاسبقهما عقدا فاذا تعين السابق منهما استقرت له الامامة وعلى ⁱ المسبوق تسليم الامر اليه ^k والدخول في

addit. ^a خلافة M. ^b حقوق M. ^c والولاية M. addit. ^a

^d M. omittit. ^e O. omittit. ^f L. الامامة ^g M. ما ^h Codd.

له M. ^k على O. ⁱ نكاح نمایند P. زوجها

بيعته وان عقدت الامامة لهما في حال واحد لم يسبق بها
احدهما فسد العقدان واستونف العقد لاحدهما او لغيرهما
وان تقدمت بيعة احدهما واشكل المتقدم منهما وقف امرهما
على الكشف فان « تنازعاها وادعى كل واحد منهما انه الاسبق
لم تسمع دعواه ولم يحلف عليها لانه لا يختص بالحق فيها
وانما هو حق المسلمين جميعا فلا حكم لبيئته فيه ولا
لنكوله عنه وهكذا لو قطع التنازع فيها وسلمها احدهما الى
الآخر لم تستقر امامته الا ببينة تشهد بتقدمه ولو اقر له
بالتقدم خرج منها المقر ولم تستقر للآخر لانه مقر في حق
المسلمين فان شهد له المقر بتقدمه فيها مع شاهد اخر سمعت
شهادته ان ذكر اشتباه الامر عليه عند التنازع ولم يسمع منه
ان لم يذكر الاشتباه لما في القولين من التكاذب

فصل واذا دام الاشتباه بينهما بعد الكشف ولم تقم بينة
لاحد منهما بالتقدم لم يفرع بينهما لامرين احدهما ان
الامامة عقد والقرعة لا مدخل لها في العقود والثاني ان الامامة
لا يجوز الاشتراك فيها والقرعة لا مدخل لها فيما لا يصح
الاشتراك فيه كالمناكح وتدخل فيما يصح فيه الاشتراك
كالاموال ويكون دوام هذا الاشتباه مبطلا لعقدى الامامة
فيهما ويستأنف اهل الاختيار عقدها لاحدهما فلو ارادوا
العدول بها عنهما * الى غيرهما فقد قيل بجواز خروجهما
عنها وقيل لا يجوز لان البيعة لهما قد صرفت الامامة عن
عداهما ولان الاشتباه لا يمنع ثبوتها في احدهما^h

a) M. وان b) M. فيهما c) M. ordine inverso. d) M.
omittit, L. infr. lin. exhibet. e) M. ante اهل collocat.
f) O. omittit. g) M. omittit. h) M. addit والسلام

فصل واما انعقاد الامامة ^a بعهد من قبله فهو مما انعقد الاجماع على جوازه ووقع الاتفاق على صحتة لامرين عمل المسلمون بهما ولم يتناكروهما احدهما ان ابا بكر رضى الله عنه عهد بها الى عمر رضى الله عنه فاثبت المسلمون امامته بعهد ^b والثاني ان * عمر رضى الله عنه عهد بها ^c الى اهل الشورى فقبلت الجماعة دخولهم ^d فيها ^e وم اعيان العصر اعتقادا لصحة العهد بها ^f وخرج ^g باقى الصحابة منها وقال على للعباس رضوان الله عليهما حين عاتبه على الدخول في الشورى كان ^h امرا عظيما من امور الاسلام لم ار لنفسى الخروج منه فصار العهد بها اجماعا في انعقاد الامامة ⁱ فاذا اراد الامام ان يعهد بها فعليه ان يجهد رايه في الاحق بها والاقوم بشروطها فاذا تعين له الاجتهاد في واحد نظر فيه فان لم يكن ولذا ولا والذا جاز ان ينفرد بعقد البيعة له وبتفويض ^j العهد اليه وان لم يستشِر فيه ^k احدا من اهل الاختيار لكن اختلفوا هل يكون ظهور الرضى منهم شرطا في انعقاد بيعته او لا فذهب بعض علماء اهل البصرة الى ان رضى اهل الاختيار لبيعته شرط في لزومها للامة لانها حق يتعلق ^l بهم فلم تلزمهم ^m الا برضاء اهل الاختيار منهم والصحيح ان بيعته منعقدة وان الرضاء بها غير معتبر لان بيعته هم رضى الله عنه لم توقف على رضاء الصحابة ولان الامام احق بها فكان اختياره فيها امضى وقوله فيها انقذ وان كان ⁿ

قولهم M. ^d عهد عمر بها M. ^c بعهدهما M. ^b انعقاد L. ^a
كانت M. ^g وخروج M. ^f M. omittit, L. alia manu addit. ^e
L. praepositionem alia manu ^j وتفويض M. ⁱ امام P. ^h
لم يكن منهم M. ^m متعلق M. ^l فيها M. ^k addit.
O. omittit. ⁿ

ولي العهد ولدًا أو ^a والدًا فقد اختلف في جواز انفراجه بعقد البيعة له على ثلاثة مذاهب أحدها لا يجوز أن ينفرد بعقد البيعة لولد ولا لوالده حتى يشار فيه أهل الاختيار فيرونه أهلاً لها فيصح منه حينئذ عقد البيعة له ^e لأن ذلك * منه تركية له تجرى مجرى الشهادة وتقليده على الأمة ^d تجرى مجرى الحكم وهو لا يجوز أن يشهد لوالد ولا لولد ولا يحكم لواحد منهما للتهمة العائدة عليه بما جبل من الميل إليه والمذهب الثاني يجوز أن ينفرد بعقدها ^e لولد ووالد لأنه أمير الأمة نافذ الأمر لهم وعليهم فغلب حكم المنصب على حكم النسب ولم يجعل للتهمة طريقاً على أمانته ^f ولا سبيلاً إلى معارضته وصار فيها كعهده بها إلى غير ولده ووالده وهل يكون رضا أهل الاختيار بعد ^g صحة العهد معتبراً في لزومه للأمة أو لا على ما قدمناه ^h من الوجهين والمذهب الثالث أنه يجوز أن ينفرد بعقد البيعة لوالده ولا يجوز أن ينفرد بها لولده لأن الطبع يبعث على مسايلة الولد أكثر مما يبعث على مسايلة الوالد وكذلك ⁱ كان ^j كل ما يقتنيه في الأغلب ^m مذخوراً لولده دون والده فاما عقدها لأخيه ومن قاربه من عصيته ومناسيبه ⁿ فكعقدها للبعداء الأجانب في جواز تفرد به

فصل وإذا عهد الإمام بالخلافة إلى من يصح ^o العهد ^p إليه على الشروط المعتبرة فيه كان العهد موقوفاً على قبول الموثى

البيعة ^a) M. addit ^b) L. والد ^c) M. omittit. ^d) L. و ^e) M. قدمنا ^f) M. مع ^g) L. et O. امامته ^h) M. بعهدتها ⁱ) O. omittit. ^j) L. ولهذا ^k) M. omittit. ^l) M. omittit. ^m) M. اكثر ⁿ) M. ومناسيبه ^o) M. صح ^p) M. omittit.

واختلف في زمان قبوله فقليل بعد موت المولى في الوقت الذي يصح فيه نظر المولى وقيل وهو الاصح انه ما بين عهد المولى وموته لتنتقل عنه الامامة الى المولى مستغفرة بانقبول المتقدم *a* وليس للامام *b* المولى عزل من عهد اليه ما لم يتغير حاله وان جاز له عزل *c* من استنابه من سائر خلفائه لانه مستخلف نهم في حق نفسه * فجاز له عزلهم *d* ومستخلف *e* لولى عهده في حق المسلمين فلم * يكن له *f* عزله كما لم يكن لاهل الاختيار عزل من بايعوه اذا لم يتغير حاله فلو عهد الامام بعد عزل الاول الى ثان كان عهد الثاني باطلا والاول على بيعته فان خلع الاول نفسه لم يصح بيعة الثاني حتى يبتداء واذا استعفى ولى العهد لم يبطل عهده بالاستعفاء حتى يعفى للزومه من جهة المولى *g* نظر * فان وجد *h* غيره جاز استعفاؤه وخرج من العهد باجماعهما على الاستعفاء والاعفاء وان لم يوجد غيره لم يجز استعفاؤه ولا اعفاؤه وكان العهد على لزومه من جهتي المولى والسولى ويعتبر شروط الامامة في المولى من *i* وقت العهد اليه وان كان صغيراً او *k* فاسفا وقت العهد وبالغا عدلاً عند *l* موت المولى لم تصح خلافته حتى يسنانف اهل الاختيار بيعته واذا عهد الامام *m* الى غايب هو مجهول الحياة لم يصح عهده وان كان معلوم الحياة وكان موقوفاً على قدومه فان مات المستخلف ولى العهد على غيبته استقدمه اهل الاختيار فان بعدت غيبته واستنصر المسلمون بتأخير النظر في امورهم استناب اهل الاختيار

a) M. omittit. *b*) M. omittit. *c*) O. omittit. *d*) O. omittit.

e) M. ومستخلف *f*) M. يجز *g*) M. فان *h*) M. فوجد

i) M. omittit. *k*) M. omittit. *l*) P. بعد *m*) O. omittit.

ثانياً عنه ^a يبایعونه بالنيابة دون الخلافة فإذا قدم الخليفة الغائب انعزل المستخلف النائب وكان نظره قبل قدومه الخليفة ماضياً وبعد قدومه مردوداً ولو أراد ولي العهد قبل موت ^b الخليفة أن يرد ما إليه من ولاية العهد إلى غيره لم يجز لأن الخلافة لا تستقر له إلا بعد موت المستخلف وهكذا لو قال جعلته ولي عهدي إذا أفضت الخلافة إلى لم يجز لأنه في الحال ليس خليفة فلم يصبح عهده بالخلافة وإذا خلع الخليفة نفسه انتقلت إلى ولي عهده وقام خلعه ^c مقام موته ولو عهد الخليفة إلى اثنين لم يقدم أحدهما على الآخر ^d جاز واختار أهل الاختيار أحدهما بعد موته كأهل الشورى فإن ^e عمر رضي الله عنه جعلها في ستة حكى ابن اسحق عن الزهري عن ابن عباس قال وجدت عمر ذات يوم مكروباً فعال ما أدري ما أصنع في هذا الأمر أفوم فيه واقعد ^f فقلت هل لك في علي فقال إنه * لها لأهل ^g ولكنه رجل فيه دعاية وإلى لاراه لو تولى أمرهم لحملكم على طريقة ^h من الحف تعرفونها قال قلت فإني أنت عن عثمان فقال ⁱ لو ^m فعلت لحمل بي إلى معيط على رقاب الناس ثم * لم يلتفت ⁿ إليه العيرب حتى تضرب ^o عنقه والله لو ^p فعلت لفععل ولو فعل لفعلوا قال ^q ففلك فطلحة ^r قال إنه لزهو ما ^s كان الله ليوليه أمر أمة محمد * صلعم مع ^t ما يعلم

a) L. addit حتى b) M. قدومه c) M. ولايته d) L. الاختيار e) M. عهده sic a prima manu, sed infra lin. f) Deest in M. g) M. لأن h) O. أو اقعد i) O. verba transponit. k) M. طرايق l) M. قال m) M. addit قد n) Sic P., O. ولثبت M. أثبت P. يضرب p) M. addit قد q) L. وقال r) M. طلحة s) M. وما t) Desunt in O.

من زهوة قال قلت فالزبير قال انه لبطل ولكنه يسال عن الصاع
والمد بالبقيع بالسوق^a اذناك بلى امور المسلمين قال فعلت
سعد بن ابى وقاص قال ليس هناك انه لصاحب مقتب يعاتل^b
عليه فاما ولى امر فلا قال فعلت^c فعبد^d الرحمن بن عوف قال
نعم الرجل ذكرت لكنه ضعيف انه والله لا^e يصلح لهذا الامر
* يا ابن عباس^f الا الفوى فى غير عنف اللبن من غير ضعف^g
والمسك من غير بخل والجوان فى غير اسراف قال ابن عباس^h
فلما جرحه ابو لؤلؤة وايس الطبيب من نفسه وقائوا له اعهد
جعلها شورى فى ستة وقال هذا الامر الى على وبازايه الزبير
والى عثمان وبازايه عبد الرحمن بن عوف والى طلحة وبازايه
سعد بن ابى وقاص فلما جاز الشورى بعد موت عمر رضى الله
عنه قالⁱ عبد الرحمن اجعلوا امركم الى ثلاثة منكم فقال الزبير
جعلت امرى الى على وقال طلحة جعلت امرى الى عثمان
وقال سعد جعلت امرى الى عبد الرحمن فصارت الشورى
* بعد الستة^j فى^k هولاء الثلاثة وخرج منها اوليك الثلاثة فقال
عبد الرحمن ائكم^m تبراً من هذا الامر ونجعلⁿ اليه والله عليه
شهيد ليحرص^o على صلاح الامة فلم يجبه احد فقال عبد

عبد M. قلت M. فيقاتل L. وبالسوق M. a)
اسحاق O. b) ضعيف L. Desunt in P. f) ما P. et M. e)
i) L. وقال k) Desunt in O. l) M. الى m) Sic e coniec-
tura scripsi, codd. انكم n) Sic solus O., M. بجمعه
تبراً مى P. sic interpretatur: لنحرص M. o) بجمعه L.
نمايند از بن کار که بعلی رجوع کنند و خدا بروی کواهست که
حریص است بر صلاح امه

الرحمن اتجعلونه أئمةً وأخرج نفسي مني وأله * على شهيد^a
على أن لا الوكرم نصحا فقالا نعم فقال قد فعلت فصارت
الشورى بعد الستة في ثلاثة ثم بعد الثلاثة في اثنين على
عثمان ثم مضى عبد الرحمن ليستعلم من الناس ما عندهم
فلما اجتمعهم الليل استمدى المسور ابن كزمنة واشركه
معه ثم حصصوا فأخذ على كل واحد منهما العهد أيهما
يبيع^b ليعملن بكتاب الله وسنة نبيه ولئن باع لغيره لبسمعن
وليطيعن ثم بايع عثمان بن عفان فكانت الشورى التي^d
دخل أهل الإمامة فيها وانعقد الأجماع عليها أصلا في انعقاد الإمامة
بالعهد وفي انعقاد البيعة * بعد يتعين^e فيه الإمامة لأحد^f
باختيار أهل الحل والعقد فلا فرق بين أن تجعل شورى في
اثنين أو أكثر إذا كانوا عدداً مذكوراً ويستفاد منها أن لا تجعل
الإمامة بعده في غيرهم فإذا تعينت بالاختيار في أحد^g جاز لمن
افضت إليه الإمامة أن يعقد بها إلى غيرهم وليس لأهل الاختيار
إذا جعلها الإمام شورى في عدد أن يختاروا أحد^h في حياة
المستخلف العاهد إلا أن ياذن لهم في تقديم الاختيار في
حياته لأنه بالإمامة أحق فلم يجز أن يشارك فيها فإن خافوا
انتشار الأمر بعد موته استأذنوه واختاروا * أن إذن لهمⁱ فإن
صار إلى حال أياس نظر فإن زال عنه أمره وغرب عنه رأيه
* فهي كحالته بعد الموت في جواز الاختيار وإن كان على تمييزه
وصحة رأيه^j لم يكن لهم الاختيار إلا عن إذنه حكى ابن اسحق
أن عمر رضي الله عنه لما دخل منزله مجروحاً سمع هدة فقال

a) M. verba transponit. b) P. بويع c) M. ف d) M. omittit.

e) M. بعد تعيين f) O. بها g) L. omittit. h) M. omittit.

ما شأن الناس قالوا يريدون الدخول عليك فاذن لهم فقالوا
اعهد يا امير المؤمنين استخلف علينا عثمان فقال كيف، يجب
المال والجنة فخرجوا من عنده ثم سمع لهم حدة فقال ما شأن
الناس قالوا يريدون الدخول عليك فاذن لهم فقالوا استخلف
علينا على ابن ابي طالب قال اذا جعلكم على طريقتي الحنف
قال عبد الله بن عمر فانكيت عليه عند ذلك وقلت يا امير
المؤمنين وما يمنعك منه فقال يا بني احملها حيا وميتا ويجوز
للخليفة ان ينص على اهل الاختيار كما يجوز له ان ينص
على اهل العهد فلا يصح الا اختيار من نص عليه كما لا يصح
الا تقليد من عهد اليه لانهما من حقوق خلافة

فصل *e* ولو عهد للخليفة الى اثنين او اكثر فرتب *d* الخلافة فيهم فقال
الخليفة بعدى فلان فان مات فالخليفة بعد موته فلان فان مات
فالخليفة بعد فلان جاز وكانت *e* الخلافة منتقلة الى الثلاثة
على ما رتبها قد استخلف رسول الله صلعم على جيش
موتة *f* زيد بن حارثة وقال *g* فان اصاب *h* فجعفر ابن ابي
طالب فان اصاب فعبد الله بن *i* راحة فان اصاب فليرتض *j*
المسلمون رجلا فتقدم *k* زيد فقتل فاخذ الراية جعفر وتقدم
فقتل فاخذ الراية عبد الله ابن *m* راحة فتقدم فاختر المسلمون

a) P. addit وهو *b*) M. فقلت *c*) M. omittit et uno te-
nore perguit. *d*) M. ورتب *e*) M. فكانت *f*) M. بعد موته
g) M. فقال *h*) M. اصببت *i*) P. addit انى, vid.
ed. Wüstenfeld. pag. ٣٤ *k*) O.
فقدم De hoc loco confer Ibn Badr. ١٣٨. *l*) M. فقدم
m) P. انى addit.

بعده خالد بن وليد فإذا فعل النبي صلعم ذلك *a* في الأمانة جاز مثله في الخلافة فإن قيل هلا عقد ولاية *b* على صفة وشرط *c* والولايات *d* لا يقف عقدها على الشروط والصفات قيل هذا من المصالح العامة التي يتسع حكمها على احكام العقود الخاصة فقد عمل بذلك في الدولتين من لم ينكره *e* عليه احد من علماء العصر هذا سليمان بن عبد الملك عهد الى عمر بن عبد العزيز ثم بعده الى يزيد بن عبد الملك ولئن لم يكن سليمان حجة فإقرار من عاصره من علماء التابعين ومن لا يخافون *g* في الحق لومة لائم هو للحجة وقد رتبها الرشيد رضي الله عنه في ثلاثة من بنية في الامين ثم *h* المأمون ثم المؤمنين عن مشورة من عاصره من فضلاء العلماء فإذا عهد الخليفة الى ثلاثة رتب الخلافة فيهم ومات الثلاثة احياء كانت الخلافة بعد موته للاول ولو مات الاول في حياة الخليفة كانت الخلافة بعده للثاني *h* ولو مات الاول والثاني في حياة الخليفة فالخلافة بعده للثالث لانه قد استقر لكل واحد من الثلاثة بالعهد اليه حكم الخلافة بعده ولو مات الخليفة والثلاثة من اولياء عهده احياء وافضت الخلافة الى الاول منهم فأراد أن يعهد بها الى غير الاثنين مستثنى يختاره لها فمن الفقهاء من منعه من ذلك حبلاً على مقتضى الترتيب الا ان يستنزل عنها مستحقها طوعاً قد عهد السقاج الى المنصور رضي الله عنهما

a) M. omittit. *b)* M. ولايته *c)* M. الشروط *d)* M. ياخذ *e)* M. ينكر *f)* Solus O. العصرين *g)* M. في الثاني *h)* Solus O. العلماء وفضلاء *i)* P. addit. في *L.* *h)* Solus O. العهد

وجعل العهد بسعده لعيسى بن موسى فاراد المنصور تقديم المهدى على عيسى فاستنزل عن العهد عفواً لحقه فيه ^a وفقهاء الوقت على توافر وتكاثر لم يروا له فسحة في صرفه عن ولاية العهد قسراً حتى استنزل واستطيب والظاهر من مذهب الشافعي رحمه الله وما عليه جمهور الفقهاء أنه يجوز لمن أفضت اليه الخلافة من أولياء العهد * أن يعهد ^b بها الى من شاء وبصرفها عن من كان مرتباً معه ويكون هذا الترتيب مقصوداً على من يستحق الخلافة منهم بعد موت المستخلف فإذا أفضت الخلافة الى أحدهم على مقتضى الترتيب صار املك بها بعده في العهد بها الى من شاء لأنه قد صار باقضاء الخلافة اليه عامر الولاية نافذ الامر فكان حقه فيها اقوى وعهده بها امضى وخالف هذا ما فعله رسول الله صلعم * من ترتيب امرائه على جيش موته لأنه كان ورسول الله صلعم في الحياة حتى لم تنتقل امورهم الى غيره وهذا يكون بعد انتقال الامر بموته الى غيره فافترق حكم ^d العهديين واما استنابة المنصور نفس عيسى بن موسى فانما اراد به تألف اهله لأنه كان في صدر الدولة والعهد قريب والتكاهل بينهم منتشر وفي اجاشهم نفور موهن ففعله سياسة وان كان في الحكم سابقاً فعلى هذا لو مات الاول من اولياء العهد الثلاثة بعد افضاء الخلافة اليه ولم يعهد الى غيرها كان الثاني هو الخليفة بعده بالعهد الاول وقدمها ^e على الثالث اعتباراً بحكم الترتيب فيه ولو مات هذا الثاني قبل عهده ^f صار الثالث هو الخليفة بعده لان صحة عهد العاهد تقتضي ثبوت حكمه في

a) M. فيها b) L. omittit. c) M. omittit. d) M. omittit.

e) O. وقدام بها f) M. عهد

الثلاثة ما لم يجدد *a* بعده عهداً *b* يخالفه فيصير العهد في الاول من الثلاثة حتماً *c* وفي الثاني والثالث موقوفاً لانه لن يجوز ان يعدل عن الاول فاحتتم *d* ويجوز ان يعدل على هذا المذهب عن الثاني والثالث فوقف *e* ولو مات الاول من الثلاثة بعد افضاء الخلافة اليه من غير ان يعهد الى احد فاراد اهل الاختيار ان يختاروا للخلافة غير الثاني لم يجز وكذلك لو موت الثاني بعد افضاء الخلافة اليه لم يجز ان يختاروا لها غير الثالث وان جاز ان يعهد بها الثاني الى غير الثالث لان العهد نص لا يستعمل في الاختيار الا مع عدمه ولكن لو قال الخليفة العاهد *f* قد عهدي الى فلان فان مات *g* بعد افضاء الخلافة اليه فالخليفة بعده فلان لم تصح خلافة الثاني ولم ينعقد عهده بها لانه لم يعهد اليه في الحال وانما جعله ولي عهده بعد افضاء الخلافة الى الاول وقد يجوز ان يموت قبل افضائها اليه فلا يكون عهد *h* الثاني بها منبرماً فلذلك بطل وجاز للاول بعد افضاء الخلافة اليه ان *i* يعهد بها الى غيره وان *m* مات من غير عهد جاز لاهل الاختيار اختيار غيره

فصل فاذا استقرت الخلافة لمن تقلدها اما بعهد او اختيار * لزم كافة الامة ان يعرفوا افضاء الخلافة الى مستحقها بصفاته *n* ولا يلزم ان يعرفه منهم بعينه واسمه *o* الا اهل الاختيار الذين تقوم

a) Solus O. يتجدد *b*) Solus O. الخلافة *c*) M. ختماً *d*) M. فاحتتم *e*) M. فوق *f*) M. omittit. *g*) M. addit. *h*) L. العاهد *i*) M. فلان *k*) Solus O. عهدي *l*) L. omittit. *m*) L. ولحق *n*) L. omittit. *o*) L. omittit.

بهم الحجّة وببيعتهم تنعقد الخلافة وقال سليمان بن جرير واجب على الناس كلّهم معرفة الامام بعينه واسمه كما عليهم معرفة الله ومعرفة رسوله والذي عليه * جمهور الناس ^a ان معرفة الامام تلزم الكافة * على الجملة ^b دون التفصيل وليس على كلّ احد ان يعرفه بعينه واسمه الا عند النوازل التي تحوج اليه كما ان معرفة القضاة الذين تنعقد بهم الاحكام والفقهاء الذين يفتون في الحلال والحرام تلزم العامة على الجملة دون التفصيل الا عند النوازل المحتوكة اليهم ولو لزم كل احد من الامة ان يعرف الامام بعينه واسمه للزمت الهجرة اليه ولما جاز تخلف الابعاد والأفصى ذلك الى خلو الاوطان وانصار من العرف خارجا ^c وبالفساد عايذا واذا لزمّت معرفته على التفصيل الذي ذكرناه ^d فعلى كافة الامة تفويض الامور العامة اليه من غير اقتنيات عليه ولا معارضة ليقوم بما وكل اليه من وجوه المصالح وتدبير الاعمال ويسمى ^e خليفة لانه خلف رسول الله صلعم في امته فيجوز ان يقال يا خليفة الله وعلى الاطلاق فيقال الخليفة واختلفوا هل يجوز ان يقال يا خليفة الله فجوز بعضهم لقيامه بحقوقه في خلقه ولقوله تعالى وهو الذي جعلكم خلائف الارض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ^f وامتنع جمهور العلماء ^g من جواز ^h ذلك * ونسبوا قائله الى الفجورة وقالوا يستخلف من يغيب او يموت والله ^k لا يغيب ولا يموت

وخارجا. ^c O. ^b L. omittit. ^a جمهور محققان P. الجمهور M. ^d M. نكرنا ^e Vid. Freyt. chrest. gramm. hist. ١٤٢ ^f Sur. 6, 165. ^g L. الفقهاء ^h M. omittit. ⁱ Solus O. ^j omittit. ^k M. addit. جلّت قدرته باق موجود على الابد

وقد قيل لأبي بكر الصديق رضى الله عنه يا خليفة الله فقال
لست بخليفة الله ولكنى خليفة رسول الله صلعم والذي يلزمه
من الامور العامة عشرة اشياء احدها حفظ الدين على اصوله
المستقرة ^a وما اجمع عليه سلف الامة فان نجم مبتدع او زاغ ذو
شبهة عنه اوضح له الحجة ويّين له الصواب واخذه بما يلزمه من
الحقوق والحدود ليكون الدين محروسا من خلل والامة متنوعة
من زلل الثانى تنفيذ الاحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام
بين المتنازعين حتى تعم النصفة فلا ^b يتعدى ظالم ولا يضعف
مظلوم الثالث حماية البيضة والذبّ عن الحريم ليتصرف الناس
فى المعاش ^c وينتشروا فى الاسفار امنين من تغريب بنفس او مال
والرابع اقامة الحدود لتصان محارم الله تعالى عن الانتهاك وتحفظ
حقوق عباده من اتلاف واستهلاك والخامس تحصين الثغور بالعدة
المانعة والقوة الدافعة حتى لا تظهر الاعداء بغرة ينتهكون
فيها محرّما او يسفكون فيها لمسلم او معاهد ^d والسادس
جهاد من عائد الاسلام بعد الدعوة حتى يسلم او يدخل فى
الذمة ليقام بحقّ الله تعالى فى اظهاره على الدين كله والسابع
جباية الفى والصدقات على ^e ما اوجبه الشرع نصّا واجتهادا
من غير خوف ولا عسف والثامن تقدير العطايا وما يستحقّ
فى بيت المال من غير سرف ولا تفصير ودفعه فى وقت لا تقدّم
فيه ولا تاخير التاسع استكفاء الامناء وتقليد النصحاء فيما
يفوضه اليهم من الاعمال ويكلّ اليهم من الاموال لتكون الاعمال
بالكفاة ^f مضبوطة ^g والاموال بالامناء محفوظة العاشر ان يباشر

او M. ante ^d المعاش M. ^c ولا O. ^b مستقيمة P. ^a
مبسوطة M. ^g بالكافة M. ^f L. omittit. ^e collocat.

والثاني نقص *a* في بدنه فاما الجرح في عدالته وهو *b* الفسق فهو على ضربين احدهما ما تابع فيه الشهوة والثاني ما تعلق فيه بشبهة فاما الاول منهما فمتعلق بافعال *c* الجوارح وهو ارتكابه للمحظورات *d* وافتدائه على المنكرات تحكيما للشهوة وانقيادا للهوى فهذا فسق يمنع من انعقاد الامامة ومن استدامتها فاذا نرى على من انعقدت امامته خرج منها *e* فليسوا الى العدالة لم يعد الى الامامة الا بعقد جديد وقال بعض المتكلمين يعود الى الامامة بعوده الى العدالة من غير ان يستأنف له عقد * ولا بيعة *g* لعموم ولايته ولحق المشقة في استئناف بيعته واما الثاني منهما فمتعلق بالاعتقاد المتناول بشبهة يعترض فيتناول لها خلاف الحق فقد اختلف العلماء فيها فذهب فريق منهم الى انها تمنع من انعقاد الامامة ومن استدامتها ويخرج بحدوثها منها لانه لما استوى حكم الكفر بتاويل وغير تاويل وجب ان يستوى حال *h* الفسق بتاويل وغير تاويل وقال كثير من علماء البصرة انه لا يمنع من انعقاد الامامة ولا يخرج به منها كما لا يمنع من ولاية القضاء وجواز الشهادة واما ما طرى على بدنه من نقص فينقسم ثلاثة اقسام احدها نقص الحواس والثاني نقص الاعضاء والثالث نقص التصرف فاما نقص الحواس فينقسم ثلاثة اقسام قسم يمنع من الامامة وقسم لا يمنع منها وقسم يختلف فيه فاما القسم المانع منها فشيان احدهما زوال العقل والثاني ذهاب البصر فاما زوال العقل فضربان احدهما

المحظورات *d* M. احوال *P.* *c* فهو *M.* *b* تقصر *M.* *a*
حكم *P.* *h* *L.* *g* مبتدأ *M.* *f* بها *M.* *e*
i *L.* جوان

ما كان عارضا مرجو الزوال كالأغماء فهذا لا يمنع من انعقاد الإمامة ولا يخرج منها لأنه مرض قليل البتة سريع الزوال وقد اغمى على رسول الله صلعم في مرضه والضرب الثاني ما كان لازما لا يرجى زواله كالجنون والخبل ^a فهو على ضربين أحدهما أن يكون مطبقا دائما لا يتخلله أفاقة فهذا يمنع من عقد الإمامة واستدامتها فإذا طرأ هذا بطلت به الإمامة بعد تحققه والقطع به والضرب الثاني أن يتخلله أفاقة يعود بها إلى حال السلامة فينظر فيه فإن كان زمان الخبل أكثر من زمان الأفاقة فهو كالمستديم يمنع من عقد الإمامة * واستدامتها ويخرج بحديثه منها وإن كان زمان الأفاقة أكثر من زمان الخبل منع من عقد الإمامة ^d واختلف في منعه من استدامتها فقبل * يمنع من استدامتها كما يمنع من ابتدائها فإذا طرأ بطلت به الإمامة لأن في استدامتها أخلا لا بالنظر المستحق فيه وقيل لا يمنع من استدامة الإمامة وإن منعه من عقدها في الابتداء لأنه براعى في ابتداء عقدها سلامة كاملة وفي الخروج منها نقص كامل وأما ذهاب البصر فيمنع من عقد الإمامة واستدامتها فإذا طرأ بطلت به الإمامة لأنه لما أبطل ولاية القضاء ومنع من جواز الشهادة فالى أن يمنع من صحة الإمامة وأما عشاء العين وهو أن لا يبصر عند دخول الليل فلا يمنع من الإمامة في عقد ولا

الخبل فساد الأعضاء: L. marg. hanc glossam kabet: ^a Solus O. ^b والفالج وقطع الأيدي والأرجل قاموس ^c L. طبعها ^d Desunt in P., qui eorum loco ^e باتفاق علماء ^f O. P. omittit. ^g استدامتها

استدامة لانه مرض في زمان الدعة يرجى زواله واما ضعف البصره فان كان يعرف به الاشخاص اذا راءها لم يمنع من الامامة وان كان يدرك الاشخاص ولا يعرفها منع من الامامة عقدا واستدامة واما القسم الثاني من *b* الحواس التي لا يوتر فقدها في الامامة فشيان احدها الخشيم في الانف الذي لا يدرك به شم الروايح والثاني فقد الذوق الذي لا يفرق *c* به بين *d* الطعوم فلا يوتر هذا في عقد الامامة لانها يوتران في اللثة ولا يوتران في الراى والعمل واما القسم الثالث من الحواس المختلف فيها فشيان *e* التتم ولخرس فيمنعان من ابتداء عقد الامامة لان كمال الاوصاف بوجودهما *f* مفقود واختلف في الخروج بهما *g* من الامامة فقالت طايغة يخرج بهما منها كما يخرج بذهاب البصر لتأثيرهما *h* في التدبير والعمل وقال اخرون * لا يخرج بهما من الامامة لقيام الاشارة مقامهما فلم يخرج منها الا بنقص كامل وقال اخرون *k* ان كان يحسن الكتابة لم يخرج بهما من الامامة وان كان لا يحسنها خرج من الامامة بها لان الكتابة مفهومة والاشارة موهومة والاول من المذاهب اصح واما تمتمة اللسان *l* وثقل السمع مع ادراك الصوت اذا كان علا *m* فلا يخرج بهما من الامامة اذا حدثا واختلف في ابتداء عقدها *n* معها فقليل يمنع ذلك من ابتداء عقدها لانها نقص

a) M. omittit. *d)* M. يعرف *c)* L. في *b)* M. السنظر *a)* M. *h)* L. بهما *g)* M. بوجودهما *f)* M. شيان *e)* M. *omittit.* *i)* P. مقام نُطق *k)* M. omittit. *l)* M. addit *m)* M. يـمـلا *n)* L. عقد

يُخرج بهما عن حال الكمال وقيل لا يمنع لأن نبي الله موسى عليه السلام لم يمنع عقدة ^a لسانه عن النبوة فأولى أن لا يمنع من الإمامة

فصل وأما فقد الأعضاء فينقسم أربعة أقسام أحدها ما لا يمنع عن صحة الإمامة في عقد ولا استدامة وهو ما لا يؤثر فقده في رأى ولا عمل ولا نهوض ولا يشين في المنظر وذلك مثل قطع الذكر والانتشين فلا يمنع من عقد الإمامة ولا من استدامتها بعد العقد لأن فقد هذين العضوين يؤثر في التناسل دون الرأى والحكمة فجرى ^b مجرى العتة وقد وصف الله تعالى يحيى بن زكريا بذلك وأثنى عليه فقال ^c وسيدا وحصورا ونبيا من الصالحين وفي المحصور قولان أحدهما أنه العنين الذى * لا ماء له ^d لا يقدر على اتيان النساء قاله ابن مسعود وابن عباس والثانى أنه لم يكن له ذكر يغشى به النساء وكان كالتواة قاله سعيد بن المسيب فلما لم يمنع ذلك من النبوة فأولى أن لا يمنع من الإمامة وكذلك قطع الأذنين لانهما لا يؤثران في رأى ولا عمل ولهما ^e شين خفى يمكن أن يستتر فلا يظهر والقسم الثانى ما يمنع من عقد الإمامة ومن استدامتها وهو ما يمنع من العمل كذهاب اليدين أو من النهوض كذهاب الرجلين فلا تصح معه الإمامة في عقد ولا استدامة لعجزه عما يلزمه في حقوق الأمانة في عمل أو نهضة والقسم الثالث ما يمنع من عقد الإمامة واختلف في منعه من استدامتها وهو ما ذهب به بعض العمل أو فقد به بعض النهوض كذهاب إحدى اليدين

a) Sic solus O., rell. عقد b) O. يساجرى c) Sur. 3, 34. d) O. ماله M. omittit. e) M. وهما

أو أحدى الرجلين فلا يصح معه عقد الإمامة لعجزه عن كمال التصرف فإن طرأ بعد عقد الإمامة ففى خروجه منها مذهبان للفقهاء أحدهما يخرج به *a* من الإمامة لأنه عاجز يمنع من ابتدائها فيمنع من استدامتها والمذهب الثانى أنه لا يخرج به *b* من الإمامة وإن منع من عقدها لأن المعتبر فى عقدها كمال السلامة وفى الخروج منها كمال النقص والقسم الرابع ما لا يمنع من استدامة الإمامة واختلف فى منعه من ابتداء عقدها وهو ما شأن وقبح ولم يؤثر فى عمل ولا فى نهضة كساجد الأتلف وسمل أحدى العيينيين فلا يخرج به من الإمامة بعد عقدها لعدم تأثيره فى شى من حقوقها وفى معناه من ابتداء عقدها مذهبان للفقهاء أحدهما أنه لا يمنع من عقدها وليس ذلك *d* من الشروط المعتبرة فيها لعدم تأثيره فى حقوقها والمذهب الثانى أنه يمنع من *عقد الإمامة *e* وتكون السلامة فيه شرطاً معتبراً فى عقدها ليسلم ولاية الملة من شين *g* بعاب ونقص يُزدرى فتقلّ به الهيبة وفى قلتها تغور عن الطاعة وما أدى الى هذا فهو نقص فى حقوق الأئمة

فصل وأما نقص التصرف فضران حجر وقهر فاما الحجر فهو أن يستولى على شيء من اعوانه من يستبد بتنفيذ الأمور فى *h* غير تظاهر بمعصية ولا مجاهرة بمشاقة فلا يمنع ذلك من إمامته ولا يقدح فى صحة ولايته ولكن ينظر فى أفعال من استولى

a) M. بذلك *b*) M. omittit. *c*) M. ما, L. لا omittit.
d) Solus O. كذلك *e*) M. عقدها *f*) O. منه *g*) M. شى
h) M. من

على أمور a فإن كانت a جارية على * احكام الدين b ومقتضى العدل جاز اقراره عليها تنفيذا لها وامضاء لاحكامها c ثملا يقف من الامور d الدينية ما يعون بفساد على الامة وان كانت افعاله خارجة عن حكم الدين ومقتضى العدل لم يجز اقراره عليها ولنزعه ان يستنصر من يفسد يده وبزيل تغلبه واما القهر فهو ان يصير ماسورا في يد العدو قاهر لا يقدر على الخلاص منه فيمنع ذلك عن عقد الامة له لعجزه عن النظر e في امور المسلمين وسواء كان العدو مشركا او مسلما باغيا وللامة فسحة في اختيار من عداه من ذوى القدرة وان f اسر بعد ان عقدت له الامة فعلى كافة الامة استنفاده لما اوجبه الامة من نصرتة وهو على امامته ما كان مرجو الخلاص مامول الفكاه اما بقتال او فداء فان وقع الاياس منه لم يخل حال من اسره من ان يكونوا مشركين او بغاة المسلمين فان كان في اسر المشركين خرج من الامة لاياس من خلاصه واستأنف اهل الاختيار بيعة غيره على الامة فان عهده بالامة في حال اسره نظر في عهده فان كان بعد الاياس من خلاصه كان عهده باطلا لانه عهد بعد خروجه من الامة فلم يصح منه عهد وان عهد قبل الاياس من خلاصه في وقت هو فيه مرجو الخلاص صح عهده لبقاء امامته واستقرت امامته ولى عهده بالاياس من خلاصه لنوال امامته فلو خلاص من اسره بعد عهده نظر في خلاصه فان كان بعد الاياس منه لم يعد الى امامته لخروجه منها

بالحكامها $M.$ c الاحكام الدينية $M.$ b كان $L.$ a
 فان $M.$ f المستصرف $M.$ e العهود $P.$ والعقود $M.$ d
 عهده $Solus O.$ g

بالإياس واستقرت في ولي عهده وان خلاص قبل الإياس فهو على
امامته ويكون العهد في ولي العهد ثابتاً ^a وان لم يصير اماماً وان
كان ماسوراً مع بغاة المسلمين فان كان ^b مرجو للخلاص فهو على
امامته وان لم يرج خلاصه ^c لم يخل حال البغاة من احد
امرين اما ان قد يكونوا نصبوا لانفسهم اماماً او لم ينصبوا فان
كانوا فوضى لا امام لهم فالامام الماسور في ايديهم على امامته
لان بيعته لهم لازمة وطاعته عليهم واجبة فصار معهم
كمصيره مع اهل العدل اذا صار تحت الحجر وعلى ^d اهل الاختيار
ان يستنبيوا عنه ناظرًا يخلفه ان لم يقدر على الاستنابة فان
قدر عليها كان احق باختيار من يستنبيه منهم فان خلع
الماسور نفسه او مات لم يصير المستناب اماماً لانها نيابة عن
موجود فزالت بفقدانه ^e وان كان اهل البغي قد نصبوا لانفسهم
اماماً دخلوا في بيعته وانقادوا لطاعته فالامام الماسور في ايديهم
خارج من الامامة بالإياس من خلاص لانهم قد انحازوا بدار
تفرّد حكمها عن الجماعة وخرجوا بها عن الطاعة فلم يبق
لاهل العدل بهم نصرة ولا للماسور معهم قدرة
وعلى اهل الاختيار في دار العدل ان يعقدوا الامامة
لمن ارتضوه لها فان خلاص الماسور لم يعد الى الامامة
لخروجه منها

فصل واذا تمهد ما وصفناه من احكام الامامة وعموم نظرها

^a) M. تابعاً ^b) L. omittit. ^c) M. omittit. ^d) L. وما

^e) M. addit وخائف ولي العهد لانه ولاية بعد مفقود لا

quae ex glosse mate orta sunt. ينعقد بوجوده فافتراقاً

^f) M. للماسور

في مصالح * الملة وتديبره ^a الأمانة فإذا استقر عقدها للامام انقسم ما صدر عنه من ولايات خلفائه أربعة أقسام فالقسم الأول من تكون ولايته عامة في الأعمال العامة ^b وهم الوزراء لأنهم يستنابون في جميع الأمور ^c من غير تخصيص والقسم الثاني من تكون ولايته عامة في أعمال خاصة وهم أمراء الأقاليم والبلدان لأن النظر فيما خصوا به من الأعمال عام في جميع الأمور والقسم الثالث من تكون ولايته خاصة في الأعمال العامة وهم كقاضى الفضاة ونقيب الجيوش وحامى الثغور ومستوفى الخراج وجانى الصدقات لأن كل واحد منهم مفطور على نظر خاص في جميع الأعمال والقسم الرابع من تكون ولايته خاصة في الأعمال الخاصة ^d وهم كقاضى بلد أو إقليم أو مستوفى خراج أو جانى صدقانه أو حامى ثغره أو نقيب جنده لأن كل واحد منهم خاص النظر بخصوص العمل ولكل واحد منهم من هؤلاء الولاة شروط ^e تنعقد بها ولايته ويصح معها نظره ونحن نذكرها في أبوابها ومواضعها بمشيئة الله وتوفيقه

الباب الثانى في تقليد الوزارة

والوزارة على ضربين وزارة تفويض ووزارة تنفيذ فاما وزارة التفويض فهو أن يسند الامام من يفوض اليه تدبير الأمور برأيه وامضاءها على اجتهاده وليس يمتنع جواز هذه الوزارة قال الله تعالى حكاية عن نبيه موسى عليه السلام واجعل لى

a) M. omittit. b) L. التامة c) M. لا d) M. النظر e) L. أعمال f) L. نصيب O. ونقباء g) O. omittit. h) M. خاصة i) L. omittit. k) M. omittit.

وزيراً من اهلى هرون أخى اشدد به ازرى واشركه فى امرى *a*
 * فإذا جاز *b* ذلك فى النبوة كان فى الإمامة اجوز ولان ما وكل الى
 الامام من تدبير الامّة *c* لا يقدر على مباشرة جميعه الا باستنابة
 ونيابة الوزير *d* المشاركة *e* له فى التدبير اصحّ فى تنفيذ الامور
 من تفردة بها ليستظهر به *f* على نفسه وبها *g* يكون ابعد من
 الزلل وامنع من الخلل ويعتبر فى تقليد هذه الوزارة شروط
 الإمامة الا النسب وحده لانه *h* مسمى الاراء ومنفذ الاجتهاد
 فاقضى ان يكون *i* على صفات *j* المجتهدين ويحتاج فيها
 الى شرط زايد على شروط الإمامة وهو ان يكون من اهل
 الكفاية فيما وكل اليه من امرى الحرب والخراج خبرةً بهما ومعرفةً
 بتفصيلهما فانه مباشر لهما نارة ومستنيب فيهما اخرى فلا يصل
 الى استنابة الكفاية الا ان يكون منهم كما لا يقدر على المباشرة
 اذا قصر عنهم وعلى هذا الشرط مدار الوزارة وبه تنتظم
 السياسة حكى ان المامون رضى الله عنه كتب فى اختيار وزير
 اتى التمسست لامورى رجلاً جامعاً لحصال الخير ذا عفة فى خلائقه *ك*
 واستقامة فى طرائقه *ل* قد هذبته الاداب واحكمته التجارب
 * ان اوتمن *m* على الاسرار فامر بها وان قلد مهمات الامور نهض
 فيها يسكته الحلم *ن* وبنطقه العلم *و* وتكفيه اللاحظة *ز* وتغنيه
 اللباكة *ح* له صولة الامراء *ط* واناة الحكماء *ي* وتواضع العلماء *ق*
 وفهم الفقهاء *ر* ان احسن اليه شكر *س* وان ابتلى بالاساءة صبر *ع*

a) Sur. 20, 30—35. *b*) L. فجاز. *c*) M. الامور. *d*) M. الوزارة.

e) M. المشار. *f*) O. ولها. *g*) M. بها. *h*) L. omittit.

i) M. addit. فيهما. *j*) O. صفه. *k*) L. pro و legit.

وتنفيذ الوزراء. *l*) Solus O. addit. *m*) M. او من.

لا يبيع *a* نصيب يومه بحرمان *b* عده يسترق *c* قلوب الرجال
بخلابة *d* لسانه *e* وحسن بيانه *f* وقد جمع بعض الشعراء
هذه الاوصاف فأوجزها ووصف بعض وزراء الدولة العباسية
بها فقال

(الوافر) بسديته وفكرته سواء
إذا اشتبهت على الناس الأمور
واحتزم ما يكون الدهر يوما
إذا أعيا المشاور والمشير
وصدر فيه للهيم أنساع
إذا ضاقت من الهم الصدور

فهذه الاوصاف إذا كملت في الزعيم المديّر وقتل ما تكمل
فالصالح *e* بنظرة عام *f* وما يسلط برأيه وتدابيره نام *g* وان
اختلت فالصالح بحسبها مختلف *h* والتدبير على قدرها معتل *i* *g*
ولئن لم يكن هذا من الشروط الدينية لخصه فهو من شروط
السياسة المماثلة لشروط الدين لما يتعلق بها من مصالح الأمة
واستقامة الأمة فإذا كملت شروط هذه الوزارة فيمن هو *h* أهل
لها فصحة التقليد فيها معتبرة بلفظ الخليفة المستورز لأنها
ولاية تفتقر إلى عقد والعقود لا تصح إلا بالقول الصريح فان وقع له
بالنظر وان لم يتم التقليد حكما وان امضاه الولاية عرفا حتى
يعقد له الوزارة بلفظ يشتمل *k* على شرطين أحدهما عموم

a) M. يمنع *b*) L. لحرمان *c*) Solus M. يسرق *d*) Codd.
e) L. جلابة *f*) L. in textu محيل, in margine
g) L. in textu مصيل, in marg. يعتل *h*) M. omittit.
i) M. addit لها *k*) M. يشترط

النظر والثاني النيابة فان اقتصر على عموم النظر دون النيابة فكان بولاية العهد اخص فلم تنعقد به الوزارة فان اقتصر به على النيابة فقد ابهم ما استنابه فيه من عموم وخصوص او تنفيذ وتفويض فلم تنعقد به الوزارة وانا جمع بينهما انعقدت وتمت والجمع * بينهما يكون *a* من وجهين احدهما وهو باحكام العقود اخص ان يقول قد قلدتك ما اتى نيابة عني فتنعقد به الوزارة لانه قد جمع له بين عموم النظر والاستنابة * في النظر فان قال له نب عني فيما اتى احتمل ان تنعقد به الوزارة لانه قد جمع له في هذا اللفظ الوجهين بين عموم النظر والاستنابة واحتمل ان لا تنعقد به *d* الوزارة لانه ان *e* يحتاج الى ان يتقدمه عقد والآن في احكام العقود لا تصح به العقود ولكن لو قال قد استنبتتك فيما اتى انعقدت به الوزارة لانه عدل عن مجرد الآن الى * الفاظ العقود *f* ولو قال انظر فيما اتى لم تنعقد به الوزارة لاحتماله *h* ان ينظر في تصفحه او في تنفيذه او في القيام به والعقد لا ينبرم بلفظ محتمل حتى يصله بما ينفي عنه الاحتمال وليس يراعى فيما يباشره الخلفاء *i* وملوك الامم من *k* العقود العامة ما يراعى في الخاصة *l* من الشروط المؤكدة *m* لامرين احدهما ان من عادتهم الاكتفاء بيسير القول

a) M. verba transponit. *b*) O. omittit. *c*) M. omittit.
d) O. omittit. *e*) O. أنا، M. امر *f*) M. المعقود
g) M. في *h*) M. لاحتمال *i*) L. الخلفاء *k*) M. في *l*) M.
addit. العامة *m*) M. المذكورة، P. sic habet:
وشرطى كه مراعاة نموده ميشود در عقود عامه در الفاظ خلفا
وملوك امم بسيار است كه مرعى نيست

عن كثيرة وصار^a ذلك فيهم عرفا مخصوصا وربما استثقلوا^b الكلام فاقترضوا على الإشارة غير انه ليس يتعلق* بها في^c الشرع حكم لناطف سليم فكذلك خرجت بالشرع من عرفهم والثاني أنهم لقلّة ما يباشرونه من العقود تجعل^d شواهد الحال في تأهّبهم لها موجبا لحمل لفظهم المجهل على الغرض المقصود دون الاحتمال المجرد فهذا وجه والوجه الثاني وهو بعرف المنصب اشبه ان يقول قد استوزرتك تعويلا على نيابتك فتعتقد به هذه الوزارة لانه قد جمع بين عموم النظر فيما اليه بقوله استوزرتك لأن نظر الوزارة عام وبين النيابة بقوله تعويلا على نيابتك فخرجت عن وزارة التنفيذ الى وزارة التفويض ولو قال قد فوضت اليك وزارتي احتمل ان تعتقد به هذه الوزارة لأن ذكر التفويض فيها يخرجها عن وزارة التنفيذ الى وزارة التفويض وجستمل ان لا تعتقد لان التفويض من احكام هذه الوزارة فافتقر^e الى عقد يتقدمه والاول من الاحتمالين اشبه بالصواب فعلى هذا لو قال قد فوضنا اليك الوزارة صح^f لأن ولاية الامور يكونون عن انفسهم بلفظ الجمع ويعظمون عن اضافة الشئ اليهم فيرسلون فيقوم قوله قد فوضنا اليك مقام قوله فوضت اليك^h وقوله الوزارة مقام قوله وزارتي وهذا افخم قول عقدت به وزارةⁱ التفويض وواجزة ولو كنى^k غير الملوك عن انفسهم بالجمع وترك الاضافة لما تعلّق به حكم النقر^l والاضافة لخروجه عن العرف

a) M. فصار b) Sic M. et P., O. استثقلوا L. استثعلوا
c) L. ينافي d) M. وجعل e) M. فافتعرت f) M. الى الصواب
g) L. prius صحّ, quod postea in يصحّ mutavit. h) O. omittit.
i) M. الوزارة k) O. كان l) M. النغوى, quod L. in نفرد correxit.

المعهد فاما اذا قال قد قلدتك وزارتى او قد *a* قلدناك الوزارة ثم
يصر بهذا القول من وزراء التفويض * حتى يبينه بما يستحق
به التفويض *b* لان الله تعالى يقول حكاية عن نبيه موسى صلوات
الله عليه واجعل لى وزيرا من اهلى هرون اخى اشدد به ازرى
واشركه فى امرى *c* فلم يقتصر على مجرد *d* الوزارة حتى قرنهما
بشد ازرى واشراكه فى امره ولان * اسم الوزارة *e* مختلف فى
اشتقاقه على ثلاثة اوجه احدها انه ماخون من الوزر وهو
الثقل لانه يحمل عن الملك اثقاله الثانى انه ماخون من الوزر
وهو الملجاء * ومنه قوله تعالى كلا لا وزر لى لا ملجاء فسمى
بذلك لان الملك يلجأ الى رايه ومعونته والثالث انه ماخون من
الازر وهو الظهر لان الملك يقوى بوزيرة كقوة البدن بالظهر
ولاى هذه المعانى كان مشتقا فليس فى واحد منها ما يوجب
الاستبداد بالامور

فصل واذا تقرر ما تنعقد به وزارة *g* التفويض فالنظر *h* فيها وان
كان * على العموم *i* معتبرا *k* بشرطين يقع الفرق بهما بين الامامة
والوزارة احدهما يختص بالوزير وهو مطالعة الامام بها امضاء
من تدبير وانفذه من ولاية وتقليد ليلا يصير بالاستبداد كالامام
والثانى مختص بالامام *m* وهو ان يتصفح افعال *n* الوزير وتديبره
الامور ليقر منها *o* ما وافق الصواب ويستدرك ما خالفه *p* لان

a) M. omittit. *b*) M. omittit. *c*) Sur. 20, 30—34.

d) M. omittit. *e*) M. الوزارة اسم *f*) Desunt in solo O.,

vid. Sur. 75, 11. *g*) M. ولاية *h*) L. والنظر *i*) M. omittit,

L. marg. exhibit. *k*) M. معتبرا *l*) M. بالوزارة *m*) M. بالامامة

n) P. احوال *o*) M. منها post الصواب ponit. *p*) M. بخالفه

تدبير * الأمانة إليه *a* موكول وعلى اجتهاده *b* محمول ويجوز لهذا الوزير أن يحكم بنفسه وأن يقلد الأحكام كما يجوز ذلك للامام لأن شروط الحكم فيه معتبرة ويجوز * أن ينظر في المظالم ويستنيب فيها لأن شروط المظالم فيه معتبرة *d* ويجوز أن يتولى الجهاد بنفسه وأن يقلد من يتولاه لأن شروط الحرب فيه معتبرة ويجوز أن مباشر تنفيذ الأمور التي دبرها وأن يستنيب في تنفيذها لأن شروط الرأي والتدبير فيه معتبرة *e* وكل ما صح من الإمام صح من الوزير إلا ثلاثة أشياء أحدها ولاية العهد فان * للامام أن يعهد *g* إلى من يرى وليس ذلك للوزير *h* الثاني أن للامام أن يستعفى الأمة من الإمامة وليس ذلك للوزير والثالث أن للامام أن يعزل من قلده الوزير وليس للوزير أن يعزل من قلده الامام وما سوى هذه الثلاثة فحكم *k* التفويض إليه يقتضى جواز فعله وصحة نفوذه *l* منه فان عارضه الامام في رد ما أمضاه فان كان في حكم نفذ على *m* وجهه أو في مال وضع في حقه لم يجز نقص ما نفذ باجتهاده من حكم ولا استرجاع ما فرق برأيه من مال فان كان في تعليل وإلى أو تجهيز جيش وتدبير حرب جاز للامام معارضته بعزل المولى والعهدول

a) M. الأمانة *b*) O. اختيـارة *c*) M. omittit. *d*) M. omittit, L. niarg. habet. *e*) M. addit: ويجوز أن ينظر في المظالم ويستنيب فيها لأن شروط الحكم فيه معتبرة quae iam supra exstant. *f*) M. addit هذا *g*) M. الامام *h*) M. إلى الوزير, quod L. correxit. *i*) L. ما omittit. *k*) M. حكم *l*) O. نفـذه *m*) L. في, sed a prima manu على

بالجيش الى حيث يرى وتدير الحرب بما هو اولى لان *a* للامام ان يستدرك *b* ذلك من افعال نفسه فكان اول *c* ان يستدركه من افعال وزيره فلو قلد الامام واليا على عمل وقلد الوزير غيره على ذلك العمل نظر في اسبقهما بالتقليد *d* فان كان الامام اسبق تقليدا فتقليده اثبت ولا ولاية لمن قلده الوزير وان كان تقليد الوزير اسبق فان علم الامام بما تقدم من تقليد الوزير كان في تقليد الامام نغيره عزل الاول واستيناف تقليد الثاني فصح الثاني *e* دون الاول وان لم يعلم الامام بما تقدم من تقليد الوزير فتقليد الوزير اثبت وتصح ولاية الاول دون الثاني لان تقليد الثاني مع الجهل بتقليد الاول لا يكون عزلا له ويكون عزلا لو علم بتقليده وقال بعض اصحاب الشافعي رضي الله عنه لا ينزل الاول مع علم الامام بحاله اذا قلد غيره حتى يعزله فولا فيصير بالقول معزولا لا بتقليد غيره فعلى هذا ان كان النظر مما يصح فيه الاشتراك * صح تقليدهما فكانا مشتركين في النظر فان كان مما لا يصح فيه الاشتراك *g* كان تقليدهما موقوفاً على عزل احدهما واقرار الآخر فان تولى ذلك الامام جاز ان يعزل ايّهما شاء * ويقرّ الآخر *h* وان تولاه الوزير جاز ان يعزل من اختص بتقليده ولم يجز ان يعزل من قلده الامام

فصل واما وزارة التنفيذ فحكمها اضعف وشروطها اقل لان

a) M. لا, quod L. *correx*it. *b*) M. يدرك *c*) O. addit من *d*) L. omittit. *e*) M. لاول للثاني *f*) M. addit واحدا *g*) M. omittit, L. in marg. exhibet, nisi quod *h*) P. omittit.

الناظر فيها مقصود على رأى الامام وتدابيره وهذا الوزير
وسط بينه وبين الرعايا والولاية *a* يؤتى عنه ما امر وينفذ عنه
ما ذكر ويمضى ما حكم ويخبر بتقليد الولاية وتجهيز *b* الجيوش
ويعرض عليه ما ورد من مهم ويتجدد * من حدث ملّم *c* ليعمل
فيه ما يؤمر به فهو معين في تنفيذ الامور وليس بوال عليها ولا
متغلدا لها فان شورك في الرأى كان باسم الوزارة اخص وان
لم يشارك فيه كان باسم الواسطة والسفارة اشبه وليس تقتقر
هذه الوزارة الى تقليد وانما يراعى فيها مجرد الاذن *d* ولا تعتبر في
الموكل لها للحرية ولا العلم لانه ليس له ان ينفرد بولاية
ولا تقليد فتعتبر فيه الحرية *e* ولا يجوز له ان يحكم فيعتبر فيه
العلم وانما هو مقصود انظر على امرين احدهما ان يؤدى
الى الخليفة والثانى ان يؤدى عنه فيراعى فيه سبعة اوصاف
احدها الامانة حتى لا يخون فيما قدح او تمن عليه ولا
يغش فيما قد استنصح فيه والثانى صدق اللهجة حتى يوثق
بخبره فيهما يؤديه ويعمل على قوله فيما ينهيه والثالث فلة
الطمع حتى لا يرتشى فيما يمل ولا يختدع فيساعل والرابع ان
يسلم فيما *h* بينه وبين الناس من عداوة وشحناء فان العداوة
تصد عن التناصف وتمنع من التعاطف والخامس ان يكون ذكورا
لما يؤديه الى الخليفة وعنه لانه شاهد له وعليه والسادس الذكاء

a) P. omittit. *b*) M. تجهيز L. في in و correxit. *c*) M.
انجه حادث P. omittit, حادث L. ويحدث وحادث من ملّم
e) P. ومطلق الاسم M. addit *d*) M. اميشون از ملّمات ونازلات
ubique *habet*. *f*) M. omittit, L. alia manu addidit.
g) M. omittit. *h*) O. ما

والغطنة حتى لا تدنس عليه الامور فتشتبه ولا تموه عليه
فتلتبس فلا يصح مع اشتباهها حزم ، ولا يصح مع التباسها
حزم ، وقد * اوضح بهذا الوصف وزير المامون ^b محمد بن
يزداد حيث يقول

(الطويل) اصابة معنى المرء روح كلامه

فان اخطا المعنى فذاك موات

اذا غاب قلب المرء عن حفظ لفظه

فيقظته للعالمين سبات ^c

والسابع ان لا يكون من اهل الاهواء فيخرجه الهوى من الحق
الى الباطل ويتدنس عليه للحق من المبطل فان الهوى خادع
الالباب ، وصارف ^d عن الصواب ، ولذلك قال النبي صلعم حبك
السوء ^e يعمي ويصدّر قال الشاعر

(السريع) انا اذا قالت دواعي الهوى

وانصت السامع للفايل

واصطرع القوم بالبابهم

نقضي ^g بحكم عادل فاصل

لا نسجعل الباطل حقا ولا

نلفظ دون الحق بالباطل

a) M. هذا b) M. اوضح هذا c) M. شتات d) M. صاف e) Sic
de يزداد vid. pag. ٢٥ c) M. شتات d) M. صاف e) Sic
امام M. اذا ما شالت دعاوى P. f) الشى M. الشى P., O. يفضى M. g)
et sic prius L., sed postea correxit. g) M. يفضى
et sic ubique tertiam personam, P. secundam, M. pro
legit تملط sine punctis.

نخاف أن سغه احلامنا

فيحصل الدهر مع الحامل *a*

فإن كان هذا الوزير مشاركاً في الرأي احتاج إلى وصف ثامن وهو الحنكة والتجربة التي تؤديه إلى صحة الرأي وصواب التدبير فإن في التجارب خبرة بعواقب الأمور وإن لم يشارك في الرأي *b* لم يحتج إلى هذا الوصف وإن كان ينتهي إليه الزمان وكثرة الممارسة ولا يجوز أن تقوم بذلك امرأة وإن كان خبرها مقبولاً لما تضمنه من معنى *c* الولايات المصروفة عن النساء لقول النبي صلعم ما افلح قوم * اسندوا امرؤ *d* إلى امرأة ولأن فيها من طلب الرأي وثبات العزم *e* ما تضعف عنه النساء ومن الظهور في مباشرة الأمور ما هو عليهن محذور ويجوز أن يكون هذا الوزير من أهل الذمة وإن لم يجز أن يكون وزير التفويض منهم ويكون الفرق بين هاتين الوزارتين بحسب الفرق بينهما في النظريين وذلك من أربعة أوجه أحدها أنه يجوز لوزير التفويض مباشرة الحكم والنظر في المظالم *f* وليس ذلك لوزير التنفيذ * والثاني أنه يجوز لوزير التفويض أن يستبد بتقليد الولاية وليس ذلك لوزير التنفيذ والثالث أنه يجوز لوزير التفويض أن يتفرد بتسيير الجيوش وتدبير الحروب وليس ذلك لوزير التنفيذ *h* والرابع أنه يجوز لوزير التفويض أن يتصرف في أموال بيت المال بقبض ما يستحق له وبدفع *i* ما يجب فيه وليس ذلك لوزير التنفيذ وليس فيما عدا هذه الأربعة ما يمنع

أبداً *P. d* معنى *O. c* الأمور والرأي *M. b* الحامل *M. a*
 والجهد *M. addit g* السورور *M. f* المعرفة *M. e* وأمر
 ودفع *M. i* *omnia omittit* والثاني *M. h* *inde a voce*

اهل الذمة منه الا ان يستطيلوا فيكونوا ممنوعين من الاستطالة
ولهذه الفروق الاربعة بين النظريين افترق في اربعة من * الشروط
للوزارتين a احدها ان الحرية معتبرة في وزارة * التفويض وغير
معتبر في وزارة b التنفيذ الثاني ان الاسلام معتبر في وزارة
التفويض وغير معتبر في وزارة التنفيذ * والثالث ان العلم
بالاحكام الشرعية معتبر في وزارة التفويض وغير معتبر في
وزارة التنفيذ d والرابع ان المعرفة بامور e للحرب والخارج معتبرة
في وزارة التفويض وغير معتبر في وزارة التنفيذ فافترقا في شروط
التقليد من اربعة اوجه كما افترقا في حقوق النظر من اربعة
اوجه واستويا في فيما عداها من حقوق وشروط h

فصل * ويجوز للاخليفة ان يقلد وزير تنفيذ على اجتماع
وانفراد i ولا يجوز ان يقلد وزير تفويض على الاجتماع لعموم
ولايتهما كما لا يجوز تقليد امامين لانهما ربما تعارضا k في
العقد والحلل والتقليد والعزل وقد قال الله تعالى لو كان فيهما
الهة الا الله لفسدتا فان قلد وزير تفويض لم يخل m حال
تقليده لهما من ثلاثة اقسام احدها ان يفوض الى كل واحد
منهما عموم النظر فلا يصح لما قدمناه من دليل وتعليل n
وينظر في تقليدهما فان كان في وقت واحد بطل تقليدهما معا
وان سبق احدهما الاخر صح تقليد السابق وبطل تقليد
المسبوق والفرق بين فساد التقليد والعزل ان فساد التقليد

a) M. الوزارتين b) M. omittit. c) L. معتبرة d) M.
omittit, L. marg. exhibet. e) M. بامور f) M. معتبرة
g) M. استنوا h) L. شروط i) P. omittit. k) I. تعارضان
l) Sur. 21, 22. m) M. addit الامر n) P. omittit.

يمنع من نفوذ *a* ما تقدم * من نظرة والعزل لا يمنع من نفوذ ما تقدم من *b* نظرة والقسم الثاني ان يشرك بينهما في النظر على اجتماعهما فيه ولا يجعل * الى واحد *c* منهما * ان ينفرد به فهذا يصح ويكون الوزارة بينهما لا في واحد منهما *d* ولهما تنفيذ ما اتفق رايهما عليه وليس لهما تنفيذ ما اختلفا فيه ويكون موقفا على راي الخليفة وخارجا عن نظر هذين الوزيرين ويكون *e* هذه الوزارة تقصر عن وزارة التفويض المطلقة من وجهين احدهما اجتماعهما على تنفيذ ما اتفقا عليه والثاني زوال نظرها عما اختلفا فيه فان اتفقا بعد الاختلاف نظر فان كان عن راي اجتماعا على صوابه بعد اختلافهما فيه *h* دخل في نظرهما وصح تنفيذه منهما لان ما *k* تقدم من *l* الاختلاف لا يمنع من جواز الاتفاق وان كان من متابعة *m* احدهما لصاحبه مع بقايتها على الراي المختلف فيه فهو على خروجه من نظرهما لانه لا يصح من الوزير تنفيذ ما لا يراه صوابا والقسم الثالث ان لا يشرك بينهما في النظر ويفرد كل واحد منهما بما ليس فيه للاخر نظر وهذا يكون على احد *n* وجهين اما ان يخص كل واحد منهما بعمل يكون فيه علم النظر خاص العمل مثل ان يرد الى احدهما وزارة بلاده المشرق والى الآخر وزارة بلاد

a) Solus L. marg. addit ومن تقليد *b*) M. omittit, L. marg. exhibet. *c*) M. لواحد *d*) M. omittit, L. in marg. exhibet, nisi quod وهذا *e*) Solus L. alia manu في addit. *f*) L. in نقصان correxit. *g*) M. ~~مما~~ *h*) L. omittit. *i*) M. فيهما *k*) M. omittit. *l*) M. omittit. *m*) M. addit من *n*) M. omittit. *o*) M. omittit.

المغرب وأما أن يخص كل واحد منهما بنظر يكون فيه علم العمل خاص النظر مثل أن يستوزر أحدهما على الحرب والآخر على الخراج فيصح التقليد على كلا الوجهين غير أنهما لا يكونان وزيرى تفويض ويكونان واليمين على عملين مختلفين لأن وزارة التفويض ما عمت ونفذ أمر الوزيرين بهما في كل عمل وكل نظر ويكون تقليد كل واحد منهما مقصوراً على ما خص به وليس له معارضة الآخر في نظره وعمله ويجوز للخليفة أن يقلد وزيرين *b* وزير تفويض ووزير تنفيذ فيكون وزير التفويض مطلق التصرف ووزير التنفيذ مقصوراً على تنفيذ ما وردت *d* به أوامر الخليفة ولا يجوز لوزير التنفيذ أن يولي معزولاً ولا أن يعزل مولى ويجوز لوزير التفويض أن يولي المعزول ويعزل من ولاه ولا يعزل من ولاه الخليفة ورئيس لوزير التنفيذ أن يوقع عن نفسه * ولا عن الخليفة إلا بأمره ويجوز لوزير التفويض أن يوقع عن نفسه *e* إلى عماله وعمال الخليفة ولزمهم قبول توقيعاته ولا يجوز أن يوقع عن الخليفة إلا بأمره في عموم أو خصوص وإذا عزل الخليفة وزير التنفيذ لم ينزل به أحد من الولاة وإذا عزل وزير التفويض انزل به عمال التنفيذ ولم ينزل به عمال التفويض لأن عمال التنفيذ نيابة وعمال التفويض ولاية ويجوز لوزير التفويض أن يستخلف نائباً عنه ولا يجوز لوزير التنفيذ * أن يستخلف من ينوب عنه *f* لأن الاستخلاف تقليد فصيح *g* من وزير التفويض ولم *h* يصح من وزير التنفيذ وإذا نهى

a) M. omittit. *b*) O. omittit. *c*) M. omittit. *d*) O. صدرت,
e) M. omittit. *f*) Sic L. marg., in textu prius ذلك
quod delevit; M. ذلك. *g*) M. يصح *h*) M. ولا

لخليفة وزير التفويض عن الاستخلاف لم يكن له أن يستخلف *a*
 وإذا اذن لوزير التنفيذ * في الاستخلاف *b* جاز له أن يستخلف
 لأن كل واحد من الوزيرين يتصرف *c* عن أمر الخليفة ونهيه وأن
 اختلف *d* حكمهما مع إطلاق التعليد وإذا فوض للخليفة تدبير الأقاليم
 إلى ولايتها ووكل النظر فيها *e* إلى المستولين عليها كالذي عليه أهل
 زماننا جاز للملك كل إقليم أن يستوزر وكان حكم وزيرة معه حكم
 وزير الخليفة مع الخليفة في اعتبار الوزارتين وأحكام النظرين

الباب الثالث في تقليد الأمانة على البلاد

وإذا قلّد الخليفة أميرا على إقليم أو بلد كانت أمارته على
 ضربين عامة وخاصة فأما العامة فعلى ضربين أمانة استكفاء بعقد
 عن اختيار وأمانة استيلاء بعقد عن *g* اضطرار فأما أمانة الاستكفاء
 التي تنعقد عن اختيار فتشتمل على عمل محدود ونظر
 معهود *h* والتقليد فيهما أن يفوض إليه الخليفة أمانة بلد أو
 إقليم ولاية على جميع أهله ونظراً في المعهود من سابق أعماله
 فيصير علم النظر فيما كان محدوداً من عمل ومعهوداً *k* من نظر
 فبشتمل *i* نظرة فيـه على سبعة أمور أحدها النظر في تدبير
 * الجيش وترتيبهم *m* في النواحي وتقدير أرزاقهم إلا أن

نايباً عنه ولا يجوز لوزير التنفيذ ذلك لأن *a
 متصرف *cb
*defg
 ita prius L., sed postea in *h*) M. مفهوم *correxit*
i) M. جميع *khabet*. *l*) O. يشتمل *m*) M.
 در تدبير لشكر وترتيب ایشان P. الجيش وترتيبه***

يكون الخليفة قدّرها *a* فيذرها عليهم والثاني النظر في الاحكام
وتقليد القضاة والحكام والثالث جباية الخراج وقبض الصدقات
وتقليد العمال فيهما وتفريق ما استحق منها والرابع حماية
الدين والذبّ عن الحريم ومراعاة الدين من تغيير او تبديل
والخامس اقامة الحدود في حق الله وحقوق الادميين والسادس
الامامة *b* في الجمع والجماعات *c* يقوم بها او *d* يستخلف
عليها والسابع تسيير الحجيج من عماله ومن سلّكه *e* من غير اهله
حتى يتوجهوا معانين *f* عليه فان كان هذا الاقليم ثغرا
متاخما *g* للعدو اقترن بها ثامن وهو جهاد من يليه من الاعداء
وقسم غنايهم في المقاتلة واخذ خمسها لاهل الخمس وتعتبر
في هذه الامارة الشروط المعتبرة في وزارة التفويض لان الفرق
بينهما خصوص الولاية * في الامارة وعمومها في الوزارة وليس بين
عموم الولاية وخصوصها *h* فرق في الشروط المعتبرة فيها ثم ينظر
في عقد هذه الامارة فان كان الخليفة قد تولاه *i* كان لوزير التفويض
عليه حق المراجعة والتصفح ولم يكن له عزله ولا نقله * من
اقليم الى غيره *k* وان كان الوزير قد تفرد بتقليده فهو على
ضربين احدهما ان يقلّده عن ان *l* الخليفة فلا يجوز له عزله

a) L. addit قد supra lin. *b*) P. اقامة *c*) L. من, sed a prima manu حتى *d*) L. و, a prima manu *e*) L. sic a prima manu, sed a sec. عليه *f*) L. معانين *g*) M. مناخها *h*) M. haec omittit eorumque loco nonnisi habet, L. omissa in margine exhibet. O. pro الامارة في الامارة *i*) L. تولاه in ولاه correxit. *k*) L. sic a prima manu, sed a sec. *l*) L. vocem expunxit, M. بانن الى اقليم غيره

ولا نقله من عمله الى غيره الا * عن اذن ^a الخليفة وامره ولو عزل
الوزير لم ينزل هذا الامير والضرب الثاني ان يقلده عن نفسه
فهو نايب عنه فيجوز له ان ينفرد بعزله والاستبدال به بحسب
ما يؤديه الاجتهاد اليه من النظر في الأولى والاصلاح ولو اطلق
الوزير تقليد هذا الامير فلم يصرح فيه بانه ^b عن الخليفة ولا
عن نفسه كان التقليد عن نفسه وله ان ينفرد بعزله ^c ومتى عزل ^d
الوزير انزل هذا الامير الا ان يقره الخليفة على امارته فيكون ذلك
تجديد ولاية واستئناف تقليد غير انه لا يحتاج في لفظ العقد
الى ما يحتاج اليه ابتداء العقد من الشروط ويكفى ^e ان يقول
الخليفة قد اقررتك على ولايتك وحتاج في ابتداء العقد ^f ان
يقول قد قلدتك ناحية كذا اماره على اهلها ونظرا على ^g جميع
ما يتعلق بها على تفصيل لا يدخله اجمال ولا يتناوله احتمال
فاذا قلد الخليفة هذه الامارة لم يكن فيها عزل للوزير ^h عن
تصفحتها ومراعاتها واذا قلد الوزارة لم يكن فيها عزل لهذا
الامير عن امارته لانه اذا اجتمع عموم التقليد وخصوصه
في الولايات السلطانية كان عموم التقليد محمولا * في العرف على
مراعاة الاخص وتصفحه وكان خصوص التقليد محمولا ⁱ على
مباشرة العمل وتنفيذه ويجوز لهذا الامير ان يستوزر لنفسه
وزير تنفيذ بامر الخليفة وبغير امره ولا يجوز ان يستوزر وزير
تفويض الا عن اذن الخليفة وامره لان وزير التنفيذ معين ووزير

a) M. باذن b) L. marg. addit نايب c) P. inde a voce
عزل d) M. انزل, quod L. in e) M. يكتفى f) M. addit لتفليدها g) L. في
correxuit. h) M. الوزير i) L. فاذا k) Solus O. omittit.

التفويض مستبعد وإذا أراد هذا الأمير أن يزيد في أرزاق * جيشه
لغيره سبب لم يجز لما فيه من استهلاك مال في غير حق
وأن ^{هـ} زادهم لحدوث سبب يقتضيه نظر في السبب فإن كان مما
يرجى زواله لا تستقر به الزيادة على التأييد كالزيادة لغلاء سعة
أو حدوث حدث أو نفقة في حرب جاز للأمير أن يدفع هذه
الزيادة من بيت المال ولا يلزمه استئجار الخليفة لأنها من حقوق
السياسة الموكولة ^د إلى اجتهاده وأن ^{هـ} كان سبب الزيادة مما
يقتضى استقرارها على التأييد كالزيادة لحرب أبلوا ^و فيها وقاموا
بالنصرة ^و حتى انجلت وقفها على استئجار الخليفة فيها ولم يكن
له التفرد بمصايبها ويجوز أن يرزق من بلغ من أولاد الجيش ويفرض
لهم العطاء بغير أمر ولا يجوز أن يفرض لجيش مبتدأ ^ز إلا بأمره
وإذا فصل من مال الخراج فاضل عن أرزاق جيشه حملة إلى الخليفة
ليضعه في بيت المال العام معداً للمصالح العامة وإذا فصل من
مال الصدقات فاضل عن أهل عمله * لم يلزمه حملة إلى الخليفة
وصرفه في أقرب أهل الصدقات من عمله وإذا نقص مال الخراج عن
أرزاق جيشه طالب الخليفة بتمامه من بيت المال ولو نقص
مال الصدقات عن أهل عمله لم تكن له مطالبة الخليفة بتمامه
لأن أرزاق الجيش مفدرة بالكفاية وحقوق أهل الصدقات معتبرة
بالوجود وإذا كان تقليد الأمير من قبل الخليفة لم ينزل بموت

والمودية M. ^د السعر M. ^{هـ} فان M. ^و بجيشه بغير M. ^ا
وابلوا L. وابلو M. et O. ^ف فان M. ^{هـ} الموكولة L. ^و correxit
بالنصرة M. et P. ^و مبتلا بوجه اند P. ^و alia manu; sed
لم يلزمه M. inde a voce ^ز بامر امام P. ^ز بامره M. ^{هـ}
omnia omittit, L. marg. exhibet.

الخليفة وأن كان من قبل الوزير انعزل بموت الوزير لأن * تقليد الخليفة نيابة عن المسلمين وتقليد الوزير نيابة عن نفسه وانعزل الوزير بموت الخليفة وأن لم ينعزل به الأمير لأن ^a الوزارة نيابة عن الخليفة والامارة نيابة عن المسلمين فهذا حكم ^b احد فسمى الامارة العامة وهي امانة الاستكفاء المعقودة عن اختيار * ونحن نعلم امام ^c القسم الاخير منها حكم الامارة الخاصة لاشتراكهما، في عقد الاختيار ثم نذكر القسم الثاني ^e في ^f امانة الاسنيلاء المعقودة عن اضطرار لتبني حكم الانتظار على حكم الاختيار فيعلم فرق ما بينهما من شروط وحقوق

فاما الامارة الخاصة فهو ان يكون الأمير مقصور الامرة ^g على تدبير الجيش وسياسة الرعية وحماية البيضة والذب عن الحرم وليس له ان يتعرض للقضاء والاحكام واجباية الخراج والمصدقات فاما امانة الحدود فما افقر منها الى اختيار ^h لاختلاف انعقاهم فيه ⁱ واقتصر الى امانة بينة ^j لتناكر المتنازعين فيه فليس له ان يتعرض لامتتها لانها من الاحكام الخارجة عن خصوص امارته وان لم يعمر الى اختيار ^k ولا بينة او افقر ^m اليهما ⁿ فنقد

^a) P. omittit. ^b) M. omittit. ^c) Solus O. نحن نعلم امام ^d) Solus O. واشتراكهما ^e) O. et M. omittunt, sed L. supra lin. habet et P. quoque tuetur. ^f) Solus L. فهي ^g) Solus P. امانة ^h) M. مقصورا لامرة ⁱ) O. omittit. ^j) M. البينة ^k) M. et P. احتياط ^l) O. et M. اليها ^m) M. افقرت ⁿ) cum inde L. fecit اليهما ^o) quo consentit P.

فيه اجتهاد الحاكم او قامت *e* البيئة عنده فلا يخلو ان *h* يكون من حقوق الله سبحانه او من حقوق الادميين فان كان من حقوق الادميين كحدّ القذف والقصاص في نفس او طرف كان ذلك معتبرا بحال الطالب فان عدل عنه الى الحاكم كان الحاكم احق *e* باستيفايه *d* لدخوله في جملة الحقوق التي ندب الحاكم الى استيفائها وان عدل الطالب باستيفاء الحد *e* والقصاص الى هذا الامير كان الامير احق باستيفايه لانه ليس بحاكم وانما هو معونة على استيفاء الحق وصاحب المعونة هو الامير* دون الحاكم فان كان هذا الحد من حقوق الله تعالى المحض كحدّ الرنا جلدا او رجما فالامير احق باستيفايه من الحاكم لدخوله في قوانين السياسة وموجبات الحماية والذب عن الملة ولان تتبع المصالح موكل *g* الى الامراء المندوبين الى البحث عنها دون الحكام المرصدين *h* لفصل التنازع بين الخصوم فدخل في حقوق الامارة ولم يخرج منها الا بنصّ وخروج من حقوق القضاء فلم يدخل فيها *e* الا بنصّ واما نظره في المظالم فان كان متا

post اجتهاده L. in marg. فنقد فيها الحاكم وقامت M. *a*) بس منفذ است در ان inseri iubet, P. locum sic vertit: الحاكم quae recte se habent, si واجتهاد وحاكم يا فليم شده بينه نزدوى *d*) M. اولى *e*) M. اما L. اما ان M. *b*) ante حاكم doleveris. *e*) M. له addit. *f*) M. omittit. *g*) Hanc vocem inserui ex coniectura, licet in omnibus codicibus desit. P. sic vertit: واز جهة انكه تابع مصالح امرا *h*) Sic L. correxit المرضيين quod M. offert, O. فيه M. *i*) كه متصدى اند P. المنفذين

نفذت فيه الاحكام وامضاء القضاة والحكام جاز له النظر في استيفائه معونة للمحقق ^a على المبطل ^b وانتزاعاً للمحقق من المعترف المبطل لانه موكل الى المنع من التظالم ^c والتغالب ومندوب ^d الى الاخذ بالتعاطف والتناصف فان كانت المظالم منها ^e تستأنف فيها الاحكام وتبتداء فيها القضاء منع منه هذا الامير لانه من الاحكام التي لم يتضمنها عقد امارته وردم الى حاكم بلده فان نفذ حكمه لاحد ^f بحق ^g قام ^g باستيفائه ان ضعف منه الحاكم فان لم يكن في بلده حاكم عدل بها الى اقرب للحكام من بلده ان لم يلحقهما في المصير اليه مشقة فان لحقت لم يكلفهما ذلك واستامر الخليفة فيما تنازعا ^{*} ونفذ حكمه فيه ^h واما تسيير الحجيج من عملة فداخل في احكام امارته لانه ⁱ من جملة المتعاون ^l التي ندب لها ^j فاما امانة الصلوات في الجمع والاعياد فقد قيل ان القضاة بها اخص وهو بمذهب الشافعي اشبه وقيل ان الامراء بها ^m احق وهو بمذهب ابي حنيفة اشبه فان تاخمت ولاية هذا الامير تغراً ⁿ لم يكس له ان يبتدى جهاد اهله الا باذن الخليفة وكان عليه حربهم ودفعهم ان هاجموا عليه بغير اذنه لان دفعهم من حقوق الحماية ومقتضى الذب عن الحرم ويعتبر في ولاية هذه الامارة الشروط المعتبرة

a) M. للمحقق, L. marg. b) المبطل, M. c) Solus M. المظالم d) M. مندوب, L. و e) Solus O. فيما f) Solus O. omittit. g) M. قام h) M. omittit et ita prius L., sed postea scripsit: ويعرف فيه حكمه i) M. التعاون j) M. لانه k) ويعرف فيه حكمه l) M. بغزاء L. mutavit in, بعدان m) M. فيها n) M. اليها

في وزارة التنفيذ وزيادة شرطين عليها *هـ* هما *د* الاسلام والحربة
لما تضمنها من الولاية على امور دينية لا تصح مع الكفر والرق
ولا يعتبر فيها العلم والفقه وان كان قيادة فصل فصارت *هـ*
شروط *د* الامارة العامة *هـ* معتبرة بشروط وزارة التعويض لاشتراكهما
في * عموم النظر *ف* وان اختلفا في خصوص العمل وشروط الامارة الخاصة
تفصل عن شروط الامارة العامة بشروط واحد وهو العلم لان
لمن عمت امارته ان يحكم وليس ذلك لمن خصت امارته *و*
وليس على واحد من هذين الاميرين مطالعة الخليفة بما امضاه
في عملها على مقتضى امارتهما اذا كان معهودا الا على وجه
الاختيار تظاهرا بالطاعة فان حدث حادث *ز* غير معهود وقفاه
على * مطالعة الامام *ز* وعمل فيه بامره فان خاف *ح* من اتساع
الحرق ان *ز* وقفاه فاما بما بدفع عاجومه حتى يد عليها اذن
الخليفة فيما يعملان *م* به لان راي الخليفة لاشرافه على عموم الامور
امضى في الحوادث النازلة

فصل واما امارة الاستيلاء التي تعقد عن « اضطرار فهو ان
يستولي الامير بالقوة على بلاد يقامه الخليفة *هـ* امارتها ويفوض
اليه تدبيرها وسياساتها فبكون الامير باستيلايه مسندا
بالسياسة والتدبير والخليفة باذنه منفذا لاحكام الدين ليخرج
عن الفساد الى الصلحة ومن لخطر الى الاباحة وهذا وان خرج

a) Sic L., O. et M. عليها *b)* M. وهما *c)* M. فصار *d)* M.
addit. *e)* M. كونها *f)* O. بالعموم بالنظر *g)* M. من
مطالعتة *هـ)* M. omittit. *ح)* M. امارته L. post corr. ولايته
ان *ز* M. بما *ل.* in *correxil.* *ح* L. in خاف *ك)* M.
تتعقد على *م)* L. فيعملان *ن)* M. *correxil.* *م)* L. على
و) M. addit

عن عرف التقليد المطلق في شروطه واحكامه ففيه من حفظ القوانين الشرعية وحراسة الاحكام الدينية ما لا يجوز ان يترك مختلاً مدخولاً ولا فاسداً معلولاً فجاز فيه مع الاستيلاء والاضطرار ما امتنع في تقليد الاستكفاء والاختيار لوقوع الفرق بين شروط الممكنة والحجز والذي يتحقق بتقليد المستولى من قوانين الشرع سبعة اشياء فيشترك a في التزامها الخليفة الولى والامير المستولى ووجوبها b في جنبه المستولى c غلظ احدها حفظ منصب الامامة c في خلافة النبوة وتدير امور الملة ليكون ما اوجبه الشرع من اقامتها محفوظاً وما تفرع عنها من الحقوق محروساً والثانى ظهور الطاعة الدينية التى يزول معها حكم العنان فيه وينتفى d بها مآثر المباينة له والثالث اجتماع الكلمة على الالفة والتناصر ليكون للمسلمين يداً على من سواهم والرابع ان يكون عقود الولايات الدينية جارية واحكام والفضايا فيها نافذة لا تبطل بفساد e عقودها ولا تسقط بخلال f عهودها والخامس ان يكون استيفاء الاموال الشرعية بحق * تبرأ منه نمة g مؤديها ويستبيح اخذها h والسادس ان يكون الحدود مسقوفة بحق وقائمة على مستحق فان جنب المؤمن حصى الا من حقوق الله وحدوده والسابع ان يكون * للامة في

a) M. يَشْتَرِك, unde L. اشترك fecit. b) M. وجوهها. c) Solus O. الأمة d) M. العنادية ويكتفى, L. solum العناد. e) M. لفساد, quod L. in بحال. f) M. لفساد, quod L. in بحال. g) O. دمة, M. omittit ذمة, L. non satis legi potest, P. شون ذمة مودی ومباج. h) M. addit ومعطیها. i) M. شون انرا اخذ آن.

حفظ الدين ورَّحَّ عن محارم الله بامر بحقه ^a ان اطيع ويدعى الى طاعته ان عصي فهذه سبع قواعد من قوانين الشرع التي تتحقق بها حقوق الامامة واحكام الامنة فلاجلها وجب تعليل المستولي فان كملت ^b فيه شروط الاختيار كان تقليده حتمًا استدعاء لطاعته ودفعًا لمشاqqته ومخالفته وصار بالاثن له نافذ التصرف في حقوق الملة واحكام الامنة وجرى على من استوزره واستنابه ^c احكام من استوزره الخليفة واستنابه وجاز ان يستوزر وزير تفويض ووزير تنفيذ فان لم يكمل في المستولي شروط الاختيار جاز له اظهار تقليده استدعاء لطاعته وحسمًا لمخالفته ومعاندته وكان نفوذ تصرفه في الاحكام والحقوق موقوفًا على ان يستنيب له الخليفة فسيها ^d من قد تكاملت فيه شروطها ليكون كمال الشروط ^e فيمن اضيف الى نيابته جبرًا لما أعوز من شروطها في نفسه فيصير التعليل للمستولي والتنفيذ من المستناب وجاز مثل هذا وان شذَّ عن الاصول لامر بن ^f احدهما ان الضرورة تسقط ما أعوز من شروط الممكنة والثاني ان

للامنة من حفظ الدين وارع عن ^a M. locum sic exhibet: in وارع في in من, للامير in للامنة L. ; محارم الله بامر بحقه
^b P. denique sic legit للامنة O. pro mutavit. وارع
هفتم انكه اكر در ائمة خللى باشد واكر در حفظ دين: vertit
مافعى باشد دفع كند آنرا ومنع نبايد
كانت ^b Solus O. ودعوة كند خلق را بطاعة حق
او ^c M. omittit, L. in marg. addit, sed pro و legit
من ^d L. omittit. ^e Solus O. الشرط ^f Solus O.
الامر بن ^g L.

ما * خيف من انتشار « المصالح العامة بتخفيف شروطه من شروط المصالح الخاصة فإذا صحت اشارة الاستيلاء كان الفرق بينهما وبين اشارة الاستكفاء من اربعة اوجه احدها ان اشارة الاستيلاء متعينة في المستولى و اشارة الاستكفاء مقصورة على اختيار المستكفى والثاني ان اشارة الاستيلاء مشتملة على البلاد التي غلب عليها المستولى و اشارة الاستكفاء مقصورة على البلاد التي تضمنها عهد المستكفى والثالث ان اشارة الاستيلاء تشتمل على معهود النظر * ونادرة و اشارة الاستكفاء مقصورة على معهود النظر ^{هـ} دون نادرة والرابع ان وزارة التفويض تصح في اشارة * الاستيلاء ولا تصح في اشارة ^ع الاستكفاء لوقوع الفرق بين المستولى ووزيره في النظر لان نظر الوزير مقصور على المعهود وللمستولى ان ينظر * في النادر والمعهود ^د و اشارة الاستكفاء مقصورة على النظر المعهود فلم تصح معها وزارة تشتمل على مثله ^{هـ} من النظر المعهود ^ف لاشتباه حال الوزير والمستوزر

الباب الرابع في تقليد الامارة على الجهاد

والامارة على الجهاد مختصة بقتال المشركين وهي على ضربين احدهما ان تكون مقصورة على سياسة الجيش وتدبير الحرب

a) Sic e coniectura scripsi, quam P. confirmat, O. ما
b) M. omittit, ^{حَفَّ} legit خيف M. pro, حيف انتشاره من
L. marg. addit. c) M. omittit, L. marg. addit. d) M.
الاستكفاء ونادرة و اشارة M. addit ^{هـ} في البلاد وفي المعهود
لاشتباه على معهود النظر دون نادرة M. addit ^ف فمقصورة

فيعتبر فيها شروط الامارة الخاصة والضرب الثاني ان يفوض الى «
الامير فيها جميع احكامها من قسم الغنائم وعقد الصلح
فيعتبر فيها ^{هـ} شروط الامارة العامة وهي اكبر الولايات الخاصة
احكاماً وافرها فصلاً واقساماً وحكمها اذا خصت داخل في
حكمها اذا عمت فاقصرنا عليه ايجازاً والذي يتعلق بها من
الاحكام اذا عمت ستة اقسام القسم الاول في تسيير الجيش
وعليه في السير بهم سبعة حقوق احدها الرفق بهم في السير
الذي يقدر عليه اضعفهم وتحفظ به قوة اقواهم ولا يجتد «
السير فيهلك الضعيف ويستفرغ جلد القوى وقد قال النبي ^د
صلعم هذا الدين متين فاوغلوا فيه برفق فان المبيت لا ارضا
قطع ولا ظهراً ابقى وشر السير للفاخرة وروى عن النبي صلعم
انه قال « المضعف امير الرفقة يريد ان من ضعفت دابته / كان
على القوم ان يصيروا بسيرة والثاني ان يتعقد خيلهم التي
يجاهدون عليها وظهرهم التي يمتطونها فلا يدخل في خيل
الجهاد فخماً كبيراً ولا صرعاً صغيراً ولا حطماً كبيراً ولا اعاجف
زارحاً هزلاً لانها لا تفي وربما كان ضعفها وهنا ويتفقد ظهور
الامتطاء والركوب فيخرج منها ما لا يفدر على السير ويمنع من
حمل زيادة على طاقتها قال الله تعالى واعدوا لهم ما استطعتم
من قوة ومن رباط الخيل ^و وقال رسول الله صلعم ارتبطوا بالخيل فان

a) M. اليه b) Deest in O. c) Solus L. alia manu ad-
dit في. d) Deest in M. e) P. totum locum sic exhibet :
الضعيف امير يعني ضعيف امير است مراد آنست كه کسی كه
ضعيف باشد يا نفس او يا دابه او امير قافله بايد كه بسيروى
Sur. 8, 62. g) داوبه O. r) سير كند

ظهورها لكم عز^a وبطلونها لكم كلز والثالث ان برأعي من
معه من المقاتلة وهم صنعان مسترزقة ومتلوعة فاما المسترزقة
فهم اصحاب الدنوان من اهل^b الفئ والجهد يفرض لهم العطا
من بيت المال من الفئ بحسب الغناء والحاجة واما المتلوعة
فهم^c الخارحون عن الدنوان من البوادي والاعراب وسكان
القرى والامصار الذين خرجوا في التنفير^d الذي ندب الله تعالى
اليه بقوله^e انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا باموالكم وانفسكم
في سبيل الله و في قوله تعالى^f خفافاً وثقالاً اربعة تاويلات احدها
شباباً وشيوخاً قاله الحسن وعكرمة والثاني اغنياء وفقراء قاله
ابو صالح والثالث ركبانا ومشاة قاله ابو عمر والرابع ذاء عدال وغير
ذي^g عيال قاله الفقهاء وهؤلاء يعطون من الصدقات دون الفئ من
سهم^h رسول الله صلعم المذكور في آية الصدقات ولا يجوز
ان يعطون من الفئ لان حقهم في الصدقات ولا يعطى اهل الفئ
المسترزقة فيⁱ الدنوان من مال الصدقات لان حقهم في الفئ
ولكل واحد من العربيين مال لا يجوز ان يشارك غيره فيه
وجوز ابو حنيفة صرف كل واحد من المالين الى كل واحد
من الفريقين بحسب الحاجة وقد من الله تعالى بين الفريقين
فلما جسر الجمع بين ما فرق والرابع ان يعرف على الفريقين
العرفاء وينقب عليهما النقباء ليعرف من عرفائهم ونقبائهم احوالهم
وعربون عليه اذا دعاهم قد^k فعل رسول الله صلعم ذلك في
مغازبه وقال^l الله تعالى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا

وهم M. c) اصحاب M. b) عز in interprot. صرف^a P. a)
d) M. التنفير e) Sur. 9, 41. f) Deest in M. g) Codd. ذاء
h) M. فقد i) M. م j) M. سبيل M. k) Sur. 49, 13

وفيها ثلاثة تاويلات احدها ان الشعوب^a النسب الاقرب والقبائل
النسب الابعد قاله مجاهد والثاني ان الشعوب عرب فحطان
والقبائل عرب عدنان والثالث ان الشعوب بطون العجم والقبائل
بطون العرب والخامس ان يجعل لكل طائفة شعارا يتداعون
به ليصيروا متميزين وبالا اجتماع به متطافرين روى عروة ابن
الزبير عن ابيه ان النبي صلعم جعل شعار المهاجرين يا بني
عبد الرحمن وشعار الخزرج يا بني عبد الله وشعار الاوس يا بني
عبيد الله وسقى خياله خيل الله والسادس ان يتصفح الجيش
ومن فيه فيخرج منهم من كان فيه تخذيل للمجاهدين وارجاف
المسلمين او عين^b عليهم للمشركين فد روى رسول الله صلعم
عبد الله بن ابي^c بن سلول في بعض غزواته لتخذيله^d المسلمين
وقال الله تعالى^e وقائلهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين
كله لله اى لا يفتن بعضهم بعضا والسابع ان لا يماثل من
ناسبه او وافق رايه ومذهبه على من باينه في نسب او خالفه
في راي ومذهب فيظهر من احوال المباينة ما تفرق به^f الكلمة
للجامعة تشاغلا بالتقاطع والاختلاف وقد اغضى رسول الله
صلعم عن^g المناققين وهم اضداد في الدين واجرى عليهم
حكم الظاهر حتى قويت بهم الشوكة وكثر بهم العدد^h

a) M. addit والقبائل; ita prius L. quoque, sed postea
delevit. b) M. . . . , L. alia manu lacunam explevit.
c) Puneta addidi ex كتاب المعارف pag. v1. d) M.
على M. g) M. تفرق M. يقتل M. f) Sur. 8, 40. e) لتخذيل
h) L. العدو

* وتكاملت بهم القوة ^a ووكلمهم ^b فيما اضمرت قلوبهم من النفاق الى علام انغيوب المواخذ بضمائر القلوب قال الله تعالى ^c ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ربكم وفيه تاوللان ^d احدهما ان المراد بالريح الدولة قاله ابو عبيد والثاني ان المراد بها القوة فضرب الريح بها مثلاً لعوتها

فصل والقسم الثاني من احكام هذه الامارة في تدبير الحرب والمشركون في دار الحرب صنفان صنف منها بلغتهم ^e دعوة الاسلام فامتنعوا منها وقتلوا عليها فامير الجيش مختير في قتالهم بين امرين بفعل منهما ^f ما علم انه الاصلح ^g للمسلمين وانكنا في المشركين من بيئاتهم ليلاً ونهاراً بالقتال والتأخير وبين ان يُبذروهم بالحرب ويصنفهم بالقتال والصنف الثاني لم تبلغهم ^h دعوة الاسلام وقتل ان يكونوا اليوم لما قد اظهر الله من دعوة رسوله الا ان يكون قوم من وراء من بقاتلنا من الترك والروم في مبادى المشرق واقاصى ⁱ المغرب لا نعرفهم فيحرم علينا الاقدام على قتالهم غرة وبياتاً بالقتل ^j والتأخير وان ببداهم بالقتل قبل اظهار دعوة الاسلام لهم واعلامهم من * معجزات النبوة ^m وظهور الحاجة ما ⁿ يفودهم الى الاجابة فان اقاموا على الكفر بعد ظهورها لهم حاربهم وصاروا فيه كمن بلغتهم الدعوة قال الله تعالى ^o ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة

^a) Desunt in O; P. sic vertit: ودين قوة مبييافت ^b) M. الدعوة ^c) M. addit ^d) M. تاوللات ^e) Sur. 8, 48. ^f) ووكلمته ^g) M. addit ^h) الدعوة ⁱ) M. الاصلح ^j) M. فيها ^k) M. المعجزات ^l) M. في القتل ^m) L. واقاصى ⁿ) Deest in O. ^o) Sur. 16, 126.

الحسنة* وحادلهم باننى هى احسن يعنى ادع الى دى ربك بالحكمة» وفيها تاويلان احدهما بالنبوة والثانى بالقرآن قائله ^h الكلبي وفي الموعظة الحسنة تاويلان احدهما القرآن فى لبن من القول قائله الكلبي والثانى ما فيه من الامر واليهى وجادلهم بالنسب هى احسن اى يبين لهم الخلق ووضح لهم الحاجة فان بدا بقتالهم قبل دعايتهم الى الاسلام وانذارهم حجة وقلهم غرة وبسببنا ضمن ديات نفوسهم وكانت على الاصح من مذهب الشافعى دديات المسلمين وقيل بل كديات الكفار على اختلافها باختلاف معتقدتهم وقال ابو حنيفة لا دية على قاتلهم ^d ونفوسهم هدر واذا تقتلت الصفوف فى الحرب جاز لمن قاتل من المسلمين ان يعلمهم بما يشتهر به بين الصنفين وتتميز به من جميع الجيش وان ^e يركب الابلق وان ^f كانت خيول الناس دهما وشقرا ومنع ابو حنيفة من الاعلام وركوب الابلق ونيس لمنعه من ذلك وجه روى ^g عبد الله بن عون عن عمير عن ابي اسحق ان رسول الله صلعم قال يوم بدر تسوموا فان املايكة قد نسومت ويجوز ان يجيبه الى البراز اذا دعى اليه قد دعى ائى بن خلف رسول الله صلعم الى البراز يوم احد فبرز اليه فعلمه وأول حرب شهدتها رسول الله صلعم * يوم بدر ^h برز فيها من شفاء قريش عتبة بن ربيعة وابنه الوليد واخوه شيبة ودعوا الى البراز فبرز اليهم من الانصار عوف ومسعود

واين P. , قال M. ^b) Desunt in O., sed exstant in P. ^a) لايمير فى قتالهم M. ^d) القول M. ^c) هر دو تفسير كلابى است روايت مى كند ابن اسحق P. ^g) ان M. ^f) بان M. ^e) M. omittit, L. marg. ^h) از عبد الله بن عمر

ابنا صفراء وعبد الله بن رواحة فقالوا ليبرزوا اكفأونا اليينا فما
نعرفكم فبرز اليهم ثلاثة من بني هاشم برز علي بن ابي طالب
الى الوليد فقتله وبرز حمزة بن عبد المطلب رحمة الله عليه
الى عتبة فقتله وبرز عبيدة بن الحرث الى شيبه فاختلعا ضربتين
اثبت ^a كل واحد منهما صاحبه ومات شيبه ^b لوقته واحتمل
عبيدة حياً * قد قُدت رجلاه فمات بالصفراء ^c فقال فيه كعب بن مالك

(المتقارب) ايا عين جودي ولا تبخلي

بدمعك كفاً ^d ولا تنزري

على سيد هدنا هلكت

كريم المشاهد والعنصري

عبيدة امسى ولا نرتجيسه

لعرف غداًنا ولا منكسرى

وقد كان يحمى غداة ^e القتلى

لحامية الجيش بالمبتزر

ثم نذرت هند بنت عتبة لوحشى نذوراً ^g ان قتل حمزة
بابيها يوم احد فلما قتله بقرت بطنه ولاكت كبده رضوان الله
عليه وانشأت تقول

(السريع) نحن حربناكم بيوم بدر

والحرب بعد الحرب ذات شعر

^a) M. omittit ^b) M. omittit. ^c) Solus O. omittit. ^d) L. حقاً
^e) M. عداة ^f) M. المنجى L. marg. hunc versum
adscripsit: جرى المقدم شاكي السلاح كريم البنا: طيب المكسرى
De المقدم vid. Ham. 187, v. 3. schol.
ibique Freytag. ^g) M. omittit.

ما كان عن عتبة لى من صبر
ولا اخى وعنه وبكرى^a
سقيت^b نفسى^c وقضيت^d نذرى
شفيت^e وحشى غليل صدرى^f
فشكر وحشى على عمري
حتى نضم اعظمى فى قبرى^g

وهذا ما اقر^g عليه رسول الله صلعم اقرب اهله اليه من بنى
هشمر. بنى عبد المطلب من مبارزة يسوم بدر مع ضنه بهم
واشفقه عليهم وبارز أبيًا بنفسه يسوم احد وان لعلى عليه
السلام فى حرب الخندق^h والخطب اصعب واشفاقه صلعم على
على اكثر بارز عمرو بن عبد ود لما دعا الى البراز اول يوم
فلم يجبه احد ثم دعا^{*} الى البراز فى اليوم الثانى فلم يجبه
احد ثم دعا^{*} انى البراز فى اليوم الثالث وقال حين راي الاحجام
عنه والخذر منه يا محمد اَلَسْتُمْ تَزْعُمُونَ ان قَتْلَكُمْ فى الجنة
احياء^h عند ربهم برزقون وقتلانا فى النار يعذبون فما يبالى
احدكم ليقدّم على كرامة من ربه او يُقدّم عدوًا الى النار^{*}
وانشاء يقولⁱ

(الكامل) ولعد^{*} دنوت انى النداء لجمعهم^m هل من مبارز
ووفعت اذ حين المشتجع موقف الفرن المناجر

صدرى. c) Solus O. شبعيت. L. شفيت M. b) بكر M. a)
قبر M. f) صدر M. e) شفيت L. اسقيت M. d)
M. i) با وجود انكه كفار بسيار بودند: P. addit. h) قرر L. g)
omittit. k) M. omittit. l) M. بعول omittit, L. utramque
دلفت fecit دنوت L. ex وى النداء بجمعهم P. m) vocem.

إني كذلك لم أزل متسرعا نحو الهزاهن
 أن الشجاعة في الفتى والجود من خير الغرائز
 فقام ^c على عليه السلام فاستاذن رسول الله صلعم في المبارزة
 فاذن له وقال أخرج يا علي في حفظ الله وعباده فخرج وهو يقول
 (الكامل) أبشّر اتاك يحبيب صوتك في الهزاهن غير عاجز
 ذو نسيّة وبصيرة ^e يرجوا العداة ^d نجاة فابز
 إني لأرجو أن أقيم عليك نايحة الجنائز
 من طعنة ^f نجلاء ببهرم ذكرها عند الهزاهن
 وتجاوزا وثارت عجاجنة أخفئتهما عن الابصار ثم انجلت عنها وعلى
 عليه السلام مسح سيفه شوب عمرو وهو فنبل حكاة محمد بن
 اسحق في معرته فدلّ هذان الخدسان على جواز البراز مع
 التغرير بالنفس فاما اذا اراد المعاند أن يدعوا إلى البراز مبتدئا
 فقد منعه أبو حنيفة منه لأن النداء إلى البراز والابتداء بالتناول
 بغى وجوزة الشافعي لأنه اظهر فسوة في دين الله تعالى ونصرة
 رسوله فقد ندب رسول الله صلعم إلى مثله وحث عليه وتخير
 له ^{*} مع استظهاره بنفسه ^f من آدم عليه وهدا به حكى محمد
 بن اسحق أن رسول الله صلعم طأمر يوم أخذ بن درعين
 وأخذ سيفاً فهرة وقال من يأخذ هذا السيف بحقه فقام إليه عمر
 بن الخطاب رضي الله عنه فقال أنا آخذه بحقه فأعرض عنه ثم هرة
 الثانية وقال من يأخذ هذا السيف بحقه فقام إليه الزبير بن
 العوام وقال أنا آخذه بحقه فأعرض عنه فوجدوا في أنفسهما ثم

M. c) قام I. correxuit in M. b) فقدم M. حقا إلى كل M. a)

علاء سمي L. محلاء يسمي M. e) لعداء M. d) نصيرة

f) P. omittit.

عرضه الثالثة وقال من ياخذ هذا السيف بحقه فقام اليه ابو
دجانة سماك بن خرشة فقال وما حقه يا رسول الله قال ان تضرب
في العدو حتى ينحني فاخذه منه واعلم بعصابة حمراء كان اذا
اعلم بها علم الناس انه سيقاقل ويُبلي ومشى الى الحرب
وهو يقول

(السريع) انا الذي اخذته في رقه

ان قال من ياخذه بحقه

قبلته بعدي وصدقه

للقادر^a الرحمن^b بين خلفه

المُدرك^c الفايض^e فصل رزقه

من كان في مغربه وشرقه^d

ثم جعل يتباخر بين الصغين فقال النبي صلعم انها كمشية
يبغضها الله الا في هذا الموطن ودخل في الحرب مبتديا بالقتال
فابلى وانكى وهو يقول

(السريع) انا الذي اهدني خليلى

وحسن بالسفح من المخيل

ان لا اقوم الدهر في الكيول

* اخذت سيف^e الله والرسول

واذا جازت المبارزة بما استشهدنا من حائى المبتدى بها والمجيب
اليها كان لتمكين المبارزة^f شرطان احدهما ان يكون ذا نجدة

^a) M. بالقادر ^b) Solus M. addit. ^c) M. الفايض ^e) L.

والمخيل ^e) M. اضرب بسيف ^e) M. ومشرقه

versus O. et P. addunt مسوخر الصف ^f) M.

addit بهما

وشجاعة يعلم من نفسه انه لن يعجز عن مقاومة عدوه فان كان بخلافه منع والثاني ان لا يكون * زعيما للجيش يؤثر فقداه^a فيهم فان فقد الزعيم المدير مفض الى ^b الهزيمة^c ورسول الله صلعم اقدم على البراز ثقة بنصر الله سبحانه وانجاز وعده وليس ذلك لغيرة ويحجز لامير الجيش اذا خص على الجهاد ان يحرض^d للشهادة من الراغبين فيها من يعلم ان مثله^e في المعركة يؤثر احد امرين اما تحريض المسلمين على القتال حمية له^f واما تخذيل المشركين بجرأة عليهم في نصره الله حكى محمد بن اسحق ان رسول الله صلعم خرج من العريش يوم بدر فحرض الناس على الجهاد ويقل كل امرء^g ما اصاب وقال والذي نفسي بيده لا يقاتلهم اليوم رجل فيقتل صابراً محتسباً * مقبلاً غير مدبر^h الا ادخله الله الجنة فقال عمير بن حمام من بنى مسلمة وفي يده ثمرات ياكلهن بخ بخ ما بقى بيني وبين الجنة الا ان يقتلني هؤلاء القوم ثم قذف بالثمرات من يده واخذ سيفه ففانل العوم حتى قتل رحمه الله وهو يقول

(السربع) رثصا الى الله بغير زال

الا النعى وعمل المعاد

a) M. مفسدة الجيـش فيؤثر مفسدة^a b) Solus O. omittit. c) M. العزيمة d) M. يعرض e) M. وفله P. totum locum sic interpretatur: وجائز است امير لشكر را كه تحريض نمايد: مردم را بر شهاده وتسرعـبب كمد كسى را بر قتال زيرا كه نهم M. f) تحريض وى مؤثر يـكى از و و جيز است في عمل P. g) M. omittit. h) M. امر i) M. omittit.

والصبر* في الله ^a على الجهاد
وكل زاد عرضة النفاد
غير التقى والبر والرشاد

ويجوز للمسلم ان يقتل من ظفر به من مقاتلة المشركين
محارب وغير محارب واختلف في قتل شيوخهم ورهبانهم من
سكان الصوامع والديارات فاحد القولين فيهم انهم لا يقتلون
حتى يقاتلوا لانهم موادعون كالذراري والثاني يقتلون وان لم
يقاتلوا لانهم ربما اشاروا برأى هو انكى للمسلمين من القتال
وقد قُتل نريد بن الصمة في حرب الهوازن وهو يوم حنين وقد
جاوز مائة سنة من عمره ورسول الله صلعم يراه فلم ينكر قتله
وكان يقول حيث قفل

(الطويل) امرتهم امرى بمنعرج السوى

فلم يستبينوا الرشدا الا ضحكى الغد

فلما عصوى كنت منهم وقد ارى

غوايتهم واقنى غير مُهْتَدٍ ^b

ولا يجوز قتل النساء والولدان في حرب ولا في غيرها ما لم
يقاتلوا لنهى رسول الله صلعم عن قتلهم ونهى رسول الله
صلعم عن قتل العسقاء والوصفاء والعسقاء المستأخضون ^c
والوصفاء المماليك فان قاتل النساء والولدان قوتلوا وقُتلوا مقبلين
ولا يقتلوا مدبرين واذا قُتِلوا في الحرب بنسبهم واطفالهم
* عند قتلهم يوقى قتل النساء ^d والاطفال فان لم يوصل الى قتلهم

a) M. الله, P. على الله b) Versus, sed alio ordine, repe-
riuntur Hamâs. ٣٧٨ c) M. الاحرار, P. باجرة d) M. قبل النساء
عند قتلهم وترك قبل النساء ^d ايشان را كرفته باشند

الا يقتل النساء والأطفال جاز ولو قترسوا بأسارى المسلمين ولم
يوصل الى قتلهم الا يقتل الاسارى لم يجز قتلهم فان افضى *a* الكف
عنهم الى الاحاطة بالمسلمين توصلوا الى الخلاص منهم كيف امكنهم
* وتحزوا أن يعمدوا قتل مسلم في ايديهم فان قتل ضمنه قاتله
بالدية والكفارة *b* أن *c* عرف انه مسلم وضمن الكفارة وحدها
ان لم يعرفه *d* ويجوز عقر خيلهم من تحتهم اذا قاتلونا *e* عليها
ومنع بعض الفقهاء من عقرها وقد عقر حنظلة بن الراهب فرس
ابى سفيان بن حرب يوم احد واستعلى عليه ليقتله فراه ابن
شعوب فبرز الى حنظلة وهو يقول

(السريع) لاحين صاحبي ونفسى

بطعنة مثل شعاع الشمس

ثم طعن حنظلة فقتله واستنقذ ابا سفيان منه فخلص ابو
سفيان وهو يقول

(الظويل) وما زال مهرى مزجرى الكلب منهم

لدى غدوة حتى دنت للغروب

L. *عبد* in *عبد* mutavit; P. sic vertit totum locum:

واكر كافران انتجا نميئند نسا واطفال وايشانرا سپر خود
patet سازند قصد قتل كفار بايد نمود ووقايه وولدان بايد نمود

ante excidisse aliquid. *a*) M. اقتضى *b*) P. hunc

locum ita vertit: وجايز است كه جون *تعبد* نميئند:

قتل مسلمانان كه قتل نميئند ايشانرا واكر تعبد نباشد بقتل

فان Solus O. *c*) وايشانرا قتل نميئند ديه وكفاره لازم شون

نزجر quod L. in *d*) M. في جدا *e*) M. قاتلوا *f*) M. يعرف

correxuit, P. مزأخر

أفانلهم طراً وأدعوا لغالب *a*
 وأدفعهم عني بركن صليب
 ولو شيت نجاني *b* حصان طمرة *c*
 ولم احمل النعما لابن شعوب
 فبداغ ذلك ابن شعوب فقال مجيباً له حين لم
 يشكره *d*

(الطويل) لولا دفاعي بابن حرب ومشهدى
 لالقيت يوم النعف غير مجيب
 ولولا مكر مهري *e* بالنعف قررت *f*
 ضبباع *g* على اوصاله وكليب
 فاما اذا اراد المسلم ان يعقر فرس نفسه فقد روى ان جعفر
 ابن ابي طالب رضى الله عنه اقبح يوم موتة بفرس له شقراء
 حتى ألحم القتال ثم نزل عنها وعقرها وقاتل حتى قتل رضى
 الله عنه فكان اول رجل من المسلمين عقر فرسه* في الاسلام *h* وليس
 لاحد من المسلمين ان يعقر فرسه لانها قوة امر الله تعالى باعدادها في
 جهاد عدوة حيث يقول واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن
 رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم *i* وجعفر انما عقر
 فرسه بعد ان احيط به فياجوز ان يكون عقره له لئلا يتقوى
 بها المشركون على المسلمين فصار عقرها مباحاً كعقر خيلهم

a) ان. *b*) I. نجى في. *c*) Sic P. prius, sed post in حيرة mutavit. Vid. nott.
d) P. جون دانست كه شكروى نندوده.
e) M. *f*) M. قررت. *g*) Solus L. puncta addit.
h) P. omittit. *i*) Sur. 8, 62.

والا فجعفر أَحْفَظُ لدينه من ان يفعل ما يمنع منه الشرع *a* ولما عاد *b* جيشه *c* تلقاه رسول الله صلعم والمسلمون *d* معه فجعل الناس *e* يجثون على الجيش التراب *f* ويقولون *g* يا فرار لما فررت في سبيل الله ورسول الله صلعم يقول ليس بفرار ولكنهم الكرار ان شاء الله

فصل والقسم الثالث من احكام هذه الامارة ما يلزم امير الجيش في سياستهم والسدى يلزمه *h* فيهم عشرة اشياء احدها حراستهم *i* من غرة يظفر بها العدو منهم وذلك بان يتبع المسكان ويجسوط *k* سوادهم بحرس يامنون به * على نفوسهم ورجالهم *l* ليسكنوا في وقت الدعة ويامنون ما *m* وراءهم في وقت المحاربة *n* والثاني ان يتخير لهم موضع نزولهم لمحاربة عدوهم وذلك ان يكون اوطأ الارض مكاناً واكثرها ماء واحرسها اكثافاً واطرافاً ليكون اعون لهم على المنازلة *p* واقوى لهم على المراقبة والثالث اعداد ما يحتاج للجيش اليه من زاد وعلوفة تفرق عليهم في وقت الحاجة حتى تسكن نفوسهم *q* الى مادة يستغنون عن طلبها ليكونوا *r* على الحرب اوفر وعلى المنازلة

جه در حديث وارد است كه عسكر موته *acb*) I. alia manu. اب *b*) I. عود نمودند الخ على *f*) M. vocem ante *f*) M. المسلمون *e*) M. المؤمنون *d*) M. *e*) M. *h*) O. يلزمهم *h*) O. من خوفه *g*) M. addit. ponit. *g*) M. *l*) M. ورجالهم *l*) M. وجييط *k*) M. ان يحرسهم *k*) M. وحفظ كند سواد عسكر را به حَفَظَهُ وباسبانان : locum sic vertit *p*) M. بان *p*) M. الحادثة *n*) L. e correctura *n*) L. من *m*) M. فيكونوا *r*) M. انفسهم *q*) M. *q*) M. L. correxit. والمشاركة

العدو أقدر والرابع ان يعرف اخبار عدوه حتى يقف عليها ويتصفح احوالهم حتى يخبرها فيسلم من مكرهم ويلتصم العزة في الهجوم عليهم والخامس ترتيب الجيش في مصاف الحرب والتعويل في كل جهة على « من يراه * كفوا لها ^a وبتفقد الصفوف من الخل فيها ويراعى كل جهة يميل العدو عليها ^b بمدد يكون عوناً لها والسادس ان يقوى نفوسهم بما يُشعرهم من الظفر ^c و يخيل اليهم من اسباب النصر ليقول العدو في اعينهم فيكون عليه اجرى وبالجراءة يتسهل الظفر قال الله تعالى اذ يريكم الله في منامك قليلا ولو اراكم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الامر ^e والسابع ان يعد اهل الصبر والبلاء منهم بثواب الله ان كانوا من اهل الآخرة وبالجزاء والنفل من الغنيمة ان كانوا من اهل الدنيا قال الله تعالى ومن يرد ثواب الدنيا نوته منها ومن يرد ثواب الآخرة نوته منها ^g وثواب الدنيا الغنيمة وثواب الآخرة الجنة فجمع الله تعالى في ترغيبه ^h بين امرين ليكون ارضى الفريقين والثامن ان يشاور ذوي الراى * فيما اعضل ويرجع الى اهل الحرم ⁱ فيما اشكل ليامن الخطاء ويسلم من الزلل فيكون من الظفر اقرب قال الله تعالى لنبيه وشاورهم في الامر فان اعرست فتوكل على الله ^k واختلف اهل الناول في امرة * لنبيه صلعم ^l بالمشاورة مع ^m ما امد به * من التوفيق ⁿ واعانه من التأييد

a) O. omittit. b) M. اهلا لها وكفوا, P. omnia inde a voce لشعر. d) M. او عليها وذلك c) M. addit. omittit. والتعويل e) Sur. 8, 45. f) M. النصرة g) Sur. 3, 139. h) M. P. omittit. i) P. omittit. k) Sur. 3, 153. l) Solus O. omittit. m) L. omittit. n) Solus O. بالتوفيق

أربعة ^a اوجه أحدها أنه أمره بمشاورتهم ^b في الحرب ليستقر له
الرأى الصحيح فيه فيعمل عليه وهذا قول الحسن وقال ما
تشاور قوم قط ^c الا هذوا * لارشدهم ^d والثاني ^e أنه أمره
بمشاورتهم * تألفا لهم وتطاييبا لنفوسهم وهذا قول قتادة والثالث
أنه أمره بمشاورتهم لما علم فيه من الفصل وعاد بها من النفع
وهذا قول الضحاك والرابع أنه أمره بمشاورتهم ^f ليستتن به
المسلمون ويتبعه فيها المومنون وأن كان عن مشورتهم غنيا
وهذا قول سفيان ^g والتاسع أن يأخذ جيشه بما أوجبه الله تعالى
من حقوقه وأمر به من حدوده حتى لا يكون بينهم تجور في
دين ولا تحيف في حق فان من جاهد عن الدين كان أحق
الناس بالتزام ^h أحكامه والفصل بين حلاله وحرامه وقد روى
حارث ابن نبهان عن أبان بن عثمان عن النبي صلعم أنه قال
أنهوا جيوشكم عن الفساد فإنه ما أفسد جيش قط الا * قذف
الله في قلوبهم الرعب وأنهوا جيوشكم عن الغلول فإنه ما غل
جيش قط الا سلب الله عليهم الرحلة ⁱ وأنهوا جيوشكم عن
الزنا فإنه ما زنا جيش قط الا سلب الله عليهم الموتان وقال
أبو الدرداء أيها الناس عمل صالح قبل الغزوة فأنما تقاتلون
بأعمالكم والعاشر أن لا يمكن لأحدا من جيشه أن يتشاغل

^a) M. ثلاثة ^b) M. haec addit quae paullo post leguntur:

لما علم فيها من الفصل وعاد بها من النفع وهذا قول الضحاك

^c) M. omittit. ^d) M. ورشدهم ^e) M. والثالث ^f) M.

omittit. ^g) Vid. Freytag. 'chrest. gram. hist. ٩٤ ^h) M.

الا سلب الله عليهم الرحلة وأنهوا ⁱ) M. sic exhibet: بالترايد

جيوشكم عن الغلول فإنه ما غل جيش الا قذف الله الرعدة في قلوبهم

بتجارة او زراعة لصرفه لاهتمام بها عن مصابة العدو وصدق
لجهاد روى عن النبي صلعم انه قال بُعِثْتُ مَرْعَمَةً وَمَرْحَمَةً وَلَمْ
أُبْعَثْ تَاجِرًا وَلَا زَارِعًا وَإِنْ شَرَّ هَذِهِ الْأُمَّةِ التَّجَارَ وَالزَّرَاعَ «^a إِلَّا مَنْ
شَحَّ عَلَى دِينِهِ وَغَزَا نَبِيٍّ مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى فَقَالَ لَا يَغْزُونَ
مَعِيَ رَجُلٌ بِنَا بِنَاءً لَمْ يَكْمَلْهُ وَلَا رَجُلٌ تَزَوَّجَ بِامْرَأَةٍ لَمْ يَدْخُلْ
بِهَا وَلَا رَجُلٌ زَرَعَ زَرْعًا لَمْ يَحْصِدْهُ

فصل والقسم الرابع من احكام ^d هذه الامارة ما يلزم المجاهدين
معهم من حقوق الجهاد وهو ضربان احدها ما يلزمهم في
حق الله تعالى والثاني ما يلزمهم في حق الامير عليهم فالما
اللازم لهم في حق الله تعالى فاربعة اشياء احدها مصابة العدو
عند التقاء الجمعين بان «^e لا يَنْهَزِمُ عَنْهُ مِنْ مِثْلِيهِ فَمَا دُونَهُ وَقَدْ
كَانَ اللَّهُ تَعَالَى فَرَضَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ^g أَنْ يَقَاتِلَ
عَشْرَةَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى
الْقِتَالِ أَنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ
مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ^h ثُمَّ خَفَّفَ
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهُمْ عِنْدَ قُوَّةِ الْإِسْلَامِ وَكَثْرَةِ أَهْلِهِ فَأَوْجِبَ عَلَى
كُلِّ مُسْلِمٍ لَاقِيَ الْعَدُوَّ أَنْ يَقَاتِلَ رَجُلَيْنِ مِنْهُمْ فَقَالَ الْآنَ خَفَّفَ
اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا
مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ
الصَّابِرِينَ ^z وَحَرَّمَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَنْهَزِمَ مِنْ مِثْلِيهِ إِلَّا
لِأَحَدٍ ^k حَالَتَيْنِ أَمَّا أَنْ يَتَحَرَّفَ لِقِتَالٍ فَيُوتَى لَاسْتِرَاحَةٍ أَوْ لِمَكِيدَةٍ

^a) P. الزارعون ^b) P. عن ^c) M. امرأة ^d) M. omittit.

^e) M. وان ^f) M. فغد ^g) M. منكر ^h) Sur. 8, 66. ⁱ) Sur.

8. 67. ^k) M. لاحدى

ويعود الى قتالهم واما ان يتحيز الى فئة اخرى يجتمع معها على قتالهم لقول الله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال او متحيزا الى فئة فقد باء بغضب من الله ^e وسواء قربت الفئة التي يتحيز اليها او بعدت قد ^b قال عمر رضي الله عنه لاهل القادسية حين انهزموا اليه انا فئة كل ^c مسلم ويجوز اذا زادوا على مثليه ولم يجد الى المصابرة سبيلا ^d ان يولي عنهم غير متحرف لقتال ولا ^e متحيزا الى فئة هذا مذهب الشافعي واختلف اصحابه ^f فيمن عاجز عن مقاومة مثليه واشرف على القتل ^g في جواز انهزمه وقالت طائفة ^h لا يجوز ان يولي عنهم منهزما وان قتل لنص فيه وقالت طائفة يجوز ان يولي نائيا ان يتحرف لقتال او يتحيز الى فئة ليسلم ⁱ من القتل وما تم ^j للخلاف فانه وان عاجز عن المصابرة فليس ^k يعاجز عن هذه النية وقال ابو حنيفة لا اعتبار بهذا التفصيل والنص فيه منسوخ وعليه ان يقاتل ما ^m امكنه وينهزم اذا عاجز وخاف القتل والثاني ان يقصد بقتاله نصرة دين الله تعالى وابطال ما خالفه ⁿ من الايمان ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون فيكون بهذا الاعتقاد جازيا لثواب الله تعالى ومطيعا له في اوامره ونصرة دينه ومستنصرا به على عدوه ليستسهل ما لاقى فيكون اكثر ثباتا وابلغ نكاية ولا يقصد بجهاده استفادة المغنم فيصير من المكتسبين لا من المجاهدين فان رسول الله صلعم لما جمع اسرى بدر وكانوا اربعة

post سبيلا ^d M. لكل ^e M. فقد ^b M. ^c Sur. 8, 16. ^a ان ثبت ^g M. addit. ^f M. omittit. ^e M. او ^{ponit.} يجد بما ^m M. ^h م. ⁱ ثمر ^k M. ^j فيسلم ^l M. ⁿ منهم ^h M. ^{addit.} خلفه ⁿ M.

واربعين رجلا بعد ان قتل في المعركة من اشراف قريش مثلهم
شاور اصحابه فيهم فقال عمر يا رسول الله اقتل اعداء الله ائمة
الكفر وروس الضلالة فانهم كذبوك واخرجوك وقال ابو بكر ^{هـ}
هشيرتك واصلك ^ا تجاوز عنهم يستنعم الله بك من النار
فدخل رسول الله صلعم المدينة قبل الاسرى بيوم فمن قايلا
بالقول * ما قال ^ب عمر ومن قايلا بالفول ما قال ابو بكر ثم خرج
رسول الله صلعم على اصحابه وقال ما قولكم في هذين الرجلين
ان مثلهما كمثلهما اخوة لهما كانوا من قبلهما قال نوح رب لا تذكر
على الارض من الكافرين ذيارا وقال موسى ربنا اطمس على
اموالهم واشدد على قلوبهم ^د وقال عيسى ان تعذبهم فانهم
عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم وقال ابراهيم فمن
تبعني فانه مني ومن عصاني فانك غفور رحيم ان الله سبحانه
ليشد قلوب رجال فيه حتى تكون اشد من الحجارة ويلين
قلوب رجال حتى تكون ألين من اللبن وان ^{هـ} يكن منكم ^ا عليه
فلا ينقلب احد منكم * الا بفداء ^و او * ضربة ^ز عنق وفاته
كل اسير باربعة آلاف درهم وكان في الاسرى العباس بن عبيد
المطلب اسره ابو اليسر وكان العباس رجلا جسيما وابو اليسر
رجلا مجتعا فقال النبي صلعم لاني اليسر كيف اسرت العباس
يا ابا اليسر قال يا رسول الله لقد اعانى عليه رجل ما رايت قط
هيته كذا وكذا فقال رسول الله صلعم لقد اعانك عليه ملك

^ا) P. اهلك ^ب) M. الذى قال به et sic etiam paullo post.

^ج) O. sine punctis. ^د) M. addit العذاب يروا ^{هـ}) M. ان ^و) Codd. عليه P. vertit: صاحب عيال

^ز) M. omittit. ^ح) Codd. ضربة ^ط) P. ضرب

^ث) M. omittit. ^ي) Codd. ضربة ^ك) P. ضرب

كريم وقال للعباس اُقِدْ نفسك وابني *a* اخيك عقيل بن ابي طالب
ونوفل بن الحرث وخليفتك *b* عتبة *c* بن عمرو فقال يا رسول الله
اَنى كنت مسلماً ولكن الغوم استكروهونى فقال رسول الله صلعم
اعلم باسلامك فان كنت *d* ما قلت فان الله سبحانه يجزيك ففدا
العباس نفسه بمائة اوقية وفدا كل واحد من ابني اخيه وخليفته
باربعين اوقية ونزل في العباس قوله تعالى يا ايها النبی قل لمن
في ايديكم من الاسرى ان يعلم الله في قلوبكم خيراً بيوتكم
خيراً مما اخذ منكم ويغفر لكم والله غفور رحيم *e* فلما اخذ
رسول الله صلعم فداء اسرى بدر لفقراء المهاجرين وحاجتهم
عاتب الله تعالى نبيه على ما فعل فقال *f* ما كان لنبى ان يكون
له اسرى حتى يثخن في الارض يعنى به الفتل تربدون عرض
الدنيا* يعنى مال الفداء *g* والله يريد الاخرة يعنى العمل بها
يوجب ثواب الاخرة والله عزيز حكيم يعنى *h* عزيز فيما كان من
نصركم حكيم فيما اراده لكم لولا كتاب من الله سبق لمسكم
فيما اخذتم عذاب عظيم يعنى به مال الفداء الماخوذ من
الاسرى وفيه ثلاثة تاويلات احدها لولا كتاب من الله سبق في
اهل بدر ان لا يعذبهم لمسكم فيما اخذتم *i* من فدا اسرى بدر
عذاب عظيم وهذا قول مجاهد والثاني لولا كتاب من الله سبق
في انه يستحل الغنائم لمسكم في تعجيلها من اهل بدر عذاب
عظيم وهذا قول ابن عباس رضوان الله عليه والثالث لولا كتاب
من الله سبق ان لا يواخذ احداً بعمل *k* اياه على جهالة لمسكم

a) Sic e P. correxi, reliqui وابن *b*) M. خليفك *c*) M.
d) M. تكين *e*) Sur. 8, 71. عينة *f*) Sur. 8, 68. *g*) M.
omittit. *h*) M. omittit. *i*) M. اخذوه *k*) M. على عمل

فيما اخذتموه، عذاب عظيم وهذا قول ابن اسحق فقال رسول
الله صلعم بعد نزول هذه الآية لو عذبنا الله *b* في هذه الآية
يا عمر ما نجا غيرك والثالث من حقوق الله تعالى ان يوّدي
الامانة فيما حازه من الغنائم ولا يغدّ احد منهم شيئا حتى يقسم
بين جميع الغانمين *من* *d* شهد الواقعة * وكانوا على العدو
يبدأ *e* لأن لكل واحد منهم فيها حقا قال الله تعالى وما كان
لنبي ان يغلّ ومن يغلّ يات بما غلّ يوم القيامة وفيه ثلاثة
تاويلات احدها وما كان لنبي ان يغلّ اصحابه ويخونهم في
غنائمهم وهذا قول ابن عباس رضوان الله عليه والثاني وما كان
لنبي ان يغلّ اصحابه ويخونوه في غنائمهم وهذا قول الحسن وفتادة
والثالث ما كان لنبي ان يكتنم اصحابه ما بعثه الله تعالى به اليهم
لرهبة منهم ولا لرغبة فيهم وهذا قول محمد بن اسحق والرابع
من حقوق الله تعالى ان لا يمايل من *ج* المشركين ذا قرنى ولا
يجائى في نصرة دين الله ذا مودة فان حقّ الله اوجب ونصرة
دينه الزم قال الله تعالى *h* يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا عدوى
وعدوكم اولياء تلافون اليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم
من الحق الآية نزلت في حاطب ابن ابي بلتعة وقد كتب كتابا
الى اهل مكة حين تمّ رسول الله صلعم بغزوهم يعلمهم فيه حال
مسيره اليهم وانغذه مع سادة مولاة لبني عبد المطلب فاطمعة الله
نبيه عليها فانفذ عليا والزبير في اثرها حتى اخذاه *k* من فرن *l*

a) M. اخذتم *b*) M. omittit. *c*) Solus O. omittit. *d*) M.
فيمن *e*) M. omittit. *f*) Sur. 3, 155. *g*) M. omittit.
h) Sur. 60, 1. *i*) M. على ذلك *k*) M. اخرجاه *l*) M.
addit. شعر

راسها فدعا حاطبًا وقال ما حملك على ما صنعت فقال والله
يا رسول الله اني لمومن بالله ورسوله ما كفرْتُ ولا بدلتُ ولكنتي
امرء ليس لي في القوم اصل ^a ولا عشيرة وكان لي بين اظهري ^b
* اهل وولد ^c فطالعتهم ^d بذلك وعفا عنه رسول الله صلعم واما
ما يلزمهم في حق الامير عليهم فاربعة اشياء احدها التزام طاعته
والدخول في ولايته لان ولايته عليهم انعقدت وطاعته بالولاية
وجبت قال الله تعالى ^e يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا
الرسول واولى الامر منكم وفي اولى الامر تاويلان احدهما انهم الامراء
وهذا قول عباس رضوان الله عليه والثاني انهم العلماء وهذا قول
جابر بن عبد الله والحسن وعطاء وروى ابو صالح عن ابي هريرة
قال رسول الله صلعم من اطاعني فقد اطاع الله ومن اطاع
اميري فقد اطاعني ومن عصاني فقد عصى الله ومن عصى
اميري فقد عصاني والثاني ان يفوضوا الامر الى رايه ويكلوه الى
تدبيره حتى لا تختلف اراءهم فتختلف كلمتهم ويفترق / جمعهم قل
تعالى ^f ولورثوه الى الرسول والى اولى الامر منهم لعلمه الذين
يستنبطونه منهم وجعل تغوبض الامر الى وليه ^g سببا الى حصول
العلم وسداد الامر فان ظهر لهم صواب خفى عليه بينوه له واشاروا
به عليه ولذلك ^h ندب الى المشاورة ليرجع بها الى الصواب
والثالث ان يسارعوا الى امتثال الامر والوقوف عند نهيه وزجره
لانهما من لوازم طاعته فان توقفوا عما امرهم به وافدموا الى ما
نهام عنه فله تاديبتهم على المخالعة بحسب احوالهم ولا

a) M. b) L. ظهر c) M. ولد solummodo. d) M.
e) Sur. 4, 62. تانيق كردم دل ايشانرا باين مكتوب P. فطالعتهم
i) M. لك ii) M. رايه h) M. 85. Sur. 4, g) ويتفرقة. f) M.

يغلظ فقد قال الله تعالى فيما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك^a وروى سعيد بن المسيب ان النبي صلعم قال خير دينكم أيسر^b والرابع ان لا ينازعوه في الغنايم^c اذا قسمها ويرضوا^d به بعدل^e القسمة عليهم فقد سوى الله تعالى فيها^f بين الشرف والمشرف وماتل بين القوى والضعيف وروى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جدّه ان الناس اتبعوا رسول الله صلعم عام حنين يقولون اقسم علينا فيثنا حتى الجوة الى شجرة فاختطف^g عنه رداءه فقال ردوا على ردائي ايها الناس والله لو كان لكم عدد شجر نهامة نعمّا لقسمته عليكم وما انفيتموني^h بخيلا ولا جبانا ولا كذوبا ثم اخذ وبرة من سنام بعيره فرفعها وقال ايها الناس والله ما لي من فيثكم لاⁱ ولا هذه الوبرة الا الخمس والخمس مردود فيكم فادوا الخيط والبخيط فان الغلول يكون على اهله عارا ونارا وشنارا يوم القيامة فجاء رجل من الانصار بكبة من خيوط شعر فقال يا رسول الله اخذت هذه الكبة اعمل بها بردعة بعير لي قد دبر فقال اما نصيب منها فلنك فقال اما اذا بلغت^j هذا فلا حاجة لي فيها^k ثم طرحها بين يديه

فصل والقسم الخامس من احكام هذه الامارة مصابرة الامير قتال العدو ما صابروا وان تطاولت به^l المدة ولا يوتى عنهم وفيه قوة قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله ولعلكم تفلحون^m وفيه ثلاثة تاويلات احدها اصبروا على

ما^a) M. منه بتعديل M. الغنيمة^b) M. 3, 153. Sur. 3, 153. ^c) M. ^d) M. ^e) M. ^f) M. ^g) M. ^h) P. ⁱ) M. ^j) M. ^k) M. ^l) Sur. 3, 200' ^m) P. ⁿ) M. ^o) M. ^p) M. ^q) M. ^r) M. ^s) M. ^t) M. ^u) M. ^v) M. ^w) M. ^x) M. ^y) M. ^z) M. ^{aa}) M. ^{ab}) M. ^{ac}) M. ^{ad}) M. ^{ae}) M. ^{af}) M. ^{ag}) M. ^{ah}) M. ^{ai}) M. ^{aj}) M. ^{ak}) M. ^{al}) M. ^{am}) M. ^{an}) M. ^{ao}) M. ^{ap}) M. ^{aq}) M. ^{ar}) M. ^{as}) M. ^{at}) M. ^{au}) M. ^{av}) M. ^{aw}) M. ^{ax}) M. ^{ay}) M. ^{az}) M. ^{ba}) M. ^{bb}) M. ^{bc}) M. ^{bd}) M. ^{be}) M. ^{bf}) M. ^{bg}) M. ^{bh}) M. ^{bi}) M. ^{bj}) M. ^{bk}) M. ^{bl}) M. ^{bm}) M. ^{bn}) M. ^{bo}) M. ^{bp}) M. ^{bq}) M. ^{br}) M. ^{bs}) M. ^{bt}) M. ^{bu}) M. ^{bv}) M. ^{bw}) M. ^{bx}) M. ^{by}) M. ^{bz}) M. ^{ca}) M. ^{cb}) M. ^{cc}) M. ^{cd}) M. ^{ce}) M. ^{cf}) M. ^{cg}) M. ^{ch}) M. ^{ci}) M. ^{cj}) M. ^{ck}) M. ^{cl}) M. ^{cm}) M. ^{cn}) M. ^{co}) M. ^{cp}) M. ^{cq}) M. ^{cr}) M. ^{cs}) M. ^{ct}) M. ^{cu}) M. ^{cv}) M. ^{cw}) M. ^{cx}) M. ^{cy}) M. ^{cz}) M. ^{da}) M. ^{db}) M. ^{dc}) M. ^{dd}) M. ^{de}) M. ^{df}) M. ^{dg}) M. ^{dh}) M. ^{di}) M. ^{dj}) M. ^{dk}) M. ^{dl}) M. ^{dm}) M. ^{dn}) M. ^{do}) M. ^{dp}) M. ^{dq}) M. ^{dr}) M. ^{ds}) M. ^{dt}) M. ^{du}) M. ^{dv}) M. ^{dw}) M. ^{dx}) M. ^{dy}) M. ^{dz}) M. ^{ea}) M. ^{eb}) M. ^{ec}) M. ^{ed}) M. ^{ee}) M. ^{ef}) M. ^{eg}) M. ^{eh}) M. ^{ei}) M. ^{ej}) M. ^{ek}) M. ^{el}) M. ^{em}) M. ^{en}) M. ^{eo}) M. ^{ep}) M. ^{eq}) M. ^{er}) M. ^{es}) M. ^{et}) M. ^{eu}) M. ^{ev}) M. ^{ew}) M. ^{ex}) M. ^{ey}) M. ^{ez}) M. ^{fa}) M. ^{fb}) M. ^{fc}) M. ^{fd}) M. ^{fe}) M. ^{ff}) M. ^{fg}) M. ^{fh}) M. ^{fi}) M. ^{fj}) M. ^{fk}) M. ^{fl}) M. ^{fm}) M. ^{fn}) M. ^{fo}) M. ^{fp}) M. ^{fq}) M. ^{fr}) M. ^{fs}) M. ^{ft}) M. ^{fu}) M. ^{fv}) M. ^{fw}) M. ^{fx}) M. ^{fy}) M. ^{fz}) M. ^{ga}) M. ^{gb}) M. ^{gc}) M. ^{gd}) M. ^{ge}) M. ^{gf}) M. ^{gg}) M. ^{gh}) M. ^{gi}) M. ^{gj}) M. ^{gk}) M. ^{gl}) M. ^{gm}) M. ^{gn}) M. ^{go}) M. ^{gp}) M. ^{gq}) M. ^{gr}) M. ^{gs}) M. ^{gt}) M. ^{gu}) M. ^{gv}) M. ^{gw}) M. ^{gx}) M. ^{gy}) M. ^{gz}) M. ^{ha}) M. ^{hb}) M. ^{hc}) M. ^{hd}) M. ^{he}) M. ^{hf}) M. ^{hg}) M. ^{hh}) M. ^{hi}) M. ^{hj}) M. ^{hk}) M. ^{hl}) M. ^{hm}) M. ^{hn}) M. ^{ho}) M. ^{hp}) M. ^{hq}) M. ^{hr}) M. ^{hs}) M. ^{ht}) M. ^{hu}) M. ^{hv}) M. ^{hw}) M. ^{hx}) M. ^{hy}) M. ^{hz}) M. ^{ia}) M. ^{ib}) M. ^{ic}) M. ^{id}) M. ^{ie}) M. ^{if}) M. ^{ig}) M. ^{ih}) M. ⁱⁱ) M. ^{ij}) M. ^{ik}) M. ^{il}) M. ^{im}) M. ⁱⁿ) M. ^{io}) M. ^{ip}) M. ^{iq}) M. ^{ir}) M. ^{is}) M. ^{it}) M. ^{iu}) M. ^{iv}) M. ^{iw}) M. ^{ix}) M. ^{iy}) M. ^{iz}) M. ^{ja}) M. ^{jb}) M. ^{jc}) M. ^{jd}) M. ^{je}) M. ^{jf}) M. ^{jj}) M. ^{jk}) M. ^{jl}) M. ^{jm}) M. ^{jn}) M. ^{jo}) M. ^{jp}) M. ^{jq}) M. ^{jr}) M. ^{js}) M. ^{jt}) M. ^{ju}) M. ^{jv}) M. ^{jw}) M. ^{jx}) M. ^{jy}) M. ^{jz}) M. ^{ka}) M. ^{kb}) M. ^{kc}) M. ^{kd}) M. ^{ke}) M. ^{kf}) M. ^{kg}) M. ^{kh}) M. ^{ki}) M. ^{kj}) M. ^{kk}) M. ^{kl}) M. ^{km}) M. ^{kn}) M. ^{ko}) M. ^{kp}) M. ^{kq}) M. ^{kr}) M. ^{ks}) M. ^{kt}) M. ^{ku}) M. ^{kv}) M. ^{kw}) M. ^{kx}) M. ^{ky}) M. ^{kz}) M. ^{la}) M. ^{lb}) M. ^{lc}) M. ^{ld}) M. ^{le}) M. ^{lf}) M. ^{lg}) M. ^{lh}) M. ^{li}) M. ^{lj}) M. ^{lk}) M. ^{ll}) M. ^{lm}) M. ^{ln}) M. ^{lo}) M. ^{lp}) M. ^{lq}) M. ^{lr}) M. ^{ls}) M. ^{lt}) M. ^{lu}) M. ^{lv}) M. ^{lw}) M. ^{lx}) M. ^{ly}) M. ^{lz}) M. ^{ma}) M. ^{mb}) M. ^{mc}) M. ^{md}) M. ^{me}) M. ^{mf}) M. ^{mg}) M. ^{mh}) M. ^{mi}) M. ^{mj}) M. ^{mk}) M. ^{ml}) M. ^{mm}) M. ^{mn}) M. ^{mo}) M. ^{mp}) M. ^{mq}) M. ^{mr}) M. ^{ms}) M. ^{mt}) M. ^{mu}) M. ^{mv}) M. ^{mw}) M. ^{mx}) M. ^{my}) M. ^{mz}) M. ^{na}) M. ^{nb}) M. ^{nc}) M. nd) M. ^{ne}) M. ^{nf}) M. ^{ng}) M. ^{nh}) M. ⁿⁱ) M. ^{nj}) M. ^{nk}) M. ^{nl}) M. ^{nm}) M. ⁿⁿ) M. ^{no}) M. ^{np}) M. ^{nq}) M. ^{nr}) M. ^{ns}) M. ^{nt}) M. ^{nu}) M. ^{nv}) M. ^{nw}) M. ^{nx}) M. ^{ny}) M. ^{nz}) M. ^{oa}) M. ^{ob}) M. ^{oc}) M. ^{od}) M. ^{oe}) M. ^{of}) M. ^{og}) M. ^{oh}) M. ^{oi}) M. ^{oj}) M. ^{ok}) M. ^{ol}) M. ^{om}) M. ^{on}) M. ^{oo}) M. ^{op}) M. ^{oq}) M. ^{or}) M. ^{os}) M. ^{ot}) M. ^{ou}) M. ^{ov}) M. ^{ow}) M. ^{ox}) M. ^{oy}) M. ^{oz}) M. ^{pa}) M. ^{pb}) M. ^{pc}) M. ^{pd}) M. ^{pe}) M. ^{pf}) M. ^{pg}) M. ^{ph}) M. ^{pi}) M. ^{pj}) M. ^{pk}) M. ^{pl}) M. ^{pm}) M. ^{pn}) M. ^{po}) M. ^{pp}) M. ^{pq}) M. ^{pr}) M. ^{ps}) M. ^{pt}) M. ^{pu}) M. ^{pv}) M. ^{pw}) M. ^{px}) M. ^{py}) M. ^{pz}) M. ^{qa}) M. ^{qb}) M. ^{qc}) M. ^{qd}) M. ^{qe}) M. ^{qf}) M. ^{qg}) M. ^{qh}) M. ^{qi}) M. ^{qj}) M. ^{qk}) M. ^{ql}) M. ^{qm}) M. ^{qn}) M. ^{qo}) M. ^{qp}) M. ^{qq}) M. ^{qr}) M. ^{qs}) M. ^{qt}) M. ^{qu}) M. ^{qv}) M. ^{qw}) M. ^{qx}) M. ^{qy}) M. ^{qz}) M. ^{ra}) M. ^{rb}) M. ^{rc}) M. rd) M. ^{re}) M. ^{rf}) M. ^{rg}) M. ^{rh}) M. ^{ri}) M. ^{rj}) M. ^{rk}) M. ^{rl}) M. ^{rm}) M. ^{rn}) M. ^{ro}) M. ^{rp}) M. ^{rq}) M. ^{rr}) M. ^{rs}) M. ^{rt}) M. ^{ru}) M. ^{rv}) M. ^{rw}) M. ^{rx}) M. ^{ry}) M. ^{rz}) M. ^{sa}) M. ^{sb}) M. ^{sc}) M. ^{sd}) M. ^{se}) M. ^{sf}) M. ^{sg}) M. ^{sh}) M. ^{si}) M. ^{sj}) M. ^{sk}) M. ^{sl}) M. sm) M. ^{sn}) M. ^{so}) M. ^{sp}) M. ^{sq}) M. ^{sr}) M. ^{ss}) M. st) M. ^{su}) M. ^{sv}) M. ^{sw}) M. ^{sx}) M. ^{sy}) M. ^{sz}) M. ^{ta}) M. ^{tb}) M. ^{tc}) M. ^{td}) M. ^{te}) M. ^{tf}) M. ^{tg}) M. th) M. ^{ti}) M. ^{tj}) M. ^{tk}) M. ^{tl}) M. tm) M. ^{tn}) M. ^{to}) M. ^{tp}) M. ^{tq}) M. ^{tr}) M. ^{ts}) M. ^{tt}) M. ^{tu}) M. ^{tv}) M. ^{tw}) M. ^{tx}) M. ^{ty}) M. ^{tz}) M. ^{ua}) M. ^{ub}) M. ^{uc}) M. ^{ud}) M. ^{ue}) M. ^{uf}) M. ^{ug}) M. ^{uh}) M. ^{ui}) M. ^{uj}) M. ^{uk}) M. ^{ul}) M. ^{um}) M. ^{un}) M. ^{uo}) M. ^{up}) M. ^{uq}) M. ^{ur}) M. ^{us}) M. ^{ut}) M. ^{uu}) M. ^{uv}) M. ^{uw}) M. ^{ux}) M. ^{uy}) M. ^{uz}) M. ^{va}) M. ^{vb}) M. ^{vc}) M. ^{vd}) M. ^{ve}) M. ^{vf}) M. ^{vg}) M. ^{vh}) M. ^{vi}) M. ^{vj}) M. ^{vk}) M. ^{vl}) M. ^{vm}) M. ^{vn}) M. ^{vo}) M. ^{vp}) M. ^{vq}) M. ^{vr}) M. ^{vs}) M. ^{vt}) M. ^{vu}) M. ^{vv}) M. ^{vw}) M. ^{vx}) M. ^{vy}) M. ^{vz}) M. ^{wa}) M. ^{wb}) M. ^{wc}) M. ^{wd}) M. ^{we}) M. ^{wf}) M. ^{wg}) M. ^{wh}) M. ^{wi}) M. ^{wj}) M. ^{wk}) M. ^{wl}) M. ^{wm}) M. ^{wn}) M. ^{wo}) M. ^{wp}) M. ^{wq}) M. ^{wr}) M. ^{ws}) M. ^{wt}) M. ^{wu}) M. ^{wv}) M. ^{ww}) M. ^{wx}) M. ^{wy}) M. ^{wz}) M. ^{xa}) M. ^{xb}) M. ^{xc}) M. ^{xd}) M. ^{xe}) M. ^{xf}) M. ^{yg}) M. ^{yh}) M. ^{yi}) M. ^{yj}) M. ^{yk}) M. ^{yl}) M. ^{ym}) M. ^{yn}) M. ^{yo}) M. ^{yp}) M. ^{yq}) M. ^{yr}) M. ^{ys}) M. ^{yt}) M. ^{yu}) M. ^{yv}) M. ^{yw}) M. ^{yx}) M. ^{yy}) M. ^{yz}) M. ^{za}) M. ^{zb}) M. ^{zc}) M. ^{zd}) M. ^{ze}) M. ^{zf}) M. ^{zg}) M. ^{zh}) M. ^{zi}) M. ^{zj}) M. ^{zk}) M. ^{zl}) M. ^{zm}) M. ^{zn}) M. ^{zo}) M. ^{zp}) M. ^{zq}) M. ^{zr}) M. ^{zs}) M. ^{zt}) M. ^{zu}) M. ^{zv}) M. ^{zw}) M. ^{zx}) M. ^{zy}) M. ^{zz}) M. ^{aa}) M. ^{ab}) M. ^{ac}) M. ^{ad}) M. ^{ae}) M. ^{af}) M. ^{ag}) M. ^{ah}) M. ^{ai}) M. ^{aj}) M. ^{ak}) M. ^{al}) M. ^{am}) M. ^{an}) M. ^{ao}) M. ^{ap}) M. ^{aq}) M. ^{ar}) M. ^{as}) M. ^{at}) M. ^{au}) M. ^{av}) M. ^{aw}) M. ^{ax}) M. ^{ay}) M. ^{az}) M. ^{ba}) M. ^{bb}) M. ^{bc}) M. ^{bd}) M. ^{be}) M. ^{bf}) M. ^{bg}) M. ^{bh}) M. ^{bi}) M. ^{bj}) M. ^{bk}) M. ^{bl}) M. ^{bm}) M. ^{bn}) M. ^{bo}) M. ^{bp}) M. ^{bq}) M. ^{br}) M. ^{bs}) M. ^{bt}) M. ^{bu}) M. ^{bv}) M. ^{bw}) M. ^{bx}) M. ^{by}) M. ^{bz}) M. ^{ca}) M. ^{cb}) M. ^{cc}) M. ^{cd}) M. ^{ce}) M. ^{cf}) M. ^{cg}) M. ^{ch}) M. ^{ci}) M. ^{cj}) M. ^{ck}) M. ^{cl}) M. ^{cm}) M. ^{cn}) M. ^{co}) M. ^{cp}) M. ^{cq}) M. ^{cr}) M. ^{cs}) M. ^{ct}) M. ^{cu}) M. ^{cv}) M. ^{cw}) M. ^{cx}) M. ^{cy}) M. ^{cz}) M. ^{da}) M. ^{db}) M. ^{dc}) M. ^{dd}) M. ^{de}) M. ^{df}) M. ^{dg}) M. ^{dh}) M. ^{di}) M. ^{dj}) M. ^{dk}) M. ^{dl}) M. ^{dm}) M. ^{dn}) M. ^{do}) M. ^{dp}) M. ^{dq}) M. ^{dr}) M. ^{ds}) M. ^{dt}) M. ^{du}) M. ^{dv}) M. ^{dw}) M. ^{dx}) M. ^{dy}) M. ^{dz}) M. ^{ea}) M. ^{eb}) M. ^{ec}) M. ^{ed}) M. ^{ee}) M. ^{ef}) M. ^{eg}) M. ^{eh}) M. ^{ei}) M. ^{ej}) M. ^{ek}) M. ^{el}) M. ^{em}) M. ^{en}) M. ^{eo}) M. ^{ep}) M. ^{eq}) M. ^{er}) M. ^{es}) M. ^{et}) M. ^{eu}) M. ^{ev}) M. ^{ew}) M. ^{ex}) M. ^{ey}) M. ^{ez}) M. ^{fa}) M. ^{fb}) M. ^{fc}) M. ^{fd}) M. ^{fe}) M. ^{ff}) M. ^{fg}) M. ^{fh}) M. ^{fi}) M. ^{fj}) M. ^{fk}) M. ^{fl}) M. ^{fm}) M. ^{fn}) M. ^{fo}) M. ^{fp}) M. ^{fq}) M. ^{fr}) M. ^{fs}) M. ^{ft}) M. ^{fu}) M. ^{fv}) M. ^{fw}) M. ^{fx}) M. ^{fy}) M. ^{fz}) M. ^{ga}) M. ^{gb}) M. ^{gc}) M. ^{gd}) M. ^{ge}) M. ^{gf}) M. ^{gg}) M. ^{gh}) M. ^{gi}) M. ^{gj}) M. ^{gk}) M. ^{gl}) M. ^{gm}) M. ^{gn}) M. ^{go}) M. ^{gp}) M. ^{gq}) M. ^{gr}) M. ^{gs}) M. ^{gt}) M. ^{gu}) M. ^{gv}) M. ^{gw}) M. ^{gx}) M. ^{gy}) M. ^{gz}) M. ^{ha}) M. ^{hb}) M. ^{hc}) M. ^{hd}) M. ^{he}) M. ^{hf}) M. ^{hg}) M. ^{hi}) M. ^{hj}) M. ^{hk}) M. ^{hl}) M. ^{hm}) M. ^{hn}) M. ^{ho}) M. ^{hp}) M. ^{hq}) M. ^{hr}) M. ^{hs}) M. ^{ht}) M. ^{hu}) M. ^{hv}) M. ^{hw}) M. ^{hx}) M. ^{hy}) M. ^{hz}) M. ^{ia}) M. ^{ib}) M. ^{ic}) M. ^{id}) M. ^{ie}) M. ^{if}) M. ^{ig}) M. ^{ih}) M. ⁱⁱ) M. ^{ij}) M. ^{ik}) M. ^{il}) M. ^{im}) M. ⁱⁿ) M. ^{io}) M. ^{ip}) M. ^{iq}) M. ^{ir}) M. ^{is}) M. ^{it}) M. ^{iu}) M. ^{iv}) M. ^{iw}) M. ^{ix}) M. ^{iy}) M. ^{iz}) M. ^{ja}) M. ^{jb}) M. ^{jc}) M. ^{jd}) M. ^{je}) M. ^{jf}) M. ^{yg}) M. ^{yh}) M. ^{yi}) M. ^{yj}) M. ^{yk}) M. ^{yl}) M. ^{ym}) M. ^{yn}) M. ^{yo}) M. ^{yp}) M. ^{yq}) M. ^{yr}) M. ^{ys}) M. ^{yt}) M. ^{yu}) M. ^{yv}) M. ^{yw}) M. ^{yx}) M. ^{yy}) M. ^{yz}) M. ^{za}) M. ^{zb}) M. ^{zc}) M. ^{zd}) M. ^{ze}) M. ^{zf}) M. ^{zg}) M. ^{zh}) M. ^{zi}) M. ^{zj}) M. ^{zk}) M. ^{zl}) M. ^{zm}) M. ^{zn}) M. ^{zo}) M. ^{zp}) M. ^{zq}) M. ^{zr}) M. ^{zs}) M. ^{zt}) M. ^{zu}) M. ^{zv}) M. ^{zw}) M. ^{zx}) M. ^{zy}) M. ^{zz}) M. ^{aa}) M. ^{ab}) M. ^{ac}) M. ^{ad}) M. ^{ae}) M. ^{af}) M. ^{ag}) M. ^{ah}) M. ^{ai}) M. ^{aj}) M. ^{ak}) M. ^{al}) M. ^{am}) M. ^{an}) M. ^{ao}) M. ^{ap}) M. ^{aq}) M. ^{ar}) M. ^{as}) M. ^{at}) M. ^{au}) M. ^{av}) M. ^{aw}) M. ^{ax}) M. ^{ay}) M. ^{az}) M. ^{ba}) M. ^{bb}) M. ^{bc}) M. ^{bd}) M. ^{be}) M. ^{bf}) M. ^{bg}) M. ^{bh}) M. ^{bi}) M. ^{bj}) M. ^{bk}) M. ^{bl}) M. ^{bm}) M. ^{bn}) M. ^{bo}) M. ^{bp}) M. ^{bq}) M. ^{br}) M. ^{bs}) M. ^{bt}) M. ^{bu}) M. ^{bv}) M. ^{bw}) M. ^{bx}) M. ^{by}) M. ^{bz}) M. ^{ca}) M. ^{cb}) M. ^{cc}) M. ^{cd}) M. ^{ce}) M. ^{cf}) M. ^{cg}) M. ^{ch}) M. ^{ci}) M. ^{cj}) M. ^{ck}) M. ^{cl}) M. ^{cm}) M. ^{cn}) M. ^{co}) M. ^{cp}) M. ^{cq}) M. ^{cr}) M. ^{cs}) M. ^{ct}) M. ^{cu}) M. ^{cv}) M. ^{cw}) M. ^{cx}) M. ^{cy}) M. ^{cz}) M. ^{da}) M. ^{db}) M. ^{dc}) M. ^{dd}) M. ^{de}) M. ^{df}) M. ^{dg}) M. ^{dh}) M. ^{di}) M. ^{dj}) M. ^{dk}) M. ^{dl}) M. ^{dm}) M. ^{dn}) M. ^{do}) M. ^{dp}) M. ^{dq}) M. ^{dr}) M. ^{ds}) M. ^{dt}) M. ^{du}) M. ^{dv}) M. ^{dw}) M. ^{dx}) M. ^{dy}) M. ^{dz}) M. ^{ea}) M. ^{eb}) M. ^{ec}) M. ^{ed}) M. ^{ee}) M. ^{ef}) M. ^{eg}) M. ^{eh}) M. ^{ei}) M. ^{ej}) M. ^{ek}) M. ^{el}) M. ^{em}) M. ^{en}) M. ^{eo}) M. ^{ep}) M. ^{eq}) M. ^{er}) M. ^{es}) M. ^{et}) M. ^{eu}) M. ^{ev}) M. ^{ew}) M. ^{ex}) M. ^{ey}) M. ^{ez}) M. ^{fa}) M. ^{fb}) M. ^{fc}) M. ^{fd}) M. ^{fe}) M. ^{ff}) M. ^{fg}) M. ^{fh}) M. ^{fi}) M. ^{fj}) M. ^{fk}) M. ^{fl}) M. ^{fm}) M. ^{fn}) M. ^{fo}) M. ^{fp}) M. ^{fq}) M. ^{fr}) M. ^{fs}) M. ^{ft}) M. ^{fu}) M. ^{fv}) M. ^{fw}) M. ^{fx}) M. ^{fy}) M. ^{fz}) M. ^{ga}) M. ^{gb}) M. ^{gc}) M. ^{gd}) M. ^{ge}) M. ^{gf}) M. ^{gg}) M. ^{gh}) M. ^{gi}) M. ^{gj}) M. ^{gk}) M. ^{gl}) M. ^{gm}) M. ^{gn}) M. ^{go}) M. ^{gp}) M. ^{gq}) M. ^{gr}) M. ^{gs}) M. ^{gt}) M. ^{gu}) M. ^{gv}) M. ^{gw}) M. ^{gx}) M. ^{gy}) M. ^{gz}) M. ^{ha}) M. ^{hb}) M. ^{hc}) M. ^{hd}) M. ^{he}) M. ^{hf}) M. ^{hg}) M. ^{hi}) M. ^{hj}) M. ^{hk}) M. ^{hl}) M. ^{hm}) M. ^{hn}) M. ^{ho}) M. ^{hp}) M. ^{hq}) M. ^{hr}) M. ^{hs}) M. ^{ht}) M. ^{hu}) M. ^{hv}) M. ^{hw}) M. ^{hx}) M. ^{hy}) M. ^{hz}) M. ^{ia}) M. ^{ib}) M. ^{ic}) M. ^{id}) M. ^{ie}) M. ^{if}) M. ^{ig}) M. ^{ih}) M. ⁱⁱ) M. ^{ij}) M. ^{ik}) M. ^{il}) M. ^{im}) M. ⁱⁿ) M. ^{io}) M. ^{ip}) M. ^{iq}) M. ^{ir}) M. ^{is}) M. ^{it}) M. ^{iu}) M. ^{iv}) M. ^{iw}) M. ^{ix}) M. ^{iy}) M. ^{iz}) M. ^{ja}) M. ^{jb}) M. ^{jc}) M. ^{jd}) M. ^{je}) M. ^{jf}) M. ^{yg}) M. ^{yh}) M. ^{yi}) M. ^{yj}) M. ^{yk}) M. ^{yl}) M. ^{ym}) M. ^{yn}) M. ^{yo}) M. ^{yp}) M. ^{yq}) M. ^{yr}) M. ^{ys}) M. ^{yt}) M. ^{yu}) M. ^{yv}) M. ^{yw}) M. ^{yx}) M. ^{yy}) M. ^{yz}) M. ^{za}) M. ^{zb}) M. ^{zc}) M. ^{zd}) M. ^{ze}) M. ^{zf}) M. ^{zg}) M. ^{zh}) M. ^{zi}) M. ^{zj}) M. ^{zk}) M. ^{zl}) M. ^{zm}) M. ^{zn}) M. ^{zo}) M. ^{zp}) M. ^{zq}) M. ^{zr}) M. ^{zs}) M. ^{zt}) M. ^{zu}) M. ^{zv}) M. ^{zw}) M. ^{zx}) M. ^{zy}) M. ^{zz}) M. ^{aa}) M. ^{ab}) M. ^{ac}) M. ^{ad}) M. ^{ae}) M. ^{af}) M. ^{ag}) M. ^{ah}) M. ^{ai}) M. ^{aj}) M. ^{ak}) M. ^{al}) M. ^{am}) M. ^{an}) M. ^{ao}) M. ^{ap}) M. ^{aq}) M. ^{ar}) M. ^{as}) M. ^{at}) M. ^{au}) M. ^{av}) M. ^{aw}) M. ^{ax}) M. ^{ay}) M. ^{az}) M. ^{ba}) M. ^{bb}) M. ^{bc}) M. ^{bd}) M. ^{be}) M. ^{bf}) M. ^{bg}) M. ^{bh}) M. ^{bi}) M. ^{bj}) M. ^{bk}) M. ^{bl}) M. ^{bm}) M. ^{bn}) M. ^{bo}) M. ^{bp}) M. ^{bq}) M. ^{br}) M. ^{bs}) M. ^{bt}) M. ^{bu}) M. ^{bv}) M. ^{bw}) M. ^{bx}) M. ^{by}) M. ^{bz}) M. ^{ca}) M. ^{cb}) M. ^{cc}) M. ^{cd}) M. ^{ce}) M. ^{cf}) M. ^{cg}) M. ^{ch}) M. ^{ci})

طاعة الله وصابروا أعداء الله ورابطوا في سبيل الله وهذا قول الحسن والثاني اصبروا على دينكم وصابروا الوعد^a الذي وعدكم ورابطوا عدوي وعدوكم وهذا قول محمد بن كعب والثالث اصبروا على الجهاد وصابروا العدو ورابطوا بملازمة الثغر وهذا قول زيد بن اسلم واذا كانت مصابرة القتال من حقوق الجهاد فهي لازمة حتى يظفر بخلصة من اربع خصال احداهن ان يسلموا فيصير لهم بالاسلام ما لنا وعليهم ما علينا ويقروا على ما ملكوا^b من بلاد واموال قال رسول الله صلعم اُمرت ان اقاتل الناس حتى يقول لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها وتصير بلادهم اذا اسلموا دار الاسلام يجرى عليهم حكم الاسلام ولو اسلم في معركة للحرب منهم طائفة قلت او كثرت احرزوا باسلامهم ما ملكوا في دار الحرب من ارض ومال فان ظهر على دار الحرب لم يغنم اموال من اسلم وقال ابو حنيفة يغنم ما لم ينقل من ارض ودار ولا يغنم ما ينقل من مال ومتاع وهو خلاف السنة قد اسلم في حصار بني قريظة^c ثعلبة واسيد ابنا شعبنة انيهوديان فاحرز اسلامهما واموالهما وبكون اسلامهم^e اسلاماً لصغار اولادهم^f ولكل حمل كان لهم وقال ابو حنيفة اذا اسلم كافر في دار الاسلام لم يكن اسلاماً لصغار ولده ولو اسلم في دار الحرب كان اسلاماً لصغار ولده ولا يكون اسلاماً للحمل وتكون زوجته والحمل فيثا ولو دخل مسلم دار الحرب* فاشتري فيها^g ارضاً ومتاعاً لم يملك^h عليه اذا ظهروا المسلمون عليها وكان

a) M. رابطوا b) العدو ورابطوا M. c) O. omittit. d) M.

واشتري M. g) اولادهم M. م اسلامهما Codd. e) قريظة

واكر مسلماني داخل دار الحرب : sic vertit P. h)

مشتريها احق بها وقال ابو حنيفة يكون ما ملكه ^a من ارض
فيثا ^b والخصلة الثانية ان يظفر الله تعالى بهم مع مقامهم على
شركهم فتسبي ذرارهم وتغنم اموالهم ويقتل من لم يحصل في
الاسر منهم ويكون في الاسرى خيراً في استعمال الاصلح من
اربعة امور احدها ان يقتلهم صبراً بضرب العنق والثاني ان
يسترقهم ويجري عليهم احكام الرق من بيع او عتق والثالث
ان يفادي بهم على مال او اسرى والرابع ان يمنّ عليهم ويعفو
عنهم قل الله تعالى فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب ^c
وفيه وجهان احدهما انه ضرب رقابهم صبراً بعد القدرة عليهم
والثاني انه قتالهم بالسلاح والتدبير ^d حتى يفضى الى ضرب رقابهم
في المعركة ثم قال حتى اذا ائخنتهم فشدوا الوثاق بمعنى
بالاتخان الطعن وبشد الوثاق الاسر فاما مّا بعد واما فداء ^e
وفي المن قولان احدهما انه العفو والاطلاق كما من رسول الله
صلعم على ثمامة بن أثال بعد اسره والثاني انه العتق بعد الرق
وهذا قول مقاتل واما الفداء ففيه هاهنا قولان احدهما انه
المفاداة على مال يوخذ او اسير يطلق كما فادي رسول الله
صلعم اسرى بدر على مال وفادي في بعض المواطن رجلاً برجلين
والثاني انه البيع وهو قول مقاتل حتى تصع للحرب اوزارها ^f وفيه
تاويلان احدها اوزار الكفر بالاسلام والثاني ائفال للحرب وهو السلاح

شد بس زميني انجا خريد يا متاعى را انجا تملك نمود جون
مسلمانان بر انجا ظفر يافتند مشترى مذکور بان احق است
باليدبن ^a M. ^b M. omittit. ^c Sur. 47, 4. ^d M. ^e M. ^f Sur. 47, 5; male
تضع pro تضع in editione Flugeliana impressum est

في المقصود بهذا السلاح الموضوع وجهان أحدهما سلاح المسلمين بالنصر والثاني سلاح المشركين بالهزيمة ولهذا الأحكام الأربعة شرح * يُذكر مع *a* قسمة الغنيمة من بعد والخصلة الثالثة أن يبذلوا مالا على المسالمة والمواعدة فيجوز أن يقبله منهم ويوادعهم على ضربين أحدهما أن يبذلوه لوقتهم ولا يجعلوه خراجاً مستمراً فهذا المال غنيمة لأنه ماخون بإيجاف خيل وركاب فيقسم بين *d* الغانمين ويكون *e* ذلك إماناً *d* لهم في الاكتفاء *e* عن قتالهم في هذا الجهاد ولا يمنع من جهادهم فيما بعده *f* والضرب الثاني أن يبذلوه في كل عام فيكون هذا خراجاً مستمراً ويكون الإمان *h* به مستمراً والماخون منهم في العام الأول غنيمة تنقسم بين الغانمين وما يوخد في *i* الأعوام المستقبلة *k* يقسم في أهل الفئ ولا يجوز أن يعاود جهادهم ما كانوا مقيمين على بذل المال لاستقرار المواعدة عليه وإذا *m* دخل أحدهم إلى دار الإسلام كان له بعقد المواعدة إمان على نفسه وماله فان منعوا المال زالت المواعدة وارتفع *n* الإمان ولزم جهادهم كغيرهم من أهل الحرب وقال أبو حنيفة لا يكون منعهم من مال الجزية والصلح نقضا لإمانهم لأنه حق عليهم فلا ينتقض العهد بمنعهم منه كالديون *o* * فاما حمل أهل الحرب هدية ابتدوها لم يصير لهم بالهدية عهد وجاز حربهم بعدها لأن العهد ما كان

a) L. يذكر *b*) M. على *c*) M. فيكون *d*) M. إمان
e) M. الأمر *f*) M. omittit. *g*) M. بعد *h*) M. إماناً
i) M. من *k*) M. addit في *l*) M. بعد *m*) M. فإذا
n) M. يسقط *o*) P. ومنعهم من شؤون *P.* لم يسقط
سايبر ديون

عن عقد *a* والخصلة الرابعة ان يسالوا *b* الامان والمهادنة فيجوز اذا
تعدّر الظفر بهم واخذ المال منهم ان يهادنهم على المسالمة
في مدة مقدّرة بعقد الهدنة عليها اذا كان الاسم قد اذن له
في الهدنة او قوض الامر اليه قد هادن رسول الله صلعم قريشاً
عام الحديبية عشر سنين ويقتصر في مدة الهدنة على اقل ما *c*
يمكن ولا يجاوز اكثرها عشر سنين فان هادنهم اكثر منها بطلت
الهدنة *d* فيما زاد عليها ولهم الامان فيها الى انقضاء مدتها ولا
يجاهدون فيها ما اقاموا على العهد فان نقضوه صاروا حرباً
يجاهدون من غير انذار قد نقضت قريش صلح الحديبية فصار
السيهم رسول الله صلعم عام الفتح محارباً حتى فتح مكة
صلحاً عند الشافعي وعنوة عند ابي حنيفة ولا يجوز اذا نقضوا
عهدهم أن يقتل ما في ايدينا من رعاينهم قد نقض الروم عهدهم
من المعاوية وفي يده رهابن فامتنع المسلمون جميعاً من قتلهم
وخلّوا سبيلهم وقالوا وفاء بغدر خير من غدر بغدر وقال النبي
صلعم ان الامانة لمن ايتمنك ولا تتخسّن من خانك فاذا لم يجز
قتل الرهابين لم يجز اطلاقهم ما لم يحاربهم فاذا حاربونا *e* وجب
اطلاق رعاينهم ثم ينظر فيهم فان كانوا رجلاً وجب ابلاغهم
مامنهم وان كانوا نراري نساء واطغالا وجب ايصالهم الى احوالهم
لانهم اتباع لا ينفردون بانفسهم ويجوز ان يشترط *f* لهم في
عقد الهدنة *g* * من اسلم *h* من رجالهم فاذا اسلم احدهم *h*

a) عن عقد *pro* et واما *legit* فما *pro* *M.* *omittit*, *P.*
b) *M.* *المهادنة* *d*) *M.* *بكون* ان *c*) *M.* *addit* *يسال* *O.*
e) *M.* *حاربهم* *f*) *M.* *بشـرط* *Solus O.* *omittit*, *g*)
h) *M.* *احد منهم*

رَدَّ اليَهم ان كانوا مامونين على نَمِيَّة^a ولم يَرَدَّ اليَهم ان لم يؤمنوا عَليَهِه ولا يشترط رَدَّ من اسلم من نسائهم لانهم قوات فروج محرمة فان شرط رَدُّهم لم يجوز ان يردوا ودفع الى ازواجهن مهورهن اذا طُلِقْنَ^b وانا لم تدع الى عقد الهدنة ضرورة لم يجوز ان بهادتهم ويجوز ان يوادعهم اربعة اشهر فما دون ولا يزيد عليها لقول الله تعالى^c فسيجوا في الارض اربعة اشهر واما الامان الخاص فيصبح ان يبذله كل مسلم من رجل وامرأة حرَّ وعبد لقول النبي صلعم المسلمون تكافأ دماؤهم وهم بيد على من سواهم يسعى بذمتهم ادناهم يعني عبيدهم وقال ابو حنيفة لا يصلح امان العبد الا ان يكون مائوناً له في القتال

فصل * والغسر السادس^d من احكام هذه الامة السيرة في نزال العدو وقتاله يجوز لامير الجيش في حصار العدو ان ينصب عليهم العرارات والمناجنيقات قد نصب رسول الله صلعم على اهل الطاييف مناجنيفاً ويجوز ان يهدم عليهم منازلهم ويضع عليهم^e البيات^f والتخريب وانا راى في قطع نخلهم وشجرهم صلاحاً يستضعفهم به ليظفر بهم عنوة او يدخلوا في السلم صلاحاً فعل ولا يفعل ان لم يرفيه صلاحاً قد قطع رسول الله صلعم كروم اهل الطاييف فكان سبباً لسلامهم وامر في حرب بني النضير * بقطع نوع^g من النخل يقال له الاصفر يرى نواه من وراء اللحاء وكانت النخلاء^h منها احب اليهم من

بر خون. a) M. نَمَّة، et sic prius P. qui postea in marg. ووالسادس d) M. والسادس L. correxit. b) M. طَلقت c) Sur. 9, 2. السادس L. correxit. e) M. omittit. f) M. النبات، L. correxit, P omittit. g) O. فقطع نوعاً h) M. et P. النخلة

الوضیع *a* فقطع بهم وحزنوا له * وقالوا انما قُطِعَتْ نخلة وأُحْرِقَتْ
نخلة *b* * واما قُطِعَتْ نخلة *c* فقال سباك اليهودی * في ذلك *d*
(المتقارب) أَلَسْنَا ورثنا الكتاب الحکیم

على عهد موسى فلم نصرف
وانتمم رعاء لششاء عاجاف
بسهل قهامة والاحنف
ترون الرعاية مجدا لكم
كذا كل دهر بكم مجحف
فيا ايها الشاهدون انتهوا
عن الظلم والنطق الموكف
لعدّ اللبيالى وصرف الدهور
يُزيل *e* من العادل المنصف
بعنل النضير واجلايها
وعفر الناخليل ولم تخطف

فاجابه حسان بن ثابت

(الوافر) ثم هي اوتوا الكتاب فضيعوه
فهم غمى عن التوراة بور

a) E coniectura, O. الوصيف, P. الوضيف, P. sic vertit:

واين نخلة مذكورة احبّ بايشان بود از جميع اموال

b) O. omittit. *c*) M. omittit, P. totum locum sic exhibet:

بس قطع مى کردند مسلسلان بعضى از آن

d) Solus O. exhibet. *e*) M. وميسوختند بعضى از آن

f) M. versum omittit. *g*) M. تدبيل, marg. تدبيل, L. text. تدبيل

g) M. هوا

كفرتم بالقرآن وقد اتاكم ^a
بتصديق الذي قال النذير
فهبسان على سراة بنى لوى
حربق بالمبوسة مستطير

فلما فعل رسول الله صلعم * ذلك بهم ^b جَلَّ في صدور المسلمين
وقالوا يا رسول الله هل لنا فيما قطعنا من اجر وهل علينا فيما
تركناه من وذر فانزل الله تعالى ما قطعنا من لبننة او تركتموها
قايمه على اصولها فبائن الله وليخزي الفاسقين ^c وفي لبننة اربعة
اقاويل احدها انها النخلة من اى الاصناف كانت وهذا قول مقاتل
والثاني انها كرام النخل وهذا قول سفيان والثالث انها الفسيلة
لأنها ألين من النخلة والرابع انها جميع الاشجار للبننها بالحياة
ويجوز ان يغور عليهم المياه ويقطعها عنهم وان كان فيهم
نساء واطفال لأنه من ^d اقوى اسباب ضعفهم والظفر بهم عنوة
وصلحا واذا استسقى فيهم ^e عطشان كان الامير مختيرا بين
سقيه او منعه كما كان مخبرا فيه بمن قتله او تركه ومن قتل
منهم واره عن الابصار ولم يلزم تكفينه قد امر رسول الله صلعم
بقتل بدر فأنعوا في العاييب ولا يجوز ان يحرق بالنار منهم *
حيّا ولا ميتا ^f روى عن رسول الله صلعم أنه قال لا تعذبوا عباد
الله بعذاب الله وقد احرق ^g ابو بكر رضى الله عنه قوما من
اهل الردة ولعل ذلك كان منه والخبر لم يبلغه ومن قتل من
شهداء المسلمين زمل في ثيابه الى قتل فيها ودفن بها ^h ولم

a) M. اتيتهم b) M. omittit. c) Sur. 59, 5. d) M. omittit.
e) M. منهم f) M. ميت g) M. حتى ولا ميت h) Solus
O. omittit.

يغسل ولم يُصَلَّ عليه قال رسول الله صلعم في شهداء احد زملوهم
بكلومهم فأنهم يُبْعَثُونَ يوم القيامة واوداجهم تشاخب دماً اللون
لون الدم والريح ريح المسك وانما فعل ذلك بهم ^a تكرماً
لهم واجراً لحكم الحياة في ذلك قال الله تعالى ولا تحسبن الذين
قلوا في سبيل الله امواتاً بل احياء عند ربهم يرزقون ^b وفيه
تاويلان احدهما انهم احياء في الجنة بعد البعث ^c وليسوا في
الدنيا باحياء والثاني وهو قول الاكثرين انهم بعد القتل احياء
استعمالاً لظاهر النص فسرّاً بينهم وبين من لم يوصف بالحياة
ولا يمنع الجيش في دار الحرب من اكل طعامهم وعلوفة دوابهم
غير محتسب به عليهم ولا يتعدوا القوت والعلوفة الى ما سواهم
من ملبوس ومركوب فان دعتهم الضرورة الى ذلك كان ما لبسوه
او ركبوه او استعملوا مسترجعاً منهم في الغنم ان كان باقياً
ومحتسباً عليهم من ^d سهمهم ان كان مستهلكاً ^e ولا يجوز لاحد
منهم ان يطاء جارية من السبي الا بعد ان يعطاها بسهمه
فيطاها بعد الاستبراء فان وطئها قبل القسمة عُزِّرَ ولا يحد لان
له فيها سهماً ووجب عليه مهر مثلها ويضاف الى الغنيمة فان
احبلها لحق به ولدها وصارت به ام ولد له ان ملكها وان
وطئ من لم يدخل في السبي حد لان وطئها زنا ولم يلحق
به ولدها ان علفت فاذا عفدت هذه الامارة على غزاة واحدة
لم يكن لاميرها ان يغزو غيرها سواء غنم فيها او لم يغنم
واذا عفدت عموماً عاماً بعد عام لزمه معاودة الغزو في كل وقت
يقدر على غزو فيه ولا يفتر عنه مع ارتفاع الموانع الا قدر

^a) M. omittit. ^b) Sur. 3, 163. ^c) M. والموت O. addit

تألفا M. ^e) في M. ^d) در قيمة P. في الجنة

الاستراحة واقل ما يُجْزِيه ان لا يعطل عامًا من جهاده ^a وهذا الامير اذا فوّضت اليه الامارة على المجاهدين ان ينظر في احكامهم ويقيم الحدود عليهم وسواء من ارتزق منهم او تطوع ولا ينظر في احكام غيرهم ما كان سايرا الى ثغرة ^b فاذا استقر في الثغر الذي تقلده جاز ان ينظر في احكام جميع اهله من مقاتلته ورعيته وان كانت امارته خاصة اجرى عليها حكم الخصوص

الباب الخامس في الولاية على حروب المصالح

وما عدا جهاد المشركين * من قتال ^d ينقسم ثلاثة اقسام قتال اهل الردة وقاتل اهل البغى وقاتل المحاربين فاما القسم الاول في قتال اهل الردة فهو ان يرتد قوم ^e حكم باسلامهم اما بان ولد على فطرة الاسلام او اسلموا عن كفر فكلاه ^e الفريقين في حكم الردة سواء فاذا ارتادوا عن الاسلام الى اى دين انتقلوا اليه مما يجوز ان يقر اهله عليه كاليهودية والنصرانية او لا يجوز ان يقر اهله عليه كالزندقة والوثنية ^f لم يجز ان يقر من ارتاد اليه لان الاقرار بالحق يوجب التزام احكامه ^f قال رسول الله صلعم من بدل دينه فاقتلوه فاذا كانوا ممن وجب قتلهم مما ارتدوا عنه من دين الحق الى غيره من الاديان ^g لم يخل حالهم من احد امرين احدهما ^g ان يكونوا في دار الاسلام اشذا ^h اذا ^h

a) M. جهاده b) M. ثغر c) M. اماره d) Deest in M.

اشدادا. O. h) اما M. g) حكمه وى P. f) وكلا M. e)

شدادا M.

وأفراداً *a* لم يتأخروا بدار يتميزون *b* بها عن المسلمين فلا حاجة
بناءً إلى قتالهم لدخولهم تحت القدرة وكشف *d* عن سبب
ردتهم فإن ذكروا شبهة في الدين أوضحت لهم بالحجج *e*
والآدلة حتى يتبين لهم الحق وأخذوا بالتوبة مما دخلوا فيه
من الباطل فإن تابوا قبلت توبتهم من كل *f* ردة وعادوا *g* إلى حكم
الاسلام كما كانوا وقال ملك لا أقبل توبة من ارتد إلى ما يستشر به
من الزندقة إلا أن يستدبها من نفسه وأقبل توبة غيره من
المرتدين وعليهم بعد التوبة قضاء ما تركوه من الصلاة *h*
والصيام في زمان الردة لاعترافه بوجوبه قبل الردة وقال أبو
حنيفة لا قضاء عليهم كمن أسلم عن كفر ومن كان من المرتدين
قد حج في الاسلام *i* * قبل الردة لم يبطل حجه بها *k* ولم *l* يلزمه
قضاؤه بعد التوبة وقال أبو حنيفة قد بطل بالردة والزمه القضاء *m*
بعد التوبة ومن أقام على رده ولم يتب وجب قتله رجلاً كان
أو امرأة وقال أبو حنيفة لا أقبل المرأة بالردة وقد قتل رسول الله
صلعم بالردة امرأة كانت تكفي امر رومان ولا يجوز افراق المرتد
على رده *n* بجزية ولا عهد ولا توكل ذبيحته ولا تنكح منهم
امراً واختلف الفقهاء في قتلهم هل يعجل في الحال أو * يؤجلون *o*
فيه ثلاثة أيام على فولين أحدهم بتعجيل *p* قتلهم في الحال ليلاً

a) M. أفراداً, M. recte. *b*) M. يتميزون *c*) L. بها *d*) M. وبكشف
e) O. بالحجة *f*) Solus O. كل *g*) O. omittit. *h*) O. الصلاة, M. عنها, addit
قضاؤه *i*) M. *m*) M. لم *k*) Desunt in M. *l*) بعد الردة
يُخلون ثلثاً ثانياً فيهم *o*) M. الردة *n*) M. تعجيل *p*) M.

يؤخر له عز وجل حق والثاني ينظرون ثلاثة أيام لعلمهم
أن يستدركوه بالتوبة قد *a*، انظر على *b* عليه السلام المستور
العجلى بالتوبة ثلاثة ثم قتله بعدها ويقتل صبورا بالسيف وقال
ابن سريج من أصحاب الشافعي يضرب بالخشب حتى يموت لأنه
أبطأ قتلاً من السيف الموحى وربما استدركا *d* * به التوبة *e*
وإذا قتل لم يغسل ولم يصل عليه وورى مقبوراً ولا يدفن في
مقابر المسلمين لخروجه بالردة عنهم *f* ولا في مقابر المشركين لما
تقدم *g* له من حرمة *h* الاسلام الثابتة *i* لهم ويكون ماله فيثماً في
بيت مال المسلمين مصروفاً *k* في أهل الفى لأنه لا يرثه عنه
مناسب من مسلم ولا كافر وقال أبو حنيفة يورث عنه ما اكتسبه
قبل الردة * ويكون ما كسبه بعد الردة فيثماً وقال أبو يوسف
يورث عنه ما اكتسب قبل الردة *l* وبعدها *m* فإذا لحق المرتد
بدار الحرب كان ماله في دار الاسلام موقوفاً عليه فان عاد الى
الاسلام أعيد عليه وان هلك على الردة صار فيثماً وقال أبو حنيفة
أحكم بموته إذا صار الى دار الحرب *n* واقسم ماله بين ورثته
فان عاد الى دار الاسلام استرجعت ما بقى في أيديهم من ماله
ولم اغرمهم ما استهلكوه فهذا حكم المرتدين إذا لم ينكحوا

a) M. سبق *c*) بن ابى طالب *b*) M. addit *d*) L. in
prius in L., sed postea in أبطأ correctum est. *e*) M. استنزى
حياً وميتاً *f*) P. addit *g*) M. بالتوبة *h*) M. نمة *i*) M. المباينة *k*) M. addit
L. يورث عنه *l*) Desunt in M. *m*) M. addit *n*) M.
الحرب L. in marg. الكفر

الى دار وكانوا اشد اذنا بين المسلمين والحال الثانية ان ينحازوا الى دار ينغردون بها عن المسلمين حتى يصيروا فيها متنعين فيجب قتالهم على الردة بعد مناظرتهم على الاسلام وايضا ج دلايله ^a ويجرى على قتالهم بعد الانذار ^b والاعذار حكم قتالهم ^c اهل الحرب في قتالهم غرة ^d وبيانا ومصافتهم في الحرب جهارا وقتالهم مقبلين ومدبرين ومن اسر منهم جاز قتله صبرا ان لم يثب ولا يجوز ان يسترق عند الشافعي رحمه الله وانا ظهر عليهم ^e لم تُسب ذرايعهم وسواء من ولد منهم في الاسلام او بعد الردة وقيل ان من ^e ولد منهم بعد الردة جاز سبيهم وقال ابو حنيفة يجوز سبي من ارتد من نسايتهم اذا لحقن ^f بدار الحرب واذا غنمت اموالهم لم تقسم في الغنائم وكان ^g مال من قتل منهم فيثا ومال الاحياء موقوفا ان اسلموا رد عليهم وان هلكوا على ردتهم صار فيثا وما اشكل عنه اربابه من الاموال المغنومة ^h * صار فيثا اذا وقع الاياس من معرفتهم وما استهلكه * المسلمون عليهم في نائرة الحرب لم يضمن اذا اسلموا وما استهلكوا ⁱ من اموال المسلمين في غير نائرة الحرب مضمون عليهم واختلف في ضمان ما استهلكوه في نائرة الحرب على قولين احدهما يضمنونه لان معصيتهم بالردة لا تسقط عنهم غرم الاموال المضمونة والثاني لا ضمان عليهم فيما استهلكوه من دم

^a) M. دلالت ^b) Sic prius L., sed post in ارتداد mutavit.
^c) L. vocem expunxit. ^d) M. حنة et sic prius L., quod postea in غرة mutavit. ^e) Deest in L. ^f) M. لحق Solus O. ^g) Solus O. ^h) M. المعنوية ⁱ) Solus O. omittit. ^k) Desunt in M., L. marg. ^l) Deest in M.

ومال *a* قد أصاب أهل الردّة على عهد أبي بكر *b* رضى الله عنه نفوسا وأموالاً عرف مستهلكوها فقال عمر رضى الله عنه يدرون *c* قتلانا ولا ندري *d* قتلناهم فقال أبو بكر لا يدرون قتلانا ولا ندري قتلناهم فجرت بذلك سيرته وسيرة من بعده قد أسلم ذلكم بعد أن سبى وقد قتل وسبوا فآقره عمر رضى الله عنه بعد إسلامه ولم يأخذه بدم ولا مال ووعد أبو شجرة بن عبد العزى وكان من أهل الردّة على عمر* بن الخطاب *f* رضى الله عنه وهو يقسم الصدقات فقال *g* أعطيني فأتى ذو حاجة فقال من أنت فقال* أبو شجرة فقال *h* أرى عدو الله الست الذى تقول .

(الطويل) ورويت روى من كتيبة خالد

وانى لارجوا بعدها أن اعسرا

وجعل *i* يعلوه بالدرة في رأسه وحى ولم راجعا الى قومه وهو يقول شعر

(البسيط) ضنا *k* علينا أبو حفص بنايله

وكل مختبسط يسوما له ورف

ما زال يضربى حتى خذفت *l* له

وحال من دون بعض البغية الشفق

لما رهبت *m* أبا حفص وشرطه

والشيخ يقرع *n* أحيانا فينحيف

ندى *d* M. يدون *c* الصديق *b* M. addit *a* M. او مال

e M. وكان قد *L.* quod prius habebat, delevit. وكان قد

f Desunt in M. *g* Cf. Tabar. ann. ed. Kosegarten I,

122 seqq. *h* Solus O. omittit. *i* M. جعل *k* M. ضن

l M. جذبت *m* P. رضىت *L.* رهبت *mutavit.* رهبت *in* رهبت

n P. يفرغ

فلما يعرض له عمر رضى الله عنه سوى التعذر لاستطاعته ^a
بعد الاسلام ولدار الردة حكم نفارق به دار الاسلام ودار الحرب
فاما ما نفارق به دار الاسلام فمن اربعة اوجه احدها انه لا
يجوز ان يهادنوا على الموائعة في ديارهم ويجوز ان يهادن اهل
الحرب والثاني انه لا يجوز ان يصالحوا على مال بقرين ^b به على
رقتهم ويجوز ان يصالح اهل الحرب والثالث انه لا يجوز استرقاقهم
ولا سبي نسائهم ويجوز ان يسترق اهل الحرب ويسبي نسائهم
والرابع انه لا يملك الغانمون اموالهم ويملكون ما غنموه من مال ^c
اهل الحرب وقال ابو حنيفة رضى الله عنه قد صارت ديارهم
بالردة دار حرب ويسبون ^e ويغنمون ويكون ارضهم فيثا ^f وهم عنده
كعبدة الاوثان من العرب واما ما يفارق به دار الاسلام فمن اربعة
اوجه احدها وجوب قتالهم مقبلين ومدبرين كالمشركين والثاني
اباحة دمايهم اسرى وممتنعين والثالث يصير اموالهم فيثا لكافة
المسلمين والرابع بطلان مناكتهم ببعضى العدة وان ^g اتفقوا
على الردة وقال ابو حنيفة تبطل مناكتهم بارتداد احد الزوجين
ولا تبطل بارتدادهما ^h معا ومن ادعيت عليه الردة فانكرها * كان
قوله مقبولا ^h بغير يمينه ولو قامت عليه البيينة بالردة لم يصح
مسما بالانكار حتى يتلفظ بالشهادتين واذا امتنع قوم من
اداء الزكاة الى الامام العادل انحودا لها كانوا بالانحود مرتدبين

^a) M. لا شتطاطه ^b) O. يقرؤا ^c) Deest in M. ^d) Totus
locus inde a verbis قد صارت usque ad verba
pag. ٩٥ lin. 3 in M. deest, sed in L. margine exhibetur.
^e) L. addit فيها كما يسبي نساء اهل الحرب
^f) L. فقولته مقبولا ^g) M. ارتدادهما ^h) L.

يجرى عليهم حكم اهل الردة ولو امتنعوا من ادايتها مع الاعتراف
بوجوبها ^d كانوا من بغاة المسلمين يقاتلون على المنع منه
وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يقاتلون وقد قاتل ابو بكر رضى
الله عنه مانعى الزكاة مع تمسكهم بالاسلام حتى قالوا والله
ما كفرنا بعد ايماننا ^e ولكن شححنا على اموالنا فقال عمر
رضى الله عنه على ما نقاتلهم ورسول الله صلعم يقول امرت ان
اقتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني
دماءهم واولادهم الا بحقيقها ^f قال ابو بكر هذا من حقيقها ارايت
لو سالوا ^g ترك الصلاة ارايت لو سالوا ترك الصيام ارايت لو
سالوا ترك الحج فاذا ^h لا تبقى عروة من عرى الاسلام الا انحلت
والله لو منعوني عناقا وعقالا مما اعطوه ⁱ رسول الله صلعم
لقاتلتهم عليه فقال عمر رضى الله عنه فشرح ^j الله صدرى
للذى شرح له ^k صدر ابي بكر رضى الله عنه وقد ابان عن
اسلامهم قول زعيمهم حارثة بن سراقة في شعرة حين يقول ^l

(الطويل) الا فاصبحينا قبل نأيرة الفاجر

لعل مناينا قريب ولا ندرى

اطعنا رسول الله ما كان بيننا

فيا عجبا ما بال ملك ابي بكر

a) Deest in O. b) Solus O. بها c) P. اسلامنا d) P. addit
ساوا in سالوا f) L. ubique f) L. ubique g) M. فقال e) وحسابهم على الله
mutavit. g) P. et M. انن h) Solus P. اعطوا i) P. in
textu شرح sed in interpret. شرح k) Deest in M.
l) Solus L. شعرة addit. De versibus vid. Tabar.
I pag. 84.

فإنَّ الذي * سألوكُم فمَنعتموا
لكالتمره أو أحلى اليهم من التمر
سنمنعكم ما كان فينا بقية
كرام على العزاء في ساعة العسر

الفصل ٥ في قتال أهل البغى وإذا بغت طائفة من المسلمين وخالفوا رأي الجماعة وانفردوا بمذهب ابتدعوه فإن لم يخرجوا به عن المظاهرة بطاعة الإمام ولا تحييزوا بدار اعتزلوا فيها وكانوا أفراداً متفرقين تنالهم القدرة وتمتد^د اليهم السيد تركوا^ه ولم يجاربوا واجريت عليهم أحكام^ز العدل فيما يجب لهم وعليهم من الحقوق والحدود قد^ح عرض قوم^ل من الخوارج لعلى بسن أنى طالب رضوان الله عليه لمخالفة رأيه وقال أحدهم وهو يخطب على منبره لا حكم إلا لله فقال على رضى الله عنه كلمة حق^أ أريد بها باطل^ل لكم علينا ثلاث لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا^ك فيها اسم الله ولا نبذأكم بقتال^ل ولا نمنعكم^م الفى * ما دامت أيديكم^ن معنا فإن تظاهروا باعتقادهم وهم على اخلاطهم باهل العدل اوضح لهم الإمام فساد ما اعتقدوه وبطلان ما ابتدعوه ليرجعوا عنه إلى اعتقاد الحق وموافقة الجماعة

؛ سألوا منعناهم لتمر Solus P. contra metrum ^{b)} وان M. ^{a)} de لكالتمر vide al-fyyam ed. Dieterici pag. ١٨٩. ^{c)} Solus أهل P. addit ^{f)} توركوا L. ^{e)} تُمَدُّ M. ^{d)} الثانى L. addit ^{g)} وقد M. ^{h)} Deest in L. ^ز ارتدَّ M. ^١ Alsharast. ٨٧, 12. ^{m)} M. addit من لقتال M. ^ل يذكر M. ^ك نذكرها. O. ^ن Sic P., ^ن P. تَمْتَم

وجاز للامام ان يعزّر منهم من تظاهر بالفساد * ادباً وزجراً^a
ولم يتجاوزوه^b الى قتل ولا حدّ روى^c عن النبي صلعم انه قال
لا يحدّ دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان او زنا
بعد احصان او قتال نفس بغير نفس فان اعتزلت هذه الفية^d
الباغية اهل العدل^e وتحيّزت * بدار تميّزت^f فيها من مخالطة
الجماعة فان لم تمتنع عن حق ولم تخرج عن طاعة لم يجاربوا
ما اقاموا على الطاعة وتادية الحقوق قدّ^g اعتزلت طائفة * من
الخوارج^h عليا عليه السلام بالنهروان فوّلⁱ عليهم عاملاً اقاموا على
طاعته زماناً وهو لهم مواع الى ان قتلوه فانفذ اليهم ان^j سلّموا
الى قاتله فابوا وقالوا كلنا قتله^k قال فاستسلموا الى اُقتل منكم^l وسار
اليهم فقتل اكثرهم وان امتنعت هذه الطائفة الباغية من طاعة
الامام ومنعوا ما عليهم من الحقوق وتفردوا باجتباء الاموال وتنفيذ
الاحكام فان فعلوا ذلك ولم ينصبوا لانفسهم اماماً ولا قدموا
عليهم زعيماً كان ما اجنبوه من الاموال غصباً لا تبرأ منه ذمة
وما نفذوه من الاحكام مردود لا يثبت به حق وان^m فعلوا ذلك
وقد نصبوا لانفسهم اماماً اجتبوا بقوله الاموال ونفذوا بامر الاحكام
لم يتعرض لاحكامهم بالبدّ الا لماⁿ اجتبوه بالمطالبة وحاربوا
في الحالين على سواء * لينزعوا عن المباينة ويفيوا^o الى الطاعة

a) Desunt in P. b) Solus O. c) M. addit وقد،
O. addit في دار d) Desunt in O. e) M. وقد
في قيد L. اقييد M. z قتلة h) M. g) Deest in O.
P. vertit: بس اقدم خودرا بمن فرستيد: L. فان k)
sic، والشرعة للمباينة وتفيوا M. mutavit. على ما in لما m)

قال الله تعالى وتسبark وأن « طايفتان من المؤمنين اقتتلوا
فاصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي
تبغى حتى تنفى الى امر الله فان فاصلحوا بينهما بالعدل
فيه واقسطوا ان الله يحب المقسطين وفي قوله فان بغت احدهما
على الاخرى وجهان احدهما بغت بالتعدى * في القتال ^b والثاني
بغت بالعدول عن الصلح وقوله فقاتلوا التي تبغى يعنى بالسيف
ردعا من البغى وزجرا عن المخالفة وفي قوله حتى تنفى الى امر
الله وجهان احدهما حتى ترجع الى الصلح الذى امر الله تعالى
به وهو قول سعيد بن جبير والثاني الى كتاب الله وسنة رسوله
فيما لهم وعليهم وهذا قول قتادة فان فات اى رجعت عن البغى
فاصلحوا بينهما بالعدل فيه وجهان احدهما بالحق والثاني بكتاب
الله فاذا قلد الامام اميرا على قتال الممتنعين من البغاة قدم
قبل القتال انذارهم واعذارهم ثم قاتلهم ^d اذا اصبروا على
البغى كفاحا ^e ولا يهاجم عليهم غرة وبياتا ويخالف فقاتلهم قتال
المشركين والمرتدين من ^f ثمانية اوجه احدها ان يفصد بالقتال
ردعهم ولا يعتمد به قتلهم ويجوز ان يعتمد قتل المشركين
والمرتدين والثاني ان يفاتلهم مغيلين وبكف عنهم مدبرين ويجوز
قتال اهل الردة والحرب معبلين ومدبرين والثالث ان لا يجهز ^g
على جرحهم وان جازت الاجازة ^h على جرحى المشركين

etiam prius L., sed postea correxit. a) Sur. 49, 9.

b) L. بالقتال c) M. على et sic prius L., quod

postea in قبل mutavit. d) M. يفاتلهم e) Deest

وجاز f) M. في g) M. يحار h) Sic O., cf. lex. sub

الاجارة M.

المرتدين امر على عليه السلام مناديه ان ينادى يوم الجمل
الا لا يتبع مذبر ولا يذوق على جريح والرابع ان لا يقتل ^e
اسراهم وان قتل اسرى ^d المشركين والمرتدين ويعتبر احوال من
في الاسر منهم فمن امنك رجعتك الى القتال اطلق ومن لم تؤمن
منه الرجعة حبس الى ابعاء الحرب ثم يطلق ^e ولم يجز ان يحبس
بعدها اطلق للحجاج اسيرا من اصحاب قطرى بن الفجاءة لمعرفة
كانت بينهما فقال له قطرى عد الى قتال عدو الله للحجاج فقال
هيئات غلّ يدا مطلقها واسترق رقبة مغتفها وانشا
يقول شعر ^d

(الكامل) اقاتل للحجاج عن سلطانه

بيد تفر بانها مولاته
اتى اذا لآخو الزبارة ^e والسدى
شهدت بانبيح فعله غدراته
ما ذا اقول اذا برزت ازاء ^f
في الصف واحتاجت له فعلاته
اقول جاد على لا اتى اذا
لاحق من جادت عليه ولاته
وتحدث الاقوام ان صنايعا
غرسن لدى فحفظلت ^g نخلاته

والخامس ان لا يغنم اموالهم ولا يسبي ^h ذرارهم روى عن رسول
الله صلعم انه قال منعت دار الاسلام ما فيها واباحت دار الشرك

ا) M. اطلق b) Solus M. من addit. c) M. يقتل

d) Deest in M. e) M. الدناءة f) M. له g) M. فحفظلت

h) M. تسبي

ما فيها والسادس أن لا يستعان لقتالهم بمشرك معاهد *a* ولا
ذمي وأن جاز أن يستعان بهم على قتال أهل الحرب والردة
والسابع أن لا يهادنهم إلى مدة ولا يوادعهم على مال فإن
هادنهم إلى مدة لم يلزم *b* فإن ضعف عن قتالهم انتظر بهم *c* القوة
عليهم وأن وادعهم على مال بطلت المودعة ونظر في المال فإن
كان من فيهم أو من صدقاتهم لم يرده عليهم وصرفت *d* الصدقات
في *e* أهلها والفقى في مستحقه *f* وأن كان من خالص أموالهم
لم يجز أن يملكه *g* عليهم *h* ووجب رده اليهم *i* الثامن أن لا
ينصب عليهم العرادات ولا يحرق عليهم المساكن *k* ولا يقطع
عليهم النخيل والأشجار لأنها دار اسلام يمنع ما فيها وأن بغى
أهلها فإن أحاطوا *l* بأهل العدل وخافوا منهم الاضطلام *m* جاز أن
يدفعوا عن أنفسهم ما استطاعوا من اعتداء *n* قتلهم ونصب
العرادات عليهم فإن المسلم إذا أريدت نفسه جاز له الدفع عنها
بقتل من أرادها إذا كان لا يندفع بغير القتل ولا يجوز أن
يستمتع بدوابهم ولا سلاحهم ولا يستعان به في *o* قتالهم * ويرفع
اليده عنه *p* في *q* وقت القتال وبعده وقال أبو حنيفة رضي الله عنه
يجوز أن يستعان على قتالهم بدوابهم وسلاحهم ما
كانت الحرب قائمة وقد قال رسول الله صلعم لا يجتل مال امرئ
مسلم إلا بطيب نفس منه فإذا انجلت الحرب ومع أهل العدل

وصرف *a*) Deest in M. *b*) Solus O. *c*) يلزمه *d*) M. به *e*) M. *f*) Solus O. *g*) حقه *h*) Deest
في M. *i*) M. addit منعوه *j*) M. *k*) المساكن *l*) M. واختلطوا *m*) P. الاضطرام *n*) Deest
in P. *o*) M. على *p*) Desunt in P. *q*) M. omittit.

لهم اموال ردت عليهم وما تلف منها في غير قتال ^a فهو مضمون
 * على متلفه وما اتلفوه في نايرة الحرب من نفس ومال فهو
 هدر وما اتلفوا على اهل العدل في غير نايرة الحرب
 من نفس ومال فهو مضمون عليهم ^b وما اتلفوه في نايرة الحرب
 ففي وجوب ضمانه عليهم قولان احدهما يكون هدرا لا يضمن
 والثاني يكون مضمونا عليهم لان المعصية لا تُبطل حقا
 ولا تُسقط غرما فيضمن النفوس بالقود في العمد والدية في الخطاء
 ويُغسل قتلى اهل البغى ويصلى عليهم ومنع ابو حنيفة من
 الصلاة عليهم عقوبة لهم وليس على ميت في الدنيا عقوبة
 وقد قال النبي صلعم فرض على امتي غسل موتاعا والصلاة عليهم
 واما قتلى اهل العدل في معركة الحرب في غسلهم والصلاة عليهم
 قولان احدهما لا يغسلون ولا يصلى عليهم تكريما وتشريفا
 كالشهداء في قتال المشركين والثاني يغسلون ويصلى عليهم وان
 قُتلوا بغيا ^c قد صلى المسلمون على عمرو وعثمان رضى الله عنهما
 وصلى بعد ذلك على علي عليه السلام * وان قتلوا ظلما وبغيا ^d ولا
 يرث باغ قتل عادلا ولا عادل قتل باغيا لقول النبي صلعم القاتل لا يرث
 وقال ابو حنيفة اُورث العادل من الباغي لانه محقق ولا اورث
 الباغي من العادل لانه مبطل قال ابو يوسف اورث ^e كل واحد
 منهما ^f من صاحبه لانه متناول في قتله واذا مر تجار اهل الذمة
 بعشائر اهل البغى فعشر ^g اموالهم ثم قدر عليهم عشروا ولم
 يُجزهم الماخوذ منهم بخلاف الماخوذ من الزكوات لانهم * مروا
 بهم ^h مختارين والزكوات مأخوذة من المقيمين المكهرين ⁱ واذا

^a) M. القتال ^b) Desunt in M. ^c) M. addit وظلما ^d) M.
 omittit. ^e) M. يرث ^f) M. omittit. ^g) M. فعشروا ^h) M.
 omittit. ⁱ) M. مكهرين, L. in mutavit.

أتى أهل البغى قبل القدرة عليهم حدوداً فبغى أقامتها عليهم *a* بعد القدرة وجهان

الفصل الثالث في قتال *b* من امتنع *c* من المحاربين وقطاع الطريق *d* وإذا اجتمعت طائفة من أهل الفساد على شهر السلاح وقطع الطريق وأخذ الأموال وقتل النفوس ومنع السابلة فهم المحاربون الذين قال الله تعالى *e* فيهم إنما جزاء الذين يجاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض فاختلف الفقهاء في حكم هذه الآية على ثلاثة مذاهب أحدها أن الإمام ومن استنابه الإمام على قتالهم من الولاة بالخيار بين أن يقتل ولا يصلب وبين أن يقتل ويصلب *g* وبين أن يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وبين أن ينفيهم من الأرض وهذا قول سعيد ابن المسيب ومجاهد وعطاء وأبراهيم النخعي والمذهب الثاني أن من *h* كان * منهم ذا *i* رأى وتدبير قتله ولم يعف عنه * ومن كان ذا بطش وقوة قطع يده ورجله من خلاف *k* ومن لم يكن منهم ذا رأى ولا بطش عزرة وحبسه وهذا قول ملك بن أنس وطائفة فقهاء المدينة فجعلها مرتبة باختلاف صفاتهم *l* لا باختلاف أفعالهم *m* والمذهب الثالث أنها مرتبة باختلاف أفعالهم لا باختلاف صفاتهم فمن قتل وأخذ المال قتل وصلب ومن قتل ولم يأخذ المال قتل ولم يصلب ومن أخذ المال ولم يقتل قطعت

الطرف *L.* *d*) اجتمع *M.* *e*) قتل *M.* *b*) *M.* omittit. *a*) الطرف *L.* *g*) *L.* omittit. *h*) *M.* omittit, *e*) Sur. 5, 37. *f*) *M.* أو من *g*) *L.* omittit. *h*) *M.* omittit, *L.* alia manu superscribit. *i*) *M.* بينهم ذرو *k*) *P.* omittit. *l*) *M.* أفعالهم *m*) *M.* صفاتهم *n*) *M.* omittit, *L.* marg.

یده ورجله من خلاف ومن * کثر وهیب^a ولم یقتل ولم یأخذ المال عزز ولم یقتل ولم یقطع وهو^b قول ابن عباس والحسن وقتادة والسدي وهو مذهب الشافعی رضی الله عنه وقال ابو حنیفة ان قتلوا واخذوا المال فالامام باخيار بین قتلهم ثم^c صلبهم و بین قطع ايديهم وارجلهم من خلاف ثم قتلهم ومن كان معهم مهيبا مكثر^d فحكمه حکمهم^e وأما قوله تعالى او ينفوا من الارض فقد اختلف اهل التاويل فيه على اربعة اقاويل احدها انه ابعادهم من بلاد الاسلام الى بلاد الشرك وهذا قول مالک ابن انس والحسن وقتادة والزهری والثاني انه اخراجهم من مدينة الى اخرى وهذا قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله وسعيد بن جبیر والثالث انه الحبس وهو قول ابي حنیفة ومالك والرابع وهو ان يطلبوا لاقامة^f الحدود عليهم فيبعدوا^g وهذا قول ابن عباس والشافعی^h وأما قوله تعالى^ز الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم ففيه لاهل التاويل ستة اقاويل احدها^{*} انه وارد^k في المحاربين المفسدين من اهل الكفر اذا تابوا من شركهم بالاسلام وأما المسلمون^ل فلا تسقط التوبة عنهم حدا ولا حقا وهذا قول ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة رضی الله عنهم والثاني انه وارد في المسلمين من المحاربين اذا تابوا بآمان الامام قبل

a) M., L. lacunam alia manu explevit; P.

وهذا M. b) وانكس كه تكثير سواد نموده وسپاهی لشکر شد

L. c) حکمهم M. e) مکرا M. d) pro و M. e) فیتعدوا M. g) الاقامة

وايشان هارب باشند از بلدی ببلدی P. h) الشعی M. از روی فرع

انها وارده M. k) Sur. 5, 38. ز) والشعی M. h) از روی فرع

المسلمين Codd. l)

القدرة عليهم وأما التائب بغير أمان فلا تؤثر توبته ^a في سقوط حدٍّ ولا حقٍّ وهذا قول * على بن أبى طالب كرم الله وجهه والشعبي ^b والثالث أنه وارد فيمن تاب من المسلمين بعد لحوقه بدار الحرب ثم عاد قبل القدرة وهو قول عمرو بن الزبير رضى الله عنه والرابع أنه وارد فيمن كان في دار الاسلام في منعة فناب قبل القدرة عليه سقطت عقوبته وإن لم يكن في منعة لم تسقط وهذا قول * ابن عمر وربيعه ^c والحكم بن عتيبة ^d رضى الله عنهم والخامس أن توبته قبل القدرة عليه * وإن لم يكن في منعة ^e تصع عنه جميع حدود ^f الله سبحانه ولا تسقط عنه ^g حقوق الامميين وهذا قول الشافعى والسادس ان توبته قبل القدرة عليه تصع عنه جميع الحدود والحقوق الا الدماء وهذا قول ملك بن انس فهذا حكم الآية واختلاف اهل التاويل فيها ثم نقول في المحاربين أنهم اذا كانوا على امتناعهم مقيمين قتلوا كقتال اهل البغى في عامة احوالهم وبخالفه من ^h خمسة اوجه احدها أنهم يجوز قتالهم مقبلين ومدبرين لاستيفاء الحقوق منهم ولا يجوز اتباع من ولى من اهل البغى والثانى أنه يجوز ان يعتمد في الحرب قتل من قتل منهم ولا يجوز ان يعتمد قتل اهل البغى والثالث أنهم يواخذون بما استهلكوه من دماء ومال في الحرب وغيرها بخلاف اهل البغى والرابع أنه يجوز حبس من أسر منهم لاستبراء حاله وإن لم يجز حبس احد من اهل البغى والخامس ان ما اجتبوا ⁱ من خراج واخذوه من صدقات فهو

Solus ^c على رضى الله عنه والشافعى M. ^b التوبة M. ^a الحدود M. ^f M. omittit. ^e عتبة M. ^d عمر وبن ربيعة P. جبهه M. ⁱ في M. ^h M. omittit. ^g

كالماخوذ غصبًا ونهبًا لا يسقط عن اهل الخراج والصدقات حقًا
فيكون غرمة عليهم مستحقًا وإذا كان المولى على قتالهم مقصور
الولاية على محاربتهم فليس له بعد القدرة أن يقيم عليهم
حدًا ولا أن يستوفي منهم حقًا ويلزمه ^a حملهم الى الامام ليأمر
بإقامة الحدود عليهم واستيفاء الحقوق منهم * وان كانت ولايته
عامة على قتالهم واستيفاء الحدود والحقوق منهم ^b فلا بد أن
يكون من اهل العلم والعدالة لتنفيذ حكمه فيما يقيمه من حد
ويستوفيه من حق وإذا كان ^c كذلك كشف عن احوالهم من
أحد الوجهين أما باقرارهم طوعًا من غير ضرب ^d ولا اكراه * وأما
بقيام ^e البينة العادلة على من ^f انكر فإذا علم من أحد هذين
الوجهين ما فعله كل واحد منهم من * جريمته نظر ^g فمن كان
منهم قد قتل وأخذ المال قتلًا وصلبه بعد القتل وقال ملكه
يصلب حيًا ثم يقطع بالرمح ^h حتى يموت وهذا القتل محتوم
ولا يجوز العفو عنه وان عفا عنه * ولى الدم ⁱ كان عفو لغوًا
ويصلب ثلاثة أيام لا يتجاوزها ثم * يحطه بعدها ^k ومن قتل
منهم * ولا أخذ ^l المال قتله ولم يصلبه وغسله وصلى عليه وقال
ملكه يصلب عليه غير من حكم بقتله ^m ومن أخذ منهم المال
ولم يقتل قطع يده ورجله من خلاف فكان قطع ⁿ يده اليمنى
لسرقته وقطع رجله اليسرى لمجاهرتة ومن جرح منهم ولم ^o

^a) M. ونزله ^b) M. omittit. ^c) M. addit. الأمر ^d) M. ضرر
^e) M. ما ^f) Solus O. او بقيام L. corr. و او لقيام ^g) M.
^h) M. بالرمح ⁱ) M. omittit. ^k) M. نظر omisso وحرايته
^l) M. واخذ ^m) M. وكان ⁿ) M. omittit. ^o) M.
omittit.

يقتل ولم « ياخذ المال اقتنص منه بالجراح ان كان في مثلها قصاص
وفي احتتام القصاص في الجروح وجهان احدهما انه محتوم ^b ولا
يجوز العفو عنه كالقتل والثاني هو الى خيار مسدقة يجب
بمطالبته ويسقط بعفو وان كان الجرح مماتاً لا قصاص فيه وجبت
دية للمجروح ^c ان طلب بها ويسقط ان ^d عفا عنها ومن كان
منهم مهيبة او مكثراً لم يباشر قتلاً ولا جرحاً ولا اخذ مال عز
ادباً وزجراً ^e وجاز حبسه لان الحبس ^f احد التعزيبين ولا يجاوز
به ذلك الى قطع ولا قتل وجوز ابو حنيفة ذلك فيه لحاقاً بحكم
المباشرين معه فان ^g تابوا عن جرايمهم ^h بعد القدرة عليهم
سقطت عنهم المائتة ⁱ دون المظالم واخذوا بما وجب عليهم
من الحدود والحقوق فان تابوا قبل القدرة عليهم سقطت عنهم
مع المائتة حدود الله سبحانه ولم تسقط عنهم ^j حقوق
الانبييين فمن كان منهم قد قتل فالتجيار الى الولي ^k في القصاص
منه او العفو عنه ويسقط بالتوبة احتتام ^l قتله ومن كان منهم
قد اخذ المال سقط عنه الفطع ولم يسقط عنه ^m الغرم الا
بالعفو ويجرى على المحاربين وقطاع الطريق في الامصار ⁿ حكم
قطاعه في الصحارى والاسفار ^o وان لم يكونوا بالجرارية ^p في
الامصار اغلظ جرماً لم يكونوا اخف حكماً وقال ابو حنيفة
يختصون بهذا الحكم في الصحارى ^q حيث لا يدرك الغوث فاما في

لمن M. ^d المجروح M. ^e محتوم M. ^f يتجاوز M. ^g تحتتم M. ^h ولي السدم M. ⁱ عنه M. ^j M. ^k M. ^l M. ^m M. ⁿ Solus O. omittit, M. pro بالجرارية ut e
P. restitui, بالجرابة offert. ^o M. omittit.

الامصار او خارجها بحيث يدرك الغوث فلا يجري عليهم حكم
لجراية* في الامصاره واذا ادعوا التوبة قبل القدرة عليهم فان لم
تقترن بالدعوى امارات تدل على التوبة لم تقبل دعواهم لها لما
في سقوطها من حد قد وجب وان اقترن بدعواهم امارات ^ب
تدل على التوبة ففي قبولها منهم بغير بينة وجهان محتملان
احدهما تقبل ليكون ذلك شبهة تسقط بها الحدود والثاني لا
تقبل الا ببينة عادلة تشهد لهم بالتوبة قبل القدرة عليهم
لانها حدود قد وجبت والشبهة ما اقترنت بالفعل لا ما
تاخرت عنه

الباب السادس في ولاية القضاء

ولا يجوز ان يقلد القضاء الا من ^د تكاملت فيه شروطه التي
يصح معها تقليده وتنفذ بها حكمه وهي سبعة فالشرط ^ه الاول
منها ان يكون رجلا وهذا الشرط يجمع صفتين البلوغ والذكورية
فاما البلوغ فان غير البالغ لا يجري عليه قلم ولا يتعلق بقوله
على نفسه حكم* وكان اولى ان ^ف لا يتعلق به على غيره حكم
واما المرأة فلنقص النساء عن رتب ^و الولايات وان تعلق بقولهن
احكام وقال ابو حنيفة يجوز ان تقضى المرأة فيما ^{هـ} تصح فيه
شهادتها* ولا يجوز ان تقضى فيما لا تصح فيه شهادتها
وشد ابن جرير الطبري فاجوز قضاءها في جميع الاحكام ولا

^{a)} M. omittit. ^{b)} M. امور ^{c)} M. يولى ^{d)} M. ما ^{e)} M. marg. اولى ان ^{correxit}, كان ^{quod L. in}, لانه ^{f)} M. الشرط
^{adiecit}. ^{g)} Solus O. omittit. ^{h)} M. ما ⁱ⁾ P. omittit. في كل ما

اعتبار بقول يردّه الاجماع مع قول الله تعالى ^a الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض يعنى فى العقل والراى فلم يجز ان يقمن على الرجال والشرط الثانى ^b العاقل وهو مجمع على اعتباره ولا يكتفى فيه بالعاقل الذى يتعلّق به التكليف من علمه بالمدركات ^c الضرورية حتى يكون صحيح التمييز جيد الفطنة بعيداً من السهو والغفلة يتوصل بمذكّاته الى ايصاح ما اشكل وفصل ^d ما اعطى والشرط الثالث الحرية لأنّ نقص العبد عن ولاية نفسه بمنع من انعقاد ولايته على غيره ولأنّ الرقّ لما منع من قبول الشهادة كان أولى ان يمنع من نفوذ الحكم وانعقاد الولاية وكذلك الحكم فيمن لم تكمل حرّيته من المدبّر والمكاتب ومن رقّ بعضه ولا يمنعه الرقّ ان يفتى كما لا يمنعه الرقّ ان يروى لعدم الولاية فى الفتوى ^e والرواية ويجوز له اذا عتق ان يقضى وان كان عليه ولاء لأنّ النسب غير معتبر فى ولاية الحكم والشرط الرابع الاسلام لكونه شرطاً فى جواز الشهادة * مع قول الله سبحانه ولن يجعل الله الكافرين على المؤمنين سبيلاً ^f ولا يجوز ان ^g يقلد الكافر القضاء على المسلمين ولا على الكفار وقال ابو حنيفة يجوز تقليد ^h القضاء بين اهل دينه وهذا وان كان عرف الولاية ⁱ بتقليده جارياً فهو تقليد زعامة ورياسة وليس بتقليد حكم وقضاء وانما يلزمهم حكمه لالتزامهم ^k له لا للزومه

^a) Sur. 4, 38. ^b) M. العاقل ^c) M. المدركات ^d) M.

^e) Solus O. الفتيا ^f) M. omittit; Sur. 4, 140. وحّد

^g) M. solummodo. فلا ^h) M. تقليد ⁱ) M. الولاية ^k) L.

لا التزامهم

لهم ولا يقبل الإمام قوله فيما حكم به بينهم وإذا امتنعوا من تحاكمهم اليه^a لم يجبروا عليه وكان حكم الاسلام عليهم انفذ والشرط الخامس العدالة وهي معتبرة في كل ولاية والعدالة ان يكون صادق اللهجة ظاهر الامانة عفيفا عن المحارم متوقيا المأثم بعيدا من الريب مأمونا في الرضا والغضب مستعملا لمروءة مثله في دينه ودنياه فاذا تكاملت فيه فهي العدالة التي تحوز بها شهادته * وتصح معها ولايته وان اتجزم منها وصف منع من الشهادة والولاية فلم^b يُسمع له قول ولم ينفذ له حكم والشرط السادس السلامة في السمع والبصر ليصح بهما اثبات الحقوق ويفرق بين الطالب والمطلوب ويميز المقر^c من المنكر ليطمئن له الحق من الباطل ويعرف المحقق من المبطل فان كان ضريفا كانت ولايته باطلا وجوزها مالك كما يجوز شهادته وان كان اصم فعلى^d الاختلاف^e المذكور في الامامة^f فاما سلامة الاعضاء فغير معتبر فيه وان كانت معتبرة في الامامة فيجوز ان يقضى وان^g كان مقعدا ذا زمانة وان كانت السلامة من الافات اهيب^h لذوى الولاية والشرط السابع ان يكون عالما بالاحكام الشرعية وعلمه بها يشتمل على علم اصولها وارتياضⁱ بفروعها واصول الاحكام في الشرع اربعة احدها علمه بكتاب الله عز وجل على الوجه الذي تصح به معرفة ما تضمنه من الاحكام ناسخا ومنسوخا ومحكما ومتشابهها وعموما وخصوصا ومجملًا ومفسرا

والولاية وإذا : Solus O. locum sic exhibet : b) عليه M. a)
 M. e) على Solus O. d) المحقق M. c) لم يكن كذلك لم
 السيف P. h) فان Solus M. g) Vid. pag. ٢٨ f) لخلاف
 M. e) وانتهاض P. omittit.

والثاني علمه بسنة رسول الله صلعم الثابتة من أقواله وأفعاله وطرق مجيئها في التواتر والاحاد ^a والصحة والفساد وما كان على سبب او اطلاق والثالث علمه بتاويل السلف فيما اجتمعوا عليه ^b واختلفوا فيه ليتبع الاجماع ويجتهد رايه في الاختلاف والرابع علمه بالقياس الموجب لرد الفروع المسكوت عنها الى اصول المنظورة بها والمجمع ^c عليها حتى يجد طريقا الى العلم باحكام النوازل وتمييز الحق من الباطل فاذا احاط علمه بهذه اصول الاربعة في احكام الشريعة صار بها من اهل الاجتهاد في الدين وجاز له ان يفتي ويقضى وجاز له ان يستفتى ويستنقضي وان اخل بها او بشئ منها خرج من ^d ان يكون من اهل الاجتهاد فلم يجز ان يفتي ولا ان يقضى فان قلد القضاء ^e فحكم بالصواب او لخطاء كان تقليده باطلا وحكمه وان وافق الحق والصواب ^f مردودا وتوجه الجرح عليه فيما قضى به وعلى ^g من قلده الحكم والقضاء وجوز ابو حنيفة تقليد القضا من ليس من اهل الاجتهاد ليستفتى في احكامه وقضاياه والذي عليه جمهور الفقهاء ان ولايته باطلة واحكامه مردودة ولان ^h التقليد في فروع الشرع ضرورة فلم يتحقق الا في ملتزم الحق دون ملتزم ⁱ قد اخبر ^k رسول الله صلعم معاذا حين بعثه الى اليمن واليا وقال بم تحكم قال بكتاب الله فان لم تجد قال بسنة رسول الله قال فان لم تجد قال اجتهد برأى فقال رسول الله صلعم الحمد لله الذي

و pro يا P. والمحكم L. ^c فيه M. ^b والاخبار M. ^a با عدم بعض از شروط P. addit: ^e عن M. ^d habet. ^g M. ^f الصواب. ^h مذ كورة ^{sed} L. in ⁱ ويفتى M. ^k مختار M. ^{لأن} لان M. ^{لأن} Sic Solus O, reliqui ^{هـ} ملتزمه M. ^{هـ} مختار

وَقَفَّ رَسُولُ اللَّهِ لِمَا يَرْضَى رَسُولُهُ فَأَمَّا وَلَايَةٌ مِنْ لَا يَقُولُ بِخَيْرِ
الْوَاحِدِ فَغَيْرُ جَائِزٍ» لَأنَّهُ تَارَكَ لِأَصْلٍ قَدْ اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ
وَكَثُرَ أَحْكَامُ الشَّرْعِ عَنْهُ مَاخُوذَةٌ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ لَا يَقُولُ
بِحَاجَةِ الْأَجْمَاعِ الَّذِي لَا تَجُوزُ وَلَايَتُهُ لِرَدِّ مَا وَرَدَ النَّصُّ بِهِ وَأَمَّا هـ
نَفَاةُ الْقِيَاسِ فَضَرْبَانِ، ضَرْبٌ مِنْهُمْ نَفَوْهُ وَاتَّبَعُوا ظَاهِرَ النَّصِّ وَآخِذُوا
بِأَقْوِيلِ سَلَفِهِمْ فِيهَا لَمْ يَرَدِّ فِيهِ نَصٌّ وَأَطْرَحُوا الاجْتِهَادَ وَعَدَلُوا
عَنِ الْفِكْرِ وَالْإِسْتِنْبَاطِ فَلَا يَجُوزُ تَقْلِيدُهُمُ الْقَضَاءُ لِقُصُورِهِمْ
عَنِ طَرِيقِ الْأَحْكَامِ * وَضَرْبٌ مِنْهُمْ نَفَوْا الْقِيَاسَ وَاجْتَهَدُوا فِي
الْأَحْكَامِ تَعْلُقًا بِفَحْوَى الْكَلَامِ هـ وَمَفْهُومُ الْخُطَابِ كَأَهْلِ الظَّاهِرِ
فَقَدْ اِخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي جَوَازِ تَقْلِيدِهِمْ
الْقَضَا عَلَى وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا لَا يَجُوزُ لِلْمَعْنَى الْمَذْكُورِ وَالثَّانِي يَجُوزُ
لَأنَّهُمْ يَعْتَبِرُونَ وَاضِحَ الْمَعْنَى وَإِنْ عَدَلُوا عَنْ خَفَى الْقِيَاسِ فَإِذَا
ثَبَتَ مَا وَصَفْنَا مِنَ الشَّرْطِ الْمَعْتَبَرَةِ فِي f وَلَايَةِ الْقَضَا فَلَا يَجُوزُ
أَنْ يَوْتِيَ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِاجْتِمَاعِهَا فِيهِ أَمَّا بِتَقْدِيمِ g مَعْرِفَةِ وَأَمَّا
بِاخْتِبَارِ وَمَسْئَلَةِ قَدْ k رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَضَا الْيَمِينِ وَلَمْ يَخْتَبِرْ l لَعَلَّهُ بِهِ وَلَكِنْ وَصَّاهُ تَنْبِيْهُهَا عَلَى وَجْهِ
الْقَضَا فَقَالَ إِذَا حَضَرَ خَصِمَانِ بَيْنَ يَدَيْكَ فَلَا تَقْضِ m لِأَحَدِهِمَا
حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ n الْآخِرِ فَقَالَ عَلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَمَا هـ أَشْكَلْتُ
عَلَى قِصَّةٍ بَعْدَهَا وَبَعَثَ مَعَاذًا إِلَى * نَاحِيَةِ مَنْ p الْيَمِينِ وَاخْتَبِرْ
صَلْعَ q

فَأَمَّا. I. correxit in وما. M. c) دُونَ. M. b) جَابِزَةٌ. M. a)
مِنْ. M. f) وَقَدْ. M. e) M. omittit, L. marg. exhibet. d)
M. l) وَلَى. M. k) وَقَدْ. M. h) بِتَقْدِيمِ. Solus O. g)
M. p) Solus M. ما. o) M. n) تَقْصِدُ. M. m) يَعْتَبِرْ
omittit. q) Solus O. addit.

فصل ويجوز لمن اعتقد مذهب الشافعي رحمه الله أن يقلد القضاء من اعتقد مذهب أبي حنيفة لأن * على القضي « أن يجتهد رأيه في قضايا ولا يلزمه ^h أن يقلده * في النوازل والاحكام ^e من اعترى إلى مذهبه فإذا كان شافعيًا لم يلزمه المصير في أحكامه إلى أقاويل الشافعي حتى يؤديه اجتهاده إليها فان آداه اجتهاده إلى الأخذ بقول ^d أبي حنيفة عمل ^e عليه واخذ ^f به وقد منع بعض الفقهاء من اعترى إلى مذهب أن يحكم بغيره فمنع الشافعي أن يحكم بقول أبي حنيفة ومنع الحنفي أن يحكم بمذهب ^g الشافعي إذا آداه اجتهاده إليه لما يتوجه إليه من التهمة والممايلة في القضايا والاحكام وإذا حكم بمذهب لا ينعده ^h كان انفى للتهمة وأرضى للخصوم وهذا وإن كانت السياسة تقتضيه فاحكام الشرع لا توجبها لأن التقليد فيها مجذور والاجتهاد فيها مستحق وإذا نفذ قضاؤه بحكم وتجدد مثله من بعد أعاد الاجتهاد فيه وقضى بما آداه اجتهاده إليه وإن خالف ما تقدم من ⁱ حكمه فأن عمر رضى الله عنه قضى في المشتركة بالتشريك في عام وترك التشريك في غيره ففيل له ما هكذا حكمت في العام الماضي فقال تلك على ما قضينا وهذه على ما قضينا فلو شرط الموتى وهو حنفي أو شافعي على من ولّاه القضاء أن لا يحكم إلا بمذهب الشافعي أو أبي حنيفة فهذا على ضربين ^k أحدهما أن يشترط ذلك عمومًا في جميع الاحكام فهذا شرط

وفي الاحكام والنوازل M. ^c يجوز L. marg. ^b للفضي M. ^a
^e M. بمذهب ^d من الاحكام في النوازل L. inde fecit
^h Codd. addunt, sed L. بقول M. ^g عمل M. ^f اخذ
^k M. وجهين ⁱ M. في ^j oblitteravit.

باطل سواء كان موافقا لمذهب المولى او مخالفا له واما صحة
الولاية فان لم يجعله شرطا فيها * واخرجه مخرج *a* الامر او مخرج
النهى وقال قد *b* قلدتك القضا بها *c* فاحكم *d* بمذهب الشافعى
رحمه الله على وجه الامر فلا *e* تحكم بمذهب ابنى حنيفة على
وجه النهى كانت الولاية صحيحة والشرط فاسد *f* سواء تضمن
امرا او نهيا ويجوز ان يحكم بما آتاه اجتهاده اليه سواء
وافق شرطه او خالفه ويكون اشتراط المولى لذلك قدحا فيه
ان علم انه اشترط * ما لا *g* يجوز ولا يكون قدحا ان جهل
لكن لا يصح مع الجهل به *h* ان يكون موليا ولا واليا فان
اخرج ذلك مخرج الشرط في عقد الولاية فقال قد قلدتك القضا
على ان لا تحكم فيه الا بمذهب الشافعى او بقول ابنى حنيفة
كانت الولاية باطلة لانه عقدها على شرط فاسد وقال اهل العراق
تصح الولاية وببطل الشرط والضرب الثانى ان يكون الشرط
خاصا في حكم بعينه *i* فلا يخلوا الشرط من ان يكون امرا او
نهيا فان كان امرا فقال له ائذ من العبد بالحر ومن المسلم
بالكافر * واقنص في القتل *k* بغير الحديد كان امره بهذا الشرط
فاسدا ثم ان جعله شرطا في عقد الولاية فسدت وان لم يجعله
شرطا فيها فحتت وحكم في ذلك بما يوديه اجتهاده اليه وان

a) O. P. totum locum sic interpretatur: مكنى لماخرج O.

بس اكر انرا شرط ندارد در ان صحيح است بماخرج امر ومخرج
collocat. قال ante قد M. *b*) نهى مثلا اكر كويد

باطلا M. *f*) اول M. *e*) لتحكم Solus O. *d*) omittit.

g) M. لا *h*) M. في *i*) M. نفس *k*) M. omittit, L.

marg.

كان نهياً فهو على ضربين أحدهما أن ينهيه عن الحكم في قتل المسلم بالكافر ولحق بالعبد ولا يقضى فيه بسجوب قود ولا باسقاطه ^a فهذا جائز لأنه اقتصر بولايته على ما عداه فصار ذلك خارجاً عن نظره والضرب الثاني أن لا ينهيه عن الحكم وينهيه عن القضاء ^{*} في الفصاص ^d فقد اختلف أصحابنا في هذا النهي هل يوجب صرفته عن النظر فيه على وجهين أحدهما أن يكون صرفاً عن الحكم فيه وخارجاً عن ولايته فلا يحكم فيه بأثبات قود ولا باسقاطه ^e والثاني أنه لا يقتضي الصرف عنه ويجرى عليه حكم الأمر به ^f ويثبت صحة النظر أن لم يجعله شرطاً في التقليد ويحكم فيه بما يوديه اجتهاده إليه

فصل ولاية القضاء تنعقد بما تنعقد به الولايات مع الحضور باللفظ مشافهة ومع الغيبة مراسلة ومكاتبة لكن لا بد مع المكاتبة من ^g أن يقترن بها من شواهد الحال ما يدل عليها ^h عند المولى وأهل عمله والألفاظ التي تنعقد بها الولاية ضربان صريح وكناية فالصريح أربعة الألفاظ قد قلدتك ووليتك واستخلفتك ⁱ واستنبتك ^j فإذا أتى بأحد ^k هذه الألفاظ انعقدت ^{*} الولاية بالقضاء ^l وغيرها من الولايات وليس يحتاج معها إلى قرينة أخرى إلا أن يكون تأكيداً لا شرطاً فاما الكناية فقد ذكر بعض أصحابنا أنها سبعة الألفاظ قد اعتمدت عليك وعولت عليك وردت اليك وجعلت اليك وفوضت اليك ووكلت اليك واسدت ^m اليك

^a) Codd., ^d) M. اسقاطه ^e) M. بالقصاص ^f) M. اسقاطه ^g) M. اسقاطه ^h) M. اسقاطه ⁱ) M. اسقاطه ^j) M. اسقاطه ^k) M. اسقاطه ^l) M. اسقاطه ^m) M. اسقاطه
addit. الأمر به L. فيبطل حكم الأمر excepto P. addunt
^e) O. omitit. ^f) M. عليه ^g) Solus O. omittit. ^h) L. marg.
واستندت Solus M. ⁱ) بها ولاية القضاء M. ^j) O. omittit. ^k) استنبتك

فهذه اللفاظ *a* لما تضمنته *b* من الاحتمال تضعف في الولاية عن حكم الصريح *c* حتى يقتصر بها في عقد الولاية ما ينفي عنها الاحتمال فيصير *** معها يقتصر *d* بها في حكم الصريح مثل قوله فانظر فيما وكلت اليك واحكم *e* فيما اعتمدت فيه عليك فتصير الولاية بهذه القرينة *** مع ما تقدم من الكناية *f* منعقدة ثم تمامها موقوف على قبول المولى فان كان التقليد مشافهة فقبوله على الفور لفظاً *g* وان كان مراسلة او مكاتبة جاز ان يكون على التراخي *** ويجوز قبوله بالقول مع التراخي *h* واختلف في صحة القبول بالشروع في النظر فجوز بعضهم وجعله كالنطق واباه آخرون حتى يكون نطقاً لان الشروع في النظر فرع لعقد الولاية فلم ينعقد به قبولها ويكون تمام الولاية مع ما ذكرنا من لفظ التقليد معتبراً بأربعة شروط احدها معرفة المولى للمولى بانه على الصفة التي يجوز ان يوتى معها فان لم يعلم انه على الصفة التي *** تجوز معها *i* تلك الولاية لم يصح تقليده فلو عرفها بعد التقليد استأنفها ولم يجز ان يعول على ما تقدمها والشروط الثاني معرفة المولى بما *k* عليه المولى من استحقاق تلك الولاية بصفاته التي يصير بها مستحقاً لها وانه قد تفقدها وصار مستحقاً للاستنابة فيها الا ان هذا شرط معتبر في قبول المولى وجواز نظره وليس بشرط *l* في *m* عقد تقليده وولايته بخلاف الشرط المتقدم

a) Codd. الفاظ *b*) Codd تضمنه *c*) M. التصريح *d*) M. بانجه قايم مقام آن *e*) P. او احكم *f*) M. معها فتقتصر *g*) M. لفظ *h*) Solus O. omittit. *i*) M. المعرفة *j*) M. شرطاً *k*) M. ما *l*) M. تستحق بها addit.

وليس يراعى في هذه المعرفة المشاهدة بالنظر *a* وإنما يراعى انتشارها بتتابع *b* الخبر والشرط الثالث ذكر ما تضمنه التقليد من ولاية القضاء او *c* امارة البلاد او جباية الخراج لان هذه شروط معتبرة في كل تقليد فافتقرت الى تسمية ما تضمنت ليعلم على اى نظر عقدت فان جهل فسدت والشرط الرابع ذكر تقليد *d* البلد الذى عقدت الولاية عليه ليعرف به *e* العمل الذى يستحق النظر فيه *f* ولا تصح الولاية مع الجهل به فاذا انعقدت *g* التقليد تمت *h* الولاية بما ذكرنا من الشروط واحتياج *h* في لزوم النظر *i* الى شرط زايد على شروط العقد وهو اشاعة *j* تقليد المولى في اهل عمله ليدعنوا بطاعته وينقادوا الى حكمه *k* وهو شرط في لزوم الطاعة وليس بشرط في نفوق الحكم فاذا صحت عقدا ولزوما بما وصفنا صح فيها نظر المولى والمولى كالوكالة *l* لانها معاً استنابة *l* ولم يلزم المقام عليها من جهة المولى *m* ولا من جهة المولى *n* وكان للمولى عزله عنها متى شاء وللمولى *o* اعزال نفسه *p* عنها اذا شاء غير ان الاولى بالمولى *o* ان لا *p* يعزله الا *p* بعذر وأن لا يعتزل المولى الا من عذر لما في هذه الولاية من حقوق المسلمين فاذا عزل او اعتزل وجب اظهار *q* العزل كما

a) M. بالبصر, P. omittit. *b*) P. vertit. انتشار بخبر شايع. *c*) M. و *d*) M. omittit. *e*) M. omittit. *f*) M. عليه *g*) M. omittit. *h*) M. احتياج, tum addit الى لزوم *i*) M. has voces post زايد collocat. *k*) M. انباعة *l*) P. omittit. M. in voce مع *et* معاً *et* معاً *aliquid* correxit, ut *et* معاً *m*) M. omittit. *n*) M. الاعتزال *o*) M. المولى *p*) M. omittit, L. marg. addit.

وجسب اظهاره التقليد حتى لا يقدم على انقائه حكم ولا يغتر بالتراجع اليه خصم فان حكم بعد عزله وقد عرف عزله لم ينفذ حكمه وان حكم غير عالم بعزله كان في نفوذ حكمه وجهان كاختلافهما في عقود الوكيل ^c

فصل ولا تخلوا ولاية القاضي ^d من عموم او ^e خصوص فان كانت ولايته عامة مطلقة ^f التصرف في جميع ما تضمنته ^g فنظرة مشتمل على عشرة احكام احدها فصل المنازعات وقطع التشاجر ^h والخصومات اما صلاحها من تراضى وبراى فيه ⁱ الجواز او * اجباراً بحكم بات يعتبر ^k فيه الوجوب واثبات استيفاء الحقوق ممن الظ بها وايصالها الى مستحقها ^l * بعد ثبوت استحقاقها ^m من احد وجهين اقراراً او بيّنة واختلف في جواز حكمه فيها بعلمه فجوزه * مالك والشافعى رضى الله عنهما ⁿ في اصح ^o قوليه ومنع منه في القول الاخر ^p وقال ابو حنيفة رحمه الله يجوز ان يحكم بعلمه فيما علمه في ^q ولايته ولا يحكم ^r بما علمه قبلها واثالث ثبوت الولاية على من كان ممنوع التصرف بجنون او صغر والحجر على من يرى الحجر عليه لسفه ^s او فلس ^t حفظاً للاموال على

a) L. omittit. b) M. et P. اظهار L. correxit. c) Solus O. التوكيل d) P. omittit. e) M. و f) Codd. مطلق g) M. اجبار حكم لعمور M. k) فيها M. i) التشابه M. h) تضمنته مستحق M. l) يا بحكم قاطع كه بر سبيل وجوب است P. exhibit. الشافعى M. nonnisi n) Solus O. omittit. m) P. من M. q) الثاني Sic solus O., reliqui P. احد M. p) لسيعة L. s) addit. عليه M. r) vertit. در زمان ولايه خود M. et P. t) افلاس

مستحقها تصحيحها *a* لاحكام العقود فيها والرابع النظر في الوقوف بحفظ اصولها وتشمير فروعها والقبض عليها وصرفها *b* في سبيلها فان كان عليها مستحق للنظر فيها راعاه وان لم يكن تولاه * لانه لا يتعين للاخص فيها ان عبت وجوز ان بغضى الى العموم وان خصت *c* والخامس تنفيذ الوصايا على شروط الموصى فيها اباحه الشرع ولم يحظره *d* وان كانت لمعينين كان تنفيذها بالاقباض وان كانت في موصوفين كان تنفيذها ان يتعين مستحقوها بالاجتهاد ويملكون بالاقباض *e* فان كان فيها وصى راعاه وان لم يكن تولاه والسادس تزويج الايامى بالاكفاء انا عِدَسُ الاولياء ودَعَوْنِ الى النكاح ولا يجعله ابو حنيفة رضى الله عنه من حقوق ولايته لتجويزه تفرد الايم بعقد النكاح والسابع اقامة الحدود على مستحقها فان كان من حقوق الله تعالى تفرد باستيفائه من غير طالب *f* اذا ثبت باقرار او بيعة وان كان من حقوق الادميين كان موقوفا على طلب مستحقه وقال ابو حنيفة لا يستوفيهما معا الا بخصم مطالب *g* والثامن *h* النظر في مصالح عمله من الكف عن التعدي في الطرقات والافنية واخراج ما لا يستحق من الاجنحة والابنية وله ان ينفرد بالنظر فيها وان لم يحضره خصم * وقال ابو حنيفة لا يجوز له النظر فيها الا بحضور خصم *i* مُسْتَعِدٌ وهى من حقوق الله تعالى التى يستوى *k* فيها المستعدى * وغير المستعدى *l*

a) Solus O. تصحيحها *b*) M. وتصريفها *c*) P. omittit. Codd. وان *d*) M. quod restitui, exhibent, solus O. pro للاخصم طلب *e*) M. omittit. *f*) M. يطلب *g*) M. يطالب *h*) M. addit. من *i*) M. omittit. *k*) Sic solus المستعدى اليه *l*) Sic solus P., reliqui يستوفى O.,

فكان * تفرد الولاية بها *a* اخص والتاسع تصفح شهوده وامنايه واختيار النايين عنه من خلفايه في اقرارهم والتعويل عليهم مع ظهور السلامة والاستقامة وصردهم والاستبدال بهم مع ظهور الجرح والخيانة ومن ضعف منهم عما يعانيه كان * موليه من خيارين باى اصلحهما *b* اما ان يستبدل به من هو اقوى منه واكفى واما ان يضم *c* اليه من يكون اجتماعه *d* عليه انفذ وامضى والعاشر التسوية في الحكم بين القوى والضعيف والعدل في القضاء بين المشروف والشريف ولا يتبع *e* هواه في تقصير الحق او ممايلة لمبطل قال الله تعالى *f* يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى * فيضلك عن سبيل الله ان الذين يصلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب *g* وقد استوفى عمر بن الخطاب رضى الله عنه في عهده الى ابي موسى الاشعري شروط القضاء وبين احكام التقليد فقال فيه *h* اما بعد فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم اذا ادلى اليك فانه لا ينفع تكلم بحق لا نفاق له * واس بين الناس *i* في وجهك وعدلك ومجلسك حتى لا يطمع شريف في حيفك *k* ولا يئس ضعيف من عدلك البينة

فيه بين خبرين اى اصلحيهما *b*) M. نفوذ الولاية *a*)
 في *M. addit* *e*) اجتماعهما *d*) M. يقيم *c*) Solus O.
f) Sur. 37, 25. *g*) M. haec omittit, الاية scribens.
h) M. omittit, L. alia manu addit. *i*) M. . . ., L. marg.
 omissa offert. *k*) P. totum locum sic vertit: كن
 هرگاه كه متولى قضا شوى بايد كه البته سخن نكنى الا بحق
 ومواسا بكنى بطبقات خلق تا طمع نكند شريف در حق تو

على من ادعى واليمين على من انكر والصلح جائز بين المسلمين
الا صلح *a* احد حراما او *b* حرم حلالا ولا *c* يمنعك قضاء
قضيته امس *d* فراجع اليوم *e* فيه عقلك وهديت فيه لرشدك
ان ترجع الى الحق فان الحق قديم ومراجعة الحق خير من
التنادي في الباطل الفهم الفهم *f* فيما تلجلج في صدرك مما
ليس في كتاب الله تعالى ولا سنة نبيه ثم اعرف الامثال والاشباه
وقس الامور بنظايرها واجعل لمن ادعى حقا غايبا او *g* بينة
امدا ينتهي اليه فان احضر بينة اخذت له بحقه والا استحللت
القضية عليه فان ذلك انفى للشك واجلى للعي والمسلمون
عدول بعضهم على بعض الا مجلونا في حد * او مجريا *h* عليه
شهادة زور او ظنيئا في ولاء او نسب * فان الله عفا عن الايمان
ودرا بالسبينات *i* واياك والعقل والفهم والتألف *k*
بالخصوم فان الحق في موطن الحق يُعْظِم الله بها الاجرا
* وجسن بها الذكر *m* والسلام فان قيل ففي هذا

a) M. *correx*it. بالامس *d*) L. لا *c*) M. و *b*) Solus O. *b*) صلحا *a*) M.
e) M. omittit, L. alia manu addit. *f*) M. omittit, L.
alia manu addit. *g*) M. omittit, L. alia manu inserit.
h) M. مجريا, L. alia manu جرت. *i*) P. omittit, O. exhibit
k) M. التنادي *l*) M. omittit. *m*) P. sic vertit:
وانكس كه ميان: tum continuat: ونيكو ميگرداند بان دخيरे اخره
خود والله تعالى درست گردانيد آنچه ميان او ومردم است الله تعالى
راست مي كند وانكس كه مينمايد بمردم جيزي كه الله تعالى
ميداند كه در نفس وي نيست زشت وپريشان مي گرداند
الله تعالى امروي بس جيست ظن تسو بثواب الله تعالى در رزقي

العهد *a* خُلِّدَ من وجهين أحدهما خلوه من لفظ التقليد الذي
 ينعقد به الولاية والثاني *b* اعتباره في الشهود عدالة الظاهر
 والمعتبر *c* فيهمر عدالة الباطن بعد الكشف والمسئلة قيل أما
 خلوه عن لفظ التقليد ففيه جوابان أحدهما أن التقليد تقدمه
 لفظاً *d* وجعل *e* العهد مقصوراً على الوصايا والأحكام والثاني أن
 الفاظ العهد تتضمن معاني التقليد مثل قوله فافهم إذا أدلى *f*
 اليك وكقوله فمن احضر بينة اخذت له بحقه والا استحللت
 القضية عليه فصار فحوى هذه الأوامر مع شواهد الحال * مُغْنِيًا
 عن *g* لفظ التقليد وأما اعتباره في الشهود عدالة الظاهر ففيه
 جوابان أحدهما أنه يجوز أن يكون ممن يرى ذلك فذكره اخباراً
 عن اعتقاده فيه لا أمراً به والثاني معناه أنهم بعد الكشف والمسئلة
 صدول ما لم يظهر جرح الا مجلوداً في حدٍ وليس لهذا القاضي
 وإن عمت ولايته جباية الخراج لأن مصرفه موقوف على رأى غيره
 من ولاية الجيوش فاما اموال الصدقات فإن اختصت بناظره
 خرجت عن عموم ولايته وإن لم يندب *h* لها ناظر فقد قيل
 تدخل في عموم ولايته فيقبضها من أهلها ويصرفها في مستحقها
 لأنها من حقوق الله تعالى فيمن أسماه *k* لها وقيل لا تدخل في
 ولايته ويكون ممنوعاً *l* من التعرض لها لأنها من حقوق الاموال

quae ركه وعده كرده است از خزاین رحمت خود والسلام
 in arabicis prorsus desunt. *a*) M. العقد *b*) Solus O.
 omittit. *c*) Solus O. المعتبر *d*) M. اللفظ *e*) M. ويجعل
f) P. وئ *g*) M. معينة على *h*) M. بنظر غيره *i*) L. alia
 manu يندب correxit. *k*) M. ابا et sic prius L., sed
 marg. correxit. *l*) M. omittit, L. alia manu superscribit.

التي تُحمَل على اجتهاد الأيمنة وكذلك القول في إمامة الجمع والأعيان فأمّا أن كانت ولايته خاصة فهي منعقدة على خصوصها ومقصورة^a النظر على ما تضمنته كمن قلّد القضاء في بعض ما * قدمناه من الأحكام ^b أو في الحكم بالاقرار دون البيعة أو في الديون دون المناكح * أو في مقدّر بنصاب^c، فيصح هذا التقليد ولا يصحّ للمولى أن يتعدّاه لأنّها استنابة فصحت عمومًا وخصوصًا كالوكالة

فصل ويجوز أن يكون القاضي عام النظر خاصّ العمل فيقلّد النظر في جميع الأحكام في أحد جانبي البلد أو في محلة منه فينفذ جميع أحكامه في الجانب الذي قلّده وللمحلة التي عيّنت له * وينظر فيه^d بين ساكنيه * دون الطاريين اليه لأنّ الطاري اليه كالساكن فيه إلا أن يقتصر به على النظر بين ساكنيه دون الغريبين^e والطاريين اليه فلا يتعدّاهم ولو قلّد جميع البلد ليحكم في أحد جانبيه أو في محلة منه أو في دار من دوره جاز له الحكم في كل موضع منه لأنه لا يمكن ^f الحجر^g عليه في مواضع جلوسه مع عموم ولايته فإن أخرج ذلك مخرج الشرط في عقد الولاية أبطلها وكان مردود الحكم في ذلك الموضع وغيرها ولو قلّد الحكم بين من ورد اليه في دارة أو في ^h مسجدة صحّ ولم يجز

^a) M. في addit. ^b) M. قلناه solummodo. ^c) P. omittit.

^d) M. إلا ^e) M. لينظر ^f) M. omnia omittit. P. solummodo

habet; O. denique sententiam verbis

terminat, in quam ex P. inserui, الغريبين

et ante ^g) Codd. يملك ex P. et M. retinui.

^h) M. الحكم ⁱ) M. omittit.

ان يحكم في غير داره ولا في غير مسجده لانه جعل ولايته مقصورة على من ورد الى داره او مسجده ولم لا يتعينون الا بالورود اليهما^a فلذلك صار حكمه فيهما شرطا قال ابو عبد الله الزبيري لم تنزل الامراء عندنا بالبصرة * برهة من الدهر^b يستقصون قاضيا على المسجد الجامع يسمونه قاضي المسجد يحكم في مائتي درهم وعشرين ديناراً فما دونها ويفرض النفقات ولا يتعدى موضعه ولا ما قُدر له

فصل واذا قُلد قاضيان على بلد لم يخل حال تقليدهما من ثلثة اقسام احدهما ان يرد الى احدهما موضعاً منه والى الآخر غيره فيصح ويقتصر^c كل واحد منهم على النظر في موضعه والقسم الثاني ان يرد الى احدهما نوعاً^d من الاحكام * والى الآخر غيره^e كرت المدائينات^f الى احدهما والمناكم الى الآخر فيجوز * ذلك ويقتصر^g كل واحد منهما على النظر في ذلك الحكم الخاص في البلد كله والقسم الثالث ان يرد الى كل واحد منهما جميع الاحكام في جميع البلد فقد اختلف اصحابنا في جواز منعت منه طائفة منهم لما يفضى اليه امرهما من التشاجر في تجاذب الخصوم اليهما وتبطل ولايتهما ان اجتمعت وتصح ولاية الاول منهما ان افترقت واجازته طائفة اخرى ولم الاكثرون لانها استنابة كالوكالة ويكون القول عند تجاذب الخصوم قول الطالب دون المطلوب فان تساوى اعتبر اقرب الحاكمين اليهما فان استويا فقد قيل يقرع

^a) L. عليهما ^b) M. omittit, L. marg. ^c) L. alia manu addit. ^d) M. ويتقرر ^e) M. نوع ^f) M. omittit. ^g) M. ان يقتصر ^h) Solus O. معاملات P. السدائيات نوع از احكام addit, P. نوع L. alia manu omittit,

بينهما وفيل يمنعان من من الخصام^ه حتى يتتفقا على أحدهما

فصل ويجوز أن يكون ولاية القاضي مقصورة على حكومة معينة بسبب خصمين ولا^ب يجوز أن ينفذ النظر بينهما الى غيرهما من الخصوم وتكون ولايته على النظر^ج بينهما * باقية ما كان التشاجر بينهما باقيا فاذا بت الحكم بينهما^د زالت ولايته وان^ه تجددت بينهما مشاجرة اخرى لم ينظر بينهما الا باذن مستجد فلو لم يعين الخصوم^ف * وجعل النظر مقصورا على الايام^g وقال قلدتك النظر بين الخصوم في يوم السبت وحده جاز نظره فيه بين الخصوم في جميع الدعاوى وتزول^ه ولايته بغروب الشمس منه ولو قال قلدتك النظر في كل يوم سبت جاز ايضا وكان مقصور النظر فيه فاذا خرج يوم السبت لم تزل ولايته لبقاها على امثاله من الايام وان كان * ممنوعا من النظر فيما عداه ولو قال ولم يستمر احدا من نظر في يوم السبت بين الخصوم فهو خليفتي لم يجز للجهل بالمولي^ه ولانه قد يجوز ان ينظر فيه من ليس من اهل الاجتهاد فلو قال من نظر فيه من اهل الاجتهاد فهو خليفتي لم يجز ايضا للجهل به وانه يجوز فيصير تمييز المجتهد^ل موكولا^م الى راي غيره من الخصوم ولو قال من

a) Solus O. التحاكم b) Codd., excepto P., solummodo. c) M. omittit. d) Solus O. omittit, eorumque loco nonnisi vocem فان exhibet. e) Solus O. او f) M. الخصم وتجوز M. h) M. offerunt pro الامام g) P. omittit, codd. i) M. ممنوع k) M. الولي l) Codd., excepto P., الجهل m) Solus O. نوكله

نظر فيه من مدرسي اصحاب الشافعي او مفتيى اصحاب ابي حنيفة
 لم يجز *a* وكذلك لو سمي عددًا فقال من نظر فيه من فلان
 او فلان فهو خليفتي لم يجز سواء قل العدد او كثر * لان
 الموتى منهم مجهول لكن ان قال قد رددت النظر فيه الى فلان
 وفلان وفلان جاز سواء قل العدد او كثر لان جميعهم موتى
 فاذا نظر فيه احدهم تعين وزال نظر الباقيين لانه لم يجمعهم
 على النظر وانما افرد به احدهم فان جمعهم على النظر فيه
 لم يجز ان كثر عددهم وفي جوازهم ان *c* قلوا وجهان من اختلاف
 اصحابنا في *d* للجمع بين قاضيين *e*

وصل فاما طلب القضاء وخطبة الولاية عليه *f* فان * كان من *g*
 غير اهل الاجتهاد فيه كان تعرضه *h* لطلبه محظورًا وصار بالطلب
 مجروحًا وان *i* كان من اهله على الصفة التي يجوز معها نظره
 فله في طلبه ثلاثة احوال احدها ان يكون القضاء في غير مستحقه
 اما لنقص علمه واما *k* لظهور جوره فيخطب القضاء دفعا لمن لا
 يستحقه ليكون فيمن هو بالقضاء احق فهذا سايغ لما تضمنه
 من دفع منكر ثم ينظر فان كان اكثر قصده *l* ازالة غير المستحق
 كان ماجورًا وان كان اكثرها اختصاصه بالنظر فيه كان مباحًا
 والى الثانية ان يكون القضاء في مستحقه * ومن هو *m* اهله
 ويريد ان يعزله عنه اما لعداوة بينهما واما ليجز بالقضاء *n* الى

من *d*) M. وان *c*) Solus O. *b*) M. omittit. *a*) M. addit ذلك
e) Solus O. *f*) M. omittit. *g*) M. omittit, L.
 marg. *h*) M. تعريضه, L. recte. *i*) M. ان, L. و alia
 manu addit. *k*) M. او *l*) M. قصد به *m*) M. وهو من
n) M. القضا

نفسه نفعا فهذا الطلب محظوره وهو * بهذا الطلب *b* مجروح
والحال الثالثة ان لا يكون في القضا ناظر وهو خال من وال عليه
فيراعى حاله في طلبه فان كان لحاجته *c* الى رزق القضاء *d*
وجاريه *e* المستحق في بيت المال كان طلبه مباحا وان كان
لرغبة *f* في اقامة الحق وخوفه *g* ان يتعرض له غير مستحق
كان طلبه مستحبا فان قصد بطلبه المباحة والمنزلة فقد اختلف
في كراهية ذلك مع الاتفاق على جواز فكرهته *h* طائفة لان
طلب المباحة والمنزلة في الدنيا مكروه قال الله تعالى *i* تلك
الدار الآخرة فجعلها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا
فسادا والعاقبة للمتقين وذهبت طائفة اخرى الى ان طلبه
لذلك غير مكروه لان طلب المنزلة مما ابيح ليس بمكروه قد
رغب نبي الله يوسف عليه السلام الى فرعون في الولاية
والخلافة فقال *j* اجعلني على خزائن الارض اني خفيط عليه
* فطلب الولاية ووصف نفسه بما يستحقها به من قوله
اني خفيط عليه *m* وفيه تاويلان احدهما خفيط لما
استودعني عليم بما *n* وليتني وهذا قول عبد الرحمن بن زيد
والثاني اني خفيط للحساب عليه باللسن وهذا قول * استحق
ابن سفيان *p* وخرج هذا القول عن حذ التزكية لنفسه والمدح

في حاجته *M.* *c* بالتعرض له *M.* *b* addit. عليه *M.* *a*
جايه *P.* وحاربه *Codd.* *e* *M.* *omittit*, *L.* *marg.* *d*
f *O.* في رغبة *O.* *g* *M.* *addit.* من *M.* *h* فكره *M.* *i* *M.* *omittit*,
L. *alia manu addit.* *k* *Sur.* 28, 83. *l* *Sur.* 12, 55.
m *M.* *omittit.* *n* *M.* لما *o* *M.* يزيد *p* *Sic O., P.* اشجع
اشجعي وسفيان *M.* ابن سفيان

لها لانه كان لسبب دعا اليه واختلف ^a لاجل ذلك في جواز
الولاية من قبل الظالم فذهب قوم الى جوازها اذا عمل بالحق
فيما يتولاه لان يوسف عليه السلام تولّى من قبل فرعون ليكون
بعديّه دافعاً لجوره وذهب * طائفة اخرى ^b الى حظرها والمنع
من التعرض لهما لما فيها من تولّى الطالبين والمعونة ^c لهم
وتزكيتهم بالتقليد ^d او امرهم واجابوا عن ولاية يوسف عليه
السلام من قبل فرعون بجوابين احدهما ان فرعون يوسف
كان صالحاً وانما الطاغى فرعون موسى والثاني انه نظره في
املاكه دون عماله فاما بذل المال على طلب القضاء فمن
المحظورات لانها رشوة محرمة يصير البازل لها ^e وانقابل لهما
مجروحين روى ثابت عن انس ان رسول الله صلعم لعن
الراسى والمرتشى والرايش ^f والراسى باذل الرشوة والمرتشى قبلها
والراسى المتوسط بينهما

فصل وليس لمن تعدد القضا ان يسفـبـل هدية من خصم
ولا من احد من اهل عمله وان لم يكن نه خصم لانه قد
يستعديه ^g فيما يلبيه ^h روى عن النبي صلعم انه قال هدايا الامراء
غلول فان قبلها وعجل المكافاة عليها ملدها وان لم يعجل المكافاة
عليها * كان بيت المال احق بها ان تعذر ردها على المهدى
لانه اولى ⁱ بها منه وليس للقاضي تأخير الخصوم اذا تنازعوا

اخرين M. ^b) alia manu ان sed وان اختلف L. ^a)
omittit. لها O. ^f) addit. له M. ^e) تنعيذ M. ^d) بالمعونة M. ^c)
M. ⁱ) addit. على احد L. ^h) alia manu M. ^g) omittit.
واكرجه اورا خصم نباشد شايد : P. locum sic vertit ويستله
كان بيت المال ان M. ^k) كه بعد از ان اورا خصومتى شود
نفذ وردها على المهدى اولى

أنبياء إلا من عذر ولا يجوز أن يحتجب إلا في أوقات الاستراحة
وليس له أن يحكم لأحد من وائديه ولا من أولاده لأجل
التهمة ويحكم عليهم ^a لارتقاعها وكذلك لا يشهد لهم
ويشهد عليهم ويشهد لعدوه ولا يشهد عليه ويحكم لعدوه
ولا يحكم عليه لأن أسباب الحكم ظاهرة وأسباب الشهادة خافية
فانتفت التهمة عنه في الحكم * وتوجهت إليه في الشهادة ^b
وإذا مات القاضي انعزل خلفاؤه ولو مات الإمام لم تنعزل قضاته
ولو أنفق أهل بلد قد خلا من قاض على أن ^c فلقدوا عليهم
قاضيا فإن كان * إمام الوقت ^d موجودا بطل التقليد وإن كان
مفقودا صح التقليد ^e ونفذت أحكامه عليهم فإن تجدد بعد
نظره إمام لم يستدم النظر إلا بآذنه ولم ^f ينقص ما تقدم
من حكمه ^g

الباب السابع في ولاية المظالم

ونظر المظالم هو قود المتظالمين ^a إلى التناصف بالهيئة وزجر
المتنازعين عن التجاحد بالهيئة فكان من شروط الناظر فيها
أن يكون جليل القدر نافذ الأمر عظيم الهيئة ظاهر العفة قليل
الطمع كثير الورع لأنه يحتاج في نظره إلى سطوة الحماة وثبت ^b
القضاة فيحتاج إلى الجمع بين صفات ^c الغريفيين وإن يكون

الامام ^a M. ^b P. omittit. ^c عليهما ^d Solus O. ^e M. ^f يتنقص من حكمه ما تقدم ^g M. ^h بيت ⁱ L. ^j M. sine punctis, L. ^k L. correxit. ^l المتظالمين ^m M. ⁿ صنفى ^o O. omittit. ^p Sic e P. emendavi, M.

بجلالة القدر ^a نافذ الامر في الجهتين فان كان ممن يملك ^b الامور العامة كالوزراء والامراء لم يحتج النظر ^c فيها الى تقليد * وكان له بعموم ولايته النظر فيها وان كان ممن لم يفوض اليه عموم النظر احتساج الى تقليد ^d وتولية اذا اجتمعت فيه الشروط المقدمة وهذا انما يصح فيمن يجوز ان يختار لولاية العهد او لوزارة التفويض او لامارة ^e الاقاليم اذا كان نظره في المظالم عاماً فان اقتصر به على تنفيذ ما عجز القضاة عن تنفيذه وامضاء ^f ما قصرت يده عن امضائه جاز ان يكون دون هذه الرتبة في القدر والخطر بعد ان لا يأخذه في الحق لومة لائم ولا يستشفه الطامع الى رشوة قد نظر رسول الله صلعم نظر المظالم في الشرب الذي تنازعه الزبير بن العوام رضى الله عنه ورجل من الانصار فخصمه بنفسه فقال للزبير ^g انت يا زبير ثم الانصارى فقال الانصارى انه لابن عمك يا رسول الله فغضب * من قوله ^h وقال يا زبير اجره على بطنه حتى يبلغ ⁱ الماء الى الكعبين وانما قال اجره على بطنه ادباً له لجرائته عليه واختلف في امره باجراء الماء الى الكعبين هل كان حقاً بينه لهما حكماً او كان مباحاً فامر به زجراً على جوابين ^j ولم ينتدب للمظالم من الخلفاء الاربعة احد لانهم في انصدر الاول مع ظهور الدين عليهم

^a) Solus O. ^d) في النظر M. ^c) ملك M. ^b) قدرة M. ^a) M. omittit. ^e) M. وانها I. وانما M. ^f) لامامة M. ^g) M. et P. بلغ ^h) M. locum sic exhibet: ⁱ) بلغ ^j) M. هل كان حقاً بينه لهما مباحاً او مباحاً فامر به ^k) et sic prius L., qui alia manu omnia correxit.

يَبَيِّنُ من يقوده التناصف الى الخلف او يبرزه الوعظ ^a عن الظلم
وانما كانت المنازعات تجري بينهم في امور مشتبهة يوضحها
حكمهم ^b القضاة فان تجور من جفاة اعرابهم ^c متجور ثناه ^d
الوعظ ان يدبر ^e وقاده العنف ان يحسن فاقنصر خلفاء السلف ^f
على فصل التشاجر بينهم بالحكم والقضا تعيينا للحق في
جهته لانقيادهم الى التزامه ^g واحتياج ^h على عليه السلام حين
تاخرت ايامه ⁱ واختلط ^j الناس فيها وتجاوزوا الى فصل صرامة
في السياسة وزيادة تيقظ في الوصول الى غوامض الاحكام ^k فكان
اول من سلك هذه الطريقة واستقل بها ولم يخرج فيها الى نظر
المظالم المحتس لاستغنايه عنه ^{*} وقال في المنبرية صار ثمنها
تسعا ^m وقضى ^{*} في القارصة وانقامصة والوافصة ⁿ بالدبة اثلاثا
وقضى في ولد تنازعته امرأتان بما ادى الى فصل القضاء ثم
انتشر الامر بعده حتى تجاهر الناس بالظلم والتغالب ولم يكفهم
زاجر ^o العظة عن التمانع والاستجاذب فاحتاجوا

^a) M. الموعظ, L. a. erasit. ^b) M. انقصاء, L. a. alia manu
adiecit. ^c) L. in الاعراب mutavit. ^d) M. ونبهاه, sed L.
correxist. ^e) M. تدبر, quod L. in تدبر mutavit, O. sine
punctis. P. totum locum in vertit: اكمل جوري از اعراب
جافية صادر ميشد بوعظ ونصيحه اورا بتريق حرف دعوه مي
بهم ^f) Solus O. والسلف, post quam vocem M. نمودند
^g) M. امامت. ^h) M. فاحتياج. ⁱ) M. الزامه. ^j) M.
addit. ^k) M. امامته. ^l) M. فاحتياج. ^m) M. omittit, L. marg.
في الوافصة ⁿ) M. exhibit. اثلاثا P. post ^o) M. omittit, P. post
زواجر ^o) M. والراقصة والعلوصه

في ^a رجع المتغلبين وانصاف المغلوبين ^b الى نظر المظالم الذي
يمتزج ^c فيه قوة السلطنة بنصفة القضاء ^d فكان ^e أول من انفرد
للظلمات يوما يتصفح فيه قصص المتظلمين من غير * مباشرة
للنظر ^f عبد الملك بن مروان فكان اذا وقف منها على مشكل
واحتاج ^g فيها الى حكم ^h منفذ رده الى قاضيه ⁱ ابي ^j ادريس
الازدي ^k فنفذ فيه ^m احكامه لرغبة التجارب من عبد الملك بن
مروان في علمه بالحال ووقوفه على السبب فكان ابو ادريس هو
المباشر وعبد الملك هو الأمر ثم زاد من جور الولاة وظلم
العتاة ما لم يكفهم عنه الا اقوى الابدى وانفذ الاوامر فكان
عمر بن عبد العزيز رحمه الله أول من نـدب نفسه للنظر في
المظالم فردّها وراعى السنن العادلة واعادها وردّ مظالم بني امية
صلى اهلها حتى قيل له وقد شدد عليهم فيها واغلظ انسا
بخاف عليك من ردّها العواقب فعال كل يوم * اتفيتها واخافه ⁿ
دون يوم القيمة لا وقينه ^o ثم جلس لها من ^p خلعاء بني العباس
جماعة ^q فكان أول من جلس لها المهدي ثم الهادي ثم الرشيد
ثم المأمون فأخبر من جلس لها المهدي حتى عادت الاملاك
الى مستحقها وقد كان ملوك الفرس يرون ذلك من قواعد
الملك وقوانين العدل الذي لا يعم الصلاح الا بمراعاته ولا يتم

القضاة ^d M. يمتزج ^c M. المتظلمين ^b M. الى ^a M.
^h او احتاج ^g M. مناظرة انظر ^f M. وكان ^e M.
ابن ^k M. قضايه ⁱ M. omittit, L. alia manu superscribit.
solummodo. ⁿ M. اخافه ^m M. فيها ^l P. ازدي ^j P.
Caeterum vide Weil Gesch. ^o P. في. ^p M. omittit ^q M. omittit.
d. Chal. I, 593.

التنافس الا بمباشرة وكانت « قريش في الجاهلية حين كثر
فيهم الزعماء وانتشرت فيهم الرياسة وشاهدوا من التغالب
والتنجاذب ما لم يكفهم عنه سلطان قاهر عقدوا حلفا على رد
المظالم * وانصاف المظلوم ^b من الظالم وكان سببه ما حكاه الزبير
ابن بكار ان رجلا من « اليمن من بني زبيد قدم مكة معتمرا
ببضاعة فاشتراها منه رجل من بني سهم وقيل انه العاص بن
وايل فلوى الرجل بحقه فسأله ماله او متاعه فامتنع عليه فقام
على الحجر وانشد باعلى صوته شعرا ^d

(البسيط) يال « قصتي لمظلوم ^f ببضاعته

ببطن مكة نأى الدار والنفر

واشعث محرم لم تقص ^g حرمة

بين الاله ^h وبين الحجر والحجر

اقامر من بني سهم بذمتهم

* او ذاهب ⁱ في ضلال مال معتمرا ^k

ثم قيس بن شيبه السلمي باع متاعا على ^l أنى بن خلف فلواه

وذهب بحقه فاستجار برجل من بني جُمع فلم يجره فقال قيس

(الرجز) يال « قصتي كيف هذا ^m في الحرم

addit. M. اهل ^c) والانصاف للمظلوم M. ^b) وفد كانت M. ^a)

بعض O. ^g) مظلوم P. ^f) نى P. ^e) M. omittit. ^d)

M. ⁱ) et sic L. mutavit. ^h) P. يفضض P.

مستمر P. ^k) ذاهب P. ام ذاهب L. mutavit in ذاهب واذاهب

ليس الحرام لمن تمت حرامته ولا: et quantum versum addit:

من ال P. ^m) superscribit. ⁿ) L. حرام لثوئى لابس عذرا ^l)

P. omittit. ⁿ)

وحرمة البيت واحلاف الكرم
أظلم من لا يمنع عني الظلم

فاجابه العباس بن مرداس السلمي

(البسيط) ان كان جارك لم ينفك *b* فمتته
وقد شربت *c* بكاس الذل انفاسا
فأت البيوت وكن من اهلها صددًا
لا تلق تاديبهم *d* فحشا ولا باسا
ومن *e* يكن بفناء البيت معتصمًا
يلقى ابن حرب ويلقى المرء عباسًا
قومي قريش باخلاق مكمله *f*
بالمجد والحزم ما عاشا وما ساسا
ساق الحجيح وهذا ناشر *g* فليج
والمجد يسورث اخماسا واسداسا

فقام أبو سفيان والعباس بن عبد المطلب ردًا عليه ماله
 واجتمعت بطون قريش فتحالفوا في دار عبد الله بن جذعان
 على رد المظالم بمكة وإن لا يظلم أحد إلا منعوه واخذوا

a) M. versum sic habet: لَحْكَم لا يَمْنَع مَتَى مَن ظَلَمَ b) L. ولم M. e) تاديهم M. d) شريت M. c) Solus M. ينفعه mutavit. f) Hunc versum ex P. exhibui; O. prius hemist. قوى قريش في قريش قريش وجلا في دوالعهم والمجد M. اذ دوالعهم قومي L. denique sic emendavit: ولحزم ما حاسا ولا ساسا قريش وجلا في ذوايبهم والمجد ولحزم ما حاشا وما شاسا وهذا ياسر in وهذا انا L. ساقى الحبيب وهذا انا فلج M. g) M. correxit.

للمظلوم حقه وكان رسول الله صلعم يومئذ معهم * قبل النبوة ه
وهو ابن خمس وعشرين سنة فعقد واحلف بالفضول في دار
ابن جدعان فقال رسول الله صلعم ذاكراً للحال لقد
شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلف الفضول ما لو
دعيت اليه لاجبت وما احب ان لي به حسم
انعم واتى بقضنته وما بزبدته الاسلام الا شدة فقال بعض قريش
في هذا خلف شعر

(انيسيط) تيم بن مرة ان ساءت وهاشبا ه

وزعة نخمر في دار ابن جدعان

مخنفين على النداء م غردت

ورقة في فن من حذر كتمان ه

وهذا وان دن فعلا جاعلنا دعيتهم اليه انيسيطه فعلا صار بحضور
رسول الله صلعم له وم دله في نديد امره حكم شرعيا وفعلا
نبوة

فصل اذا نشتر في نشتر من انتداب لها جعل لنشره
يوم معروف يقتل فيه تمتضمون وراجعه فمسه امتنازعون
ليكون م سواء من اليم نم عو مولول اليه من انيسيطه والتدبير
الا ان يكون من عمال تمتضم الامغريدين لها فيكون مندوبا
لنشر في جميع اليم وليكن سير حجاب نزه الاحباب ويستكمل
مجلس نظره * بحضور خمسة اصناف لا يستغنى عنهم ولا ينتظم

a) M. omittit. b) Sic L. alia manu correxit, rell. حاشم

c) Sic ob metrum correxi, codd. اندى P. د متخنفين

e) Sic. M. hemistichium exhibet. O. ورقة في فن من الاعس

بخمسة M. ورقة على فن من جلع كتمان P.

نظرة *a* إلا بهم اخدم الجماعة والاعوان لجذب *b* القوى وتفويض *c*
 لجرى والصنف الثاني القضاة والحكام لاستعلام ما يثبت عندهم من
 الحقوق ومعرفة ما يجري في مجالسهم بين *d* الخصوم والصنف
 الثالث الفقهاء ليرجع اليهم فيما اشكل ويسألوا عما اشبهه *e*
 واعضد والصنف الرابع الكتاب ليثبتوا ما جرى بين الخصوم
 وما توجه لهم او عليهم من الحقوق والصنف الخامس الشهود
 ليشهدوا على ما اوجبه من حق وامضاء من حكم فاذا استكمل
 مجلس اظالم بهم ذكرنا من الاصناف الخمسة شروع حينئذ في
 نظره والذي يختص بنظر اظالم يشتمل على عشرة اقسام
 فانقسم الاول النظر في تعدى الولاة على الرعية واخذهم بالعسف
 في السيرة فهذا من لوازم النظر في المظالم الذي لا يقف على
 ظلمة متظلم فيكون لسيرة الولاة متصفحا وعن احوالهم مستكشفا
 ليقوهم ان انصفوا ويكفهم ان عسفوا ويستبدل بهم ان لم ينصفوا
 حكى ان عمر بن عبد العزيز خطب على الناس في اول خلافته
 * وكانت من اول خطبة *g* فقال لهم اوصيكم بتقوى الله فانه لا يقبل غيرها
 ولا يرحم الا اهلها وقد كان قوم من اولاة منعوا الحق حتى اشترى *h*
 منهم شراء وبذلوا الباطل حتى اقتدى منهم قداء *i* والله لولا سنة
 من الحق اُميئت فحييت *j* وسنة من الباطل * احييت فآمتها *k*
 ما بايت * ان اعيش *l* فوانا واحدا اصلحوا اخرتكم فصلح *m* لكم

a) Solus O. *b*) M. بجذب. L. يجذب *c*) M. تقوم *d*) M. من *e*) M. اشبه *f*) M. omittit. *g*) P. omittit; L. وكانت *h*) M., L. alia manu lacunam explevit. *i*) M. اقتداء, O. puncta ubique omittit. *k*) M. آمتها *l*) M. ان اعيش ان اعيش, solus O. اعيش ان لا *m*) M. يصلح

دنياكم ان امرؤا ليس بينه وبين ادم الا الموت لمُعَرِّق ^a له في الموت والنقسم الثاني جور العمال فيما يجبونه من الاموال فيرجع فيه الى الغوانين العادنة في دواوين الائمة فيحمل الناس عليها ويأخذون ^b العمل بها وينظر فيما استزادوه فان رفعوه الى بيت المال امر برده وان اخذوه لانفسهم استرجعه لاربابه فقد حكى عن انهedy رضى الله عنه انه جلس يوما للظالم فرفعت اليه قصص في ^d انكسور فسأل عنيا فقل سليمان بن وهب كان عمر ابن الخطاب رضى الله عنه قسط الخراج على اهل السواد وما فتح من نواحي المشرق والمغرب ورقة وعينا وكانت الدراهم والدنانير مضروبة على وزن كسرى وقيصر وكان اهل البلدان يؤدون ما في ايديهم من امداد عددا ولا ينظرون في فضل بعض الاوزان على بعض ثم فسد الناس فصار ارباب الخراج يؤدون نظرية التي هي اربعة دوانيق وتمسكوا بها في اذى وزنه وزن ائتمال فلما ولد زيد المعرق ضارب بداء النوفى وانزهم انكسور وجار فيه عمال بنى امة الى ان ولى عبد الملك بن مروان فنظروا بين اوزنين وقدر وزن الدراهم على نصف وخمس المئقال وترك المئقال على حاله ثم ان حاجج من ^e بعده اعاد المطالبة بالكسور حتى اسقطه عمر بن عبد العزيز واعادها من بعده الى ايام منصور الى ان خرب انسواد فزال المنصور الخراج عن الخنطة والشعير ورقة وصيرة مقسمة وما اكثر غلات ^h السواد وبقي اليسير من الجيوب واندخل والشاجر على رسم الخراج * وهو كما

a) M. المعروف b) Solus O. واحد c) M. omittit. d) M. من
e) M. ويتمسكوا L. omittit. f) L. alia manu من addit.
g) Sic solus O., reliqui ومن h) M. غلة

يلزمه الآن الكسور والمون^ه فقال المهتدي معاذ الله أن الزم^ه
الناس ظلماً تقدم العمل به أو تاخر اسقطوه عن الناس فقال
الحسن بن مخلد أن اسقط أمير المؤمنين هذا ذهب من أموال
السلطان في السنة اثنا عشر ألف ألف درهم فقال المهتدي على
أن اقرء حقاً وأزيل ظلماً وإن احف بيت المال والقسم الثالث
كتاب الدواوين لأنهم أمناء المسلمين على ثبوت أموالهم
فيما يستوفونه له ويوفونه منه فيتصفح أحوال ما وكل اليهم فإن
عدلوا بحق^د من دخل أو خرج إلى زيادة أو نقصان أعاده إلى
قوانينه * وقابل على تجاوزه^ه حكى أن المنصور رضى الله عنه
بلغه عن جماعة من كتاب دواوينه أنهم زوروا فيه وغيروا فأمر
بأحضارهم وتقدم بتأديبهم فقال حدث منهم
وهو يضرب^ف

(الوافر) ازال الله عيسرك في صلاح

وعز^ز يا أمير المؤمنيننا

بعفوك نستجير فإن تجرنا^ه

فأنك عصية للعالميننا

ونحن الكاتبون وقد أسانا

فهبنا للكرام الكاتبيننا

فأمر بتخليبتهم ووصل الفنى وأحسن إليه لأنه ظهرت منه الأمانة
* وباوحت فيه اندجابه^ز وهذه الأقسام الثلاثة لا يحتاج إلى

وإذا أجماع مطالبه كسور. P. وهذا يلزمون الآن بالكسور والمون. M. ه)

P. ه) الحف. M. د) أقسم. M. ع) الزام. M. ب) يسدا شد

عز^ز quod L. in م. خيسر. M. g) addit. L. شعر. f) omittit.

وتوخت منه الخيانة. M. ز) تجازى. M. h) mutavit.

المظالم في تصفحها الى متظلم والقسم الرابع تظلم ^a المسترزقة
 * من نفس ^b ارزاقهم او تأخرها عنهم واحجاف النظر بهم
 فيرجع الى ديوانه في فرض العطاء العادل فيجزيهم عليه وينظر
 فيما نفصوه او منعه من قبل فان اخذوه ^c ولاة امورهم استرجعه
 منهم ^d وان لم يأخذوه قضاه ^e من بيت المال كتب بعض ولاة
 الاجناد الى امامون ان الجند شعبوا ونهبوا فكتب اليه لوم عدلت
 لم يشعبوا ولم وقبت ^f لم ينهبوا وعزله عنهم وادب عليهم ^g
 ارزاقهم وانقسم الخامس رد الغصوب وهي ضربان احدهما غصوب
 سلطانية قد تغلب عليها ولاة الجور كالاملاك المقبوضة عن
 اربابها اما نزعبة فيها واما لتعد على اهلها فهذا ان علم به والى
 انمظالم عند تصفح الامور امر برده قبل التظلم اليه وان لم
 يعلم به فهو موقوف على تظلم اربابه ويجوز ان يرجع فيه عند
 تظلمهم الى ديوان السلطنة فاذا وجد فسيه ذكر قبضها عن
 مالكها عمل عليه وامر بردها اليه ولم يحتج الى بيينة * تشهد
 به ^h وكان ما وجدته في الديوان كافيا كائذي حكى ان عمر
 ابن عبد العزيز رحمه الله خرج ذات يوم الى الصلوة فصادفه
 رجل ورد من اليمن متظلمًا فقل

a) M. omittit, L. alia manu addit. b) M. في بعض. c) O. ازيشان باز ستاند وبایشان باز دحد. P. لهم. d) O. اخذه. e) Vocem, quam codd. omittunt, ex P. inserui. f) M. قد. g) Sic e P. scripsi, O. فريت. M. فريت. Caeterum P. locum sic vertit: اگر عدل می نمودند باجسوع گرفتار. P. locum sic vertit: نمیشدند واکر ایفاء ارزاق یکدیگر می نمودند نهسوب. h) M. omittit. i) M. omittit, L. alia manu addit.

(البسيط) تدعون حيران مظلوماً ببابكم ^a

فقد أتاك بعيد ^b الدار مظلوم

فقال ما ظلامتك فقال غصبي الوليد بن عبيد
الملك ضيعني فقال يا مراجع ائتنى بدقتر الصوافي فوجد فيه
أصفي عبد الله بن الوليد بن عبد الملك ضيعة فلان فقال
أخرجها من الدقتر وليكتب ^d برد ضيعته اليه ^e ويطلق له ضعف
نفقته والضرب الثاني من انغصوب ما تغلب عليها ذوو الأيسدى
القوية ويتصرف فيه تصرف الملاك بالقهر والغلبة فهذا موقف
على تظلم اربابه ولا ينتزع من ايدى غاصبه الا باحد ^f اربعة
امور اما باعتراف الغاصب واقتراره ^g واما بعلم والى المظالم ^g فيجوز
له ان يحكم عليه بعلمه ^h واما ببينة تشهد على الغاصب بغصبه
او تشهد للمغصوب منه بملكه ⁱ واما بتظاهرة ^j الاخبار الذى ينتفى
عنها التواطى ولا يختلج فيها الشكوك * لانه لما جاز للشهود
ان يشهدوا فى الاملاك بتظاهرة الاخبار كان حكم ولاية المظالم
بذلك احق ^k والقسم السادس مشاركة الوقوف وهى ضربان ^l
عامة وخاصة فاما انعامه فيبدأ بتصفحها وان ^m لم يكن فيها
متظلم ليجربها على سبيلها ويمصبيها على شروط واقفها اذا
عرفها من احد ثلاثة اوجه ⁿ اما من دواوين الحكام ⁿ المندوبين
لحراسة الاحكام ^o واما من دواوين انسلطنة على ما جرى فيها
من معاملة او ثبتت لها من ذكر وتسمية ^p واما من كتب فيها

امرت من كان ^a) M. prius hemistichium sic exhibet: ^b) M. غريب ^c) M. الله addit, L. oblitteravit.
^d) M. له addit. ^e) M. omittit. ^f) M. احدى ^g) O. addit
كما ^h) M. ⁱ) تظاهر ^j) O. ^k) P. omittit. ومعرفة ^l) M. ^m) ان ⁿ) M. الحكم
^o) M. omittit. ^p) M. omittit.

قديمه تقع في النفس تحتها وان لم يشهد الشهود بها لأنه *a*
 ليس يتعين الخصم فيها * فكان للحكم *b* اوسع منه في الوقوف
 الخاصة واما الوقوف الخاصة فان نظره فيها موقوف على تظلم اهله
 عند انتزاع فيها لوقوفها على خصوم متعينين فيعمل عند
 التشاجر فيها على ما تثبت به الحقوق عند الحاكم *c* ولا يجوز ان
 يرجع الى ديوان السلطنة ولا الى ما يثبت من ذكرها في الكتب
 القديمة الا لم يشهد بها *d* شهود معدلون والقسم السابع تنفيذ
 ما وقف من احكامهم القضاة لضعفهم عن انفاذه وعجزهم عن
 المحكوم عليه نتعززه *e* وقوة يده او لعلو قدره وعظم خطره
 فيكون ناظر *f* انظائمه اقوى يدا وانفذ امرا فينفذ الحكم على
 من توجه اليه بانتزاع *h* ما في يده او بانزاعه الخروج مما في ذمته
 وانقسم اثنتان *g* انظر فيما عجز عنه الناظرون في الحسبة من
 المصالح العامة كمنجاعة بمنكر ضعف عن دفعه والتعدي في
 ضيق عجز عن منعه والتكليف في حق لم يقدر *k* على رد *i*
 فيأخذ بحق الله تعالى في جميعه ويامر بحملهم على موجبه *m*
 والقسم التاسع مراعاة العبادات الظاهرة كالجمع والاعياد
 والحج والجهاد من تقصير فيها او اخلال بشروطها *n* فان حقوق
 الله اولى *o* ان تستوفي وفروضه احق ان تودى والقسم العاشر
 انظر بين المتشاجرين والحكم بين المتنازعين فلا يخرج في *p*

a) M. لأنها *b)* M. omittit. *c)* M. للحكام *d)* M. به *e)* Solus
 بنظر *f)* M. از جهة تعززي P. ليعززه *g)* M. addit. للحاكم O.
h) M. يقدم *i)* L. *j)* M. من *k)* Solus O. *l)* M. انتزاع *m)* M.
 شروطها *n)* M. موجبه P. واجبه O. *o)* M. رت عنه
 در *p)* Codd. من *q)* M. احق

النظر بينهم عن « موجب الحق ومقتضاها ^b ولا يسوغ
 أن يحكم بينهم إلا بما يحكم به الأحكام والقضاة وربما اشتبه حكم
 المظالم على الناظرين فيها * فيجوزون في أحكامها ويجرجون ^e
 إلى ^d الحد الذي لا يسوغ فيها والفرق ^e بين نظر المظالم
 ونظر القضاة من عشرة أوجه أحدها أن لناظر المظالم من فضل
 الهيبة وقوة اليد ما ليس للقضاة بكف الخصوم عن التجاحد
 ومنع ^f الظلمة من التغالب والتجاذب والثاني أن نظر المظالم
 يخرج من ضيق الوجوب إلى سعة الجواز فيكون الناظر فيه أفسح
 مجالا وأوسع مقالا والثالث أنه ^g يستعمل من فضل الأرباب وكشف
 الأسباب بالامارات الدالة وشواهد الأحوال اللابحة ما يضيق على
 الحكم فيصل به إلى ظهور الحق ومعرفة المبطل من المحقق والرابع
 أن يقابل من * ظهر ظلمه ^h بالتأديب وبأخذ من بان عدوانه
 بالتقويم والتهذيب والخامس أن له من الثاني في ⁱ ترداده ^h الخصوم
 عند اشتباه ^j أمور ^k واستنباهم ^m حقوقهم ليعين في ⁿ الكشف
 عن أسبابهم وأحوالهم ما ليس للأحكام إذا سألهم أحد الخصمين
 فصل الحكم فلا ^o يسوغ أن يؤخره الحاكم ويسوغ أن يؤخره وإلى
 المظالم والسادس أن له رد الخصوم إذا عضلوا إلى وساطة ^p الأمناء
 ليفصلوا التنازع بينهم صلحا عن تراص ونيس للعاصي ذلك إلا

عن ^d M. وحرخوا ^e Solus O. ^b M. من ^a M. ^c M. omittit. ^e M. hic omittit, sed post vocem القضاة
 L. correxit. ^e M. ^f M. sine articulo exhibet. ^g M. وبمنع ^h M. أن ^k M. addit. ^j M. ⁱ M. عند ^k M. ^l M. ^m M. ⁿ M. ^o M. ^p M. ^q M. ^r M. ^s M. ^t M. ^u M. ^v M. ^w M. ^x M. ^y M. ^z M. ^{aa} M. ^{ab} M. ^{ac} M. ^{ad} M. ^{ae} M. ^{af} M. ^{ag} M. ^{ah} M. ^{ai} M. ^{aj} M. ^{ak} M. ^{al} M. ^{am} M. ^{an} M. ^{ao} M. ^{ap} M. ^{aq} M. ^{ar} M. ^{as} M. ^{at} M. ^{au} M. ^{av} M. ^{aw} M. ^{ax} M. ^{ay} M. ^{az} M. ^{ba} M. ^{bb} M. ^{bc} M. ^{bd} M. ^{be} M. ^{bf} M. ^{bg} M. ^{bh} M. ^{bi} M. ^{bj} M. ^{bk} M. ^{bl} M. ^{bm} M. ^{bn} M. ^{bo} M. ^{bp} M. ^{bq} M. ^{br} M. ^{bs} M. ^{bt} M. ^{bu} M. ^{bv} M. ^{bw} M. ^{bx} M. ^{by} M. ^{bz} M. ^{ca} M. ^{cb} M. ^{cc} M. ^{cd} M. ^{ce} M. ^{cf} M. ^{cg} M. ^{ch} M. ^{ci} M. ^{cj} M. ^{ck} M. ^{cl} M. ^{cm} M. ^{cn} M. ^{co} M. ^{cp} M. ^{cq} M. ^{cr} M. ^{cs} M. ^{ct} M. ^{cu} M. ^{cv} M. ^{cw} M. ^{cx} M. ^{cy} M. ^{cz} M. ^{da} M. ^{db} M. ^{dc} M. ^{dd} M. ^{de} M. ^{df} M. ^{dg} M. ^{dh} M. ^{di} M. ^{dj} M. ^{dk} M. ^{dl} M. ^{dm} M. ^{dn} M. ^{do} M. ^{dp} M. ^{dq} M. ^{dr} M. ^{ds} M. ^{dt} M. ^{du} M. ^{dv} M. ^{dw} M. ^{dx} M. ^{dy} M. ^{dz} M. ^{ea} M. ^{eb} M. ^{ec} M. ^{ed} M. ^{ee} M. ^{ef} M. ^{eg} M. ^{eh} M. ^{ei} M. ^{ej} M. ^{ek} M. ^{el} M. ^{em} M. ^{en} M. ^{eo} M. ^{ep} M. ^{eq} M. ^{er} M. ^{es} M. ^{et} M. ^{eu} M. ^{ev} M. ^{ew} M. ^{ex} M. ^{ey} M. ^{ez} M. ^{fa} M. ^{fb} M. ^{fc} M. ^{fd} M. ^{fe} M. ^{ff} M. ^{fg} M. ^{fh} M. ^{fi} M. ^{fj} M. ^{fk} M. ^{fl} M. ^{fm} M. ^{fn} M. ^{fo} M. ^{fp} M. ^{fq} M. ^{fr} M. ^{fs} M. ^{ft} M. ^{fu} M. ^{fv} M. ^{fw} M. ^{fx} M. ^{fy} M. ^{fz} M. ^{ga} M. ^{gb} M. ^{gc} M. ^{gd} M. ^{ge} M. ^{gf} M. ^{gg} M. ^{gh} M. ^{gi} M. ^{gj} M. ^{gk} M. ^{gl} M. ^{gm} M. ^{gn} M. ^{go} M. ^{gp} M. ^{gq} M. ^{gr} M. ^{gs} M. ^{gt} M. ^{gu} M. ^{gv} M. ^{gw} M. ^{gx} M. ^{gy} M. ^{gz} M. ^{ha} M. ^{hb} M. ^{hc} M. ^{hd} M. ^{he} M. ^{hf} M. ^{hg} M. ^{hh} M. ^{hi} M. ^{hj} M. ^{hk} M. ^{hl} M. ^{hm} M. ^{hn} M. ^{ho} M. ^{hp} M. ^{hq} M. ^{hr} M. ^{hs} M. ^{ht} M. ^{hu} M. ^{hv} M. ^{hw} M. ^{hx} M. ^{hy} M. ^{hz} M. ^{ia} M. ^{ib} M. ^{ic} M. ^{id} M. ^{ie} M. ^{if} M. ^{ig} M. ^{ih} M. ⁱⁱ M. ^{ij} M. ^{ik} M. ^{il} M. ^{im} M. ⁱⁿ M. ^{io} M. ^{ip} M. ^{iq} M. ^{ir} M. ^{is} M. ^{it} M. ^{iu} M. ^{iv} M. ^{iw} M. ^{ix} M. ^{iy} M. ^{iz} M. ^{ja} M. ^{jb} M. ^{jc} M. ^{jd} M. ^{je} M. ^{jf} M. ^{jj} M. ^{jk} M. ^{jl} M. ^{jm} M. ^{jn} M. ^{jo} M. ^{jp} M. ^{jq} M. ^{jr} M. ^{js} M. ^{jt} M. ^{ju} M. ^{jv} M. ^{jw} M. ^{jx} M. ^{jy} M. ^{jz} M. ^{ka} M. ^{kb} M. ^{kc} M. ^{kd} M. ^{ke} M. ^{kf} M. ^{kg} M. ^{kh} M. ^{ki} M. ^{kj} M. ^{kl} M. ^{km} M. ^{kn} M. ^{ko} M. ^{kp} M. ^{kq} M. ^{kr} M. ^{ks} M. ^{kt} M. ^{ku} M. ^{kv} M. ^{kx} M. ^{ky} M. ^{kz} M. ^{la} M. ^{lb} M. ^{lc} M. ^{ld} M. ^{le} M. ^{lf} M. ^{lg} M. ^{lh} M. ^{li} M. ^{lj} M. ^{lk} M. ^{lm} M. ^{ln} M. ^{lo} M. ^{lp} M. ^{lq} M. ^{lr} M. ^{ls} M. ^{lt} M. ^{lu} M. ^{lv} M. ^{lw} M. ^{lx} M. ^{ly} M. ^{lz} M. ^{ma} M. ^{mb} M. ^{mc} M. ^{md} M. ^{me} M. ^{mf} M. ^{mg} M. ^{mh} M. ^{mi} M. ^{mj} M. ^{mk} M. ^{ml} M. ^{mm} M. ^{mn} M. ^{mo} M. ^{mp} M. ^{mq} M. ^{mr} M. ^{ms} M. ^{mt} M. ^{mu} M. ^{mv} M. ^{mw} M. ^{mx} M. ^{my} M. ^{mz} M. ^{na} M. ^{nb} M. ^{nc} M. nd M. ^{ne} M. ^{nf} M. ^{ng} M. ^{nh} M. ⁿⁱ M. ^{nj} M. ^{nk} M. ^{nl} M. ^{nm} M. ⁿⁿ M. ^{no} M. ^{np} M. ^{nq} M. ^{nr} M. ^{ns} M. ^{nt} M. ^{nu} M. ^{nv} M. ^{nw} M. ^{nx} M. ^{ny} M. ^{nz} M. ^{oa} M. ^{ob} M. ^{oc} M. ^{od} M. ^{oe} M. ^{of} M. ^{og} M. ^{oh} M. ^{oi} M. ^{oj} M. ^{ok} M. ^{ol} M. ^{om} M. ^{on} M. ^{oo} M. ^{op} M. ^{oq} M. ^{or} M. ^{os} M. ^{ot} M. ^{ou} M. ^{ov} M. ^{ow} M. ^{ox} M. ^{oy} M. ^{oz} M. ^{pa} M. ^{pb} M. ^{pc} M. ^{pd} M. ^{pe} M. ^{pf} M. ^{pg} M. ^{ph} M. ^{pi} M. ^{pj} M. ^{pk} M. ^{pl} M. ^{pm} M. ^{pn} M. ^{po} M. ^{pp} M. ^{pq} M. ^{pr} M. ^{ps} M. ^{pt} M. ^{pu} M. ^{pv} M. ^{pw} M. ^{px} M. ^{py} M. ^{pz} M. ^{qa} M. ^{qb} M. ^{qc} M. ^{qd} M. ^{qe} M. ^{qf} M. ^{qg} M. ^{qh} M. ^{qi} M. ^{qj} M. ^{qk} M. ^{ql} M. ^{qm} M. ^{qn} M. ^{qo} M. ^{qp} M. ^{qq} M. ^{qr} M. ^{qs} M. ^{qt} M. ^{qu} M. ^{qv} M. ^{qw} M. ^{qx} M. ^{qy} M. ^{qz} M. ^{ra} M. ^{rb} M. ^{rc} M. rd M. ^{re} M. ^{rf} M. ^{rg} M. ^{rh} M. ^{ri} M. ^{rj} M. ^{rk} M. ^{rl} M. ^{rm} M. ^{rn} M. ^{ro} M. ^{rp} M. ^{rq} M. ^{rr} M. ^{rs} M. ^{rt} M. ^{ru} M. ^{rv} M. ^{rw} M. ^{rx} M. ^{ry} M. ^{rz} M. ^{sa} M. ^{sb} M. ^{sc} M. ^{sd} M. ^{se} M. ^{sf} M. ^{sg} M. ^{sh} M. ^{si} M. ^{sj} M. ^{sk} M. ^{sl} M. sm M. ^{sn} M. ^{so} M. ^{sp} M. ^{sq} M. ^{sr} M. ^{ss} M. st M. ^{su} M. ^{sv} M. ^{sw} M. ^{sx} M. ^{sy} M. ^{sz} M. ^{ta} M. ^{tb} M. ^{tc} M. ^{td} M. ^{te} M. ^{tf} M. ^{tg} M. th M. ^{ti} M. ^{tj} M. ^{tk} M. ^{tl} M. tm M. ^{tn} M. ^{to} M. ^{tp} M. ^{tq} M. ^{tr} M. ^{ts} M. ^{tt} M. ^{tu} M. ^{tv} M. ^{tw} M. ^{tx} M. ^{ty} M. ^{tz} M. ^{ua} M. ^{ub} M. ^{uc} M. ^{ud} M. ^{ue} M. ^{uf} M. ^{ug} M. ^{uh} M. ^{ui} M. ^{uj} M. ^{uk} M. ^{ul} M. ^{um} M. ^{un} M. ^{uo} M. ^{up} M. ^{uq} M. ^{ur} M. ^{us} M. ^{ut} M. ^{uu} M. ^{uv} M. ^{uw} M. ^{ux} M. ^{uy} M. ^{uz} M. ^{va} M. ^{vb} M. ^{vc} M. ^{vd} M. ^{ve} M. ^{vf} M. ^{vg} M. ^{vh} M. ^{vi} M. ^{vj} M. ^{vk} M. ^{vl} M. ^{vm} M. ^{vn} M. ^{vo} M. ^{vp} M. ^{vq} M. ^{vr} M. ^{vs} M. ^{vt} M. ^{vu} M. ^{vv} M. ^{vw} M. ^{vx} M. ^{vy} M. ^{vz} M. ^{wa} M. ^{wb} M. ^{wc} M. ^{wd} M. ^{we} M. ^{wf} M. ^{wg} M. ^{wh} M. ^{wi} M. ^{wj} M. ^{wk} M. ^{wl} M. ^{wm} M. ^{wn} M. ^{wo} M. ^{wp} M. ^{wq} M. ^{wr} M. ^{ws} M. ^{wt} M. ^{wu} M. ^{wv} M. ^{ww} M. ^{wx} M. ^{wy} M. ^{wz} M. ^{xa} M. ^{xb} M. ^{xc} M. ^{xd} M. ^{xe} M. ^{xf} M. ^{xg} M. ^{xh} M. ^{xi} M. ^{xj} M. ^{xk} M. ^{xl} M. ^{xm} M. ^{xn} M. ^{xo} M. ^{xp} M. ^{xq} M. ^{xr} M. ^{xs} M. ^{xt} M. ^{xu} M. ^{xv} M. ^{xw} M. ^{xx} M. ^{xy} M. ^{xz} M. ^{ya} M. ^{yb} M. ^{yc} M. ^{yd} M. ^{ye} M. ^{yf} M. ^{yg} M. ^{yh} M. ^{yi} M. ^{yj} M. ^{yk} M. ^{yl} M. ^{ym} M. ^{yn} M. ^{yo} M. ^{yp} M. ^{yq} M. ^{yr} M. ^{ys} M. ^{yt} M. ^{yu} M. ^{yv} M. ^{yw} M. ^{yx} M. ^{yy} M. ^{yz} M. ^{za} M. ^{zb} M. ^{zc} M. ^{zd} M. ^{ze} M. ^{zf} M. ^{zg} M. ^{zh} M. ^{zi} M. ^{zj} M. ^{zk} M. ^{zl} M. ^{zm} M. ^{zn} M. ^{zo} M. ^{zp} M. ^{zq} M. ^{zr} M. ^{zs} M. ^{zt} M. ^{zu} M. ^{zv} M. ^{zw} M. ^{zx} M. ^{zy} M. ^{zz} M.

عن رضى الخصمين بالرد والسابع ان يفسح في ملازمة الخصمين اذا وضحت « امارات انتجاحد * وياذن في انزام الكفائة فيما يسسوغ فيه التكفل لينقذ الخصوم الى التناصف ويعدلوا عن انتجاحده والتكذب والشام اذ يسمع من شهادات المستورين ما يخرج عن عرف انفضاء في شهادة المعدلين وانتاسع اذ يجوز له احواف انشهود عند ارتيابه بهم اذا بدلوا ايمانهم طوعاً وسنتكثر « من عدد « ليزول عنه انشكه وينفى عنه الارتياب وليس ذلك نلحاكم والعاشر انه يجوز ان يبتدى باستدعاء انشهود ويسالهم عن ما عندهم في تنازع الخصوم وعادة الفضاة تكليف المدعى احضار بيينة ولا يسمعونها/ الا بعد مسيلنه فهذه عشرة اوجه يقع بها الفرق بين نظر المظالم ونظر انفضاه في انتشحر وانتنازع وما فيها عداها متساويان وسنوضح من تفصيلها م تبين به اطلاق ما بينهما من هذه الفروق ان شاء الله تعالى

فصل واذا كن كذلك لم يخل حال المدعى عند الترافع فيها الى والى المظالم من ثلاثة احوال اما ان يقتن بها ما يقوبها او يقتن بها م يتعفيها او تخلوا من الامرين فان اقتن بها ما

- a) M. صحت b) M. omittit. P. alio ordine habet, sic interpretans : هفتم انكه اورا ميرسد كه انزام كفائه كند در آنچه جابر است در ان تكفل وجون اماره حشود ببيدا شود از دشمن امر كند كه ملازم يكديكم باشند وجدا نكسردند تا انفضاء. c) Solus O. بانصف درانند واز تجاحد عدول كنند d) M. يوسع e) M. بعدد f) M. بسيلونها g) M. omittit. h) M. صاحب addit.

يقويها فلما اقترن بها من القوة ستة احوال * تختلف بها قوة
الدعوى على تدريج^ه فاول احوالها ان يظهر معها كتاب فيه
شهود معدلون حضور والذي يختص به نظر المظالم في مثل
هذه الدعوى شيان احدهما ان يبتدى الناظر فيها^د باستدعاء
الشهود للشهادة^ه والثاني الانكار على الجاحد بحسب حاله
وشواهد احواله فاذا احضر الشهود فان كان الناظر في المظالم ممن
يجل قدره كاخليفة او وزير التفويض او امير اقليم^د راعى من
احوال المتنازعين ما تقتضيه السياسة في^ه مباشرة النظر بينهما
ان جل قدرهما او رد ذلك الى قاضيه بمشهد مسنده ان كانا
متوسطين او على بعد منه ان كانا خاملين^ف حكى ان المامون
رضى الله عنه كان يجلس للمظالم في يوم الاحد فنهض
ذات يوم من مجلس نظره فلحقه امراة في ثياب
رقية فقالت

(البسيط) يا خير منتصف يهدى له الرشيد

ويا اماما به قد اشرق السيلد

تشكوا^و اليك عبيد^ه الملك ارملة

عدا عليها فما * تقوى به^ز اسد

فابتز منها ضياعا بعد منعتها

لما تفرق عنها الامل والولد

فاطرق المامون يسيرا ثم رفع راسه وقال

a) P. omittit. b) M. فيهما c) M. والشهادة d) Sic e
P. correxi, codd. الفاليم e) M. من f) Codd. حاملين
M. ويقوى بها^ز P. عفيد^ه P. يشكوا^و g) P.
يقوى له

(البسيط) من دون ما قلت عيل الصبر والجلد
وأقرح القلب هذا الحزن والكمد
هذا اوان صلاة الظهر فأنصبر في
واحصرى الخصم في اليوم انذى أعذ
الماجلس السبت ان يقص « الجلوس لنا
أنصفك منه والا انماجلس الاحد

فأنصرفت وحضرت في اليوم الاحد في *b* اول الناس *c* فقال لها
امامون من خصمك فقالت القيم على راسك العباس ابن امير
المؤمنين فقل الامامون نقاضيه يحيى بن اكثم وقيل لوزيرة احمد
ابن ابى خاند اجلسنا معه وانظر بينهما * فاجلسها معه ونظر
بينهما *d* بحضرة الامامون وجعل كلامها يعلوا فزجرها بعض حجاب
فقل له الامامون *e* دعها فان الحق انطفأ والباطل أخترسه وامر
برد صياعها عليها ففعل الامامون في النظر بينهما حيث كان
بمشهد *f* ولم يباشرة بنفسه ما اقتضته السياسة من وجهين
احدهما أنه حكم رتبا توجه لولده وربما كان *g* عليه وهو
لا يجوز ان يحكم نونده * وان جاز ان يحكم عليه *h* والثاني ان
الخصم امرأة يجتأ الامامون عن محاورتها وانته من جلالة القدر
بالمكان انذى لا يقدر غيره على انزاع الحق فرد النظر بمشهد
الى من كفاه * محاوراة المرأة *i* في استيفاء الدعوى *k* واستيصاح
الحجة وباشر الامامون رضى الله عنه تنفيذ الحكم والزام الحق

a) M. يقضى *b*) M. omittit. *c*) L. marg. inseri iubet
d) Solus M. offert. *e*) L. omittit.
f) M. بمشهد منه *g*) M. توجه *h*) M. omittit. *i*) P. omittit.
k) M. الحق

والحل اثباته في قوة الدعوى « ان يقتصرن بها كتاب فيه من الشهود المعدلين من هو غائب فالذى يختص *b* بنظر المظالم في مثل هذه الدعوى اربعة اشياء احدها ارباب المدعى عليه فرثما « تعجل من اقراره بقوة الهيبة ما يغنى عن سماع البينة واننى انتقدم باحضار الشهود اذا عرف مكانهم ولم يدخل الضرر الشقاق عليهم والثالث الامر *e* بملازمة المدعى عليه ثلاثا *f* ويجهد *g* رايه في الزيادة عليها *h* بحسب الحال * من قوة الامارة ودلائل الصحة والرابع ان ينظر في الدعوى فان كانت ملا في الذمة كلفه اقامة كعيل وان كانت عينا قامة كالعقار حجر عايه فيها *k* حجراً لا يرفع به حكم يده ورد استغلالها الى امين *l* بحفظه على مستحقة منهما فان تطاولت المدة ووقع الایاس من حضور الشهود جاز لوالى المظالم ان يسأل المدعى عليه عن دخول يده مع تجديد اربابه فان مالك ابن انس رضى الله عنه يرى في مثل هذه الحال سوال المدعى عليه عن سبب دخول يده وان لم يره الشافعى وابو حنيفة وللناظر في المظالم استعمال الجابر ولا يلزم الانصار على الوجوب فان اجاب بما يعطى انتزاع امضاه والا فحصل بينهما بمقتضى الشرع والحال اثباته في قوة الدعوى ان يكون في الكتاب المقتصرن بها شهود حضور لكنهم غير معدلين عند الحاكم *m* فالذى يختص

a) L. hic addit اربعة اشياء, sed post oblitteravit. *b*) M. يحسن, L. correxit. *c*) L. omittit. *d*) Solus O. بما *e*) Solus O. *f*) M. omittit. *g*) M. ويجتهد *h*) M. omittit. *i*) M. وقوة *k*) L. omittit. *l*) Solus O. انشهود addit. *m*) M. بواسطة تهمه *habet*. P. omittit, eorumque loco عند الحكام

بنظر « المضام ان يتقدم الناظر فيها باحصارهم وسير احوالهم فانه
يجد على احوال ثلاثة اما ان يكونوا من ذوي *b* الهيئات واهل
انصيذت * فائدة بشهادتهم *c* اقوى واما *d* ان يكونوا رذالا فلا بعول
عليهم تكن بقوى بهم ارباب الخصم واما ان يكونوا *e* اوساطا
فيجوز *f* * بعد انكشف عن احوالهم *g* ان يستظهر باحلافهم
ان رأى قبل شهادة او بعده ثم هو في سماع شهادة هذين
المنقذين بين ثلاثة امور احدها اما ان يسمعها بنفسه فيحكم
بها واما ان يرد الى القاضي سماعها فيؤتيها القاضي انية ويكون
حكمه بها موقوف عبيد لان القاضي لا يجوز ان يحكم الا بشهادة
من ثبتت عنده عدلته واما ان يرد سماعها الى الشهود المعدلين
فان رد انيهم * نقل شهادتهم انية ثم يلزمهم استكشاف
احوالهم وان رد / انشهادة حده بها يصح من شهادتهم
لزمهم انكشف عما يقتضى قبول شهادتهم نبشهادوا بها بعد
العلم / بصحتها فيكون تنفيذ حكم بحسبها *k* والحال الرابع
في قوة الادعى ان يكون في الكذب انقرون بها شهادة / شهود
مؤتى معدنون وانكتب موثوق *m* بصحتها فالذى يختص
بنظر انظام فيه ثلاثة اشياء احدها ارباب المدعى عليه بما

a) Vocem بالمضام ex P. addidi, M. solum nudo
offert, O. انضمام, ita ut aliquid ante hanc vo-
cem exciderit. b) M. اهل c) M. وانثقة فشهادتهم
d) O. او e) Solus O. addit احوالهم بعد انكشف عن
f) M. addit في نظر انظام g) Solus O. omittit.
h) P. omittit. i) M. الحكم l) M. بسمها M. omittit.
m) L. موقوف

يصطوره *a* الى الصديق والاعتراف بالحق والثاني سؤاله عن دخول يده لجواز ان يكون من جوابه ما يتضح به الحق *b* والثالث ان يكشف عن الحال من جيران الملك ومن جيران المتنازعين فيه *c* ليتوصل بهم الى وضوح الحق ومعرفة المحقق فان لم يصل اليه *d* بواحد من هذه الثلاثة ردها الى وساطة *e* محتشم مطاع له بهما معرفة * ولما تنازعا خبره *f* ليصطرها بكثرة التردد وطول المدى الى التصديق والتصالح فان افضى الامر بينهما *g* الى احدهما *h* والا بت الحكم *i* على ما يوجبه حكم القضاء والحال الخامسة في قوة الدعوى ان يكون مع المدعى خط المدعى عليه بما تضمنته الدعوى فنظر المظالم فيه يقتضى سؤال المدعى عليه عن الخط وأن يقال له اهذا خطك فان اعترف به يسأل *k* بعد اعترافه عن صحة ما تضمنته فان اعترف بصحته صار *l* مقرا والزمر حكمه اقراره وان لم يعترف بصحته فمن *m* ولاية المظالم من حكم عليه بخطه اذا اعترف به وان لم يعترف بصحته *n* * وجعل ذلك من شواهد الحقوق اعتبارا بالعرف والذى عليه محققون وما يراه جميع الفقهاء منهم انه لا يجوز للناضر منهم ان يحكم بمجرد الخط حتى يعترف بصحة ما فيه *o* لان نظر المظالم لا يبيح من الاحكام ما حظره الشرع ونظر

ويعرف به المدعى *b*) M. addit *a*) L. يصطوره *c*) M. omittit, *d*) M. omittit. *e*) M. واسط *f*) M. وربما *g*) M. بهما *h*) M. بينهما *i*) M. صلح او بهما الى التصديق addit *k*) L. omittit. *l*) M. كان *m*) M. لمن *n*) M. به *o*) P. omittit.

المظالم فيه ان يرجع الى ما يذكره * من خطه *a* فان قال كتبته ليقرضني وما اقترض *b* او ليدفع الى ثمن ما بعته وما دفع فهذا مباء يفعلها اناس احيانا ونظر المظالم في مثله ان يستعمل فيه من الارهاب بحسب ما * يشهد به *d* الحال * ويقوى به الامرة *e* ثم يردف الى الوساطة *g* فان *h* افضت الى الصلح والا بت انفضى الحكم بينهما بالتحالف وان *i* انكر الخط فمن ولاية المظالم من يختبر *k* الخط بخوضه انى كتبها ويكلفه من كثرة الكتابة *l* يمنع من *l* انتصع فيها ثم يجمع بين الخطين فاذا تشابها حكم به عليه وهذا قول من جعل اعترافه بالخط موجبا للحكم به وانذى عليه لتحقيق منهم انهم لا يفعلون ذلك للحكم عليه ولكن لارهابه وتكون الشبهة مع انكاره للخط اضعف منها مع اعترافه به وترتفع الشبهة ان كان الخط منافيا لخطه ويعود الارهاب على المدعى ثم يردان الى الوساطة فان *m* افضت الحال الى الصلح والا بت انفضى الحكم بينهما بالايمان والحال السادسة في قوة الدعوى اظهار الحساب به تضمنت الدعوى وهذا يكون في المعاملات ولا يخلوا حال الحساب من احد امرين اما ان يكون حساب المدعى او حساب المدعى عليه فان كان حساب المدعى فتشبهة شبيهة اضعف ونظر المظالم يرجع في مثله الى مراعاة نظم الحسب فان كان مختلفا يكتمل *n*

من باب *M.* *c)* اقترضني *Solus O.* *b)* *Solus O.* *a)* *Solus O.* *omittit.* *d)* *M.* تشهد *e)* *P.* *omittit*, *M.* *pro* به *habet.* *h)* *O.* ان *i)* *M.* *ان* *g)* *M.* الوساطة *f)* *Solus M.* يردان *l)* *M.* *omittit.* *m)* *P.* اكر *k)* *M.* سعة *n)* *M.* يظهر

فيه الادغال^a كان مطرحا وهو بضعف الدعوى اشبه منه ^b بقوتها وان كان نظمه متنسقا ونقله صحيحا فالثقة به اقوى فيقتضى من الارهاب بحسب شواهد^c ^e ثم يردان ^d الى الوساطة ثم الى الحكم البت وان كان الحسب للمدعى عليه كانت الدعوى به اقوى ولا يخلوا ان يكون منسوبا الى * خطه او ^e خط كاتبه فان كان منسوبا الى خطه فلناظر^f المظالم فيه ان يسأل عنه المدعى عليه اهذا خطك فان اعترف به * قيل اتعلم ما هو فان ^g اقر بمعرفته قيل اتعلم ^h صحتته فان اقر بصحته صار بهذه الثلاثة مقرا بمضمون الحسب فيؤخذ بما فيه فان اعترف بانه خطه وانه لم يعلم ما فيه ولم يعترف بصحته * فمن حكم بالخط من ولاية المظالم حكم ⁱ عليه بموجب حسابه * وان لم يعترف بصحته ^k وجعل الثقة بهذا اقوى من الثقة بالخط المرسل لان الحسب لا يثبت فيه قبض ما لم يقبض ^l والذي عليه المحققون منيهم وهو قول الفقهاء انه لا يحكم عليه بالحساب الذي لم يعترف * بصحة ما فيه ^m ونكمن يفتضى من فضل الارهاب به اكثر مما افتضاه الخط المرسل لما تقدم ذكره من الفرق بينهما في التعرف ثم يردان بعده الى الوساطة ثم الى بيت القضاء وان كان الخط منسوبا الى كاتبه سيئل عنه المدعى عليه قبل سوال كاتبه فان اعترف بما فيه اخذ به وان لم يعترف بسأل عنه

شواهد لـ ^a M. ^b Solus O. omittit. ^c الادغال L ^d قبل ان يعلمه M. ^e فنظر M. ^f M. omittit. ^g يرد M. ^h ان يعرف M. ⁱ بما فيه بان
فمن حكم ولاية المظالم M. ^j ان يعرف M. ^k بما فيه بان
وقد تقبض الخطوط Solus O. addit ^l M. omittit. ^m بصحته M. ⁿ المرسله بقبض

کتابه « فان انکره ضعف الشبهة بانكاره ^b وأرهب ^a ان كان متبهما ولم يُرَقَّب ان كان مأمونا فان اعترف * به وبصحته ^c صار شهادته ^d على المدعى عليه * فيحكم عليه ^e بشهادته ^f ان كن عدداً وبقتضى ^g بالشاهد واليمين أما مذهباً وأما ^h سياسة تقتضيها شواهد الحال فان شواهد الحال * في المظالم ⁱ تأثيراً في اختلاف الأحكام ونكل حال منها ^j في الإرهاب حد لا يتجاوز تمييزاً بين الأحوال بمقتضى شواهدا

فصل وأما ان اقترن بدعوى ما يتعقبا قلنا اقترن بها من تضعف ستة أحول تند في أحول القوة فينتقل الإرهاب بها من جنبه المدعى عليه الى جنبه المدعى ^k الحال الأولى ان يقابل المدعى بكتب شهوده حضور معدنون ^l يشهدون بما يوجب بضآن المدعى ^m وذلك من أربعة أوجه أحدها ان يشهدوا عليه ببيع ما ادّعه وأنشئ ان يشهدوا على اقراره بان لا حق له فيب ادّعه وأنشئت ان يشهدوا على اقرار ابيه الذي ذكر انتقل الملك عنه ان ⁿ لا حق له فيب ادّعه ^o والرابع ان يشهدوا

^a) Solus O. وأرهبه addit. ^b) Solus O. omittit. ^c) Solus O. omittit. ^d) M. به ^e) Solus O. omittit. ^f) Solus M. totum hunc locum inde a verbis مأمونا bis exhibet. ^g) L. وبقتضى ^h) M. او ⁱ) M. omittit. ^j) M. omittit. ^k) O. inde وأنشئ ان يشهدوا على اقرار sic exhibet: وأنشئ اقراره للمدعى والثالث ذكر ان انتقل الملك عنه قبل اقراره للمدعى والثالث P. usque ان يشهدوا على المدعى انه لا حق له فيما ادّعه سيوم انه : cum M. consentit, deinde sic habet : والثالث ad كواهي دهند که انتقال ملک از انکس که ذکر کرده اند مدعى

للمدعى عليه بأنه مالك لما ادعاه عليه فبطل دعواه بهذه الشهادة
ويقتضى نظر المظالم نادية بحسب حاله فان ذكر ان الشهادة
عليه بالابتیاع كانت على سبيل رهب والهاء وهذا قد يفعله
الناس احيانا فينظر في كتاب الابهتيع فان ذكر فيه
انه من غير رهب ولا لهاء ضعفت شبهة هذه الدعوى * وان
لم يذكر ذلك فيه قويت شبهة الدعوى ^{هـ} وكانت الارهاب في
الجهتين بمقتضى شواهد الخالين ورجع ^و الى الكشف بالمجاورين
والخلاء ^{هـ} فان بان ما يوجب العدول عن ظهر الكتاب عمل عليه
وان لم يكن كان امضاء الحكم بما شهد ^و به شهود الابهتيع
احق فان سال احلاف المدعى عليه بان ابتياعه ^ف كان حقا ولم
يكن على سبيل الرهب والالهاء فقد اختلف الفقهاء في جواز
احلافه لاختلاف ^{هـ} ما ادعاه * فذهب ابو حنيفة رضى الله عنه
وطائفة من اصحاب الشافعي الى جواز احلافه لاحتمال ما ادعاه ^{هـ}
وامكانه وامتنع اخرون من اصحاب الشافعي من احلافه لان
متقدم اقراره يكذب لمتاخر دعواه ولوالى ^{هـ} المظالم ان يعمل
من القولين بما تفتضيه شواهد الخالين وهكذا لو كنت اندعوى
دينا في الذمة فظهر المدعى عليه ^ل كتاب برأة * منه فذكر
المدعى انه اشهد على نفسه ^م قبل ان يقبض ولم يقبض كان
احلاف المدعى عليه على ما تقدم ذكره ^و والال الثمانية ان

a) M. omittit. عليه بـيش از اقرار اوست از برای مدعى

b) M. omittit c) M. او يرجع d) P. جلسا e) M. يشهد f) M.

g) Solus O. omittit. h) M. لجواز P. hanc et duas

sequentes voces omittit. i) Solus O. omittit. k) M. لعامل

l) Solus O. omittit. m) Solus O. omittit. n) M. omittit.

يكون شهود الكتاب المقابل للدعوى *a* عدولاً غيباً فهذا على
ضريين أحدهما أن يتضمن إنكاره اعترافاً بالسبب كقوله لا حمى
لدى في هذه النصيحة لأننى ابتعنهما *c* منه ودفعت ثمنها إليه وهذا
كتب عهدى *d* بلاشهاد عليه فيصير المدعى عليه مدعياً يكتب
قد غاب شهوده * فيكون على ما مضى *e* وله زيادة يد وتصرف
فتكون الامارة *f* اقوى وشاهد لخال اظهر * فان لم يثبت بها الملك
فيرهبهما *g* بحسب ما تقتضيه شواهد احوالهما ويامر باحضار
الشهود *h* ان امكن *h* ويضرب لحضور اجلا يرد فيه الى الوساطة
فان افضت الى صلح عن تراص استقر بها الحكم وعُدل عن
استماع الشهادة اذا حضرت وان نه بنبرم ما بينهما صلحا *i*
امع في اكشف عن جيرانهم وجيران الملك وكان لوالى
المنظر رأيه في زمان اكشف في خصلة من ثلاث منها *j* ما
يوثبه اجتنبه انبه بحسب الامارات وشواهد الاحوال اما ان يرى
انتزع النصيحة من يد المدعى عليه وتسليمها الى المدعى الى ان
تقوم عليه بينة بنبيع واما ان بسامها الى امين *m* ان تكون في
يده ويجفف استغلائها على مسحقه واما ان يفرها في يد
المدعى عليه ويحجر عليه فيها *n* وينصب امين يحفظ
استغلائها ويكون حائماً على ما براه والى انمظانم في خصلة من
هذه الثلاث *o* ما كن حاجب احده امرين من ظهور الحف

a) P. عهد لى *d*) بعثها *c*) لى *b*) اندعوى *M.* *a*)
وان لم يثبت بها ملك فيرهب بهما *M.* *g*) الاشارة *M.* *f*) omittit
ثم يكونوا حاضرين *M.* *h*) omittit, tum solus
i) *M.* يرد *k*) انبراماً صيحاً *M.* *j*)
L. marg. addit لعل فيها *m*) *M.* omittit. *n*) *M.* omittit.
o) *M.* خصال addit.

بالكشف أو حضور الشهود للاداء فان وقع الالاس منهم « بت
الحكم بينهما * فلو سال المدعى عليه احواف المدعى احوافه له
وكان ذلك بتا للحكم بينهما *b* والضرب الثاني ان لا يتضمن
انكاره * اعترافا بالسبب *c* ويقول هذه الضيعة لى لا حق
لهذا المدعى فيها وتكون شهادة الكتاب *d* على المدعى على
احد وجهين *e* اما على اقراره بان لا حق له *f* فيها واما على
اقراره بانها ملك للمدعى عليه فالضيعة مفرة في يد المدعى
عليه لا يجوز انتزاعها منه فاما *g* الحاجر عليه فيها *h* وحفظ
استغلالها مدة الكشف والوساطة فمعبر بشواهد احوالهما
واجتهاد والى المظالم فيما يراه بينها الى ان يثبت الحكم
بينهما والحال الثالثة ان *k* شهود الكتاب المقابل لهذه الدعوى
حضور *i* غير معدلين فيراعى والى المظالم فيهم ما قدمنا في
جنبه المدعى من احوالهم اثلاث ويراعى حال انكاره هل
يضمن اعترافا بالسبب ام لا فيعمل والى المظالم في ذلك بما
قدمناه تعويلا على اجتهاده بوابه في شواهد الاحوال والحال الرابعة
ان يكون شهود الكتاب موقى معدلين فليس يتعلق به حكم
الا في الارهاب المجرّد الذى يقتضى فصل الكشف ثم يعمل
في بت الحكم على ما تضمنه الانكار من الاعتراف بالسبب ام
لا * والحال الخامسة *m* ان يقابل * المدعى عليه بخط المدعى بما
وجب *n* اكذابه في الدعوى فيعمل فيه بما قدمناه في * الخط
ويكون الارهاب معتبرا بشاهد الحال والحال السادسة ان يظهر في

الكاتب *d*) M. اعتراف السبب *c*) M. *b*) L. omittit. منها *a*) M.
h) M. omittit. واما *g*) M. *f*) M. omittit. امرين *e*) M.
والخامسة *m*) L. حضوراً *l*) M. addit. يكون *k*) M. الحق *i*) M.
الدعوى فيعمل فيه بخط المدعى بما يوجب *n*) M. solummodo.

الدعوى حساباً يفتضى بطلان الدعوى فيعمل فيه بما قدمناه
في « الحساب ويكون انكشف والارهاب والمطالبة معتبراً بشواهد
الاحوال ثم يبت الحكم بعد الاياس قطعاً للنزاع
فصل د^ا ان تجردت الدعوى عن اسباب القوة والضعف فلم
يفرن بها ما بقوتها ولا ما يضعفها فنظر المظالم يفتضى ^ب مراعاة
حال المتدعين في غلبة انظن ولا يخلوا حالهما فيه من ثلاثة
احوال احدها ان يكون غلبة انظن ^ج في حجة المدعى والثاني ان
تكون في حجة المدعى عليه والثالث ان يعتدل فيه والذي
يوكره غلبة انظن في احدى الجهتين هو ارهابهما * وتغليب
انكشف ^د من جيتيها وليس لفصل الحكم بينهما تاخير يعتبر فيه
انظنون الغلبة فن ^{هـ} كنت غلبة بانظن ^{هـ} في حجة المدعى
وكننت اربية منوحيمة الى المدعى عليه فقد يكون من ثلاثة
اوجه احدها ان يكون المدعى مع خلوه من حجة تظهر بها
مضعوف اييد مستلان الجبة والمدعى عليه ذا ^ز باس وقدر
فاذا اتعى عليه غصب دار او صبعة غلب في ^و انظن ان
متله ^ح مع نينه واستضعفه لا بسجوز في دعواه على من
كان ذا بس وذا سطوة والثاني ان يكون المدعى مشهورا بالصدق
والامانة والمدعى عليه مشهورا بالكذب والحياثة فيغلب في
انظن ^ز صدق المدعى في دعواه والثالث ان تتساوى احوالهما

a) Solus O. omittit, M. حسابا pro حسابا habet
quod ex P. restitui. b) Solus O. omittit. c) Solus O.
omittit. d) Solus O. والكشف e) M. كان عليه انظن
f) M. ذو g) M. omittit. h) M. addit دعواه i) Solus
O. omittit.

فلما بسأله انبيهم ولا الهادي بعده ثم قام *e* الرشيد فتظلموا
اليه وجعفر بن يحيى ناظر *d* في المظالم فلم يرده اليهم فاشتراه
جعفر بن يحيى من الرشيد بعشرين الف *e* درهم ووهبه لهم وقال
انما فعلت هذا لتعلموا ان امير المؤمنين لحقه لجاج فيه * وان
عبداه اشتراه فوهبه لكم فقال فيه اشجع انسلمي

(الكامل) رد انسبح بذى يديه واهلها

فيها بمنزلة انسماك الاعزل *d*

قد ايقنوا بذهبيها *e* وهلاكهم

والدهر يراءها / بيوم اعضل

فاقتكها نهم *e* من دهرهم

بين الجران *g* وبين حد الكل *h*

m كان ترجأ *i* غيرة لفاكها

ان الكريم لكل امر مفصل

فاحتمل *k* ما فعاه جعفر بن يحيى من هذا ان يكون * قد
ابتداء من نفسه تنزيها للرشيد عن انتظام فيه واحتمل ان
يكون / الرشيد واضعه *m* على هذا * نبيلا ينسب ابوه واخوه الى
جور في حق وعو الاشبه ولا تب كن فقد عد به *n* الخف الى اهله
مع حفظ الخشمة * وحسم البذنة *o* اما ان كان غلبة الظن

ب هزار درهم *P.* addit, *O.* الف *c* ناظف *M.* *b* ولي *M.* *a*

بذهبهم *M.* *e* *M.* *versum omittit.* *d* *solummodo*

L. *h* الحزان *P.* والجرار *M.* *g* يراءهم *P.* *f* *M.* *et*

addit. ان يكون *M.* *k* يومل *L.* *i* الأكل *P.* والكل كل

Solus O. *n* وضعه *Solus O.* *m* *Solus O.* *omittit.* *b*

quod L. والسدنة *M.* *P.* *omittit.* *o* لينسب به الى وصول

in الذلة mutavit.

في جنبه المدعى عليه فقد يكون ذلك من ثلاثة اوجه احدها ان يكون المدعى مشهوراً * بالظلم والخيانة والمدعى عليه مشهوراً بالنصفة والامانة وانتاني ان يكون المدعى دنيا مبتذلاً والمدعى عليه نزهة منصوباً فيطلب احلافه قصداً لبذنته والثالث ان يكون لدخول يد المدعى عليه سبب معروف وليس يعرف لدعوى المدعى سبب فيكون غلبة الظن في هذه الاحوال الثلاثة في جنبه المدعى عليه والريبة متوجهة الى المدعى فمذهب مالك رحمه الله ان كانت دعواه في مثل هذه الحال لعين *b* قايمة ثم يسمعها الا بعد ذكر السبب الموجب لها وان كانت في مال في الذمة لم يسمعها الا * بعد ان يقيم المدعى *c* بينة انه كان بينه وبين المدعى عليه معاملة *d* والشافعي وابو حنيفة رضى الله عنهما لا *e* برهان ذلك في حكم الفصاة فاما *f* نظر المظالم الموضوع على الاصلح فعلى الجائز دون الواجب فيسوغ فيه مثل هذا عند ظهور الريبة وقصد * العناد ويبالغ في الكشف بالاسباب المؤدية الى ظهور الخلف وبصون المدعى عليه بما اتسع في الحكم *g* فان وقع الامر على التحالف وهو غاية الحكم البات الذي لا يجوز دفع ضلبي عنه في نظر القضاء *h* ولا في نظر المظالم اذا لم بكفه عنه الارهاب ولا الوعظ فان فرق دعاويه واراد ان يحلف في كل مجلس منها على

ان تقوم للمدعى *ab*) L. لمن *c*) Solus O. *d*) M. بينة *e*) M. omittit. *f*) M. في addit. *g*) O. omnia omittit usque ad vocem والمدعى P. inde a voce وبصون usque ad الحكم omnia omittit. Vocem العناد *e* P. sumpsi, codd. العيب offerunt. *h*) M. القصة

بعضها قصداً لاعناته وبذلته فالذى سوجه حكم القضا أن لا
يمنع ^a من تبويض الدعوى ^b وتفريق الايمان والذى ينتجه
نظر المظالم أن يومر المدعى * بجمع دعاويه ^c عند ظهور
الاعنات منه واحلاف ^d تخضر على جميعها يمينا واحدة فاما
أن اعتدلت حال المتنازعين وتقابلت بيته ^e المتشاجرين
ولم يترجح حجة احدهما بامارة او طئنة فينبغي أن يساوى
بينهما في العظة وهذا مما يتفق عليه انقضاء وولاية المظالم ثم
يختص ^f ولاية المظالم بعد العظة بالارهاب لهما معا ^g لتساويهما
ثم بالكشف عن اصل الدعوى وانتقل الملك فان ظهر بالكشف ^h
ما يعرف به المحقق منهما عمل عليه وان لم يظهر بالكشف ما
ينفصل به تنازعهما ردهما الى وساطة وجوه الجيران واكابر العشائر
* فان تجز بها ما بينهما ⁱ والا كان فصل القضاء بينهما وهو خاتمة
امرى بحسب ما يراه من المباشرة لبت الحكم والاستنابة فيه
وربما ترفع الى ولاية المظالم في غوامض الاحكام ومشكلات
الخصام ما ^k يرشده انية للجلساء ويفتحه عليه العلماء فلا ينكر
منهم الابتداء ولا يستكثر أن يعمل به في الانتهاء كالذى رواه
انربير بن بكار عن ابراهيم الحرامى عن محمد بن معن ^l الغفارى
أن امرأة أتت عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقالت يا امير
المؤمنين أن زوجى يصوم انهار ويقوم الليل وانا اكره ان

M.) بحبيص دعاويه M. c) الدعاء M. b) يمنع M. a)
M. h) M. omittit. g) يخضر M. f) شبه M. e) واختلاف
addit. i) P. locum omittit, O. et L. عن اصل الدعوى
وما M.) يجريها L. sine punctis habent, L. تجز بها voces
سعد P. d) L. و delevit.

اشكوه وهو يعمل بطاعة الله فقال لها نعم الزوج زوجك فجعلت
تكرر عليه القول وهو يكرر عليها الجواب فقال له كعب بن سور
الاسدي يا امير المؤمنين هذه امرأة تشكوا زوجها في مباحثته
اياها عن فراشه فقال له عمر رضى الله عنه كما فهتت كلامها
فاقتض^a بينهما فقال كعب على بن زوجها فاتي به فقال ان امراتك
تشكوك فقال افي طعام او شراب * فقال لا في واحد منهما
فقانت المرأة

(الرجز) يا آيتها القاضي الحكيم ارشده^d

الهي^e خليلي عن فراشي مسجده
زقدته في مضاجعي تعبده
نهارة وليله ما يسرقده
فلست في امر النساء احبده
فاقتض القضا يا كعب لا تردده

فقد الزوج

(الرجز) زقدني في فرشها^g وفي الخجل

اني امرؤ اذ هلسي ما قد نزل
في سورة النحل وفي السبع الطول
وفي كتاب^h الله تخويف جليل

فقال كعب

(الرجز) ان لها حقاً هلييك با رجل

نصيبها في اربع لمن عفل

a) M. اقض b) M. omittit. c) P. omittit. d) M. ارشده

e) M. حكم f) P. الهتني والهي L. inserit وأن M. g) M.

correx. h) P. كلام i) L. وحل L. correxit. q) P. قسربها

فَأَعْطَاهَا ذَاكَ وَدَعَ عَنْكَ السَّعْلَ

ثم قال له ان الله قد احلّ لك من النساء مثني وثلاث ورباع^a
فلك ثلاثة ايام وليالهن تبعد فيهن ربك ولها يوم وليله فعال
عمر * كعب رضى الله عنه^b والله ما ادرى من اى امرئك^c
عجب ائمن فنهيك امرها^d امر من حكمك بينهما اذهب^e فقد
وتيتك انقضاء بالبصرة وهذا انقضاء من كعب والامضاء من عمر
رضى الله عنه * كن حكما^f بالجائز دون الواجب لان الزوج لا
يلزمه ان يفسد للزوجة الواحدة ولا يجيبها الى الفراش اذا اصابها
دفعة واحدة فدل هذا على ان لوالى المظالم ان يحكم بالجائز
دون الواجب

فصل في توقيعات النذر في المضام واذا وقع النادر في المظالم
في فصل المتظلمين اليه بالنظر بينهم لم يخل حال الموقع
اليه من احد امرين اما ان يكون واليه على ما وقع به اليه او
غير وال عليه^g فان كن^h واليا عليه كتوقيعه الى القاضي بالنظر
بينهما فلا يخلوا حال ما تضمنه التوقيع من احد امرين اما ان
يسكون اذنا بالحكم او اذنا بالكشف والوساطة فان كان اذنا
بالحكم جاز له الحكم بينهما باصل ائولبة ويكون التوقيع تأكيدا
لا يؤثر فيه قصورⁱ معانيه وان كن اذنا بالكشف للصورة^k او
التوسط بين الخصمين فن كن في التوقيع بذنك نهيه^l عز^m الحكم
فيه لمⁿ يكن له ان يحكم بينهما وكن هذا النهى عزلا له عن

a) Sur. 4, 3. b) M. omittit. c) M. امرين, L. correxit.

d) M. P. omittit. e) امر من هذا الرجل وزوجته.

f) M. addit. غير M. g) M. omittit. h) اذا كانا حكما

ولم M. omittit. i) Solus O. فقد نساء m) Solus O.

الحكم بينهما وكان « على عموم ولايته فيمن عداها لآله لما جاز ان تكون الولاية نوعين عامة وخاصة جاز ان يكون العزل نوعين «أ» و«ب» وان لم ينه في التوقيع «ج» الحكم بينهما غير «د» أمره بالكشف * فقد قيل يكون نظرة على عموم في جواز حكمه بينهما لان أمره ببعض ما إليه لا يكون منعاً من غيره وقيل بل يكون ممنوعاً من الحكم بينهما مقصوداً على ما تضمنه التوقيع من الكشف «هـ» والوساطة «و» فحوى التوقيع دليل عليه ثم ينظر فان كان التوقيع بالوساطة لم يلزمه انهاء الحال اليه بعد الوساطة وان كان يكشف الصورة لزمه انهاء حالها اليه لآله استخباره منه فلزمه اجابته عنه فهذا حكم توقيعه الى من له الولاية وأما الحال الثانية وهو ان يقع الى من لا ولاية له كتوقيعه الى فقيه او شاهد فلا يخلوا حل توقيعه من ثلاثة احوال احدها ان يكون «د» يكشف الصورة * والثاني ان يكون بالوساطة والثالث ان يكون بالحكم فان كان التوقيع بكشف الصورة «هـ» فعليه ان يكشفها وينهى منها ما يصح ان «و» يشهد به ليجوز للموقع «و» ان «ح» يحكم به فان انهى ما لا يجوز ان يشهد به كان خيراً لا يجوز ان يحكم به الموقع ولكن يجعله في نظر انظار من الامارات اسنى «ز» يغلب بها حال «ح» احد الخصمين في الارهاب وفصل انكشف فان «ل» كان التوقيع بالوساطة توسط «م» بينهما ولم يقف على ما تضمنه التوقيع من تخصيص الوساطة

a) M. وهو b) M. حين c) M. omittit. d) O. omittit.
e) Solus O. omittit. f) M. ما g) P. موقع اليد را h) L. وان
i) Solus O. omittit. k) Solus O. omittit. l) M. وان
m) M. توسطت

د) انوساطة لا تفتقر الى تقلييد * ولا ولاية ه
وانما يفيد التوقيع بانوساطة تعيين الوسيط
بختيار الموقع وفود الخصمين انيه اخنياراً فان افضت ا الوساطة
انى صلاح خصمين لم يلزمه انهاءها وكان شهدا فيها متى
ماء استدعى للشهادة ا اذاها وان لم تُقض الوساطة الى صلاحهما
كن شهدا عليهما فيما اعترفا به عنده يوديه الى الناظر في
انظلم * ان عد الخصمان الى انتظلم م ولا يلزمه اداة f ان
لم يعدوا g وان كن التوقيع بالحكم بينهما فهذه ولاية يراعى
فيه معنى التوقيع ليكون نظره محمولاً على موجبه واذا ه كان
كذلك فالتوقيع حلال احدهما ان يحل به على اجابة الخصم
اذ منتمسه فيعتبر ا فيه حينئذ الى ما سأل الخصم في ظلامته
وبصير انظر مقصوراً عليه فان سأل انوساطة او انكشف للصورة
كن التوقيع موجب له وكن انظر مقصوراً عليه وسواء خرج
التوقيع مخرج الامر كقوله اُجبته الى ملتسمه او خرج مخرج الحكاية
كقوله راسك في اجابته الى ملتسمه كن ا موقعاً لانه لا يقتضى
ولاية يلزم حكماً فكن امرها اخف فان سأل المتظلم في
قضية الحكم بينهما فلا بد ان يكون الخصم م مسماً والخصومة
مذكورة لتصح انولاية عليهما فان لم يسم الخصم ولم يذكر
الخصومة لم تصح انولاية لانه ليست ولاية عامة فيجمل على
عمومها ولا خصوصية لتجهل بها وان سقى رافع النقصة خصمه

a) M. اولادة b) M. اقتضت c) M. omittit. d) M.
يعدوا e) O. اداء f) M. Solus O. omittit. g) انى الشهادة
h) M. موقعاً i) M. فيعتد به k) M. addit. ذاك l) M. فان
m) Solus O. addit. في النقضية

وذكر خصومته نظر في التوقيع بإجابته إلى ملتمة فان خرج
مخرج الامر فوق أُجب إلى ملتمة واعمل^a بما التمتة صحت
ولايته في الحكمة بينهما بهذا التوقيع وان خرج مخرج الحكاية
للحال فوق^b راىك في اجابته إلى ملتمة موقعاً فهذا التوقيع
خارج في^c الاعمال السلطانية مخرج الامر والعرف باستعماله فيها
معتمد فاما في الاحكام الدينية فقد جوزته طائفة * من
الفقهاء اعتباراً بالعرف فيه وصحت به الولاية ومنعت طائفة^d
اخرى من جوازه وانعقدان الولاية به حتى يقترن به امر تنعقد
ولايته^e به اعتباراً بمعاني اللفاظ^f فلو كان رافع القصة سأل
التوقيع بالحكم بينهما فوقع بإجابته إلى ملتمة^g من يعتبر
العرف المعتمد تحت الولاية بهذا التوقيع ومن اعتبر معاني
اللفاظ لم تصح به الولاية لانه سأل التوقيع بالحكم ونهر
يسأل الحكم والحال الشانبة في التوقيعات ان بحال فيه على
اجابة^h للحصر الى ما سأل ويستأنف فيه الامر به، تضمنه فبصير
ما تضمنه التوقيع هو المعتمد في الولاية وانⁱ كان كذلك فانه ثلاثة
احوال حال كمال وحال جواز وحال يخرج عن الامرين فاما الحال
التي^j يكون التوقيع فيها كمالاً في صحة الولاية فهو ان يتضمن
شيين احدهما الامر بالنظر والثاني الامر بالحكم فيذكر فيه أنظر^k
بين رافع هذه النقطة وبين خصمه واحكم بينهما بالحق وموجب
الشرع فاذا كنت كذلك جاز لن الحكم لا يكون الا بالحق
الذى يوجب حكم الشرع وانما يذكر ذلك في التوقيعات

a) M. علم b) M. وقع c) M. عن d) M. omittit.
e) M. فان f) M. انفظ g) M. فقد اعتبر h) M. ففد اعتبر
i) M. omittit. k) Codd. انظر

وصفاً لا شرطاً فإذا كان هذا التوقيع جامعاً لهذين الأمرين من النظر والحكم فهو التوقيع الكامل ويصح به التفليد والولاية وأما الحال التي يكون فيها التوقيع جازياً مع قصوره من حال الكمال فهو أن يتضمن الأمر بالحكم دون النظر فيذكر في توقيعه أحكم بين رافع هذه النقطة وبين خصمه أو يقول اقض بينهما فتصح الولاية بذلك لأن الحكم * والقضاء بينهما لا يكون إلا بعد تقدم النظر فصار به الأمر متصفاً بالنظر لأنه لا يخلوا منه وأما الحال التي يكون التوقيع فيها خالياً من كمال وجواز فهو أن يذكر في التوقيع انظر بينهما فلا تنعقد بهذا التوقيع ولاية لأن النظر بينهما قد يحتل الوساطة الجائزة ويحتل الحكم السليم وفي الاحتمال سواء فلم تنعقد به مع الاحتمال انولاية وان ذكر فيه انظر بينهم بالحق فقد قيل ان الولاية به منعقدة لأن الحق بـ نزم وقيل لا تنعقد به لأن انصلح والوساطة حق وان لم يلزم والله اعلم

الباب الثامن في ولاية النقابة على ذوي الانساب

وهذه النقابة موضوعة على صبيحة ذوي الانساب الشريفة من ولاية من لا يكافئهم في النسب ولا يساويهم *d* في الشرف ليكون *e* عليهم أحق *f* وأمره فيهم امضى روى عن النبي

a) M. بينهما, O. القضاء omittit, P. utrumque exhibet.

b) M. omittit. *c*) O. solummodo. *d*) M. يساويهم

e) M. أحق Codd. *f*) فيكون

صلعم أنه قال اعرفوا ^a انسابكم تصلوا ارحامكم فانه لا قرب بالرحم اذا قُطعت وان كانت قريبة ولا بُعد بها اذا وصلت وان ^b كذت بعيدة وولاية هذه النقابة تصح من احدى ثلاث جهات اما من جهة الخليفة المستولي على كل الامور واما ممن ^c فوض الخليفة اليه تدبير الامور كوزير انتفويض وامير الافليم واما من نقيب عام الولاية استخلف نقيباً خاصاً لولاية فاذا اراد المولى ان يولي على الطالبين نقينا او على العباسيين نقيباً يختير منهم ^d اجلهم بيتاً واكثرهم فضلاً واجزئهم رايًا فولي عليهم لتجتمع فيه شروط الرياسة والسياسة فيسرعوا الى طاعته برياسته وتستقيم امورهم بسياسته والنقابة على ضربين خاصة وعامة فالأولى الخاصة فهو ان يقتصر بنظره على مجرد النقابة من غير تجاوز لها الى حكم ^e واقامة حد ولا ^f يكون العلم معتبراً في شروطها ويلزمه ^g في النقابة على اهله من حقوق انظر اثنا عشر حقاً احدها حفظ انسابهم من داخل فيها وليس ^h منها او ⁱ خارج عنها وهو ^m منها فيلزمه حفظ الخارج منها ⁿ كما يلزمه حفظ الداخل فيها ليكون النسب محفوظاً على صكته معزواً ^o الى جهته والثاني تمييز بطونهم ومعرفة انسابهم حتى * لا يخفى عليه منهم بنوأت ^p ولا

^a) M. اعترفوا, L. marg. tum addunt لشرف ^b) Solus M. من ^c) M. واما ^d) M. من ^e) Solus O. وبان ^f) marg. correxit. ^g) Solus O. للحكم ^h) M. فلا ⁱ) M. ويلزم ^j) M. منه ^k) M. هو ^l) M. و ^m) M. نيس ⁿ) M. اهلها ^o) M. معزواً ^p) Sic conicio, P. totum locum omittit, O. سواب, M. offerunt.

لهم منتصفين وبالمعونة^{هـ} عليهم منصفين فان من عدل السير^ا
فيهم انصافهم وانتصافهم والتاسع ان ينوب عنهم في المطالبة
بحقوقهم العامة في سهم ذوي القرى * في الفى^ب والغنيمة انذى
لا يختص به احدهم حتى يقسم بينهم بحسب ما اوجبه الله
تعالى لهم والعاشر ان يمنع ايامهم^ج ان * يتزوجن الا من^د
الا ثفاء * لشرفهن على سائر النساء صيانة لانسابهن وتعظيمها
لحرمتهن ان يزوجهن غير الولاة او ينكحهن غير الكفاة والحادى
عشر ان يقوم ذوي الهفوات منهم فيما سوى الحدود بما لا يبلغ
به حدا ولا ينهر به دماً ويقبل ذا الهيبة منهم عشرته ويغفر
بعد الوعظ زلته واثانى عشر مراعاة وقوفهم بحفظ اصولها
وتنمية فروعها واذا لم يرد اليه جديتها^{هـ} راعى^و الحياة لها فيما
اخذوه^ز وراعى قسمتها اذا قسموه وميز المستحقين لها اذا خصت
وراعى اوصافهم فيها اذا شرطت حتى لا يخرج منهم
مستحق ولا يدخل فيها غير محق

فصل واما النفاية العامة فعمومها ان يرد اليه في النفاية
عليهم مع ما قدمناه من حقوق النظر خمسة اشياء احدها
الحكم بينهم فيما تنازعوا فيه واثانى الولاية على ايتهم فيما
ملكوه واثالث اقامة الحدود عليهم^ز فيما ارتكبوه والرابع تزويج
الايامى اللاتي لا يتعيين اونيائهن^ح او قد تعينوا فعضلوهن
والخامس ايقاع^ك الحجر على من عتة منهم او سفه وفككه اذا

من نسايهم M. addit ج) والفى M. b) وبما M. a)
d) M. يتزوجوا بغير e) Solus O. exhibet. f) E coniectura,
وإذا P. inde a voce h) وادعى M. g) حابتها M. وحلتها O.
omnia omittit. i) M. omittit. k) M. ارتفاع L. correxit.

ألقى ورشد^a فيصير بهذه الخمسة عامر النقابة فيعتبر^b حينئذ
في صحة دعيته وعقد ولادته أن يكون عائداً من أجل الاجتهاد
بفتح حكمه وبعدد فساد فساد^c انعدت ولادته ثم تحلل حالها
من أحد من من من تتضمن تصرف المدعى * عن النظر في
الحكمه أو لا مصدقه من = ذلت ولادته مناعة العموم لا
بتضمن تصرف المدعى عن النظر في احكامهم وإنما يمكن تعليل
النفيب بالنظر في احكامهم موجب تصرف القاضي « عنها حراز
نكل واحد من النفيب والقاضي النظر في احكامهم أما النفيب
فمخصوص ولادته انتهى * اوجب دخولهم فيها * وأما القاضي
فعوم ولادته انتهى اوجب دخولهم فيها / فأنهما حكم في
* قنزعهم وتشحرج^d وفي تزويج اياد^e نفذ حكمه وحري
أمر في حكم على عمل هذا / انفس مجرى / قاضيين في بلد
فيهما حكم * نفذ حكمه / بين متنازعين ولم يكن للاحر اذا
كن بحكمه في الاجتهاد مسوغ أن ينقضه وأن اخلف متنازعان
منهم فدعا أحدهما إلى حكم النفيب ودعا الآخر إلى حكم
القاضي فنفذ قيل أن الداعي إلى نظر النفيب أولى لخصوص
ولادته وقبل بل / هما سواء فيكون كمتنازعين * في انحاكم^f
إلى قاضيين في بلد فيغلب قول الضائب على المدلوب
فإن تساريا كان على ما قدمناه من التوجيهين أحدهما يفرع

a) Solus O. ورشد b) M. فيتعين c) M. وإذا d) M. omittit, L. marg. e) M. هيئوا f) Solus O. omittit.
g) M. منازعهم ومتشاجرهم h) M. omittit. i) M. omittit. j) M. omittit. k) M. omittit. l) M. omittit. m) Solus O. omittit.

بينهما ويعمل على قول من قرع بينهما والثاني يقطع التنازع بينهما حتى يتفقا ^a على احدهما وان كان في ولاية النقيب صرف القاضى عن النظر بين اهل هذا النسب ^b لم يجز للقاضى ان يتعرض للنظر في احكامهم سواء ^c استعدى اليه منهم مستعد او لم يستعد وخائف ذلك حال انقاضيين في جانبى بلد اذا استعدى اليه ^d من الجانب الاخر مستعد يلزمه ^e ان يعديه على خصمه للفرق بينهما وذلك ان ولاية كل واحد * من القاضيين ^f محصورة بمكانه فاستوى حكم الطارى اليه والقاضى فيه لانهما يصيران من اهله وولاية النقابة محصورة بالنسب السدى لا يختلف حاله باختلاف الاماكن فلو تراضى ^g المتنازعان من اهل هذا النسب بحكم القاضى لم يكن له النظر بينهما ولا ان يحكم نهما او ^h عليهما لانه بالصرف ⁱ منتهى ^j عنه وكان النقيب احق بالنظر بينهما ان كان التنازع بينهم لا يتعداهم الى غيرهم فان تعدوا فننازع ضامى وعباسى فداء الضالى الى حكم نقيبهم * ودعا العباسى الى حكم نقيبهم ^m لم يجب على واحد منهما الاجابة الى حكم غير نقيبهم لخروجه عن ولايته فاذا اقاما على تمانعهما من الاجابة الى نقيب احدهما ففيه وجهان احدهما يرجعان الى حكم السلطان انذى هو عم الولاية عليهما اذا كان انقاضى * مصروفا عن النظر ⁿ بينهما ليكون السلطان هو الحاكم بينهما اما بنفسه او بمن يستنيبه على الحكم بينهما

لزمه ^a M. الى احدهما ^c M. omittit. ^b M. يبقى ^d M. لزمه ^e M. omittit. ^h M. قراضيا ^g M. والناظر ^f M. منهما ^e M. ⁱ M. ^j M. ^k M. ^l M. ^m Solus O. ⁿ مطروف النظر ⁿ M. omittit.

والوجه الثاني وهو أشبه أن يجمع النقيبان ويجصر كل واحد منهما صاحبه ومشتركان في سماع الدعوى وينفرد بالحكم بينهما نقيب المطلوب دون انضائب لأنه مندوب * إلى أن « يستوفي من أهله حقوق مستحقّتها ^h فإن تعلّق ثبوت الحقّ ببيّنة تسمع على أحده أو حين يحلف بها أحدهما سمع البيّنة نقيب المشهود عليه دون نقيب المشهود ^{هـ} وأحلف نقيب الخالف دون نقيب المسخلف ليصير الحكم بينهما ^د هو نقيب المطلوب دون انضائب وإن نمانع النقيبين أن يجتمعا لم يتوجه عليهما في الوجه الأول مؤثّر وتوجه عليهما المأثّر في الوجه الثاني وكان أغلظ النقيبين مؤثّم ^{هـ} نقيب المطلوب منهما لاختصاصه بتنفيذ الحكم فلو تراضى ^f انضائبي وانعباسي بالتحكّم إلى أحد النقيبين فحكم بينهما نقيب أحدهم نظر فإن كان الحاكم بينهما ^g نقيب المطلوب صحّ حكمه وأخذ به خصمه وإن حكم بينهما نقيب انضائب ففي نفوذ حكمه عمليه وجهان بنفوذ حكمه في أحدهما ويردّ في الآخر ونو احضر أحدهما بيّنة عند انقاضي ليسمعا على خصمه ويكتب به إلى نقيبته وهو * منصرف عن ^h النظر بينهما لم يجز أن يسمع بيّنة وإن كان يرى انقضاء على الغائب لأن حكمه لا ينفذ على من تقوم عليه البيّنة لو حضره فأولى أن لا ينفذ حكمه عليه مع ^h الغيبة ونو أراد القاضي أن يرى القضاء على الغائب سماع بيّنة على رجل من غير عمله

a) M. لأن b) M. مستحقّتهما c) Solus O. omittit.
d) Solus O. منهما e) M. في المأثّر f) M. تراضيا
g) Solus O. omittit. h) M. منصرف على
k) M. في

ليكتب بما ثبت عنده منها الى قاضى بلدة *a* جاز والفرق بينهما ان من كان في غير عملة لو حضر عنده نفذ حكمة عليه فلذلك جاز سماع البينة عليه واعمل هذين النسبين ان *b* حضر احدهم عنده ثم ينفذ حكمة عليه فكذلك لم يجز ان يسمع البينة عليه ولو كان احد هذين اقر عند القاضى لصاحبه بحق جاز * ان يكون القاضى شاهدا به عليه عند نقيبه وم يجز ان يجبر به حكما لان حكمة لا ينفذ عليه وهكذا لو اقر به عند غير النقيبين كان شاهدا فيه عند نقيبه ولو اقر به عند نقيبه جاز وكان حاكما عليه باقراره ولو اقر به عند نقيب خصمه ففيه ما قدمناه من الوجهين يكون في احدهما شاهدا ويكون في الوجه الاخر حاكما فيه لما بيناه *d* من الفرق بين نقيب الطائب والمطلوب وهكذا القول في ولايات زعماء العشائر وولاة القبائل المنعزدين بالولايات على عشائرهم وقبايلهم

الباب التاسع في الولاية على امامة الصلوات

والامامة على *e* الصلوات *f* تنقسم ثلاثة اقسام احدها الامامة في الصلوات الخمس والثاني الامامة في صلوة الجمعة والثالث الامامة في صلوات *g* الندب فاما الامامة في الصلوات الخمس فنصب الامام *h*

a) O. بلد P. بلدى ديكر *b*) M. لو *c*) Desunt in M., P. lin. 8 omnia inde a voce شاهدا usque ad vocem كان *d*) M. ذكرناه *e*) M. في *f*) O. et L. الصلوة *g*) M. الائمة *h*) M. الصلاة

فيها معتبر بحال المساحد التي تقام فيها الصلوات وهي ضربان
مساجد سلطانية ومساجد عامية فأما المساجد السلطانية
فهي المساحد والجوامع والمشاهد وما عظم وكثر أهله من
المساجد التي يقوم السلطان بمراعاتها فلا يجوز أن ينتدب
للإمامة فيها إلا من ندبه انسلطان لها وفلده الإمامة فيها * نبيلا
بفتات اربعية عليه فيب هو موكول اليه ^a فإذا قلد السلطان
فيها امما كن احق بالإمامة فيها من غيره وان كان افضل منه
واعلم وهذه التولية طريقتها ضربون الاولى لا طريق الزوم والوجوب
بخلاف ولاية النعضاء وانفذة لامر بن احدها انه لو تراضى الناس
بهم وصلّى بهم أجراً ^b وقحت جماعتهم والثاني ان الجماعة
في الصلوات الخمس من اسم من استختره والعضايل المستحسنة
وليست من افروض ^c الواجبة في ^d قول جميع افعهاء الا داود
فانه تفرد بايجابهم الا من عذر واذا كنت من النذب المؤكد
ونسدب انسلطان لهذه المساحد امما لم يكن لغيره ^e ان
يتقدم فيها مع حضوره فان ^f غاب واستناب ^g كن من استنابه
فيها احق بالإمامة وان لم يستناب في غيبته استون الامام ^h
فيمن تقدم فيها ان امكن وان تعذر استيدانه تراضى ⁱ
اهل البلد ^k فيمن يؤمهم ^l نبيلا تتعضل جمعتهم فاذا ^m حضرت
صلوة اخرى والامر على غيبته فعد قيل ان المرتضى للصلاة

^a) P. omittit; codd. sine punctis exhibent, اللازمة M. ^c) جزاهم M. ^b) pro موكول م. et M. موكول ^d) M. من ^e) M. لاحد ^f) Solus M. وان ^g) M. addit. ^h) M. فتراضى L. ⁱ) السلطان M. ^k) او استناب ^l) L. ^m) M. ⁿ) L. ^o) L. ^p) L. ^q) L. ^r) L. ^s) L. ^t) L. ^u) L. ^v) L. ^w) L. ^x) L. ^y) L. ^z) L. ^{aa}) L. ^{ab}) L. ^{ac}) L. ^{ad}) L. ^{ae}) L. ^{af}) L. ^{ag}) L. ^{ah}) L. ^{ai}) L. ^{aj}) L. ^{ak}) L. ^{al}) L. ^{am}) L. ^{an}) L. ^{ao}) L. ^{ap}) L. ^{aq}) L. ^{ar}) L. ^{as}) L. ^{at}) L. ^{au}) L. ^{av}) L. ^{aw}) L. ^{ax}) L. ^{ay}) L. ^{az}) L. ^{ba}) L. ^{bb}) L. ^{bc}) L. ^{bd}) L. ^{be}) L. ^{bf}) L. ^{bg}) L. ^{bh}) L. ^{bi}) L. ^{bj}) L. ^{bk}) L. ^{bl}) L. ^{bm}) L. ^{bn}) L. ^{bo}) L. ^{bp}) L. ^{bq}) L. ^{br}) L. ^{bs}) L. ^{bt}) L. ^{bu}) L. ^{bv}) L. ^{bv}) L. ^{bw}) L. ^{bx}) L. ^{by}) L. ^{bz}) L. ^{ca}) L. ^{cb}) L. ^{cc}) L. ^{cd}) L. ^{ce}) L. ^{cf}) L. ^{cg}) L. ^{ch}) L. ^{ci}) L. ^{cj}) L. ^{ck}) L. ^{cl}) L. ^{cm}) L. ^{cn}) L. ^{co}) L. ^{cp}) L. ^{cq}) L. ^{cr}) L. ^{cs}) L. ^{ct}) L. ^{cu}) L. ^{cv}) L. ^{cw}) L. ^{cx}) L. ^{cy}) L. ^{cz}) L. ^{da}) L. ^{db}) L. ^{dc}) L. ^{dd}) L. ^{de}) L. ^{df}) L. ^{dg}) L. ^{dh}) L. ^{di}) L. ^{dj}) L. ^{dk}) L. ^{dl}) L. ^{dm}) L. ^{dn}) L. ^{do}) L. ^{dp}) L. ^{dq}) L. ^{dr}) L. ^{ds}) L. ^{dt}) L. ^{du}) L. ^{dv}) L. ^{dw}) L. ^{dx}) L. ^{dy}) L. ^{dz}) L. ^{ea}) L. ^{eb}) L. ^{ec}) L. ^{ed}) L. ^{ee}) L. ^{ef}) L. ^{eg}) L. ^{eh}) L. ^{ei}) L. ^{ej}) L. ^{ek}) L. ^{el}) L. ^{em}) L. ^{en}) L. ^{eo}) L. ^{ep}) L. ^{eq}) L. ^{er}) L. ^{es}) L. ^{et}) L. ^{eu}) L. ^{ev}) L. ^{ew}) L. ^{ex}) L. ^{ey}) L. ^{ez}) L. ^{fa}) L. ^{fb}) L. ^{fc}) L. ^{fd}) L. ^{fe}) L. ^{ff}) L. ^{fg}) L. ^{fh}) L. ^{fi}) L. ^{fj}) L. ^{fk}) L. ^{fl}) L. ^{fm}) L. ^{fn}) L. ^{fo}) L. ^{fp}) L. ^{fq}) L. ^{fr}) L. ^{fs}) L. ^{ft}) L. ^{fu}) L. ^{fv}) L. ^{fw}) L. ^{fx}) L. ^{fy}) L. ^{fz}) L. ^{ga}) L. ^{gb}) L. ^{gc}) L. ^{gd}) L. ^{ge}) L. ^{gf}) L. ^{gg}) L. ^{gh}) L. ^{gi}) L. ^{gj}) L. ^{gk}) L. ^{gl}) L. ^{gm}) L. ^{gn}) L. ^{go}) L. ^{gp}) L. ^{gq}) L. ^{gr}) L. ^{gs}) L. ^{gt}) L. ^{gu}) L. ^{gv}) L. ^{gw}) L. ^{gx}) L. ^{gy}) L. ^{gz}) L. ^{ha}) L. ^{hb}) L. ^{hc}) L. ^{hd}) L. ^{he}) L. ^{hf}) L. ^{hg}) L. ^{hh}) L. ^{hi}) L. ^{hj}) L. ^{hk}) L. ^{hl}) L. ^{hm}) L. ^{hn}) L. ^{ho}) L. ^{hp}) L. ^{hq}) L. ^{hr}) L. ^{hs}) L. ^{ht}) L. ^{hu}) L. ^{hv}) L. ^{hw}) L. ^{hx}) L. ^{hy}) L. ^{hz}) L. ^{ia}) L. ^{ib}) L. ^{ic}) L. ^{id}) L. ^{ie}) L. ^{if}) L. ^{ig}) L. ^{ih}) L. ⁱⁱ) L. ^{ij}) L. ^{ik}) L. ^{il}) L. ^{im}) L. ⁱⁿ) L. ^{io}) L. ^{ip}) L. ^{iq}) L. ^{ir}) L. ^{is}) L. ^{it}) L. ^{iu}) L. ^{iv}) L. ^{iw}) L. ^{ix}) L. ^{iy}) L. ^{iz}) L. ^{ja}) L. ^{jb}) L. ^{jc}) L. ^{jd}) L. ^{je}) L. ^{jf}) L. ^{jj}) L. ^{jk}) L. ^{jl}) L. ^{jm}) L. ^{jn}) L. ^{jo}) L. ^{jp}) L. ^{jq}) L. ^{jr}) L. ^{js}) L. ^{jt}) L. ^{ju}) L. ^{jv}) L. ^{jw}) L. ^{jx}) L. ^{jy}) L. ^{jz}) L. ^{ka}) L. ^{kb}) L. ^{kc}) L. ^{kd}) L. ^{ke}) L. ^{kf}) L. ^{kg}) L. ^{kh}) L. ^{ki}) L. ^{kj}) L. ^{kl}) L. ^{km}) L. ^{kn}) L. ^{ko}) L. ^{kp}) L. ^{kq}) L. ^{kr}) L. ^{ks}) L. ^{kt}) L. ^{ku}) L. ^{kv}) L. ^{kw}) L. ^{kx}) L. ^{ky}) L. ^{kz}) L. ^{la}) L. ^{lb}) L. ^{lc}) L. ^{ld}) L. ^{le}) L. ^{lf}) L. ^{lg}) L. ^{lh}) L. ^{li}) L. ^{lj}) L. ^{lk}) L. ^{ll}) L. ^{lm}) L. ^{ln}) L. ^{lo}) L. ^{lp}) L. ^{lq}) L. ^{lr}) L. ^{ls}) L. ^{lt}) L. ^{lu}) L. ^{lv}) L. ^{lw}) L. ^{lx}) L. ^{ly}) L. ^{lz}) L. ^{ma}) L. ^{mb}) L. ^{mc}) L. ^{md}) L. ^{me}) L. ^{mf}) L. ^{mg}) L. ^{mh}) L. ^{mi}) L. ^{mj}) L. ^{mk}) L. ^{ml}) L. ^{mm}) L. ^{mn}) L. ^{mo}) L. ^{mp}) L. ^{mq}) L. ^{mr}) L. ^{ms}) L. ^{mt}) L. ^{mu}) L. ^{mv}) L. ^{mw}) L. ^{mx}) L. ^{my}) L. ^{mz}) L. ^{na}) L. ^{nb}) L. ^{nc}) L. nd) L. ^{ne}) L. ^{nf}) L. ^{ng}) L. ^{nh}) L. ⁿⁱ) L. ^{nj}) L. ^{nk}) L. ^{nl}) L. ^{nm}) L. ⁿⁿ) L. ^{no}) L. ^{np}) L. ^{nq}) L. ^{nr}) L. ^{ns}) L. ^{nt}) L. ^{nu}) L. ^{nv}) L. ^{nw}) L. ^{nx}) L. ^{ny}) L. ^{nz}) L. ^{oa}) L. ^{ob}) L. ^{oc}) L. ^{od}) L. ^{oe}) L. ^{of}) L. ^{og}) L. ^{oh}) L. ^{oi}) L. ^{oj}) L. ^{ok}) L. ^{ol}) L. ^{om}) L. ^{on}) L. ^{oo}) L. ^{op}) L. ^{oq}) L. ^{or}) L. ^{os}) L. ^{ot}) L. ^{ou}) L. ^{ov}) L. ^{ow}) L. ^{ox}) L. ^{oy}) L. ^{oz}) L. ^{pa}) L. ^{pb}) L. ^{pc}) L. ^{pd}) L. ^{pe}) L. ^{pf}) L. ^{pg}) L. ^{ph}) L. ^{pi}) L. ^{pj}) L. ^{pk}) L. ^{pl}) L. ^{pm}) L. ^{pn}) L. ^{po}) L. ^{pp}) L. ^{pq}) L. ^{pr}) L. ^{ps}) L. ^{pt}) L. ^{pu}) L. ^{pv}) L. ^{pw}) L. ^{px}) L. ^{py}) L. ^{pz}) L. ^{qa}) L. ^{qb}) L. ^{qc}) L. ^{qd}) L. ^{qe}) L. ^{qf}) L. ^{qg}) L. ^{qh}) L. ^{qi}) L. ^{qj}) L. ^{qk}) L. ^{ql}) L. ^{qm}) L. ^{qn}) L. ^{qo}) L. ^{qp}) L. ^{qq}) L. ^{qr}) L. ^{qs}) L. ^{qt}) L. ^{qu}) L. ^{qv}) L. ^{qw}) L. ^{qx}) L. ^{qy}) L. ^{qz}) L. ^{ra}) L. ^{rb}) L. ^{rc}) L. rd) L. ^{re}) L. ^{rf}) L. ^{rg}) L. ^{rh}) L. ^{ri}) L. ^{rj}) L. ^{rk}) L. ^{rl}) L. ^{rm}) L. ^{rn}) L. ^{ro}) L. ^{rp}) L. ^{rq}) L. ^{rr}) L. ^{rs}) L. ^{rt}) L. ^{ru}) L. ^{rv}) L. ^{rw}) L. ^{rx}) L. ^{ry}) L. ^{rz}) L. ^{sa}) L. ^{sb}) L. ^{sc}) L. ^{sd}) L. ^{se}) L. ^{sf}) L. ^{sg}) L. ^{sh}) L. ^{si}) L. ^{sj}) L. ^{sk}) L. ^{sl}) L. sm) L. ^{sn}) L. ^{so}) L. ^{sp}) L. ^{sq}) L. ^{sr}) L. ^{ss}) L. st) L. ^{su}) L. ^{sv}) L. ^{sw}) L. ^{sx}) L. ^{sy}) L. ^{sz}) L. ^{ta}) L. ^{tb}) L. ^{tc}) L. ^{td}) L. ^{te}) L. ^{tf}) L. ^{tg}) L. th) L. ^{ti}) L. ^{tj}) L. ^{tk}) L. ^{tl}) L. tm) L. ^{tn}) L. ^{to}) L. ^{tp}) L. ^{tq}) L. ^{tr}) L. ^{ts}) L. ^{tt}) L. ^{tu}) L. ^{tv}) L. ^{tw}) L. ^{tx}) L. ^{ty}) L. ^{tz}) L. ^{ua}) L. ^{ub}) L. ^{uc}) L. ^{ud}) L. ^{ue}) L. ^{uf}) L. ^{ug}) L. ^{uh}) L. ^{ui}) L. ^{uj}) L. ^{uk}) L. ^{ul}) L. ^{um}) L. ^{un}) L. ^{uo}) L. ^{up}) L. ^{uq}) L. ^{ur}) L. ^{us}) L. ^{ut}) L. ^{uu}) L. ^{uv}) L. ^{uw}) L. ^{ux}) L. ^{uy}) L. ^{uz}) L. ^{va}) L. ^{vb}) L. ^{vc}) L. ^{vd}) L. ^{ve}) L. ^{vf}) L. ^{vg}) L. ^{vh}) L. ^{vi}) L. ^{vj}) L. ^{vk}) L. ^{vl}) L. ^{vm}) L. ^{vn}) L. ^{vo}) L. ^{vp}) L. ^{vq}) L. ^{vr}) L. ^{vs}) L. ^{vt}) L. ^{vu}) L. ^{vv}) L. ^{vw}) L. ^{vx}) L. ^{vy}) L. ^{vz}) L. ^{wa}) L. ^{wb}) L. ^{wc}) L. ^{wd}) L. ^{we}) L. ^{wf}) L. ^{wg}) L. ^{wh}) L. ^{wi}) L. ^{wj}) L. ^{wk}) L. ^{wl}) L. ^{wm}) L. ^{wn}) L. ^{wo}) L. ^{wp}) L. ^{wq}) L. ^{wr}) L. ^{ws}) L. ^{wt}) L. ^{wu}) L. ^{wv}) L. ^{ww}) L. ^{wx}) L. ^{wy}) L. ^{wz}) L. ^{xa}) L. ^{xb}) L. ^{xc}) L. ^{xd}) L. ^{xe}) L. ^{xf}) L. ^{yg}) L. ^{yh}) L. ^{yi}) L. ^{yj}) L. ^{yk}) L. ^{yl}) L. ^{ym}) L. ^{yn}) L. ^{yo}) L. ^{yp}) L. ^{yq}) L. ^{yr}) L. ^{ys}) L. ^{yt}) L. ^{yu}) L. ^{yv}) L. ^{yw}) L. ^{yx}) L. ^{yy}) L. ^{yz}) L. ^{za}) L. ^{zb}) L. ^{zc}) L. ^{zd}) L. ^{ze}) L. ^{zf}) L. ^{zg}) L. ^{zh}) L. ^{zi}) L. ^{zj}) L. ^{zk}) L. ^{zl}) L. ^{zm}) L. ^{zn}) L. ^{zo}) L. ^{zp}) L. ^{zq}) L. ^{zr}) L. ^{zs}) L. ^{zt}) L. ^{zu}) L. ^{zv}) L. ^{zw}) L. ^{zx}) L. ^{zy}) L. ^{zz}) L.

الأولى ^a يتقدم في الثانية وما بعدها إلى أن يحضر الإمام المولى وقيل بل يختار للصلاة الثانية ثان ^b * أن يرتضى لها ^c غير الأول ليلاً يصير هذا الاختيار تقليداً سلطانياً والذي أراه أولى * من إطلاق هذين الوجهين ^d أن يراعى حال الجماعة في الصلاة الثانية فإن حضرها من حضر في الأولى كان المرتضى من الجماعة الأول أحق بالإمامة في الصلاة الثانية وإن حضرها ^e غيرهم كان الأول كأحدهم واستأنفوا اختيار إمام يتقدمهم فإذا صلى إمام هذا المسجد بجماعة * وحضر من لم يدرك تلك الجماعة لم يكن لهم أن يصلوا / فيه جماعة وصلوا فيه فرادى لما فيه من اظهار المباعدة والتهمة بالمشاققة والمخالفة وإذا قلد السلطان لهذا المسجد اسمين فإن خص كل واحد منهما ببعض الصلوات الخمس جاز وكان كل ^f واحد منهما مقصوداً على ما خص به كنعليد أحدهما صلاة النهار وتقليد الآخر صلاة الليل * فلا يتجاوز كل ^g واحد منهما ما رده إليه وإن قلد الأئمة من عمر تخصيص كل واحد منهما ببعض الصلوات / لكن ^h رد إلى كل واحد منهم يوماً غير يوم صاحبه كان كل واحد منهم * في يومه / أحق بالإمامة فيه من صاحبه فإن أطلق تقليدهم من غير تخصيص كان في الإمامة سواء وأبهما سبق إليها كان أحق بها ونمى نكح نلاخر أن يومه في تلك الصلاة يقوم آخرى لأنه لا يجوز أن يقام في

^a) Solus O. omittit. ^b) Solus O omittit. ^c) M. ويرتضى ^d) L. in ^e) M. حضرها ^f) P. omittit. ^g) Solus O. omittit. ^h) M. يتجاوز أحد ⁱ) M. بيومه ^j) M. addit. ^k) M. لم يجز ^l) M. addit.

المساجد السلطانية جماعتان في صلوة واحدة واختلف في
انسبق الذي يستحق به التقدم على وجهين احدهما سبعة
بالحضور في المسجد والثاني سبعة بالامامة فيه فان حضر الامامان
في حال واحدة لم يسبق احدهما صاحبه فان اتفقا على
تقديم « احدهما كان اولى بالامامة وان تنازعا ^b فعليه وجهان ^c
احدهما يقرع بينهما * وتتقدم من قرع منهما ^d والثاني يرجع
الى اختيار اهل المسجد لاحدهما ^e ويدخل في ولادة هذان
الامر تقليد المؤذنين ما لم يصرح له بانصرف عنه لان الاذان
من سنن الصلوات انتهى ولي انقيام بها فصار داخلا في الولاية
وله ان ياخذ المؤذنين بما يودونه اجتهدا السية في الوقت
والاذان فان كن شافعييا يرى تعجيل الصلوات في اول الاوقات
وترجييع الاذان وافراد الاقامة اخذ المؤذنين بذلك * وان
كن رايبم بخلافه ^f وان كان حنفي يرى تأخير الصلوات الى اخر
الاقوات الا المغرب ويرى ترك الترجيع في الاذان وتثنية الاقامة
اخذهم بذلك وان كان رايبم بخلافه ^g يعمل الامام على
رايه واجتهاده في احكم صلاته فان كان شافعييا يرى الجهر
بسم الله الرحمن الرحيم وانقنوت في انصبح لم يكن للسلطان
ان ينهيه عن ذلك ولا للمؤمنين ان يذكروه عليه وكذلك ان
كن حنفي يرى ترك انقنوت في الصبح وترك الجهر بانيسلة عمل
على رايه ولم يعارض فيه وانفرق بين الصلاة والاذان انه يؤدى
الصلاة في حق نفسه فلم يجز ان يعارض في اجتهاده * وانموذن

a) M. تقدم b) M. تنازعا c) M. قولان d) M. omittit.

e) M. فيها f) M. هذه g) M. omittit.

يؤذن في حلف غيره فجاز ان يعارض في اجتهاده^a فان احب
المؤذن انه يؤذن لنفسه على اجتهاده اذن بعد الاذان *^b العام
اذنا خاصا^c لنفسه على رايه يسر به ولا يجبر^e

فصل والصفات المعتبرة في تقليد هذا الامام خمس ان يكون
رجلا عادلا قاريا فقيها سليم اللفظ من نقص او لثغ فان كان
صبيا او عبدا او فاسقا صحت امامته ولم تنعقد ولايته لان
انصغر والرق والفسق يمنع من الولاية ولا يمنع من الامامة^d قد
امر رسول الله صلعم عمرو بن مسلمة ان يصلي بقومه وكان
صغيرا لانه كان اقراهم وصلى رسول الله صلعم خلف مولى له وقال
صلوا خلف كل بر وفاجر ولا يجوز ان يكتفون * هذا الامام^e
امرأة ولا خنثى ولا اخرس ولا الشغ وان اتمت امرأة او خنثى
فسدت صلوته من ايتتم به^f من الرجال والخنانا وان امر الشغ او
اخرس يبدل الحروف باغيارها بطلت الصلاة من ايتتم به^g الا
ان يكون على مثل خرسه او شغ واكل ما على هذا الامام
من القراءة واللفه ان يكون حافظ^h دمر انقرآن عالمنا باحكم
الصلاة لانه انقدر المسنوح فيها وثيقⁱ يكون حافظ لجميع
انقرآن عالمنا بجميع الاحكام كن اولى وادا احنيع فقيه نيس

والـمـؤـذـنـون بـؤـذـنـون في حـو غـهـرـهـم M. a)
والـعـلم اذا كان M. b) فجاز ان يعارضوا في اجتهادهم
M. et P. c) الاول اذا كان خاصا: ex quo L. fecit:
pergunt sine novae sectionis indicatione. d) M. الاهلية
addit. e) M. omittit. f) L. بها g) M. vocem post
لان M. لا O. h) E coniectura; collocat. انقرآن
P. اكر

بِقَارِيَّ وَقَارِيَّ لَيْسَ بِفَقِيهٍ فَالْفَقِيهَ ^a أَوَّلَى مِنَ الْعَارِيَّ إِذَا كَانَ يَفْهَمُ
 انْفَاصَةً لَّانَ مَا يَلْزَمُ مِنَ انْقِرَانِ مُحْصُورٍ وَمَا يَنْوِبُهُ مِنَ الْحَوَادِثِ فِي
 الصَّلَاةِ غَيْرِ مُحْصُورٍ وَيَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ هَذَا الْإِمَامُ وَمُؤَدُّوهُ رِزْقًا عَلَى
 الْإِمَامَةِ وَالْإِذَاانَ مِنَ بَيْتِ الْمَالِ مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ وَمَنْعَ أَبُو حَنِيفَةَ
 مِنْ ذَلِكَ وَأَمَّا الْمَسْجِدُ الْعَامِيَّةُ ^b أَنْتَى تَبْنِيهَا أَهْلُ الشُّوَارِعِ
 وَتَعْبُدُ فِي شَوَارِعِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ فَلَا اعْتِرَاضَ لِلسُّلْطَانِ عَلَيْهِمْ فِي
 أَيْمَةِ مَسَاجِدِهِمْ وَتَكُونُ الْإِمَامَةُ فِيهَا لِمَنْ انْفَقُوا عَلَى الرِّضَاءِ
 بِإِمَامَتِهِ وَنَيْسَ لَهُمْ بَعْدَ الرِّضَاءِ بِهِ ^c أَنْ يَصْرِفُوهُ عَنِ الْإِمَامَةِ إِلَّا
 أَنْ يَتَغَيَّرَ حَالُهُ وَلَيْسَ لَهُمْ بَعْدَ رِضَائِهِ بِهِ ^d أَنْ يَسْتَخْلِفَ مَكَانَهُ
 نَدْبًا عَنْهُ وَيَكُونُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ أَحَقَّ بِالِاخْتِيَارِ وَإِذَا اخْتَلَفَ
 أَهْلُ الْمَسْجِدِ فِي اخْتِيَارِ إِمَامٍ عَمِلَ عَلَى قَوْلِ الْكَثَرِ
 فَإِنْ نَكَثُوا اخْتَلَفُوا اخْتَارَ السُّلْطَانُ لَهُمْ * قِطْعًا لِنَشَاجِرِهِمْ
 مِنْ ^e هُوَ أَدْنَى وَأَسْنَى وَأَقْرَأُ وَأَفْقَهُ وَهَلْ يَكُونُ اخْتِيَارُهُ
 مَقْصُورًا عَلَى الْعِدَدِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ ^f أَوْ يَكُونُ عَمَّا فِي جَمِيعِ أَهْلِ
 الْمَسْجِدِ عَلَى وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ ^g يَكُونُ مَقْصُورًا عَلَى ذَلِكَ
 الْعِدَدِ الْمُخْتَلَفِ فِي اخْتِيَارِهِ ^h أَحَدُهُمْ وَلَا يَتَعَدَّاهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ
 لَدَعَائِهِمْ عَلَى تَرْكِ مَنْ عَدَاهُمْ وَانْتِثَارِ أَنَّهُ ⁱ يَخْتَارُ مِنْ جَمِيعِ
 أَهْلِ الْمَسْجِدِ مَنْ يَرَاهُ لِإِمَامَتِهِمْ مُسْتَحَقًّا لَّانَ السُّلْطَانُ لَا
 يَضِيقُ عَلَيْهِ ^j الْإِخْتِيَارَ وَإِذَا بَنَى رَجُلٌ مَسْجِدًا لَمْ يَسْتَحَقِّ
 الْإِمَامَةَ فِيهِ وَكَانَ * هُوَ وَغَيْرُهُ ^m مِنْ جِيرَانِ الْمَسْجِدِ سَوَاءً فِي

^a) M. كان الفقيه ^b) M. omittit. ^c) M. omittit. ^d) M. له
 addit. ^e) O. وقطع النشاجر بينهم بمن ^f) M. فيهم ^g) M.
 omittit. ^h) M. اختيار ⁱ) M. أن ^k) Solus O. omittit.
^l) M. عليهم ^m) Solus O. غيره

امامته وإذانه وقال أبو حنيفة أنه ^a أحق بالامامة والالان فيه
وإذا حضرت جماعة منزل رجل للصلاة فيه كان مالك المنزل
أحقهم بالامامة فيه وإن كان دونهم في الفضل * فإن حضره ^b
السلطان كان في أحد انقولين أحق من المالك لعموم ولايته
عليه وإمالك في انقول الثاني أحق باختصاصه بالتصرف
في ملكه

فصل وأما الامامة في صلاة الجمعة فقد اختلف الفقهاء في وجوب
تقليدها فذهب أبو حنيفة وأهل العراق إلى أنها من الولايات
الواجبات وإن ^c صلاة الجمعة لا تصح إلا بحضور السلطان أو من
يستنيبه فيها وذهب الشافعي رضي الله عنه وفقهاء الحجاز إلى
أن التقليد فيها ندب وإن حضور السلطان ليس بشرط فيها ^d
فإن أقامها المصلون على شرايطها ^e انعقدت وصححت ويجوز أن
يكون الإمام فيها ^f عبدا وإن لم تنعقد ولايته وفي جواز امامة
الصبي قولان ولا يجوز إقامتها إلا في وطن ^g مجتمع المنازل يسكنه
من تنعقد بهم الجمعة لا يظعنون عنه شتاء ولا صيفا إلا صُغْنَ
حاجة سواء كان مصرا أو قرية وقال أبو حنيفة تختص ^h الجمعة
بالمصار ولا يجوز إقامتها في ⁱ القرى واعتبر المصربان يكون فيه
سلطان يقيم الحدود وقاص بفد الأحكام واختلف في وجوب
الجمعة على من كان خارج المصر فاسقطها أبو حنيفة منهم
وأوجبها الشافعي عليهم إذا سمعوا نداءها منه واختلف الفقهاء
في العدد الذي تنعقد به الجمعة فذهب الشافعي رضي الله عنه

ليس ^d M. ante ^c M. فإن ^e M. حضر ^b M. بأنه ^a M. ^{collocat.}
موطن ^g M. ^{omittit.} ^f M. شروطها ^e M. ^{correx.} ^h M. ^{على} ⁱ M. ^{تخص} ^h M.

أو أنها لا تنعقد * إلا بأربعين» رجلا من أهل الجمعة ليس
فديء امرأة ولا عبد ولا مسافر واختلف أصحابه في إمامهم هل
يكون زابدا على العدد أو واحدا منهم فذهب بعضهم إلى
أنها لا تصح إلا بأربعين سوى الإمام وقال أكثرهم يجوز أن يكونوا
أربعين مع الإمام وقال الرهري ومحمد بن الحسن تنعقد بأثنى
عشر سوى الإمام وقال أبو حنيفة والمرتضى ^b تنعقد بأربعة أحدهم
الإمام ودل اثبت ^c وأبو يوسف تنعقد بثلاثة أحدهم الإمام وقال
أبو داور تنعقد بثنين كسائر الجماعات ودل الملك لا اعتبار
باعداد ^d في انعقدت وإنما الاعتبار * أن يكونوا عددا ثبتت
بهم الأوطان عنب ولا يجوز أن تقام الجمعة في السفر ولا خرج
أنصر إلا أن متصل ببدء وإذا كان البصر جامعاً نفى قد
اتصل بناؤها حتى اتسع ^e بكثره أحد كبغداد جاز إقامة الجمعة
في مواضع ^g أسفديمة ولا يمنع اتصال ^h البنيان من إقامتها في
مواضعها وإن كن أنصر واحداً في ⁱ موضوع الأصل ^k وجامعه
يسع جميع أهل مكة ^l ثم يجوز أن تقام الجمعة فيه إلا في موضع
واحد منه ^m وإن كن أنصر واحداً متصل الأبنية لا يسع
جامعه جميع ⁿ أهل نكرتهم كالبصرة ^o فقد اختلف أصحاب

a) M. بأول من أربعين b) P. وقومي c) P. omittit. d) M.
vocem post انعقدت exhibet e) Lacuna in O. f) M.
g) M. مواضعها h) M. أيضا i) P. omittit. k) M.
addit على سعة l) M. et P. كهل مكة P. locum sic
vertit: وأكر مصر در موضوع أصل يكست در فراخي كه مي
m) M. omittit. كجانبه جميع أهل أو هاجو أهل مكة
n) M. omittit. o) M. البصرة

القيام ^a وقال أبو حنيفة يكسّر في الأولى ثلاثاً ^b
 قبل القراءة وفي الثانية أربعاً * سوى تكبيرة القيام ^c قبل ^e
 انقراءة ويعمل الامم في هذه التكبيرات ^f الزوايد على رأيه
 واجتهاده ونيس لمن ولاه ان يأخذ ^g برأى نفسه بخلاف العدد
 في صلاة الجمعة لانه يصير بذكر العدد في صلاة الجمعة خاص
 الولاية * ولا يصير بذكر التكبير في صلاة العيد خاص الولاية ^h
 فافتراً فاما صلاة الخسوفين فيصلّيها من ندبه السلطان لهما
 او من عمت ولايته فاشتملت عليهما وهي ركعتان في كل ركعة
 ركوعان واقامتان ⁱ يطيل القراءة فيهما فيقرأ في القيام الاول من
 الركعة الاولى سرّاً بعد الفاتحة بسورة ^k البقرة او بقدرها من
 غيرها ويركع مستبّحاً بقدر مائة آية ثم يرفع منتصباً ^m ويقرأ
 بعد الفاتحة بسورة ⁿ ال عمران او بقدرها ويركع مستبّحاً بقدر
 ثمانين ^o آية يسجد سجدة تيسر كساير الصلوات ثم يصنع في
 الركعة الثانية كذلك يقرأ في قيامها ويسبّح في ركوعها بثلاثي
 ما قرأ ويسبّح في الركعة الاولى ثم يخطب بعدها وذل مالك ^p
 يصلّي ركعتين كساير الصلوات ويصلّي لخسوف القمر كصلاة
 خسوف الشمس جهراً لانها من ^q صلاة الليل وقال مالك لا

^a) O. omittit, P. marg. addit. ^b) M. addit تكبيرة ^c) M. ثلاثاً ^d) O. omittit. ^e) Solus O. بعد, P. sic
 وابو حنيفة بر ان است كه در ركعة اولی سه تكبير بيش از قراءه
^f) M. omittit. ^g) M. omittit. ^h) M. انتكبير ⁱ) M. omittit. ^j) M. omittit.
^k) M. سورة ^l) M. قدره, L. alia manu ب addit. ^m) M.
 مائتي ⁿ) M. سورة ^o) Solus O. مائتي ^p) M. مائتي, L. a. m. correxit. ^q) M. omittit. ^r) M. نيل
^p) M. ابو حنيفة

بصلى * لخسوف القمر^ه فأمّا صلاة الاستسقاء فمذهب الیهما عند انفضاع المطر وخوف الجسد يتقدم من قلدها بصيام ثلاثة أيام قبلها والكف^ب فيها عن انتظام^ع والتخاضع وبصلح فيها بين امتشاجر^د والمنتخاض^ه والمهاجر^ز وهى صلاة العبد وفى وقتها وإذا قلّد صلاة العبد فى عام جاز مع اطلاق ولايته ان يصلبها فى كل عام ما لم يحرف وإذا قلّد صلاة الكسوف واستسقاء فى عام لم يكن له مع اطلاق ولايته ان يصلبها فى غيره الا ان يقلّد لان صلاة العيد راتبة وصلاة الخسوف والاستسقاء عارضة وإذا مطروا وهم فى صلاة الاستسقاء اتموها وخطب بعدهم شكراً ونو مطروا قبل الدخول فيها^ا لم يصلوا وشكروا الله تعالى بغير خطبة وكذلك فى الخسوف اذا تجلّى ولو اقتصر فى الاستسقاء على اندعاء بغير صلاة اجزاً وروى^ا ابو مسلم عن انس * بن مالك^ب ان اعرابيا اتى رسول الله صلعم فقال له يا رسول الله نعد انبيدك وما لنا * بغير ياط ولا صدى يصطبج^ه ثم انشده

a) M. expunxit, et alia manu لخسوف الشمس. b) M. ويكف, L. alia manu mutavit. c) M. omittit. d) M. انتمشاجرة. e) M. المضام. f) M. addit عام فى كل عام. g) M. addit صلاة والاستسقاء فى (كل L. addit) ما لم يحرف. h) M. omittit. i) M. omittit. k) M. addit. quod L. expunxit. l) M. omittit. m) M. omittit. n) M. omittit. o) Sic O, nisi quod P. بغير ياط ولا صدى بغير ياط. M. omittit. بغير ياط.

(الطويل) أتيناك والعذراء يدمي a لبانها

وقد شغلت أمّ الصبي عن الطفل

والقى بكفيه الصبي استكانةً

من الجوع ضعفا لا يبر ولا يسخلى

وَلَا شَيْءٌ مِّمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ عِنْدَنَا

سوى الخنظل العامى والعلهز الغسل

وليس لنا الا اليك فرارنا

وأين قرار الناس إلا إلى الرسل

فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتر داءه حتى صعد المنبر فحمد الله

وَأَتْنِي عَلَيْهِ وَقَالَ اللَّهُمَّ أَسْقِنَا غَيْثًا عَذَقًا مَغِيثًا سَحَابًا طَبَقًا

غير رايش / ينبت به الزرع ويملا به الضرع وتُحْيِي به الارض

بعد موتها وكذلك تخرجون فما استتم الدعاء g حتى الفتن h

السياء بارواقها: فجاء اهل البطانة يصتجون يا رسول الله الغرق

فقال حو اليٰنا ولا علينا فاجابت k انسحاب عن المدينة

کالا کیل فضحک رسول اللہ صلعم حی بدت نواجذہ! ثم قال للہ

درّ اخی طالب لو کان حاضرًا لقُرّت عیناه من انذی ینشدنا شعره

فَقَامَ عَلٰی بْنِ اَبِي صَالِبٍ فَقَالَ فَكَاَنَّاكَ يَا رَسُولَ اللّٰهِ اَرَدْتَ قُوَّةَ

چیزی نمانده که بان اصطلاح واغتباق نماییم جهة

شیر از idque sic explicat: ترمی P. a) عدم مطر

b) Sic P., rell. **ستان می اندازد از غایه جوع**

c) M. ^{له} d) M. ^{قلى} e) Solus O. exhibit.

f) P. locum sic praebet: **اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثَ مَغِيثَا سَحَابَا**

بارزاقها M. *i*) النعب M. *h*) كلمه M. *g*) طبقا نافعاً غير ضار

k) M. **اَجَاب** l) Vide Ham. 4 v. i. schol.

(انطويل) وابيض يستسقى الغمام بوجهه
 شمال ايتامى عصمة للارامل
 يلون به الهلاك من ال هاشم
 فهم عنده في نعمة وفواصل
 كذبتهم وبیت الله ببزى^a محمد
 ولم لا ^b * نقاتل دونه ونناضل^c
 ونسلمه حتى نصرع حوله
 ونذعل عن ابنينا والحلايل^d
 فقام^e رجل من ^f كنفه فشد انبي صلعم
 (انتقارب) نك الحمد والحمد ممن شكر
 سقيننا بوجه انبي المظر
 دع انه خبيثه دعوة
 واشخص معياي انبيه النظر
 فلم يك الا كنسقى^h الردا
 واسترع حتى راينب الدرر
 رقى الغزال وجر انيق^k

^a) Versus exstant Shar. ed. Cureton pag. ٢٣١. O. بى،
 M. ياوى P. نُبْزى fecit بى ex L. بى، محمد ا M.
^b) M. لى ^c) M. نصره خواعيم دان محمدا et vertit محمد،
 offert. دونه L. marg. nisi quod، ونقاتل نناضل عنده
^d) Solus L. marg. addit اجل صلعم ^e) فقال رسول الله صلعم اجل
^f) M. بنى addit. ^g) M. معه ^h) P. نعلب correxist, sed
 prius كالى habuit. ⁱ) O. انظر ^k) M. رقى انعموالى

اغاث به الله عليا مضمرة
وكان كما قاله عتبه
اسو ضارب ابيض ذا *h* غرر
به الله ارسل صوب انغمم
وهذا العمان وذاك *h* الخبير

فقال صلعم ان يمكن شاعر يحسن فقد احسنت وليس
انسوان محسنين ولاية في الصلوات انى يقام فيها دعوة
انسلطان اتباعا لشعاره الان وبكره محافته فيه وان لم يرد به
شرع تحرزا من مباينته واذا تغلب من منع من الجماعة كان
عدوا في ترك المجاهرة بها واذا اقامها المتغلب مع سوء معتقده
اتبع فيها ولا يتبع على بدعة يحدثها

الباب العاشر في الولاية على الحج

وهذه الولاية ضربان احدهما * ان تكون *g* على تسيير الحجيج
والثاني علم اقامة الحج فاما تسيير الحجيج فهو ولاية سياسية
وزعامه تدبير *h* والشروط المعتبرة في الموتى ان يكون مطاعا

اغاث من الله *O* *h* دق الغزالي وجم انبيى *P*، وحرر لعناق
اعد *M*. *habet* من *pro* به *P. nisi quod* et sic *P.* عليا مصر
addit. Scripsi *addit* الله *et* *correx* اغاث *in* اعد *L.* به عليا مصر
لذلك *M.* *d* بسقى *M* *c* ذو *M.* *b* *ex coniectura.* عليا و
M. *g* *addit.* على الحج *Solus O.* *f* *omittit.* *O.* *e*
M. *h* *addit.* *sed* وسياسة *L.* *h* *omittit.*
وتدبير

ذا رأى وشجاعة وهيبة *a* وهداية واندى عليه من *b* حقوق هذه
الولاية عشرة اشياء احدها جمع الناس في مسيرهم ونزولهم
حتى لا يتعرفوا فيخاف عليهم اتتوا في *c* والتغير والثاني ترتيبهم
في المسير والنزول باعطاء كل ضابطة منهم *d* مقداراً حتى يعرف
كل فريق منهم مقده اذا ساروا ويألف مكانه اذا نزل فلا
يتنازعون *e* فيه ولا يضآون *f* عنه واثنان *g* ان يرفق بهم في
المسير حتى لا يعجز عنه ضعيفهم ولا يضل عنه منقطعهم روى
عن النبي صلعم انه قال الضعيف امير انقوم *h* يريد ان من
ضعفت ذوابه كان على السوم ان يسيروا بسيرة *i* والرابع ان
يسلك بهم *k* اوضح الشرق واخصبها ويتجنب اجديها واوعرها
والخامس ان يرتاد ليمر امياه اذا انقضت والمراعى اذا قلت
والسادس ان يحرسهم اذا نزلوا ويحوشهم اذا رحلوا حتى لا
يتحفظهم ذاعر ولا يطلع فيهم متلصص والسابع ان يمنع عنهم
من يصدتهم عن المسير ويدفع عنهم من يحصرهم عن الحج
بقتال ان قدر عليه او يبذل مال ان احاب الحج عليه *l* ولا
يسعه ان يجبر احداً *m* على بذل الخقرة ان امتنع منها حتى *n*
يكون باذلاً لها عواً ومجيئاً اليها « طوعاً فان بذل المال على
اتمكن من الحج لا يجسب واثنان ان يصلح بين المتشاجرين
ويتوسط بين المتنازعين ولا يتعرض لحكم بينهم اجباراً

از P. والنسوانى Codd. *c* في Solus O. *b*) M. omittit. *a*) M. omittit.
يصلوا M. *f*) يتنازعوا M. *e*) M. omittit. *d*) جهة قطع طريق
caeterum vide M. *i*) السرففة M. *h*) M. omittit. *g*) M. omittit.
ولا يستعان بجبر احد M. *l*) M. omittit. pag. ٥٨ lin. 13. *k*) M. omittit.
ن. M. *n*) M. لا addit. *m*) M.

الا ان يفوض الحكم « المدة فيعتبر فيه ان يكون من اهله فيبحوز له حينئذ الحكم ^b بينهم فان دخلوا بلدا فيه حاكم جاز له ولحاكم البلد ^c ان يحكم بينهم فأيهما حكم نفذ حكمه لو كان انتماز بين الحجيج واهل البلد ^d يحكم بينهم الا حاكم البلد والتاسع ان بقوم زايغهم وبوتب خائنهم ولا يتجاوز التعزير الى الحد الا ان يكون له فيستوفيه اذا كان من اهل الاجتهاد فيه فان دخل بلدا فيه من بتولى اقامة الحدود على اهله نظره فان كان ما اتاه المحدود قبل دخول البلد فوالى الحجيج اولى باقامة الحد عليه من والى انبلد وان كان ما اتاه المحدود في انبلد فوالى انبلد اولى ^e باقامة الحد عليه من والى الحجيج والسعاشر ان يراعى اتساع الوقت حتى ^f بومن الفوات ولا تلجئهم ضيقة الى الحث في السير فاذا وصل الى الميقات امهلهم للاحرام ^g وادمة سنته ^h فان كان الوقت متسعا عدل بهم الى مكة ليخرجوا مع اهلها الى المواقع وان كان الوقت ضيقا عدل بهم عن مكة الى عرفة خوفا من فواتها فيفوت ⁱ الحج بها فان زمان انوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر ^j من يوم النحر فمن ادرك الوقوف بها في شئ من هذا الزمان من نيل او نهار فقد ادرك الحج وان فاتته الوقوف بها حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاتته الحج وعليه اتمام ما بقى من اركانه وحيثانه بتم وقضاؤه في العام المقبل ان أمكنه وفيما بعده ان بقدر عليه ولا تصير حجة عمره بانفوات

a) Solus O. omittit. b) M. ان يحكم c) Solus O. omittit.

d) L. omittit. e) M. omittit. f) Solus O. الاحرام g) P.

omittit. h) M. وفوات i) Solus O. اثني addit.

ولا يحل بعد الفوات الا ما حلال للحج وقال ابو حنيفة رحمه الله
 يخلل بعمل عمره^a وقال ابو يوسف بصير احرامه عمرة بالفوات
 واذا اوصل^b الحجج^c * الى مكة^d فمن^e له يكن على العود^e
 منهم زانت عنه ولابد انوالى على الحجج^f فلم يكن له^g عليه
 يد ومن كان منهم على العود فهو حلت ولانته وملتم احكام
 ضاعه اذا وحسى اناس حجتهم امياهم الايام انتى حرت
 بها العادة في نجر عذبهم ولا يرفعهم في الخروج فيضروهم فان
 احد بهم سر^h على ضيق المدينة لزيارة قبر رسول الله صلعم
 ليجمع لهم بينⁱ حج بيت الله سبحانه وزيارة قبر رسول الله
 صلعم^j رعاية لحرمة وفيم يحفوف^k عنه وان^l لم يكن ذلك
 من فروع الحج فهو من نذب^m اشترع المستحبة وعادات الحججⁿ
 المستحسنة روى دفع عن ابن عمر رضى الله عنه ان رسول الله
 صلعم دل من زار قسبري وجعلت نه شعاعتي وحكي
 انعتى قل كنت عند قبر رسول الله صلعم فده اعرابى فقال يا
 رسول الله اتى وجدت الله تعالى يقول وتو انتم ان ظلموا انفسهم
 جؤك الآية^o وقد جئتك ثامنا من ذنى مسن شعاعا بك الى ربى
 وانشأ يقول

(اليسيط) ب خير من ذفنت بدع^p اعظمه
 غشاب من طيبهن ابعاع والاكرم

a) M. omittit. c) M. سيدند. P. وصل. b) M. بعمره. d) M. صاروا. e) M. ولم يبق. f) M. انغور. g) M. ممن. h) M. الحج. i) ندوب. j) M. لان. k) Solus O. الحج والزيارة. l) M. في الترب. m) Sur. 4, 67, O. marg. versum explet. n) M. بائع. sed marg. في التراب. L.

نفسى ألفداء لقبر انت ساكنه

فيه العفاف وفيه الجود والكرم ^a

* ثم ركب راحلته وانصرف ^b قال العتبى اغفيت اغفاعةً فرأيت رسول الله صلعم * فقال ^c يا عتبى لحق الاعرابي وأخبره ان الله سبحانه قد غفر له ثم يكون في عودهم ^d ملتزمًا فيهم من الحقوق ما التزمه في صدرهم حتى يصل بهم الى البلد الذى سار بهم منه فينقطع ولايته ^e عنهم بالعود اليه ^f

فصل وان ^g كانت الولاية على اقامة الحج فهو فيه بمنزلة الامام في اقامة الصلوات فمن شروط الولاية عليه مع الشروط المعتبرة في ائمة الصلوات ان يكون عالمًا بمناسك الحج واحكامه عارفًا بموافقه ^h وايامه ويكون مدة ولايته مقدرة بسبعة ايام اولها من صلوة الظهر فى اليوم السابع من ذى الحجة وآخرها يوم الحلاق وهو انصر الثاني فى اليوم الثالث عشر من ذى الحجة وهو فيما قبلها وبعدها احد الرعايا وليس من الولاة فاذا كان مطلق الولاية على اقامة الحج فله اقامته فى كل عام ما لم يصرف عنه وان عقدت له خاصة على عام واحد لم يتعداها الى غيره الا عن ولاية ^k والذى يختص بولايته ويكون نظره مقصوراً عليه خمسة احكام ^l متفق عليها وسادس مختلف فيه

انت الرسول الذى ترجى شفاعته يوم ^a M. versum addit offert. ^b M. pro زانت ذلت L. المعان اذا ما زالت انقدم omittit. ^c M. omittit. ^d M. عوده بهم ^e M. omittit. ^f Solus O. pergīt sine novae sectionis indicatione. ^g M. فاذا ^h M. بموافقيته ⁱ M. omittit. ^k P. مجدده addit. ^l M. اقسام

أحدها أشعار الناس بوقت أحرامهم والخروج إلى مشاعرهم ليكونوا
 نه *a* متبعين وبأفعاله مقتديين والثاني * ترتيبهم للمناسك *b* على
 ما استقرّ انشراح عليه لآته متبوع فيها فلا يقدم موخرا ولا يؤخر
 مقدما سواء كان الترتيب مستحقا أو مستحبّا والثالث * تقدير
 المواقف بمقامه *c* فيها ومسيرة عنها كما تفدّر *d* في صلاة
 المومنين بصلاة الإمام والرابع اتبّعه على الأركان المشروعة فيها
 والتأمين على ادعيته بها ليتبعوه في القول كما اتبعوه
 في العمل ويكون اجتماع *e* ادعيتهم أفنح أبواب الاجابة والخامس
 أومنتهم * في الصلوات *f* في الأيام *g* التي شرعت خطب الحج
 فيها وجمع *h* الحجيم عليها وهي أربع فالأولى منهن وهي أول
 * شروعه في مسنونات ومنادية بعد تقدم أحرامه وان كان لو
 آخر أحرامه اجزاه ان يصلّي *i* بهم صلاة الظهر بمكة في اليوم
 السابع ويخطب بعدها وهي الأولى من خطب الحج الأربع مفتحا
 لها بالتلبية ان كان محرّما وبالتكبير ان كان محلا ويعلم *k* الناس
 مسيرة في *l* غد إلى دنى ليخرج اليها فيه وهو الثامن * من
 العشر *m* فينزل بخيف منى ببني كنانة حيث نزل رسول الله

ترتيب مناسك *P.* ترتيبه المناسك *M.* *b*) نهم *O.* *a*) Solus
 احكام *O.* *e*) تقدم *M.* *d*) ترتيب المواقف بمقام *M.* *c*)
P. ويجمع *M.* *h*) *O.* *omittit.* *g*) *solummodo.* *M.* *f*)
 بناجم امامت ايشان است در: totum locum sic vertit:
 مشروعة في *M.* *i*) صلوات كه مشروع است اجتماع حاج بر ان
 مسنونات الحج ان يبدا بتقديم احرامه وان كان لو
 من *M.* *l*) *addit.* فيها *M.* *k*) آخره اجزاء فيصلى
m) *M.* *omittit.*

صلعم منه ويبببت بها ويسير بهم a من غده وهو التاسع مع طلوع الشمس * الى عرفة b على طريق ضب ويعود على طريق المازمين اقتداء برسول الله صلعم وليكون c عيذا في d غير انطربق الذي e صدر منه فاذا اشرف على عرفة نزل ببطن عرفة f واقام به g حتى h تنزل الشمس ثم سار منه الى مسجد ابراهيم صلوات الله عليه بوادي عرنة بخطب بهم للخطبة الثانية من خطب الحج قبل الصلاة كالجمعة فان جميع الخطب مشروعة بعد الصلاة الا خطبتين خطبة الجمعة وخطبة عرفة فاذا خطبها ذكر الناس فيها ما يلزمهم من اركان الحج ومناسكه i وما يحرم عليهم من محظوراته ثم يصلى بهم بعد k للخطبة صلاة الظهر والعصر جامعا بينهما في وقت الظهر ويقصرهما المسافرون ويتمها اثم يمشون اقتداء برسول الله صلعم في جمعة وقصره ثم يصير بعد فراغه منهما الى عرفة وهو الموقف المفروض قال رسول الله صلعم الحج عرفة فمن ادرك عرفة فقد ادرك الحج ومن فاته عرفة فقد فاته الحج وحد عرفة ما جاوز وادي m عرنة الذي فيه المسجد ونيس المسجد ولا وادي عرنة من عرفة الى الجبال المتقابلة على عرفة كلها فيقف منها عند الاجبال الثلاثة انتبعة وانتبعة وانثابت فقد وقف رسول الله صلعم على ضرس من النايب وجعل بضن راحته n الى الخراب o فهذا احب امواف ان يقف الامام

و omisso ن عايد بشد c) P. b) M. omittit. a) M. به d) M. بها g) M. نمة P. حرة f) M. انسى e) O. من d) M. k) M. وما انكر tum addit وسنته i) M. الى ان h) M. omittit. l) M. منها m) M. حد sed L. delevit et marg. scripsit. n) M. نقتة o) M. انصحات

ففيه وان وقف من عرفة والناس اجزاء ووقوفه على راحلته
 فيفتدى به الناس اولى ثم يسير بعد غروب الشمس الى مزدلفة
 مؤخراً لصلاة المغرب حتى يجمع بينهما وبين عشاء الاخرة
 بمزدلفة* ويم الناس فيهما ويبيت بمزدلفة *a* وحدّها من حيث
 تفيض من مازى عرفة وليس المازان منها* الى ان تاتي الى
 قرن محسر ونيس القرن منها *b* ويلقط *c* الناس منها حصى
 الجمار بقدر الانامل مثل حصى الحذف ويسير منها *d* بعد الفجر
 ونو سار قبلها وبعد نصف الليل اجزاء ونيس المبيت بها ركناً
 * ويجزبه *e* ان تركه وجعله ابو حنيفة من الاركان الواجبة
 ثم يتوجه اذا سار منها الى المشعر الحرام* فيقف منه بقرح
 داعياف ونيس توقوف به فرضاً ثم يسير الى منى فيبدأ برمي
 جرة انعينة قبل انروال بسبع حصيات ثم ينحر ومن *f* ساق
 معه *h* هدي من التحيين ثم * يحذف او يقصر *i* يفعل منها ما شاء
 ويخلع اقتل ثم يتوجه الى مكة فيضوف بها ضواف الافاضة* وهو
 فرض *k* ويسعى بعد ضوافه ان لم يسع قبل عرفة ويجزبه سعيه
 قبل عرفة ولا يجزبه ضوافه قبله ثم يعود الى منى فيصلي بالناس
 الظهر ويخطب! بعدء وفي الخطبة اثنتان من خطب الحج
 الرابع ويذكر الناس ما بقى عليهم من مناسكهم وحكم احلالهم
 الاول والثاني وما يستنبطونه من محظورات الاحرام بكل واحد

a) P. omittit. *b*) M. omittit. *c*) M. ويلقط. *d*) M. addit
 جبر كند. P. ونحره بالدم. M. ونحره دم. *e*) O. الى منى
 offert. pro بقرح. O. بقرح. *f*) P. omittit. *g*) M. من. *h*) M. omittit. *i*) Solus O. حلوا ونصر. *k*) M.
 omittit. *l*) M. يخطب.

منهما * على الانفرد *a* وان كان فقيها قال هل من سائل وان لم يكن فقيها لم يتعرض للسؤال ويبيت بمنى ليلة ويرمى من غده وهو يوم النفر يوم الحادى عشر بعد الزوال فى الجار الثلاث باحدى وعشرين حصيات كل جمرة سبع حصيات ويبيت بها ليلته الثانية *b* ويرمى من غدها وهو يوم النفر فى الجار الثلاث ثم يخضب بعد صلاة الظهر الخطبة الرابعة وهى آخر الخطب المشروعة فى الحج ويعلم الناس ان لهم فى الحج نفريين خيرهم الله تعالى فيهما *c* بقوله *d* وانكروا الله فى ايام معدودات فمن تجمل فى يومين فلا اثم عليه ومن تاخر فلا اثم عليه لمن اتقى ويعلمهم ان من نفر من منى قبل غروب الشمس من يومه هذا سقط عنه المبيت بها * والرمى فى الجار من غده ومن اقام بها حتى غروب الشمس نزمه المبيت بها *e* والرمى فى غده وليس بهذا الامام بحكم ولايته ان ينفر فى النفر الاول ويقيم *f* لمبيت بها وينفر فى النفر الثانى من غده من يوم الحلاق وهو يوم الثالث عشر بعد ارمى فى الجار الثلاث لانه متبوع فلم ينفر الا بعد استكمال المنسك فاذا استقر حكم النفر الثانى انقضت ولايته * وقد ادى *g* ما نزمه فهذه الاحكام الخمسة المتعلقة بولايته واما انسداد المختلف فيه فتلاثة اشياء احدها انه ان يعمل *h* احد الحجيج ما يقتضى تعزيرا او يوجب حدا فان كن مما لا يستعلق بالحج *i* لم يكن له تعزيره ولا حده وان كان

فى كتابه *tum addit* بينهما *M. c* اثناثة *M. b* *M. a* omittit. *d*) Sur. 2, 199. *e*) *M. omittit*, *L. marg.* *f*) *M.* بمنى *addit.* *g*) *M.* وادى *h*) *M.* فعل *i*) *M.* لا يعلق به *mutavit* من *in* ما *L.* والاحتج

مما *e* يتعلق بالحج فله تعزيره زجرا وتاديبا وفي اقامة الحد عليه وجهان بجده في احدهما لانه من احكام الحج ولا يجده في الاخر لخروجه عن افعال الحج والثاني انه لا يجوز ان يحكم بين الحجيج فيما تنازعوه من غير احكام الحج * وفي حكمة بينهما فيما تنازعوه من احكام الحج *b* كالتزوجين اذا تنازعا في ايجاب كفارة *c* الوضئ وموثة انقضا فيه وجهان احدهما يحكم بينهما فيه والثاني لا يحكم والثالث ان بين احد الحجيج ما يوجب النفقة فله ان يجبره بوجوبها وامره باخراجها وحل يستحق الزامه لها وبصير خصم له في المضاربة امر لا على وجهين كما *d* في اقامة الحدود ويجوز نوال الحج ان يفتى من استفتاه اذا كان فقيها وان *e* لم يجز ان يحكم وليس له ان ينكر عليهم ما يسوغ فعنه الا فيب يخف ان يجعله الجاهل فدوة فقد انكر عمر رضي الله عنه على طلحة بن عبد الله ليس المصترح في الحج وقد اخف ان يقتدى * بك جماعة وليس له ان يجعلهم الناس في *f* المناسك على مذهبه ولو ادم الناس الحج وهو حلال غير محرم كره له ذلك وصح حج معه وهو بخلاف الصلاة التي لا يصح ان يمتهم فيها وهو غير مقصد لها ولو قصد الناس في الحج انتقدوا على امامهم فيه *h* وانتقدوا عنه جاز وان كانت مخالفة المتبعين مكرهة ولو قصدوا مخالفته في الصلاة فسدت عليهم صلاتهم *m* لارتباط

a) M. لا addit. *b*) M. omittit. *c*) Solus O. omittit. *d*) Vocem ex P. inserui. *e*) M. و solummodo. *f*) M. بالجاهل *g*) M. يجعل *h*) M. على *i*) Solus O. لا addit. *k*) M. omittit. *l*) M. او التاخير *m*) M. omittit.

صلاة المأموم بصلاة الامام وانفصال حج الناس عن حج
الامام

الباب الحادى عشر فى ولاية الصدقات

الصدقة زكاة وانزكاة صدقة يفرق *a* الاسم ويتفق المسمى ولا
يجب على المسلم فى مائه حق سواها قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ليس فى ائمال حق سوى *b* الزكاة وانزكاة تجب فى الاموال المرصدة
للنماء اما بانفسها او بالعمل فيما ظهر لاهلها او معونة لاهل
انسيهان *c* والاموال المنزكاة ضربان ظاهرة وباطنة فالظاهرة ما لا يمكن
اخفاؤه كالزروع *d* والثمار والموانى والباطنة ما يمكن اخفاؤه من
الذهب والنقصة وعروض التجارة وليس لوالى *e* الصدقات نظر
فى زكاة المال الباطن واربابه احق باخراج زكاته منه الا ان
يبدلها ارباب الاموال ضوءاً فيقبلها منهم ويكون فى تفريقها عونا
لهم ونظرة مختصة *f* بزكاة الاموال *g* انظاهرة يومئذ ارباب الاموال
بدفعها انبه وفى هذا الامر *h* اذا كان عدلاً فيها قولان احدهما
انه محمول على الايجاب وليس لهم *i* التفرد باخراجها ولا تجزيهم
ان اخرجوها والقول الثانى انه محمول على الاستحباب اظهارا
للمساعاة وان تفردوا باخراجها اجزأتهم *m* ونه *m* على القولين معاً
ان يقتلهم عليها اذا امتنعوا من دفعها كما نزل ابو بكر

من انزوع *M* *d* انسيهين *M* *c* لا *M* *b* يفرق *M* *a*
addit. به *M* *f* restituit. والى *L. alia manu* فى *M* *e*
alia manu ف *sed* فيومر *L* *i* ائمال *M* *h* مخصوص *M* *g*
فيه *Solus O* *m* له *M* *l* الامير *M* *k*

الصديق رضى الله عنه مانع الزكاة لانهم *a* يصيرون بالامتناع من طاعة ولاية الامر *b* اذا عدلوا بغاة ومنع ابو حنيفة رضى الله عنه من *c* قتالهم اذا اجابوا الى اخراجها بانفسهم والشروط المعتبرة في هذه الولاية ان يكون حراً مسلماً عادلاً عالماً باحكام الزكاة ان كان من عمل التفويض وان كان منفذاً *d* قد عين له الامام على قدر ما يأخذ جازاً ان لا يكون من اهل العلم بها *e* ويجوز ان يرتقل دعاء *f* من تحريم *h* عليه الصدقات من ذوى انقرى لكن يكون رزقه من سهم المصالح وله اذا قلدها ثلاثة احوال احدها *h* ان يقلد اخذها وقسمتها *i* فله الجمع بين الامرين على ما سنشرح واشانى ان يقلد اخذها وينبى عن قسمتيه فنضرة مقصور على الاخذ وهو ممنوع من القسم وانعقد بتأخير قسمتها *m* لا ان يجعل تقليدها لمن ينفرد بقسمتها *n* وانذنت ان يضاف تقليدها *n* فلا يومر بقسمتها ولا ينبى *o* عنه فيكون بخلافها *p* محمولاً على عموم *q* الامرين من اخذها وقسمتها فصارت الصدقات مشتملة على الاخذ والقسم وكل واحد منهما حكم وسنجمع بينهما في هذا الباب على اختصار *r* ونبدأ بحكم *s* اخذها فنقول ان الاموال المزكاة

a) M. ولانهم *b*) L. الامراء *c*) M. omittit. *d*) Solus O. omittit. *e*) Solus O. يتعلق بها *f*) M. omittit. ان يكون ممن يتعلق بها *g*) Solus O. يتقلد *h*) Solus O. omittit. *i*) M. لا منها *j*) M. بتعجيل قسمتها *k*) M. وقسمتها *l*) M. منها *m*) M. addit. *n*) M. عليها *o*) O. ينهاء *p*) M. اطلاقها *q*) Solus O. *r*) M. باحكام *s*) M. addit. والايجاز *t*) M. *u*) Solus O. عمومته في *v*) M. et sic etiam P. واحد

أربعة أحدها المواشى وفي الأبل والبقر والغنم وسميت ماشية
لرعيها وفي ماشية فاما الأبل فأول فصايها خمس وفيها الى تسع
شاة ^a او جذعة من الضأن او ثنية من المعز والجذع من الغنم
ما له ستة اشهر والثنى منها ما استكمل ^b سنة فإذا بلغت الأبل
عشرا ففيها الى أربع عشرة شاتان ^c وفي خمس عشرة الى تسع
عشرة ثلاث شياه وفي انعشرين الى أربع وعشرين أربع شياه فإذا
بلغت خمسا وعشرين عدل ^d في فرضها عن الغنم وكان فيها
الى خمس وثلاثين بنت مخاض وفي التي ^e استكملت السنة فان
عدمت قابن لبون ذكر فإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها الى خمس
وأربعين ابنة لبون وفي ما استكملت سنتين فإذا بلغت ستا
وأربعين ففيها الى ستين حقة وفي ما استكملت ثلاث سنين
* واستحقت الركوب وطرق الفحل فإذا بلغت إحدى
وستين ففيها الى خمس وسبعين جذعة وفي ما استكملت
أربع سنين فإذا بلغت ستا وسبعين ففيها الى تسعين بنتا
لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين ففيها الى مائة وعشرين حقتن
وعذا ما ورد به النص وانعقد عليه الاجماع فإذا زادت ^h على مائة
وعشرين فقد اختلف الفقهاء في حكم الزيادة، فقال ابو حنيفة

a) Sic L. et P., rell. و b) Solus O. نـ addit. c) O.
vocem ante الى collocat. d) M. omittit. e) M. ما f) M.
omittit. P. voces وطرق الفحل omittit, sed addit: وشروع
در سال چهارم شرط است ولكن مؤلف ياد فكره
وشروع در سال addit: أربع سنين similiterque post voces
زاد O. h) O. إحدى وتسعين M. (و پنجم معتبر است
i) Solus O. ذلك

يستأنف بها الفرض المبتدأ *a* وقال مالك لا *b* اعتبار بالزيادة حتى تبلغ مائة وثلاثين فيكون فيها حقة وابنتا لبون وقال الشافعي اذا زادت على مائة وعشرين واحدة كان في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فيكون في مائة واحدة وعشرين ثلاث بنات لبون وفي مائة وثلاثين حقة وبنات لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقات *d* وفي مائة وستين اربع بنات لبون وفي مائة وسبعين * حقة وثلاث بنات لبون *e* وفي مائة وثمانين حقتن وبنات لبون وفي مائة وتسعين ثلاث حقات وبنات لبون فاذا بلغت مائتين ففيها احد فرضين اما اربع حقات او خمس بنات لبون فان لم يوجد فيها الا احد الفرضين اخذ وان وجدا معا اخذ العامل افضلهما وقيل بأخذ الحقتن لانها اكثر منفعة *f* واقل مؤنة ثم على هذا انقياس *g* فيما *h* زاد * في كل اربعين بنت لبون وفي ثلث خمسين حقة *i* واما البقر فاول نصابها ثلاثون وفيها تباع ذكر وحوم استكمل سنة اشهر وقدر على اتباع امه فان اعطى تبعية انثى قبلت منه فاذا بلغت اربعين ففيها مسنة انثى وهي التي استكملت سنة فان اعطى مسنة ذكرا لم يقبل منه ان كن في بقرة *k* انثى وان كانت كلها ذكورا فقد قيل يقبل المسن الذكر وقيل لا يقبل واختلف فيما زاد على الاربعين من البقر فقال ابو حنيفة في احدي رواياته *l*

a) M. omittit. *b*) M. له addit. *c*) M. وبنات *d*) M. حقات
e) M. *f*) ثلاث حقات *g*) Solus O. omittit. *h*) M. فما
i) Solus O. omittit, L. marg. hic novam
sectionem inchoandam esse indicit. *k*) M. البقرة
l) M. روايته

يؤخذ من *a* خمسين بقرة مستنة وربع *b* وقال الشافعي لا شيء فيها بعد الأربعين حتى تبلغ ستين فيجب فيها تبيعان ثم فيما بعد الستين في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مستنة فيكون في سبعين مستنة وتبيع وفي ثمانين مستنتان وفي تسعين ثلاث اتبعة وفي مائة تبيعان ومستنة وفي مائة وعشرة مستنتان وتبيع وفي مائة وعشرين احد فرضين كالمائتين من الابل اما اربعة اتبعة او ثلاث مستنات * وقيل ياخذ العامل منهما ما وجد فان وجدها اخذ اصلها وقيل يأخذ المستنات * ثم على هذا القياس فيما زاد في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مستنة *d* واما الغنم فاول نصابها اربعون وفيها الى مائة وعشرين شاة جذعة او ثنية * من المعز الا ان تكون كلها صغارا دون * الجذاع والثنايا فيؤخذ منها على مذعب الشافعي صغيرة دون * الجمذع والثنية وقال مالك لا يؤخذ الا جذعة او ثنية فاذا صارت *g* مائة واحدى وعشرين ففيها شادن الى مائة شاة فاذا صارت مائة حتى شاة وشاة ففيها ثلاث شياه الى ان تبلغ اربع مائة شاة فاذا بلغت ففيها اربع شياه ثم في كل مائة استكملها من بعد * الاربع مائة *h* شاة ويضم الضأن الى المعز والجواميس الى البقر والسبخاني *i* الى اعراب لانه نوعان من جنس واحد *j* ولا يضم الابل الى البقر * ولا البقر الى الغنم *k* لاختلاف الجنس ويجمع مال الانس في الزكاة وان تفرقت امواله *m* والخلطاء في النصاب

a) M. في *b*) M. وتبيع *c*) M. فيأخذ *d*) Solus O. omittit. M. hinc novam sectionem inchoat. *e*) M. omittit. *f*) M. omittit. *g*) M. زادت *h*) M. omittit. *i*) O. sine punctis, M. انسحاني. *k*) Solus O. omittit. *l*) P. omittit. *m*) M. اماكنه

يُزَكُّونَ زَكَاةَ الْوَاحِدِ إِذَا اجْتَمَعَتْ فِيهِمْ شَرَايِطُ *a* الْخَلْطَةِ وَقَالَ
مَالِكٌ * لَا نُدَبِّرُ لِلْخَلْطَةِ *b* حَتَّى يَمْلِكَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ *c* نَصَابًا
فَيُزَكُّونَ حِينَئِذٍ زَكَاةَ الْخَلْطَةِ *d* وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا اعْتَبَارُ بِالْخَلْطَةِ
وَيُزَكَّى كُلُّ وَاحِدٍ * مِنْهُمْ مَالَهُ *e* عَلَى انْفِرَادِهِ وَزَكَاةُ الْمَوَاسِي
تَجِبُ *f* بِشَرْطَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ سَائِمَةً تَرعى الْكَلَا فَتَقْلَّ
مَوْنَتُهَا وَبِتَوَفُّرِ دَرَاهِمٍ وَنَسْلُهَا فَإِنْ عَمِلَتْ عَامِلَةً أَوْ مَعْلُوفَةً لَمْ تَجِبْ
فِيهَا زَكَاةٌ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَأَوْجِبَهَا مَالِكٌ
كَنُسَائِمَةٍ وَالشَّرْطُ الثَّانِي أَنْ يَجُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ أَنْذَى بِسِتْكَالٍ فِيهِ
الْإِنْسِلُ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى لَا زَكَاةَ فِي مَلٍ حَتَّى يَجُولَ عَلَيْهَا حَوْلٌ
وَالنَّجَالُ تَزَكَّى * بِحَوْلِ الْأَمِيَّةِ *h* إِذَا وَلَدَتْ قَبْلَ الْحَوْلِ وَكَانَتْ
الْأَمِيَّةُ نَصْرًا فَإِنْ نَفَصَتْ الْأَمِيَّةُ عَنِ النَّصَبِ فَعِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ
تَزَكَّى بِحَوْلِ الْأَمِيَّةِ إِذَا بَلَغَتْهُ نَصَبٌ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَنْ يَسْتَدْفِ
بِهِ الْحَوْلُ *i* بَعْدَ اسْتِكْمَالِ النَّصَبِ وَلَا زَكَاةَ فِي الْخَيْلِ وَالْبُغَالِ وَالْخُمُورِ
وَأَوْجِبَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي إِدْثِ الْخَيْلِ انْسَائِمَةً دِينَارًا عَنْ كُلِّ فَرَسٍ
وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَفْوَةٌ * نَكْمَرُ عَنْ صَدَقَتِهِ
لِخَيْلٍ وَارْقِيقٍ وَإِذَا كَانَ *m* وَإِلَى الصَّدَقَاتِ مِنْ عَمَلِ التَّقْوِيصِ
أَخَذَ عَا فِيهِ اخْتِلَافٌ انْعَفَاءٌ فِيهِ عَلَى رَابِعَةٍ وَاجْتِهَادُهُ لَا عَلَى
اجْتِهَادِ *n* الْأَمَامِ *o* وَلَا عَلَى اجْتِهَادِ أَرْبَابِ الْأَمْوَالِ * وَلَمْ يَجْزِ

مِنْهُمْ *a* M. *b* نَدَبِيرُ الْخَلْطَةِ L. *c* شُرُوطُ M. *d* *e* M. *f* *g* إِذَا *h* *i* *j* *k* Solus O. *l* *m* *n* *o* M. *p* *q* *r* *s* *t* *u* *v* *w* *x* *y* *z* *aa* *ab* *ac* *ad* *ae* *af* *ag* *ah* *ai* *aj* *ak* *al* *am* *an* *ao* *ap* *aq* *ar* *as* *at* *au* *av* *aw* *ax* *ay* *az* *ba* *bb* *bc* *bd* *be* *bf* *bg* *bh* *bi* *bj* *bk* *bl* *bm* *bn* *bo* *bp* *bq* *br* *bs* *bt* *bu* *bv* *bw* *bx* *by* *bz* *ca* *cb* *cc* *cd* *ce* *cf* *cg* *ch* *ci* *cj* *ck* *cl* *cm* *cn* *co* *cp* *cq* *cr* *cs* *ct* *cu* *cv* *cw* *cx* *cy* *cz* *da* *db* *dc* *dd* *de* *df* *dg* *dh* *di* *dj* *dk* *dl* *dm* *dn* *do* *dp* *dq* *dr* *ds* *dt* *du* *dv* *dw* *dx* *dy* *dz* *ea* *eb* *ec* *ed* *ee* *ef* *eg* *eh* *ei* *ej* *ek* *el* *em* *en* *eo* *ep* *eq* *er* *es* *et* *eu* *ev* *ew* *ex* *ey* *ez* *fa* *fb* *fc* *fd* *fe* *ff* *fg* *fh* *fi* *fj* *fk* *fl* *fm* *fn* *fo* *fp* *fq* *fr* *fs* *ft* *fu* *fv* *fw* *fx* *fy* *fz* *ga* *gb* *gc* *gd* *ge* *gf* *gg* *gh* *gi* *gj* *gk* *gl* *gm* *gn* *go* *gp* *gq* *gr* *gs* *gt* *gu* *gv* *gw* *gx* *gy* *gz* *ha* *hb* *hc* *hd* *he* *hf* *hg* *hh* *hi* *hj* *hk* *hl* *hm* *hn* *ho* *hp* *hq* *hr* *hs* *ht* *hu* *hv* *hw* *hx* *hy* *hz* *ia* *ib* *ic* *id* *ie* *if* *ig* *ih* *ii* *ij* *ik* *il* *im* *in* *io* *ip* *iq* *ir* *is* *it* *iu* *iv* *iw* *ix* *iy* *iz* *ja* *jb* *jc* *jd* *je* *jf* *jj* *jk* *jl* *jm* *jn* *jo* *jp* *jq* *jr* *js* *jt* *ju* *jv* *jw* *jx* *ky* *kz* *la* *lb* *lc* *ld* *le* *lf* *lg* *lh* *li* *lj* *lk* *ll* *lm* *ln* *lo* *lp* *lq* *lr* *ls* *lt* *lu* *lv* *lw* *lx* *ly* *lz* *ma* *mb* *mc* *md* *me* *mf* *mg* *mh* *mi* *mj* *mk* *ml* *mn* *mo* *mp* *mq* *mr* *ms* *mt* *mu* *mv* *mw* *mx* *my* *mz* *na* *nb* *nc* *nd* *ne* *nf* *ng* *nh* *ni* *nj* *nk* *nl* *nm* *nn* *no* *np* *nq* *nr* *ns* *nt* *nu* *nv* *nw* *nx* *ny* *nz* *oa* *ob* *oc* *od* *oe* *of* *og* *oh* *oi* *oj* *ok* *ol* *om* *on* *oo* *op* *oq* *or* *os* *ot* *ou* *ov* *ow* *ox* *oy* *oz* *pa* *pb* *pc* *pd* *pe* *pf* *pg* *ph* *pi* *pj* *pk* *pl* *pm* *pn* *po* *pp* *pq* *pr* *ps* *pt* *pu* *pv* *pw* *px* *py* *pz* *qa* *qb* *qc* *qd* *qe* *qf* *qg* *qh* *qi* *qj* *qk* *ql* *qm* *qn* *qo* *qp* *qq* *qr* *qs* *qt* *qu* *qv* *qw* *qx* *qy* *qz* *ra* *rb* *rc* *rd* *re* *rf* *rg* *rh* *ri* *rj* *rk* *rl* *rm* *rn* *ro* *rp* *rq* *rr* *rs* *rt* *ru* *rv* *rw* *rx* *ry* *rz* *sa* *sb* *sc* *sd* *se* *sf* *sg* *sh* *si* *sj* *sk* *sl* *sm* *sn* *so* *sp* *sq* *sr* *ss* *st* *su* *sv* *sw* *sx* *sy* *sz* *ta* *tb* *tc* *td* *te* *tf* *tg* *th* *ti* *tj* *tk* *tl* *tm* *tn* *to* *tp* *tq* *tr* *ts* *tu* *tv* *tw* *tx* *ty* *tz* *ua* *ub* *uc* *ud* *ue* *uf* *ug* *uh* *ui* *uj* *uk* *ul* *um* *un* *uo* *up* *uq* *ur* *us* *ut* *uu* *uv* *uw* *ux* *uy* *uz* *va* *vb* *vc* *vd* *ve* *vf* *vg* *vh* *vi* *vj* *vk* *vl* *vm* *vn* *vo* *vp* *vq* *vr* *vs* *vt* *vu* *vv* *vw* *vx* *vy* *vz* *wa* *wb* *wc* *wd* *we* *wf* *wg* *wh* *wi* *wj* *wk* *wl* *wm* *wn* *wo* *wp* *wq* *wr* *ws* *wt* *wu* *wv* *ww* *wx* *wy* *wz* *xa* *xb* *xc* *xd* *xe* *xf* *yg* *yh* *yi* *yj* *yk* *yl* *ym* *yn* *yo* *yp* *yq* *yr* *ys* *yt* *yu* *yv* *yw* *yx* *yy* *yz* *za* *zb* *zc* *zd* *ze* *zf* *zg* *zh* *zi* *zj* *zk* *zl* *zm* *zn* *zo* *zp* *zq* *zr* *zs* *zt* *zu* *zv* *zw* *zx* *zy* *zz*

الامام *a* ان ينص *b* على *c* قدر ما يأخذه وان كان من عمال
التنفيذ عمل فيما اختلف فيه على اجتهاد الامام دون ارباب
الاموال ولم يجز لهذا العامل ان يجتهد ونظم الامام ان ينص
نه على التقدير المأخوذ ويكون رسولاً في الغبص منفذا لاجتهاد
الامام فعلى هذا ان كان هذا العامل عبداً او ذمياً جاز فان
كان في زكاة عامة ثم يجز لان فيها ولاية لا يصح ثبوتها مع الكفر
واُتِرق وان كان في زكاة خاصة نظر فان كان في مال قد عرف
مباغ اصداء وفدر زكاته *d* جاز ان يكون هذا المأمور بقبضه
عبداً او ذمياً لانه يجرد عن حكم الولاية ويخصص باحكام
الرسالة وان كان في مال ثم يعرف مبلغه ولا فدر زكاته لم يجز
ان يكون المأمور بقبضه ذمياً لانه * اوتمن على مال لا يعمل
فيه على خبرة وجاز ان يكون عبداً لان خبر العبد مقبول والاف
تاخر عامل الصدقات عن ارباب الاموال بعد وجوب زكائهم فان
كان بعد ورود علمه *e* وتشاغله بغيره انتظروه لانه لا يقدر على
اخذها الا من ضايقة بعد ضيقة وان تاخر عن جميعهم وتجاوز
العرف في وقت زكائهم اخرجوه بانفسهم لان الامر بدفعها اليه
مشروط بالمكنة وسأوف مع عدم الامكان وجاز من يتولى اخراجها
من ارباب الاموال ان يعمل فيما على اجتهاده *f* * ان كان من
احل الاجتهاد *g* وان لم يكن من اعلم استفتى * من الفقهاء من

a) M. ولا ولم الامام *b*) M. omittit. *c*) M. omittit. *d*) M.
زكاة L. alia manu correxit. *e*) M. لا addit, L. delevit.
برأكه اورا امين سحنين بر P. جندج الى عمد مال لم M. *f*)
M. *h*) وان M. (g) مالي كه خبر وي مسموع نباشد جابر فيست
Solus O. omittit. *h*) اجتهاد نفسه M. *i*) بطايعه M. *i*) حكه

ياخذ بعونه ولا يلزمه ان يستفتى غيره وان استفتى *a* فقيهين
فأثناه أحدهما بإيجابها *b* وأثناه الآخر بإسقاطها أو أثناه أحدها
بفدر وأثناه الآخر بأكثر منه فقد اختلف اصحاب الشافعي فيما
يعمل به منهما فذهب بعضهم الى أنه ياخذ بأغلظ القولين
حكم. وذلك اخرون يكون مخيراً في الاخذ بقول من شاء منهما
فلو حضر العامل بعد ان عمل رب المال على اجتهاد نفسه
* أو اجتهاد غيره لان *e* استفتاه وكان اجتهاد العامل مؤدياً الى
ايجاب ما اسقطه أو أنزله على ما أخرجه كان اجتهاد العامل
امتنى ان كان وقت الامكان بائياً واجتهاد رب المال انقضى ان
كن وقت الامكان ثانياً ونوخذ العامل الزكاة باجتهاده وعمل في
وجوبها وسقطت على رانه وتلى اجتهاد رب المال الى ايجاب ما
استقطه أو اسقطه على ما أخذه لرب المال في ما بينه وبين
تدفعه على 'خروج' *f* 'سقطه' من اصل أو تركه من زيادة لأنه
معترف بوجوبه عليه لا عمل المستعملان

فصل. وأما الذي من أموال الزكاة ثمار النخل والشجر فواجب
أبو حنيفة الزكاة في جميعها وأوجبها الشافعي في ثمار النخل
والنخلة خاصة ولم يوجب في غيرها في جميع الفواكه والثمار
زكاة وزكاة تجب بشرطين أحدهما بدو صلاحها واستطابة أكلها
وثبس على من قطعها قبل بدو صلاحها *g* زكاة وبكرة ان
يفعله *h* فراراً من الزكاة ولا يكره ان فعله لحاجة واشترط الثاني
ان يبلغ خمسة أوسق فلا زكاة فيها عند الشافعي ان كانت

a) M. omittit, L. margine exhibet. *b*) M. بوجوبها *c*) M.
M. , اسقطه O. *f*) واجتهاد من M. *e*) فن M. *d*) بسقوطها
فعل M. *h*) صلاح غيره M. *g*) ex P. addidi. ما فاسقطه

أَقْلَ من خمسة أوسق والوسق ستون صاعاً والصاع خمسة
أرضال وثلاث بالعراقي وأوجبها أبو حنيفة في القليل والكثير ومنع
أبو حنيفة من خرص الثمار على أهلها وجوزة الشافعي تقديرًا
للزكاة واستنظهاً لأهل انسهمان قد وثى رسول الله صلعم على
خِص الثمار عملاً وقال لهم خففوا ^a الخِص فإن في المال الوصية
والعريّة والوطيّة والنايبة فالوصية ما يوصى ^b بها أربابها بعد الوفاة
والعريّة ما يعرى لصلّات ^c في حال الحياة والوطيّة ما تأكله السابلة
* منهم وسوّها ^d واطيّة لوضيهم الأرض والنايبة ما ينوب
انثمار من الجوابيح ثاماً ثمار البصرة فيخِص كرومها وهم في
* خِص كغيرهم ^e ولا يخِص عليهم نخلها لكثرتها ولخوف ^f
الشفقة في خِصها فتهم يبيعون في التعارف أكل إشارة منها
وأن ما قدر لهم الصدر الأول من ثنائها ^g في يومى ^h الجمعة
والثلاثاء بنصرف ⁱ معظمه ^k في أهل الصدقات وجعل ^l لهم في عوض
انثابا كبر الثمار وجعلها ^m كرسى البصرة ليستوفي أعيانها منهم
هناك وليس يلزم هذا غيرهم فصاروا بذلك مخلفين من سواهم ولا
يجوز خِص الكرم والنخل إلا بعد الصلاح ⁿ فيخرجان ⁿ بسراً
وعنباً وينظران ^o ما يرجعان إليه تمرًا أو زبيباً ثم يخير أربابها إذا
كانوا أمراء بين ضمانها بمبلغ خِصها ليتصرفوا فيها ويضمنوا قدر

a) Solus L. حفصوا b) M. وصى c) M. لصلاب O. et L. تحسينها
P. quid in textu sit, incertum, sed marg. لصلابة
legitur. d) M. وسميت e) M. حوبا غيرته L. correxit.
Codd. sine punctis, P. omittit. f) P. وضول M. خوف g)
h) M. ويجعل i) M. طبعه k) M. يصرف l) M. يوم m)
n) M. وشطرها L. marg. فيخرجان o) M. ضلّاحه

زكاتها وبين أن تكون في أيديهم أمانة وبينعون من *a* التصرف
فيها حتى تنتهي فتؤخذ زكاتها إذا بلغت *b* وقدر
الزكاة العشر أن سقيت عذبا أو سحيا أو نصف العشر أن
سقيت *c* غربيا أو نصحا فان سقيت بهما فقد قيل تُعتبر غلاتهما
وفيل يؤخذ بقسط كل واحد منها وإذا *d* اختلف * رب المال *e*
والعامل فيما سقيت به كان القول قول ربه وأحلف العامل
استظهارا فان نكل لم يلزمه إلا ما اعترف به وبضم أنواع النخل
بعضها إلى بعض وكذلك أنواع النكرم لأن جميعها جنس واحد *g*
ولا يضم النخل إلى النكرم * لاختلافهما في الجنس *h* وإذا كانت
ثمر النخل والنكرم تصير تمرا أو زبيبا لم يأخذ زكاتها إلا
بعد تدعى جففيهما؛ تمرا أو زبيبا وان كذبت منها لا يؤخذ إلا
رضبا أو عنب * أخذ عشر ثمنهما إذا بيع من احتج أهل
النسب من آل حقه من ثمنها رضبا أو عنب *k* جاز في أحد القولين
إذا قيل أن القسمة تميز نصيب ولم يجز في القول الثاني
إذا قيل أن القسمة بيع وإذا *m* هلكت انشبار * بعد خرصها *n*
بجاجة من أرض أو سماء قبل إمكان أداء الزكاة منها سقطت
وان هلكت بعد إمكان أدائها أخذت

فصل وأما أشد الشروع أوجب أبو حنيفة الزكاة في جميعها
وعند الشافعي لا تجب إلا فيما زرعه الأدميون قود مدخرا *o*

a) M. omittit. *b*) M. قدر, L. و alia manu addit. *c*) M. سقى
d) M. فإذا *e*) M. ربهما *f*) Solus O. بعل *g*) M. omittit.
h) M. solummodo ~~لاختلافهما~~ cet. *i*) M. حقها
k) M. omittit. *l*) M. عن *m*) M. فإذا *n*) M. omittit.
o) P. ودخيرة

ولا *a* تجب عنده في البقول *b* ولا فيما لا يؤكل من القطن والكتان ولا فيما لا يزرعه الادميون من نبات *c* الاودية والجبال وهي ماخوذة عنده من عشرة انواع البر والشعير والارز والذرة والباقلاء واللوبياء والحبص والعدس والندخن والجلبان فاما العلس فهو نوع من البر يضم اليه وعسلية قشرتان لا تجب الزكاة فيه لقشرته الا اذا بلغ عشرة اوسق وكذلك الارز في قشرة فاما السلت فهو نوع من انشعير يضم اليه والجاورس نوع من الدخن *d* يضم اليه وما عداها اجناس لا يضم بعضها الى غيره وضمت مالكة الشعير الى الخنطة وضمت ما سواها من انطنيات بعضها الى بعض وزكاة انزروع *e* تجب فيه بعد قوته واشتداده ولا تؤخذ منه الا بعد دراسته وتصفيته اذا بلغ الصنف منه *f* خمسة اوسق ولا زكاة فيما دونها وواجبها ابو حنيفة في قليله وكثيره واذا حتر المالك زرعه بعلاً او قصيلاً ثم تجب زكاته وبكره ان يفعله فراراً من الزكاة ولا يكره ان كان الحاجة *h* واذا ملك الذمي ارض عشر فزرعها فقد اختلف الفقهاء في حكمها فذهب الشافعي الى انه لا عشر فيها عليه *i* ولا خراج وقال ابو حنيفة بوضع عليها الخراج ولا يسقط عنها باسلامه وقال ابو يوسف يؤخذ منها ضعف الصدقة *k* الماخوذة من المسلم فاذا اسلم سقط عنها مضاعفة الصدقة *l* وقال محمد بن الحسن وسفيان الثوري يؤخذ منها صدقة المسلم ولا يضاعف واذا زرع المسلم ارض خراج اخذ

a) M. لا omittit. *b*) Solus O. addit. *c*) M. نبات
d) M. omnia اليه و *l* الجاورس P. inde a *l* الجلبان
e) M. omittit. *f*) Solus O. منها *g*) M. فعده *h*) M.
i) M. omittit. *k*) M. omittit. *l*) للحاجة

منه عند انشاغى عشر انزرع مع خراج الارض ومنع ابو حنيفة
من الجمع بينهما واقتصر على اخذ الخراج وحده واذا استأجر
ارض خراج فزرعها فالخراج على موجرها والعشر على مستأجرها
وقال ابو حنيفة عشر النزرع على الموجر وكذلك المغير فهذه
* الاموال كلها اموال *a* ظاهرة

فصل واما امدل الرابع فهو الفضة والذهب وما من الاموال الباطنة
وزكاتها ربع العشر * نفوة عمر في الورق ربع العشرة ونصاب
الفضة مائتا درم بوزن الاسلام انذى * وزن كل درم منه *c* ستة
دنانير وكن عشرة منها سبعة مثقال وفيها اذا بلغت مائتى
درم خمسة دراهم عور ربع عشرها ولا زكاة فيها اذا نقصت عن
مائتين وفيها زاد عليها بحسابه وقال ابو حنيفة لا زكاة فيها زان
على مائتين *d* حتى يبلغ اربعين درهما فيجب فيها درم سادس
والورق المضبوعة والمنقرسواء واما انذعب فنصابه عشرون مثقالا
بمئة قبل الاسلام يجب فيه ربع * عشرة وهو نصف *f* مثقال
وفيها زان بحسابه ويستوى فيه خلاصة *g* ومضبوعة ولا تخصم
الفضة الى انذعب ويعتبر نصاب كل واحد منهما على انفراده
وتم منك وابو حنيفة الاكثر الى الاكثر وقوماء بقيمة الاكثر واذا
اتجر *h* بندرام وانذنبير تجب *i* زكاتها ورجحها تبع لها اذا
حل الحول *h* لان زكاة الفضة وانذعب تجب بحول الحول عليهما *l*

الركة *b*) Solus O. omittit, M. الاقوال الثلاثة كلها *a*)
مائتى درم *d*) M. كل درم وزنه *c*) M. pro exhibet. الورق
خالصة *g*) M. Solus O. عشرة نصف *f*) M. omittit.
h) M. زكاة دحد آفرا *i*) Codd. omittunt, P. تجر *h*) M.
omittit. *l*) M. عليها

واسقط داود زكاة مال التجارة وشدّ بهذا القول عن الجماعة *a*
 وإذا اتخذ من الفضة والذهب * حلياً مباحاً *b* سقطت زكاته في
 أصحّ قول الشافعي وهو مذهب مالك *c* ووجب في أضعفها وهو
 قول * أني حنيفة *d* وأن اتخذ منها ما حظر من * حلي والأواني *e*
 وجبت زكاته في قول الجميع

فصل فأمّا المعادن فهي من الأموال الظاهرة واختلف الفقهاء فيما
 يجب *f* فيه الزكاة منها فأوجبها أبو حنيفة في كلّ ما ينطبع من
 فضة وذهب وصفر ونحاس واسقطها عمّا لا ينطبع من مائع وحجر
 وأوجبها أبو يوسف فيما يستعمل منها حلياً كالجواهر وعلى
 مذهب الشافعي تجب في معادن الفضة والذهب خاصة إذا *g*
 بلغ الماخوذ من كلّ واحد منهما بعد السبك والتصفية ففي
 قدر الماخوذ من زكاته ثلثة أتاويل أحدهما ربع العشر كالمقتنى *h*
 من الذهب والفضة والقول الثاني للحمس كتركاز والقول الثالث
 يعتبر حاله فإن كثرت مؤنته ففيه ربع العشر وإن قلت مؤنته
 ففيه الخمس ولا يعتبر فيه الحول لأنها فيدة تركى نوقيتها وأمّا
 تركاز فهو كلّ مال وجد مدفوناً من ضرب الجاهلية في موات أو
 ضريق سابل *k* يكون لواحدة وعليه خمسة *l* يصرف في مصرف
 الزكاة نقول أنبي صلعم وفي تركاز الخمس وقول أبو حنيفة وأجد
 التركاز مخير بين الشهارة وبين أخفائه والامام إذا ظهر أنه مخير
 بين أخذ الخمس أو تركه وما وجد في أرض مملوكة فهو في

a) مالك *d*) أني حنيفة *M.* *c*) حلي مباح *M.* *b*) أنكفة *M.* *a*)
 الأموال فيما يجب من Solus O. addit *f*) ألوان وحلي *M.* *e*)
 سابلة *P.* *k*) تغيير *M.* *i*) هـ جو مكتب *P.* *h*) وإذا *M.* *g*)
 خمس الموجود *Solus O.* *l*)

أنظاھر لما نك الأرض لا حق فیہ لواجدہ ولا شی فیہ علی مالکہ
الا ما یجب فیہ من زکاة ان ین یکن قد اداھا عنہ وما وجد من
ضرب الاسلام مدفوناً او غیر مدفون فهو لفظة یجب تعریفھا
حولاً فان جاء صاحبھا والا فللواجد ان یتملکھا مضمونة فی
قمتہ یمتکھا اذا ظهر

فصل وعلى عامل الصدقة ان یدعوا لعلھا عند الدفع ترغیباً
نہم فی انہما سارعة وتمییزاً نہم من اهل الذمة فی الجزية *a* وامتثالاً
لقولہ تعالیٰ *b* خذ من اموالہم صدقةً تطہرہم وترکبہم بہا وصل
علیہم ان صلواتک سکن نہم ومعنی قوله سبحانه تطہرہم
وترکبہم بہا ای تطہر ذنوبہم وترکی اعمالہم وفي قوله تعالیٰ
وصل علیہم وحينئذ احداً استغفر لہم وهو قول ابن عباس
رضی اللہ عنہ والثانی انہ نہم وعرفول الجہور وفي قوله تعالیٰ ان
صلواتک سکن نہم اربع تدبیرات احداثی قربة لہم وهو قول
ابن عباس رضی اللہ عنہ والثانی رحمة وهو قول *d* طلحة والثالث
تثبیت نہم وهو قول ابن فنیبة والرابع امن نہم *e* وهو من
الاستحباب ان لم یسأل وفي استخفافہ *f* اذا سئل وجهان
احدہم مستحب والثانی مستحق *h* واذا کثر الرجل زکاة
منہ واخفاه *i* عن التعامل مع عدائہ اخذھا التعامل منه اذا
ظهر علیہا ونظر فی سبب اخفایہا فان کان لیتوکل اخراجہا
بنفسہ لم یعززد وان اخفاهما لیغلثا وبمنع حقی اللہ منها عززہ
ولم یغرمہ زیادة علیہا وقد مالک *k* یاخذ منه شطر ماله لقوله

وابن ابی *d*) O. ثاویلان *c*) M. الحزمة *b*) Sur. 9, 104. *a*) M. الحزمة
M. *f*) وابن قول جمهور است *e*) P. addit. انس بن *P.*
احمد *M.* *k*) اخفاهما *M.* *i*) واجب *M.* *h*) وجوبه *M.* *g*) المستحب

عليه السلام من غلّ صدقة فانا آخذها وشطر ماله غرمة من
 غرمات الله ليس لآل محمد فيها نصيب وفي قول النبي عليه السلام
 ليس في المال حق سوى الزكاة ما يصرف هذا الحديث عن
 ظاهره * في الايجاب *a* الى الزجر والارهاب كما قال من قتل عبده
 قتلناه وان كان لا يُقتل بعبده *b* وانا كان العامل جابرًا في
 اخذ الصدقة عادلاً في قسمتها *c* جاز كتبها منه واجزأ *d* دفعها
 اليه فان كان عادلاً في اخذها جابرًا في قسمتها وجب * كتبها
 منه *e* ولم يجز دفعها اليه فان اخذها طوعاً او جبراً
 لم يجزيهم عن حق الله تعالى في اموالهم ولزمهم اخراجها
 بانفسهم الى مستحقيها من اهل النسيمان وقل مالك يجزيهم ولا
 يلزمهم اعادتها واذا اقرّ عامل الصدقات بقبضها من اهلها قبل
 قوله *g* وقت ولايته سواء كان من عمال النفوجين او من عمال
 التنفيذ وفي قبول قوله بعد عزله وجهان يخرجان من القولين
 في دفع زكاة الاموال الظاهرة اليه هل هو مستحب او مستحق فان
 قيل مستحب قبل قوله بعد ائعل وان قيل مستحق لم يقبل
 قوله الا ببيّنة ولم يجز ان يكون شاهداً ببعضها وان كان عادلاً
 واذا *h* ادعى رب المال اخراجها فان كان مع تاخر العامل عنه
 بعد امكان ادائها قبل قوله واحلفه العامل ان اتهمه وفي
 استحقاق هذه البيّين وجهان احدهما مستحقة ان نكل عنها
 اخذت منه الزكاة والوجه الثاني استظهاراً *k* ان نكل عنها لم
 تؤخذ منه وان ادعى ذلك مع حضور العامل ثم يقبل قوله في

a) Solus O. omittit. *b*) M. به *c*) M. قسمها *d*) Solus O.
 بعد *e*) Solus O. *f*) مستحقها *g*) M. كتبها *h*) M. ولم يجز
 استظهاراً *k*) M. *i*) Solus O. omittit. *j*) M. وان addit.

الدفع أن قبيل أن دفعها إلى العامل مستحق وقيل قوله أن
قيل أنها مستحبة

فحصل وأما قسم الصدقات في مستحقها فهي لمن ذكره الله
تعالى في كتابه بقوله *b* إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين
عليها والمؤتة قلوبهم وفي الرزق والغارمين وفي سبيل الله وابن
السبيل فربضة من الله والله عليهم حكيم *c* بعد أن كان رسول
الله صلعم يقسمها على رايه واجتهاده حتى لزمه *d* بعض المنافقين
وقل *e* اعدل يا رسول الله فقال نه ثكلتك أمك إذا لم نعدل
فمن يعدل ثم نزلت عليه * آية الصدقات بعده فعندها قل
رسول الله صلعم أن الله تعالى لم يرض في قسمة الأموال بملك
مقرب ولا بنبي مرسل حتى تولى قسمتها بنفسه فوجب أن يقسم
صدقات الموانى وأشر الزروع ونمار وزكاة الأموال وأسمان
وخمس التركز لأن جميعها زكاة على ثمانية أسهم للأصناف
الثمانية إذا وجدوا ولا يجوز أن يخذل بعضهم منهم وقال أبو
حنيفة يجوز أن يصرف إلى أحد الأصناف الثمانية مع وجود
ولا يجب أن يدفع إلى جميعهم وفي تسوية الله تعالى بينهم
في آية الصدقات ما يمنع من الاختار على بعضهم فوجب على
عامل الصدقات بعد تكاملها ووجود جميع من سقى لها أن
يقسمها على ثمانية أسهم بتسوية فيدفع سهمًا منها إلى الفقراء
والفقير هو الذي لا شئ له ثم يدفع أسهم اثنين إلى المساكين
والمسكين هو الذي * له ما لا يكفيه فكان الفقير أسوأ حالًا

وموجب نزول *c* P. addit *b* Sur. 9, 60. *b* ذكره M. *a*
فقال M. *e* يلسزم L. الزمته M. *d* آيت أن است كه
الاية بعدها M. *g* اعدل P. *f*

منه وقال أبو حنيفة المسكين أسوأ حالاً من الفقير وهو الذي *a* قد أسكنه العدم فيدفع إلى كل واحد منهما إذا اتسعت الزكاة ما يخرج به من اسم الفقر والمسكنة إلى أدنى مراتب الغنى وذلك معتبر بحسب * حالهم فيهم *b* من يصير بالدينار الواحد غنياً إذا كان من *c* أهل الأسواق يربح فيه قدر كفايته فلا *d* يجوز أن يزداد عليه ومنهم من لا يستغنى إلا * بمائة دينار *e* فيجوز أن يدفع إليه أكثر منه ومنهم من يكون ذا جلد يكتسب بصناعته قدر كفايته فلا يجوز أن يعطى وإن كان لا يملك درهماً وقدر أبو حنيفة رضى الله عنه أكثر ما يعطاه الفقير والمسكين بما دون مائتي درهم من الورق *f* وما دون عشرين ديناراً من الذهب *h* لثلاث تجب عليه الزكاة فيما أخذ *i* من الزكاة ثم انقسم الثالث سهم العاملين عليها وهم صنفان أحدهما المقيمون *h* بأخذها وجبايتها وانثاني انقيسون بقسمتها وتفريقها من أمر *l* ومباشر ومتبوع وتابع *m* جعل الله تعالى أجورهم في مال الزكاة ثملاً يؤخذ من أرباب الأموال سواها فيدفع إليهم *n* من سهمهم قدره أجور أمثالهم *p* فن كان * سهمهم من *q* أكثر رد الفائض *r* على باقى السهام وإن كان أقل تمت أجورهم

a) M. omittit. Caeterum cf. Baidhāv. I, ٣٩٠ *b*) M. حاله
 بدينار *c*) M. addit. من *c*) منهم
h) M. أخذ *i*) M. العبن *h*) M. نفره *g*) P. شيئاً *f*) M.
 لهم *n*) M. وصانع *m*) Solus O. اميين *l*) M. انقيمون
o) M. omittit. *p*) P. ايشان solammodo. *q*) Sic e P.
 اكر سهم ايشان P. سهمهم فيها M. سهم منها O. correxi,
r) M. فاضله من از اجرة ايشان بیشتر باشد

من مال الزكاة في أحد الوجهين ومن مال المصالح في الوجه
الآخر *a* السهم الرابع سهم المولفة قلوبهم *b* وأربعة أصناف
صنف بتألفهم *b* لمعونة المسلمين وصنف بتألفهم للكف عن
المسلمين وصنف بتألفهم لرغبتهم في الإسلام وصنف * لترغيب
قومهم *c* وعشائهم في الإسلام فمن كان من هذه الأصناف الأربعة
مسلمًا جاز أن يعطى من سهم المولفة من الزكاة ومن كان
منهم مشركًا عدل به عن مال الزكاة إلى سهم المصالح من ألفي
وإنغنايم *d* والسهم الخامس سهم الأرب وهو عند الشافعي وأبي
حنيفة مصروف في المكاتبين يدفع إليهم قدر ما يعتقدون به وقال
مالك يصرف في شراء عبيد يعتقدون والسهم السادس للغارمين
وهم صنفان صنف منهم استدأوا في مصالح أنفسهم فيدفع إليهم
مع أنفق دون أنغنايم بفضون به ديونهم وصنف منهم استدأوا
في مصالح *e* المسلمين فيدفع إليهم مع أنفق والغنى قدر ديونهم
من غير فصل السهم السابع سهم سبيل الله تعالى *f* والغزاة
يدفع إليهم من سهمهم قدر حاجتهم في جهادهم فان *h* كانوا
يرابطون في أنشغل دفع إليهم نفقة ذهابهم وما أمكن من نفقات
مقامهم وان كانوا بعودون إذا جاؤوا أعطوا نفقة ذهابهم
وعودهم والسهم الثامن سهم ابن *k* السبيل *g* والمسافرون الذين
لا يجدون نفقة سفرهم يدفع إليهم من سهمهم إذا لم يكن سفر
معصية قدر كفايتهم في سفرهم وسواء * من كان منهم مبتدئًا

ترغيبًا لقومهم *c* M. منهم *b* Solus O. الثاني *a* M.
d M. والغنيمة *e* M. أنفسهم addit. Solus O. inde a
addit. في *f* M. omnia omittit. من غير *g* usque ad ديونهم
بني *k* M. omittit. *h* M. وان *h* M. بقدر *g* M.

بالسفره او مجتازا وقال ابو حنيفة ادفعه الى المجتاز دون المبتدى
 بالسفر واذا قسمت الزكاة في الاصناف الثمانية لم يخل حالهم
 بعدها من خمسة اقسام احدها ان تكون وفقا لكفايتهم
 من غير نقص ولا زيادة فقد خرجوا بما اخذوه من اهل الصدقات
 وحرر عليهم التعرض لها وانقسم الثاني ان تكون مقصورة عن
 كفايتهم فلا يخرجون من اهلها ورجالون بباقي كفايتهم * على
 غيرها d وانقسم الثالث ان تكون كافية لبعضهم * مقصورة
 عن الباقيين فيخرج المكتفون عن اهلها ويكون المقصرون على
 حالهم من اهل الصدقات والقسم الرابع ان تفصل ج عن كفاية
 جميعهم فيخرجون من اهلها بالكفايات ويرد h الفاضل من
 سهامهم على غيرهم من اقرب البلاد اليهم والقسم الخامس ان
 تفصل عن كفايات بعضهم وتعجز عن كفايات الباقيين فيرد ما
 فضل عن المكتفين على من عجز من المقصرين حتى يكتفى
 الفريقان واذا عدم بعض الاصناف الثمانية قسمت الزكاة على
 من يوجد منهم ولو كانوا صنفا واحدا ولا ينقل سهم من عدم
 منهم في i جيران المال الا سهم سبيل الله في الغزاة فانه ينقل
 اليهم لانهم يسكنون اشغور k في الاغلب وتفرق زكاة كل
 اناحية في اهلها ولا يجوز ان تنقل زكاة بلد الى غيره الا عند
 عدم عمل السيمان فيه فان m نقلها عنه مع وجوده فيه لم
 يجزئه n في احد الفونين واجزاه o في القول الاخر وهو مذهب

كفايتهم M. c) دفع P. وقف M. b) كان مبتدئا M. a)
 يخرج M. g) مقصورة على O. f) كفاية M. e) عليها M. d)
 كان M. m) M. omittit. l) اشغور M. k) عن M. i) ورد M. h)
 ويجزئه M. o) ويجزئهم M. n)

إلى حنيفة ولا يجوز دفع الزكاة إلى كافر وجوز أبو حنيفة * دفع
زكاة الفطر خاصة *a* إلى الذمي دون المعاهد ولا يجوز دفعها
إلى ذمي انفرد من بني هاشم وبني عبد المطلب تنزيها لهم
عن أوساخ الذنوب وجوز أبو حنيفة دفعها اليهيم ولا يجوز
أن تدفع إلى عبد ولا مدبر ولا أم ولد ولا من رقب بعصه ولا
يدفعها الرجل إلى زوجته ويجوز أن تدفعها المرأة إلى زوجها
ومنع أبو حنيفة من ذلك ولا يجوز أن يدفع أحد زكاته إلى
من يجب عليه نفقته *b* من والد أو ولد لغناه به * إلا من
سهم الغارمين *c* إذا كانوا منهم ويجوز أن يدفعها إلى من
سواهم من أدبه وصرفها *d* فيهم أفضل من الأجانب وفي جيران
المال *e* أفضل من الأعداء وإذا حضر رب المال أقاربه إلى العامل
ليخصهم بركة ماله فإن تم تخطط زكاته * بركة غيره من خصهم
بها فإن *f* اختلصت كانوا في المخطط أسوة غيرهم لكن لا
يخرجهم *g* منها لأن * فيها *h* به أحق واختصه وإذا استتراب
رب المال بالعامل في مصرف زكاته *k* وسأه أن يشرف على قسمتها
ثم يلزمه أجابته إلى ذلك لأنه قد برئ منها بدفعها إليه
ونو سأل العامل رب المال أن يحضر قسمتها لم يلزمه الحضور
ببراقه منها بالدفع وإذا علكت الزكاة *i* في يد *l* العامل قبل

a) M. دفعها, P. voces خاصة interpretatione non
expressit. *b*) M. نفقته *c*) Lacuna in M., quam L. alia
manu explevit. *d*) Solus O. بصرفها *e*) Solus O. ماله
وان M. (ع وسأه أن يسرى على قسمتها غيرها *f*) Solus O.
ما هم به اختص *g*) I. بحرمهم L. alia manu
h) M. بيد *i*) M. الزكاة *k*) M.

قسمتها اجزات رب المال ولم يصننها العامل الا بالعدوان *a*
وان *b* تلفت الزكاة في يد رب المال قبل وصولها الى العامل
لم تجزيه واعادها ولو تلف *c* ماله قبل اخراج زكاته سقطت عنه
ان كان تلفه قبل امكان ادايتها ولا تسقط *d* ان كان تلفه
بعد * امكان ادايتها واذا ادعى رب المال تلف ماله قبل ضمان
زكاته كان قوله مقبولا فان اتهم العامل احلفه استظهارا ولا
يجوز للعامل ان ياخذ رضى ارباب الاموال ولا يقبل هداياهم قال
رسول الله صلعم * هدايا العمال غلول والفرق بين الرشوة
والهدية ان الرشوة ما اخذت طلبا *h* والهدية ما * بذلت
عفوا *i* فاذا ظهرت على العامل خيانة *k* كان الامام * هو
المستدرك *l* بخيانتته دون ارباب الاموال ولم يتعين اهل *m* السهمان
في خصومته الا ان يتظاهروا الى الامام تظلم *n* ذوى الحاجات
ولا يقبل شهادتهم * على العامل للتهمة *o* اللاحقة بهم فاما
شهادة ارباب الاموال عليه فان * كانت في *p* اخذ الزكاة منهم
لم تسمع شهادتهم وان كانت في وضعه لها في غير حقها سمعت
واذا *q* ادعى ارباب الاموال * الصدق للزكاة الى العامل

-
- واذا *M.* *b*) نلف نموده باشد: *P. alia manu addit*
c) *L. alia manu*, تخرج *M.* *d*) *sed* ت *alia manu*, تلفت *L.*
هذا الامر *M.* *e*) ارسلنا *O.* *f*) الامكان *M.* *e*) *manu correxit*
للميل مع الراى *dein* *L. alia manu addit*, *M.* *h*) *omittit*
كه از روى *P.* اخذت طلبا نواب انهدى *M.* *i*) *addunt*
M. *l*) *addit* في مل الصدقة *M.* *k*) رغبة بذل مينمايند
ظلامه *M.* *n*) لعل *Solus O.* *m*) الناظر في حاله والمستدرك
فاذا *M.* *q*) *omittit* *p*) عليه لاجل ائتمه *M.* *o*)

وانكرها *a* احلف ارباب الاموال على ما ادعوه وبروا واحلف
 العامل على ما انكره وبرى فان شهد بعض ارباب الاموال لبعض *b*
 بالدفع الى العامل فان كان بعد التناكر والتخاصم لم تسمع
 شهادتهم عليه *c* وان كان قبلها سمعت وحكم على
 العامل بالغرم فان ادعى بعد الشهادة انه قسمها في اهل السهمان
 لم يقبل منه لانه قد اكدب هذه الدعوى بانكاره فان شهد له
 اهل السهمان باخذها منه لم تقبل *d* شهادتهم لانه قد اكدبها
 بانكاره الاخذ واذا اقر العامل بقبض الزكاة وادعى قسمتها في
 اهل السهمان فانكره كان بر قوله في قسمتها مقبولا لانه موثوق
 فيها وقبيلهم في الانكار مقبول في بقاء ثغرهم وحاجتهم ومن
 ادعى من اهل السهمان فقرا قبل منه *h* ومن ادعى غرما لم
 يقبل منه ولا ببينة واذا اقر رب المال عند العامل بقدر زكاته
 ولم يخبره *i* بمبلغ منه جاز ان يأخذها منه على قوله ولم
 يأخذها *k* باحضار مائه جبرا واذا اخذ العامل في قسم الزكاة
 ووضعها في غير مستحق لم يضمن *l* فيمن يخفى حاله من
 الاغنياء وفي ضمانه نيا ممن لا يخفى حاله من ذوي النقرى والكفار
 والعبيد قولن وثو كان رب المال عسوخا في قسمتها ضمنها
 فيمن لا يخفى حسنه * من ذوي النقرى والعبيد وفي ضمانها
 ممن يخفى حاله *m* من الاغنياء قولن *n* ويكون حكم

a) M. دفع الزكاة اليهم فانكرها العامل. *b*) M. بعض L. alia manu correxit. *c*) M. omittit. *d*) M. تسمع *e*) M. بانكاره
f) M. القول addit. *g*) M. omittit. *h*) M. منهم *i*) M. يخبر
k) M. يضمنها *l*) M. جبرا addit, et postea اجبارا. *m*) O. omittit. *n*) Solus O. في احد القولين

العامل في سقوط الضمان اوسع لأن شغله اكثر فكان في
الخطاء اعذر^e

الباب الثاني عشر في قسم الفئ والغنيمة

واموال الفئ والغنايم ^b ما وصلت ^c من المشركين او ^d كانوا
سبب وصولها ويختلف المالن في حكمها وهم مخالفان لاموال
الصدقات من اربعة اوجه احدها ان الصدقات ماخوذة من
المسلمين تطهيراً لهم ^e وانفئ والغنيمة ماخوذة من الكفار
انتقاماً منهم والثاني ان مصرف الصدقات منصوب عليه ليس
للايمة اجتهاد فيه وفي اموال الفئ والغنيمة ما يقف مصرفه على
اجتهاد الايمة والثالث ان اموال الصدقات يجوز ان ينفر
اربابها بقسمتها في اهلها ولا يجوز لاهل الفئ والغنيمة ^g ان
ينفردوا بوضعها في مستحقه حتى يتولاها اهل الاجتهاد من الولاة
والرابع اختلاف المصرفين على ما سنوضح فاما انفئ والغنيمة
ففيها متفقان من وجهين ومختلفان من وجهين فاما وجهها
اتفاقهما فاحدهما ان كل واحد من المالن واصل بالكفر والثاني
ان مصرف خمسيهما واحد واما وجهها ائتراقهما ^h فاحدهما ان
مال انفئ ماخوذ عفواً ومال الغنيمة ماخوذ قبراً والثاني ان مصرف
اربعة اخماس انفئ بخلاف * لمصرف اربعة اخماس الغنيمة

حصلت ^c M. والغنيمة ^b M. وانه اعلم ^a M. addit
^d M. و ^e M. omittit. ^f M. alia manu ^g M. و
اربعة ⁱ Solus O. ^h M. اختلافهما ^g M. omittit. ^g M. بقسمتها

على ما سنوضح * ان شاء الله ^a وسنبداً بمسال الفى * فنقول
 ان كز مال ^b وصل من المشركين عفواً من غير قتال ولا باجفاف
 خيل ولا ركاب فهو كمال الهدنة والجزية واعشار متاجرهم او كان
 واحداً بسبب من جيتهم كمال الخراج فقيه * اذا اخذ منهم ^c
 اداء الخمس لاهل الخمس مقسوماً على خمسة وقال ابو حنيفة
 رضى الله عنه لا خمس في الفى * ونص الكتاب في خمس الفى
 يمنع من محالفتهم قل الله تعالى ^d ما افاء الله على رسوله من اهل
 القرى فانه ^e والرسول ولدى القرى واليتامى والمساكين وابن
 انسبيل فيقسم الخمس على خمسة اسهم متساوية سهم منها
 كان لرسول الله صلعم في حياته ينفق منه على نفسه وازواجه
 ويصرفه في مصالحه ومصالح المسلمين واختلف الناس فيه ^f بعد
 موته فذهب من يقول بمرات الانبياء الى انه موقوف هذه
 مصروف الى ورثته وقال ابو نؤير يكون ملكاً للامام بعده لقيامه
 بامور الامة ^g معمد وقال ابو حنيفة قد سقط بموته وذهب ^h
 انشأني رحمه الله الى انه يكون مصروفاً في مصالح المسلمين
 كازاق الجيش واعداد الكراع والاسلح وبناء الحصون والقناطر
 وازراق الغضا والابنة وما جرى هذا المجرى من وجوه المصالح
 وانسيه الثاني سيم نوى القرى وزعم ابو حنيفة انه قد سقط
 حقهم منه اليوم وعند انشأني ان حقهم فيه ثابت وهم بنو
 هاشم وبنو عبد المطلب ابنا عبد مناف خاصة لا حق فيه

a) M. omittit. b) Solus O. ان كان ما solummodo.

c) M. omittit. d) Sur. 59. 7. e) M. في اهل القرى فان.

f) M. omittit. g) Solus O. addit لا انى.

h) M. et postea وفل. h) يقوم احد فيه مقامه.

لَمَنْ سَوَاهُمْ مِنْ قَرِيشٍ كُلِّهَا يَسْتَوِي فِيهِ بَيْنَ صَغَارِهِمْ وَكِبَارِهِمْ
وَأَغْنِيَايِهِمْ وَفُقَرَائِهِمْ وَيَفْضَلُ فِيهِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ
حَقِّ الْأُنثَيَيْنِ لَا تَنِيْمُ أَعْضُوهُ بِاسْمِ *a* الْقَرَابَةِ وَلَا حَقٌّ فِيهِ لِمَوَالِيهِمْ
وَلَا لِأَوْلَادِ بَنَاتِهِمْ وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ بَعْدَ حَصُولِ الْمَالِ وَقَبْلَ
قِسْمِهِ *b* كَانَ سَهْمُهُ مِنْهُ مُسْتَحَقًّا لَوَرَثَتِهِ وَالسَّهْمُ الثَّلَاثُ لِلْيَتَامَى
مِنْ ذُرِّيِّ الْحَاجَاتِ وَالْيَتَمُّ مَوْتٌ *c* الْآبُ مَعَ الصَّغَرِ وَبَسْتَوَى فِيهِ
حُكْمُ الْغُلَامِ وَالْجَارِبَةِ فَإِذَا بَلَغَا زَالَ اسْمُ *d* الْيَتَمِ عَنْهُمَا قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَتَمُّ بَعْدَ حُلْمٍ وَالسَّهْمُ الرَّابِعُ لِلْمَسَاكِينِ فَهُوَ *e* مَنْ
لَا يَجِدُ مَا يَكْفِيهِ مِنْ أَهْلِ الْغَنَى لِأَنَّ *f* مَسَاكِينِ الْغَنَى يَتَمَيَّزُونَ
عَنِ الْمَسَاكِينِ الصَّدَقَاتُ لِاخْتِلَافِ مَصْرَفِهَا وَالسَّهْمُ الْخَامِسُ
لِبَنِي السَّبِيلِ وَهُمْ الْمَسَافِرُونَ مِنْ أَهْلِ الْغَنَى لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفَقُونَ
وَسَوَاءٌ مِنْهُمْ مَنْ أَبْتَدَأَ بِالسَّفَرِ *g* أَوْ كَانَ مُجْتَازًا فِيْهَذَا حُكْمُ
الْخَامِسِ *h* فِي قِسْمِهِ وَأَمَّا أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهِ فَفِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ
لَا جَبِيشَ خَاصَّةٌ لَا يَشَارِكُ فِيهِ *i* غَيْرُهُمْ لِيَكُونُوا مَعْدًا لِأَرْزَاقِهِمْ
وَالْقَوْلُ الْآخَرُ أَنَّهُ مَصْرُوفٌ فِي الْمَصَالِحِ الَّتِي مِنْهَا أَرْزَاقُ الْجَبِيشِ وَمَا
لَا غَنَى بِالْمُسْلِمِينَ عَنْهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَصْرَفَ الْغَنَى فِي أَهْلِ الصَّدَقَاتِ
وَلَا يَصْرَفُ الصَّدَقَاتُ *k* فِي أَهْلِ الْغَنَى *l* وَيَصْرَفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَنَانِيِّنَ
فِي أَهْلِهِ وَأَهْلُ الصَّدَقَةِ مِنْ لَا هَجْرَةَ لَهُ وَنَبِيْسٌ *m* الْمَقَانِلَةُ عَنْ
الْمُسْلِمِينَ وَلَا مِنْ حِمَاةِ الْبَيْضَةِ وَأَهْلُ الْغَنَى ذُرْوُ *n* الْهَاجِرَةِ الْذَّابِقُونَ
عَنِ الْبَيْضَةِ وَالْمَنَاعُونَ عَنِ الْحَرَمِ *o* وَالْمُجَاهِدُونَ نَلْعَدُوْهُ وَكَانَ

a) Sic P : Codd. *b*) *M.* انعمته *c*) *M.* بموت *d*) *M.* omituit. *e*) *M.* وهم *f*) Solus O. ولان *g*) *M.* انسفر *h*) *M.* في *m*) *M.* انصدقات *i*) *M.* الغنى *j*) *L.* به *k*) *M.* الغنى *l*) *M.* انصدقات *m*) *M.* في *n*) *M.* دون *o*) *M.* الحرم
quod L. in *correx*it:

اسم الهجرة لا ينطلق الا على من هاجر من وطنه الى المدينة
* لطلب الاسلام *a* وكانت كل قبيلة اسلمت وهاجرت بأسرها تدعى
البررة وكل قبيلة هاجر بعضها تدعى الخيرة وكنى المهاجرون
بررة وخيرة ثم سقط حكم الهجرة بعد الفتح وصار *b* المسلمون
مهاجرين واعراباً فكان اهل الصدقة يستون على عهد رسول
الله صلعم اعراباً وتسمى *c* اهل الفئ المهاجرين وهو ظاهر
في اشعارهم كما قال بعضهم

(السريع) قد لقها *d* الليل بعصبي

أروع خراج من الدربى *e*

مهاجرين ليس باعرابي *f*

ولاختلاف الفريقين *h* في حكم المالين * ما تميزت وسوى ابو
حنيفة بينهما وجوز صرف كل واحد من المالين في كل واحد
من الفريقين واذا اراد الامام ان يصل قوماً * يعون صلاحتهم
بمصلحة *i* المسلمين كإرسال واثمنة جاز ان يصلهم من مال
الفئ قد اعطى رسول الله صلعم اثمنة يوم حنين فاعطى
عبيدة بن حصن الفزاري مائة بعير والاقرع *l* بن حابس
اثميين مائة بعير وانهب *m* بن مرداس السلمي خمسين
بعيراً فتسخطها *n* وعتب على رسول الله صلعم
فيها وقت

a) M. انهما *d*) M. سقى *c*) وكان *L.* *b*) طلباً للاسلام *M.*
M. (ف) الذوى *L.* الدرى *M.* والروى *O.* *E* coniectura; *e*)
P. versus omittit; primus et tertius versus exstat
Ham. 4v°, 4 schol. ibique Freytag. II, 504. *h*) *M.* المالين
i) *M.* ليعون صلاحهم *L.* *q*اسوا *M.* *z*)
M. وتسخطها *n*) وعلى انهب *M.* *m*) وعلى الاقرع *M.* *l*) بصلاح

(المتقارب) كانت *a* نهابة *b* فلاقيتها

بكرى على المهر في الاجرع
وايقاضى القوم ان يرقدوا
اذا هاجع الناس ثم اجمع
فاصبح نهي ونهب العبيد
بين عيينة والاقرع
وقد كنت في الحرب ذا قدرة
فلم أعط شيئا ولم أمتنع
والا اقاتل اعطيتهما
عديلا قوايمه الاربع
فما كان حصن ولا حابس
يفوقان مرداس في مجسع
فما *d* كنت دون امرء منهما
ومن وضع *e* اليوم لا يرفع

فقال رسول الله صلعم لعلي بن ابي طالب عليه السلام انزع
فاقطع عني لسانه فلما ذهب به * قال اتريد ان تقطع لساني
قل لا ولكن اعطيك حتى ترضى فاعطاه فكان ذلك قطع
لسانه فاما اذا كانت صلاة الامام لا تعود بمصلحة على
المسلمين كان المقصود بها نفع انعطى خاصة كانت صلاتهم
في ماله روى ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب رضى الله
عنه فقال

a) P. وكانت *b*) P. نهانا et sic etiam vertit. *c*) M.
فقال *M.* فقال تريد *M.* *f*) تضع *M.* *e*) وما *M.* *d*) ولاقيتها
h) M. ولكن

(انسريع) يا عمر الخير جُزيت *a* الجنة

اكس بُنيّاتي وأمهنيته

وكن لنا من الزمان جنة

اقسم بالله لتفعلنا

فعل عمر رضى الله عنه ان لم افعل *b* يكون ماذا قال *c*

اذن ابا حفص لاذعبيته

فل *d* واذا ذهبت يكون ماذا فقال

يكون عن حالي لتسألته

يوم يكون الاعطيات فته

وموقف المسوول ينهيته *e*

أما الى نار وأما جنته

فل فر فبكي عمر رضى الله عنه حتى أُخِضْتُ لحيته بدموعه

وأل *b* عدم اعطه فيصمى هذا نذكرك اني يوم لا نشعره انا والله

لا املك غيره فجعل *b* وحصل به من منه لا من مال المسلمين

لان صلته لم تعد ينفع على غيره فخرجت *g* من انصالح العامة

ومثل هذا الاعرابي يكون من اهل الصدقة غير ان عمر رضى الله

عنه لم يعطه منيا أما لاجل شعره الذي * استنزله فيه *h* وأما

لان انصدقة مصروفة في جيرانها * ولم يكن منهم *i* وكان

a) P. رُزِيت *b*) L. بفعل *c*) M. فقال *d*) M. فقال, tum

addit: عمر رضى الله عنه *e*) M. versum omittit, L. marg.

affert, nisi quod وموقف pro وموضع *f*) M. omittit.

g) M. فخرج *h*) M. استنزل به, L. aliquid in voce mu-

tavit, ita ut legere eam non possim; P. كه بسبب ان

i) Solus O. omittit. عطا داد اورا

مما نقيه الناس على عثمان رضى الله عنه ان جعل كل *a*
 الصلات من مال النفس ولم ير انعرق بين الامرين ويجوز للامام
 ان يعطى ذكور اولاده من مال *b* النفس لانهم من اهله فان كانوا
 صغارا كانوا في اعطاء انذارى من ذوى السابقة وانتقدم وان
 كانوا كبارا ففي اعطاء المقاتلة من امثالهم حكى ابن اسحق
 ان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما * لما بلغ ابي اياه عمر
 ابن الخطاب رضى الله عنه فقال له يا ابيت قد بلغت *c* فافترض
 لي *d* ففرض له في *e* انفين ثم جاءه غلام من ابناء الانصار قد
 بلغ فسأله ان يفرض له ففرض له في ثلاثة الف *f* فقال عبد الله
 * فرضت لي في انفين وفرضت لهذا في ثلاثة الف *g* ولم يشهد
 ابو هذا ما قد شهدت قال *h* اجل لكنى رايت ابا امك يقاتل
 رسول الله صلعم ورايت ابا ام هذا يقاتل مع رسول الله صلعم
 والامر *m* اكثر من الانف ولا يجوز للامام ان يعطى اذات اولاده
 من مال النفس لانهم من جملة ذريته *n* انداخلين في عطائه
 واما عبيده وعبيد غيره *o* فان لم يكونوا مقاناة فنغفانهم *p* في
 ماله ومال *q* سادتهم وان كانوا مقاتلة فعد كان ابو بكر

a) Solus O. omittit, L. delevit. *b*) M. omittit. *c*) Solus
 O. omittit. *d*) M. وسأله ان يفرض له *e*) M. من, L. delevit.
f) M. بن عمر لاييه *h*) ولي في العين *g*) M. addit *g*) جاءه *f*)
 يا ابيت كيف تفرعن نسبهذا في ثلاثة الف ولي في انفين
i) M. omittit. *h*) M. وقال *l*) M. وليست *m*) L.
 ان يعطى et addidit ولامام *correvit*. *o*) Solus O. omittit. *p*) M. فنغفانهم
n) M. اندارارى *o*) Solus O. omittit. *p*) M. فنغفانهم
q) M. واموال

رضى الله عنه يفرض لهم في العطاء ولم يفرض لهم عمر رضى
الله عنه والشافعي رحمه الله يأخذ فيهم *a* بقول عمر فلا *b* يفرض
* لهم في العطاء *c* ولكن يزاك ساداتهم *d* في العطاء لاجلهم
لأن زيادة العطاء *e* معتبرة بحال الذرية فان عتقوا *f* جاز ان يفرض
لهم *g* في العطاء ويجوز ان يفرض لنقباء اهل الفى في عطائهم ولا
يجوز ان يفرض لعنائهم لأن النقباء منهم والعمال يأخذون اجراً
على عملهم ويجوز ان يكون عامل الفى من ذوى القرى من بنى
هاشم وبنى عبد المطلب ولا يجوز ان يكون عامل الصدقات منهما *h*
اذا اراد سيمه منها الا ان يتطوع لأن بنى هاشم وبنى عبد المطلب
تحرم عليهم الصدقات ولا يحرم عليهم الفى ولا يجوز لعامل الفى
ان يقسم ما جباه الا باذن ويجوز لعامل الصدقات *k* ان يقسم
ما جباه بغير اذن - ما *l* ينفه عنه لما قدمناه من صرف *m*
مل الفى عن اجتنباد الامم ومصرف *n* انصدفة نص * في الكتاب *o*
وصفة عمل الفى مع وجود *p* امنته وشهامته تختلف بحسب
اختلاف ولايته فيه وفي تنقسم ثلاثة اقسام احدها ان تولى
تقدير اموال الفى وتقدير وضعها في الجهات المستحقة منها
كوضع الخراج والجزية فمن شروط ولاية هذا العامل * اربعة
اصناف *q* ان يكون حراً مسلماً مجتهداً في احكام الشريعة

a) M. منهم *b*) M. ولا *c*) M. omittit, L. marg. *d*) O.
e) M. omittit. *f*) M. اعتقوا *g*) M. عطائهم *h*) M. ساداتهم
i) Solus M. عبد offert. *k*) Solus O. فيه
l) M. addit. *m*) M. مصروف L. marg. correxit. *n*) M. مصروف
o) M. بالكتاب *p*) M. omittit. *q*) M. omittit.

مضطلعاً *a* بالحساب والمساحة وانقسم الثماني ان يكون عام الولاية على جباية ما استقر من اموال الفى كلها فالمعتبر فى صحة ولايته ثلاثة شروط الاسلام والحربة والاضطلاع بالحساب والمساحة ولا يعتبر ان يكون ثقيهاً مجتهداً لانه يتولى قبض ما استقر بوضع غيره وانقسم اثالث ان يكون خاص الولاية على نوع من اموال *b* الفى خاص فيعتبر ما وليه منها فان لم يستغن فيه عن استنابة اعتبر فيه الاسلام والحربة *c* مع اضطلاعه بشرط *d* ما ولي من مساحة او حساب ولم يجز ان يكون ذمياً ولا عبداً لان فيها ولاية وان استغنى عن الاستنابة جاز ان يكون عبداً لانه كالرسول المأمور ذمياً *e* كونه ذمياً فينظر فيما * رن اليه *f* من مال الفى فان كانت معاملته فيما *g* مع اهل الذمة كالجزية واخذ العشر من اموالهم جاز ان يكون ذمياً وان كانت معاملته فيها مع المسلمين كالحراج الموضوع على رقاب الارضيين اذا صارت فى ايدي المسلمين فسفى جواز كونه ذمياً وجهان واذا بطلت ولاية العامل فقبض مال الفى مع فساد ولايته برئ اندافع متاعليه ان لم ينته عن القبض لان القبض منه ماذون نه وان فسدت ولايته وجرى *h* فى القبض مجرى الرسول ويكون الفرق بين صحة ولايته وفسادها ان نه الاجبار على اندافع مع صحة الولاية ونيس نه الاجبار مع فسادها فان *i* نهى عن القبض *k* مع فساد ولايته *l* لم يكن نه القبض ولا

مع الحربة *M. c*) انواع *M. b*) مضلع *P. وعا* *M. a*)
 جرى *M. h*) فيه *O. g*) ونيه *M. f*) واما *M. e*) بشروط *M. d*)
 منزع عن (على *L.*) القبض *M. addit k*) فاذا *M. i*)
 الولاية *M. l*)

الاجبار ولم يبرأ الدافع بالدفع *a* اليه اذا علم بنهيته وفي برأته
 اذا لم يعلم بنهي وجهان كالوكيل
 فصل فاما الغنيمة فهي اكثر اقساماً واحكاماً لانها اصل تفرع عنه
 انفى فكان حكمها اعم وبشتمل على اربعة اقسام اسرى وسبي
 وارضين *b* واموال فاما الاسرى فهم الرجال المغانلون من الكفار
 اذا ظهر المسلمون باسرى احياء فقد *c* اختلف الفقهاء في حكمهم
 فذهب الشافعي رحمه الله الى ان الامام او *d* من استنابه الامام
 عليهم في امر الجهاد مخير فيهم اذا اوموا على كفرهم في *e* الاصلح
 من احد اربعة اشياء اما القتل واما الاسترقاق واما الفداء بمال
 او اسرى واما امن عليهم بغير فداء فان اسلموا سقط القتل
 عنهم وكان على خبره في احد الثلاثة وقل مانك يكون مخيراً
 بين ثلاثة اشياء القتل او الاسترقاق او السفادة بالرجال دون
 المال * ونيس نه امن وقل ابو حنيفة يكون مخيراً بين شيين
 بين القتل والاسترقاق ونيس نه امن ولا سفادة بالمال *h* وقد
 جاء القوان *i* بامن والسفداء *h* قل تعالى فاما بعد واما
 فداء حتى تضع الحرب اوزارها ومن رسول الله صلعم على الى
 غرة الجاهلي يوم بدر وشهد عليه ان لا يعود يقتله * فعاد
 يقتله *m* يوم احد * فسر فمرو رسول الله صلعم بقتله فقال
 امن على فقل لا *o* يلسع *p* امنون من حسي *q* مرتين فامر

a) Solus O. omittit. *b*) O. وارضون *c*) M. وقد *d*) M. و
e) M. فعل addit. *f*) Solus O. omittit. *g*) Solus O.
 omittit. *h*) M. omittit. *i*) M. كتاب الله تعالى *h*) M. السفادة
l) Sur. 47, 5. Caeterum vide pag. ٨١ *m*) M. omittit.
n) M. فامرونا *o*) M. addit لا *p*) L. marg. يلسع *q*) P.

بضرب *a* عنقه صبوا ولما قتل السمضر ابن الحارث بالصفراء بعد
انكفائه من بدر * لما استوقفته *b* ابنته قتيلة يوم فتح مكة
* وانشدت به *c* قولها

(الكامل) يا راكباً انّ الاثيل مظنة *d*
عن صبح خامسة وانت موقف
ابـلـغ *e* به ميتاً فان تحية
ما ان تزال بهاج الركائب تخفق
متى انبه وعبرة مسفوحة
جدت لمايجها واخرى تخفق *h*

omittit, M. لما *b*) Sic O., M. فـضـرـبـت *a*) M. addit. احد
L. استوقفته in رثته alia manu mutavit; uterque
videlicet de apodosi sollicitus, quae demum a voce قتل
lin. 5 pag. seq. incipit. Nec enim necem narrare, sed
eius penes Mohammedem arbitrium fuisse probare vult
scriptor, ita ut haec ad praeparandum legentis animum
addita sint. P. locum ita exhibet: وجون مقتول شد نصر
بن حرب در صفرا بعد از آنكه اسير شده بود در بدر
قتيله كه خواهر وی بود در روز فتح مكة موقوف داشت
رسول الله را صلعم وايسن ابیت را انشان كرد
Versus qui sequuntur, Ham. ۴۳۷ leguntur. *c*) M.
يـرـاك *f*) M. بـلـغ *e*) M. مـظـيـة *d* M. فانشدت
g) P. به *h*) P. hunc versum omittit, eiusque loco
habet: يا خير ضير كريمه من فومها وانفكل
فحل معرق

النصر أقرب من قبلت *a* قرابة
واحقهم ان كان عتق *b* يعتق
ما كان ضرك لو مننت وربما
من الفتى وهو المغيظ للحنق

فقال النبي صلعم لو سمعت شعرها * ما قتلتها *c* ولو لم يجز
امن نبا قل هذا *d* لان اقواله احكام مشروعة واما الفداء
فقد اخذ رسول الله صلعم فداء اسرى بدر وفادا بعدد رجلا
برجلين فاذا ثبتت خيارة فيمن لم يسلم بين الامور الاربعة
تصفح احوالهم واجتهد * برأيه فيهم *e* فمن علم منه قوة
بس *f* وشدة نكاية *g* ويثس من اسلامه وعلم ما في قتله من
وعن قومه فانه صبرا من غير مثله ومن رآه منهم * ذا جلد وقوة
على العمل وكن ممنون للحيانة والخبثة استرقه ليكون عوناً
لمسلمين ومن رآه منهم *h* مرجو الاسلام او مطاعاً في قومه
ورجا بمن عليه اما اسلامه او دفع قومه من عليه واطلقه ومن
وجد منهم ذا مال وحده وكن بالمسلمين خلة وحاجة فاداه
على مال جعله عدة لاسلام وقوة لمسلمين وان كان في اسر
عشيرته احد من المسلمين من رجل او نساء فاداه على
اضلاقهم فيكون خيرة في لاربعة على وجه الاحوط الاصلح
ويكون امال اماخوف في انفسداء غنيمة تصاف الى الغنائم ولا
يخص بها من اسره من المسلمين فان رسول الله صلعم دفع

d) M. لم اقتله *c*) M. عتقها *b*) M. اسرت *a*) M.
alia manu فيهم L. رايه واجتهاده *e*) M. addit. القول
h) Solus O. exhibet. *g*) M. نكايته *f*) M. باسه
addit. *e*) M. الف

فداء الاسرى من اهل *a* بدر الى من اسرهم قبل نزول قسم
الغنيمة *b* في *c* الغنائمين ومن اباح الامام *d* من المشركين لعظم
نكيتته وشدة اذيتهم ثم اسر جازله المن عليه والعفو عنه قد امر
رسول الله صلعم بقتل ستة *d* * امر الفتح امر بقتلهم *e* ولو
تعلقوا باستار الكعبة *f* عبد الله بن سعد بن ابى سرح كان
يكتب انوحى لرسول الله صلعم فيقول له اكتب غفور رحيم
فيكتب عليه حكيم *h* ثم ارتد فلحق بقربش وقال اتى اصرفاء
محمدا حيث شئت * فنزل فيه *k* قوله تعالى *l* ومن قل سأنزل مثله
ما انزل الله وعبد الله بن خنضل كانت له قينتان تغنيان
بسب رسول الله ولخوثر بن نفيل كان يوذى رسول الله
صلعم ومقيس بن صباغة كان *m* بعض الانصار * قتل اخاه
خضاه *n* فاخذ بيته ثم *o* اغتال المعتل فقتله وعاد الى مكة مرتدا
وانشا يقول

(الضويل) شفى *p* انفس ان قد بات بالفاع مسندا
بضرج ثوبيه دماء الاخضاع
وكانت يوم انفس من قبل قتله
تلم فتأخفى عن وضء *q* المضجع
درت به قبرا وحملت عقله *r*

شبيهه *P.* *d* وفي *Solus O.* *c* الغنائم *M.* *b* *M.* *omittit.* *a*
امر كرد بقتل وى واكرجه متعلق *P.* *vertit.* *f* *M.* *omittit.* *e*
ed. كتاب المعروف *Vid.* *h* وعبد *P.* *g* بستر كعبة باشد
لاصرف *M.* *i* *et* *Wustenf.* *۱۰۳* كتب نيزيب الاسماء
قتل *M.* *m* *ibique* *Baidh.* *Sur.* *6, 93.* *l* *Solus O.* *k*
عليه *M.* *r* وضى *M.* *q* سقى *M.* *p* و *M.* *o* اخاه *M.* *n*

سَرَاةُ بَنِي النَّجَّارِ أَرَابَ فَارِجَ
* وَادْرَكَتْ نَارِي وَاضْطَاجَعْتُ مَوْسِدَاهُ
وَكُنْتُ عَنِ الْإِسْلَامِ أَوَّلَ رَاجِعِ

وسارة مولاة * لبعض بني عبد المطلب كانت تسب وتؤذي
وعكرمة ابن أبي جهل كان يكثر التاليب على النبي صلعم
ضرباً نشر أبيه فمات عبد الله بن سعد بن أبي سرح فأن
عثمن رضي الله عنه استأمن له رسول الله صلعم فأعرض عنه
ثم أعاد الاستيمان ذنية فلما ولي قال ما كان فيكم من
يقتله حين أعرضت عنه قالوا هلاً أومات الينا بعينك قال
ما كان لنبي أن تكون له خاتنة إلا عيني وأما عبد الله بن
خطل فقتله سعد بن حرب بن الحارث بن عبد المطلب
وأما مقيس بن صبيعة فقتله زميلة بن عبد الله رجل من قومه
وأما الحارث بن نفيل فقتله علي بن أبي طالب صبراً h
رسول الله صلعم ثم i لا يقتل قريشي بعد هذا صبراً k
بفؤد وأما قينتا ابن خطل فقتلت أحداها وهربت الأخرى
حتى استومن لها رسول الله صلعم وأما سارة m فتغيبت حتى
استومن لها رسول الله صلعم فأمته ثم تغيبت من بعد حتى
أوطأها رجل من المسلمين فرسا نه في زمان عمر بن الخطاب
رضي الله عنه بالابضح n فقتلها وأما عكرمة بن أبي جهل فاته

M. c) لبني M. b) حاسمت به وبري وادركت ثورتي M. a)
Solus O. omittit. f) فقال M. e) من Solus O. d) عاود
اليوم M. k) و M. i) M. h) الحارث M. g)
مولاة بني M. addit m) expunxit. n) قينتان M. l)
M. omittit. n) عبد المطلب

سار الى ناحية البحر وقال لا اسكن مع رجل قتل ابا الحكم
يعني اياه فلما ركب البحر قال له صاحب السفينة اخلص قال
ولما قال لا يصلح في البحر الا الاخلاص * فقال والله لئن كان
لا يصلح في البحر الا الاخلاص فانه لا يصلح في البر غيره ^a
فرجع وكانت زوجته ^b بنت الحرث قد اسلمت وهي أم
حليم فاخذت نه من رسول الله صلعم امانا وقيل بل خرجت
اليه بامانه الى البحر فلما رآه رسول الله صلعم قال مرحبا بالراكب
المهاجر فسلم فقال له رسول الله صلعم لا تسألني اليوم شيئا
الا اعطيتك فعال فاني اسألك ان تسأل الله ان يغفر لي كل نفقة
انفقتها لأصدا بها عن * سبيل الله ^d وكل موقف وقفقتها لأصدا
به عن * سبيل الله ^e فقال رسول الله صلعم اللهم اغفر له
ما سألني فقال والله يا رسول الله لا ادع درهما انفقته في الشرك
الا انفقته مكانه في الاسلام درهمين ولا موقفا وقفته في الشرك
الا وفقته مكانه في الاسلام موقفين فقتل يوم اليرموك رضى
الله عنه وهذا الخبر يتعلق به في سير رسول الله صلعم احكام
فذلك ^f استوفينا ^g واما فذل من انتعفه اليرموك واجتزته الزمعة
او كن ممن تخطى من العربان واصحاب ^h الصوامع فان ⁱ كانوا
يمدون امقائلة برأيهم ^m وبحرضونهم على القتل جاز قتلهم
عند انظر بهم وكانوا في حكم المقاتلة بعد الاسر

^a) hic addit, sed post M. الاخلاص ^b) M. حليم ^c) L. انبهر sed marg. omittit. وفي أم حليم
قال M. ان دين الله P. سبيله M. ^d) سبيله M. ^e) سبيله M. ^f) Solus O. novam sectionem
indicit. ^g) M. وان ^h) M. واعل ⁱ) M. برأيهم ^m) M.

وان لم يخاطبوه في رأي ولا *a* تحريض ففي اباحة قتلهم قولان

فصل وأما انسي فيهن النساء * والاطفال فلا يجوز ان يقتلوا *b* اذا كانوا اهل الكتاب لنهي رسول الله صلعم عن قتل النساء وانسودان ويكونون سبيا مسترقّ يقسمون * بين الغنمين وان *c* كان النساء من قوم ليس لهم كذاب كالدهرية وعبدة الاوثن فمتنعن من الاسلام فعند انشافي يقتلن وعند ابي حنيفة يسترققن ولا يفرق * فيمن استرققن *d* بين والدته وولدها *e* لقول النبي صلعم لا تولد وابنة عن ولدها فان فاد بالسي على مال جاز لان هذا الفدا بيع ويكون مال فدايهم مغنوماً مكافئاً وله بلزم استتابة نفوس الغنمين عنهم فاذا اراد ان يفادي به على اسرى من المسلمين في ايدي قومهم عوض الغنمين عنهم من سهم المصالح وان امنّ عليهم لم يجز الا باستتابة نفوس الغنمين عنهم اما *h* بلعفو عن حقوقهم منهم واما ببال يعرضهم * عنهم فان كان امنّ عليهم لمصلحة عامة جاز ان يعرضهم *i* من سهم المصالح وان كان الامر يخصه عوضهم عنهم من مال نفسه ومن امتنع من الغنمين عن ترك حقه لم * يستنزل عنه *j* اجباراً حتى يرضى وخالف ذلك حكم الاسرى الذين لا يلزم *k* استتابة نفوس الغنمين في امنّ عليهم لان قتل الرجال مباح وقتل انسي *m* محظور فصار انسي مالا

مع الغنائم فان *M.* *c*) والصبيا لا يجوز قتلهم *M.* *b*) و *M.* *a*)
O. *f*) ممن استرق منهن *M.* *e*) addit. *M.* *d*) omittit.
M. *i*) omittit. *M.* *h*) omittit. *O.* *g*) في السبي
 النساء *M.* *m*) addit. *M.* *l*) حكيم *M.* *k*) يستتمك

الآن ان كنت طفلا كنت ترضعها
وان ترضيتك ما تاتي وما تدبر
لا تجعلنا كمن شالت نعمته *a*
واستبقي منا فاننا معشر زهر
" ان لم تداركنا نعمنا ينشرها
يا ارجح الناس حلما حين يختبر *b*
انا لنشكر *c* انعمي وان كشرت
وعندنا بعد هذا انيوم نذخر

فقال رسول الله صلعم ابذركم ونسؤكم احب اليكم ام
اموائكم فقالوا خيرتنا بين اموالنا واحسابنا بل ترد علينا ابناؤنا
ونساءنا فهو احب انينا فقال رسول الله صلعم اما ما كان لي
ونبي عبد انمطلب فهو لكم وقلت فربش ما كن لنا فهو لرسول
الله صلعم * وقلت الانصار ما كان لنا هو لرسول الله *d* وقال
القرع بن حابس * اما انا *e* وبنو قميير فلا وقال عبيدة بن
حصن اما ان وبنو فزارق فلا وقال العباس بن مرداس انسلمي اما
ان وبنو سليم فلا ففانت بنو سليم ما كان لنا فهو لرسول
الله صلعم فقال انعبس بن مرداس نبني سليم قد وهبتموني فقال
رسول الله صلعم اما من تمسك منكم بحقه من هذا السبي فله
بكل انسان ست فلايص فردوا الى الناس ابناؤهم ونساءهم فردوا *h*
وكان *i* عبيدة *k* قد اخذ عجوزا من عجابر هوازن وقال اتي لا اري

a) Maid. 7, 26. *b*) M. versum omittit. *c*) M. لنشكر
d) M. omittit. *e*) M. omittit. *f*) M. omittit. *g*) Solus
O. منهم *h*) Solus O. addit. *i*) M. فكان *k*) M.
addit. بن حصن

سُبَيْنَ مع ازواجهنَّ فهنَّ على النكاح وان أسلمت منهنَّ ذوات
زوج قبل حصولها في السبي فهي حُرَّة ونكاحها باطل بانقضاء
العدة وإذا قسم السبايا في الغانمين حرم وطئهنَّ حتى يستبرئين
بحيضة ان كنَّ من ذوات الاقراء او بوضع الحمل ان كنَّ حوامل
روى *a* ان رسول الله صلعم مرَّ بسبي هوازن فقال الا لا تُوطأ
حاملٌ حتى تضع ولا غير * ذات حَمْلٍ *b* حتى تحيض *c* وما
غلب عليه انمشركون من اموال المسلمين فاحرزوه *d* لم يملكوه
وكنَّ باقيًا على ملك اربعة من المسلمين فان غنمه المسلمون ردَّ
على ملكه منهم بغير عوض *e* وقال ابو حنيفة قد ملكه المشركون
اذا غلبوا عليه حتى تُو كانت امة ودخل سيدها المسلم الى
دار الحرب حرم عليه وطئها ولو كنت ارضًا اسلم عنها المتغلب
عليها كان احقَّ بها واذا غنمه المسلمون كانوا احقَّ به من
ملكه وقال مالك ان ادركه ملكه قبل انفسه كان احقَّ به
وان ادركه بعدى كن مائة احقَّ بثمنه وغانمه احقَّ بعينه
ويجوز شري اولاد اهل الحرب منهم كما يجوز سبيهم ويجوز
شري اولاد اهل العهد منهم ولا يجوز سبيهم * ولا يجوز شري
اولاد اهل الذمة منهم ولا يجوز سبيهم *g* ويجزى على ما غنمه
الواحد والاتنين حكم الغنمية في اخذ خمسة وقال ابو حنيفة
وصاحباه *h* لا يؤخذ خمسة حتى يكونوا سرية واختلغوا في
السرية فقال ابو حنيفة ومحمد السرية ان يكونوا عددًا مبتنعا

P. *c* حاييل *Solus O.* *b* وروى *M.* *a* addit. *marg.* مهنَّ
L. *exhibet* المشركون *M.* *vocem post* *d* addit. *M.* حيضة
M. *omittit.* *g* الغنمية *f* ثمن *M.* *e* احرزوه
uti P. *addit.* محمد وأبو يوسف

وقال ابو يوسف السريّة تسعة فصاعداً لأنّ سريّة عبد الله بن جحش كانوا تسعة وهذا غير معتبر عند أكثر الفقهاء لأنّ رسول الله صلعم بعث عبد الله بن أنيس إلى خالد بن سفيان أنهذلي سريّة وحده فقتله وبعث عمرو بن أمية أنضري وآخر معه سريّة وإذا أسلم أحد الابوين كان أسلاماً لصغار اولادها *b* من ذكور وإناث ولا يكون أسلاماً للبانغين منهم إلا أن يكون البالغ مجنوناً وذلك مانك يكون أسلام الأب أسلاماً لهم ولا يكون أسلام الأم أسلاماً لهم ولا يكون أسلام أطفال بأنفسهم أسلاماً ولا رقتهم ردة * وذلك ابو حنيفة أسلام الطفل أسلام ورتته ردة إذا كن بعمل وبميز لكن لا يغفل حتى يباغ وذلك ابو يوسف يكون أسلام أنطفل أسلاماً ولا يكون رتته ردة وذلك مانك في رواية * معن عنه *d* أن عرف نفسه صحّ أسلامه وإن لم يعرفها لم يصحّ فصل وأما الارضون إذا أسنول عليها المسلمون فتقسم ثلاثة اقسام أحدها ما ملكك عليهم عنوة وفيراً حتى ذاقوها بقتل أو أسر أو جلاء فبعد خناعتهم في حكي بعد استيلاء المسلمين عليها فذهب الشافعي رضي الله عنه إلى أن تكون غنيمة كالاموال تنقسم *f* بين الغنمين إلا أن بضربوا نفساً بتركب فتوفى على مصالح المسلمين وذلك منك تصير وقف على المسلمين حين غنمت ولا يجوز قسمتها بين الغنمين وقال ابو حنيفة الامم فيها بالخيار بين قسمتها بين الغنمين فتكون أرضاً عشرية *g* أو يعيدها إلى أيدي المشركين

که منصوص *d*, P. *c*, M. omittit. *e* وندی *b*, M. کنت *a*, M. قسمها *g*, M. تقسم *f*, M. *e* omittit. *e* از وی است
وتكون أرض عشر *i*, M. addit. *h*, M. ان شاء

بخراج *a* يضرب عليهم فتكون ارض خراج ويكون المشركون بها
 اهل ذمة او يقفها *b* على كافة المسلمين وتصير هذه الارض دار
 اسلام سواء سكنها المسلمون او اعيد اليها المشركون لملك *c*
 المسلمين لها ولا يجوز ان يستنزل *d* عنها المشركين ليلا تصير
 دار حرب والقسم الثاني منها * ما ملك *e* عنهم عفوا لا تجلايهم
 عنها خوفا فتصير بالاستيلاء عليها وقفا وقيل بل لا تصير وقفا
 حتى يقفها الامام لفظا ويضرب عليها خراجا يكون اجرة لرقابها
 يؤخذ ممن عومل عليها من مسلم او معاهد ويجمع فيها بين *f*
 خراجها واعشار زروعها وثمارها *g* الا ان تكون ثمار *h* نخل
 كانت *i* فيها عند وقت *k* الاستيلاء عليها فتكون تلك النخل
 وقفا معها لا يجب في ثمرها عشر ويكون الامام فيها مخيرا بين
 وضع الخراج عليها او المساواة على ثمرتها ويكون ما استونف
 غرسه من النخل معششورا وارضة خراجا وقال ابو حنيفة لا
 يجتمع العشر والخراج ويسقط العشر بالخراج وتصير هذه الارض
 * من دار الاسلام *l* ولا يجوز بيع هذه الارض ولا رهنها * ويجوز
 بيع ما استحدث فيها من نخل او شجر والقسم الثالث ان
 يستولى عليها صلحا على ان تقر في ايديهم بخراج يودونه عنها
 وهذا على ضربين احدهما ان يصالحهم على ان ملك الارض
 لنا فتصير بهذا الصلح وقفا من دار الاسلام ولا يجوز بيعها
 ولا رهنها *m* ويكون الخراج اجرة لا يسقط عنهم باسلامهم فيؤخذ

a) M. omittit. *b*) M. ينفقها *c*) M. بملك *d*) M.
e) L. مالک *f*) M. من *g*) M. omittit. *h*) M.
 يستنزلوا *i*) M. كانت *k*) M. omittit. *l*) M. دار اسلام
m) Solus O. omittit.

خراجها اذا انتقلت الى غيرهم من المسلمين وقد صاروا بهذا الصلح اهل عهد فان بذلوا الجزية عن رقابهم جاز اقرارهم فيها على التأييد وان منعوا الجزية لم يجبروا عليها ولم يقرّوا فيها الا المدة التي يقرّ فيها * اهل العهد *a* وذلك اربعة اشهر ولا يجاوزون السنة وفي اقرارهم فيها *b* ما بين الاربعة اشهر والسنة وجهان وانضرب الثاني ان يستألفوا على ان الارضين *c* لهم وبضرب عليها خراج ببدونه عنها فهذا *d* الخراج في حكم الجزية متى اسلموا سقط عنهم ولا تصير ارضهم دار اسلام وتكون دار عهد ولهم بيعها ورهنها واذا انتقلت الى مسلم لم يؤخذ *e* خراجها ويقرّون فيها * ما اذموا على الصلح ولا تؤخذ جزية رقابهم لانهم في غير دار اسلام وقال ابو حنيفة قد صارت دارهم بصلح دار اسلام وصاروا به *g* اهل ذمة تؤخذ جزية رقابهم فان نقصوا الصلح بعد استقراره معهم *h* فقد اختلف *i* فيهم فذهب الشافعي رحمه الله الى انها ان ملكت ارضهم عليهم فهي على حكم وان لم تملك صارت اندار حرباً وقال ابو حنيفة ان كان في دارهم مسلم او كان بينهم وبين دار الحرب بلد للمسلمين فهي دار اسلام يجري على اهلها حكم البغاة وان لم يكن بينهم مسلم ولا بينهم وبين دار الحرب بلد للمسلمين فهي دار حرب وقال ابو يوسف ومحمد قد *k* صارت دار حرب في * الامرين كليهما *l*

فصل واما الاموال المنقولة فهي انغنايم المأنوفة وقد كان رسول

وهذا *a*) M. omittit. *b*) M. omittit. *c*) M. ملك الارض *d*) M. وهذا *e*) M. *f*) M. يؤد *g*) M. بيا *h*) M. omittit. *i*) M. الاحوال كلها *l*) M. omittit. *k*) M. addit. انفقهم

الله صلى الله عليه وسلم يقسمها على رايه ولما تنازع فيها^a
 المهاجرون والانصار يوم بدر جعلها الله عز وجل ملكا لرسوله
 يضعها حيث شاء وروى ابو امامة الباهلي قال سألت^b عبا^c عباد^d
 ابن الصامت عن انفال يعنى قوله تعالى^e يسألونك عن الانفال
 قل الانفال لله والرسول فاتقوا الله واصلحوا ذات بينكم فقال
 عباد^d ابن الصامت فينا * احباب بدر^d نزلت^e حين اختلفنا
 في انفال فسات فيه اختلفنا فانتزعه الله سبحانه من ايدينا فجعله
 الى رسوله فقسمه بين المسلمين^f على سواء واصطفى
 من غنيمه بدر سيفه ذا انفجار وكان سيف منبه بن الحجاج
 واخذ منها سهمه ولم يخمسها الى ان انزل الله عز وجل بعد
 بدر قوله تعالى^g واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه
 والرسول ونبي اقرى وانيتامى والمساكين وابن سبيل فتولى الله
 سبحانه قسمة^h الغنائم كما تولى قسمة^h الصدقات فكان اول
 غنيمه ختمتها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد بدر غنيمه * بنى
 قينقاعⁱ واذا جمعت الغنائم ثم تقسم^j مع فيام^m للحرب حتى
 تنجلي ليعلم باجلايها تحققتⁿ انظفⁿ واستقرار الملك وليلا
 يتشاغل^o المقاتلة بها فينزمو^p فاذا انجلت الحرب كان تعجيل^p
 قسمتها في دار الحرب وجاز^q تاخيرها الى دار الاسلام بحسب ما
 يراه * امير الجيش^r من الصلاح وقل ابو حنيفه لا يجوز ان

a) Solus O. omittit. b) M. ابا addit. c) Sur. 8, 1, ibique
 Baidh. d) M. omittit. e) M. انزلت f) Solus O. سواء اى
 addit. g) M. فيها h) Sur. 8, 42. i) M. قسم k) M.
 omittit. l) M. قنقاع m) M. بقاء n) M. انظف o) M.
 الامام r) M. وجواز q) M. بتعجيل p) M. يشتغل

فيقسّمها في دار الحرب حتى يصير الى دار الاسلام فيقسمها حينئذ
 فاذا *e* اراد قسمتها بدا بأسلاف القتلى فاعطى كل قاتل سلب
 قتيله * سواء شرط الامام له ذلك *b* او لم يشترطه *c* وقال ابو
 حنيفة ومالك ان شرط لهم استحقاقه وان لم يشترط لهم كان
 غنيمَةً فيشتركون فيها *d* وقد نادى منادى رسول الله
 صلعم بعد حيازة الغنائم *e* من قتل قتيلاً *f* فله سلبه والشرط
 ما تقدم الغنيمه *g* لا ما تاخر عنها وقد اعطى ابا قتادة أسلاف
 قتلاه وكانوا عشرين قتيلاً وأسلب ما كان على المقتول من
 لباس يقيه وما كان معه من سلاح يقاتل *h* به وما كان تحته
 من فرس يقاتل عليه ولا *i* يكون ما *k* في العسكر من امواله
 سلباً * وهل يكون ما في وسطه من مال وما بين يديه من حقيبة *l*
 سلباً فيه قولان ولا يخمس أسلب وقال مالك يوخذ خمسة
 لأهل الخمس * فاذا فرغ من اعطاء السلب فقد اختلف فيما
 يصنعه بعده فالصحيح من القولين انه يبدأ بعد السلب باخراج
 الخمس من جميع الغنيمه فيقسمه بين أهل الخمس *m* على خمسة
 اسهم كما قل عز وجل واعلموا انما غنمتم من شئ فنّ لله
 خمسة والرسول الآية *n* وقال ابو حنيفة * وابو يوسف ومحمد *o*
 ومنك يقسم الخمس *p* على ثلاثة اسهم سهم لليتامى والمساكين

يشترط *M.* *c*) شرط ذلك نسيم الامير *M.* *b*) فان *M.* *a*)
d) *O.* فيه *O.* *e*) *M.* المغنم *f*) *L.* قتيلاً *g*) *Sic O., P. omittit,*
M. انقسمه *h*) *M.* يقال *i*) *M.* وهل *k*) *M. omittit.* *l*) *M.*
omittit. Vocem حقيبة, quam *P.* non expressit, *O.*
 exhibet. *m*) *Solus O. omittit.* *n*) *M. omittit.*
o) *M.* وصاحباه *vid. pag. ٣٣١ not. h* *p*) *Solus O. omittit.*

وابن السبیل وقال ابن عباس رضی الله عنه بصرف *a* الخمس على ستة اسهم سهم لله تعالى يصرف في مصالح الكعبة واهل الخمس في الغنیمة ثم اهل الخمس في انفى فيكون سهمهم من الخمس لرسول الله صلعم يصرف بعده للمصالح والسهم الثاني لذوی القرى من بنی حاشم وبنی عبد المطلب والسهم الثالث للیتامی والسهم الرابع للمساكين والسهم الخامس لبنی السبیل ثم يرضخ بعد الخمس لاهل الرضخ *و* ثم * في القول الثاني مقدمون على الخمس واهل الرضخ *b* من لا سهم له من حاضری الوقعة من العبيد والنساء والنصبیان والمرضى *c* واهل الذمة يرضخ لهم من الغنیمة بحسب غنائمهم *d* ولا يبلغ يرضخ *e* احد منهم سهم فرس ولا راجل فلو زال نفق من اهل الرضخ بعد حضور الوقعة بعثت *h* العبد وبلوغ *i* انصبی واسلام *k* الكافر فان كان ذلك قبل انقضاء الحرب اسهم *ل* ولم يرضخ وان *m* كان ذلك *n* بعد انقضاها * يرضخ *ن* ثم تقسم الغنیمة بعد اخراج

ورضخ: *a*) M. يفسم *b*) M. omittit. P. locum sic exhibet: در لغة شکستن سنک ریزه ومثل آن باشد وانجا مراد شکستن مال است بجمی که ایشانرا سهمی مقدر نباشد وقولی آن است که ایشان بر اهل خمس مقدم اند (ج-ون *alia manu* add.) اهل رضخ انکسانند که ایشانرا سهمی نباشد (می باید که *alia manu additum*) از حاضران *d*) Sic e coniect., *c*) Solus O. الزمینی واقعه حرب باشند بعض *f*) M. omittit. *e*) M. omittit. P. عیال ایشان *g*) M. omittit. *h*) M. omittit. *i*) M. فبلغ *k*) M. واسلام *l*) M. omittit. *m*) M. فان *n*) M. omittit. *o*) M. ارضخ له

الخمس والرضخ منها * بين من *a* شهد الوقعة من اهل الجهاد
 وهم الرجال الاحرار المسلمون * الاحتجاء يشرك فيها من قاتل ومن
 لا يقاتل لان من لم يقاتل عون للقاتل ورداً له *b* عند
 الحاجة وقد اختلف في قوله تعالى *c* وقيل لهم تعالوا قاتلوا في
 سبيل الله او دفعوا على تاويلين احدهما انه يكثر السواد وهذا
 قول السدي *d* والثاني انه المرابطة على الخيل وهو قول ابن
 عون وتقسم الغنيمة بينهم قسمة استحقاق لا يرجع فيها الى
 خيار القاسم ووالى الجهاد وقل مالك مال الغنيمة موقوف على
 رأى الامام ان شاء قسمها * بين الغانمين *e* تسوية وتفصيلاً
 وان شاء اشرك معهم غيرهم *f* من لم يشهد الوقعة وفي قول
 النبى صلعم الغنيمة لمن شهد الوقعة ما يدفع هذا المذهب
 واذا خص بها من شهد الوقعة وجب ان يفصل الفارس على
 الراجل * نفسصل غنايه واختلف في قدر تفضيله *g* فقال ابو
 حنيفة اعطى الفارس سهمين والراجل سهمًا واحدًا * وقال
 انشافى يعطى الفارس ثلاثة اسهم والراجل سهمًا واحدًا *h* ولا
 يعطى سهم الفارس الا لاهباب الخيل خاصة وبعطى ركاب
 البغال والحمير والجمال والبقيلة * سهام الرجالة *i* ولا فرق بين
 عناق الخيل وهاجانها وقل سليمان بن *j* ربيعة لا يسهم الا
 نلعناق السوابق واذا شهد الوقعة بفرسه اسهم له وارم ثم
 يقاتل عليه واذا خلفه في العسكر لم يسهم له واذا حضر الوقعة

وابن *a*) M. ممتن *b*) M. omittit. *c*) Sur 3, 161. *d*) P. بقدر غنايه *e*) M. omittit. *f*) M. اختص *g*) M. جريح
 سهم الفارس *h*) M. لاهل *i*) M. Solus O. omittit. *j*) M. addit. *k*) M. لاهل *l*) M. addit.

بافراس لم * يسهم الا لفرس ^a واحد وبه قال ابو حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف يسهم لفرسين وبه قال الأوزاعي وقال ابن عيينة
يسهم لما يحتاج انيه * ولا سهم لما لا يحتاج اليه ^b ومن مات
فرسه بعد حضور الوقعة اسهم له ولو مات قبلها لم يسهم له
وكذلك لو كان هو الميت وقال ابو حنيفة ان مات هو او فرسه
بعد دخول دار الحرب اسهم له واذا جاءهم ^c مدد قبل انجلاء
الحرب شركوهم في الغنيمة وان جاوا ^d بعد انجلائها لم يشركوهم
* وقال ابو حنيفة ان دخلوا دار الحرب قبل انجلائها شركوهم ^e
ويستوى في قسمة الغنائم ^f بين مرتزقة للجيش وبين المتطوعة
اذا شهد جميعهم الوقعة واذا غزا قوم بغير ان الامام كان
ما غنموا محموسا وقال ابو حنيفة لا يخمس وقال الحسن لا
يملك * ما غنموا ^g واذا دخل المسلم دار الحرب بامن او كان
مسورا معهم فاضلوه وآمنوه ثم جبر ان يغتالهم * في نفس ولا
مال وعليه ان يؤمنهم وقال داود يجوز ان يغتالهم ^h في انفسهم
واموالهم الا ان يستامنوه كما آمنوه فيلزمه الموانعة ويجرم عليه
الاغتيال واذا كان في المقاتلة من ظهر عناية وافر بلاوة لشجاعته ⁱ
واقدامه اخذ سهمه من ^k الغنيمة اسوة بغيره وزيد من سهم
المصالح بحسب غنايه فان لدى السابقة والقدم حقا لا يضاع
قد عقد رسول الله صلعم أول راية عقدها في الاسلام بعد عبه
حمزة بن عبد المطلب لعبيدة بن الحارث في شهر ربيع الأول
في السنة الثانية من الهجرة وتوجه معه سعد بن أبي وقاص

a) M. يعط الا سهم فرس b) M. omittit. c) M. جاء
بالغنيمة d) M. omittit. e) M. جاء f) M. الغنيمة
من l) M. في k) M. الشجاعة i) L. M. omittit.

إلى أدنى ماء بالحجاز وكان أمير المشركين عكرمة ابن أبي جهل
فرمى سَعْدَ ونكى وكان أول من رمى سهمًا في سبيل
الله فقال

(الوافر) *a* لا هله إني رسول الله أني *b*

حييت صحابي بصمدور نبلي

أذود بها أوائلهم ذباذا

بكل حزونة وبكل سهملي

فمساء يعتد *d* رام في عدو

بسمهم يا رسول الله قبلي

وذلك أن دينك دين صدي

وذو *e* حق أتيت به وعدل

* فلما قدم اعتذر له رسول الله صلعم بما سبق إليه
وتقدم فيه *f*

الباب الثالث عشر في وضع الجزية والخراج

والجزية والخراج حقان أوصل الله * المسلمين إليهما *g* من
المشركين يجتمعان من ثلاثة أوجه ويفترقان من ثلاثة أوجه

a) M. omittit. *b*) Solus O. عني *c*) Ibn Qotaibah ed.
Wustenfeld. pag. ٢٦. ubi hic versus reperitur, وما habet.
d) M. يعتد *e*) P. وذو *f*) P. locum omittit. O. sic ex-
hibet: فلما قدم رسول الله صلعم بما سبق تقدم فيه: *g*) M. voces transponit.
ante فلما addit

ثم تنفّر احكامهما فاما الواجهة التي يجتمعان فيها فاحدهما ان كل احد منهما ماخوذ عن مشرك صغارا *a* وذلكة والثاني انهما مالا في بصرفان في اهل انفى والثالث انهما يحتاجان *b* بحلول الحول ولا يستحقان قبله واما الوجوه التي يفترقان فيها فاحدها ان الجزية نص وأن *c* الخراج اجتهاد والثاني ان اقل الجزية مقدّر بالشرع واكثرها مقدّر بالاجتهاد والخراج اقله واكثره مقدّر بالاجتهاد والثالث ان الجزية تؤخذ مع بقاء الكفر وتسقط بحدوث الاسلام والخراج *d* يؤخذ مع الكفر والاسلام *e* فاما الجزية فهي موضوعة على الرأس واسمها مشتق من الجزا اما جزا على كفرهم لاخذها منهم صغارا واما جزا على اماننا لهم لاخذها منهم رفقا والاصل فيها فونه تعالى فرقنا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون اما قونه سبحانه لا يؤمنون بالله فاهل الكتاب وان *h* كانوا معترفين *i* بان الله سبحانه واحد فيجتمعا هذا الايمان بالله تاويلين احدهما لا يؤمنون بكتاب الله تعالى وهو الفرقان والثاني ** لا يؤمنون k* برسوله محمد صلعم لان تصديق الرسل ايمان بالرسل وقونه سبحانه ولا باليوم الآخر يجتمعا تاويلين احدهما لا يخافون وعيد اني يوم الآخر وان كانوا معترفين *m* بالثواب والعقاب والثاني لا يصدقون بما وصفه الله تعالى من انواع العذاب وقوله

a) M. addit له *b*) M. يحتاجان P. يحتاجان *c*) M. و solummodo. *d*) M. addit قد *e*) M. ومع الاسلام *f*) Sur, 9, 29. *g*) M. فاما *h*) M. فان *i*) M. معترفين *k*) Desunt in M. *l*) M. الرسول *m*) M. معترفين

ولا يجرمون ما حرم الله ورسوله يحتفل تاويلين احدهما ما امر الله سبحانه بنسخه من شرايعهم والثاني ما احله الله *a* لهم وحرمه عليهم ولا يدينون دين الحق فيه تاويلان احدهما * ما في التوراة والانجيل من اتباع الرسول وهذا قول الكلبى والثاني الدخول في دين الاسلام وهو قول الجمهور وقوله من الذين اوتوا الكتاب فيه تاويلان احدهما *b* من ابناء الذين اوتوا الكتاب والثاني من الذين بينهم الكتاب لانهم من *d* اتباعه كابنائيه وقوله تعالى حتى يعطوا الجزية فيه تاويلان احدهما حتى يدفعوا الجزية والثاني حتى يصمونها *e* لان بصانها يجب الكف عنهم وفي الجزية تاويلان احدهما انها من الاسماء المجملة التي لا نعرف منها *f* ما اريد بها *g* الا ان يرد *h* بيان والثاني انها من الاسماء العامة التي يجب اخراجها على عمومها الا ما قد خصه الدليل وفي قوله سبحانه وتعالى عن يد تاويلان احدهما عن غنا وقدره والثاني ان يعتقدون ان لنا في اخذها منهم يدا وقدره عليهم وفي قوله وهم صاغرون تاويلان احدهما انلاء مسكنون *i* والثاني ان تجرى عليهم احكام الاسلام * فيجب على كل ولي الامر ان يضع الجزية على رقب من دخل في الذمة من اهل الكتاب ليقرؤا بها في دار الاسلام *k* وبلتزم لهم ببذلها حقين احدهما الكف عنهم والثاني الحماية لهم ليكونوا بالكف امنين وبالحماية محروسين روى نافع عن ابن عمر ذل كان

a) Deest in M. *b)* Deest in M. *c)* Solus O. omittit. *d)* M. حتى بعثوه. *e)* L. بضمنها. *f)* M. addit. *g)* M. فيها. *h)* L. براد. *i)* L. omittit. *j)* M. حتى omisso. *k)* Desunt in M. *l)* Sic et L., M. يسكنون.

آخر ما تكلم به النبي صلعم أن قال أحفظوني *a* في ذمتي والعرب في اخذ الجزية *b* منهم كغيرهم وقال ابو حنيفة لا آخذها من العرب لئلا يجرى عليهم صغار ولا * تسوخذ من *c* مرتد ولا دهرى ولا عابد وثن واخذها ابو حنيفة من عبدة الاوثان * اذا كانوا عجماء *d* ولم ياخذها منهم اذا كانوا عرباً واهل الكتاب *e* من انبياء والنصارى وكتائبهم التورية والانجيل ويجرى المساجوس مجراهم في اخذ الجزية منهم وان حرره اكل ذبايحهم ونكاح نسائهم وتسوخذ من انصاريين والسامرة اذا وافقوا اليهود والنصارى في اصل معتقدهم *e* * وان خالفوهم في فروعهم ولا تسوخذ منهم ان خالفوا اليهود والنصارى في اصل معتقدهم *f* ومن دخل في اليهودية وانصرانية قبل تبديلها اقر على ما كان به منها ولا يقر * ان دخل *g* بعد تبديلها ومن جهلت حالته اخذت جزيته ونمر توكل ذبيحته ومن انتقل من يهودية الى نصرانية نمر يقر *h* في اصح القوليين واخذ بالاسلام وان عاد الى دينه الذي انتقل عنه ففي اقراره عليه قولان ويهود خيبر وغيرهم في الجزية سواء باجماع الفقهاء ولا تجب الجزية الا على الرجال * الاحرار العقلاء *i* ولا تجب على امرأة ولا صبي ولا مجنون ولا عبد لانهم اتباع وذاري ولو تفردت *k* منهم *l* امرأة على *m* ان تكون تبعها لزوج او

توضع *M. solus* *c*) الذمة *Solus O.* *b*) احرسوني *M.* *a*)
Solus *e*) من عجم *Solus O.* *d*) *addit.* جزية *L.* على
M. *f*) *Desunt in solo M.* *g*) *Desunt in L.*
h) *L.* عليه *addit.* *i*) *Sic M. et P., desunt in O. et L.*
k) *L.* انفردت *l*) *Deest in L.* *m*) *Deest in L.*

لنسيب ^a لم تؤخذ منها جزية لأنها تبع لرجال ^b قومها وأن كانوا أجانب منها ولو تفردت امرأة في دار الحرب وبذلت الجزية للمقام في دار الاسلام لم يلزمها ما بذلته وكان ذلك منها كالهبة لا تؤخذ منها ان امتنعت ولزمت لمتها وان لم تكن تبعا لقومها ولا تؤخذ الجزية من خنثى مشكل فان زال اشكاله وبان انه رجل اخذ بها في مستقبل امره وماضييه ^c واختلف الفقهاء في قدر الجزية فذهب ابو حنيفة الى تصنيفهم ^d ثلاثة اصناف اغنياء يؤخذ منهم ثمانية واربعون درهماً واورسط يؤخذ منهم اربعة وعشرون درهماً وفقراء ^e يؤخذ منهم اثنا عشر درهماً لجعلها مقدرة الاقل ^f والاكثر ومنع من اجتهدان الولاية فيها وقال مالك لا يتقدر اقلها ولا اكثرها وفي موكنة ^g الى * اجتهدان من الولاية ^h في الطرفين وذهب الشافعي الى انها مقدرة الاقل بدينار ولا يجوز الاقتصار على اقل منه وغير مقدرة الاكثر يرجع فيه ⁱ الى اجتهدان الولاية ويجتهد رايه في التسوية بين جميعهم او التفصيل بحسب احوالهم فاذا اجتهد رايه في عقد الجزية معهم على مراعاة اولى الامر منهم صارت لازمة لجميعهم ولا عقابهم * قرنا بعد قرن ^k ولا يجوز لوال بعده ان يغيره الى نقصان منه او زيادة عليه فان صولحوا على مضاعفة الصدقة عليهم ضوعفت كما ضاعف ^m عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع قنوخ وبهراء وبنى تغلب بالششام ولا تؤخذ من النساء

دون ماضييه ^c M. لرجل ^b L. انسب ^a O.
^d L. addit. من ^e O. وضرب ^f Solus M. ثلاق ^g Solus
^h Solus ^k فيها ⁱ L. اجتهد الامام ^j Solus O. موكنة ^h M.
 فعل ^m M. ولا ⁿ M. قرن قرن ^o O

والصبيان لأنها جزية تصرف في *a* اهل الفئ فخالفت الزكوة *b*
 الماخوذة من النساء والصبيان فان جمع بينها وبين
 الجزية اخذتا معاً وان اقتصر عليها وحدها كانت جزية اذا
 لم تنقص في السنة من دينار واثاء صولحوا على ضيافة من
 مربيهم من المسلمين * قدرت عليهم واخذوا ثلاثة ايام لا
 يزدون عليها كما صالح عمر نصارى الشام على ضيافة من مربيهم
 من المسلمين *d* ثلاثة ايام *e* مما ياكلون ولا يكلفهم
 ذبح *f* شاة ولا دجاجة وتببيت دوابهم من غير شعير وجعل
 ذلك على *g* اهل السواد دون المسلمين فان لم
 يشترط عليهم الضيافة ومضاعفة الصدقة فلا صدقة عليهم
 في زرع ولا ثمر ولا يلزمهم اضافة سابل * ولا سابل *h*
 وبشترط عليهم * في عقد الجزية *i* شرطان مستحق ومستحب واما
 المستحق فستة * شروط *k* احدها ان لا يذكروا كتاب الله تعالى
 بضعين فيه *m* ولا تحريقه والثناني ان لا يذكروا رسول الله صلعم
 بتكذيب له ولا ازدرايه *n* والثالث ان لا يذكروا دين الاسلام
 بدمر له ولا قدح فيه والرابع ان لا يصيبوا مسلمة بزنا ولا باسم
 نكاح والخامس ان لا يفتنوا مسلماً عن *o* دينه ولا يتعرضوا لماله
 ولا دمه والسادس ان لا يعينوا اهل الحرب ولا يؤوى اغنياءهم
 فهذه الستة حقوق ملتزمة فتلزمهم *p* بغير شرط وانما تشترط

فاذا *M.* *c)* الزيادة *Solus M.* *b)* الى *Solus O.* *a)*
 بذبح *M.* *f)* addit. فهي *M.* *e)* *Desunt in M.* *d)*
 في *Solus L.* *g)* *Desunt in M.* *h)* *Desunt in M.* *i)* *M.* *k)*
 ازدراء عليه *M.* *n)* عليه *M.* *m)* *Deest in M.* *l)* شروطها
 في *M.* *o)* *Solus M. omittit.* *p)*

أشعاراً لهم وتأكيداً لتغليظ العهد *a* عليهم وليكون ارتكابها بعد الشرط *b* نقضاً لعهدهم وأما المستحب فستة أشياء أحدها تغيير حياتهم بلبس الغيار وشدّ الزنار والثاني أن لا يعلوا على المسلمين في الأبنية ويكونون أن لم ينقصوا مساوين لهم والثالث أن لا يسمعوهم أصوات نواقيسهم ولا تلاوة كتبهم ولا قولهم في عزير ~~والسج~~ والرابع أن لا يجاهروهم بشرب خمرهم ولا باظهار صلبانهم وخنازيرهم *c* والخامس أن يخفوا دفن موتاهم ولا يجاهروا بنذب عليهم ولا نياحة والسادس أن يمنعوا من ركوب الخيل عناقاً وهجاناً *d* ولا يمنعوا من ركوب البغال والحمر وهذه الستة المسحبة لا تلزم بعقد الذمة حتى تشترط *e* فتصير بالشرط ملتزمة ولا يكون ارتكابها بعد ان شرط نقضاً للعهد *f* لكن يوخّدون بها إجباراً ويؤدّبون عليها زجراً * ولا يؤدّبون *g* أن لم يشترط * ذلك عليهم *h* ويثبتت الأمان ما استقرّ * من عقد الصلح معهم *i* في ديواوين الأمصار ليسوخّدوا به *k* إذا تركوها فإن نكّل قوم صلحاً ربّما خائف ما سواه ولا تجب الجزية عليهم في السنة إلا مرة واحدة *l* بعد انقضايتها بشهور هلائية *m* ومن مات منهم فيها اخذ من تركته بقدر ما مضى *n*

ولا أظهار *c* M. *b* Deest in M. *a* عهد *a* M. *e* تشترط *e* M. *d* خنازير *d* M. *f* عليها *f* M. *g* Desunt in P. *h* Solus O. exhibet. *i* Desunt in P. *k* O. بها *l* Deest in M. *m* M. الأهلّة *n* L. من السنة *n* L. addit.

منها ومن أسلم منهم كان * ما لزوم من جزية *a* ديناً * في
ثمة *b* يوخذ بها واسقطها ابو حنيفة باسلامه وموته ومن بلغ
من صغار *c* او اقل من مجانينهم استقبل به حول * ثم أخذ بالجزية *d*
ويوخذ الفقير بها اذا أيسر وينتظر *d* بها اذا أعسر ولا تسقط عن
شيخ ولا زمن وقيل *e* تسقط عنهما وعن الفقير واذا تشاجروا في
دينهم واختلفوا في معتقدهم لم يعارضوا فيه ولم يكشفوا عنه
واذا تنازعوا في حق وترافعوا فيه الى حاكمهم *f* لم يمتنعوا
منه وان ترافعوا فيه الى حاكمنا *g* حكم بينهم بما يوجب
دين *h* الاسلام ويقام عليهم للحدود اذا اتوها ومن نقص منهم
عهده بلغ مأمنه ثم كان حرباً *i* ولاهل العهدة *h* اذا دخلوا دار
الاسلام الامان *l* على نفوسهم واموالهم ولهم ان يقيموا فيها
اربعة اشهر بغير جزية ولا يقيموا سنة الا بجزية وفيما بين
الزمنين خلاف *m* ويلزم الكف عنهم كاهل الذمة * ولا يلزم
الدفع عنهم بخلاف اهل الذمة واذا آمن بالغ * عاقل من
المسلمين حربياً لزم امانه كافة المسلمين *n* فالمرأة في بذل الامان
كالرجل والعبد كالحرة *o* وقال ابو حنيفة لا يصح امان العبد

a) L. مالته مقراً عليه وجزية *b*) Deest in M. *c*) Solus O.
d) M. حكامهم *e*) M. وقد قيل *f*) M. ينظر *g*) M. الجزية
حربياً *h*) Solus M. حكم الشرع والاسلام *i*) M. حكامنا
في الحاقه بالاقل *j*) M. et L. addunt *k*) M. الحرب *l*) M.
ولا لزم *m*) P. sic vertit : من عقاء المسلمين *n*) M. والاكثر
است كف از ایشان همجو اهل ذمه هرگاه كه امان داده
باشد باو عاقل بالغ از مسلمانان

* إلا أن *a* يكون مأذونا له في القتال ولا يصح إيمان الصبي ولا المجنون ومن آمناء فهو حرب إلا أن يجهل حكمهم *b* فيبلغ مأمنه ويكون *c* حرباً وإذا تظاهر *d* أهل العهد والذمة بقتال المسلمين كانوا حرباً لوقنهم * يقتل مقاتلهم *e* ويعتبر حال من عدا المقاتلة بالرضى والانكار وإذا امتنع أهل الذمة من أداء الجزية كان نقضاً لعهدهم وقال أبو حنيفة لا يتنقض به *g* عهدهم إلا أن يلحقوا *h* بدار الحرب ويؤخذ ماله جبراً كالديون ولا يجوز أن يحدثوا في دار الإسلام بيعة ولا كنيسة فإن أحدثوها هدمت عليهم ويجوز أن يبنوا ما استهدم من بيعهم وكنائسهم العتيقة *k* وإذا نقض أهل الذمة عهدهم لم يستبح بذلك قتلهم ولا غنم أموالهم ولا سبي ذراريهم ما لم يقاتلوا ووجب إخراجهم من بلاد المسلمين *m* أمين حتى يلحقوا *n* مامنهم من أدنى بلاد الشرك فإن لم يخرجوا طوعاً أخرجوا كرهاً

فصل وأما الخراج فهو ما وضع على رقاب الأرض من حقوق تودى عنها وفيه من نص الكتاب بيعة *o* خالفت *p* نص الجزية فلذلك كان موقوفاً على اجتهاد *q* الأئمة قال الله تعالى *r* أم تسألهم خراجاً فخراج ربك خير وفي قوله أم تسألهم خراجاً

ثم يكون *M.* *c* آمنهم *M.* *b* حتى *M.* *a*
Solus O. *g* بذل *M.* *f* *L. omittit.* *e* ظاهر *L.* *d*
 انقضية *M.* *k* بلاد *Solus O.* *i* لحقوا *Solus L.* *h* *omittit.*
 يسلخوا *M.* *n* *P. omittit* *M.* *m* به *M.* *l*
Sur. *r* لاجتهاد من *M.* *q* خالف *Codd.* *p* أبقى *P.* *o*
 23, 74.

وجهان *a* أحدهما أجراً والثاني نفعا وفي قوله *b* مخرج *b* ربك خير وجهان أحدهما فرزق ربك في الدنيا خير منه وهذا قول الكلبي والثاني فأجر ربك في الآخرة خير منه وهذا قول الحسن قال *c* أبو عمرو بن العلاء والفرق بين الخرج والخراج * أن الخرج من الرقاب والخراج من الأرض والخراج *d* في لغة العرب اسم *e* للكراء والغلة *g* ومنه قول النبي صلعم للخراج بالضمان وأرض *h* الخراج تتميز عن أرض العشر في الملك والحكم والأرضون كلها تنقسم أربعة أقسام أحدها ما استأنف المسلمون أحياءه فهو أرض عشر لا يجوز أن يوضع عليها خراج والكلام * فيها يذكر في أحياء السموات من كتابنا هذا وانقسم الثاني * ما أسلم عليه أربابه فهم أحق به *k* فيكون على مذهب الشافعي رحمه الله أرض عشر ولا يجوز أن يوضع عليها خراج وقال أبو حنيفة الإمام مخير بين أن يجعلها خراجا أو عشرا فإن جعلها خراجا لم يجز أن تنتقل إلى العشر وإن جعلها عشرا جاز أن تنتقل إلى الخراج وانقسم الثالث ما ملكه عن المشركين عنوة وقهرا فيكون على مذهب الشافعي رحمه الله غنيمة تقسم بين الغانمين وتكون أرض عشر لا *m* يجوز أن يوضع عليها خراج وجعلها مالك وقف على المسلمين خراج * يوضع عليها وقال *n* أبو حنيفة يكون الإمام مخيرا بين الأمرين والقسم الرابع ما صدقوا

a) M. تاويلان *b*) O. خراج *c*) L. وقال *d*) Solus O. omittit
e) M. addit سنه *f*) Solus M. للما *g*) M. addit
h) Solus M. فارص *i*) M. عليها نذكر *k*) M. solummodc
L, تصع *n*) O. ولا *m*) M. ينتقل *l*) M. ما أسلم أربابه
omittit عليها

عليه المشركون من ارضهم فهي *a* الارض * المختصة بوضع
الخراج عليها *b* وفي على ضربين احدهما ما خلا *c* عنه اهله حتى *d*
خلصت *e* للمسلمين * بغير قتال فتصير وفقاً على مصالح
المسلمين *f* ويضرب عليها * الخراج ويكون *g* اجرة تقر على الابد
* وان لم *h* يقدر بمدة لما فيها من عبور المصلحة
ولا يتغير بالاسلام ولا ذمة ولا يجوز بيع رقابها اعتباراً
بحكم الوقوف والضرب اثناني ما اقام فيسه اهله وصولحوا
على اقراره *i* في ايديهم. خراج يضرب عليهم فهذا على ضربين
احدهما ان ينزلوا * عن ملكها لنا *k* عند صلحنا فتصير هذه
الارض وفقاً على المسلمين كالذي اتجلى *l* عنه اهله ويكون
الخراج المضروب عليهم احرة * لا تسقط باسلامهم ولا يجوز
لهم بيع رقابهم ويكونوا احق بها ما اقاموا *m* على صلحهم ولا
تنتزع *n* من ايديهم سواء اقاموا على شركهم او اسلموا كما
لا تنتزع *o* الارض المستاجرة من يد *p* مستاجرها ولا يسقط عنهم
بهذا الخراج جزية رقبهم ان صاروا اهل ذمة مستوطنين وان لم
ينتقلوا الى *q* الذمة واطاموا على حكم *r* العهد ثم يحز ان يقرروا
فيها سنة *s* وجاز اقرارهم فيها دونها بغير جزية والضرب الثاني

عليهم *L.*، المختصة بوضع *Solus M.* *b*) وفي *L.* *a)*
Solus M. *d)* اتجلى *M.* *c)* offert. عليهم *pro*
خراج *M.* *g)* *M.* *omittit.* *f)* حصلت *M.* *e)* *omittit.*
Solus M. *h)* addit. فيما *Solus M.* *i)* فان *L.* *h)* يكون
L. *omittit.* *m)* *M.* *omittit.* *l)* عت بها لنا *M.*
M. *omittit.* *p)* ينتزع *M.* *o)* يتنقل *M.* *n)* لا تسقط ما داموا
بغير جزية *M.* *s)* *M.* *omittit.* *r)* عن *M.* *q)*

أن يستبقوها على املاكهم ولا ينزلوا عن رقابها ويصالحوها عنها
 بخراج يوضع عليها * فهذا الخراج جزية تؤخذ منهم ما أقاموا
 على شركهم وتسقط عنهم بإسلامهم ويجوز أن لا يؤخذ منهم
 جزية رقبتهم ويجوز نهم بيع هذه الأرض على من *b* شاؤا منهم
 أو من المسلمين، أو من أهل الذمة فإن تباعوها فيما بينهم
 كانت على حكمها في الخراج وإن بيعت على *c* مسلم سقط عنه
 خراجها وإن بيعت على *d* نهي احتمال أن لا يسقط عنه
 خراجها ببقاء كفره واحتمل أن يسقط عنه *e* خراجها بخروجه
 بالذمة عن عقد من صوّح عليها ثم ينظر في هذا الخراج الموضوع
 عليها فإن وضع على مسايح الجربان بأن يؤخذ من كل جريب
 قدر من ورق أو حبّ فإذا سقط عن بعضها بإسلام أهله كان
 ما بقي على *g* حكمه ولا يضم إليه خراج ما سقط بالإسلام وإن *h*
 كان الخراج الموضوع عليها ضلّاحا على مال مقدّر لم يسقط
 على مساحة الجربان فذهب الشافعي أنّه يحطّ عنهم من مال
 انصلح *i* * ما سقط منه بإسلام أهله وقال أبو حنيفة يكون مال
 انصلح *h* بافيا بكماله ولا يسقط عن هذا المسلم ما خصّه
 بإسلامه فاما قدر الخراج المضروب فيعتبر بما تحتله الأرض فإن
 عمر رضى الله عنه حين وضع الخراج على سواد العراق ضرب
 في بعض نواحيه على كلّ جريب فقيزا ودرهما وجسرى في ذلك
 على *m* استوفقه من رأى كسرى بن قباد أنّه أول من مسح
 السواد ووضع الخراج وحدّد *m* الحدود ووضع الديواوين وراعى ما

a) P. omittit. *b)* Solus M. ما *c)* L. من *d)* M. من *e)* M.
 omittit. *f)* L. وإذا *g)* Solus M. في *h)* L. فإن *i)* Solus M.
 addit. *k)* L. omittit. *l)* Solus M. استوفقه *m)* L. وحد

تحتله الأرض من غير حيف بمالكه *a* ولا إجحاف بزراع واخذ
من كل جريب قفيزا ودرهما وكان القفيز وزنه ثمانية أرتال
* وثمانه ثلاثة *b* دراهم بوزن السهلقال *c* ولانتشار
ذلك ما *d* ظهر في جاعلية العرب حتى *e* قال زهير بن
أبي سلمى *f*

(الضويل) قَتَّغَلْ لَكُمْ مَا لَا تَغَلَّ لَاعِلْهَا

قرى بالعراق من قفيز ودرم

وضرب عمر رضى الله عنه على ناحية أخرى غير هذا القدر
فاستعمل عثمان ابن حنيف عليه وأمره *g* بالمساحة ووضع ما
تحتله الأرض *h* من خراجها فمسح ووضع على كل جريب من
الكرم وأشجار البلف عشرة دراهم ومن الدخيل ثمانية دراهم
ومن فصب أنسكر ستة دراهم ومن الرضبة خمسة دراهم ومن
البر أربعة دراهم ومن أشعير درهمين *i* وكتب بذلك الى عمر بن
الخطاب رضى الله عنه فامضاه وعمل في نواح بالشام على *k* غير
هذا فعلم أنه راعى في كل أرض ما تحتله * وكذلك يجب ان
يكون وضع الخراج بعده يرمى في كل أرض ما تحتله *l* فنه
تختلف من تسلانة اوحه بونى كز واحد منها في زيادة الخراج
ونقصانه *m* احدها ما يختص بالأرض من جودة بزكوا بب زرع

a, Solus M. بـسـل *b*) Sic O. et L., M. وثمانية et ita
etiam P. vertit. *c*) L. السهل *d*) L. بما *e*) M. حين
f, Moall. Zohair. ed. Rosenmuller (Anal. arab. II.) v. 33.
g) L. وأجراه *h*) L. omittit. *i*) M. inde a vocibus
P. وثمانية *omittunt*: L. et O. offerunt.
k) Solus M omittit. *l*) M. omittit. *m*) P. omittit.

أو رداة *a* يفلّ بها ريعها *b* والثاني ما يختصّ بالزراع من اختلاف
* الزراعة فإن من الحبوب والثمار ما *c* يكثر ثمنه ومنها ما يقلّ
ثمنه فيكون الخراج بحسبه والثالث ما يختصّ بالسقى
والشروب *d* لأن ما انتزم *e* المونة في سقيه بالنواضع والدوالي لا
يحتمل من الخراج ما يجتمعه سقى السيوح *f* والأمطار وشروب
الزروع *g* والأشجار ينقسم أربعة *h* أقسام أحدها ما سقاها الادميون
بغير انة كأنسيوح من العيون والأنهار يساق إليها فيسبح *i*
عليها عند الحاجة ويمنع منها عند الاستغناء وهذا أوثر المياه
منفعة وأقلها كلفة وانقسم الثاني ما سقاها الادميون بالة من
نواضع ودوايب *k* أو دوالي وهذا أكثر المياه مونة واشقها *l* عملا
وانقسم الثالث ما يسقيه السماء بمطر أو ثلج أو طلّ * ويسمى
السدى *m* وانقسم الرابع ما سقته الأرض بنداوتها وما استكنّ
من الماء في قرارها فشرب زرعها وشكرها بعروقه ويسمى البعل *n*
* فاما انجيل *o* وهو ما شرب بانعا فإن ساح فهو من القسم الأول
وان لم يسح * فهو من القسم الثاني واما الكضاير فهو ما شرب
من الآبار فإن نضح من هذا بانغروب *p* فهو من القسم الثاني

a) Solus M. زيادة *b*) M. وريعتها *c*) M. ارتفاعها
وانشرب *d*) M. انواعه من الحبوب والثمار فمنها ما
الزراع *e*) Solus M. *f*) Solus M. انسيوح *g*) Solus M. انسمت *h*)
h) Solus M. يسه *i*) M. ثلثه *j*) Solus M. omittit. *l*) Solus
نخل *m*) P. omittit, L. العدا *n*) P. omittit, L. واسقها *o*)
additque exprese. *o*) M et P. omit-
tunt, O. et L. tumentur. *p*) O. et L. omittant, M. et P.
tumentur.

وأن استخرج من القنا فهو غيل *a* يلحق بالقسم الأول فإذا
استقر ما ذكرناه فلا بد لوضع الخراج من اعتبار ما وضعناه من
الأوجه الثلاثة من اختلاف الأرضين واختلاف الزروع واختلاف
الشروب ليعلم قدر ما تحتله الأرض من خراجها فيقصد تعديل فيها
فيما بين أهلها وبين أهل الفئ من غير زيادة تجحف بأهل الخراج
ولا نقصان يضرب أهل الفئ نظراً للفريقين ومن الناس من اعتبر
شروطاً رابعاً وهو قربها من البلدان والأسواق وبسعدها *b* لزيادة
اثمائها ونقصائها وهذا إنما يعتبر فيما يكون خراجها ورقة ولا
يعتبر فيما يكون خراجها حباً وتلك الشروط الثلاثة *c* تعتبر *d* في
الحب والورق وإذا *e* كان الخراج معتبراً بما وضعناه *f* فلذلك *g*
اختلف قدره وجاز أن يكون خراج كل ناحية مختلفاً لخراج
غيرها ولا يسنقضي في وضع الخراج عليه *h* ما يضمنه وليجعل
فيه لأرباب الأرض بقية يجبرون *i* بها الأنواب *h* والجوابيح *l*
أن النجاشي كتب إلى عبد الملك بن مروان بسنأذنه في أخذ
العقل من أموال الأسود * فمنعه وكتب إليه *m* * لا يكون على درهمك
الماخون أحرص منك على درهمك المتروك *n* وأبى نهم لحوماً

a) Solus M. عين *b*) Solus M. تبعده *c*) Solus M. omittit.
وصفنا *f*) إذا *e*) M. السبعة م. معتبرة *d*) L. معتبرة
g) Solus *h*) Solus M. غلة *i*) Solus M. حرون *h*) Solus M. وتذك *g*)
فمنعه من *m*) Solus M. وحكى *l*) L. O. omittit.
لا تكن على درهمك الماخون *n*) P. ذلك وقل اكتب إليه
et reliqua usque أحرص على درهمك المتروك
ad vocem omittit. L. cum O. conspirat nisi quod
pro يكون exhibet.

يعقدون بها شحوما فإذا تغدّر *a* الخراج بما احتملته الأرض من
الوجوه *b* التي قدمناها راعى فيها أصلح الأمور *d* من ثلاثة
احوال أحدها أن يضعه على مسايح الأرض واثاني أن يضعه *e* على
مسايح النزر والثالث أن يجعلها مقاسمة فإن وضعه على مسايح
الأرض كان معتبرا بالسنة * أهلاية وإن وضعه على مسايح
النزر كان معتبرا بالسنة *f* الشمسية وإن جعلها مقاسمة كان
معتبرا بكمال النزر وتصفيته فإذا استغفر على أحدها * مقدار
الشروط *g* المعتبرة فيه *h* صار ذلك مؤبدا لا يجوز أن * يزداد
فيه ولا ينقص *i* منه ما *k* كانت الأرضون على أحوالها في شروبها
ومصالحها فإن تغيرت شروبها ومصالحها إلى الزيادة * أو النقصان
فذلك ضربان أحدهما أن يكون حدوث الزيادة والنقصان
بسبب *l* من جهتهم كزيادة حدثت بشق أنهار أو استنباط
مياه أو نقصان حدث لتقصير *m* في عمارة والعدول عن حقوق
ومصلحة فيكون الخراج عليهم بحاله لا يزداد عليهم فيه لزيادة
عمارتهم فيه ولا ينقص منه لنقصانها فيؤخذوا *n* بالعمارة
ليلا يستديروا خرابها *o* فتعطل والصرب الثاني أن يكون
حدوث ذلك من غير جهتهم فيكون النقصان * لشق

منه *M.* *c*) الأوجه *L.* *b*) تغدّر *L.* تغدّر *M.* *a*)
d) Sic solus P , reliqui الأمرين *e*) *L.* omittit. *f*) *M.*
omittit. *g*) Solus *M.* مقدرا بشروطه *h*) *M.* addit
i) *L.* لا ينقص *h*) *M.* بأن *l*) Sic O. et L., *M.*
omittit, P. etiam quae sequuntur usque ad
omittit. *m*) Solus *M.* لنقصان *n*) *M.* فيؤخذون *o*) *M.*
نظرا لهم ولاهل الفئ addit

أنفجرة *a* أو نهر تعطل فإن كان سده وعمله مبكنا وجب على
الامام أن يعمل من بيت المال من سهم المصالح *b* والخراج ساقط
عنهم ما لم يعمل وإن لم يكن عمله مبكنا فخراج تلك الأرض
ساقط * عن أهلها *d* إذا عدم الانتفاع بها وإن *e* أمكن الانتفاع
بها في غير الزراعة * لمصايد أو مراعي *f* جاز أن يستأنف *g*
وصع خراج *h* عليها بحسب ما يجتمعه الصيد والمرعى وليست
كأرض الموت انتهى لا يجوز أن يوضع على مصايدها ومراعيها
خراج لأن هذه الأرض مملوكة وأرض الموت مباحة وأما *k* الزيادة
التي أحدثها الله تعالى * فكانها حفرها السيل *l* وصارت * الأرض
بها *m* ساجدة بعد أن كانت تسقى بالآلة فإن كان هذا عارضا لا يوثق
بدوامه * لم يجز أن يزداد الخراج في ملك الأرض وإن وثق
بدوامه *n* راعى الإمام فيه المصلحة لأرباب الضياع وأهل الفئ
وعمل في الزيادة والمشاركة *o* بما يكون عدداً بين الفريقين
وخراج الأرض إذا أمكن زرعها ماخوذ منها *p* وإن لم تزرع وقال
مالك لا خراج عليها سواء تركها مختاراً أو معذوراً *q* وقال أبو حنيفة
يؤخذ منه أن كان *r* مختاراً وبسقط عنه أن كان *s* معذوراً وإذا

-
- a*) Solus M. عنهم الفجر *b*) Solus M. addit
c) Solus O. omittit. *d*) Solus M. عنهم *e*) Solus M. فإن
f) M. الخراج *g*) L. يستعطف *h*) M. لمصايد ومزارع
i) L. فساح ماؤها وأرض (أو أرض) *l*) M. (L. فاما *k*) M. كالأرض
m) M. omittit. *n*) M. حفرها أنسيل حتى انخفضت
o) M. في خراج habet الخراج في *p*) M. omittit. *q*) Solus O. لمعذر *r*) M. ترك *s*) P. والمشاركة
تركتها *t*) M. تركتها *u*) M. عمنجو عشر addit

كان خراج ما اخذ بزرعه يختلف باختلاف الزرع اخذ منه فيما اخذ بزرعه *a* عن اقل ما يزرع فيها لانه لو اقتصر على زرعه لم يعارض فيه واذا كانت ارض الخراج لا يمكن زرعها في كل عام حتى تراج في عام وتزرع في عام آخر روى حالها في ابتداء وضع الخراج عليها واعتبر اصلح الامور لارباب الضياع واهل الفئ في خصلة *b* من ثلاث اما ان يجعل خراجها على الشطر من خراج ما يزرع في كل عام فيؤخذ من المزروع والمتروك واما ان يمسح كل جريبين منها بجريب ليكون احدهما للمزروع والاخر للمتروك واما ان يضعه *d* بكماله *e* على مساحة المزروع دون المتروك ويستوفي على اربابه الشطر من زراعة ارضهم واذا كان خراج الزرع والثمار مختلفا باختلاف الانواع * فزرع او غرس *g* ما لم ينص عليه اعتبر خراجه باقرب المنصوصات به شئنا ونفعا واذا زرعت ارض الخراج ما يوجب العشر لم يسقط عشر الزرع بخراج الارض وجمع فيها بين الحقبين على مذهب الشافعي رحمه الله وذل ابو حنيفة لا اجمع بينهما واقتصر على اخذ الخراج واسقط *h* العشر ولا يجوز ان تنقل ارض الخراج الى العشر ولا ارض العشر الى الخراج وجوز ابو حنيفة واذا سقى بماء * الخراج ارض عشر كان الماخون منها عشرا واذا سقى بماء العشر ارض خراج كان الماخون منها *k* خراجا اعتبارا بالارض دون الماء وقال ابو حنيفة يعتبر حكم الماء فيؤخذ

a) L. زرعه *b*) M. omittit, L. حصلة *c*) Solus M. omittit
d) P. مصاعف شود *e*) L. بمكياله *f*) M. النظر, L. الشرط
g) Solus M. من زرع او غرس *h*) Solus O. واسقاط *i*) M.
omittit. *k*) L. فيها

بماء الخراج من أرض العشر الخراج ويؤخذ بماء العشر من أرض
الخراج العشر اعتبارا بالماء دون الأرض واعتبار الأرض أولى من
اعتبار الماء لأن الخراج مأخوذ عن الأرض والعشر مأخوذ عن ^a
الزراع وليس على الماء خراج ولا عشر فلم يعتبر في واحد
منهما وعلى هذا الاختلاف منع أبو حنيفة صاحب الخراج أن
يسقى بماء العشر ومنع صاحب العشر أن يسقى بماء الخراج
ولم يمنع الشافعي رحمه الله * واحدا منهما ^b أن يسقى بالي
ماءين شاء وإذا بنى في أرض الخراج ابنىة من دور أو حوائيت
كان خراج الأرض مستحقا لأن لرب الأرض أن ينتفع بها كيف
شاء واسقطه أبو حنيفة إلا أن تزرع أو تغرس ^c والذي أراه أن
ما لا يستغنى عن بنيانه في مقامه في أرض الخراج لزراعتها ^d فهو
يسقط ^e عنه خراجه لأنه لا يستقر ^f إلا بهسكن يستوطنه وما
جاوز قدر الحاجة مأخوذ بخراجه وإذا أوجرت أرض الخراج أو
أعيرت فخارجها على المالك * دون المستجر والمستعير وقال
أبو حنيفة خراجها في الإجارة على المالك ^g وفي العارية على
المستعير وإذا اختلف العامل ورب الأرض في حكمها فادعى العامل
أنها أرض خراج وادعى ربها أنها أرض عشر وقولها ممكن فاقول
قول المالك دون العامل فإن اتهم أحلف استظهارا ويجوز أن
يعمل في مثل هذا الاختلاف على شواهد الدواوين السلطانية
إذا علم صحتها ووثق بكتابتها وقلنا يشكل ذلك إلا في الحدود
وإذا ادعى رب الأرض دفع الخراج لم يقبل منه قوله ونو ادعى دفع

زارع را P. ^d عنه M. ^c احدا L. ^b من Solus M. ^a
يستقبل L. ^g omittit. ^f سقط M. ^e offert.
^h L. omittit.

العشر قبل قوله ويجوز ان يعمل في دفع الخراج على الدواوين^a
السلطانية اذا عرف صحتها اعتباراً بالعرف المعستان فيها ومن
اعسر بخراجه انظر به الى ايساره^b وقال ابو حنيفة يجب بايساره
ويسقط بالاعساره^c واذا مطلق^d بالخراج مع ايساره حبس به^e
الا ان يوجد له * مال فيباع عليه في خراجه كالديون فان لم
يجد له^f غير ارض الخراج فان كان السلطان يرى جواز بيعها
باع منها عليه بقدر خراجه وان كان لا * يرى ذلك^g عليه
واستوفى الخراج من مستأجرها فان زادت الاجرة كان له زيادتها
وان نقصت كان عليه نقصانها واذا عجز رب الارض عن عمارتها
قيل له اما ان توجرها او ترفع يدك عنها لتدفع الى من يقوم
بعمارتها ولم تسترك على خرابها وان دفع خراجها لئلا تصير
بالخراب^h مواد وعامل الخراج يعتبر في صحة ولايته * الحربية
والامانة والكفاية ثم يختلف حاله باختلاف ولايتهⁱ فان ولي وضع
الخراج اعتبر فيه ان يكون فقيها من اهل الاجتهاد وان ولي
جباية الخراج صحت ولايته وان لم يكن^j فقيها مجتهدا ورزق
عامل الخراج في^k مال الخراج كما ان رزق عامل الصدقة في مال
الصدقة من سهم العاملين وكذلك أجور المساح واما اجرة
القسام فقد اختلف الفقهاء فيها * فذهب الشافعي رحمه الله
الى ان اجور قسام العشر والخراج معا في الحَق الذي استوفاه
السلطان منهما * وقال ابو حنيفة اجور من يقسم^l غلة العشر

a) M. et P. يساره b) L. بالاعتبار c) L. نطل d) M. فيه
e) M. omittit. f) M. يراه g) L. بالحرب h) P. omittit,
M. post vocem حاله addit من بعد i) L. omittit.
k) M. من l) P. omittit.

وغلة الخراج وسطاً من اصل الكيل وقال سفيان الثوري اجور
الخراج على انسلطان واجور العشر على اهل الارض وقال مالك
اجور العشر على صاحب الارض واجور الخراج
على الوسط

فصل والخراج حق معلوم على مساحة معلومة فاعتبر في العلم
بها ثلاثة مفادير تنفى للجهالة عنها احدها مقدار الجريب بالذراع
المسوح بها *a* والثانى مقدار الدرهم الماخوذ به والثالث مقدار
الكيل المستوفى به فاما الجريب فهو عشر قصبات فى عشر قصبات
وانقفيز عشر قصبات فى قصبة والعشير *b* قصبة فى قصبة وانقصبة
ستة اذرع فيكون *c* الجريب ثلاثة آلاف وستمائة ذراع مكسرة *d*
والقفيز ثلاثماية وستون ذراعاً مكسرة وهو عشر الجريب والعشير
ستة وثلاثون ذراعاً *e* وهو عشر القفيز واما الذراع فالانزع سبع
اقصرها القضيعة *f* ثم اليوسفية ثم السوداء ثم الهاشمية انصغرى
وهى البلاينة ثم الهاشمية الكبرى وهى الزيادية ثم العبرية ثم الميزانية
فاما القضيعة وهى تسمى ذراع اندور فهى اقل من ذراع *g* السوداء باصبع
وثلاثى اصبع واول من وضعها ابن ابى ليلى انقاضى وبها يتعمل
اعمل كلوانى واما انيوسفية وهى التى تدرع بها انفضاة الدور
بمدبنة السلام فهى اقل من الذراع السوداء بثلاثى اصبع واول
من وضعها* ابو يوسف انقاضى واما ذراع السوداء فهى اضول من

تفسيره *d*) Solus M. يكون *c*) M. العشر *b*) M. به *a*)
e) M. addit, تفسيره L. مكسرة *f*) Codd. hic et paullo
post aut انتصبه aut انصبه offerunt, utrobique e coniectura
scripsi انقاضى, i. e. „ad قاضى spectans, a nomen
trahens“. *g*) L. الذراع

ذراع الدور باصبع وثلاثي اصبع وأول من وضعها ^a انرشيد رضى
الله عنه قدرها بذراع خادم اسود كان على رأسه وفي انتي
يتعامل بها الناس في ذراع البرة ^b والتجارة والابنية وقياس نيل
مصر واما الذراع الهاشمية الصغرى * وفي البلاية ^c فهي اطول
من الذراع السوداء باصبعين وثلاثي اصبع وأول من احدثها بلال
بن ابي بركة وذكر انها ذراع جده ^d ابي موسى الاشعري رضى الله
عنه وفي انقص من الزيادة بثلاثة ارباع عشر وبها يتعامل الناس
بالبصرة والكوفة واما الهاشمية الكبرى وفي ذراع الملك وأول
من نقلها الى الهاشمية المنحور رضى الله عنه فهي اطول من
الذراع السوداء بخمس اصابع وثلاثي اصبع يكون ذراعاً * وثمنا
وعشراً ^e بالسوداء وينقص عنها الهاشمية الصغرى بثلاثة ارباع
عشر وسميت زيادية لان زياداً مسح بها ارض السواد * وفي التي
تذرع بها اهل الاهواز واما الذراع العبرية فهي ذراع عمر بن
الخطاب رضى الله عنه انتي مسح بها ارض السواد وقال موسى
بن طلحة ريت ذراع عمر بن الخطاب رضى الله عنه انتي مسح
بها ارض انسوان وفي ذراع وقبضة وابهام قيمة * قال الحكم بن
عتيبة ان عمر رضى الله عنه عمد الى اسولها ذراعاً واقصرها فجمع
منها ثلاثة واخذ اثلث منها وزاد عليه قبضة وابهاما قيمة ^f ثم

^a) O. et M. exhibent, L. et P. omittunt. ^b) P. در
وذكر كرده ^c) Solus O. exhibet. ^d) P. ذكر كرده
اند كه اين ذراع است كه ابي موسى اشعري تجديد
caet. confer Ibn Khall. ed. de Slane pag. ٣٤٣
^e) Solus L. وثمانية عشر ^f) M. omittit. ^g) Solus M.
omittit; L. post vocem واقصرها inscriit P.

ختم في طريقه بالرصاص وبعث بذلك الى حذيفة وعثمان بن حنيف حتى مسح بها السواد وكان اول من مسح بها بعده عمر بن هبيرة واما الذراع الميزانية فيكون بالذراع السوداء ذراعين وثلاثي ذراع * وثلاثي اصبع *a* واول من وضعها المأمون رضى الله عنه وفي اثنى يتعامل الناس بها في ذراع البريدات وانسكون والسوق *b* وكثرى الانهار والقفار *c* واما الدرهم فيحتاج فيه الى معرفة وزنه ونقده فاما وزنه فقد استقر *d* في الاسلام على ان وزن الدرهم ستة دنانير ووزن *e* كل عشرة *f* منها سبعة مثاقيل واختلف في سبب استقراره على هذا الوزن فذكر قوم ان الدراهم كانت في ايام الفرس مضروبة على ثلاثة اوزان منها درهم على وزن المثقال عشرون قيراطا ودرهم وزنه اثنا عشر قيراطا ودرهم وزنه عشرة قيراط *g* فلما احتيج في الاسلام الى تقديره *h* في الزكاة اخذ الوسط من جميع الاوزان الثلاثة وفي اثنان واربعون قيراطا فكان اربعة عشر قيراطا من قيراط المثقال فلما ضربت الدراهم الاسلامية على الوسط من هذا الوزن الاوسط * من الاوزان الثلاثة *h* قيل في عشرين *i* سبعة مثاقيل لانها كذلك وذكر اخرون ان السبب في ذلك ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما رأى اختلاف الدراهم وان منها البغلي وهو ثمانية دنانير * ومنها الطبري وهو اربعة دنانير ومنها المغربي وهو

بمس جمع كرد sic vertit فجمع منها ثلاثة voces
a) M. وثلاثة اصابع *b*) P. omittit. *c*) M. hic novam
sectionem inchoat. *d*) L. الامر *e*) M. وزن *f*) L.
addit دراهم *g*) L. نغرة M. *h*) Solus M. omittit. *i*) M.
addit. وزن

ثلاثة دنانق، ومنها اليمى وهو دانق قال انظروا الاغلب
 مما يتعامل به الناس من اعلاها وادناها فكان الدرهم البغلى
 والدرهم الضبرى فجمع *b* بينهما فكان اثنا عشر دانقا فاخذ
 نصفها فكان ستة دنانق * فجعل الدرهم الاسلامى فى ستة دنانيق *c*
 ومتى زدت عليه ثلاثة سباعه كان مثقالاً ومتى نقصت من
 المثقال ثلاثة عشرة كان درهما فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل
 وكل عشرة مثاقيل اربعة عشر درهما وسبعان فالما النقد فمن
 خائن الفضة وليس لمغشوشه مدخل فى حكمه وقد كان الفرس
 عند فساد امورهم فسدت نقودهم فجاء الاسلام ونقودهم من العين
 وانورق غير خالصة الا انها كانت تقوم فى المعاملات مقام
 الخالصة وكان غشها عفوا لعدم تأثيره بينهم الى ان ضربت
 الدراهم الاسلامية فتميز المغشوش من الخالص واختلف فى اول
 من ضربها فى الاسلام فقال *d* سعيد بن المسيب ان اول من
 ضرب الدراهم المنقوشة عبد الملك بن مروان * وكانت الدنانير
 تُرد رومية واندراهم تُرد كسروية وحميرية قليلة *e* * قال ابو
 انزيادى فامر عبد الملك *g* بالحجاج ان يضرب اندراهم بالعراق
 فضربها سنة اربع وسبعين *h* وقل المدايى بل ضربها بالحجاج فى
 اخر سنة *i* خمس وسبعين * ثم امر بصرىها فى النواحي سنة

a) P. omittit. *b*) Solus O. جمع. *c*) M. omittit. *d*) M. فحكى
 ودينارها. P. وكانت تُرد رومية وكسروية وحميرية قليلة. *e*) M.
 L. vocem رومى ودرهمها كسروى وحميرى اندك بود
 ,intellige, scilicet“ primo loco تُرد post sine
 signis offert. *f*) P. omittit. *g*) M. addit بن مروان *h*) Solus
 M. addit من الهجيرة. *i*) L. omittit. سبع واربعين M.

سنت وسبعين ^a وقيل ان الحجاج خلصها تخليصاً * لم يستقصدها
وكتب عابها ^c الله احد الله الصمد وسميت مكروهة واختلف
في تسميتها بذلك فقال قوم لان الفقهاء كرهوها لما عليها من
انقران وقد جعلها الجنب ^d والمحدث ^d وقال اخرون لان الاعاجم
كرهوا نفصانها فسميت المكروهة ^e ثم ولي بعد الحجاج عمر ابن
هبيرة في ايام يزيد بن عبد الملك ف ضربها أجود مائة كانت ثم
ولي بعده خالد بن عبد الله الفسري ^f فشدد في تجويدها
وضرب بعده يوسف بن عمر فافترط في التشديد فيها وانتجوبد
فكانت ^g الهبيرية والخالدية واليوسفية اجود نقود بني امية وكان
المنصور رضى الله عنه لا ياخذ في الخراج من نقودهم ^h غيرها
وحكى يحيى بن النعمان العفاري عن ابيه ان اول من ضرب
الدرهم ^k مصعب ابن الزبير عن امر ^l عبد الله بن الزبير سنة
سبعين على ضرب الاكاسرة وعليها بركة من ^m جانب والله ⁿ في
* الجانب الاخر ^o ثم غيرها الحجاج بعد سنة وكتب عليها بسم
الله الحجاج ^p فاذا خلص العين والورق من غش ^q كان هو المعتبر
في النقود المستحقة وانطبوع منها بالنسكة السلطانية الموثوق
بسلامة ضبعها الامامون من تبديلها ولبسها ^r هو المستحق

^a) L. omittit. ^b) P. ننمسون ^c) L. addit قل هو ^d) Vide Al-Makrizi
hist. monetae arab. ed. Tychsen pag. 20. ^e) مكروهة ^f) M. الدراهم ^g) P. omittit. ^h) L. وكانت ⁱ) M. ما ^j)
^k) Sic solus O., reliqui الدراهم ^l) L. addit اخيه ^m) L. في ⁿ) L. الله ^o) M. جانب ^p) L. جانب في الحجاج ^q)
في جانب والحجاج ^r) P. تلبيس ^s) L. عين

دون نقار الفضة وسبايك الذهب لأنه لا يوثق بهما إلا بالسبك والتصفية * والمطبوع موثق به *a* ولذلك كان هو الثابت في الذمم فيما يطلق من اثنان المبيعات وقيم الملتفات ولو كان المطبوعة مختلفة القيمة *b* مع اتعاها في الجودة فطالب عامل الخراج بأعلاها قيمة *c* نظر *d* فان كانت من ضرب سلطان الوقت اجيب اليه *e* لأن في العدول عن ضربه مباينة له في الطاعة وان كانت من ضرب غيره نظر فان كانت هي الساخنة في خراج من تقدمه * اجيب اليه استصحابا لما تقدم وان لم تكن ماخوذة فيما تقدم كانت المطالبة به * غبنا وحيثما وأما مكسور الدراهم والدنانير فلا يلزم اخذه لالتباسه وجواز اختلاطه *g* ولذلك نقصت قيمتها عن المضروب الصحيح *h* واختلف الفقهاء في كراهية كسرها فذهب مالك * في اكثر فقهاء المدينة الى أنه مكروه لأنه من جملة الفساد في الارض وينكر *k* على فاعله وروى عن النبي صلعم أنه نهى عن كسر سكة المسلمين الجارية بينهم والسكة هي الجديدة التي يطبع عليها الدراهم ولذلك سميت اندراهم انه مصروبة سكة وقد كان * ينكر ذلك *l* ولا بني امية حين اسرفوا فيه *m* فحكى *n* ان * مروان بن الحكم *o* اخذ رجلا قطع درهما من دراهم فارس فقطع يده وهذا

a) P. omittit. *b*) Solus O. القيم *c*) L. في القيمة *d*) Solus M. omittit. *e*) Sic ex P. correxi, codd. offerunt اليها. *f*) Solus O. omittit; L. غبنا pro غشا. *g*) L. لاختلفه. *h*) Solus O. الصحاح. *i*) M. ينكره. *k*) Solus O. ينكر. *l*) M. omittit. *m*) M. omittit. *n*) M. يحكى. *o*) I. مروان. *p*) M. عبد الملك بن مروان.

عدوان مصنون *a* ليس *b* له في التأويل مساع وحكى الواقدي أن
 أبان بن عثمان كان على المدينة فعاقب *c* من قطع الدراهم
 وضربه ثلثين *d* وطاف به قال الواقدي وهذا عندنا فيمن
 قطعها ودس فيها المفرغة والزبوف فإن كان الأمر على ما قاله
 الواقدي فما فعله أبان بن عثمان ليس بعدوان لأنه ما خرج
 به عن حد التعزير والتعزير على التبدليس مستحق فاما فعل
 مروان فظلم وعدوان وذهب أبو حنيفة وفقهاء العراق إلى أن
 كسرها غير مكروه وقد حكى صالح بن حفص *e* عن أبي بن كعب
 في قول الله تعالى أو أن نفعل في أموالها ما نشاء *g* قل كسر
 الدراهم ومذهب الشافعي رحمه الله أنه قال أن كسرها لحاجة
 لم يكره له وأن كسرها لغير حاجة كره له *h* لأن إدخال النقص
 على المال من غير حاجة سفة وقل أحمد بن حنبل أن كان
 عليها اسم الله عز وجل كره كسرها وإن لم يكن عليها اسمه
 لم يكره *h* وأما الخبر المروي في النهي عن * كسر انسكة فكان
 محمد بن عبد الله الانصاري قاضي البصرة بحمله على النهي
 لكسرها لتعاد تبرأ فتكون على حالها مرصدة للنفقة وحمله
 آخرون على النهي عن كسرها ليتخذ منها أواني وزخرف وحمله
 آخرون على النهي عن أخذ أطرافها قرصا بالمقاربت لآتهم
 كانوا في صدر الاسلام يتعاملون بها عددا فصار أخذ أطرافها

a) P. محض *b*) Solus M. وليس *c*) L. يعاقب *d*) M. addit
 habet, quod M. omittit. *e*) P. جعفر *f*) L. addit تفسير *g*) Sur. 11, 89. *h*) L.
 omittit. *i*) M. له addit. *k*) M. له addit. *l*) L. locum sic
 exhibet: كسرها فحمله على

بخسًا وتطغيًا^a وأما الكيل فان كان مقاسمة فبأَي قفيز كيل^b
تعدلت فيه الفسمة وان كان خراجا مقدرا فقد حكى ان القفيز
الذى وضعه عثمان بن حنيف على ارض السواد فامضاء^c عمر
رضى الله عنه كان مكِيلًا لهم يعرف بالشابرقان^d قال يحيى بن
ادم وهو المختوم الحجاجي* وقيل وزنه ثلاثين ارطال فان استوفى
وضع الخراج^e كيلا مقدرا على ناحية مبتدأة روى فيه من
المكايل ما استقر مع اهليها من مشهور الفجران بتلك الناحية

الباب الرابع عشر فيما تختلف احكامه من البلاد

وبلاد الاسلام تنقسم على ثلاثة اقسام حرم وحجاز وما عداهما
فأما الحرم فمكة وما طاف^f بها من نصب حرمها وقد ذكرها
الله تعالى باسمين* في كتابه^h مكة وبكة فذكر مكةⁱ في قوله
عز وجل وهو الذى كف ايديهم عنكم وابدىكم عنهم
ببطن مكة من بعد ان اظفركم عليهم^k ومكة ماخوذ من فولهم
تمسكت^l المبح^l تمكنا اذا استخرجته^m عنه لانها تمكⁿ
الفاجر عنها وتخرجه منها على ما حكاه الاصمعي وانشد* قول
الراجزⁿ في تلبيته

a) L. novam sectionem indicit. b) Solus M. كان c) Solus
M. مامضاء d) L. بالسايير M. مالا e) M. omittit. f) M.
مكة g) M. addit ذكر h) M. omittit. i) M. omittit.
استخرجته M. Solus m) من العظم ل) Sur. 48, 24. k) قول الرجال M. بعض
الرجال L. بعض قول الرجال n)

يا مكة الفاجر مكي مكا
ولا تسكي مذجا وعكا

ونذكر بكة في قوله عز وجل ان اول بيت وضع للناس للذي
ببكة مباركاه * قال الاصمعي b وسبيت بكة لان الناس قبتك
بعضهم c بعضا فيها اي تدفع وانشد d

(الرجز) اذا انسريب e اخذته اكة
فخلة حني يسبك بكة

واختلف الناس في هذين الاسمين فقال قوم هما لغتان
والمسمى بهما واحد لان العرب تبدل الميم بالباء فتقول ضربة
لازم وضربة لازب لعرب المخرجين وهذا قول مجاهد وقال اخرون
بل هما اسمان والمسمى بهما شيان لان اختلاف الاسماء موضوع f
لاختلاف المسمى ومن قال بهذا اختلفوا في المسمى بهما g على
قولين احدهما ان مكة اسم h البلد كله وبكة i البيت * وهذا
قول ابراهيم النخعي وبحيى بن ابي ايوب k والثاني ان مكة
الحرم كله وبكة المساجد l وهذا قول الزهري وزيد بن اسلم
وحكي مصعب ابن عبد الله التميمي قال كانت مكة في الجاهلية
تسمى صلاحا لآمنها وانشد قول ابي سفيان * بن حرب بن
امية لابن m الحضرمي

(الوافر) ايا n مطر هلم الى صلاح
فيكفيك السدامي من قريش

a) Sur. 3, 90. b) L. omittit, M. و ante addit. c) L.
يوضع Solus M. (ن) انسريك L. e) انراجر M. addit d) بعضها
g, O. بها h) M. omittit. i) L. addit موضع k) M. omittit.
l) M. addit. م كله m) M. omittit. n) P. يا

وَقُنْزِلَ *a* بِلَدِهِ غُرَّتْ قَدِيمًا

وَقَامَنَ *b* أَنْ يَزُورَكَ رَبِّ جَيْشٍ

وَحَكَى مُجَاهِدٌ أَنَّ مِنْ أَسْمَاءِ مَكَّةَ أَمْرَ زُحْرٍ *c* وَالْبَاسَّةَ فَأَمَّا أَمْرُ
زُحْرٍ فَلَانَّ النَّاسَ يَتَزَاهَوْنَ *d* بِهَا وَيَتَوَازَعُونَ *e* وَأَمَّا الْبَاسَّةُ
فَلَاتُهَا مَرْتَبَسٌ مِنَ التَّحَدِّ فِيهَا أَيْ تَحْطِمُهُ وَتُهْلِكُهُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ اللَّهُ
تَعَالَى وَبَسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا وَبُرِى النَّاسُ بِالنُّونِ وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ يَنْسُ
مِنَ التَّحَدِّ فِيهَا أَيْ تَطْرُدُهُ وَتَنْفِيهِ وَاصِلٌ *h* مَكَّةَ وَحَرَمُهَا مَا عَظِمَ
اللَّهُ سَجَانَهُ مِنْ حَرَمَةِ بَيْتِهِ حَتَّى جَعَلَهَا لِجَلِّ الْبَيْتِ الَّذِي أَمَرَ
قَوَاعِدَهُ وَجَعَلَهُ قِبْلَةً *k* عِبَادَهُ وَأَمَّا *l* الْقُفْرَى كَمَا قَالَ اللَّهُ سَجَانَهُ
لَتُنْذِرَ أَمْرَ الْفُرَى وَمِنْ حَوْلِهَا *m* وَحَكَى جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ *n* عَنْ
أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ هَلِيٍّ *o* رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ سَبَبَ وَضْعِ الْبَيْتِ
* وَالطَّوَافِ بِهِ *p* أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى *q* ذَلَّ نَلْمَ الْيَكَّةَ أَيْ جَاعَلَ فِي الْأَرْضِ
خَلِيفَةً قَالُوا فَجَعَلَ فِيهَا مِنْ بَغْضٍ فِيهَا وَنَسَفَكَ الدَّمَاءَ وَحَسَنَ
نَسَبَهُ بِحَمْدِكَ وَنَقَدَسَ لَكَ قُلْ أَيْ أَعْلَمَ مَا لَا تَعْلَمُونَ فَغَضِبَ
عَلَيْهِمْ فَعَادُوا بِالْعَرْشِ فَطَافُوا حَوْلَهُ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ *r* يَسْتَرْضُونَ
رَبَّهُمْ فَرَضَى عَنْهُمْ وَقَالَ لَهُمْ ابْنُوا لِي فِي الْأَرْضِ بَيْتًا يَعُونَ بِهِ مِنْ

a) Codd. *c*) كه او را دعوه کرده بمكه *b*) P. addit انترك *a*) P.
يتزاحمون *d*) Omnes, excepto P. زحمر *e*) P. يستنازعون *e*) Sic O. et M., L. ويتوازعون
f) P. omittit. *g*) Sur. 56, 5; solus O. etiam sequentem
versum affert. *h*) P. اهل *i*) M. حرمتها *k*) Solus M.
omittit. *l*) L. أَمْر *m*) Sur. 6, 92. *n*) Solus M. احمد
o) P. الحسين *p*) P. وطواف ناس *q*) Sur. 2, 28.
r) M. اشواط

سَخَطْتُ عَلَيْهِ مِنْ بَنِي إِدْمَ وَبَطْلُوفٍ ^a حَوْلَهُ كَمَا فَعَلْتُمْ ^b بِعَرْشِي
فَارْضَى عَنْهُمْ فَبَنَوْا لَهُ هَذَا الْبَيْتَ فَكَانَ أَوَّلَ بَيْتٍ وَضَعَ لِلنَّاسِ
* قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وَضَعَ لِلنَّاسِ ^c لِلَّذِي بِمَكَّةَ مُبَارَكًا
وَهَدَى لِلْعَالَمِينَ فَامْرُءٌ يَخْتَلِفُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّهُ أَوَّلَ بَيْتٍ وَضَعَ
لِلنَّاسِ ^d لِّلْعِبَادَةِ * وَأَنَّهُم اخْتَلَفُوا هَلْ كَانَ أَوَّلَ بَيْتٍ وَضَعَ ^e
لِغَيْرِهَا وَقَالَ الْحَسَنُ وَضَافَةً قَدْ كَانَ قَبْلَهُ بَيْوتٌ كَثِيرَةٌ وَقَالَ مُجَاهِدٌ
وَقَتَادَةُ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ بَيْتٌ ^f وَفِي قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مُبَارَكًا تَأْوِيلَانِ
أَحَدُهُمَا أَنَّ بَرَكَتَهُ مَا يَسْتَحَقُّ مِنْ ثَوَابِ الْفَصْدِ أَيْهِ وَالثَّانِي
أَنَّهُ أَمِنَ مَنْ دَخَلَهُ حَتَّى أَسْوَحَشَ فَيَجْتَمِعُ فِيهِ الطَّبِيُّ وَالذَّبُّ
وَهَدَى لِلْعَالَمِينَ يَحْتَمِلُ تَأْوِيلَانِ أَحَدُهُمَا هَدَى لَهُمْ إِلَى تَوْحِيدِهِ
وَالثَّانِي إِلَى عِبَادَتِهِ فِي الْحَجِّ وَالصَّلَاةِ فِيهِ ^g آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَعَامَ إِبْرَاهِيمَ
وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ أَمْنًا وَكَانَتْ آيَةٌ فِي ^h مَعَامِ إِبْرَاهِيمَ أَثَرُ قَدَمَيْهِ
فِيهِ وَهُوَ حَجَرٌ صَالِدٌ وَإِلَانُهُ فِي غَيْرِ أَعْمَامٍ أَمِنَ الْخَبَفُ وَهَيْبَةُ
أَبِيهِ عِنْدَ مَشَاعِدَتِهِ وَامْنَانُ الضَّيْرِ مِنْ أَعْلَوْ عَلَيْهِ وَتَحَلُّلُ
الْعَقُوبَةِ مَنْ عَتَا فِيهِ وَمَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ أَصْحَابِ الْفِئَلِ وَمَا
عُطِفَ عَلَيْهِ فُلُوبُ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ تَعْظِيمِهِ ⁱ وَأَنَّ مَنْ دَخَلَهُ
مِنَ الْجَنَاحِ ^k وَهُوَ غَيْرُ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا مُتَّبِعِي شَرْعِ الْبَلْتَرْمُونِ ^l
أَحْكَامُهُ حَتَّى أَنْ أَرَجُلٌ مِنْهُمْ ^m كُنْ بَرَى فِيهِ قَتْلُ أَخِيهِ وَأَبِيهِ

a) Sic L.. M. يَضَافُ O. b) Solus M. تَعْلَمْتُمْ

c) Solus M. et P. omittit. Sur. 3, 90. d) L. et P.

omittunt. e) Solus M. omittit. f) Solus M. كَثِيرَةٌ

g) Sur. 3, 91. h) Solus O. آيَاتٌ i) M. تَعْظِيمُهُمْ

k) M. خُـبـَـبـُـةٌ l) Solus O. بَلْتَرْمُونِ m) L. omittit.

فلا يطلب ناره *a* فيه وكل ذلك آيات الله تعالى القاهها على قلوب عباده وأما أمنه في الاسلام ففي قوله سبحانه وتعالى ومن دخله كان آمنا داويلان احدهما آمنا من النار وهذا قول يحيى بن جعدة والثاني آمنا من القتل *b* لأن الله تعالى اوجب الاحرام على داخله وحضر عليه أن يدخله محلاً وقال رسول الله صلعم حين دخل مكة أمر القفح حلالاً أحلت لي * ساعة من نهار ولم تحل لأحد من قبلي ولا تحل لأحد من بعدي *c* ثم قال *d* والله على الناس حج أنبييت من استطاع اليه سبيلاً فجعل جأحه فرضاً بعد أن صار *e* في الصلاة قبلته *f* لأن استنبال الكعبة *g* في الصلوة فرض في السنة الثانية من الهجرة والحج فرض في السنة السادسة وإن قد تعلق بمكة تلكعبنة من أركان الاسلام عبادان وباينت *h* بحرمتها ساير أنبلدان *i* وجب أن نصفها ثم نذكر *k* حكم حرمتها، فأما بناؤها فأول من تولاه بعد الطوفان ابراهيم عليه السلام فإن سجدته فل *m* وإن يرفع ابراهيم الفواعد من البيت واسماعيل ربنا تقبل منا أنك أنت السميع العليم فدل ما سألاه من القبول على أنهما كانا بيناهما مأمورين وسميت كعبنة لعلوها *n* من قولهم * كعبت المرأة إذا علا ثديها ومنه سمي الكعب كعباً لعلوه *o* وكانت الكعبة بعد ابراهيم صلعم مع

a) Solus O. بشاره *b*) M. القتل *c*) O. omittit, P. nonnisi *d*) Sur. 3, 91. *e*) Solus O. كان *f*) Solus M. وما ثبت *g*) L. القبلة *h*) O. sine punctis, M. وما ثبت *i*) Solus M. omittit. *k*) Solus O. أمر addit. *l*) M. حقهها *m*) Sur. 2, 121. *n*) L. ماخوذ addit. *o*) M. كعب ثدي

جرهم والعمالة الى ان انقرضوا حتى *a* قال فيهم امر
ابن الحارث

(الطويل) كأن لم يكن بين الحجون الى نصفها

اليسيس ونهر يسمر بمكة سامر

بلى نحن كنا اهلها فزالنا

صروف الليالي والجود العسواتر *b*

وخلفهم *c* فيها قريش بعد اسنيلايهم على الحرم نكثتهم

بعد القلة وعزتهم بعد الذلة تاسيسا لهما يظهره الله تعالى

فيهم من النبوة فكان *d* اول من جدد بناء الكعبة من قريش

بعد ابراهيم عليه السلام فعصى بن كلاب وسقفها بحشب الدوم

وجريد النخل قال الاعشى

(الطويل) حلفت بثوبى راهب الشام والذي

بناه *e* قصى جسده *f* وابن جرهم

لئن *g* شب نيران العسداوة بيننا

ليرتحلن متى *h* على ظهر شيهم *i*

ثم بنتها فريش بعد *k* ورسول الله صلعم ابن خمس وعشرين

سنة وشهد بناءها وكان بابها * في الارض *l* فقال ابو حذيفة بن

المغيرة يا قوم ارفعوا باب الكعبة حتى لا يدخل الا بسلم

a) O. et L. المرأة اذا علا ومنه سمي الكاعب كعبا اذا علا

omittunt. *b*) Vid. Ibn Badr. ed. Dozy pag. v^e et Abu-l-

fedae hist. anteis. ed. Fleischer pag. 192. *c*) M. خلفتها

لان O. *g*) جسده L. *f*) وانتي بناها M. *e*) وكان L. *d*)

شيظم M. *i*) O. omittit. solus O. منهم P. *h*) لئن P.

l) بعد از رسول الله P. بعد M. *k*)

فأنه لا يدخلها حينئذ إلا من أردتم فإن جاء أحد ممن
تكرهون رميتم به فيسقط^a فكان نكالا لمن راه ففعلت قريش
ذلك وسبب بنائها أن الكعبة استهدمت وكانت قوف القامة
فأرادوا تعليتها^b وكان البحر قد ألقى سفينة لرجل من^c تجار
الروم إلى جدة فأخذوا خشبها وكان في الكعبة حبة تخافها
الناس فخرجت فوق جدار الكعبة فنزل طائر فأختطفها فقالت
قريش إنا نخرجوا أن يكون الله سبحانه قد رضى ما أردنا فهدموها
وبنوها بخشب السفينة وكانت على بنائها إلى أن يحضر ابن
الزبير بالمسجد من^d الحنطين بن نمير السكوني^e وعسكر الشام^f
حين حاربوه سنة أربع وستين في زمن يزيد بن معاوية فأخذ
رجل من أصحابه ناراً في ليفة على رأس رمح وكانت الريح عاصفة
فطارت شراره فتعلقت باستار الكعبة فأحرقتها فتصدعت حيطانها
واسودت وتناثرت أحجارها فلما مات يزيد وانصرف الحنطين بن
نمير شاور عبد الله بن الزبير وأصحابه في هدمها وبنائها فأشار
به جابر بن عبد الله وعبيد بن عمير وأبوه * عبد الله^h بن
عباس وقال: لا تهدم بيت الله تعالى فقال ابن الزبير أما ترى
للهم تقفع على حيطان البيت فيتناثر حجارته * وبطل أخذكم^k

a) L. marg. فتنسقط, quid in textu, incertum; M. فسقط

b) P. تعليت c) L. المحار addit. d) P. omitit. e) Hac

voce finitur folium 93 codicis M. et folium, quod se-

quitur, a vocibus الكعبة incipit pag. ٢٨٤ lin.

19 editionis meae, ita ut duo folia integra desint.

f) Codd. sine punctis. P. فرو ريخت vertit. g) L. أصحابه

h) P. omittit. i) L. فقال k) O. sine punctis, L. فيظلم

بني بيته ولا يبني بيت الله الا اتي هادمة بالغداة فقد بلغني
ان رسول الله صلعم قال لو كانت نساء سعة لهنيتن على اس
ابراهيم ولجعلت له بايين شرقيا وغربيا وسأل الاسود هل سمعت *b*
من عائشة رضى الله عنها في ذلك شيئا فقال نعم اخبرتنى ان
النبى عليه السلام قل لها * ان النفقة قصرت لغومك فاقنصروا *c*
ولو لا حدنان عهدم بالكفر لهدمتن واعدت فيهما تركوا فاستقر *d*
رأى ابن الزبير على هدمه فلما اصبحت ارسل الى عبيد *e* بن عمير
ف قيل هو نايم فارسل اليه وابقظه وقال له اما بلغك ان النبى عليه
السلام قل ان الارض لنصيح الى الله تعالى من نومة العلماء في *f*
الضاحى فهدمها فارسل اليه ابن عباس ان كنت هادمتها فلا
تدع الناس بلا قبلة فلما هدمت قل الناس كيف نصلى بلا *g*
قبلة فقال جابر وزيد *h* صلوا الى موضعها فهو القبلة * وامر
ابن الزبير بموضعها فستر *k* ووضع الحجر في تابوت *l* في خرقه *m*
حرير قل عكرمة رانه فانما هو ذراع او يزيد *n* وكان جوفه ابيض
مثل الفضة وجعل حلى *o* الكعبة عند الحجة في خزنة الكعبة
فلما اراد بناءها حفر من قبل الخطيم حتى استخرج اس ابراهيم
عليه السلام * فجمع الناس ثم قل هل تعلمون ارم هذا اس
ابراهيم وقالوا نعم فبناها على اس ابراهيم صلعم *p* وادخل

a) P. لما *b)* L. *omnia omittit.* *c)* P. *usque ad* واحدكم
عبد *L.* عبيد *O.* *e)* واستقر *L.* *d)* P. *omittit.* *c)* جمع
ولا *L.* *g)* L. *omittit.* *r)* pag. ٢٣١ كتاب المعارف. *Vid.*
h) P. *omittit.* *k)* M. فهى *i)* زبير *et superscr.* *h)* L. عبد الله
L. *offert.* *l)* Solus *O.* *omittit.* *m)* L.
p) P. *omittit.* *o)* L. ازيد *n)* L. *وصلة* *P.* سرقه

ففيها من الحجر ستة اذرع وترك منها اربعا وقيل ادخل سبع اذرع وترك ثلاثا وجعل لها بايين موضوعين *a* بالارض شرقيا وغربيا يدخل من واحد ويخرج من الاخر وجعل على بابها صفائح انذهب وجعل مفايحها من ذهب وكان متن حصر في *b* بناءها من رجال قريش ابو لجهم بن حذيفة العدوي *c* فقال عملت في بناء الكعبة مرتين واحدة في الجاهلية بقوة غلام نفاع واخرى في الاسلام بقوة كبير فان وذكر الزبير بن بكار ان عبد الله ابن الزبير وجد في الحجر صفائح حجرة حصر * قد اطبق بها على قبره فقال له عبد الله بن صفوان هذا قبر نبي الله اسمعيل عليه السلام فكف عن تحريك تلك الحجرة ثم بقيت الكعبة في ايام ابن الزبير على حالها الى ان حاربها الحجاج * وحصرها في المساجد ونصب عليه المناجنيقات الى ان ظفر به وقد تصدعت الكعبة بالحجار المناجنيق فهدمها الحجاج *e* وبنائها بامر عبد الملك بن مروان واخرج الحجر منها واعادها الى بناء قريش على ما هي عليه اليوم فكان عبد الملك بن مروان يقول وددت اني كنت راحلت ابن الزبير من امر الكعبة وبنائها ما يحمله واما كسوة الكعبة فقد روى ابو هريرة رضى الله عنه عن النبي صلعم ان اول من كسا البيت سعد بن ابيمانى ثم كساها رسول الله صلعم اثنياب ابيمانية ثم كساها عمر بن الخطاب وعثمان رضى الله عنهما القياطي ثم كساها يزيد بن معاوية

a) L. ملصقين *b*) L. omittit. *c*) L. omittit *d*) P. vertit
e) L. omittit. *f*) L. ليست. P. sic
 دوست داشتند كه آنچه ابن زبير در بناء كعبه حمل: vertit:
 اسعد L. (ع) نموده بود من نیز حمل نمایم

الديباج الخسرواني وحكي محارب بن دثار أن أول من * كسا
الكعبة^e الديباج خالد بن جعفر بن كلاب أصاب نظمة^b في
الجاهلية وفيها نمط ديباج فناطه بالكعبة ثم كساها ابن الزبير
والحجاج الديباج * ثم كساها بنو أمية في بعض أيامهم للجلل
أنتى كانت على أهل النجران في حربهم وفوقها الديباج^c ثم
جدد المتوكل رخام الكعبة وأزرها بفضة والبس ساير حيطانها
وسقفها بذهب ثم كسا أساطينها الديباج ثم لم يزل الديباج
كسوتها في الدولة العباسية بأسرها وأما المسجد الحرام فقد
كان فناء حول الكعبة ربطاً للطائفين ولم يكن له على عهد
رسول الله صلعم وأتى بكر الصديق رضى الله عنه جدار يحيط
به فلما استخلف عمر رضى الله عنه وكثر الناس وسع المسجد
واشتد دورا هدمها وزاد فيه وهدم على قوم من جيران
المسجد أبوا أن يبيعوا ووضع لهم الاثمان حتى أخذوها
بعد ذلك وأخذ للمسجد جداراً قصيراً دون الفامة وكانت
أصابيح^d * توضع عليها وكان عمر رضى الله عنه أول من اتخذ
جداراً للمسجد فلما استخلف عثمان رضى الله عنه ابتاع
منازل فوسع بها المسجد وأخذ منازل أقوام ووضع لهم اثانها
فنجوا^e عند البيت فقال أنب أجراً لكم على حلمي عنكم
فقد فعل بكم عمر رضى الله عنه هذا فقررت ورضيت ثم أمر

a) L. كسعا b) Codd. sine punctis. P. متاعى vertit.
c) P. omittit. L. بعض ante أيامهم omittit. d) Solus O.
omittit. e) P. sic vertit: بغيران آمدند در حانه خراب
کردن عثمان گفت این جراً منست بر حلم من بشما
جراًكم L. ر)

بهم إلى الحبس حتى كَلِّمَهُ فِيهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَالِدِ بْنِ
 أَسِيدٍ فَخَلَّ سَبِيلَهُمْ وَبَنَى * لِلْمَسْجِدِ الْأَرْوَقَةِ ^a حَتَّى وَسَّعَهُ
 فَكَانَ حُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوَّلَ مَنْ اتَّخَذَ لِلْمَسْجِدِ الْأَرْوَقَةِ
 ثُمَّ أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ وَسَّعَ الْمَسْجِدَ وَحَمَلَ إِلَيْهِ
 أَعْمَدَةَ الْحِجَارَةِ وَالرَّخَامِ ثُمَّ أَنَّ الْمُنْصُورَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ زَادَ
 فِي الْمَسْجِدِ وَبَنَاءَهُ وَزَادَ فِيهِ الْمَهْدَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَهُ
 وَعَلِيَّهِ اسْتَقَرَّ بِنَاوُهُ إِلَى وَفَنَّا هَذَا وَأَمَّا مَكَّةُ فَلَمْ تَكُنْ
 ذَاتَ مَنَازِلَ وَكَانَتْ قَرِيشَ بَعْدَ جَرْمٍ وَالْعِمَالِفَةُ يَنْتَجِعُونَ
 جِبَالَهَا وَأَوْدِيَّتَهَا وَلَا يَخْرُجُونَ مِنْ حَرَمِهَا انْتِسَابًا إِلَى
 الْكَعْبَةِ لِاسْتِيلَائِهِمْ ^b عَلَيْهَا وَتَخَصُّصًا بِالْحَرَمِ لِحُلُولِهِمْ فِيهِ
 وَيُرُونَ أَنَّهُ ^c سَيَكُونُ نَهْمُ بَذْنِكَ شَانِ ^d وَلَمَّا كَثُرَ فِيهِمْ
 أَعْدَدُ وَنَشَاتٍ فِيهِمُ الرِّيَاسَةُ قَوًى أَمَلِهِمْ وَعَلِمُوا أَنَّهُمْ يَسْتَفْدِمُونَ
 عَلَى الْعَرَبِ وَكَانَ فَضْلًاوَمُ وَذُو الرُّأْيِ * وَانْتَجَبَةُ مِنْهُمْ ^e
 يَتَخَيَّلُونَ أَنَّ ذَنْكَ لَرِيَسَةٍ فِي الْإِنْدِيَنِ وَنَاسِيَسًا لِنَبْوَةٍ سَتَكُونُ
 لِأَنَّهُمْ تَمَسَّكُوا * مِنْ أُمُورِ الْكَعْبَةِ بِمَا حَوَّ بِالْإِنْدِيَنِ أَخْصَ قَاوِلٍ مِنْ
 شَعْرِ بِذَلِكَ مِنْهُمْ وَأُلْهَمَهُ كَعْبُ بْنُ لَوْقٍ بْنُ غَالِبٍ وَكَانَتْ
 قَرِيشَ تَجْتَمِعُ إِلَيْهِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ وَكَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَسْتَقْبَلُ فِي
 الْجَاهِلِيَّةِ عَرُوبَةً فَسَمَاهُ كَعْبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَكَانَ يَخْطُبُ فِيهِ عَلَى
 قَرِيشَ فَيَقُولُ عَلَى ^h مَا حَكَاهُ الزَّبِيرُ بْنُ بَكَّارٍ أَمَّا بَعْدُ فَاسْمِعُوا
 وَتَعْلَمُوا وَأَفْهَمُوا وَأَعْلَمُوا اللَّيْلُ ⁱ سَاحٌ ^j وَالنَّهَارُ صَاحٌ ^k ،

^a) L. المسجد والأروقة ^b) Solus O. ولاستيلايهم ^c) Solus O.
 في أمر ^d) L. شيان ^e) L. verba transponit. ^f) M. أنهم
^g) P. omittit. ^h) L. omittit. ⁱ) L. ليل et sic post
 وارض et نهار

والارض مهاده *a* ، والجبال اوتان *a* ، والسبأ بناء والنجوم اعلام
والاولون *b* كالآخرين والذكور والانثى زوج *a* الى * ان ياتي ما
يهيج *c* ، فضلوا *d* ارحامكم واحفظوا اصهاركم *e* وثمروا اموالكم
فهل رايتم من هالك رجع او ميت انتشر *f* والنداء *g* امامكم *a*
والظن غير ما تقولون حرمكم *a* زنوه وعظموه وتمسكوا به
فسياتي له بناء عطير *a* وسيخرج منه *h* نبي كرم *a*
ثم يقول

(الطوبى) نهار ولييل كل اوب نجاذب

سواء علينا نيلها ونهارها

يسويان بالاحداث حين تاوبا

وبالنعم انضافي علينا ستورها

صروف وانسباء تقلب اعلاها

* لها عفة ما يستحيل مررها

على غفلة ياني النبي محمد

فيخير اخباراً صدوقاً خبيرها

ثم يقول اما والله نئن كنت فيها ذا سبع ونحو ويد ورجل
* لتنصبت فيها تنصب الجمل *k* ، ولا رفلت فيها ارفل الفحل *a* ،
ثم يقول

a) O. et sic etiam اوتاناً ، P. quoque sic prius, sed

postea ubique *a* delevit. *b*) Sic L., rell. والاولين *c*) L.

امهاركم *e*) L. *d*) P. غصونوا *a*) *a* *a* بهيجوا

فذكباتها O. Solus *i*) *a* *a* *h* اندار *g* نشر *f*) P.

البعبير *l*) L. *a* omittit. *k*) *a* *a* بنصب *h* *a* *a*

وسوى الفحل

(البسيط) يا ليتني شاهد^a فحواء دَعْوَتِهِ

حين العشيرة تبغى الخفّ خمدلانا

وهذا من فطن الالهام التي تخيلتها العقول فصدقت وتصورتها
النفوس فتحققت ثم انتقلت الرياسة بعده^b الى قصي بن كلاب
فبنى بمكة دار^c الندوة ليحكم فيها بين قريش ثم صارت الدار
لتشاورهم وعقد^d * الألوية في حروبهم^e قل الكلبى فكانت أول
دار بُنيت بمكة ثم تتابع الناس فبنوا من الدور ما استوطنوه
وكلما قربوا^e من عصر الاسلام ازدادوا قوة وكثرة عدد حتى
دانت لهم العرب فصدقت * المخيلة الاولى في الرياسة عليهم
ثم بعث الله سبحانه نبيه رسولا فصدقت المخيلة^f الثانية في
حدوث النبوة فيهم فامن به من هدى وحجد من عاند وهاجر
عنهم صلعم حين اشتد به الاذى حتى عاد طافرا بعد ثمان
سنيين من هجرته عنهم واختلف الناس في دخوله صلعم مكة
عام الفتح هل دخلها عنوة او صلحا مع اجماعهم على انه لم
يغنم منها مالا ولم يسب فيها ذرية فذهب ابو حنيفة ومالك
الى انه دخلها عنوة فعفى عن الغنائم ومن على السبى وان الامام
اذا فتح بلدا عنوة فسله ان يعفوا عن غنائمه ويمن على سبيه
وذهب الشافعي الى انه دخلها صلحا عقده مع ابى سفيان كان
الشرط فيه ان من اعلق بابه * كان امنا ومن تعلق باستار^h
الكعبة فهو امن ومن دخل دار ابى سفيان فهو امن الا ستة

a) L. et P. شاهدًا b) L. omittit. c) L. دار d) P.
ولاية جهة حكام ايشان e) L. قرب f) L.
omittit. g) L. فهو امن h) Hac voce fol. 94 cod. M.
incipit.

أنفسه استثنى قتلهم *b* ولو، تعلفوا باستار الكعبة * وقد مضى
ذكرهم *d* ولاجل عقد الصلح لم يغنم ولم يسب وليس للامام اذا
فتح بلدا عنوة أن يعقوا عن غنايمه ولا أن يمن على سبيبه لما
فيهما من حقوق الله تعالى وحقوق الغانمين فصارت مكة
وحرمةا حين لم يغنم ارض عشر ان زرعت لا يجوز ان
يوضع عليها خراج واختلف الفقهاء في بيع دور مكة واجارتها
فمنع ابو حنيفة من بيعها وازار اجارتها في غير ايام الحج ومنع
منهما في ايام الحج لرواية الاعمش عن مجاهد ان النبي صلعم
قال مكة حرام لا يحده بيع رباعها ولا اجور بيوتها وذهب
الشافعي رحمه الى جواز بيعها واجارتها لان رسول الله عليه
السلام اقرهم عليها بعد الاسلام على ما كانت عليه قبله لم
يغنمها ولم يعارضهم فيها وقد كانوا يتبايعونها قبل الاسلام
وكذلك بعده هذه دار الندوة وفي اول دار بنييت بمكة صارت
بعد قصي لعبد الدار بن *g* قصي وابتنعنا معاوية في الاسلام من
عكرمة بن عامر بن هشام بن عبد الدار بن قصي وجعلها دار
الامارة وكانت من اشهر دار ابتيعت ذكرنا وانشرى في اندلس خيرا *h*
فما انكر بيعها احد من اصحابنا وابتاع عمر وعثمان رضي الله
عنهما ما زاداه في المساجد من دور مكة ويملك اهليا ائمنها ولو

a) L. نفر *b*) P. omittit. *c*) O. omittit, L. وان *d*) Solus M. omittit. Vide pag. ۳۳۹ *e*) M. يجوز *f*) Solus M. دورها, dein omnia usque ad لان omittit. *g*) Solus M. عبد الله بن *h*) P. quae inde a voce صارت leguntur, sic vertit: بعد از قصي عبد الدار بن قصي اثرا دار الامارة كردانيد وان زاده *i*) Codd. دار است كه ابتياع کرده شد در اسلام

حرم ذلك * لما بذلناه من اموال المسلمين ^a ثم جرى به العمل الى وقتنا هذا فكان اجماعا متبوعا ^b وتحمل رواية مجاهد مع ارسالها على انه لا يحد بيع رباها على اهلها تنبيها على انها لم تغنم فتملك عليهما ^c فلذلك لم تبع وكذلك حكم الاجارة

فصل واما الحرم فهو ما اطاف بمكة من جوانبها وحده من طريق المدينة دون التنعيم عند بيوت ^d ذفار على ثلاثة اميال ومن طريق العراق على ثنية جبل بالمنقطع على سبعة اميال ومن طريق الجعرانة بشعب ابي عبد الله بن خالد على تسعة ومن طريق الضاييف على عرفة من بطن ثمره على سبعة اميال ومن طريق جدّة منقطع العشار على عشرة اميال فهذا حد ما جعله الله تعالى حرما لما اخنص به من التحريم وبأن يحكمه ساير انبياء قال الله عز وجل وان قل ابراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا يعني مكة وحرمتها وارزق اهلها من الثمرات لانه كان واديا غدير ذي زرع فسأل الله تعالى ان يجعل لاهله الامن والخصب ليكونوا بهما ^e في رعد من انعيش فاجابه الله تعالى الى ما سأل فجعله حرما آمنا * يتخطف الناس من حوله ^f وجبسا انبياء ثمرات كل بلد حتى جمعها فيه

^a) P. vertit: سلف صحابه جنسان عمل فتمودندي: M. بذلنا. O. ورياء. ^b) L. offert, habent. pro بذلناه. ^c) Solus M. لهما. ^d) M. addit. وفعل مششروها. ^e) P. Sur. 2, 120. الف الاعششاس. ^f) P. addit. بنسى. ^g) M. بها. ^h) P. omittit, solus M. offerit. حولهما. ⁱ) L. وجب

واختلف ^a النفس في مكة وما حولها هل صارت حرماً أمنا
بسؤال ابراهيم عمر او كانت قبله كذلك ^b على قولين احدهما
انها لم تنزل حرماً أمنا بسؤال ابراهيم عمر من الجبابة والمسلطين
ومن الخسوف والزلازل واقما سأل ابراهيم عليه السلام ربه سبحانه
ان يجعله حرماً ^d من الجذب والقحط وان يرزق اهله من ^e
انثرت لرواية سعيد بن ابي سعيد ^f قال سمعت ابا شريح
الخزاعي يقول ان رسول الله صلعم لما فتح ^g مكة فقام ^h خطيباً
فقال يا ايها الناس * ان الله سبحانه حرماً مكة يوم خلق
السموات والارض فهي حرام الى يوم القيامة لا تجل لامرئ يومئذ ^k
بالله واليوم الآخر ان يسفك بها دمًا او يعصد بها شجرة
وانها لا تحل لاحد بعدى ونم تحل ^m الى ⁿ هذه الساعة غصبا
* على اهله ⁿ الا وهي قد رجعت على حاتها بالامس الا
ليبلغ انشاهد الغائب فمن قال ان رسول الله صلعم قتل بها
احداً ففوتوا ان الله تعالى قد احلها نرسونه ونمر يجلي نك
والقول الثاني ان مكة كانت حلالاً قبل دعوة ابراهيم عليه السلام
كسائر البلاد وانها صارت بدعوته حرماً أمنا حين
حرّمها كما صارت المدينة بتحريم رسول الله صلعم
حرماً ^o بعد ان كانت حلالاً لرواية ^p الاشعث عن ذفع عن
ابي هريرة قل فل رسول الله صلعم ان ابراهيم عليه السلام كان

^a) Solus M. فاختلف ^b) M. على ذلك ^c) M. omittit.
^d) M. امن ^e) M. نخل addit. ^f) Solus M. omittit.
^g) Solus M. افتتح ^h) M. قمر ⁱ) L. omittit. ^k) L. يومئذ
^l) Solus O. فيها ^m) P. omittit. ⁿ) L. لاهلها ^o) L. حرماً
^p) Solus M. ورواية

عبد الله وخليله وآتى عبد الله ورسوله وان أبرهيم حرم مكة
 وآتى حرمات المدينة ما يبين لابتئها عصافها وصيدها ولا
 يحمل بها *b* سلاح لقتال ولا يقطع بها شجرة الا لعلف بعير
 والذي يختص به الحرم من الاحكام التى يباين بها ساير البلاد
 خمسة احكام فاحدها ان الحرم *c* لا يدخله *d* محل * قدم
 اليه *e* حتى جرم لدخوله اما بحج او بعمره يتحلل بها من
 احرامه وقال ابو حنيفة يجوز ان يدخلها المحل اذا * لم يرد
 حجاً او عمره وفى قول النبى عليه السلام حين دخل مكة
 عام الفتح حلالا اعلنت لى ساعة *g* * ثم تحل لاحد *h* بعدى
 مما يدل على وجوب الاحرام على داخلها الا ان يكون ممن
 يكثر الدخول اليها لمنافع اهلها كالحطابين والسقانيين *i* الذين
 يخرجون منها غدوة ويعودون اليها عشاء فيجوز لهم دخولها
 محلين * لدخول المشقة عليهم فى الاحرام كلما دخلوا فان
 علماء مكة اقرؤهم على دخولها محلين *k* فخالفوا حكم من عداهم
 فان دخل انقادم اليها حلالاً فقد اثم ولا قضاء عليه ولا دم
 لان القضاء معوز *m* فانه اذا خرج للقضاء كان احرامه الذى
 يستأنفه يختصا بدخوله الثانى فلم يصح ان يكون قضاء عن
 دخوله الاول فتعذر القضاء واعوز فسقط واما الدم فلا يلزمه
 لان الدم يلزم فى *n* جبران النسك ولا يلزم جبراً لاصل النسك

a) Solus O. صيدا *b*) Solus O. فيها *c*) M. omittit. *d*) M.
 اراد بغير حج ولا عمره *e*) P. omittit. *f*) L. عمره *g*) M. addit. قبل ولا يحل لاحد بعدى *h*) M. addit. من نهار *i*) M.
 والسقانيان *k*) Solus O. omittit. *l*) Solus
 M. omittit. *m*) P. متعذر *n*) Solus M. omittit.

والحكم الثاني ان لا يجارب أهلها لتحرير رسول الله صلعم قتالهم فان بغوا على أهل العدل فقد ذهب بعض الفقهاء الى تحرير قتالهم مع بغيتهم ويضيف عليهم حتى يرجعوا عن بغيتهم *a* ويدخلوا *b* في احكام أهل العدل والذي عليه اكثر الفقهاء انهم يقاتلون على بغيتهم اذا لم يمكن ردّهم عن البغى الا بقتال لان قتال *c* أهل البغى من حقوق الله تعالى التي لا يجوز ان تضاع ولأن *d* تكون محفوفة في حرمه اولى من *e* ان تكون مضاعفة فيه فاما اقامة الحدود * في الحرم * فمذهب الشافعي رحمه الله *g* انها تقام فيه على من اتاها ولا يمنع الحرم من اقامتها سواء اتاها في الحرم *h* او في الحل ثم لجأ الى الحرم وقال ابو حنيفة ان اتاها في الحرم اقيمت فيه وان اتاها في الحل ثم لجأ الى الحرم لم تُقم عليه فيه وألجئ الى الخروج منه فاذا خرج اقيمت عليه والحكم الثالث تحرير صيده على المأخوذين والمأخوذ من أهل الحرم ومن ضا اليه فان *i* اصاب في صيده وجب عليه ارساله فان تلف *k* في يده ضمنه بالجزاء كالمحرم وهكذا لو * رمى من الحرم صيدا في الحل ضمنه لانه قتل في الحرم وهكذا لو رمى من *l* الحل صيدا في الحرم *m* ضمنه لانه مقتول في الحرم ولو صيد في الحل ثم *n* ادخل الحرم كان حلالا له عند الشافعي رحمه الله وحراما عليه عند ابي حنيفة ولا

فلا *d*) M. قتل Solus M. *c* ودخلوا Solus O. *b* أنبغى M. *a*
 فذهب L. *g*) Solus M. omittit. *f*) Solus M. omittit. *e*) Solus M. omittit.
 فمن M. *i*) addit. Solus M. اتاها *h*) الشافعي الى
 addit. فاصابه L. *m*) M. omittit. *l*) تلفت Solus O. *k*)
 و M. *n*)

يجرم قتل ما كان مؤذيًا من السباع وحشرات الارض والحكم
الرابع يجرم قطع شجرة الذي اثبتته الله تعالى *a* ولا يجرم قطع
ما غرسه *b* الا ذميون كما لا يجرم فيه ذبح الانيس من الحيوان
ولا يجرم * رعى خلاه *c* ويضمن ما قطعه من محذور شجرة فيضمن
الشجرة الكبيرة ببقرة والشجرة الصغيرة بشاة والعصن من كل
واحد منهما يُسقطه من ضمان اصلها ولا يكون ما استخلف
بعد قطع الاصل مُسقطًا لضمان الاصل والحكم الخامس ان ليس
لجميع *d* من خالف دين الاسلام من نقي أو معاهد ان يدخل
الحرم لا مقيمًا فيه ولا مارة به وهذا مذهب الشافعي رحمه الله
واكثر الفقهاء وجوز أبو حنيفة دخولهم اليه اذا لم يستوطنوه
وفي قول الله تعالى *e* انما المشركون نجس فلا يقربوا المساجد
الحرام بعد عامهم هذا * نص بمنع ما عداه فان دخله مشرك
عز أن دخله بغير أن ولم يستبحر قتله وأن دخله باذن لم
يعزر وانكر على الآثين له وعزر ان اقتضت حاله التعذر واخرج
منه المشرك امنًا واذا اراد مشرك دخول *h* الحرم ليسلم فيه منع *i*
حتى يسلم قبل دخوله واذا مات مشرك في الحرم * حرم دفنه
فيه ودفن في الحل فان دفن في الحرم *k* نُقل الى الحل الا ان يكون
قد بلى فترك فيه *l* كما ترك اموات الجاهلية فاما *m* ساير المساجد
فيجوز ان يؤذن لهم في دخولها ما لم يفصدوا بالدخول

P. قطع كلايه *c*) L. زرع *b*) Solus M. *a*) L. فيه addit. *d*) رعى علف
لمنع ما خالفه *f*) M. *e*) Sur. 9, 28. يمنع *d*) L. *i*) ان يدخل
h) M. *g*) Solus M. به addit. *g*) ما تقطع هذا المذهب L.
addit. *k*) M. *i*) Solus M. منه *i*) ان يدخل
l) M. *m*) M. واما

استبدلها بأكل ونوم *e* فبنعوا * وقال مالك لا يجوز أن يؤذن لهم في دخولها بحال *g*

فصل وأما الحجاز فقد قال الأصمعي سمي حجازاً لأنه حجر بين نجد وتهامة وقال ابن الكلبي سمي حجازاً لما احتجز من الجبال فما سوى الحرم منه *c* فيه مخصوص من *d* سائر البلاد بأربعة أحكام أحدها أن لا يستوطنه مشرك من نقي ولا معاهد وجوزة أبو حنيفة وقد روى عبيد الله * بن عبد الله *e* بن عتبة بن مسعود رحمه الله عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان آخر ما عهد به رسول الله صلعم أن قل لا يجتمع في جزيرة العرب دينان وأجلى عمر بن الخطاب رضي الله عنهما أهل الذمة عن *g* الحجاز وضرب لمن قدم منهم تاجراً أو صانعاً مقام ثلاثة أيام ويخرجون بعد *h* انقضائها فجرى به العمل واستقر عليه الحكم فمنع أهل الذمة من استيطان الحجاز ويمكنون من دخوله ولا يقيم الواحد منهم في موضع منه أكثر من ثلاثة أيام فإذا انقضت صرف عن *h* موضعه وجاز أن يقيم في غيره ثلاثة أيام ثم يصرف إلى غيره فإن أدم بموضع *i* منه أكثر من ثلاثة أيام عزر أن لم يكن معذوراً والحكم الثاني أن لا يدفن فيه امواتهم وينقلوا *m* أن دفنوا فيه إلى غيره لأن دقتهم مستدام فصار كالاستيطان إلا أن يبعد مسافة إخراجهم منه ويتغيروا

ففيه *c* L. *b*) Solus M. omittit. أو نوم *a*) Solus M. *d*) L. addit. بين *e*) Solus O. omittit. *f*) Solus O. omittit, وابن حديث دليل ظم است بر عدم addit: دينان P. post *i*) Solus *z*) عند *h*) Solus M. *g*) L. addit. أهل *g*) L. توطن ایشان وينقلون *m*) M. *l*) L. في *h*) M. *k*) L. لسمع O.

ان اخرجوا فياجوز لاجل الضرورة ان يدفنوا فيه والحكم الثالث
ان لمدينة رسول الله صلعم بالحجاز *a* حرماً محظوراً بسين لابتيتها
يمنع من تنفير صيده *b* وعصد شجرة كحرم مكة واباحه ابو
حنيفة جعل المدينة كغيرها وفيما قدمناه من حديث ابي
هريرة دليل على ان حرم المدينة محظورة فان قتل صيده
وعصد شجرة فقد قيل *d* ان جزاءه سلب ثيابه وقيل
تعزيره *e* والحكم الرابع ان ارض الحجاز تنقسم لاختصاص رسول
الله صلعم بفتحها قسمين احدهما صدقات رسول الله صلعم التي
اخذها *f* بحقه *g* فان * احد حقه خمس الخمس من الفى
والغنايم *h* والثاني اربعة *i* اخماس الفى الذي افاءه *k* الله
* على رسوله *l* ما لم يوجب عليه المسلمون بخيل ولا ركاب
فما صار اليه *m* بواحد من هذين الحقين فقد رضى منه لبعض
اصحابه وترك باقيه لنفسه *n* ومصالح المسلمين حتى مات عنه
صلعم فاختلف *o* في حكمة بعد موته فجعله قوم موروثا عنه
ومقسوماً على المواريث ملكاً وجعله اخرون للامام السقاييم
مقامه *p* في حماية البيضة وجهاد العدو والذي عليه جمهور

-
- a*) Solus M. omittit. *b*) Solus M. صيدها *c*) Solus O.
addit. وقيل فيه للجزاء *e*) M. addit. شجرة *d*) L. حرماً
بحقه *g*) M. addit. بالارض (من الارض L.) التي اخذها *f*)
اخذ حقه من الخمس والغنايم والحكم *h*) Solus M.
m) Solus M. omittit. عليه ما *l*) M. افاء *k*) M. اخذ *i*) P.
L. وصلاحه M. وصلاته tum addit. لنفسه *n*) Solus O.
addit, et الناس *o*) Solus O. بمقامه *p*) L. omittit. في حكمة

الفقهاء أنها صدقات محرمة الرقاب مخصوصة المنافع مصروفة
الارتفاع في وجوه المصالح العامة وما سوى صدقاته *a* أرض عشر
لا خراج عليها لأنها ما بين مغنوم ملك على أهله ومتروكة *b*
اسلم عليه أهله وكلا امرين معشور لا خراج عليه فاما صدقات
النبي عليه السلام فمحصورة *c* لأنه قبض عنها فتعينت
وهي ثمانية أحدها وهي *d* أول أرض ملكها رسول الله صلعم وصية
مُخَيَّرِيق *e* انيهودي كان من خبيراً من علماء بني نضير آمن برسول
الله صلعم يوم أحد * وكانت له سبعة *f* حوايط وهي المنبت *h*
والصافية والدلال والحسني *i* وبرقة *k* والاعراف والمسربة فوصى
بها لرسول الله * وجعلها صدقة عليه *m* وقَاتَلَ معه باحد حتى
قَتَلَ رحمه الله والصدقة اثنان ارضه من اموال بني النضير
بالمدينة وهي أول أرض افاءها الله على رسوله فاجلهم عنها وكف
عن دمايهم وجعل نهم ما حملته الابل * من اموالهم *n* الا
الحلقة وهي انسلاح فخرجوا بما استقلت ابلهم الى خيبر والشام
وحصلت *o* ارضهم كلها *p* برسول الله صلعم الا ما كان ليامين *q*
بن عمير *r* وابي سعد *s* بن وهب فثما اسلموا قبل الظفر فحرز

a) Solus M. صدقاتها *b*) Solus O. addit. *c*) M. لمين
محرقة *d*) Solus O. وهو *e*) O. et L. محرق *f*)
P. puncta addidi ex Caussin essai III, 25. محرق بن
g) Solus M. omittit. *h*) P. وكان له سبع *i*) M.
j) M. رسول *k*) Solus M. نره *l*) P. وحى
m) Solus M. omittit. *n*) L. خالصت *o*)
لتامن *p*) M. omittit. *q*) Sic O. et L., P. خاصه
r) M. لياسير *s*) M. سعيد

اسلامهما ^a جميع اموالهما ثم قسم رسول الله صلعم ما سوى الارضين من اموالهم على المهاجرين الاولين دون الانصار الا سهل بن حنيف ^b واما دجانة سيباك بن خرشة فانها ذكرا فقرا فاعطاها وحبس الارض على نفسه فكانت من صدقاته يضعها حيث يشاء وينفق منها على ازواجه ثم سلمها * عمرء الى العباس وعلى رضوان الله عليهما ليقوما بمصرفها ^d والصدقة الثالثة والرابعة والخامسة ثلاثة حصون من خيبر وكانت خيبر ثمانية حصون ناعم والقموص وشيخ والنطاة والكتيبة والوطيح والسلالم وحصن الصعب بن معاذ وكان اول حصن فتحه رسول الله صلعم منها ناعم وعنده قتل محمود بن مسلمة اخو محمد بن مسلمة وثانية القموص وهو حصن ابن ابي الحقيق ومن سبيته اصطفى رسول الله صلى الله عليه وسلم صفية بنت حني بن اخطب وكانت عند كنانة بن الربيع بن ابي الحقيق ^e فاعتفها رسول الله صلعم وتزوجها وجعل عتقها من صدقاتها ثم حصن الصعب بن معاذ وكان اعظم حصون خيبر واكثرها مالا وطعاما وحيوانا ثم شق والنطاة والكتيبة فهذه الحصون الستة فتحها عنوة ثم افتتح الوطيح والسلالم وهي اخر فتوح خيبر صلحا بعد ان حاصروا بضع عشرين ليلة فسالوه ان يسترقهم ^g وحقن لهم دماءهم ففعل ذلك ^h وملك من ⁱ هذه الحصون الثمانية ثلاثة حصون الكتيبة والوطيح والسلالم اما الكتيبة فاخذها بخمس الغنيمة

^a) L. لهما الاسلام ^b) Solus O. بن خرشة addit. ^c) P. et L. exhibent, rell. omittunt. ^d) L. لمصرفها ^e) L. يسير ^f) Solus M. حنيفة ^g) M. يسترق ^h) M. omittit. ⁱ) M. omittit.

وأما الوطيع والصلاليم *d* فهما متبا إفاء الله عليه لأنه فتحها صلحا
فصارت هذه الحصون الثلاثة بالفى والخمس خالصة لرسول الله
صلعم فتصدى بها وكانت من صدقاته وقسم الخمسة الباقية
بين الغانمين وفي جملتها وادى خيبر ووادى السوير ووادى
حاضرة *b* على ثمانية عشر سهما وكانت عدة من قسمت عليه
الفا وأربعماية *c* ولم يغب عنها *d* إلا جابر بن عبد الله قسم له
كسهم من حضرها وكان فيهم مائتا فارس اعطاهم *e* ستمائة
سهم والفا ومائتا سهم لالف ومائتى رجل فكانت سهام
جميعهم الفا وثمان مائة سهم اعطى لكل مائة سهما فلذلك
صارت خيبر مقسومة على ثمانية عشر سهما والصدقة السادسة
النصف من فدى كان النبي صلعم لما فتح خيبر جاءه اهل
فدى فصالحوه *g* بسفارة *h* بن مسعود على ان له نصف
ارضهم وتخلهم يعاملهم عليها *k* ولهم *i* النصف الآخر فصار
النصف منها من صدقاته معاملة مع اهلها بالنصف من ثمرها
والنصف الآخر *** خالص لهم *m* الى ان اجلاهم عمر بن الخطاب
رضى الله عنه فيما اجلاه من اهل انذمة عن الحجاز فقوم فدى
ودفع اليهم نصف القيمة فبلغ ذلك ستين الف درهم وكان الذى
قومها مالك بن النبهان وسهل بن ابي حثيمة وزيد بن ثابت

a) M. omittit. *b*) L. خيبر *c*) M. addit. سهما *d*) O.
omittit. *e*) M. فاعطاهم *f*) M. كان *g*) L. فاصلحوه
h) Codd. sine punctis, vide كتاب تهذيب الاسماء pag. ٥٢٣
i) L. لهم *k*) L. عليه *l*) M. لهم post الآخر collocat.
m) M. خالصا له

فصار نصفها من صدقات رسول الله صلعم ونصفها الآخر لكافة المسلمين ومصرف النصفين الآن سواء والصدقة السابعة الثلث من ارض *a* وادى القرى لان ثلثها *b* كان لبنى عذرة وثلثيها لليهود فصالحهم رسول الله عليه السلام على نصفه *c* فصارت اثلاثا ثلثها لرسول الله صلعم وهو *d* من صدقاته وثلثها لليهود وثلثها لبنى عذرة الى ان اجلاهم عمر رضى الله عنه عنها وقوم حقهم فيها فبلغت قيمته تسعين الف دينار فدفعها اليهم وقال لبنى عذرة ان شئتم ادبتم * نصف ما *e* اعطيت نعطيكم *f* النصف *g* فاعطوه *h* وهو خمسة واربعون الف دينار فصار نصف *k* الوادى لبنى عذرة والنصف الآخر الثلث منه *l* في صدقات رسول الله صلعم والسادس منه لكافة المسلمين ومصرف جميع النصف سواء والصدقة الثامنة موضع سوق بالمدينة *m* يقال له مهرون استقطعها مروان بن عثمان رضى الله عنه فنقم الناس بها عليه فاحتمل ان يكون اقطاع تصنيف لا تملك ليكون له في الجواز وجه * فهذه ثمان صدقات حكاه اهل السير ونقلها وجوه رواية المغازى والله اعلم بصحة ما ذكرنا *n* فاما ما سوى هذه الصدقات الثمانية من امواله فقد حكى الواقدي ان رسول الله صلعم *p* ورث من ابيه عبد الله أم أيمن الحبشية

-
- a)* L. omittit. *b)* M. نصفها et sic etiam paullo post.
c) I. هذه الصفة *d)* L. omittit. *e)* M. النصف ما
f) Solus M. ونعطيكم *g)* L. omittit, M. النصف الآخر
h) M. النصف addit. *i)* O. واربعين *k)* M. omittit, sed post
في المدينة *l)* Solus M. فيه *m)* L. في المدينة
n) M. omittit. *o)* Solus M. عن *p)* Solus M. انه

واسمها بركة وخمسة اجبال وقطعة من غنم وقيل *e* ومولا
شقران وابنه صالحا * وقد شهد بدرًا *b* وورث من أمه آمنة بنت
وهب الزهرية *e* دارها *d* * التي ولد فيها في شعب بني علي
وورث من زوجته خديجة بنت خويلد رضى الله عنها دارها
بمكة بين الصفا والمروة خلف سوق العطارين وأموالاً فكان حكيم
بن حزام اشترى لخديجة زيد بن حارثة من *r* سوق عكاظ
باربعة مائة درهم فاستوهبه منها رسول الله صلعم وزوجه
أم أيمن فولدت أم أيمن منه اسامة بعد النبوة فاما الداران
فان عقيل بن ابي طالب باعها بعد هجرة رسول الله صلعم
فلما قدم مكة في حجة الوداع قيل له في اى داريك تنزل
فقال هل *h* ترك لنا عقيل من ربيع فلم يرجع فيما باعه عقيل
لانه تغلب *h* عليه ومكة دار حرب يومئذ *i* واجرى عليه حكم
المستهلك فخرجت *m* هاتان الداران من صدقاته واما
دور ازواج النبی علیه السلام فقد كان اعطى كل *n* واحدة منهن
الدار التي تسكنها ووصى بذلك لهن فان كان ذلك منه عطية
تمليك فهي خارجة من صدقاته * وان كان عطية سكنى ورافق
فهي من جملة صدقاته *o* وقد دخلت اليوم في المسجد *p* ولا
أحسب منها ما هو خارج عنه واما رحل رسول الله صلعم فقد

دارا لها *d*) M. omittit. *c*) M. omittit. *b*) P. omittit. *a*) L. وداراً
addit. الى المدينة *g*) Solus M. في *f*) L. *e*) M. omittit.
كفت ايا فرود ايم در *i*) P. locum sic vertit: وهل *h*) M.
خانه كه عقيل انرا فروخته ورجوع نكرد از بيع عقيل
فجرت *m*) L. *l*) M. omittit. *k*) M. غلب عليه L. omittit.
مسجده *p*) M. *o*) P. omittit. *n*) M. لكل

روى هشام الكلبي عن عوانة بن الحكم ان ابا بكر الصديق
رضي الله عنه دفع الى علي رضي الله عنه آلة رسول الله صلعم
ودأبته وحذاءه وقال ما سوى ذلك ^a صدقة وروى الاسود عن
عائشة رضي الله عنها قالت توفي رسول الله صلعم ودرعه
مرهونة * عند يهودي ^b بثلاثين صاعاً من شعير فان
كانت درعه المعروفة بالبئراء فقد حكى انها كانت على الحسين
ابن علي رضوان الله عليهما يوم قُتل فاخذها عبيد الله بن
زياد فلما قتل المختار عبيد الله بن زياد صارت الدرع الى
عباد بن الحصين الحنظلي ثم ان خالد بن عبد الله بن خالد
ابن اسيد وكان امير البصرة سأل عباداً عنها فجاوبه اياها فضربه
ماية سوط فكتب اليه عبد الملك بن مروان ^c مثل عباد لا
يُضرب انما كان ينبغي ان يُقتل ^d او يُعفا عنه ثم لم يُعرف
للدرع خبر بعد ذلك واما البردة فقد اختلف الناس فيها فحكى
ابان بن ثعلب ان رسول الله صلعم كان وهبها لكعب بن زهير
واشترها منه بمعاوية رضي الله عنه وفي التي يلبسها الخلفاء ^e
وحكى حمزة بن ربيعة ان هذه البردة كان رسول الله صلعم
اعطاها اهل آيلة اماناً لهم فاخذها منهم سعيد ^f بن خالد
بن ابي اوفى وكان عاملاً عليهم من قبل مروان بن محمد فبعث
بها اليه وكانت ^g في خرابيه حتى اخذت بعد قتله وقيل
اشترها ابو العباس السفاح بثلاث مائة دينار واما الفضيب فهو
من تركة رسول الله صلعم التي في صدقة وقد صار مع البردة من

^a) M. addit. فهو ^b) Solus O. omittit. ^c) L. صالح ^d) M.
addit. ^e) L. يقتله ^f) M. omittit. ^g) L. اليوم ^h) L.
فكانت ⁱ) L. فكان ^j) L. عبد الله

شعار الخلافة *a* وأما الخاتم فلبسه بعد رسول الله صلعم أبو بكر ثم
عمر ثم عثمان رضى الله عنهم حتى سقط من يده *b* في
بيته فلم يجده فهذا شرح ما قبض عن رسول الله * من
صدقته وتركته *d*

فصل وأما ما عدا الحرم والحجاز من سائر البلاد فقد ذكرنا
انقسامها أربعة أقسام قسم أسلم عليه أهله فيكون أرض عشر
وقسم أحياء المسلمون فيكون بها أحيوة معشورا وقسم ملكه
الغنائمون عنوة فيكون معشورا وقسم صولح أهله فيكون
فيا يوضع عليه الخراج وهذا القسم ينقسم فسيين أحدهما ما
صولحوا على زوال ملكهم منه فلا يجوز بيعه *e* يكون الخراج اجرة
لا يسقط بإسلام أهله ويؤخذ *f* من أناسم *g* * وأهل الذمة *h*
والثاني ما صولحوا *i* على بقاء ملكهم عليه فيجوز بيعه ويكون
الخراج جزية *k* سقط بإسلامهم ويؤخذ من أهل الذمة ولا يؤخذ
من المسلمين وإذا قد انقسمت أنبلاد على هذه الأقسام
فسنشرح حكم أرض *l* السواد ذنبا أصل حكم الفقهاء فيب بها
يعتبر به نظايرها وهذا أنسواد * يشار به أنى سواد كسرى *m*
الذى فحه *n* المسلمون على عهد عمر بن الخطاب رضى الله
عنه من * أرض أنعراق *o* سقى سوادا نسوانه بالزروع والاشجار
لأنه حين تآخم جزيرة العرب انتهى *p* لا زرع فيها ولا شجر كانوا

a) M. الخلفاء *b*) L. بد عثمان *c*) L. الحجاز addit. *d*) Solus
O. omittit, L. والله أعلم addit. *e*) L. ملكه *f*) Solus M.
صالحوا *g*) L. الذمى *h*) Solus M. المسلمين *i*) L. يؤخذ
k) Sic solus L., rell. أجرة *l*) Solus O. omittit. *m*) L. omittit.
n) M. غنمه *o*) Solus M. أنعراق *p*) Solus M. omittit.

إذا خرجوا من أرضهم إليه ظهرت لهم خضرة الزرع والاشجار
وهم يجمعون بين الخضرة والسواد في الاسامي كما قال الفضل بن
العباس *e* بن عتبة بن ابي لهب فكان اسود اللون

(الرميل) وأنا الاخضر من يعرفني

اخضر للجلدة من نسل *b* العرب

فسموا خضرة العراق سوادا وسمى عراقا لاستواء أرضه حين
خلت * الجبال *e* تعلوا وادية تنخفض والعراق في كلام العرب
هو الاستواء قال الشاعر

(السريع) سَقَّتُمْ الى الحَقِّ لهم *d* وساقوا

سباق *e* من ليس له عراق

اي ليس له استواء وحد السواد طولاً من حديثة الموصل الى
عبادان وعرضاً *f* من عذّيب القادسية الى حلوان يكون طوله
ماية وستين فرسخاً وعرضه ثمانين فرسخاً فاما العراق * فهو في
العرض مستوعب لارض السواد عرفاً ويقصر عن طوله في العرف
لان اوله من شرق دجلة العلت وفي غربيها خرن * ثم يمتد *h* الى
اخرة اعمال البصرة من جزيرة عبادان فيكون طوله مائة وخمسة
وعشرين فرسخاً يقصر عن طول السواد بخمسة وثلاثين فرسخاً

a) P. alia manu superscribit, sed vide Ibn Qotaib.

١١, ubi etiam versus exstat. *b*) M. بيت *c*) Solus M. omittit.

d) Solus M. omittit. *P.* لهم سقيتم مالى الى نغم

e) Solus M. فهو مستوعب العرض *L.* (ع) وعرضه *M.* (ف) مساقا

P. فهو مستوعب العرض لعرض السواد عرضاً *M.* لارض السواد عرضاً

واما عراق در عرض مستوعب عرض سواد است بحسب عرف *P.*

h) Solus M. omittit. *i*) Solus O. omittit.

وعرضه مع *a* تبعد في العرف ثمانون *b* فرسخاً كالسواد قال قدامة
ابن جعفر يكون ذلك مكسراً عشرة آلاف فرسخ وطول الفرسخ
اثنا عشر ألف ذراع بالذراع المرسلة ويكون بذراع المساحة وفي
الذراع الهاشمية تسعة آلاف * ذراع فيكون *c* ذلك إذا ضرب *d*
في مثله وهو تكسير فرسخ في فرسخ اثنين وعشرين ألف جريب
 وخمس مائة جريب فإذا ضرب ذلك في عدد الفراسخ وفي عشرة
آلاف فرسخ بلغ مايتى ألف ألف وخمسة وعشرين ألف ألف
جريب يسقط منها بالتخمين مواضع التلال *e* والأكامر والسباح
والأجام ومداس الطرق والمحاج *f* ومجاري الأنهار وعراض *g*
المدن والقرى ومواضع الأرحاء والبريدات والغناضر والشادروانات
والبنادر *h* ومطارج الفصب واثنين *i* الأجر وغير ذلك الثلث وهو
خمسة وسبعون ألف ألف جريب يصير الباقي من مساحة العراق
مائة ألف ألف وخمسين ألف ألف جريب يراعى منها النصف
ويكون النصف مزروعاً مع ما في الجميع من النخل والكرم
والأشجار فإذا أضيف إلى ما ذكره قدامة في مساحة العراق ما

a) Solus M. omittit. *b*) Solus O. نعت *c*) Solus M. يكون
مدائن الطرف *d*) Solus M. addit. مثله *e*) M. البلاد *f*) O. والمدار الطرى والمخارج M. والمحاج
pag. على lin. 4. usque ad vocem ذلك inde a voce
fol. 73 recto et
fol. 74 recto, ubi tamen lituris impletus est) loco poste-
riore مداس الطرف والمحاج priore مدائن الطرف والمحاج
P. solummodo. *g*) Solus M. et P. وعرف *h*) Codd.
مكان *i*) O. et M. sine punctis, L. أقاليف P. والبيادر

زاد عليها من بقية السواد وهو خمسة وثلاثون فرسخا كانت
الزيادة على تلك المساحة قدر ربعها فيصير ذلك *a* مساحة
جميع ما يصلح للزرع والغرس من ارض السواد وفي المتعذرة
ان يستوعب زرع جميعه وقد يتعطل منه بالعوارض والحوادث
ما لا يتحصر وقد قيل انه بلغت مساحة السواد في ايام كسرى
ابن قباد مائة الف *c* * وخمسين الف الف *d* جريب فكان مبلغ
ارتفاعه مايتى الف الف وسبعة وثمانين *e* الف الف درهم * بوزن
سبعة *f* لانه كان يأخذ على كل جريب درهما وقفيزا ثمنه *g* ثلاثة
درام بوزن المثقال وان مساحة ما كان يزرع منه على عهد
عمر رضى الله عنه من اثنين وثلاثين الف الف جريب الى
ستة وثلاثين الف الف جريب وان قد استقر ما ذكرناه من حدود
السواد ومساحة مزارعه فقد اختلف الفقهاء في فتحه وفي حكمة
فذهب اهل العراق الى انه فتح عنوة لكن لم يقسمه عمر رضى
الله عنه بين الغانمين واقرة على سكانه وضرب الخراج على ارضه
والظاهر من مذهب الشافعي رحمه الله في السواد انه فتح *h*
عنوة واقتسمه الغانمون ملكا ثم استنزلهم عمر رضى الله عنه
فنزلوا الا طايفة استطاب نفوسهم بمال عاوضهم به عن حقوقهم
منه فلما خلاص المسلمون *i* ضرب عمر رضى الله عنه عليه
خراجا واختلف اصحاب الشافعي في حكمة فذهب ابو سعيد

a) M. omittit. *b*) Solus M. المعذر *c*) M. addit. الف
d) Solus M. omittit. *e*) O. وثمانين P. ونه *f*) O. sine
punctis, P. كسرونة *g*) Solus M. ووزنه cf. pag. ٢٥٧ lin. 3. *h*) Solus M. فتحه
i) Solus M. المسلمين

الاصطخري في كثير منهم الى ان عمر رضى الله عنه وقفه على كافة المسلمين واقرة في ايدي اربابه بخراج ضربه على رقاب الارضين يكون اجرة لها تودى في كل عام وان لم يتقدر مدتها لعموم المصلحة فيها وصارت بوقفه لها في حكم ما افاء الله على رسوله من خيبر والعوالي واموال بني النضير ويكون الماخوذ من خراجها مصروفًا في المصالح ولا يكون قنًا مخموسًا لانه قد خمس ولا يكون مقصورًا على الجيش لانه وقف على عامة المسلمين فصار مصرفه في عموم مصالحهم التي منها ارزاق الجيش وتحصين الثغور وبناء للجوامع والقناطر وكبرى الانهار وارزاق من تعم بهم المصلحة من القضاء والشهود والفقهاء والقراء والائمة والمؤدنين فهذا *b* يمنع من بيع رقابها ويكون *c* المعاوضة عليها بالانتفاع *d* لانتقال الايدي وجواز التصرف لا لثبوت الملك الا على ما احدث فيها من غرس وبناء وقيل ان عمر رضى الله عنه وقف السواد برأى على ابن ابي طالب ومعان بن جبل رضى الله عنهما وقل ابو العباس *e* بن سريج في نفر من اصحاب الشافعي ان عمر رضى الله عنه حين استنزل انغانمين عن السواد باعه على الاكرة والدهاقين * بالنال الذي *f* وضعه عليها خراجا يودونه في كل عام فكان *g* الخراج ثمنًا وجاز مثله في عموم المصالح كما قيل بجواز مثله في الاجارة وان بيع ارض السواد يجوز ويكون البيع موجبًا للتملك واما قدر الخراج المضروب *h* عليها فقد حكى عمرو بن ميمون ان عمر رضى الله

وتكره *a* Solus M. *c* فعلى هذا *b* M. *a* M. omittit.
 كتاب *e* L. عباس، vide *e* L. correx. et sic L. بالابتياح *d* M.
 المضمون *h* M. وكان *g* M. *g* بمال *L.* (فر ٧٣٩ تهذيب الاسماء

عنه حين استخلص السواد بعث حذيفة على ما وراء دجلة وبعث
عثمان بن حنيف على ما دون دجلة قال الشعبي فمسخ عثمان
ابن حنيف السواد فوجده ستة وثلاثين ألف ألف جريب فوضع
على كل جريب درهما وقفيظاً قال القاسم بلغني أن القفيظ مكيال
لهم * يدعا الشابرقان ^a قال يحيى ابن آدم هو الماختوم
الحجاجي وروى قتادة عن ابي مخلد أن عثمان بن حنيف جعل
على كل جريب من الكرم عشرة دراهم وعلى ^b كل جريب من
النخل ثمانية دراهم وعلى كل جريب من قصب السكر ستة
دراهم وعلى كل جريب من الرطبة خمسة دراهم وعلى كل جريب
من البر أربعة دراهم وعلى كل جريب * من الشعير ^d درهمين
فكان خراج البر والشعير في هذه الرواية مخالفاً لخراجهما في الرواية
الآخرى وهذا لاختلاف النواحي بحسب * ما نحتمل ^e وكانت
ذراع حذيفة وعثمان ^f بن حنيف ذراع اليد وقبضة وابهاما
ممدوداً ^g وكان السواد في أول أيام الفرس جارياً على المقاسمة الى
أن مسح ووضع الخراج عليه * قباد بن فيروز ^h فارتفع له
بالمساحة مائة وخمسون ألف ألف درهم بوزن المثقال وكان
السبب في مساحته وان كان من قبله جارياً على المقاسمة ما
حكى أنه خرج يوماً يتصيد ^k فافضى الى شجر ملتف فدخل فيه
الصيد فصعد الى ^l رابية يشرف منها على الشجر ليرى ما فيه

^a) M. يسمى السار cf. pag. ٢٧٢ lin. 4. ^b) Solus M.
^c) Solus O. omittit. ^d) Solus O. شعير. Cae-
terum vide pag. ٢٥٧ ^e) L. العمل, M. ويحتمل ^f) Solus M.
^g) M. ممدودة ^h) Lacuna in solo M. ⁱ) L.
على ^j) L. omittit. ^k) L. addit. ألف ألف

من الصيد فرأى امرأة تحفره في بستان فيه نخل ورومان متمر
ومعها صبي يريد ان يتناول شيئا من الرومان وفي تمنعه فعجب
منها وانفذ اليها رسولا يسألها عن سبب منع ولدها من
الرومان فقالت ان للملك حقا لم يأت القاسم لفبضها ونخساف
ان نزال منها شيئا الا بعد اخذ *d* حقه فرق الملك لقولها
وأدركته رافة رعيته فتقدم الى وزراية بالمساحة التي يقارب قسطها
ما يحصل بالمقاسمة ليمتد يد كل انسان *e* الى ما يملكه *f* في وقت
حاجته اليه فكان الفرس على هذا في بقية أيامهم وجاء الاسلام
فاقره عمر بن الخطاب على المساحة والخراج فبلغ ارتفاعه في أيامه
مائة الف الف وعشرين الف الف درهم *g* * وجباه عبيد الله بن
زياد مائة الف الف وخمسة وثلاثين الف الف درهم بغشمة
وظلمة *h* وجباه الحجاج مائة الف الف وثمانية عشر الف الف
بغشمة وخرابة *h* وجباه عمر بن عبد العزيز رحمه الله مائة الف
الف وعشرين الف الف بعدله وعمارته وكان ابن هبيرة ياجبيه
مائة الف الف سوى طعام الجند وارزاق المقاتلة وكان يوسف
بن عمر يحمل منه في كل سنة من ستين الف الف الى سبعين *i*
الف الف ويكتسب بعطاء من قبله من اهل الشام ستة عشر

-
- a*) Sic solus L., O. et M. *كبر* P. *نشتسته* vertit.
b) واحد L. *e*) اداء M. *d*) ليقبضه M. *c*) وأرسل M.
f) Solus M. ملكه *g*) Solus M. *درهم* addit. *h*) Sic
L., O. omnia omittit. M. inde a voce زياد usque ad
*om*nia omittit. P. usque ad وجباه عمر *om*nia omittit.
i) O. *عشرين* et omittit الف الف *h*) M. واجزائه
l) Solus M. تسعين

الف ألف وفي نفقة البريد أربعة آلاف ألف درهم وفي الطوارق *a*
 ألفي ألف ويبقى في بيوت الأحداث *b* والعوائق عشرة آلاف
 ألف درهم وقال عبد الرحمن *c* بن جعفر بن سليمان ارتفاع هذا
 الاقليم في الحقين ألف ألف ثلاث مرات فما نقص من مال
 الرعية زاد في مال السلطان وما نقص من مال السلطان زاد في
 مال الرعية ولم يزل السواد على المساحة والخراج الى أن عدل بهم *d*
 المنصور رضي الله عنه في الدولة العباسية عن الخراج الى المقاسمة
 لأن السعر نقص *e* فلم تَفِ الغلات بخراجها وخرب السواد فجعله
 مقاسمة * وأشار أبو عبيد الله على المهدي أن يجعل أرض الخراج
 مقاسمة بالنصف أن سَقِيَ سَجًّا وفي الدوالي على الثلث وفي
 الدواليب على الربع لا تنى عليهم سواء وأن يعمل في غي النخل
 والكرم والشجر مساحة *h* خراج *i* بحسب قربه من *k* الاسواق
 والعرض ويكون البين مثل المقاسمة وإذا بلغ حاصل الغلة ما
 يفى بخراجين * اخذ عنها *m* خراجا كاملاً وإذا نقص ترك فهذا
 ما جرى في أرض السواد والذي يوجب الحكم أن خراجها هو
 المضروب عليها أولاً وتغييره الى المقاسمة اذا كان لسبب حادث
 اقتضاء اجتهاد *n* الايئة فيكون *o* أمضى مع بقاء سببه واعد الى
 حاله الاولى عند زوال سببه ان ليس للامام أن ينقص اجتهاد
 من تقدمه فاما تصنيف العمال لامسوال العشر والخراج فباطل *p* لا

a) Solus *d*) الله *L.* *c*) الاحدار *L.* الاحداق *M.* *b*) الطراز *M.* *a*)
 على *M.* *g*) Solus *M.* *omittit.* *r*) رخص *M.* *e*) addit. الامام *M.*
h) *P.* ومساحة *i*) *L.* تقدر *addit.* *k*) Solus *O.* *omittit.*
l) *L.* اذا *m*) *M.* الزم *n*) Solus *M.* واجتهاد *o*) *M.* *omittit.*
 Vide adnotationem. *p*) Solus *M.* *omittit.*

يتعلق به في الشرع حكم لأن العامل موثمن يستوفي ما وجب ويؤدي ما حصل فهو كالوكيل الذي إذا أدى الأمانة لم يضمن نقصاناً *a* ولم يملك زيادة وضمان الأموال بقدر معلوم يقتضي الاقتصار عليه في تملك *b* ما زاد وغرم ما نقص وهذا منافع لوضع العمالة *c* وحكم الأمانة فبطل وحكى *d* أن رجلاً أتى ابن عباس رضي الله عنه ينتقل * منه الأمانة بماية *e* ألف درهم فصر به مائة سوط وصلبه حياً تعزيراً وأدباً ولقد *g* خطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس فجمع في خطبته بين صفاتهم وصفة ولايته عليهم حكم المال الذي يليه بما هو انصواب المسبوع ولحق المتبوع فقال يا أيها *h* أناس اقرؤا القرآن تعرفوا به واعملوا * بما فيه *i* تكونوا من أهله ولن يبلغ ذو حق *k* حقه أن يضاع في معصية الله إلا وأنه لن يبعد من رزق ولن يفرب من أجل أن يقول المرء حقاً إلا وأتى ما وجدت صلاح ما ولأني الله إلا بثلاث أداء الأمانة والخذ بالقسوة والحكم بما أنزل الله إلا وأتى ما وجدت صلاح هذا المال إلا بثلاث أن يؤخذ بحق وإن يعطى في حق وإن يمنع من بطل إلا وأتى في ماكم كوني أنيتهم أن استغنييت استعفت *l* وإن افتقرت أكلت بالعرف *m* كيتيم البهيمة الأعرابية

a) Solus M. نقصانها *b*) L. تملك M. lacuna. *c*) M. أدله بثمانية *d*) M. حكي *e*) L. بثمانية *f*) P. عزار عزار *g*) M. وقد *h*) Sic O., rell. أيها *i*) M. به *k*) O. et M. في addunt, L. et P. omittunt. *l*) P. تركت *m*) P. بالعرف et quae sequuntur, in L. desunt.

الباب الخامس عشر في أحياء الموات واستخراج المياه

من أحيى مواتاً ملكه باذن الامام وغير اذنه وقال أبو حنيفة لا يجوز أحياءها الا باذن الامام لقول النبي عليه السلام ليس لاحد الا ما طابت به نفس امامه وفي قول النبي صلعم من أحيى أرضاً مواتاً فهي له دليل على أن ملك الموات معتبر بالأحياء دون اذن الامام والموات عند الشافعي كلما ^b لم يكن عامراً ولا حريماً لعامر فهو موات وان كان متصلاً بعامر وقال أبو حنيفة الموات ^c ما بعد من العامر ولم يبلغه الماء وقال أبو يوسف الموات كل أرض اذا وقف على ادناها من العامر منادى بأعلى صوته لم يسمع أقرب الناس اليها في ^d العامر وهذا القولان يخرجان عن المعهود في اتصال ^e العبارات ويستوى في أحياء الموات جيرانه والأبعد وقال مالك جيرانه من أهل العامر أحق بأحيائه من الأبعد وصفة الأحياء معتبرة بالعرف فيما يراد له الأحياء لأن رسول الله صلعم اطلق * ذكره إحداهما على العرف المعهود فيه فان اراد أحياء الموات للسكنى كان أحياءه بالبناء والتسقيف لأنه أول كمال العبارة التي يمكن سكنها وان اراد أحياءه للزراعة والغرس اعتبر فيه ثلاثة شروط أحدها جمع التراب المحيط بها حتى يصير حاجزاً بينها وبين غيرها والثاني سوق

a) Solus O. et L. omittunt. b) M. ما c) L. omittit

d) M. من e) Solus O. (م اتصالات) M. هذا حاله

الماء اليها ان كانت يبيسا وحبسه *a* عنها ان كانت بطايح لان
احياء اليبس بسوق الماء اليه واحياء البطايح بحبس الماء
عنها حتى يمكن زرعها وغرسها *b* في الخالين والثالث حرثها
والحرث يجمع اثار المعتدل وكسح المستعلى وطمر المنخفض
فانما استكملت هذه الشروط الثلاثة *c* كمل الاحياء وملك
المحيى وغلط بعض اصحاب الشافعي فقال لا *d* يملكه حتى يزرعه
او يغرسه وهذا فاسد لانه بمنزلة السكنى التي لا تعتبر في
تملكه *e* المسكون فان زارع عليها بعد الاحياء من قام بحرثها
وزراعتها كان المحيى مالكا للارض والمثير مالكا للعمارة فان
اراد مالك الارض بيعها جاز وان اراد مالك العمارة بيعها فقد
اختلف في جوازها فقال ابو حنيفة ان كان *f* له اثاره جاز له
بيعها وان لم يكن له اثاره لم يجز وقال مالك يجوز له بيع
العمارة على الاحوال كلها وبجعل الاثار شريكا في الارض بعمارته *g*
وقال الشافعي لا يجوز له *h* بيع العمارة بحال *i* الا ان يكون له
فيها اعيان قائمة كشجرة *k* او زرع فيجوز له بيع الاعيان
دون الاثار واذا احتجر على موات كان احق باحياءه *m* من غيره
فان تغلب عليه من احياء كان المحيى احق به من المتحتجر
فان اراد المتحتجر على الارض بيعها قبل احيائها لم يجز على
الظاهر من مذهب الشافعي وجوزة كثير من اصحابه لانه لما صار

-
- a*) M. حبسه *b*) Solus O. غراسها *c*) Solus M. omittit.
d) L. omittit. *e*) Solus M. كانت *f*) M. تمليك
g) L. للعمارة *h*) Solus M. omittit. *i*) L. omittit.
k) Solus M. omittit, L. كشجرة *l*) Solus M. فجوز
m) L. باحياءها

بالتحجير عليها أحق بها جاز له بيعها كالأملاك فعلى هذا لو
باعها فتغلب عليها في يد المشتري من أحيائها فقد زعم *a*
ابن أبي *b* هريرة من أصحاب الشافعي أن ثمنها لا يسقط عن
المشتري لتلف ذلك في يده بعد قبضه وقال غيره من أصحابه
القائلين بجواز بيعه أن الثمن يسقط عنه لأن قبضه لم
يستقر فاما إذا تحجر وساق الماء ولم يحث فقد ملك الماء *d*
وما جرى فيه * من السموات *e* وحريمه *f* ولم *g* يملك ما سواه
* وإن كان به أحق وجاز له بيع ما جرى فيه الماء وفي جواز
بيع ما سواه *h* من المحجور ما قدمناه من الوجهين وما أحیی
من السموات معشور لا يجوز أن يضرب عليه خراج سواء سقى
بماء العشر أو بماء الخراج وقال أبو حنيفة وأبو يوسف إن
ساق إلى ماء أحياء ماء العشر كانت أرض عشر وإن ساق إليها
ماء الخراج كانت أرض خراج وقال محمد بن الحسن إن كانت
الأرض المحيية على أنهار *k* حفرتها الأعاجم فهي أرض خراج
وإن كانت على أنهار أجراها الله عز وجل كدجلة والفرات
فهي أرض عشر وقد أجمع العراقيون وغيرهم على *m* أن ما
أحيى من موات البصرة وسباخها *n* أرض عشر إمامه على قول
* محمد بن *p* الحسن فلان *q* دجلة البصرة مما أجراه الله تعالى
من الأنهار وما عليها من الأنهار المحدثثة فهي حياة احتقرها

a) Solus M. قال *b*) L. omittit. *c*) Solus M. قيل *d*) Solus
M. فلم *e*) Solus M. omittit. *f*) L. حرثه *g*) M. حرثه
h) Solus M. omittit. *i*) M. omittit. *k*) Solus M. أرض
l) Solus M. نهـ *m*) Solus O. omittit. *n*) P. omittit.
o) L. فاما *p*) Solus M. omittit. *q*) L. فان

المسلمون في الموات وأما على قول ابي حنيفة فقد اختلف اصحابه في تعليل ذلك على قولين فجعل بعضهم العلة فيه ان ماء الخراج يغيب *a* في دجلة البصرة في *b* جزرها وارض البصرة تشرب من مدها والمد من البحر وليس من دجلة والفرات وهذا التعليل فاسد لان المد يقيد الماء العذب من *c* البحر ولا يمتزج بمائه ولا تشرب وان كان المد شربها الا من ماء دجلة والفرات وقال اخرون *d* من اصحابه منهم طلحة بن ادم بل *e* العلة فيه ان ماء دجلة والفرات يستقر في البطايح فينقطع حكه وينزل الانتفاع به ثم يخرج الى دجلة البصرة فلا يكون من ماء الخراج لان البطايح ليست من انهار الخراج وهذا تعليل فاسد ايضا لان البطايح بالعراق انبطحت *f* قبل الاسلام فتغير حكم الارض حتى صارت مواتا ولم يعتبر حكم الماء وسببه ما حكاه صاحب السير ان ماء دجلة كان ماضيا في الدجلة المعروفة بالغور الذي ينتهي الى دجلة البصرة * من المداين *h* في منافذ مستقيمة المسالك محفوظة للجوانب وكان موضع البطايح الآن ارض مراعى وقرى ومنازل *i* فلم يكن ملك قباد بن فيروز انفتح في اسفل كسكرا بشق *m* عظيم اغفل امره حتى غلب موه وغرق من العبارات ما علاه فلما ولي *n* انوشروان ابنه امر بذلك الماء * فتزخم بالمسنيات *o* حتى عاد بعض تلك الارض *p* الى عمرتها

a) Codd. sine punctis. *b*) L. وفي *c*) L. الى *d*) Solus M. *e*) Solus O. غير *f*) Solus O. omittit. *g*) Solus M. ذات منازل *h*) M. زراعة *i*) L. *k*) P. omittit. *l*) P. سكرى *m*) M. سي. *n*) Solus M. تسوي *o*) Lacuna in M., L. exhibet. *p*) L. الارضين

وكانت على ذلك الى سنة ست من الهجرة وفي السنة التي
بعث فيها رسول الله صلعم عبد الله بن حذافة السهمي الى
كسرى رسولا وهو كسرى ابرويس فزادت دجلة والفرات زيادة
عظيمة لم ير مثلها فانبتت بثوق عظام *b* اجتهد ابرويس في
سكرها *c* حتى صلب *d* في يوم واحد سبعين سكارا وبسط *e*
الاموال على الانطاع فلم يقدر للماء على حيلة ثم ورد المسلمون
بالعراق وتشغلت الفرس بالحروب فكانت البثوق تنفجر فلا
يلتفت اليها ويعجز الدهاقين عن سدها فأتسعت البطيحة
وعظمت فلما وثى معاوية رضى الله عنه وثى مولا عبد الله بن
دراج خراج العراق فاستخرج له من ارض البطايح ما بلغت
غلاته خمسة الف الف درهم واستخرج بعده حسان النبطي
للوليد بن عبد الملك ثم لهشام من بعده كثيرا من ارض
البطايح ثم جرى الناس على هذا الى وقتنا *g* حتى صارت
جوامدها *h* مثل بطايحها واكثر وكان هذا التعليل من اصحاب
ابن حنيفة مع ما شرحناه من احوال البطايح عذرا دعام اليه ما
شاهدوا الصحابة عليه من اجماعهم على ان ما احيى من
* موات للبصرة *k* ارض عشر وما ذلك لعلية غير الاحياء واما
حريم ما احياء من الموات لسكنى او زرع فهو عند الشافعي
معتبر بما لا يستغنى عنه تلك الارض من طريقها وفنائها

كرها *L.* *c*) سوقا عظاما *b*) Solus M. الى *a*) Solus O.
d) *L.* علت *e*) *L.* وسقط *f*) *M.* وسكها *g*) Solus
M. فاكثر *h*) *M.* جرايد آن *i*) *P.* هذا *addit.* *M.*
L. solommodo, *L.* اموال البصرة *l*) Lacuna in *M.*,
L. exhibit.

ومجاري *m* مايتها *b* شرباً وتعيطاً *c* وقال ابو حنيفة حريم ارض
الزرع ما بعد منها ولم يبلغه ماوها وقال ابو يوسف حريمها ما
انتهى اليه صوت المنادي من حدودها ولو كان نهدين القولين
وجه لما اتصلت عمارتان ولا تلاصقت داران * وقد مضت
الصحابة *d* رضى الله عنهم البصرة على عهد عمر رضى الله عنه
وجعلوها *e* خطاً لفبايل اهلها فجعلوا عرض شارعها الاعظم وهو
مريدها *f* ستين ذراعاً وجعلوا عرض ما سواه من الشوارع عشرين
ذراعاً وجعلوا عرض كل زقاق سبع اذرع وجعلوا وسط كل خطّة
رحبةً فسيحةً لمرباط خيلهم وقبور موتاهم وتلاصقوا في المنازل
لم يفعلوا ذلك الا عن راي اتفقوا عليه ونص لا يجوز خلافه *g*
وقد روى بشير بن كعب عن ابي هريرة ان رسول الله صلعم
قال اذا تدارأ القوم في طريق فليجعل سبع *h* اذرع

فصل فاما المياه المستخرجة فتقسم ثلاثة اقسام مياه انهار
ومياه ابار ومياه عيون فاما الانهار فنقسم ثلاثة اقسام احدها
ما اجراه الله تعالى من كبار الانهار انتهى لا يحتفره الادميون
كدجلة والفرات ويسميان اشرافدين فماؤها يتسع للزرع
وللشاربة وليس يتصور فيه قصور عن كفاية ولا ضرورة تدعوا
فيه الى تنازع *k* او مشاحة فيجوز لمن شاء من الناس ان

a) Solus M. omittit. *b)* M. مايتها *c)* O. et M. معيطا
ولقد بصرت بالصحابة *d)* M. ايسنادن P. بقبضا L.
e) Solus M. وجعلتهم *f)* O. et M. sine punctis,
L. مريدها P. cum voce antecedente omittit. *g)* L. فيه
addit. *h)* P. et M. سبعة *i)* Solus O. مياه addit. *k)* Solus
M. منزع

ياخذ منها لصبيته شرباً ويجعل من صبيته اليها مغيضا ولا يمنع
من اخذ شرب ولا يعارض في احداث مغيض والقسم الثاني ما
اجراه الله تعالى من صغار الانهار فهو على ضربين احدهما ان
يعلوا مآوها وان لم يجبس ويكفى جميع اهله من غير تقصير
فياجوز لكل ذي ارض من اهله ان ياخذ منه شرب ارضه في
وقت حاجته ولا يعارض بعضهم بعضا فان اراد قوم ان
يستخرجوا منه نهرا ^b يساق الى ارض اخرى او يجعلوا اليه
* مغيض نهر اخره نظر فان كان ذلك مضرا باهل هذا ^d النهر
منع منه وان لم يضرب بهم لم يمنع والضرب الثاني ان يستقل
ماء هذا النهر ولا يعلوا ^e للشروب ^e الا بحبسه فللاول من اهل
النهر ان ^f يتنذى بحبسه ليسقى ارضه حتى تكتفى منه
وترتوى ثم بحبسه من يليه حتى يكون اخرهم ارضا اخرهم حبسا
روى عبادة بن الصامت ان النبي صلعم قضى في شرب النخل
من السيل ان للاعلى ان يشرب قبل الاسفل ثم يرسل الماء الى
الاسفل ^g الذي يليه كذلك حتى ينقضى ^h الارضون واما قدر
ما يحبسه ⁱ من انماء في ارضه فقد روى محمد بن اسحق عن
ابي مالك بن ثعلبة عن ابيه ان رسول الله صلعم قضى في
واى مهزور ان يجبس الماء في الارض الى الكعبين فاذا بلغ الى
الكعبين ارسل الى الاخرى وقال مالك وفضى في سبيل بطحان

مغيضا اخر L. c) Solus O. انهارا b) Solus O. يخرجوا a) Solus O.
M. e) ذلك d) Solus M. omittit. او P. inde a omnia omittit.
L. omittit. g) من M. f) لشرب L. والشروب
Solus O. h) Solus M. بفضى h) Solus M.
M. omittit.

بمثل *a* ذلك فقدره *b* بالكعبين وليس هذا القضاء منه على
العموم في الأزمان والبلدان لأنه مقدر بالحاجة وقد يختلف من
خمسة أوجه أحدها باختلاف الأرضين فمنها *c* ما يرتوى باليسير
ومنها ما لا يرتوى إلا بالكثير والثاني باختلاف ما فيها فان للزرع *d*
من الشروب قدرًا وللنخل *e* والأشجار قدرًا والثالث باختلاف
الصيف والشتاء فان لكل واحد من الوقتين *f* قدرًا والرابع
باختلافها في وقت الزرع وقبله *g* فان لكل واحد من الوقتين
قدرًا والخامس *h* باختلاف حال الماء في بقائه وانقضائه فان
المنقطع يوخذ منه ما يتدخر والدايم يوخذ منه ما يستعمل
فلاختلافه من هذه الأوجه الخمسة لم يكن تحديدده بما قضاه
رسول الله صلعم في أخذها *i* وكان معتبرًا بالعرف والمعهود *k* عند
الحاجة إليه فلو سقى رجل أرضه أو فجّرها فسأل من مائها *l* إلى
أرض جاره فغرقها لم يضمن لأنه تصرف في ملكه بمباح فان
اجتمع في ذلك انباء سمك كان انشاق *m* أحق بصيده من
الاول لأنه في ملكه وانقسم انشاق من الانهار ما احتقره الادميون
لما احيوه من الأرضين فيكون النهر بينهما ملكًا مشترك كنزوق
المرفوع بين اهله لا يختص احدكم بملكه فان كان هذا *n* انهم
بالبصرة يدخله ماء المد فهو يعمّر جميع اهله لا يتشاحون *o*
فيه لاتساع مائه ولا يحتاجون إلى حبسه نعلوه بالمد إلى الحد

للزرع *d* *M.* منها *L.* *c* addit. في قضايه *M.* *b* مثل *M.* *a*
P. *h* قدره *L.* *g* الزمانين *M.* *f* ومن النخل *M.* *Solus* *e*
اولا *L.* ,اولى *M.* *i* omnia omittit. اختلافه inde a voce
addunt. *L.* *h* omittit. *L.* *l* ما *L.* *m* addit. به *L.* *n*
omittit. *o* منازعة نمابند

الذى يرتوى منه جميع الارضين ثم يقبض بعد الارتواء في
الجزر، وان كان بغير البصرة من البلاد التى لا مدّ فيها ولا
جزر فالنهر مملوك لمن احتفره من ارباب الارضين لا حَقّ فيه
لغيرهم في شرب منه ولا مغيص ولا يجوز لواحد من اهله ان
ينفرد بنصب عبارة *b* عليه ولا * برفع مائه *c* ولا ادارة رحا فيه
الا عن مرضاة جميع اهله لاشتراكهم فيما هو ممنوع من
التفرد به كما لا يجوز في الرقاق المرفوع ان يفتح اليه بابا ولا
ان يخرج عليه جناحا ولا يمدّ عليه سابطا الا بمرضاة جميعهم
ثم لا يخلوا حال شربهم منه *d* من ثلاثة اقسام احدها ان
يتناوبوا *e* عليه بالايام ان فلتوا وبالساعات ان كثروا ويقتربوا ان
تنازعوها في الترتيب حتى يستقرّ لهم ترتيب *f* الاول ومن يليه
ويختصّ كل واحد منهم بنوبته لا يشاركه غيره فيها ثم هم
من بعدها على ما ترتبوا والعسر الثاني ان يقتسموا فم النهر
عرضا بخشبة تاخذ جانبي النهر ويعسر فيها حفور *g* مقدرة
بحقوقهم من الماء يدخل في كل حفرة منها *h* قدر ما استحقّه
صاحبها من خمس او عشر وياخذها الى ارضه على الادارة
والعسر الثالث ان يحفر كل واحد منهم في وجه ارضه شربا
مقدرا لهم *i* باتفاقهم او على مساحة املاكهم لياخذ
من ماء النهر قدر حقه ويسساوي فيه جميع شركائه

a) L. من الارض. *b*) Sic O., rell. عبارة. *c*) L. يرتفع مائه. *d*) M. inde a اهله usque ad alterum اهله lin. omnia omittit.
e) Sic L. et P., O. et M. يتهايوا. *f*) من هذا النهر. *g*) L. حفرة، M. حفرا. *h*) L. فيها. *i*) P. دوار. *k*) L. omittit.

وليس *e* له أن يزيد فيه ولا لهم أن ينقصوه *b* ولا لواحد منهم أن يؤخر شرباً مقدماً كما ليس لواحد من أهل الزقاق المرفوع أن يؤخر باباً مقدماً وليس له أن يقدم شرباً مؤخراً وان جاز أن يقدم باباً مؤخراً لأن في تقديم الباب المؤخر اقتصاراً على بعض الخلف وفي تقديم الشرب المؤخر زيادة على *d* الخلف فاما حريم هذا النهر *e* المحفور في الموات فهو عند الشافعي معتبر بعرف الناس في مثله وكذلك حكم القناة لأن القناة نهر باطن * وقال أبو حنيفة حريم النهر ملغاً ضيقه *f* قال *g* أبو يوسف وحريم *h* القناة ما لم يسج على وجه الأرض وكان جامعاً للماء *i* ولهذا القول وجه مستحسن

فصل واما الابار فالحاقرها ثلاثة احوال احدها ان يحفرها لسبب *k* فيكون ماؤها مشتركاً وحافرها فيه كاحدهم قد وقف عثمان رضى الله عنه بئر رومة فكان يضرب بدلوه مع الناس ويشتركون في مائها اذا اتسع شرب الحيوان وسقى الزروع *l* فان ضاق مائها عنها كان انشرب شرب الحيوان اولى به من الزروع ويشتركون فيها الادميون وابيهايم *m* فان ضيق عندهم *n* كان الادميون بمائها *n* احق من البهايم والحال الثانية ان

a) Solus M. ليس *b*) M. ينقصوا منه *c*) Solus M. *d*) M. مفسد *e*) Solus M. الشرب *f*) P. omittit. *g*) L. وقال *h*) L. حريم *i*) P. sic exhibet: كفت *j*) L. حريم *k*) L. بكذرون حريم *l*) L. مثل حريم *m*) M. عليها *n*) Solus M. بها *o*) M. الزرع

يجتفرها لارتفاقه بمائها كالبادية اذا انتجعوا ارضا وحفروا فيها
 بيرا لشربهم *a* وشرب مواشيهم كانوا احق بمائها *b* ما اقاموا
 عليها في نجعتهم وعليهم بمثل الفضل من مائها للشاربة *c* دون
 غيرهم فاذا ارتحلوا عنها صارت البير سابلة فتكون خاصة الابتداء
 وعامة الانتهاء فان *d* عادوا اليها بعد الارتحال *e* عنها كانوا هم *f*
 وغيرهم سواء فيها ويكون السابف اليها احق بها والحال الثالثة
 ان يجتفرها لنفسه ملكا *g* فما *h* لم يبلغ *h* بالحفر *i* الى استنباط
 مائها لم يستقر ملكه عليها واذا استنبط ماءها استقر ملكه
 بكمال الاحياء الا ان يحتاج الى طي فيكون طيها من *k* كمال
 الاحياء واستقرار الملك ثم يصبر مالكا لها ولحريمها واختلف
 العقهاء في قدر حريمها فدعب الشافعي رحمه الله الى انه معتبر
 بالعرف والمعهود في مثلها وقال ابو حنيفة حريم البير الناضج
 خمسون ذراعا وقال ابو يوسف حريمها ستسون ذراعا الا ان
 يكون رشائها ابعد فيكون لها *l* منتهى رشائها قال *m* ابو يوسف
 وحريم *n* بئر العطن اربعون ذراعا وهذه مقادير لا تثبت
 الا بنص فان جاءها نص كان متبعا والا فهو معلول ولتقديره
 بمنتهى الرشاه وجه يصح اعتباره *p* ويكون داخلا في العرف

للشاربين *M.* *c*) بها *M.* *b*) لثبوتهم *L.* لبيوتهم *M.* *a*)
 وان *M.* *d*) جهة شارب ان *quod mutavit in* سابلة ان *P. prius*
 ثم *M.* *g*) *Solus O. omittit.* *f*) *Solus O. omittit.* *e*) *Solus O. omittit.*
k) *Solus M.* الحفر *Solus O.* *i*) *Solus O. omittit.* *h*)
omittit. *l*) *Solus M.* لـ *m*) *Sic Solus O.* *n*) *Sic O.*
et M., P. et L. و omittunt. *o*) *L.* التعليل *p*) *Solus*
M. omittit.

المعتبر فإذا استقر ملكه على أنبيير وحريمها فهو أحق بمائها
واختلف أصحاب الشافعي هل يصير مالكاً له قبل استقايه وحيازته
فذهب *b* بعضهم إلى أنه يجري على ملكه في قرارة قبل
حيازته كما *d* إذا ملك مَعْدُنًا ملك ما فيه قبل أخذه ويجوز
بيعه قبل استقايه ومن استغاه *e* بغير أذنه استرجع منه وقد
أخرون لا يملكه إلا بعد الحيازة لأن أصله موضوع على الإباحة
وله أن يمنع من التصرف فيها باستقائه فان غلبه في *f* استقاء
لم يسترجع *g* منه شيئاً *h* فإذا استقر حكم هذه أنبيير في اختصاصه
بملكها واستحقاقه ثماها فله سقى مواشيه وزروع *i* ونخيله
وأشجاره فان لم يفضل عن كفايته فصل لم يلزمه بذل
شيء منه إلا لمضطر *k* على نفس وروى الحسن رحمه الله أن رجلاً
أتى أهل ماء فاستسفاهم فلم يسقوه حتى مات فاغرمهم عمر
رصى الله عنه الندية وان *l* فصل منه بعد كفايته فصل لزمه على
مذهب الشافعي أن يبذل فصل مائه لتشاربه من أبواب المواشي
والحيوان دون الزروع والأشجار وقد من أصحابه أبو عبيدة *m* بن
جرثومة لا يلزمه بذل الفصل منه لحيوان ولا زرع وقد أخرون
منهم يلزمه بذله للحيوان دون الزرع *n* وما ذهب إليه
الشافعي من وجوب بذله للحيوان دون الزرع هو المشروع
روى أبو الزيان عن الأعرج عن أبي هريرة قل أن *o* رسول الله

a) M. ملك *b*) L. ذهب *c*) L. يحدث *d*) Solus O. omittit.

يرجع *e*) L. من *f*) Solus M. استغاه *g*) M. استغاه *h*) Solus M. omittit.

i) L. وزرع *j*) Solus M. omittit. *k*) Solus M. المضطر *l*) M. قل et post

m) M. عبيد *n*) M. وللزراع *o*) M. قل et post omittit.

صلى عليه وسلم قال من منع فضل الماء ليمنع به فضل الكلا
منعه الله فضل رحمته يوم القيامة ويدل هذا الفصل معتبر بأربعة
شروط أحدها أن يكون في قراره البير فإن استقاء *b* لم يلزمه
بذله * وجاز له بيعه *c* والثاني أن يكون متصلاً بكل
يُرعاً فإن لم يقرب من الكلا لم يلزمه بذله والثالث أن لا
يجد المواشى غيره فإن وجدت * مباحاً غيره *d* لم يلزمه بذله
وعدلت المواشى إلى *e* الماء المباح فإن كان غيره من الموجود
مملوكاً لزم كل واحد من مالكي المائتين أن يبذل فضل مائه
لن من ورد إليه *f* فإذا اكتفت المواشى بفضل أحد المائتين سقط
الغرض عن الآخر والرابع أن لا يكون عليه في ورود المواشى إلى
مائه *g* ضرر تلحقه في زرع ولا ماشية فإن لحقه بورودها ضرر
منعت وجاز للرعاة استقاء فضل الماء لها فإذا كملت هذه
الشروط الأربعة لزمه بذل الفضل وحرم عليه أن يأخذ له *h* ثمناً
ويجوز مع الإخلال بهذه الشروط أن يأخذ ثمنه إذا باعه
مقدراً *i* بكيلاً أو وزن ولا يجوز أن يبيعه جزأً ولا مقدراً برى
ماشية أو زرع وإذا احتقر بيراً * أو ملكها *k* وحريتها ثم احتقر
آخر بعد حريتها بيراً فنصب *l* ماء الأول إليها وغار فيها أقر
عليها ولم يمنع منها وكذلك لو حفرها لظهور فتغير بها ماء
الأول أقرت وقال مالك إذا نصب ماء الأول إليها أو تغير بها
منع منها وطمت

فصل وأما العيون فتقسم ثلاثاً أفسام أحدها أن

a) Solus M. قراره *b*) L. اسقاء *c*) P. omittit. *d*) M. verba
transponit. *e*) L. omittit. *f*) L. عليه *g*) Solus M. أرضه
h) L. فأنصب *i*) L. قدراً *k*) M. فملكها *l*) L. فأنصب

يكون مما أنبع الله تعالى ماءها ولم يستنبطه الادميون فحكها حكم
ما اجراه الله تعالى من الانهار ولمن احيى *a* ارضا بمايها ان ياخذ
منه قدر *b* كفايته فان شاحوا فيه لضيقه روى ما احيى بمائها
من الموات فان تقدم به بعضهم على بعض كان لاسبقهم احياء
ان يستوفي منها شرب ارضه ثم لمن يليه فان قصر الشرب عن
بعضهم كان نقصانه في حق الاخير وان اشتركوا في الاحياء على
سواء ولم يسبق به بعضهم بعضا تحاصوا فيه اما بقسمة الماء واما
بالمهاياة عليه والقسم الثاني ان يستنبطها الادميون فتكون
ملكاً لمن استنبطها *c* وبملكها معها حريمها وهو على مذهب
الشافعي معتبر بالعرف المعهود في مثلها ومقدر بالحاجة الداعية
اليها وقال ابو حنيفة حريم العين خمسين ذراعاً *d* لمستنبط
هذه العين سوق ما بها الى حيث شاء وكان ما جرى فيه
ماوها ملكاً له وحريمها *e* والقسم الثالث ان يستنبطها الرجل
في ملكه فيكون احوً بمايها لشرب ارضه فان كان قدر كفايتها
فلا حق عليه فيها الا لشارب مضطراً وان فضل عن كفايته وازاد
ان يجيى بفضله ارضا مواتاً فهو احق به لشرب *f* احياء وان
لم يرد الموات احياء نزهة بذنه لارباب المواسى دون انزوع
كفضل ماء البير فان اعتاض عليه من ارباب انزوع جاز وان
اعتاض من ارباب المواسى لم يجز ويجوز لمن احتقر في ابادية بيرا
فملكها او عينا استنبطها ان يبيعها ولا يحرم عليها ثمنها وقال
سعيد بن المسيب وابن ابي ذئب لا يجوز له بيعها ويجرم عليه

يستنبطها *L.* *c* بعد *L.* *b* جار *Solus M.* *a*
M. *g* وماوها *Solus M.* *f* *omittit.* *e* و *L.* *d*
 وحريمها

ثمنها وقال عمر بن عبد العزيز وابو الزيان ان باعها لرغبة جاز
وان باعها لخلاء لم يجز وكان اقرب الناس الى المالك احق
بها بغيره ثمن فان رجع لخالي فهو املك لها

الباب السادس عشر في الحمى والارفاق

وحى الموت هو المنع من احياء املاكا ليكون مستبقى الاباحة
لنبت الكلاء ورعى المواشى قد حى رسول الله صلعم بالمدينة
وصعد جبلاً بالبقيع قال ابو عبيد هو النقيع بالنون وقال
هذا حى وشار بيده الى القاع وهو قدر ميل في سنة اميال
جاء فحيل المسلمين من الانتصار والمهاجرين فاما حى الائمة
من بعده فان * عموا به جميع الموت او اكثره لم يجز وان حوا
اقله لخاص من الناس او لغنياءهم لم يجز وان i حوا لكافة
المسلمين او للفقراء k والمساكين ففي جواز قولان احدهما لا
يجوز ويكون حى خاصا لرسول الله صلعم * لرواية الصعب
ابن جثامة ان رسول الله صلعم حين حى البقيع قال لا حى الا
له ولرسوله والنقول الثاني ان حى الائمة بعده جائز كجوازه له

a) M. omittit. b) L. من غير. c) M. بها. d) P. omittit.
e) M. فقال. f) E P. inserui. g) L. والمجاهدين. h) L. حوا
i) M. et P. omittunt. L. pro لاعيانهم habet,
k) Solus M. الفقراء. l) P. حين كه. وقال omittit, et postea
praebe.

لأنه كان يفعل ذلك لصالح ^a المسلمين لا لنفسه فكذلك من قام مقامه في مصالحهم قد حمى أبو بكر رضى الله عنه بالرهبة لأهل الصدقة واستعمل عليه مولاة أبا سلامة ^b وحمى عمر رضى الله عنه من الشرف ^c مثل ما حماه أبو بكر من الرهبة ووفى عليه مولى له يقال هني وقال يا هني ضم جناحك عن الناس واتق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم مجابة ^d وأدخل رب الصريمة ورب الغنيمة وإياك ونعم ابن عفان وابن عوف فأنهما ان بهلك ماشيتهما يرجعان الى نخل وزرع * وإن رب انصريمة ورب الغنيمة يأتيني بعياله فيقول يا امير المؤمنين افتاركهم آتاه لا أبا لك ^e فالكلاء اهون على من الدينار والدرهم والذي نفسى بيده لولا المال الذى أحمل عليه فى سبيل الله ما حميت عليهم من بلادهم شبراً فاما قول رسول الله صلعم لا حمى الا لله ورسوله فمعناه ^f لا حمى الا على مثل ما حماه الله ورسوله للفقراء والمساكين ولمصالح كافة المسلمين لا على مثل ما كانوا عليه فى الجاهلية من تفرد تعزيز منهم بالحمى لنفسه كالذى كن يفعل كليب بن وائل فإنه كان يوافى ^g بكلب على نشر من

a) M. et P. لمصالح L. لمصلحة b) L. أسامة c) Godd. الشرف sed vid. Alqâmûs et offert. d) P. et L. مستجابة e) Solus M. فنيب addit. f) P. omittit. g) P. كفت inserit. h) P. ثبا لك i) Solus O. omittit. k) Solus M. لخماء n) Solus M. مولى

الأرض ثم يستعديده ويحمي ما انتهى إليه عواءه من كل الجهات
وتشارك الناس فيما عداه *a* حتى كان ذلك سبب قتله * وفيه
يقول العباس بن مرداس *b*

(الطويل) كما كان يبغيها كليب بظلمه

من العز حتى طاح وهو قتيلا

على وائل إذ يترك الكلب نايجا

وإن يمنع الافناء منها حلولها

وإذا جرى على الأرض حكم الحياء * استبفاء لمواتها سابلًا ومنعًا
من أحيائها ملكًا *c* روى حكم المحمي *d* فإن كان لكافة *e*
تساوى فيه جميعهم من غني وفقير ومسلم وذي في رعى كلاً في
بحيله وماشيته فإن خص به *f* المسلمون اشترك *g* فيه أغنياءهم
وفقراؤهم ومنع منه أهل الذمة وإن خص به الفقراء والمساكين
منع منه الأغنياء وأهل الذمة ولا يجوز أن يختص *h* به الأغنياء
دون الفقراء ولا أهل الذمة دون المسلمين وإن خص به نعمة
الصدقة أو خيل المجاهدين لم يشركهم فيه غيرهم ثم يكون
الحمي *i* جارياً على ما استقر عليه من عموم وخصوص فلو اتسع
الحمي المخصوص لعموم الناس جاز أن يشتركوا فيه لارتفاع
الضرر عن من خص به ولو ضاق الحمي العام عن جميع الناس
لم يجوز أن يختص به أغنياءهم وفي جواز * اختصاص

استبقا لمواتها *a*) M. سواء *b*) P. omittit *c*) Codd. سابلًا (L. omittit) ومنع من أحيائها ملكًا
P. omittit. *d*) M. الحيا *e*) L. المسلمين addit. *f*) L. omittit.
g) Solus M. واشترك *h*) L. يختص *i*) et sic etiam
in seqq.

فقراءهم *a* به وجهان *b* وإذا استقرّ حكم الحمى على أرض فأقدم عليها من أحيائها ونقص حماها روى الحياء فإن كان منها حماه رسول الله صلعم كان الحمى ثابتا والأحياء باطلا والمتعرض *c* لأحيائه مردودا مزجورا *d* لا سيما إذا كان سبب *d* الحمى باقيا لآلئه لا يجوز أن يعارض حكم رسول الله صلعم بنقص ولا إبطال وإن كان من حمى الأئمة بعده ففي إقرار أحياء قولان أحدهما لا بقر ويجرى *e* عليه حكم الحمى *f* كالذى حماه رسول الله صلعم لأنه حكم نفذ بحق وانقول الثاني يقرّ الأحياء ويكون حكمه أثبت من الحمى نتصريح رسول الله صلعم بقوله من أحيى أرضا مواتا فهي له ولا يجوز لأحد من الولاة أن يأخذ من أرباب المواشي عوضا عن مراعى موات أو حمى *g* نقول رسول الله صلعم المسلمون شركاء في ثلاث في الماء النار والكلا

فصل واما الأرفاق *h* فهو أرفاق الناس بمقاعد الأسواق وأمنية الشوارع وحربهم الأمصار ومنازل الأسفار فبقسم *i* ثلاثة أقسام قسم يختص الأرفاق فيه بنصحرى وأنفلوات وقسم يختص الأرفاق فيه بأمنية الأملاك وقسم يختص بالشوارع والضردت *j* القسم الأول وهو يختص بالصحارى وأنفلوات فكنازل الأسفار وحلول المبه فذلك *k* صريحا أحدهما أن يكون لاختيار السابلة واستراحة المسافرين فيه فلا نظر للسلطان فيه لبعده عنه وضرورة *l* السابلة إليه وانذى يختص السلطان به من ذلك

a) Solus M. اختصاصه *b*) L. وإن *c*) L. والمتعرض *d*) L. omittit. *e*) M. ولا يجرى *f*) L. omittit. *g*) Solus M. أحيائها *h*) M. hic et paullo post الأرفاق *i*) Solus M. فتنقسم *j*) ضرورة *k*) M. وذلك

اصلاح عورته *a* وحفظ مباحه والتخليّة بين الناس وبين نزوله *b*
وبكون السابق *c* الى المنزل احقّ بحلوه فيه من المسبوق حتى
يرتحل عنه لقول النبي صلعم *d* مناخٌ من سيف اليها *e*
فان وردوه على سواء وتنازعوا فيه نظروا في التعديل بينهم
بما يزيل تنازعهم وكذلك البادية اذا انتجعوا ارضا طلبا للكلأ
وارتفاقا بالمرعى وانتقالاً من ارض الى اخرى كانوا فيما نزلوه
وارتحلوا عنه كالسابلة لا اعتراض عليهم *g* في تنقلهم ورعيّتهم *h*
والضرب الثاني ان يقصدوا بنزول الارض الاقامة فيها والاستيطان
لها فالسلطان في نزولهم بها نظراً يراعى فيه الاصلاح فان كان
مضراً بالسابلة * منعوا منها قبل النزول وبعده وان لم يضّر
بالسابلة *i* راعى الاصلاح في نزولهم فيها او منعهم منها ونقل
غيرهم اليها كما فعل عمر حين مضّر البصرة والكوفة نقل الى كل
واحد من المصريين من رأى المصلحة فيه لان لا يجتمع فيه
المسافرون فيكون سبباً لانتشار الفتنة وسفك الدماء وكما يفعل
في اقطاع المواث ما يرى فان لم يستأذنه حتى نزلوه لم يمنعهم
منه كما لا يمنع من احيى مواثا بغير اذنه ودبرهم بما براه صلاحها
لهم ونهاهم عن احدات زيادة من بعد الا عن اذنه روى كثير
ابن عبد الله عن ابيه عن جده قال قدمنا مع عمر بن الخطاب
في عمرته سنة سبع عشرة فكلّمه اهل المياه في الطريق ان يبنوا

a) P. اصلاح آن *vertit.* *b*) Solus M. جعله *c*) Solus
M. السابق *d*) P. منى *e*) P. omittit. *f*) Solus M.
مناخ *g*) M. omittit. *h*) L. وطنتهم *i*) Solus
M. نظراً *h*) Solus M. omittit. *l*) O. sine punctis,
P. تسع

بيوتهم فيما بين مكة والمدينة لم تكن قبل ذلك فاذن لهم واشترط^د عليهم ان ابن السبيل احق بالماء والظل واما القسم الثاني وهو ما يختص بافنية الدور والاملاك فان كان مصرأ^ا باريابها منع المرتفقون منها الا ان ياذنوا بدخول الضرر عليهم فيمكنوا وان كان غير مصر بهم ففي اباحة ارتفاقهم به من غير انهم قولان احدهما ان لهم الارتفاق بها وان لم ياذن اربابها لان الحريم مرفق اذا وصل اهله الى حقهم منه ساوالم الناس فيما هداه والقول الثاني انه لا يجوز الارتفاق بحريمهم الا عن اذنهم لانه تبع لاملاكهم فكانوا به احق وبالتصرف فيه اخص فاما حريم الجوامع والمساجد فان كان الارتفاق بها مصرأ^ا باهل المساجد والجوامع منعوا منه ولم باجر للسلطان ان ياذن لهم فيه لان المصلين^ه بها احق وان لم * يكن مصرأ^ا جاز ارتفاقهم بحريمها وهل يعتبر فيه اذن السلطان لهم على وجهين من القولين في حريم الاملاك واما القسم الثالث وهو ما يختص بافنية الشوارع والطرفات فهو موقوف على نظر السلطان وفي حكم نظره وجهان احدهما ان نظره فيه مقصور على كفهم عن التعدي ومنعهم من الاضرار والاصلاح بينهم عند التشاجر وليس له ان يقيم جالسا ولا ان يقدم موخرا ويكون السابق الى المكان احق به من المسبوق والوجه الثاني ان نظره فيه نظر مجتهد فيما يراه صلاحا في اجلاس من يجلسه ومنع من يمنعه وتقدم من يقدمه كما يجتهد في اموال^ه بيت المال واقطاع الموات ولا يجعل السابق احق وليس له على الوجهين ان ياخذ منهم

المسلمين ١. ^د c) وشرط M. ^ب منازل O., reliqui ^ا a) Sic solus
الاموال L. ^ف e) M. omittit. ^{هـ} e) M. يضر ^د d) Solus M.

على الجلوس اجسراً وإذا تاركهم *e* على التراضي كان السابق *b* منها إلى المكان أحق به من المسبوق فإذا انصرف عنه مكان وغيره من الأغد فيه *c* سواء يراعى فيه السابق إليه وقال مالك إذا عرف أحدهم بمكان وصار به مشهوراً كان أحق به من غيره قطعاً للتنازع وحسبها للتشاجر واعتبار هذا وإن كان له في المصلحة وجه يخرج عن حكم الإباحة إلى حكم الملك

فصل وأما جلوس العلماء والفقهاء في الجوامع والمساجد والتصدي للتدريس والفتيا فعلى كل واحد منهم زاجر من نفسه أن لا يتصدى لما ليس له باهل فيضد به المستهدى وينزل به المسترشد وقد جاء الأثر بان اجراءكم على الفتيا اجراءكم على جرائم *d* جهنم وللسلطان فيهم من النظر ما يوجبه الاختيار من اقرار او انكار فإذا اراد من هو لذلك اهل ان يترتب في احد المساجد لتدريس او فتيا نظر حال المسجد فان كان من * مساجد المحال *e* التي لا يترتب الايمة فيها من جهة السلطان لم يلزمه من ترتب فيها للتدريس والفتيا استيذان السلطان في جلوسه كما لا يلزمه ان يستأذنه فيها من ترتب للامامة وإن كان من الجوامع وكبار المساجد التي ترتب الايمة فيها بتقليد السلطان روى في ذلك عرف البلد وعادته في جلوس امثاله فان كان للسلطان

a) Solus M. تركهم *b*) M. omittit. *c*) L. من الغد *e*) فيه من الغد
وجون منصرف شود: P. locum sic vertit, من البد فيه M.
جرائم *d*) Sic P., rell. ازو غير او قريب وبعيد مساوي باشند
offert. مساجد عامة P. المساجد التي هي في الحال M. *e*)
M. يلزم *f*)

في جلوس مثله نظر لم يكن له ان يترتب للجلوس فيه الا عن اذنه كما لا يترتب للامامة فيه الا عن اذنه ليلا يفتات عليه في ولايته وان لم يكن للسلطان في مثله نظر معهود لم يلزم استيذانه للترتيب فيه ^a وصار كغيره من المساجد واذا ارتسم ^b بموضع من جامع او مسجد فقد جعله مالك احق بالموضع اذا عرف به والذي عليه جمهور الفقهاء ان هذا يستعمل في عرف الاستحسان وليس بحق مشروع واذا قام عنه زال حقه منه وكان السابق اليه احق لقوله الله تعالى: سواء العاكف فيه والباد ويمتنع الناس في الجوامع والمساجد من استطرأ حلق الفقهاء والقراء صيانة لحرمتها وقد روى عن النبي صلعم انه قال لا حمى الا في ثلاث ثلثة البئر وطول الفرس وحلقة القوم فاما ثلثة البئر فهو منتهى حريمها واما طول الفرس فهو ما دار فيه بمقوده اذا كان مربوطا واما حلقة القوم فهو استدارتهم في الجلوس للتشاور والحديث واذا تنازع اهل المذاهب المختلفة فيما يسوغ فيه الاجتهاد لم يعترض عليهم فيه الا ان يحدث بينهم تنافر فيكفوا عنه وان حدث ^c منازع ارتكب ما لا يسوغ فيه الاجتهاد كف عنه ومنع منه فان اقام عليه وتظاهر باستغواء من بدعوا اليه لزم السلطان ان يحسم بزواج السلطنة ظهور بدعته ويوضح بدلائله الشرع فساد مقالته فان لكل بدعة مستمعا ولكل مستغو متبعا واذا تظاهر بالصلاح من استبطن ما سواه تورك واذا تظاهر بالعلم من عرى منه هتك لان الداعي الى اصلاح ليس فيه مصلح والداعي الى علم ليس فيه مصلح

a) Solus M. فيها b) I. ارسم c) Sur. 22, 25. d) Solus O. بدلالة e) Solus M. حضر

الباب السابع عشر في أحكام الاقطاع

واقطاع السلطان يختص بما جاز فيه تصرفه ونفذت فيه أوامره ولا يصح فيما تعين فيه مالكة وتميز مستحقه وهو ضربان اقطاع تمليك واقطاع استغلال فأما اقطاع التمليك فينقسم فيه الارض المقتطعة ثلاثة أقسام موات وعامر ومعادن فأما الموات فعلى ضربين أحدهما ما لم يزل مواتاً على *a* قديم الدهر فلم يجر فيه *b* عمارة ولا يثبت *c* عليه ملك فهذا الذي يجوز للسلطان ان يقطعه من تجييه * ومن يعمره *d* ويكون الاقطاع على مذهب ابي حنيفة شرطاً في جواز الاحياء لانه يمنع من احياء الموات الا باذن الامام *e* وعلى مذهب الشافعي ان الاقطاع يجعله احق باحيائه من غيره وان لم يكن شرطاً في جوازه لانه يجوز احياء الموات بغير اذن الامام وعلى كلا المذهبين *f* يكون المقطع احق *g* باحيائه * من غيره *h* قد اقطع رسول الله صلعم زبير بن العوام *i* ركض فرسه من موات النبيع *k* فاجراه ثم رمى بسوطه *l* رغبة في الزيادة فقال رسول الله صلعم أعطوه منتهى سوطه والضرب الثاني من الموات ما كان عامراً فحرب فصار مواتاً عاطلاً فذلك ضربان أحدهما ما كان جاهلياً كارض عاد وثمود

a) P. *b*) Solus M. عليه *c*) Solus M. ثبتت *d*) Solus M. *e*) Vid. pag. ٣٠٨ lin. 4. *f*) M. الوجهين *g*) L. addit. *h*) M. omittit. *i*) Solus M. omittit. *k*) Solus M. البقيع *l*) L. سوطه

فهو كالموات ^a الذي لم يثبت فيه عبارة ويجوز اقطاعه قال رسول الله صلعم عادى ^b الارض لله ولرسوله ثم هي لكم ^c متى يعنى ارض عاد والضرب الثانى ما كان اسلاميا جرى عليه ملك المسلمين ثم خرب حتى صار مواتا عاطلا فقد اختلف الفقهاء في حكم احياءه على ثلاثة اقوال فذهب ^d انشافى فيه الى انه لا يملك بالاحياء سواء عرف اربابه او لم يعرفوا * وقال مالك يملك بالاحياء سواء عرف اربابه او لم يعرفوا ^e وقال ابو حنيفة رحمه الله ان عرف اربابه لم يملك بالاحياء ^f وان لم يعرفوا ملك بالاحياء * ^g وان لم يجز على مذهبه ان يملك بالاحياء من غير اقطاع ^h فان عرف اربابه لم يجز اقطاعه وكانوا احق ببيعه واحيائه وان لم يعرفوا جاز اقطاعه وكان الاقطاع شرطاً في جواز احيائه فاذا صار الموات على ما شرحناه اقطاعاً فمن خصه الامام به وصار بالاقطاع احق ⁱ الناس به لم يستقر ملكه عليه قبل الاحياء فان شرع في احيائه صار بكمال الاحياء مالكا له وان امسك عن احيائه كان احق به يداً وان لم يصر ملكاً ثم روى امساكه عن احيائه فان كان لعذر ظاهر لم يُعترض عليه فيه فافتر في يده الى زوال عذره وان كان غير

^a) Solus M. وكالموات L. التي pro الذي offert et paullo post omittit. ^b) P. عاد ^c) Solus M. منكم ^d) Solus M. فيذهب et postea الى omittit. ^e) L. et P. omittunt. ^f) Solus M. omittit. ^g) M. واذا ^h) P. locum omittit, O. et M. pro مذهبه, quod L. offert, مذهبه ⁱ) L. فصار ^j) L. omittit. ^k) Solus M. اخص

معدور قال *a* أبو حنيفة لا يعارض فيه قبل مضي ثلاث سنين
فإن أحياء فيها والآ بطل حكم اقطاع بعدها احتجاجاً بأن عمر
رضي الله عنه جعل أجل *b* الاقطاع ثلاث سنين وعلى مذهب
الشافعي أن تأجيله لا يلزم وإنما المعتبر فيه القدرة على أحيائه
فإذا مضي عليه زمان يقدر على أحيائه فإنه قيل له أما أن
تُحييه فيقره في يدك وأما أن ترفع يذك عنه ليعود إلى حاله
فيل اقطاعه وأما تأجيل عمر رضي الله عنه فهو قضية في عين
يجوز أن يكون لسبب اقتضاء أو لاستحسان رأيه فلو تغلب على
هذا الموات المستقطع متغلب فاحياء فقد اختلف الفقهاء في
حكمه على ثلاثة مذاهب مذهب *d* الشافعي فيها أن تُحييه أحق
به من مستقطعه وقال أبو حنيفة أن أحياء قبل ثلاث سنين كان
ملكاً للمقطع *e* وإن أحياء بعدها كان ملكاً للمحيي وقال مالك *f*
أن أحياء عالم بالاقطاع كان ملكاً للمقطع وإن أحياء غير عالم
بالاقطاع خير المقطع بين أخذه وعطى المحيى نفقة عمارته وبين تركه
على المحيى *g* والرجوع عليه بقيمة الموات قبل أحيائه *h*
فصل وأما العامر فضربان أحدهما ما تعين مالكه فلا نظم للمسلطان
فيه إلا ما يتعلق بتلك الأرض من حقوق بيت المال إذا كانت
في دار الإسلام سواء كانت لمسلم أو لغيره فإن كانت في دار
الحرب التي لا يثبت للمسلمين عليها يد فأراد الإمام أن يقطعها

a) Solus M. وقال *b*) Solus M. omittit. *c*) Solus M.
omittit. *d*) Solus M. فذهب et post فيها إلى M. et L.
omittunt. *e*) Solus P. hic et in seqq. usque ad finem
sectionis semper مستقطع offert. *f*) Solus O. أبو حنيفة
g) M. للمحيي *h*) M. عمارته

ليملكها المقطع عند الظفر بها جاز قد سال ~~تسمي~~^{a)}
الداري رسول ^{e)} الله صلعم ان يقطعه عيون البلد الذي كان
منه بالشام * قبل فتحه ^{b)} ففعل وسأله ابو ثعلبة الخشني
ان يقطعه ارضا كانت بيد الروم فاعجبه ذلك وقال * الا
تسمعون ما يقول فقال والذي بعثك بالحق ليفتحن ^{c)}
عليك فكتب ^{d)} له بذلك كتابا وهكذا لو استوهب من
الامام مالا في دار الحرب وهو على ملك اهلها او استوهب
احدا من سبيها وداريها ليكون احق به اذا فتحها جاز
وصحت العطية فيه مع الجهالة بها لتعلقها بالامور العامة روى
الشعبي ان حريم بن اوس بن حارثة الطائي قال للنبي
صلعم ان ^{g)} فتح الله عليك الخيرة فأعطى بنت نفيلة فلما
اران خالد صالح اهل الخيرة قال له حريم ان رسول الله
صلعم جعل لي بنت نفيلة فلا تدخلها في صلحك وشهد له
بشير بن سعد ومحمد بن مسلمة فاستتناها من الصلح ودفعها
الى حريم فأشترت منه بالف درهم ^{h)} وكانت عجوزا قد حالت
عن هذه فقيل له وجحك لقد ⁱ⁾ ارجعتها ^{k)} كان ^{l)} اهلها ^{m)}
يدعون اليك ضعف ما سالت بها فقال ما كنت اظن ان عددا
* يكون اكثر من ⁿ⁾ الف واذا صبح الاقطاع والتملك ^{o)} على
هذا الوجه نظر حال الفتح فان كان صلحا خلصت ^{p)} الارض

a) Solus M. لرسول b) Solus M. omittit. c) L. omittit.
d) L. وكتب e) Solus M. و f) P. omittit. g) M. اذا
h) L. ارجعتها k) L. لقد i) Solus M. دينار l) Solus
M. كانوا addit. n) Solus M. omittit.
o) L. omittit. p) Solus M. حصلت

لمقطعها وكانت *a* خارجة عن حكم الصلح بالاقطاع السابق
وان كان الفتح عنوة كان المستقطع *b* والمستوهب احق بما
استقطعه واستوهبه من الغنائم ونظر في الغنائمين فان علموا
بالاقطاع والهبة قبل الفتح فليس لهم المطالبة بعوض ما استقطع
وهب وان لم يعملوا حتى فتحوا عارضهم الامام عنه بما
يستطيع به نفوسهم كما يستطيع به نفوسهم عن غير
ذلك من الغنائم وقال ابو حنيفة لا يلزمه استجابة نفوسهم عنه
ولا عن غيرة من الغنائم اذا رآى المصلحة في اخذ *c* منهم
والضرب الثاني من *d* العامر ما لم يتعين مالكوه ولم يتميز
مستحقوه فهو *e* على ثلاثة اقسام احدها ما اصطفاه الامام لبيت
المال من فتوح البلاد اما بحق الخيس فياخذ *f* باستحقاق
اهله *g* واما بان يصطفيه باستجابة نفوس الغنائمين عنه فقد *h*
اصطفى عمر بن الخطاب رضى الله عنه من ارض السواد اموال
كسرى واهل بيته وما هرب عنه اربابه او هلكوا فكان مبلغ
غلته تسعة الاف الف درهم كان بصرفها في مصالح المسلمين
ولم يقطع شيئا *k* منها ثم ان عثمان رضى الله عنه افطعها لانه
راى اقطاعها اوفر لغلته * من تعطيلها وشرط على من افطعها
اياها ان ياخذ منه حق الفى فكان ذلك منه اقطاع اجارة لا
اقطاع تبليك فتوقرت غلته حتى بلغت على ما قيل خمسين
الف الف درهم فكان منها صلته وعطاياه ثم تنازلها الخلفاء بعده

واحد *M.* *c* المستقطع *M.* *b* وان كانت *Solus M.* *a*
M. omittit. *g* فياخذوه *M.* *f* وهو *M.* *e* ان *Solus M.* *d*
M. omittit. *k* قيمتها *Solus M.* *i* قد *M.* *h*
P. omittit. *l*

فلما كان *a* عام الحجاج سنة اثنتين وثمانين في قننة ابن
الاشعث *b* أحرق الديوان وأخذ كل قوم ما يليهم فهذا النوع
من العامر لا يجوز إقطاع رقبته لأنه قد صار باصطفايه لبيت المال
ملكاً لكافة المسلمين *c* جرى * على رقبته *d* حكم الوقوف
المؤبدة *e* وصار استغلاله هو المال الموضوع في حقوقه والسلطان
فيه بالخيار على وجه النظر في الإصلاح بين أن يستغله لبيت
المال كما فعل عمر رضي الله عنه وبين أن يتخير له من ذوي
المكنة *e* والعمل من يسقووم بعبارة رقبته بخراج بوضع عليه
مقدراً بوفور الاستغلال ونقصه كما فعل عثمان *f* رضي الله عنه
ويكون الخراج اجرة تصرف في وجوه المصالح إلا أن يكون
ماخوذاً بالخمس فيصرف في أهل الخمس فإن كان ما وضعه من
الخراج مقاسمة على الشطر من الثمار والزروع جاز في النخل كما
ساقى رسول الله صلعم أهل خيبر على النصف من ثمار النخل
وجوازه في الزرع معتبر باختلاف الفقهاء في جواز المخابرة فمن
أجازها أجاز الخراج بها ومن * منع منها *g* منع من الخراج بها
وقيل بل يجوز الخراج بها وإن منع *h* من المخابرة *i* لما يتعلق
بها من عموم المصالح التي يتسع حكمها *k* عن أحكام العقود
الخاصة *l* ويكون العشر واجباً في الزرع دون الثمرة لأن الزرع
ملك لزراعية *n* والثمرة ملكه *o* لكافة المسلمين

a) L. 3 addit. *b*) M. الاشعب *c*) L. omittit. *d*) L. المؤبد
e) Solus M. الملكة *f*) Solus M. عمر *g*) M. منعها *h*) L. منع
أحكام *k*) M. addit. عليها *i*) L. امتنع *h*) من المخابرة
l) Solus M. الخراجية *m*) M. الثمرة *n*) M. لزراعية *o*) Solus
M. omittit.

مصرفة *a* في مصالحهم والقسم الثاني من العامر ارض للخراج فلا يجوز اقطاع رقابها تملكاً لأنها تنقسم على ضربين ضرب يكون *b* رقابها وقفاً وخراجها اجرة فتمليك الوقف لا يصح باقطاع ولا بيع ولا هبة وضرب يكون *c* رقابها ملكاً *d* وخراجها جزية فلا يصح اقطاع مملوك تعين مالكوه *e* فاما اقطاع خراجها فنذكره من بعد في اقطاع الاستغلال والقسم الثالث ما مات عنه اربابه ولم يستحقه وارثه بفرض ولا تعصيب فينتقل *g* الى بيت المال ميراثاً * لكافة المسلمين مصرفاً في مصالحهم وقال ابو حنيفة *h* ميراث من *i* لا وارث له مصرف في الفقراء خاصة صدقة عن الميت ومصرفه عند الشافعي في وجوه المصالح اعم لأنه قد كان من الاملاك الخاصة وصار بعد الانتقال الى بيت المال من الاملاك العامة وقد اختلف اصحاب الشافعي فيما انتقل الى بيت المال من رقاب الاموال هل يصير وقفاً عليه بنفس الانتقال اليه على وجهين احدهما قد صارت *k* وقفاً لعموم مصرفها الذي لا يختص بجهة فعلى هذا لا يجوز بيعها ولا اقطاعها والوجه الثاني لا يصير وقفاً حتى يقفها الامام فعلى هذا يجوز له بيعها اذا رأى بيعها اصلح لبيت المال ويكون ثمنها مصرفاً في عموم المصالح وفي ذوى الحاجات من اهل الفئ واهل الصدقات واما اقطاعها على هذا الوجه فقد قيل / بجواز لأنه لما جاز بيعها وصرف ثمنها الى من يراه من ذوى الحاجات وارباب المصالح جاز اقطاعها

a) Solus M. مصرفة *b*) L. فيه addit. *c*) L. فيه addit.
d) Solus O. وقفاً *e*) M. مالكوه *f*) M. omittit. *g*) L. فينتقل
h) Solus M. omittit. *i*) L. لمن *k*) Solus M. يصير
l) Solus O. قال

له ويكون تمليك رقبته كتمليك ثمنها وقيل ان اقطاعها لا يجوز وان جاز بيعها لأن البيع معاوضة وهذا الاقطاع صلة والاثمان اذا صارت *a* فاضة لها *b* حكم يخالف في العطايا حكم الاصول الثابتة فافترا وان *c* كان الفرق بينهما ضعيفاً فهذا الكلام في اقطاع التمليك

فصل فاما اقطاع الاستغلال *d* فعلى ضربين عشر وخراج فاما العشر فاقطاعه لا *e* يجوز لأنه زكوة لاصناف يعتبر وصف استحقاقها عند دفعها اليهم وقد *f* يجوز ان لا يكونوا من اهلها وقت استحقاقها لانها *g* تجب بشروط قد يجوز ان لا توجد فلا تجب فان وجبت وكان مقطوعها وقت الدفع مستحقاً كانت حوالة بعشر قد وجب على ربه لمن هو من اهله فصيح وجاز *h* دفعه اليه ولا يصير ديناً له مستحقاً حتى يقبضه لان الزكوة لا تملك الا بالغيب فان منع من العشر لم يكن له خصماً فيه وكان عامل العشر بالمطالبة احقّ واما الخراج فيختلف حكم *k* اقطاعه باختلاف حال مقطوعه *l* وله ثلاثة احوال احدها ان يكون من اهل الصدقات فلا يجوز ان يقطع مال الخراج لأن الخراج في لا يستحقه اهل الصدقة كما لا يستحق الصدقة اهل الفى وجوز ابو حنيفة ذلك لأنه جوز *m* صرف الفى في اهل الصدقة والحال الثانية ان يكونوا من اهل المصالح ممن ليس له رزق

فان *a*) Solus M. *b*) Solus L. exhibet. *c*) Solus M. كانت *L.* *d*) Solus M. التمليك *addit.* الفرق ما *et post* *e*) Solus M. *f*) Solus M. لا *addit.* *g*) M. ولائها *h*) Solus M. حال *i*) Solus O. omittit. *k*) Solus M. *l*) Solus M. قطعه *m*) L. يجوز, M. omittit.

مفروض فلا يصح أن يُقَطَّعه على الإطلاق * وأن جاز *a* أن يعطوه من مال الخراج لأنهم من نفل أهل الفئ لا من فرضه وما يعطونه إنما هو من صلات المصالح فإن جعل لهم من مال الخراج شيئاً أجرى عليه *b* حكم الحوالة والتسبب *c* لا حكم الاقطاع فيعتبر في جواز شرطان أحدهما أن يكون بمال مقدّر قد وجد سبب استباحته والثاني أن يكون مال الخراج قد حلّ ووجب ليصح التسبب عليه والحوالة به فخرج بهذين الشرطين عن حكم الاقطاع والحال الثالثة أن يكونوا من مترقة أهل الفئ وفرضية الديوان وهم أهل الجيش وهم أخص الناس بجواز الاقطاع لأن لهم أرزاقاً مقدّرة تصرف اليهم مصرف الاستحقاق لأنها أعواض عما أصدوا نفوسهم له من حماية البيضة والذب عن الحرايم فإذا صحّ أن يكونوا من أهل الاقطاع روى حينئذ مال الخراج فإن له حالين حال يكون جزية وحال يكون اجرة فأما ما كان منه جزية فهو غير مستقرّ على التأييد لأنه ما خوص مع بقاء الكفر وزايل مع حدوث الإسلام فلا يجوز اقطاعه أكثر من سنة لأنه غير موثوق باستحقاقه بعدها فإن أقطعه سنة بعد حلوله واستحقاقه صحّ وأن أقطعه في السنة قبل استحقاقه ففي جواز وجهان أحدهما يجوز إذا قيل أن حول الجزية مضروب للاداء والثاني لا يجوز إذا قيل أن حول الجزية مضروب للوجوب وأما ما كان من الخراج اجرة فهو مستقرّ الوجوب على التأييد فيصح اقطاعه سنتين ولا يلزم الاقتصار منه على سنة واحدة بخلاف الجزية التي لا تستقرّ وإذا كان كذلك فلا يخلوا حال اقطاعه من ثلاثة

a) Solus M. واجاز *b*) Solus M. عليهم *c*) Solus M. والسبب P. omittit.

اقسام احدها ان يقدر سنين معلومة كاقطاعه عشر سنين
فيصح اذا روى فيه شرطان احدهما ان يكون رزق المقطع
معلوم القدر عند باذل الاقطاع فان كان مجهولاً عنده لم يصح
والثاني ان يكون قدر الخراج معلوماً عند المقطع وعند باذل
الاقطاع فان كان مجهولاً عندها او عند احدهما لم يصح واذا
كان كذلك لم يخل حال الخراج من احد الامرين اما ان يكون
مقاسمة او مساحة فان كان مقاسمة فمن جوز من الفقهاء وضع
الخراج على المقاسمة جعله * من المعلوم الذي يجوز اقطاعه
ومن منع من وضع الخراج على مقاسمة جعله من a المجهول الذي
لا يجوز اقطاعه وان كان الخراج مساحة فهو ضربان احدهما ان
لا يختلف باختلاف الزرع فهذا معلوم يصح اقطاعه والثاني ان يختلف
باختلاف الزرع فينظر رزق مقطعه b فان كان في مقابلة اعلى
الخراجين * صح اقطاعه لانه راض بنقص ان دخل عليه وان
كان في مقابلة اقل الخراجين c لم يصح اقطاعه لانه قد يوجد
فيه زيادة لا يستحقها ثم يراعى بعد صحة الاقطاع في هذا القسم
حال المقطع في مدة الاقطاع فانها لا تخلوا من ثلاثة احوال
احدها ان يبغى الى انفضائها على حال السلامة فهو على
استحقاق الاقطاع الى انقضاء d المدة والحال الثانية ان يموت
قبل انقضاء المدة فيبطل الاقطاع في المدة الباقية بعد موته
ويعود الى بيت المال فان كانت له ذرية دخلوا في اعطاء
الذرية لا في اوراق الاجناد e فكان ما يعطونه f سبباً لا اقطاعاً
والحال الثالثة ان يحدث به زمانة فيكون باقى الحياوة مفقود

a) L. omittit. b) L. مقطوعة, P. مستقطع c) P. omittit.

d) M. يقطعونه e) M. الجند f) M. اخر

الصحة ففي بقاء اقطاعه بعد زمانته قولان أحدهما أنه باق عليه إلى انقضاء مدته إذا قيل أن رزقه بالزمانه لا يسقط والثاني يرجع منه إذا قيل رزقه بالزمانه قد سقط فهذا حكم القسم الأول إذا قدر الاقطاع فيه بمدة معلومة والقسم الثاني من أقسامه أن يستقطعه مدة حياته ثم لعقبه وورثته بعد موته فهذا اقطاع باطل لأنه قد خرج بهذا الاقطاع من حقوق بيت المال إلى الاملاك الموروثة وإذا بطل كان * ما اجتباة منه *b* مأذوناً فيه عن عقد فاسد فيبطل أهل الخراج بقبضه وحوسب به من جملة رزقه فإن كان أكثر من الزيادة وإن كان أقل رجع بالباقي وأظهر السلطان فساد الاقطاع حتى يمنع من القبض ويمنع أهل الخراج من الدفع فإن دفعوه بعد اظهار ذلك لهم لم يبرأ منه والقسم الثالث أن *c* يستقطعه مدة حياته ففي صحة الاقطاع *d* قولان أحدهما أنه صحيح إذا قيل أن حدوث زمانته لا يقتضي سقوط رزقه والنقول الثاني أنه باطل إذا قيل أن حدوث زمانته يوجب سقوط رزقه وإذا صح الاقطاع فأراد السلطان استرجاعه من مقطعه جاز ذلك فيما بعد السنة التي هو فيها وبعود رزقه إلى ديوان العطايا فاما في السنة التي هو فيها فينظر فإن حلّ رزقه فيها قبل حلول خراجها لم يسترجع منه *e* في سنته لاستحقاق خراجها في رزقه وإن حلّ خراجها قبل حلول رزقه جاز استرجاعه منه لأنّ تعجيل المؤجل وإن كان جائزاً فليس بلازم فاما أرزاق من عدا الجيش إذا اقتلعوا بها مال الخراج

P. ما أجتبى منه L. ما حصى فيه *b*) M. omittit. *a*) M. omittit. *c*) M. omittit. *d*) M. اقطاعه *e*) L. addit. شيء *f*) Solus M. قطع

فيقسمون ثلاثة أقسام أحدها من يرتزق على عمل غير مستديم
كعمال المصالح وجبابة الخراج فالأقطاع بارزاقهم لا يصحّ ويكون ما
حصل لهم بها من مال الخراج تسبيبا وحوالة بعد استحقاق
الرزق وحلول الخراج والقسم الثاني من يرتزق على عمل مستديم
ويجري *a* رزقه مجرى للجمالة وهم الناظرون في أعمال البرّ التي
يصحّ التطوع بها إذا ارتزقوا عليها كالمؤتئين والايمة فيكون
جعل الخراج لهم في ارزاقهم تسبيبا به *b* وحوالة عليه ولا يكون
أقطاعا والقسم الثالث من يرتزق على عمل مستديم ويجري
رزقه مجرى الاجارة هو من لا يصحّ نظره الا بولاية وتقليد مثل
القضاة والحكام وكتاب الدواوين فيجوز أن يقطعوا *c* بارزاقهم
خراج سنة واحدة ويحتمل جواز أقطاعهم أكثر من سنة *d* وجهين
أحدهما يجوز كالجيش والثاني لا يجوز لما يتوجه اليهم من
العزل والاستبدال *e*

فصل وأما أقطاع المعادن وهي البغاع *f* التي أودعها الله تعالى
جواهر الأرض فهي ضربان ظاهرة وباطنة فأما الظاهرة فهو ما كان
جواهرها المستودع فيها بارزا كمعادن الكحل والملح والنفط
والنفط فهو كالماء الذي لا يجوز أقطاعه والناس فيه سواء
ياخذه من ردي إليه روى ثابت بن سعد عن أبيه عن جده
أن الأبيص بن خمال استقطع رسول الله صلعم ملح مارب
فاقطعه *h* فقال الأفرع بن حابس التميمي يا رسول الله أتى وردت
هذا الملح في الجاهلية وهو بارض ليس فيها ملح *i* ومن ورده

يعطوا *L.* *c)* لهم *Solus M.* *b)* ثم يجري *Solus M.* *a)*
الضبياع *Solus M.* *f)* والاستبدالان *L.* *e)* addit. *L.* *d)*
addit. *M.* *i)* غير *Solus M.* *h)* وصل *Solus M.* *g)*

أخذه وهو مثل الماء العذب بالأرض فاستقال الأبيض في قطيعة ^a
 الملح فعال قد أفلنك على أن تجعله منى صدقة فقال النبي
 عليه السلام هو منك صدقة وهو مثل الماء العذب من ورده
 أخذه وقال أبو عبيد والماء العذب هو الذي له مواد تمتد مثل
 العيون والأنار وقال غيره هو الماء المجمع المعد فإن أقطعت
 هذه المعادن الظاهرة لم يكن لأقطاعها حكم وكان المقطع
 وغيره فيها سواء وجميع من ورد إليها أسوة مشتركون فيها فإن
 منعهم المقطع منها كان بالمنع متعديا وكان لما أخذه مالكاً
 لأنه متعديا بالمنع لا بالأخذ فكف عن المنع وصرف عن مداومة
 العمل ليلا يثبته أقطاعاً بالصحة أو يصير معه كالاملاك ^b المستقرة
 وأما المعادن الباطنة فهي ما كان جوهرها مستكناً فيها لا
 يوصل إليه إلا بالعمل كمعادن الذهب والفضة والصفرة والحديد
 فهذه وما أشبهها معادن باطنة سواء احتاج الباعث منها إلى
 سبك وتخليص أو لم يحتج وفي جواز أقطاعها قولان أحدهما لا
 يجوز كالمعادن الظاهرة وكل الناس فيها شرع والقول الثاني
 يجوز أقطاعها لرأية كثير من عبد الله بن عمرو بن عوف
 المزني عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن
 الرحيث المعادن الغبلية جلسيها وغوريها * وحيث يصلح الزرع
 من قدس ولم يقطع حق مسلم ^c وفي المجلسي والغوري تأويلان
 أحدهما أنه أعلاها وأسفلها وهو قول عبد الله بن وهب والثاني
 أن المجلسي بلاد نجد والغوري بلاد تهامة وهذا قول أبي عبيدة
 ومنه قول الشماخ

a) Solus M. افطاعه b) M. الاملاك c) P. omittit,
 solus M. pro حيث offert.

(الطويل) فمّرت على ماء العذب وعينها
لوقت الصباء جلسيتها قد تغورا
فعلى هذا بكون المقطع احقّ بها وله منع الناس منها وفي
حكمة قولان احدهما انه اقطاع تمليك يصبر به المقطع مالكا
لرقبة المعدن كسابر امواله في حال عمله وبعد قطعه يجوز
له بيعه في حيوته وينتقل الى ورثته بعد موته والفول الثانى
انه اقطاع ارفاق لا بملك به رقة المعدن ويملك به الارتفاق
بالعمل فيه مدّة مقامه عليه وليس لاحد ان ينازعه فيه ما اقام
على العمل فاذا تركه زال حكم الاقطاع عنه وعاد الى حال
الاباحة فاذا احيى مواتا باقطاع او غير اقطاع فظهر
فيه بالاحياء معدن ظاهر او باطن ملكه للحيى على
التأييد كما يملك ما استنبطه من العيون واحتفراه
من الابار

الباب الثامن عشر في وضع الديوان وذكر احكامه

والديوان موضوع بحفظ ما يتعلّق بحقوق السلطنة من الاعمال
والاموال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال وفي تسميته ديوانا

P. ووقت الصفا M. لوقت الصفا a) O. et L.
Vid. d) بقائمه L. c) وجوز L. b) كرقب الصفا
adnotationem.

وجهان احدهما ان كسرى اطلع ذات يوم على كتاب ديوانه
فراهم يحسبون مع انفسهم فقال ديوانه اى مجانين فسمى
موضعهم بهذا الاسم ثم حذفت الهاء عند كثرة الاستعمال
تخفيفاً للاسم فقبل ديوان والثانى ان الديوان بالفارسية اسم
الشياطين ^a فسمى الكتاب باسمهم لحذفهم بالامور وقوتهم
على الجلى والخفى وجميعهم لما شذ وتفرق ثم سمي مكان
جلوسهم باسمهم * فقبل ديوان ^b وأول من وضع الديوان في
الاسلام عمر بن الخطاب رضى الله عنه واختلف الناس في سبب
وضعه له فقال قومه سببه ان ابا هريرة قدم عليه بمال من ^c
البحرين فقال له عمر ما ذا جئت به فقال خمسمائة الف درهم
فاستكثره عمر فقال ^d له اندرى ما ^e تفعل قال نعم مائة الف
خمس مرات فقال عمر أطيب هو فقال لا ادرى فصعد عمر المنبر
فحمد الله تعالى واثنى عليه ثم قال ايها الناس قد جاءنا مال
كثير فان شئتم كلنا لكم كيلا وان شئتم عددنا لكم عدداً
فقام اليه رجل فقال يا امير المؤمنين قد رايت الاعاجم
بدون ديواننا لهم قدون انت لنا ديواننا وقال اخرون بل سببه
ان عمر بعث بعثا وكان عنده الهرمزان فقال لعمر هذا بعث
قد أعطيت اهله الاموال فان تخلف منهم رجل وآجل بمكانه
فمن ابن يعلم صاحبك به فأثبت لهم ديواناً فسأله عن الديوان
حتى فسرهم لهم فروى عابد بن يحيى عن * الخويرث بن نفيل
ان عمر رضى الله عنه استشار المسلمين في تدوين الديوان

^a) Solus M. للشياطين ^b) Solus M. omittit.

^c) L. omittit. ^d) M. وقال ^e) L. addit. ^f) M. الخوارث

الخوارث بن نفيل L. بن سعيد

فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَقْسِمُ كُلِّ سَنَةٍ مَا
اجْتَمَعَ إِلَيْكَ مِنَ الْمَالِ وَلَا تَمْسُكْ مِنْهُ شَيْئًا وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ
عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرَى مَا كَثِيرًا يَتَّبِعُ النَّاسُ فَإِنْ لَمْ يَحْصُوا
حَتَّى يُعْرِفَ مِنْ أَخَذَ مِمَّنْ لَمْ يَأْخُذْ خَشِيتُ أَنْ يَنْتَشِرَ الْأَمْرُ
فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ قَدْ كُنْتُ بِالشَّامِ فَرَأَيْتُ مَلُوكَهَا قَدْ
دَنَوْا دِيوَانًا وَجَنَدُوا جُنُودًا فَدَوَّنَ دِيوَانًا وَجَنَدَ جُنُودًا فَأَخَذَ
بِقَوْلِهِ وَدَعَا عَقِيلَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَمُحْزَمَةَ بْنَ نُوفَلَ وَجُبَيْرَ بْنَ
مَطْعَمٍ وَكَانُوا مِنْ شَبَابِ قُرَيْشٍ فَقَالُوا أَكْتَبُوا النَّاسَ عَلَى مَنَازِلِهِمْ
فَبَدَأُوا بِبَنِي هَاشِمٍ فَكَتَبُوهُمْ ثُمَّ اتَّبَعُوهُمْ أَبَا بَكْرٍ وَقَوْمَهُ ثُمَّ عُمَرَ
وَقَوْمَهُ وَكَتَبُوا الْقَبَائِلَ وَوَضَعُوهَا عَلَى الْخِلَافَةِ ^b ثُمَّ رَفَعُوهُ إِلَى عُمَرَ
فَلَمَّا نَظَرَ فِيهِ قَالَ لَا مَا وَدِدْتُ أَنَّهُ كَانَ هَكَذَا وَلَكِنْ أَبَدَاوا بِقَرَابَةِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَقْرَبُ فَلَا قَرَبَ حَتَّى تَضَعُوا عَمْرَ حَيْثُ وَضَعَهُ
اللَّهُ فَشَكَرَ الْعَبَّاسُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ وَصَلَتْكَ
رَحِمُ فُرُوسِ زَيْدِ بْنِ إِسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنْ بَنَى عَدِيَّ جَاوَا إِلَى عُمَرَ
فَقَالُوا أَنْتَ خَلِيفَةُ * رَسُولِ اللَّهِ وَخَلِيفَةُ إِلَى بَكْرٍ وَأَبُو بَكْرٍ خَلِيفَةُ
رَسُولِ اللَّهِ ^c فَلَوْ جَعَلْتَ نَفْسَكَ حَيْثُ جَعَلْتَ * اللَّهُ سَجَانَهُ
وَجَعَلْتَ ^d هَوْلَاءِ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَتَبُوا ^e فَقَالَ بَخْ بَخْ يَا بَنِي عَدِيٍّ
أَرَدْتُمْ الْأَكْلَ عَلَى ظَهْرِي وَأَنْ أَهْبَ حَسَنَانِي لَكُمْ
لَا وَلَكِنَّكُمْ حَتَّى يَأْتِيَكُمْ الدَّعْوَةُ وَأَنْ ^f يَنْطَبِقَ ^g
عَلَيْكُمْ الدَّفْتَرُ يَعْنِي وَلَوْ أَنْ تَكْتُبُوا آخِرَ النَّاسِ أَنْ لِي
صَاحِبَيْنِ سَلَكَا طَرِيقًا فَإِنْ خَالَفْتُهُمَا خَوَّلَ نِي وَلَكِنَّهُ وَاللَّهُ مَا

أَبُو بَكْرٍ M. ^c اختلافهم Solus M. ^b جُنْدًا Solus M. ^a
^d M. omittit. وَأَنْ أَبَا بَكْرٍ خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 انطبِقَ L. انطبِقَ M. ^g وَلَوْ L. ^f كَتَبُوا L. كَتَبُواكُمْ M. ^e

أدركنا الفصل في الدنيا ولا نرجوا الثواب عند الله تعالى على
عملنا إلا لمحمد *a* صلعم فهو شرفنا وقومه أشرف العرب ثم
الأقرب فالأقرب والله لئن جاءت الأعاجير بعمل وجئنا بغير
عمل لهم أولى بمحمد صلعم مثلاً *b* يوم القيامة فإن قصر به عمله
لم يشرع به نسبة وروى عامر أن عمر رضي الله عنه حين أراد
وضع الديوان قال بمن أبدأ فقال له عبد الرحمن بن عوف أبدأ
بنفسك فقال عمر أذكر أنني حضرت مع رسول الله صلعم وهو
يبدأ ببي هاشم وبني عبد المطلب فيبدأ *d* بهم عمر ثم بمن
بليهم من قبائل قريش بطناً بعد بطن حتى استوفى جميع
قريش ثم انتهى إلى الانتصار فقال عمر أبدأوا برهط سعد بن
معاذ من الأوس ثم بالأقرب فالأقرب * من السعد *e* وروى الزهري
عن سعيد بن المسيب أنه كان ذلك في المحرم سنة عشرين *f*
فلما استقر ترتيب الناس في الديوانين *g* على قدر *h* النسب
المتصل برسول الله صلعم فصل بينهم * في العطاء *i* على قدر
السابقة في الإسلام والقرى من رسول الله صلعم وكان أبو بكر
رضي الله عنه يرى التسوية بينهم في العطاء ولا يرى التفصيل
بالسابقة وكذلك كان رأى على رضي الله عنه في خلافته وبه
أخذ الشافعي ومالك وكان رأى عمر رضي الله عنه التفصيل
بالسابقة في الدين *k* وكذلك كان رأى عثمان رضي الله عنه
بعده وبه أخذ أبو حنيفة وفهلاء العراق وقد ناظر عمر أبا بكر

فقال *c*) L. متى *b*) L. بمحمد *a*) M. عشره *f*) P. لسعد *e*) Solus O. omittit, L. ثم بدأ *d*) M. بالعطاء *i*) L. بقدر *h*) L. الديوان *g*) M. از هاجرة
k) M. الاسلام

حين سوي بين الناس فقال اتسوى بين من هاجر المهاجرين
وصلّى الى القبلة بين وبين من اسلم عام الفتح خوف السيف
فقال له ابو بكر انما عملوا لله وانما اجورهم على الله وانما الدنيا
داره بلاغ الراكب فقال له هم لا اجعل من قاتل رسول الله
صلعم كمن قاتل معه فلما وضع الدنان فضل بالسابقة ففرض
* لكل رجل *b* شهد بدرًا من المهاجرين الأولين خمسة آلاف
درهم في كل سنة منهم على بن ابي طالب وعثمان بن عفان
وطماحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف
رضي الله عنهم وفرض لنفسه معهم خمسة آلاف درهم والحف
به العباس بن عبد المطلب والحسين والحسين رضوان الله عليهم
لمكانهم من رسول الله صلعم وقيل بل فضل العباس وفرض له
سبعة آلاف درهم وفرض لكل من شهد بدرًا من الانصار اربعة
الاف درهم ولم يفصل على اهل بدر احدًا *d* الا ازواج رسول
الله صلعم فانه فرض لكل واحدة منهن عشرة آلاف درهم الا
عابشة فانه فرض لها اثني عشر الف درهم والحف بهن جويرية
بنت الحارث وصدقية بنت حبي وقيل بل فرض لكل واحدة منهن
ستة آلاف درهم وفرض * لكل من *e* هاجر قبل الفتح ثلاثة الاف
درهم ولمن *f* اسلم بعد الفتح الف الف درهم لكل رجل وفرض لثمان
احداث من ابناء المهاجرين والانصار ككفرايص مسلمي الفتح
وفرض لعمر بن ابي سلمة المخزومي اربعة آلاف درهم لان امه ام
سلمة زوج النبي صلعم فقال له محمد بن عبد الله بن جحش

a) P. omittit. *b)* M. لمن. L. من *c)* Solus
O. *اجمعيين* addit *d)* M omittit. *e)* M. لمن
f) M. omittit.

فقال يكفى الرجل جريبان في كل شهر وكان يرزق الرجل والمرأة والمملوكة والمملوك جريبين جريبين في كل شهر وكان اذا اراد الرجل ان يدعوا على صاحبه قال له رفع ^a الله عنك جريبك وكان الديوان موضوعا على دعوة العرب في ترتيب الناس فيه معتبرا بالنسب وتفضل العطاء معتبرا بالسابقة في الاسلام وحسن الاثر في الدين ثم روى في التفصيل عند انقراض اهل السوابق بالتقدم في الشجاعة والبلاء في الجهاد فهذا حكم ديوان الجيش في ابتداء وصفه على الدعوة الغربية والترتيب الشرعى فلما ديوان الاستيفاء ووجوه الاموال فجرى ^b الامر فديسه بعد ظهور الاسلام بالشام والعراق على ما كان عليه من قبل فكان ديوان الشام بالرومية لانه كان من ممالك الروم وكان ديوان اهل العراق بالفارسية لانه كان من ممالك الفرس فلم يزل امرها جاريا على ذلك الى زمن عبد الملك بن مروان فنقل ديوان الشام الى العربية سنة احدى وثمانين وكان سبب نقله اليه ما حكاه المدايني ان بعض كتاب الروم في ديوانه ^d اراد ماء لدواته فبال فيها بدلا من الماء فادبه وامر سليمان بن سعيد ^e ان ينقل الديوان الى العربية فسأله ان يعينه بخراج الاردن سنة ففعل وولاه الاردن وكان خواجه مائة وثمانين ^f الف دينار فلم تنقص السنة حتى فرغ من الديوان فنقله واتى به الى عبد الملك بن مروان فدعا سرحون كاتبه فعرضه عليه فغته وخرج كثيبا فلقبه قوم من كتاب الروم فقال لهم اطلبوا المعيشة من غير هذه ^g

a) L. قطع b) M. هذا addit. c) M. omittit. d) Solus M. كان addit. e) M. سعيد f) P. وسى g) M. هذا الوجه فهذه

الصناعة وقد قطعها الله عنكم وأما ديوان الفارسية بالعراق فكان سبب نقله الى العربية ان كاتب الحجاج كان يسمى زادانفروخ وكان معه صالح بن عبد الرحمن يكتب بين يديه بالعربية والفارسية ^a فوصله زادانفروخ بالحجاج فحَفَّ على قلبه فقال صالح لزادانفروخ ان الحجاج قد قربني ولا آمن عليك ان يقدمني عليك فقال لا تظن ذلك فهو الذي اُخْرِجَ متى اليه لانه لا يجد من يكفيه حسابه غيري فقال صالح والله لو شئت ان احوّل الحساب الى العربية لعلت قال فحوّل منه ورقة او سطرًا حتى ارى ففعل ثم زادانفروخ قُتل في ايام عبد الرحمن الاشعث فاستخلف الحجاج صالحًا مكانه فذكر له ما جرى بينه وبين زادانفروخ فامرّه ان ينقله فاجابه الى ذلك واجله فـيـه اجلاً حتى نقله الى العربية فلما عرف مردانشاه بن زادانفروخ ذلك بذل له مائة الف درهم ليظهر للحجاج العجز عنه فلم يفعل فقال له قطع الله اوصالك من الدنيا كما قطعت اصل الفارسية فكان عبد الحميد بن يحيى كاتب مروان يقول لله در صالح ما اعظم منته على الكتاب

فصل والذي يشتمل عليه ديوان السلطنة ينقسم اربعة اقسام احد ما يختص بالجيش من اثبات وعطاء وانشائي ما يختص بالاعمال من رسوم وحقوق والثالث ما يختص بالعمال من تقليد وعزل والرابع ما يختص ببيت المال من دخل وخرج فهذه اربعة اقسام يقتضيها احكام الشرع يتضمن تفصيلها ^b ما ربما كان

a) Solus M. omittit. b) M. تفصيل et quae sequuntur voces ما ربما itemque lacuna omittit, L. exhibet. متضمن است تفصل ان اتجه بسيار هست كه P. vertit:

لكتاب الديواوين في أفرادها عادة هم بها اخصّ فاما القسم الاول فيما يختصّ بالجيش من اثبات وعطاء *a* فاثباتهم في الديوان *b* معتبر بثلاثة شروط احدها الوصف الذي يجوز به اثباتهم الثاني السبب الذي يستحقّ به ترتيبهم والثالث الحال التي يقدر بها اعطاؤهم فاما شرط جواز اثباتهم في الديوان فيراعى فيه خمسة اوصاف احدها البلوغ فان الصبي من جملة الذراري والاتباع فلم يجوز ان يثبت *c* في ديوان الجيش فكان جارياً في عطاء الذراري والثاني الحرّية لان المملوك تابع لسيده فكان داخلا في عطايه واسقط ابو حنيفة اعتبار الحرّية وجوز افراد العبد بالعطاء في ديوان المقاتلة وهو راي ابى بكر وخالفه فيه عمر واعتبر الحرّية في العطاء وبه اخذ الشافعي والثالث الاسلام ليدفع عن الملة باعتقاده وبوثق بنصحه واجتهاده فان اثبت فيهم ذمياً لم يجوز وان ارتدّ منهم مسلم سقط والرابع السلامة من الافات المانعة من القتال فلا يجوز * ان يكون زمناً ولا اعمى ولا اقطع ويجوز *d* ان يكون اخرس او اصمّ فاما الاعرج فان كان فارساً اثبت وان كان رجلاً لم يثبت والخامس ان يكون فيه اقدام على الحروب ومعرفة بالقتال فان ضعفت منته عن اقدام او قلّت معرفته بالقتال لم يجوز اثباته لانه مُرصد لما هو عاجز عنه فاذا تكاملت فيه هذه الاوصاف الخمس كان اثباته في ديوان الجيش موقوفاً على الطلب والاجاب * فيكون

كتاب ديوان در هر فرد از ان عادتى چند است كه ايشان بان الديواوين *Solus M.* *b*) العطايا *Solus M.* *a*) اخصّ اند *c*) *Solus M.* يثبتوا *d*) *Solus M.* omittit. *e*) *M.* على

منه *e* الطلب اذا تجرد عن كل عمل وسكون لمن ولى الامر
الاجابة اذا دعت الحاجة اليه فان كان مشهور الاسم نبيه القدر
لم يحسن اذا اثبت في الديوان ان يحلّى فيه او ينعت فان
كان من المعمورين في الناس حلّى ونعت فذكر *b* سته وقده
ولونه وحلى وجهه ووصف بما يتميز به عن غيره ليلا يتفق
الاسماء *c* ويدعى وقت العطاء وضمر الى نقيب عليه او عريف
له ليكون *d* ماخوذاً بدركه

فصل وأما ترتيبهم *e* في الديوان اذا اثبتوا فيه
فمعتبر من وجهين احدهما عام والاخر خاص فاما
العام فهو ترتيب القبائل والاجناس حتى يتميز كل قبيلة عن
غيرها وكل جنس عن خالقه فلا يجمع فيه بين المختلفين
ولا يفرق به بين المتفقين ليكون دعوة الديوان على نسق
واحد معروف النسب يزول فيه التنازع والتجاذب وانا كان
هكذا لم يخل حالهم من ان يكونوا عرباً او عجماً فان كانوا
عرباً تجمعهم انساب وتفرق بينهم انساب ترتبت قبائليهم
بالقربى من رسول الله عليه السلام كما فعل عمر رضى الله عنه
حين دونهم فيبدأ بالترتيب في اصل النسب ثم بما يفرع
عنه فالعرب عدنان وقحطان فتقدم العدنان على قحطان
لان النبوة فيهم وعدنان يجمع ربيعة ومضر فتقدم مضر على
ربيعة لان النبوة فيهم ومضر يجمع قريشا وغير قريش فتقدم

a) M. فيلزمه L. pro منه له *b*) M. يذكر L. وذكر
c) P. vertit: اسامي كاه هست كه
d) L. يكون *e*) Solus M. ترتيبه *f*) Solus
M. عليه

قريش لأن النبوة فيهم وقربش يجمع بنى هاشم وغيرهم فتقدم بنو هاشم لأن النبوة فيهم فيكون بنو هاشم قطب الترتيب ثم بمن يليهم من اقرب الانساب اليهم حتى يستوعب * قريشا ثم بمن يليهم في النسب حتى يستوعب جميع ^a مضر ثم بمن يليهم في النسب حتى يستوعب جميع عدنان وقد رتب انساب العرب ستة مراتب فجعلت طبقات انسابهم وهي شعب ثم قبيلة ثم عمارة ثم بطن ثم فخذ ثم فصيلة فالشعب النسب الابعد مثل عدنان وقحطان سمي شعبا لأن الفبايل منه تشعبت ^b ثم القبيلة وهي ما انقسمت فيه انساب الشعب مثل ربيعة ومضر سميت قبيلة لتقابل الانساب فيها ثم العمارة وهي ما انقسمت فيه انساب القبائل مثل قريش وكنانة ثم البطون وهو ما انقسمت فيه انساب العمارة مثل بنى عبيد مناف وبنى مخزوم ثم الفخذ وهو ما انقسمت فيه انساب البطون مثل بنى هاشم وبنى أمية ثم الفصيلة وهي ما انقسمت فيه انساب الفخذ مثل بنى ابي طالب وبنى العباس فالفخذ يجمع الفصائل والبطون يجمع الافخاذ والعمارة يجمع البطون والقبيلة تجمع العمائر والشعب يجمع القبائل واذا تباعدت الانساب صارت الفبايل شعوبا والعمائر قبائل وان كانوا عجم لا يجتمعون على نسب فالذي يجمعهم عند فقد النسب امران ^c اما اجناس واما بلاد فالمتميزون بالاجناس كالترك والهند ثم يتميز الترك اجناسا والهند اجناسا والمتميزون بالبلاد كالديلم والجل ثم

امرين ^c M. تتشعب ^b M. ^a L. omittit.

يتميز الديلم بلدانا ولجل بلدانا واذا تسميوا بالاجناس او
البلدان فان كانت لهم سابقة في الاسلام ترتبوا عليها في
الديوان فان لم يكن لهم سابقة ترتبوا بالقرب من ولي الامر فان
تساوا فبالسبق الى طاعته ^e واما الترتيب الخاص فهو ترتيب
الواحد بعد الواحد فرتب بالسابقة في الاسلام فان تكافوا ^b
في السابقة ترتبوا بالدين فان تقاربوا فيه ترتبوا بالسنة فان
تقاربوا فيهما ترتبوا بالشجاعة فان تقاربوا فيها
فولي الامر بالخيار بين ان يرتبهم بالفرعة او يرتبهم على رايه
واجتهاده

فصل واما تقدير العطاء فمعتبر ^c بالكفاية حتى يستغنى بها* عن
التماس مادة ^d تقطعه عن حماية البيضة والكفاية معتبرة من ثلاثة
اوجه احدها عدد من يعوله من الذراري والماليك والثاني
عدد ما يرتبطه من الخيل والظهر والثالث الموضع الذي يجله
في الغلاء والرخص فيقدر كفايته في نفقته وكسوته لعامة كله
فيكون هذا المقدّر في عطايه ثم تُقرض ^e حاله في كل عام
فان زادت رواتبه الماسة زيد وان نقصت نقص واختلف الفقهاء
اذا تقدّر رزقه بالكفاية هل يجوز ان يزداد عليها فيمنع الشافعي
من زيادته على كفايته وان اتسع المال لان اموال بيت المال لا
توضع الا في الحقوق اللازمة وجوز ابو حنيفة زيادته على الكفاية
اذا اتسع المال لها ويكون وقت العطاء معلوماً يتوقعه الجيش

a) M. aliam sectionem incipit. b) L. تساوا c) L. فيعتبر

d) Solus M. التماس omittit, P. زيادة pro مادة offert.

e) M. تعرض, L. يعترض

عند الاستحقاق وهو معتبر بالوقت الذي يستوفي فيه حقوق بيت المال فان كانت تستوفي *a* في وقت واحد من السنة جعل العطاء في رأس كل سنة وان كان يستوفي في وقتين جعل العطاء في كل سنة مرتين وان كان يستوفي في كل شهر جعل العطاء *b* في رأس كل شهر ليكون المال مصروفًا اليهم عند حصوله فلا يُحبس عنهم اذا اجتمع ولا يطالبون به اذا تاخر واذا تاخر عنهم العطاء عند استحقاقه وكان حاصلًا في بيت المال كان لهم المطالبة به كالديون المستحقة وان *c* اعوز بيت المال لعوارض ابطلت حقوقه او اخرتها كانت ارزاقهم دينًا على بيت المال وليس لهم مطالبة ولي الامر به كما ليس لصاحب الدين مطالبة من اعسر بدينه اذا اراد ولي الامر اسقاط بعض الجيش لسبب اوجبه او لعذر اقتضاه جاز وان كان لغير سبب *d* لم يجوز لانهم جيش المسلمين في الذب عنهم واذا اراد بعض الجيش اخراج نفسه من الديوان جاز مع الاستغناء عنه ولم يجوز مع الحاجة اليه الا ان يكون معذورًا واذا جرد الجيش لقتال *e* فامتنعوا *f* وهم اكفاء من حاربهم سقطت ارزاقهم وان ضعفوا عنه *g* لم تسقط واذا نفقت *h* دابة احد *h* في حرب *i* عوض عنها وان نفقت في غير حرب لم يعوض واذا استهلك سلاحه فيها عوض عنها ان لم يكن يدخل في تقدير عطايه ولم يعوض ان دخل فيه واذا جرد لسفر اعطى نفقة سفره ان لم

a) L. ليستوفي *b*) L. addit. مصروفًا *c*) Solus M. فان
d) Solus M. عذر *e*) Solus O. بالقتال *f*) L. وامتنعوا
g) L. اي هلك *h*) L. subter lin. rubr. addit عنهم *i*) Solus O. فيها

تدخل في تقدير عطائيه ولم يعط ان دخلت *a* فيه واذا مات
احدهم او فتل كان *b* ما يستحقه من عطاء موروثا عنه على
فرايض الله تعالى وهو ذين لورثته في بيت المال واختلف الفقهاء
في * استبقاء نفقات *c* ذريته من عطاء *d* في ديوان الجيش على
قولين احدهما انه قد سقطت نفقتهم من ديوان الجيش لذهاب
مستحقه وجمالون على مال العشر والصدقة والقول الثاني انه
يستبقى من عطايه نفقات ذريته *e* ترغيبا له في المقام وبعثا له
على الاقدام واختلف الفقهاء ايضا في سقوط عطايه اذا
حدثت به زمانه على قولين احدهما * قد سقط *f* لانه في مقابلة
عمله قد عدم والقول الثاني انه باقى على العطاء ترغيبا في
التجند والارتقاء

فصل واما القسم الثاني فيما اختص بالاعمال من رسوم وحقوق
فيشتمل على ستة فصول احدها تحديد العمل بما يتميز به
من غيره وتفصيل نواحيه التي يختلف احكامها فيجعل لكل بلد
حددا لا يشاركه فيه غيره ويفصل نواحي كل بلد اذا * اختلف
احكام نواحيه وان *h* اختلفت احكام الصباغ في كل ناحية
فصل صباغة كتفصيل نواحيه وان لم تختلف اقتصر على
تفصيل النواحي دون الصباغ والفصل الثاني ان يذكر حال
البلد هل فتح عنوة او صلحا وما استقر عليه حكم ارضه من
عشر او خراج وهل اختلفت احكام نواحيه او تساوت فانه لا

استبقاها على *c*) M. offert. احق *b*) Solus O. دخل *a*) M.
e) Solus M. در *P.* فى *L.* على *et* M. من *O.* *d*)
h) Solus *L.* البلد *g*) يسقط *M.* *f*) ذرايهم
M. omittit.

يخلصوا من ثلاثة احوال أما ان يكون جميعه ارض عشر او
جميعه ارض خراج او يكون بعضه عشراً وبعضه خراجاً فان
كان جميعه ارض عشر لم يلزم اثبات مسايجه لأنّ العشر على
الزرع دون المساحة ويكون ما * استوقف زرعه مرفوعاً *b* الى
ديوان العشر لا مستخرجاً منه ويلزم تسمية اربابه عند ارفعه الى
الديوان لأنّ وجوب العشر فيه معتبر باربابه دون رقاب الارضين
واذا رفع الزرع باسماء اربابه ذكره مبلغ كيله وحال سقيه
بسيح او غليل لاختلاف حكمه ليستوفي على موجبه وان كان
جميعه ارض خراج لزم اثبات مسايجه لأنّ الخراج على المساحة
فان كان هذا الخراج في حكم الاجرة لم يلزم تسمية ارباب الارضين
لأنه لا يختلف باسلام ولا كفر وان كان الخراج في حكم الجزية
لزم تسمية اربابه ووصفهم بالاسلام والكفر لاختلاف حكمه
باختلاف اهله وان كان بعضه عشراً وبعضه خراجاً فصل في
ديوان العشر ما كان منه *d* عشراً وفي ديوان الخراج ما كان منه
خراجاً لاختلاف الحكم فيهما واجرى على كل واحد منهما ما
يختص بحكمه والفصل الثالث احكام خراجها وما استقر على
مسايجه هل هو مقاسمة على زرعه او هو رزق مقدر على
خراجها فان كانت *e* مقاسمة لزم * اذا خرجت *f* مسايج الارضين
من ديوان الخراج أنّ *g* يذكر معها مبلغ المقاسمة من ربع
او ثلث او نصف ويرفع الى الديوان مقادير الكيلول لتستوفي

a) Solus M. ارض عشر *b*) M. موقوف زرعه *c*) M. ردّ *d*) Solus
L. ما استوفي من زرعه مرفوعاً *e*) M. فيه *f*) I. اخرج *g*) M. وان

المقاسمة على موجبها وان كان الخراج ورقاً لم يحصل من ان يكون متساوياً مع اختلاف الزرع او مختلفاً فان كان متساوياً مع اختلاف الزرع اخرجت المسايح من ديوان الخراج ليستوفي خراجها *a* ولا يلزم ان يرفع اليه الا ما قبض منها وان كان الخراج مختلفاً باختلاف الزرع لزم اخراج المسايح من ديوان الخراج وان يرفع اليه اجناس الزرع ليستوفي خراج المساحة على ما يوجبه حكم الزرع والفصل الرابع ذكر من في كل بلد من اهل الذمة وما استقر عليهم *b* في عقد الجزية فان كانت مختلفة باليسار والاعسار سمو في الديوان مع ذكر عددهم لتختبر حال يسارهم واعسارهم وان لم تختلف في اليسار والاعسار جاز الاقتصار على ذكر عددهم ووجب مراعاتهم في كل عام ليثبت *c* من بلغ وبسقط من مات او اسلم ليتحضر بذلك ما يستحق من جريتهم والفصل الخامس ان كان من بلدان المعادن ان يذكر اجناس معادنه وعدد كل جنس منها ليستوفي حق المعدن منها وهذا مما لا ينضبط بمساحة ولا ينجصر بتقدير لاختلافه * وانما ينضبط *d* بحسب الماخوذ منه اذا اعطى وانال ولا يلزم في احكام المعادن ان يوصف في الديوان احكام فتوحها هل هي من ارض عشر او خراج لان الديوان فيها موضوع لاستيفاء الحق من نيلها *e* وحقها لا يختلف باختلاف فتوحها واحكام ارضها وانما يختلف ذلك في حقوق العاملين فيها والآخذين وقد تقدم القول في اختلاف الفقهاء في

ليكتب Solus M. *c* عليه L. *b* خراج L. *a*

مثل ان P. ينقلها O. *e* O. omittit. *d*

أجناس ما يؤخذ^a حقّ المعدن منها وفي قدر الماخون منها^b فان لم يكن قد سبق للايئة فيها حكم اجتهد وإلى الوقت رايه في الجنس الذي يجب فيه وفي القدر الماخون منه وعمل عليه في الامرين معاً اذا كان من اهل الاجتهاد وان كان من سبق من الايئة والولاة قد اجتهد رايه في الجنس الذي يجب فيه وفي القدر الماخون منه وحكم به فيها حكماً أيده وامضاه فاستقرّ حكمه في الاجناس التي يجب فيها حقّ المعدن ولم يستقرّ حكمه في القدر الماخون من المعدن لأن حكمه في الجنس معتبر بالمعدن الموجود وحكمه في القدر معتبر بالمعدن^c المفقود والفصل السادس ان كان البلد ثغراً يتاخم دار الحرب وكانت اموالهم اذا دخلت دار الاسلام معشورة عن صلح استقرّ معهم اثبت في ديوان عقد صلحهم وقدر الماخون منهم من عشر او خمس او زيادة عليه او نقصان منه فان كان يختلف باختلاف الامتعة والاموال فصلت فيه وكان الديوان موضوعاً لخراج رسومه ولاستيفاء ما يرفع اليه من مقادير الامتعة المحمولة اليه وأما اعشار الاموال المنتقلة في دار الاسلام من بلد الى بلد فمحرمة لا يبيعها شرع ولا يسوّغها اجتهاد ولا هي من سياسات العدل ولا من قضايا النصفة وقتل ما تكون الا في البلاد الجائرة وقد روى عن النبي عليه السلام انه قال شرّ الناس العشّارون^d الحشّارون^e واذا غيّرت^e الولاة احكام البلاد ومقادير الحقوق فيها اعتبر ما فعلوه فان كان مسوّغاً في الاجتهاد ولا امر افتضاه لا يمنع الشرع منه لحدوث سبب يسوّغ الشرع الزيادة لاجله او النقصان

a) M. في addit. b) Vide pag. ٢٠٧ lin. 12. c) M. القليل

d) M. الجبارون e) Solus M. عرف

لحدوثه جازمه وصار الثاني هو الحق المستوفى *b* دون الأول وإذا استخرجت حال العمل من الديوان جاز أن يقتصر على اخراج الحال الثانية دون الأولى والاحوط أن يخرج للحالين لجواز أن ينزل السبب الحادث ويعود لكم الأول وإن كان ما أخذ به الولاة من تغيير الحقوق غير مسوغ في الشرع ولا له وجه في الاجتهاد كانت الحقوق على الحكم الأول وكان الثاني مردوداً سواء غبوه إلى زيادة أو نقصان لأن الزيادة ظلم في حقوق الرعية والنقصان ظلم في حقوق بيت المال وإذا استخرجت حال العمل من الديوان وجب على رفعها من *e* كتاب الدواوين اخراج الحالين أن كان المستدعي لخراجها من الولاة لا يعلم حالها فيما تقدم وإن كلن عالماً بها لم يلزم اخراج الحال إلا ولي إليه لأن علمه بها قد سبق وجاز الاقتصار على اخراج الحال الثانية مع وصفها بأنها مستحدثة

فصل وأما القسم الثالث فيهما اختص بالعمال من تقليد وعزل فيشتمل على ستة فصول أحدها ذكر من يصح منه تقليد العمال *g* وهو معتبر بنفوذ الأمر وجواز النظر فكل من جاز نظره في عمل نفذت فيه أوامره وصح منه تقليد العمال عليه *h* وهذا يكون من أحد ثلاثة أمّا من السلطان المستولي على كل الأمور وأمّا من وزير التفويض وأمّا من عامل ولاية كعامل إقليم أو مصر عظيم يقلد في خصوص الأعمال عملاً فاما وزير التنفيذ فلا يصح منه تقليد عامل إلا

المستقر *L.* *b*) لمن يقتصر على اخراج *a)* Solus O. addit
على *Solus M.* *e)* *L.* العمال *d)* addit. مختلفاً *L.* تخفيفاً *c)* *M.*
عملاً *M.* *i)* *M.* omittit. *h)* العمالة *L.* *g)* مما *Solus M.* *r)*

بعد المطالبة والاستيلاء والفصل الثاني من يـصـحـح أن يتقـلـد
العبالة وهو من استعمل بكفايته ووثق بإمانته فإن كانت عبالة *a*
تفويض تفتقر إلى اجتهاد روى فيها الحرية والاسلام وإن كانت
عبالة تنفيذ لا اجتهاد للعامل فيها لم يفتقر إلى الحرية والاسلام
والفصل الثالث ذكر العمل الذي تقلده وهذا يعتبر فيه ثلاثة
شروط أحدها تحديد الناحية بما تتميز به عن غيرها والثاني
تعيين العمل الذي يختص بنظره فيها من جباية أو خراج أو
عشر والثالث العلم برسوم العمل وحقوقه على تفصيل ينتفى
عنه الجهالة فإذا استكملت هذه الشروط الثلاثة في عمل *b*
علم بها المولى والمولى صح التقليد ونفذ والفصل الرابع في زمان
النظر فلا يخلوا من ثلاثة أحوال أحدها أن يعده بمدة محصورة
الشهور أو السنين فيكون تغديرها بهذه المدة مجوزاً للنظر فيها
ومانعاً * من النظر بعد انقضاءها ولا يكون النظر في المدة
المفيدة *d* لازماً من جهة المولى وله صرفه والاستبدال به إذا رأى
ذلك صلاحاً فاما لزومه من جهة العامل المولى فيعتبر بحال جاريه
عليها فإن كان الجارى معلوماً بما يصح به الاجور لزومه العمل في
المدة إلى انقضائها لان العمالة فيها تصير من الاجارات
الخاصة وبوخذ العامل فيها بالعمل إلى انقضائها اجباراً والفرق
بينهما في تخيير المولى ولزومها للمولى أنها في جنبه المولى من العقود
العامنة لنيابة فيها عن الكافة فروع *e* الاصلح في المخيير وهي
في جنبه المولى من العقود الخاصة لعقده لها في حق نفسه
فيجوز عليها حكم الزوم وإن لم يتقدر جاريه بما يصح في

a) L. addit. أو *b)* L. addit. *c)* M. للنظر *d)* Sic O.,
rell. *e)* Solus M. فيها حكم.

الاجور لم يلزمه المدة وجاز له الخروج من العمل اذا شاء بعد ان ينهى الى موليه حال تركه ^a حتى لا يخلوا عمله من ناظر فيه والحال الثانية ان يقدر بالعمل ^b فيقول المولى فيه قد قلدتك خراج ناحية كذا في هذه السنة او قلدتك صدقات بلد كذا في هذا العام فيكون مدة نظره مقدرة بفراغه عن عمله فاذا فرغ منه انعزل عنه وهو قبل فراغه على ما ذكرنا يجوز ان يعزله المولى وعزله لنفسه معتبر بصحة جارية وفساده والحال الثالثة ان يكون التقليد مطلقا فلا يقدر بمدة ولا عمل فيقول فيه قد قلدتك خراج الكوفة او اعشار البصرة او حماية بغداد فهذا تقليد صحيح وان جهلت مدته لان المقصود منه الاذن لجواز النظر وليس المقصود منه اللزوم المعتبر في عقود الاجارات واذا صح التقليد وجاز النظر لم يخل حاله من احد امرين اما ان يكون مستديما او منقطعا فان كان مستديما كالنظر في الحماية والقضاء وحقوق المعادن فيصح نظره فيها عاما بعد عام ما لم يعزل وان كان منقطعا فهو على ضربين احدهما ان لا يكون معهود العود في كل عام كالوالى على قسم الغنيمة فيعزل بعد فراغه منها وليس له النظر في فسيمة غيرها من الغنایم والضرب الثاني ان يكون عايذا في كل عام كالخراج الذى اذا استخرج في عام عاد فيما يليه فقد اختلف الفقهاء هل يكون اطلاق تقليده ^c مقصورا على نظر عامه او محمولا على كل عام ما لم يعزل على وجهين احدهما انه يكون مقصورا للنظر على العام الذى هو فيه فاذا استوفى خراجه او اخذ اعشاره انعزل ولم يكن

a) Solus M. على عمله addit. b) Solus M. العمل

c) Solus M. نظره

له ان ينظر في العام الثاني الا بتقليد مستجد اقتصارا على اليقين ^a والوجه الثاني انه يجعل على جواز النظر في كل عام ما لم يعزل اعتبارا بالعرف والفصل الخامس في جاري العامل على عمله ولا يخلوا فيه من ثلاثة احوال احدها ان يسمى معلوماً والثاني ان يسمى مجهولاً والثالث ان لا يسمى بمجهول ولا بمعلوم فان سمي معلوماً استحقّ المسمى اذا وفى العمالة حقها فان قصر فيها روى تقصيره فان كان لترك بعض العمل لم يستحقّ جاري ما قابله وان كان خيانة منه مع استيفاء العمل استكمل جارية وارجع ما خان فيه وأن زاد في العمل روعيت الزيادة فان لم تدخل في حكم عمله كان نظره فيها مردوداً لا بنفذ وان كان داخلاً في حكم نظره لم يدخل من احد امرين اما ان يكون قد اخذها بحق او ظلم فان كان اخذها بحق كان متبرعاً بها لا يستحقّ لها زيادة على المسمى في جارية وان كان ظلماً وجب ردها على من ظلم بها وكان عدوانا من العامل بوخذ بتجبرته واما ان يسمى جارية مجهولاً استحقّ جاري مثله فيما عمل فان كان جاري العمل مقدراً في الديوان وعمل به جماعة من العمال صار ذلك ^b القدر هو جاري المثل * وان لم يعمل به الا واحد لم يصر ذلك مالوفاً في جاري المثل ^c واما ان لم يستمر جاريه بمعلوم ولا بمجهول فقد اختلف الفقهاء في استحقاقه لجاري مثله على عمله على اربعة مذاهب فالها الشافعي واصحابه فمذهب

a) M. addit. واعتماداً بالتعيين M.

b) M. addit. pro العمل M. omittit, P. marg. offert.

الشافعي فيها أنه لا جرى له على عمله ويكون منتظوماً عليه^a حتى يسمى جارياً معلوماً أو مجهولاً فخلو عمله من عوض وقال المزني له جرى مثله وإن لم يسته لاستيفاء عمله عن^b أذنه وقال أبو العباس بن شريح أن كان مشهوراً باخذ للجرى على عمله فله جرى مثله وإن لم يشهر باخذ للجرى عليه فلا جرى له وقال أبو اسحق^c المروزي من أصحاب الشافعي أن دعي إلى العمل في الابتداء أو امره^d به فله جرى مثله فإن ابتداء بالطلب فأن له في العمل فلا جرى له وإذا كان في عمله مال يجتنبى فجارية مستحق فيه وإن لم يكن فيه مال فجارية في بيت المال مستحق من سهم المصالح والفصل السادس فيما يصح به التقليد فإن كان نطقاً يلفظ به المولى صح به التقليد كما يصح به سائر العقود وإن كان عن توقيع المولى بتقليده خطأ لا لفظاً صح التقليد وانعقدت به الولايات السلطانية إذا اقترنت به شواهد الحال وإن لم تصح به العقود الخاصة اعتباراً بالعرف للجرى فيه وهذا إذا كان التقليد معصوماً عليه لا يتعداه إلى استنابة غيره فيه ولا بصح إذا كان التقليد عاماً متعدياً فإذا صح التقليد بالشروط المعتبرة فيه وكان العمل قبله خالياً من ناظر تفرد هذا المولى بالنظر واستحق جاريه من أول وقت نظره فيه وإن كان في العمل ناظر قبل تقليده نظر في العمل فإن كان ممّا لا يصح الاشتراك فيه كان تقليده الثاني عزلاً للآول وإن كان ممّا يصح فيه الاشتراك روى العرف للجرى فيه فإن لم يجز الاشتراك فيه عرف كان عزلاً للآول وإن جرى

^a) Sic solus O., cell. به ^b) M. وعن ^c) M. العباس

^d) M. آخر ^e) M. مطلقاً, L. correxit.

العرف بالاشتراك فيه لم يكن تقلييد الثاني عزلاً للآول وكانا عاملين عليه وناظرين فيه فان قلد عليه مُشرف كان العامل مباشراً للعجل وكان المُشرف مستوفياً له بمنع من زيادة عليه او نقصان منه او تقدر به وحكم المُشرف يخالف حكم صاحب البريد من ثلاثة اوجه احدها انه ليس للعامل ان ينفرد بالعمل دون المُشرف وله ان ينفرد به دون صاحب البريد والثاني ان للمُشرف منع العامل مما افسد فيه وليس ذلك لصاحب البريد والثالث ان المُشرف لا يلزمه الاخبار بما فعله العامل من صحيح وفسد اذا انتهى اليه ويلزم صاحب البريد الاخبار بما فعله العامل من صحيح وفسد لأن خبر المُشرف استعداد وخبر صاحب البريد انهاء والفرق بين خبر الانهاء وخبر الاستعداد من وجهين احدهما ان خبر الانهاء يشتمل على الفاسد والصحيح وخبر الاستعداد يختص بالفاسد دون الصحيح والثاني ان خبر الانهاء فيما رجع عنه العامل وفيهما لم يرجع عنه وخبر الاستعداد يختص بما لم يرجع عنه دون ما رجع عنه واذا انكر العامل استعداد المُشرف او انهاء صاحب البريد لم يكن قول واحد منهما مقبولاً عليه حتى يبرهن عنه فان اجتمعا على الانهاء والاستعداد صارا شاهدين عليه فيقبل قولهما عليه اذا كانا مامونين واذا طوّل العامل برفع الحساب فيما تولاه لزمه رفعه في عمالة الخراج ولم يلزمه رفعه في عمالة العشر لأن مصرف الخراج الى بيت المال ومصرف العشر الى اهل الصدقات وعلى مذهب ابي حنيفة يوجب رفع الحساب في المالين لاشتراك مصرفهما عنده واذا ادعى عامل العشر صرف العشر في

مستحقّقه قبل قوله فيه ولو ادعى عامل الخراج دفع الخراج الى
مستحقّقه لم يقبل قوله الا بتصديق او بيّنة واذا اراد العامل
ان يستأخلف على عمله فذلك ضربان احدهما ان يستأخلف
عليه من تفرد بالنظر فيه دونه فهذا غير جائز منه لانه يجري
مجرى الاستبدال وليس له ان يستبدل غيره بنفسه وان جاز له
عزل نفسه والضرب الثاني ان يستأخلف عليه مُعيّناً له فيراعى
مخرج التقليد فانه لا يخلوا من ثلاثة احوال احدها ان يتضمن
اذناً بالاستأخلاف فيجوز له ان يستأخلف ويكون من استأخلفه
له نائياً عنه * يُعزل بعزله^a ان لم يكن مسمّى في الاذن فان
يسمى له من يستأخلفه فقد اختلف الفقهاء فيه اذا استأخلفه
عمل ينعزل بعزله فقال قوم ينعزل وقال اخرون لا ينعزل والحال
الثانية ان يتضمن التقليد نهياً عن الاستأخلاف فلا يجوز له
ان يستأخلف وعليه ان ينفرد بالنظر فيه ان قدر عليه فان عجز
عنه كان التقليد فاسداً فان نظر مع فساد التقليد صحّ من
نظرة ما اختص بالاذن من امر ونهي ولم يصحّ منه ما اختص
بالولاية من عقد وحلّ والحال الثالثة ان يكون التقليد مطلقاً لا
يتضمّن اذناً ولا نهياً فتعتبر حال العمل فان قدر على التفرد
بالنظر فيه لم يجز ان يستأخلف عليه وان لم يفدر على التفرد
بالنظر فيه جاز له ان يستأخلف فيما عجز عنه ولم يجز ان
يستأخلف فيما قدر عليه^b

فصل وآما القسم الرابع فيما اختصّ ببيت المال من دخل وخرج
فهو ان كل مال استحقّقه المسلمون ولم ينتعبن مالكه منهم

a) Solus M. فيعزل يعونه b) O. et L. continuant; sed P.
et M. novam sectionem inchoant.

فهو من حقوق بيت المال فاذا قبض صار بالقبض مضافاً الى
حقوق *a* بيت المال سواء ادخل الى حرزة او لم يدخل لان
بيت المال عبارة عن الجهة لا عن المكان وكل حق وجب
صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال فاذا صرف
في جهته صار مضافاً الى * الخرج من بيت المال *b* سواء خرج من
حرزة او لم يخرج لان ما صار الى عمال المسلمين او خرج من
ايديهم فحكم بيت المال جاري عليه في دخله اليه وخروجه
واذا كان ذلك كذلك فالاموال التي يستحقها المسلمون تنقسم
ثلاثة اقسام في غنينة وصدقة فاما الغنى فمن حقوق بيت
المال لان مصرفه موقوف على راي الامام واجتهاده واما الغنينة
فليست من حقوق بيت المال لانها مستحقة للغانمين الذين
تعيّنوا بحسب صور الواقعة لا يختلف مصرفها برأي الامام ولا
اجتهاد له *d* في منعهم منها فلم تصر من حقوق بيت المال
فاما خمس الغنى والغنينة فينقسم ثلاثة اقسام قسم
منه يكون من حقوق بيت المال وهو سهم النبي صلعم
المصرف في المصالح العامة لوقوفه مصرفه على راي الامام
 واجتهاده وقسم منه لا يكون من حقوق بيت المال وهو سهم
ذوي القرى لانه مستحق لجساعتهم فتعين *f* مالكة وخرج عن
حقوق بيت المال لخروجه عن اجتهاد الامام ورأيه وقسم منه
يكون بيت المال فيه حفظاً له على جهاته وهو سهم البينامي
والمساكين وابن السبيل ان وجدوا دفع اليهم وان فقدوا احرز

جـاز *c*) *M.* solummodo. الخـروج *b*) *M.* دخول *a*) *M.*

فوقوف *e*) *M.* superscribit له *L.* alia manu لهم *d*)) *M.*

فمتعين *M.* *f*)

لهم وأما الصدقة فضربان صدقة مال باطن فلا يكون من حقوق بيت المال لجواز أن بنفرد أربابه باخراج زكاته في أهله والضرب الثاني صدقة مال طاهر كاعشار الزرع واثثمار وصدقات المواسي فعند أبي حنيفة أنه من حقوق بيت المال لأنه يجوز مصرفه على رأي الإمام واجتهاده ولم يعينه في أهل السهين وعلى مذهب الشافعي لا يكون من حقوق بيت المال لأنه معين للجهات عنده لا يجوز مصرفه على غير جهاته لكن اختلف قوله هل يكون بيت المال محلاً لأحرازه عند تعدد جهاته فذهب في القديم إلى أن بيت المال إذا تعددت الجهات محل لأحرازه فيه إلى أن يوجد لأنه *a* كان يرى وجوب دفعه إلى الإمام ورجع * عنه في مستجد قوله إلى أن *b* بيت المال لا يكون محلاً لأحرازه استحقاقاً لأنه يرى فيه وجوب دفعه إلى الإمام وإن جاز أن يدفع إليه فلذلك لم يستحق أحرازه في بيت المال وإن جاز أحرازه فيه وأما المستحق على بيت المال فضربان أحدهما ما كان بيت المال فيه حرزاً فاستحقاقه معتبر بالوجود فإن كان المال موجوداً فبِهِ كان مصرفه في جهاته مستحقاً وعدمه مسقط لاستحقاقه والضرب الثاني أن يكون بيت المال له مستحقاً فهو على ضربين أحدهما أن يكون مصرفه مستحقاً على وجه البذل كإزاف الجند وانمان الكراع والسلاح فاستحقاقه غير معتبر بالوجود وهو من الحقوق اللازمة مع الوجود والعدم فإن كان موجوداً عجل دفعه كالدبون مع اليسار وإن كان معدوماً وجب فيه على *c* الانظار كالديون مع الأعسار والضرب

a) O. ولأنه، L. quoque و alia manu addit. *b*) M. عليه. *c*) M. على omittit. إلى مسند قوله إلى

الثاني ان يكون مصرفه مستحقاً على وجه المصلحة والارفاق دون
البدل فاستحقاقه معتبر بالوجود دون العدم فان كان موجوداً في
بيت المال وجب فيه وسقط فرضه عن المسلمين وان كان
معدوماً سقط وجوبه عن بيت المال وكان ان عمر ضرورة من
فروض الكفاية على كافة المسلمين حتى يقوم به منهم من فيه
كفاية كالجهاد وان كان ممّا لا يعمر ضرورة كوعور طريق قريب
يجد الناس طريقاً غيره بعيداً او انقطاع شرب يجد الناس غيره
شرباً فاذا سقط وجوبه عن بيت المال بالعدم سقط وجوبه عن
الكافة لوجود البدل فلو اجتمع على بيت المال حقان ضاق
عنهما واتسع لاحدهما صرف فيسببها يصير منهما ديناً فيه فلو
ضاق عن كل واحد منهما جاز لوالى الامر اذا خاف الفساد ان
يقترض^a على بيت المال ما يصرفه في الديون دون الارتفاق
وكان من حدث بعده من الولاة ماخوفاً بقضاياه اذا اتسع له
بيت المال واذا فضلت حقوق بيت المال عن مصرفها فقد
اختلف الفقهاء في فاضله فذهب ابو حنيفة الى انه يتخير في
بيت المال لما يندوب المسلمين من حادث وذهب الشافعي الى
انه يقبض على اموالهم^c من يعمر به صلاح المسلمين ولا يتخير
لان النوايب تعين فرضها عليهم اذا حدثت فهذه الاقسام
الاربعة التي اذا وضعت عليها قواعد الديوان
فصل فاما كاتب الديوان وهو صاحب نمامة^d فالمعتبر في صحة
ولايته شرطان العدالة والكفاية فاما العدالة فلائه مؤتمن على

a) M. يعترض b) M. يعترضه c) M. omittit. P. vertit
كه افاضه كـند بر جـيزى كه عام باشد بان الخ
d) M. قضائه

حق بيت المال والرعية فاقترضى ان يكون في العدالة والامانة على صفات المؤمنين وأما الكفاية فلائه مباشر لعل يقتضى ان يكون في القيام به مستقلاً بكفاية المباشرين فاذا صح تفليده فإلذى ندب له ستة أشياء حفظ الفوائين واستيفاء الحقوق واثبات الرفوع ومحاسبات العمال واخراج الاحوال وتصحيح الظلمات ^a فأما الأول منها وهو حفظ الفوائين على الرسوم العادلة من غير زيادة يتحقق بها الرعية او نقصان ينشأ به حق بيت المال فان قررت في أيامه لبلاد استوزف فتحها او لموات ابتدى في احيائه اثبتها في ديوان الناحية وديوان بيت المال الجامع على الحكم المستقر فيها وان نفذتمته القوانين المقررة فيها رجع فيها الى ما اثبتته امناء الكتّاب اذا وثق بخطوطهم وتسلمه من امنائهم تحت ختمهم وكانت الخطوط الخارجة على هذه الشروط مفعنة ^b في جواز اخذ بها والعمل عليها في الرسوم الديوانية والحقوق السلطانية وان لم تمنع ^c في احكام القضاء والشهادات اعتباراً بالعرف المعهود فيها كما يجوز للحدث ان يروى ما وجدته من سماعه بالخط الذى يثق به * ويجئ على ^d قول انى حنيقة انه لا يجوز لكاتب الديوان ان يعمل على الخط وحده حتى ياخذه سماعاً من لفظ نفسه يحفظه منه بقلبه كما يقول في رواية الحديث اعتباراً بالفضا

a) M. المطالبات b) O. et M. sine punctis, L. منتظمة, sed superscr. مبسطة ut videtur. P. denique inde a voce ^e usque ad العمل و كانت c) O. et M. sine punctis, L. يعثع, P. vertit. وكرجه نافع ليست d) M. وعلى e) Solus P. offert. f) M. عند; P. locum sic vertit:

والشهادات وهذا شاق مستبعد والفرق بينهما أن القصاص
والشهادات من الحقوق الخاصة التي يكثر المباشرة لها والقيم
بها فلم يصف الحفظ لها بالغلط فذلك لم يجز أن يعول فيها
على مجرد الخط والقوانين الدوائية من الحقوق العامة التي يقل
المباشر لها مع كثرتها وانتشارها فصاق حفظها بالغلط فذلك
جاز التعويل فيها على مجرد الخط وكذلك رواية الحديث وأما
الثاني وهو استيعاء الحقوق فهو على ضربين أحدهما استيفاءها
ممن وجبت عليه من العاملين والثاني استيفاءها من انقباضين
لها من العمال فأما استيفاءها من العاملين فيعمل فيها على إفراز
العمال بقبضها فأما العمل فيها على خطوط العمال بقبضها
فالذي عليه كتاب الديوان أنه إذا عرف الخط كان حجة
القبض سواء اعترف العامل بأنه خطه أو انكره إذا قيس بخطه
المعروف والذي عليه الفقهاء أنه أن لم يعترف العامل بأنه خطه
وانكره لم يلزمه ولم يكن حجة ^b القبض ولا يسوغ أن يقاس
بخطه في الإلزام اجباراً وإنما يقاس بخطه ارباباً ليعترف به طوعاً
وان اعترف بالخط وانكر القبض فالظاهر من مذهب الشافعي
أنه يكون من الحقوق السلطانية خاصة حجة للمعاملين ^c بالدفع
وحجة على العمال بالقبض اعتباراً بالعرف والظاهر من مذهب أبي
حنيفة أنه لا يكون حجة عليهم ولا للمعاملين حتى يقر به لفظاً
كالديون الخاصة وفيما قدمناه من الفرق بينهما مقنع وأما
استيعاؤه من العمال فإن كانت خرجاً إلى بيت المال لم يحتج

تا شنود از لفظ انكس كه از وی نقل ميكنند بايد

a) M. مباشرة et sic etiam paullo post. b) M. في addit.

c) M. للمعاملين et sic etiam paullo post.

فيها الى توقيع ولي الامر وكان اعتراف صاحب بيت المال بقبضها حجة في برأة العمال منها والكلام في خطئه اذا تجرد عن اقراره على ما قدمناه في ^a خطوط العمال أنه يكون حجة على الظاهر من مذهب الشافعي ولا يكون حجة على الظاهر من مذهب ابي حنيفة وان كانت خرجا من حقوق بيت المال ولم يكن خرجا اليه لم يمس العمال الا بتوقيع ولي الامر وكان التوقيع اذا عرفت صحته حجة مقنعة في جواز الدفع فاما في احتساب به فيجتمل على وجهين احدهما ان يكون الاحتساب به موقوفا على اعتراف الموقع له بقبض ما تضمنه لأن التوقيع حجة بالدفع اليه وليس بحجة في القبض منه والوجه الثاني يجتست به العامل في حقوق بيت المال فان انكر صاحب التوقيع القبض حاكم العامل فيه واخذ العامل باقامة الحجة عليه فان عدلها احلف صاحب التوقيع واخذ العامل بالغرم هذا الوجه اخص بعرف الديوان والوجه الاول اشبه بتحقيق الفقه فان استراب صاحب الديوان بالتوقيع لم يجتسب للعامل به على الوجهين معا حتى يعرضه على الموقع فان اعترف به صح وكان الاحتساب به على ما تقدم وان انكره لم يجتسب به للعامل ونظر في وجه الخراج فان ^b كان الى خاص موجود رجع به العامل عليه وان كان في جهات لا يمكن الرجوع بها سال العامل اختلاف الموقع على انكاره وان لم يعرف صحة الخرج لم يكن للموقع احلاف العامل لا في عرف السلطنة ولا في حكم القضاء فان علم بصحة الخرج فهو في عرف السلطنة مدفوع عن ^c احلاف الموقع وفي حكم القضاء يجاب اليه واما الثالث وهو

على M. ^c فلو M. ^b من Solus M. ^a

اثبات الرفوع فينقسم ثلاثة اقسام رفوع مساحة وعمل ورفوع قبض واستيفاء ورفوع خرج ونفقة فأما رفوع المساحة والعمل فان كانت اصولها مقدرة في الديوان اعتبر حجة الرفع بمقابلة الاصل واثبتت في الديوان ان وافقها وان لم يكن لهما في الديوان اصول عمل في اثباتها على قول رافعها وأما رفوع القبض والاستيفاء فيعمل في اثباتهما على مجرد قول رافعها لأنه يقرّ به على نفسه لا لها فأما رفوع الخرج والنفقة فرفعها مدّع لها فلا تقبل دعواه الا بالحجج البالغة فيها فان احتجّ بتوقيعات ولاية الامور استعرضها وكان الحكم فيها على ما قدّمناه من احكام التوقيعات وأما الرابع وهو محاسبة العمال فيختلف حكمها باختلاف ما تقلدوه وقد قدّمنا القول فيها فان كانوا من عمال الخراج لزمهم رفع الحساب ووجب على كاتب الديوان محاسبتهم على حجة ما رفعوه وان كانوا من عمال العشر لم يلزمهم على مذهب الشافعي رفع الحساب ولم يجب على كاتب الديوان محاسبتهم عليه لأنّ العشر عنده صدقة لا * يقف مصرفها على اجتهااد الولاية ^a ولو تقدّر أهلها بمصرفها اجزأت ويلزمهم على مذهب ابي حنيفة رفع الحساب ووجب على كاتب الديوان محاسبتهم عليه لأنّ مصرف الخراج والعشر عنده مشترك وانما حوسب من وجبت عليه محاسبته ^b من العمال نظر فان لم يقع بين العامل وكاتب الديوان خلاف كان كاتب الديوان مصدّقاً في ^c بقايا الحساب فان استراب به والى الامر كلفه احضار شواهد فان زالت الرينة عنه سقطت اليمين فيه وان لم تنزل

يتوقف بتصرفها على اجتهااد (اجتتهاده L.) الولاية M. ^a

^b) M. omittit. ^c) M. omittit.

الرببة وأراد ولي الأمر الإحلاف على ذلك أحلف العامل دون كاتب الديوان لأن المطالبة متوجهة على العامل دون الكاتب وإن اختلفا في الحساب نظر فإن كان اختلافهما في دخل فالقول فيه قول العامل لأنه مُنْكَر وإن كان اختلافهما في خرج فالقول فيه قول الكاتب لأنه منكر وإن كان اختلافهما في مساحة تمكن أعادتها اعتبرت بعد الاختلاف وعمل فيها على ما يخرج بصحيح الاعتبار فأما الخامس وهو إخراج الأحوال فهو استشهاد صاحب الديوان على ما ثبت فيه من فوائين *a* وحقوق فصار كالشهادة *b* واعتبر فيه شرطان أحدهما أن لا يخرج من الأحوال إلا ما علم *c* صحتة كما لا يشهد إلا بما علم وتحققه والثاني أن لا يبتدى بذلك حتى يستدعي منه كما لا يشهد إلا حتى يستشهد والمستدعي لإخراج الأحوال من نفذات *d* توقيعاته كما أن الشهود *e* عنده من نفذات أحكامه فإذا أخرج حالا * لزم الموقع *f* بإخراجها * الأخذ بها والعمل عليها كما يلزم الحاكم تنفيذ الحكم بما يشهد به الشهود عنده فإن استراب الموقع بإخراج الحال جاز أن بسأله من أين أخرجته وبطالبيه بإحضار شواهد الديوان بها وإن لم يجز للحاكم أن يسأل شاعدا عن سبب شهادته فإن أحضرها ووقع في النفس صحتها زالت عنه الرببة وإن عدمها وذكر أنه أخرجها من حفظه لتعذر علمه بها صار معلول القول والموقع مخبر بين *h* قبول ذلك منه أو رده عليه وليس له استخلافه وأما السادس وهو تصفح الظلمات *i*

علمت *c* M. كالشاهد *b* M. addit. وأحساب *a* L.
لزمه التوقيع *f* M. مشهد *P.*، المشهود *e* M. نفوذ *d* M.
المطالبات *i* M. في *h* M. omitit. *g* M.

فهو يختلف بحسب اختلاف التظلم وليس يخلوا من ان يكون المتظلم من الرعية او من العمال فان كان المتظلم من الرعية تظلم من عامل تحيفه في معاملته كان *a* صاحب الديوان فيها حاكماً *b* بينهما وجاز له ان يتصفح الظلامة ويزيل التحيف سواء وقع النظر اليه بذلك او لم يقع لأنه مندوب لحفظ القوانين واستيفاء الحقوق فصار بعقد الولاية مستحقاً لتصفح الظلامة فان منع منها امتنع *c* وصار عزلاً عن بعض ما كان اليه وان كان المتظلم عاملاً جوزف في حساب او غولط في معاملة صار صاحب الديوان فيها خصماً وكان المتصفح لها والى الامر

الباب التاسع عشر في احكام الجرائم

الجرائم محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعريض ولها عند التهمة حال *e* استبراء تقتضيه السياسة الدينية ولها عند ثبوتها وصحتها حال استيفاء توجبه الاحكام الشرعية فاما حالها بعد التهمة وقبل ثبوتها وصحتها فمعتبرة بحال الناظر فيها *f* فان كان حاكماً رفع اليه رجل قد اتهم بسرقة او زنا لم يكن للتهمة بها تأثير عنده ولم يجز ان يجسسه لكشف ولا لاستبراء ولا ان يأخذ به اسباب الاقرار اجباراً *g* ولم يسمع الدعوى *h* عليه في

a) M. فان *b)* M. حاكم *c)* M. الناظر *d)* M. اتبع et sic prius L. *e)* M. omittit, L. marg. exhibet. *f)* M. فيه *g)* M. جبرا *h)* M. البينة

السرقۃ إلا من خصم مستحق لما قرف *a* وراعى *b* ما يبدو
من اقرار المتهم *c* او انكاره وان اتهم بالزنا لم يسمع الدعى
عليه الا بعد ان يذكر المرأة التى زنا بها ويصف ما فعله بها
بما يكون زنا موجباً للحد فان اقر حده بموجب اقراره فان
انكر وكانت بينة سبعة عليها وان لم تكن بينة احلفه في
حقوق الادميين دون حقوق الله تعالى اذا طلب الخصم اليمين
وان كان الناظر الذى رفع اليه هذا المتهم اميراً او من ولاية
الاحداث والمعاون كان له مع هذا المتهم من اسباب الكشف
والاستبراء ما ليس للفصاة والحكام *d* وذلك من تسعة اوجه
يختلف بها حكم النظرين احدهما انه يجوز للامير *e* ان يسمع
قرف المتهم من *g* اعوان الامارة من غير تحقيق للدعى
المقره ويرجع الى قولهم في الاخبار عن حال المتهم وهل هو
من اهل الريب وهل هو بمعروف بمثل ما قرف به ام لا فان
برأوه من مثل ذلك خفت التهمة وضعفت وعجل اطلاقه ولم
يغلظ عليه وان قرفوه بامثاله وعرفوه باشباهه غلظت التهمة وقوت
واستعمل فيها من حال الكشف ما سذكر وليس هذا للفصاة
والثانى ان للامير ان يراعى شواهد الحال واوصاف المتهم في قوة
التهمة وضعفها فان كانت التهمة زنا وكان المتهم مضيعاً
للنساء ذا فكاهة وخلافة قويت التهمة وان كان *h* بضده ضعفت
* وان كانت التهمة بسرقة وكان المتهم بها ذا عيارة او في
بدنه انار ضرب او كان معه حين اخذ منقب قويت التهمة

a) M. بسرقتہ addit. *b*) L. ويراعى *c*) M. المتهم *d*) M.
sic etiam post. *e*) M. لالامام *f*) M. قذف *g*) M. كانت
h) M. ومن *g*) M.

وان كان بضدّه ضعفت *a* وليس هذا للقضاة والثالث ان للامير ان يعتجل حبس المتهم للكشف والاستبراء واختلف في مدّة حبسه لذلك فذكر ابو عبد الله الزبيرى من اصحاب الشافعى ان حبسًا *b* للاستبراء والكشف مقدّر بشهر واحد لا يتجاوزة وقال غيره بل ليس بمقدّر وهو موقوف على رأى الامام واجتهاده وهذا اشبه وليس للقضاة ان يحبس احدهم الا بحق وجب والرابع انه *d* يجوز للامير مع قوة التهمة ان يضرب المتهم ضرب التعزير لا ضرب الحد لياخذ بالصدق عن حاله فيما قرف به واتهم فان اقر وهو مصروب اعتبرت حاله فيما ضرب عليه فان ضرب ليقر لم يكن لاقراءه تحت *e* الضرب حكم وان ضرب ليصدق عن حاله واقر تحت الضرب قطع ضربه واستعيد اقراره فاذا اعاده كان ماخوذاً بالاقرار انثاني دون الاول فان اقتصر على الاقرار الاول ولم يستعده لم يضيّق عليه ان يعمل بالاقرار الاول وان كرهناه والخامس انه يجوز للامير فيمن تكررت منه الجرائم ولم ينزجر عنها بالحدود ان يستدبر حبسه اذا استنصر الناس بجرايمه حتى يموت بعد ان يقيم بقوته وكسوته من بيت المال ليدفع ضرورة عن الناس وان لم يكن ذلك للقضاة والسادس انه يجوز للامير احلاف المتهم استبراء لحاله وتغليظا عليه فى الكشف عن امره فى التهمة بحقوق الله تعالى وحقوق الادميين ولا يضيّق عليه ان يجعله بالطلاق والعتاق والصدقة كالابمان بالله فى البيعة السلطانية وليس للقضاة احلاف احد على غير حق ولا ان يجاوزوا الايمان بالله الى الطلاق او العتق والسابع

a) M. omittit, L. marg. exhibet. *b)* M. حبسه *c)* M. *d)* M. لا addit. *e)* M. بحسب, L. correxit.

أنّ للامير ان ياخذ اهل الجرائم بالتوبة اجباراً ويظهر من الوعيد عليهم ما يقودهم اليها طوعاً ولا يضيق عليه الوعيد بالقتل فيما لا يجب فيه القتل لانه وعيد الارهاب يخرج عن حدّ الكذب الى حيز التعزير والادب ولا يجوز ان يحقّق وعيده بالقتل فيقتل فيما لا يجب فيه القتل والثامن انه يجوز للامير ان يسمع شهادات اهل الملل ومن لا يجوز ان يسمع منه القصة اذا كثر عددهم والتاسع ان للامير النظر في المواتبات وان لم توجب غرماً ولا حدّاً فان لم يكن بواحد منهما اثر * سمع قول من سبق بالدعوى وان كان باحدهما اثر فقد ذهب بعضهم الى انه يبدأ بسماع دعوى من به الاثر ولا يراعى السبق والذي عليه اكثر الفقهاء انه يسمع قول اسبقهما بالدعوى ويكون انبندى بالمواتبة اعظمهما جرماً واغلظهما تاديباً ويجوز ان يخالف بينهما في التاديب من وجهين احدهما بحسب اختلافهما في الاقرار والتعدي والثاني بحسب اختلافهما في الهيبة والتصاون واذا راي من الصلاح في ردع السفلة ان يشهرهم وينادي عليهم بجرايمهم ساغ له ذلك فهذه اوجه يقع بها الفرق في الجرائم بين نظر الامراء والقضاة في حال الاستبراء وقبل ثبوت الحد لاختصاص الامير بالسياسة واختصاص القضاة بالاحكام

فصل فاما بعد ثبوت جرايمهم فيستوى في اقامة الحدود عليهم احوال الامراء والقضاة وثبوتها عليهم يكون من وجهين اقرار وبينّة ولكل واحد منهم حكم يُدّك في موضعه والحدود زواجر وضعها الله تعالى للردع عن ارتكاب ما حطر وتترك ما امر * لها

a) M. ولا, L. correxit. b) M. omittit, L. marg.

في الطبع من مغاليب ^a الشهوات الملهبة عن وعيد الآخرة بعاجل
اللذة فجعل الله تعالى من زواج الحدود ما يردع به ذا الجهالة
حذرا من ألم العقوبة وخيفة من نكال الفصيحة ليكون ما حذر
من محارمه ممنوعا وما أمر به من فروضه متبوعا ليكون ^b المصلحة
أعم والتكليف أتم قال الله تعالى وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ^c
يعنى في استنقاذهم من الجهالة وإرشادهم من الضلالة وكفهم عن
المعاصي وبعثهم على الطاعة وإذا كان كذلك فالزواج ضربان
حد وتعزير فاما الحدود فضربان أحدهما ما كان من حقوق الله
تعالى والثاني ما كان من حقوق الأدميين فاما المختصة
بحقوق الله تعالى فضربان أحدهما ما وجب في تركه مفروض
والثاني ما وجب في ارتكابه محظور فاما ما وجب في تركه
مفروض كترك الصلوة المفروضة حتى يخرج وقتها يسأل عن
تركها فان قال لنسيان أمر بها قضاء في وقت ذكرها ولم
ينتظر بها مثل وقتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ناسى
نسيها فليصلها إذا ذكرها فذلك وقتها لا كفارة لها غير ذلك
وان تركها لمرض صلاها بحسب طاقته من جلوس أو اضطجاع
قال الله تعالى ^d لا يكلف الله نفسا إلا وسعها لها وان تركها
جاحدا لوجوبها كان كافرا حكمة حكم المرتد يقتل بالردة
إذا لم يتب وان تركها استغفالا لفعلها مع اعترافه بوجوبها
فقد اختلف الفقهاء في حكمه فذهب أبو حنيفة إلى أنه
يضرب في وقت كل صلاة ولا يقتل وقال أحمد ابن حنبل
وطائفة من أصحاب الحديث يصير بتركها كافرا يقتل بالردة

^a) M. 107, 21, Sur. ^c) فتكون M. ^b) لنا في مغاليات ^a) M.

^d) Sur. 3, 286.

وذهب الشافعي الى أنه لا يكفر بتركها ولا يقتل حدًا ولا يصير مرتدًا ولا يقتل الا بعد الاستنابة فان تاب واجاب الى فعلها ترك وامر بها فان قال أصليها في منزلي وكَلَّتْ الى امانته ولم يجبر على فعلها بمشهد من الناس وأن امتنع من التوبة ولم يجب الى فعل الصلاة قُتِل بتركها في الحال على احد الفولين وبعد ثلاثة ايام في الفول الثاني وبقتله بِوَجْهِ بسيف صبرًا وقال ابو العباس بن سريح يقتله ضربًا بالخشب حتى يموت ويعدل عن السيف الموحى ليستدرک التوبة بتطاول المدى ^a واختلف اصحاب الشافعي في وجوب ^b قتله بترك الصلوات ^c الفوايت اذا امتنع من قضائها فذهب بعضهم الى ان قتله بها كالموقتات وذهب اخرون الى أنه لا يقتل بها لاستقرارها في الذمة بالفوات ويصلى عليه بعد قتله ويدفن في مقابر المسلمين لأنه منهم ويكون ماله لورثته فاما تارك الصيام فلا يقتل باجماع الفقهاء وجبس عن طعام ^d وشراب مدّ صيام شهر رمضان وسوّب تعزيرًا فان اجاب الى الصيام ترك ووكّل الى امانته فان شوهّد اكلاً عزّر ولم يقتل واما تارك الزكاة فلا يقتل بها وبوخسب اجبارًا من ماله ويعزّر ان ^e كتبها بغير شبهة وان تعدّر اخذها منه لامتناعه حورب عليها وان افضى الحرب الى قتله * حتى تؤخذ منه ^f كما حارب ابو بكر الصديق مانعي الزكاة واما الحجّ ففرضه عند الشافعي على التراخي ما بين الاستطاعة والموت فلا يتصور على

a) M. الموت b) M. وقت L. وجوب subter lin. scripsit.

c) L. الصلوة d) Solus M. hic et in sequente

voce articulum addit. e) M. وان f) M. omittit, L.

marg.

مذهبه تاخيره *a* عن وقته وهو عند ابي حنيفة على الفور
فيتصور على مذهبه تاخيره من وقته ولكنه لا يقتل به ولا يعزّر
عليه لأنه يفعله بعد الوقت أداء لا قضاء فان مات قبل ادائه
حج عنه من راس ماله واما الممتنع من حقوق الادميين من
ديون وغيرها فتؤخذ منه اجباراً اذا امكن وجبس بها اذا
تعدّرت الا ان يكون بها معسراً فينظر الى ميسره فهذا حكم
ما وجب بترك المفروضات فالما ما وجب بارتكاب المحظورات
فضربان احدهما ما كان من حقوق الله تعالى وهي اربعة حدّ
الزنا وحدّ الخمر وحدّ السرقة وحدّ المحاربة والضرب الثاني
من حقوق الادميين شيان حدّ القذف بالزنا والقذف في الجنايات
وسنذكر كل واحد منهما مفصلاً

الفصل الاول في حدّ الزنا فالزنا هو تغيب البالغ العاقل حشفة
ذكره في احد الفرجين من قبل او دبر ممتن لا عصية بينهما ولا
شبهة وجعل ابو حنيفة الزنا مختصاً بالقبل دون الدبر ويستوى
في حدّ الزنا حكم الزاني والزانية ولكل واحد منهما حالتان
بكر ومحصن فالما البكر فهو الذي لم يوطأ زوجة بنكاح فيحدّ
ان كان حراً مائة سوط تفرق في جميع بدنه الا الوجه والمقاتل
ليأخذ كل عضو حقه بسوط لا حديد فيقتل ولا خلص فلا
يولم *c* واختلف الفقهاء في تغريبه مع الجسد فمنع منه ابو
حنيفة اقتصاراً على جلده وقال مالك يغرب الرجل ولا تغرب المرأة
فاوجب الشافعي تغريبهما عاماً عن بلدهما الى مسافة اقلها يوم
وليلة لقوله صلعم خذوا عني قد *d* جعل الله لهن سبيلاً البكر

وقطع *a*) M. addit, L. delevit. *b*) Sic O., rell. في الحياة *c*) L.

فقد *d*) M. تعلم *c*) L.

بالبكر جلد مائة وتغريب عام والشيب بالشيب جلد مائة والرجم
 وحد الكافر والمسلم سواء عند الشافعي في الجلد والتغريب واما
 العبد ومن جرى عليه حكم الرق من المدبر والمكاتب وامر
 الولد فحدهم في الزنا جسون جلدة على النصف من حد الحر
 لنقصهم بالرق واختلف في تغريب من رق منهم فعيل لا يغرب
 لما في التغريب من الاضرار بسيدة وهو قول ملك وقيل يغرب
 اما ككاملا كالحر وهو قول داود * وقيل وهو ظاهر ^b مذهب
 الشافعي انه يغرب نصف عام كالجلد في تنصيفه واما المحصن
 فهو الذي اصاب زوجة بنكاح ^c وحدته الرجم بالاحجار او ما
 قام مقامها حتى يموت ولا يلزم توقي مقاييله بخلاف الجلد لان
 المقصود بالرجم الغنل ولا يجلد مع الرجم وقال داود يجلد
 مائة سوط ثم يرجم والجلد منسوخ في المحصن وقد رجم النبي
 صلعم ^d ماعزا ولم يجلد له وليس الاسلام شرطا في الحصانة فيرجم
 الكافر كالمسلم وقال ابو حنيفة الاسلام شرط في الحصانة فاذا
 زنا الكافر جلد ولم يرجم وقد رجم رسول الله صلعم يهوديين
 زنيا ولا يرجم الا محصنا فاما الحرية فهي من شروط الحصانة
 فاذا زنا العبد لم يرجم وان كان ذا زوجة جلد خمسين
 جلدة وقال داود يرجم كالحر واللواط واتيان البهايم زنا يوجب
 جلد البكر ورحم المحصن وقيل بل يوجب قتل البكر والمحصن
 وقال ابو حنيفة لا حد فيهما وقد روى عن النبي صلعم انه
 قال اقتلوا البهيمة ومن اناها واذا زنا بكر بمحصنة او المحصن
 بالبكر جلد البكر منهما ورجم المحصن واذا عاود الزنا بعد

a) M. حولا b) M. وظاهر solummodo. c) M. صحيح addit.

d) P. omittit.

لِلْحَدِّ حَدٌّ وَإِذَا زَنَا مَرَّأً قَبْلَ الْحَدِّ حَسَدٌ لِلْجَمِيعِ حَدًّا وَاحِدًا
وَالزَّنا يَثْبُتُ بِاحْسَدِ امْرِئٍ أَوْ بِاِقْرَارٍ أَوْ بِبَيِّنَةٍ فَأَمَّا الْاِقْرَارُ فَإِذَا اقْرَأَ
الْبَالِغُ الْعَاقِلُ بِالزَّنا مَرَّةً وَاحِدَةً طَوْعًا أَوْ قَهْرًا عَلَيْهِ الْحَدُّ وَقَالَ أَبُو
حَنِيفَةَ لَا اخْصَدُهُ حَتَّى يَقْرَأَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ وَإِذَا وَجِبَ لِلْحَدِّ عَلَيْهِ
بِاِقْرَارٍ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ قَبْلَ الْجُلْدِ * سَقَطَ عَنْهُ الْحَدُّ وَقَالَ أَبُو
حَنِيفَةَ لَا يَسْقُطُ الْحَدُّ بِرَجُوعِهِ عَنْهُ وَأَمَّا الْبَيِّنَةُ فَهِيَ أَنْ يَشْهَدَ
عَلَيْهِ بِفِعْلِ الزَّنا أَرْبَعَةُ رِجَالٍ عَدُولٍ لَا امْرَأَةَ فِيهِمْ يَذْكُرُونَ أَنَّهُمْ
شَاهَدُوا دُخُولَ ذَكَرِهِ فِي الْفَرْجِ كَدُخُولِ الْمَرْوَةِ فِي الْمَكْحَلَةِ فَإِنْ
لَمْ يَشَاهِدُوا ذَلِكَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ فَلَيْسَتْ شَهَادَةٌ فَإِذَا
قَامُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى حَقِّهَا لِمَجْتَمِعِينَ أَوْ مُتَفَرِّقِينَ قَبِلَتْ
شَهَادَتُهُمْ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ لَا يَقْبَلُهَا إِلَّا تَفَرَّقُوا فِي الْاِدَاءِ
وَأَجْعَلُهُمْ قَذْفَةً وَإِذَا شَهِدُوا بِالزَّنا بَعْدَ سَنَةٍ أَوْ أَكْثَرَ سَمِعْتَ
شَهَادَتَهُمْ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا أَسْمَعُهَا بَعْدَ سَنَةٍ وَأَجْعَلُهُمْ قَذْفَةً
وَإِذَا لَمْ يَكْمُلْ شُهُودُ الزَّنا أَرْبَعَةً فَهُمْ قَذْفَةٌ يَحْسُدُونَ فِي أَحَدٍ
الْقَوْلَيْنِ وَلَا يَحْسُدُونَ فِي الثَّانِي وَإِذَا شَهِدَتْ الْبَيِّنَةُ عَلَى اِقْرَارِهِ
بِالزَّنا جَازَ الْاِفْتِصَارُ عَلَى شَاهِدَيْنِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَلَا يَجُوزُ
فِي الْفِعْلِ الثَّانِي اِقْتُلْ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَأَنَا رَجَمُ الزَّانِي بِالْبَيِّنَةِ حَفَرْتُ
لَهُ بَيْرًا عِنْدَ رَجْمِهِ يَنْزِلُ فِيهَا إِلَى وَسْطِهِ يَمْنَعُهُ مِنَ الْهَرَبِ فَإِنْ هَرَبَ
اتَّبَعَ وَرَجَمَ حَتَّى يَمُوتَ وَإِنْ رَجَمَ بِاِقْرَارِهِ لَمْ تَحْفَرْ لَهُ وَإِنْ
هَرَبَ لَمْ يَتَّبَعَ وَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَوْ مِنْ حُكْمِ بَرَجْمِهِ مِنَ الْوَلَاةِ أَنْ
يَحْضُرَ بَرَجْمَهُ وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَحْضُرَ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَجُوزُ أَنْ
يُرْجَمَ إِلَّا بِحَضْرِهِ مِنْ حُكْمِ بَرَجْمِهِ وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعِدُّ

a) Lacuna in M., quam L. alia manu explet. b) M. addit. كذلك

يا أنيس ^a على هذه المرأة فان اعترفت فارجمها ويجوز ان لا يحضر الشهود رجمه وقال ابو حنيفة يجب حضورهم وأن يكونوا أول من يرميه ولا تحدد حامل حتى تضع ولا بعد الوضع حتى يوجد لولدها مريض وان ادعى في الزنا شبهة محتملة من نكاح فاسد او اشتبهت عليه بزوجه او جهل تحريم الزنا وهو حديث الاسلام دُرِي بها عنه الحد قال النبي صلعم ادروا الحدود بالشبهات وقال ابو حنيفة اذا اشتبهت عليه الاجنبية بزوجه لم يكن ذلك شبهة له وحد من اصابتها واذا اصاب ذات محرم بعقد نكاح حد ولا يكون العقد مع تحريمها بالنص شبهة في در الحد وجعله ابو حنيفة شبهة يسقط به الحد عنه واذا تاب الزاني بعد القدرة عليه لم يسقط عنه الحد ولو تاب قبل القدرة عليه يسقط عنه الحد في اظهر القولين قال الله تعالى ^b ثم ان ربك للذنبن عملوا السوء بجهالة ثم تابوا من بعد ذلك واصلحوا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وفي قوله بجهالة تاويلان احدهما بجهالة سوء والثاني لغلبة الشهوة مع العلم بانها سوء وهذا اظهر التاويلين لكن من جهل بانها سوء لم ياتر بها ولا يجدد لاحد ان يشفع في اسقاط حد عن زان ولا غيره ولا يجدد للمشفوع اليه ان يشفع فيه قال الله تعالى ^c من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها وفي الحسنة والسيئة ثلاث تاويلات احدها ان الشفاعة للحسنة التماس الخير لئلا يشفع له والشفاعة السيئة التماس الشر له وهذا قول الحسن والمجاهد والثاني ان الحسنة الدعاء

^a) Solus M. اعد addit. ^b) Sur. 16, 120. ^c) Sur. 4, 87.

للمؤمنين والمؤمنات والسيئة الدعاء عليهم والثالث وهو محتمل ان الحسنه تخليصه من الظلم والسيئة دفعه عن الحق وفي الكفل تاويلان احدهما الاثر وهو قول الحسن والثاني انه النصيب وهو قول السدي

الفصل الثاني في قطع السرقة وكل مال محرر بلغت قيمته نصاباً اذا سرقه بالغ عاقل لا شبهة له في المال ولا في حرزه قطعت يده اليمنى من مفصل الكوع فان سرق ثانية بعد قطعه اما من ذلك المال بعد احرازه او من غيره قطعت رجلاه اليسرى من مفصل الكعب فان سرق ثالثة قال ابو حنيفة لا يقطع فيها وعند الشافعي يقطع في الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة رجلاه اليمنى وان سرق خامسة عزر ولم يقتل وان سرق مراراً قبل القطع فليس عليه الا قطع واحد واختلف الفقهاء في قدر النصاب الذي تقطع فيه يده فذهب الشافعي الى انه مقدّر بما تبلغ قيمته ربع دينار فصاعداً من غالب الدنانير الجيدة وقال ابو حنيفة هو مقدّر بعشرة دراهم او دينار ولا يقطع في اقل منه وقدره ابراهيم النخعي اربعين درهما واربعة دنانير وقدره ابن ابي ليلى خمسة دراهم وقدره مالك بثلاثة دراهم وقال داود يقطع في الكثير والقليل من غير تقدير واختلف الفقهاء في المال الذي تقطع فيه اليد فذهب الشافعي الى انه يقطع في كل مال حرم على سارقه وقال ابو حنيفة لا يقطع فيما كان اصله مباحاً كالصيد والخطب والخشيش وعند الشافعي يقطع فيه بعد تملكه وقال ابو حنيفة لا يقطع في الطعام الرطب وعند الشافعي يقطع فيه وقال ابو حنيفة لا يقطع سارق المصحف وعند الشافعي يقطع وقال ابو حنيفة لا يقطع اذا سرق من قناديل المسجد او استار الكعبة وعند الشافعي يقطع واذا سرق عبداً صغيراً لا يعقل او

اعجميا لا يفهم قطع عند الشافعي وقال ابو حنيفة لا يقطع ولو سرق صبيا صغيرا لم يقطع وقال مالك يقطع واختلف الفقهاء في الحرز فشدد عنهم داود ولم يعتبره وقطع كل سارق من حرز او من غير حرز وذهب جمهورهم الى اعتبار الحرز في وجوب القطع وانه لا قطع على من سرق من غير حرز روى عن النبي صلعم انه قال لا قطع في جريسة الخيل حتى يولى^a الى معاقبتها وهكذا لو استعار فجدد لم يقطع وقال احمد بن حنبل يقطع واختلف من جعل الحرز شرطا في صفته فسوى ابو حنيفة بين الاحراز في كل الاموال وجعل حرز اقل الاموال * حرز اجلها^b والاحراز عند الشافعي تختلف باختلاف الاموال اعتبارا بالعرف فيها فيخفف للحرز فيها قلت قيمته من الخشب والخطب وبغلظ وبشدد فيها كثرت قيمته من الذهب والفضة فلا يحصل حرز للخطب حرزا للفضة والذهب فيقطع سارق الخشب منه ولا يقطع سارق الذهب والفضة منه ويقطع نباش القبور اذا سرق اكفان موتها لان القبور احراز لها في العرف وان لم تكن احرازاً لغيرها من الاموال وقال ابو حنيفة لا يقطع النبش لان القبر ليس بحرز لغير الكفن واذا شد الرجل متاعه على بهيمة سائرة كما جرت العادة بمثله فسرق سارق من المتاع ما بلغت قيمته ربع دينار قطع لانه سارق من حرز ولو سرق البهيمة وما عليها لم يقطع لانه سارق للحرز والمكروز ولو سرق اثناء من فضة او ذهب قسطع وان كان استعماله محظورا لانه مال مملوك سواء كان فيه طعام او لم يكن وقال ابو حنيفة ان كان في الاناء المسروق طعام او شراب او

حرزا M. b) يوقى P. حتى omisso ساوى M. a) لاجلها

ماء مشروب فسرقها لم يقطع ولو افرغ الاناء من الطعام والشراب
ثم سرقة قطع واذا اشترك اثنان في نقب الخرز ثم انفرد احدهما
باخذ المال قطع المنفرد منهما بالاخذ دون المشارك في النقب
ولو اشترك اثنان فنقب احدهما ولم ياخذ واخذ الآخر ولم
ينقب لم يقطع واحد منهما وفي مثلها قال الشافعي
اللس الظريف لا يقطع واذا دخل الخرز واستهلك المال فيه غرم
ولم يقطع واذا قلع السارق والمال باق رت على مالكة فان عاد
السارق بعد قطعه فسرق ثانية بعد احرازه قطع وقال ابو حنيفة
لا يقطع في مال مرتين واذا استهلك السارق ما سرقة قطع واغرم
وقال ابو حنيفة ان قطع لم يغرم وان اغرم لم يقطع واذا
وُهِبَتْ له السرقة لم يسقط عنه القطع وقال ابو حنيفة يسقط
واذا عفا رب المال عن القطع لم يسقط قد عفا صفوان بن امية
عن سارق ردايه فقال رسول الله صلعم لا عفا الله عني ان عفوت
وامر بقطعه وحكى ان معاوية اُتي بلصوص فقطعهم حتى بقى
واحد منهم فقدم ليقطع فقال

(الطويل) يميني امير المؤمنين اُعيذها

بعفوك ان تلقى نكالا يبينها ^a

يدي كانت الحسناء * لو تم سترها ^b

ولا ^c تقدم الحسناء عابا ^d يشينها

^a) P. *بعفوك ان جاءت بفعل يبينها* et in fine addit: *يبين در بيت اول از بينونة است*; M. *يشينها* et *pro مكانا* *يبينها*; *بمعنى قطع*
فلا L. ^c) لو لم دشر بها L. ^b) *quod L. offert.* ^d) P. *حيبا*

فلا خير في الديننا * وكانت خبيثة ^a

إذا ما شمال ^b فارقتها يمينها

فقال معاوية كيف أصنع بك وقد قطعت أصحابك فقالت أم السارق اجعلها من * جملة الذنوب ^c التي تنوب ^d منها فخلا سبيله فكان أول حد ترك في الاسلام وبستوى في قطع السرقة الرجل والمرأة والحُر والعبد والمسلم والكافر ولا يقطع صبي ولا يقطع المسغمى عليه إذا سرق في اغمايه ولا يقطع عبد سرق من مال سيده ولا والد سرق من مال ولده وقال داود يقطعان

الفصل الثالث في حد الخمر وكل ما اسكر كثيره او قليله من خمر او نبيذ حرام ^e حد شارب سواء سكر منه او لم يسكر وقال ابو حنيفة يحد من شرب الخمر وان لم يسكر ولا يحد من شرب النبيذ حتى يسكر والحد ان يجلد اربعين بالايدي واطراف الثياب ويبتكت بالقول المعص والكلام الرادع للخبر المأثور فيه وقيل بل يحد بالسوط اعتباراً بساير الحدود وجوز ان يتجاوز الاربعين اذا لم يرتدع بها الى ثمانين جلده فان عمر رضى الله عنه حد شارب الخمر اربعين الى ان رأى تهافت الناس فيه فشاور الصحابة فيه وقال ارى الناس قد تهافتوا في شرب الخمر فماذا ترون فقال على عليه السلام ارى ان تحده ثمانين لانه اذا شرب الخمر سكر واذا سكر هذى واذا هذى افترى فحد ثمانين حد الغرية فجلد فيه عمر بقية ايامه والائمة من بعده ثمانين فقال على عليه السلام ما احدث اقيم

الى M. ^d) نسوبك M. ^c) شمالى P. ^b) ولا في نعيمها P. ^a)
ولا الامور M. ^f) M. ^e) omittit. addit. الله

عليه الحد فيموت فأجد في نفسي منه شئاً لحق قتلته إلا شارب
 الخمر فإنه شئ رأيناه بعد رسول الله صلعم فإن حد شارب الخمر
 أربعين فمات منها كانت نفسه هدرًا وإن حد ثمانين فمات
 ضمننت نفسه وفي قدر ما بضمن منها قولان أحدهما جميع ديته
 لمجاوزته النقص في حده والثاني نصف ديته لأن نصف حده نص
 ونصفه مزيد ومن أكره على شرب الخمر أو شربها وهو لا يعلم أنها
 حرام فلا حد عليه وإن شربها لعطش حد لأنها لا تروى وإن
 شربها لداء لم يحد لأنه ربما يبرأ بها وإذا اعتقد اباحة النبيذ
 حد وإن كان على عدالته ولا يحد السكران حتى يقر بشرب الخمر
 المسكر أو يشهد عليه شاهدان أنه شرب مختارًا ما لم يعلم
 أنه مسكر وقال أبو عبيد الله الزبيرى أحده للسكر وهذا سهو
 لأنه قد يكره على شرب المسكر أو يشرب ما لا يعلم أنه مسكر
 وحكم السكران في جريان الأحكام عليه كالصاحي إذا كان
 عاصيا بسكرة فإن * خرج عن حكم المعصية لا كراهه على
 شرب الخمر أو شرب ما لا يعلم أنه مسكر لم يجر عليه قلم
 كالمغشى عليه واختلف في حد السكر فذهب أبو حنيفة إلى أن
 حد السكر ما زال معه العقل حتى لا يفرق بين الأرض والسماء
 ولا يعرف أمه من زوجته وحده أصحاب الشافعي بأنه ما أفضى
 بصاحبه إلى أن يتكلم بلسان منكسر ومعنى غير منتظم ويتصرف
 بحركة مختبئ ومشى متمسكًا وإذا جمع بين اضطراب
 الكلام فهما وافيهاً وبين اضطراب الحركة مشياً وقبلاً
 صار داخلاً في حد السكر وما زاد على هذا فهو زيادة في
 حد السكر

الفصل الرابع في حد القذف واللعان وحد القذف بالنزنا ثمانون
 جلد ورد النص بها وانعقد الاجماع عليها لا يزداد فيها ولا
 ينقص منها وهو من حقوق الادميين يستحق بالطلب وبسقط
 بالعفو فاذا اجتمعت في المقدوف بالنزنا خمسة شروط وفي القاذف
 ثلاثة شروط وجب الحد فيه اما الشروط الخمسة في المقدوف
 فهو ان يكون بالغاً عاقلاً مسلماً حراً عفيفاً فان كان صبياً او
 مجنوناً او عبداً او كافراً او مساقط العصمة بنزنا حد فيه فلا
 حد على قاذفه ولكن يعزر لاجل الاذاء ولبراءة اللسان واما الشروط
 الثلاثة في القاذف فهو ان يكون بالغاً عاقلاً حراً فان كان صغيراً
 او مجنوناً لم يحد ولم يعزر وان كان عبداً حد اربعين نصف
 الحد للحر لنصفه بالرق ويحد الكافر كالمسلم وتحد المرأة كالرجل
 ويفسق القاذف ولا يعمل بشهادته ان تاب زال فسقه وقبلت
 شهادته قبل الحد وبعده وقال ابو حنيفة تقبل شهادته ان تاب
 قبل الحد ولا تقبل شهادته ان تاب بعد الحد والقذف باللوواط
 واقتيان البهايم كقذف بالنزنا في وجوب الحد ولا يحد القاذف
 بالكفر والسرقة ويعزر لاجل الاذى والقذف بالنزنا ما كان صريحا
 فيه كقوله يا زان او قد زנית او رايتك تنزني فان قال يا فاجر او
 يا فاسق او يا لوطي كان كناية لاحتماله فلا يجب به الحد
 الا ان يريد به القذف ولو قال يا عاهر كانت كناية عن بعض
 اصحاب الشافعي لاحتماله وصريحا عند آخرين لقول النبي صلعم
 الولد للفراش وللعاهر الحجر وجعل ملك رحمه الله التعريض فيه
 كالصريح في وجوب الحد والتعريض ان يقول في حال الغضب
 والملاحاة انا ما زנית فجعله بمثابة قوله اذك زנית ولا حد في
 التعريض عند الشافعي واي حنيفة رحمه الله حتى يقر انه
 اراد به القذف فاذا قال يا ابن الزانيين كان قاذفا لا يويه دونه

فيحدّ لهما ان طلبا او احدهما الا ان يكونا ميّتين فيكون الحد موروثا عنهما وقال ابو حنيفة حدّ القذف لا يورث ولو اراد المذدوف ان يصالح عن حدّ القذف بمال لم يجز واذا قذف الرجل اباه حدّ له ولو قذف ابنه لم يحدّ واذا لم يحدّ القاذف حتى زنا المذدوف لم يسقط حدّ القذف وقال ابو حنيفة يسقط واذا قذف الرجل زوجته ^a بالزنا حدّ لها الا ان يلاعن منها واللعان ان يقول في المسجد الجامع على المنبر او عنده بمحض من الحاكم وشهود اقلية اربعة اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميت به زوجتي هذه من الزنا بفلان وان هذا الولد من زنا وما هو مني ان اراد ان ينفي ولدًا ^b ويكرّر ذلك اربعًا ثم يقول في الخامسة لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيما رميتها به من الزنا بفلان ان كان ذكر الزاني بها وان هذا الولد من الزنا ما هو مني فاذا قل هذا فقد اكمل لعانه وسقط حدّ القذف عنه ووجب به حدّ الزنا على زوجته الا ان تلاعن فتقول اشهد بالله ان زوجي هذا لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا بفلان وان هذا الولد منه وما هو من زنا تكرر ذلك اربعًا ثم تقول في الخامسة وعلى غضب الله ان كان زوجي هذا من الصادقين فيما رماني به من الزنا بفلان فاذا كملت هذه سقط حدّ الزنا عنها وانتفى الولد عن الزوج ووقعت الفرقة بينهما وحرمست على الابد واختلف الفقهاء فيما وقعت به الفرقة فذهب الشافعي الى ان الفرقة واقعة بلعان الزوج وحده وقال مالك الفرقة بلعانهما معًا وقال ابو حنيفة لا تقع الفرقة بلعانهما حتى يفرق بينهما الحاكم واذا قذفت المرأة زوجها

الولد M. ^b امراته M. ^a

حُدَّتْ ولم تلتعن وإذا اكذب الزوج نفسه بسعد اللعان
لحق به الولد وحد للعذف ولم تحل له الزوجة عند الشافعي
واحلها ابو حنيفة

الفصل الخامس في قود الجنائيات وعقوباتها والجنسيات على النفوس
ثلاثة عمد وخطا وعمد شبه الخطا فاما العمد المحض فهو ان
يتعمد قتل النفس بما يقطع بحده كالحديد^a او بما يمر في
اللحم مور الحديد او ما يقتل غالبا بثقله كما الحجارة^b والخشب
فهو قتل عمد يوجب الحد وقال ابو حنيفة العمد الموجب
للقود ما قتل بحده من حديد وغيره اذا مار في اللحم مورا
ولا يكون ما قتل * بثقله او اله من الاحجار^c والخشب
عمدا ولا يوجب قودا وحكم العمد عند الشافعي ان يكون
ولي المقتول مختيرا مع تكافي الدمين بين^d القود والدية وقال
ابو حنيفة لولي المقتول ان ينفرد بالقود وليست له الدية الا
عن مرضاة القاتل وولي الدم هو وارث المال من ذكر او انثى
بفرض او تعصيب وقال مالك اولياؤه ذكور الورثة دون اناتهم
ولا قود لهم الا ان يجتمعوا على استيفائه فان عفا احدهم سقط
القود ووجبت الدية وقال مالك لا يسقط اذا كان فيهم صغير
او مجنون لم يكن للبالغ والعافل ان ينفرد بالقود وتكافي
الدمين عند الشافعي ان لا يفضل القاتل على المقتول بحربة
ولا اسلام فان فضل القاتل عليه باحدكما فقتل عبدا او مسلم
كافرا فلا قود عليه وقال ابو حنيفة لا اعتبار بهذا التكافي فيقتل
الحر بالعبد والمسلم بالكافر كما يقتل العبد بالحر والكافر بالمسلم

حرا M. c) السعة من الاحجار M. b) M. omittit. a)

d) M. مع

وما تتحاماها النفوس من هذا وتاباه * قد منع a القايلين به من
العجل عليه حكى الله رفع الى ابي يوسف القاضى مسلم قتل
كافراً فحكم عليه بالقود فاتاه رجل برقعة فلقاها اليه فاذا
فيها مكتوب

(السريع) يا قاتل المسلم بالكافر جُرَّت وما العادل كالجائر b
يا من ببغداد واطرافها من علماء الناس او شاعر
استرجعوا وابكوا على دينكم واصطبروا فالاجر للصابر
جار على الدين ابو يوسف بقتله المومن بالكافر
فدخل ابو يوسف على الرشيد واخبره الخبر واقرأه الرقعة فقال
له الرشيد قد اركب هذا الامر بحيلة ليلا تكون فتنة فخرج ابو
يوسف وطلب اصحاب الدم ببينة على صحة الدية وثبوتها
فلم ياتوا بها فاسقط القود والتوصل الى مثل هذا سايع عند
ظهور المصلحة فيه وبقتل العبد بالعبد وان فصلت قيمة القاتل
على المقتول وقال ابو حنيفة لا قود على القاتل اذا زادت قيمته
على قيمة المقتول واذا اختلف اديان الكفار قيد بعضهم ببعض
ويقاد الرجل بالمرأة والمرأة بالرجل والكبير بالصغير والعاقل
بالمجنون ولا قود على صبي ولا مجنون ولا يقاد والد بولد
ويقاد الولد بالوالد والاخ بالاخ واما الخطا المحض فهو ان ينسب
اليه القتل من غير قصد لا يقاد القاتل بالمقتول كرجل رمى هدهما
فامات انسانا او حفر بيرا فوق فسيها انسان او اشرع
جناحا فوق على انسان او ركب دابة فرمحت انسانا او وقع
حجرا فعثر به انسان فهذا وما اشبهه اذا حدث عنه الموت قتل
خطاء محض يوجب الدية دون القود وتكون على عاقلة للجاني

a) M. مع solummodo. b) P. بالجائر

لا في ماله موجلة في ثلاث سنين من حين يموت القتل وقال ابو حنيفة من حين يحكم الحاكم بدينته والعاقلة من عدا الالباء والابناء من العصابات فلا يحمله الاب وان عدا ولا الابن وان سفل وجعل ابو حنيفة ومالك الالباء والابناء من العاقلة ولا يتحمل القتاتل مع العاقلة شيئا من الدية وقال ابو حنيفة وملك يكون القتاتل كاحد العاقلة والذي يتحمل المومس منهم في كل سنة نصف دينار او تقديره من الابل ويتحمل الاوسط ربع دينار او تقديره من الابل ولا يتحمل الفقير شيئا منها ومن ايسر بعد فقرة تحمل ومن افتقر بعد يساره لم يتحمل ودية نفس الحر المسلم ان قدرت ذهباً الف دينار من غالب الدنانير الجيدة وان قدرت ورقاً اثنا عشر الف درهم وقال ابو حنيفة عشرة الاف درهم وان كانت ابلا فهي مائة بعير اخماسا منها عشرون ابنة مخاض وعشرون ابنة لبون وعشرون ابن لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة واصل الدية الابل وما عداها بدل ودية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس والاطراف واختلف في دية اليهودي والنصراني فذهب ابو حنيفة الى انها كدية المسلم وقال ملك نصف دية المسلم وعند الشافعي انها ثلث دية المسلم واما المجوسي فدينته ثلثا عشر دية المسلم ثمانماية درهم ودية العبد قيمته ما بلغت وان زادت على دية الحر اضعافا عند الشافعي وقال ابو حنيفة لا تبلغ بها دية الحر اذا زادت وانقص منها عشرة دراهم واما العمد شبه الخطا فهو ان يكون عامدا في الفعل غير قاصد للقتل كرجل ضرب رجلا بخشبة او رمى بحجر يجوز ان يسلم ^a من مثلها او يتلف فافضى الى قتله او كعالم

^a) منها M.

ضرب صبيها بمعهود أو عزر السلطان رجلا على نذب قتلها فلا
قود عليه في هذا القتل وفيه الدية على العاقلة مغلظة وتغليظها
في الذهب وأنفضته والورق أن زاد عليها ثلثها وفي الأبل أن
تكون أثلاثا منها ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه
في بطونها أولادها وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحمل العاقلة
عبدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا ودية الخطأ للحص في الحرم
والأشهر الحرم وفي الحرم مغلظة ودية العمد للحص إذا عفا
فيه عن القود مغلظة تستحق في مال القاتل حالة وإذا اشترك
للجماعة في قتل واحد وجب القود على جميعهم فعليهم دية
واحدة وإن كثروا ولو لي الدم أن يعفوا عن من شاء منهم ويقتل
بأقبيهم وإن عفا عن جميعهم فعليهم دية واحدة تقسط عليهم
على عدد رؤسهم فإن كان بعضهم ذابحا وبعضهم جارحا أو موجها
فالقود في النفس على الذابح الموجب والجارح ماخوف بحكم
الجراحة دون النفس وإذا قتل الواحد جماعة قتل لأول ولزمنته
في ماله دية الباقيين وقال أبو حنيفة يقتل جميعهم ولا دية عليه
وإذا قتلهم في حالة واحدة أقرع بينهم وكان القود لمن قرع
منهم إلا أن يتراضوا على تسليم القود لأحدهم فيفاد له ويلزم
في ماله ديات الباقيين وإذا أمر المظاع رجلا بالقتل فالقود على
الأمر والمأمور معا ولو كان الأمر غير مظاع كان القود على
المأمور دون الأمر وإذا أكره على القتل وجب القود على المكره
وفي وجوبه على المكره قولان فأما القود في الأطراف فكذلك طرف
قطع من مفصل ففيه القود فيقاد من اليد باليد والرجل بالرجل
والأصبع بالأصبع والأنملة بالأنملة والسن بالسن وبمثلها ولا تقاد يمين
بيسرى ولا عليا بسفلى ولا ضرس بسن ولا ثنية برباعية ولا
يوخذ سن من قد ثغر سن من لم يثغر ولا تؤخذ يد

سليبة بيد شلاء ولا لسان ناطق بلسان اخرس وتوخخذ اليد
الكاتبة والصانعة بيد من ليس بكاتب ولا صانع وتوخخذ العين
بالعين وتوخخذ النجلء بالحولاء والعشواء ولا توخذ العين انقايسة
واليد الشلاء الا بمثلها ويقاد الانف الذي يشتم بالانف الاخشم
وانن السميع باذن الاصم وقال ملك لا قود عليه ويقاد من العرق
بالعجمي ومن الشريف بالدني فان عفا عن القود بهذه الاطراف
الى الدية ففي اليدين الدية الكاملة وفي احدهما نصف الدية
وفي كل اصبع عشر الدية وهو عشر من الابل وفي كل احد من
انامل الاصابع ثلاثة وثلاث الا انملة الابهام ففيها خمس من
الابل ودية اليدين كالرجلين الا في اناملهما فيكون في كل
انملة منها خمس من الابل وفي العينين الدية وفي احدهما
نصف الدية ولا فضل لعين الاعور على من ليس باعور وارجب
ملك رحمه الله في عين الاعور بجميع الدية وفي الجفون الاربع
جميع الدية وفي كل واحد منها ربع الدية وفي الانف الدية وفي
الاذنين الدية وفي احدهما نصف الدية وفي اللسان الدية وفي
الشففتين ربع الدية وفي كل سن خمس من الابل ولا فضل لسن
على ضرس ولا لثنينة على ناجذ وفي دهاب السمع الدية فان
قطع اذنيه فذهب سمعه فعليه ديتان وكذلك لو قطع انفه
فذهب شمه فعليه ديتان وفي اذهب الكلام الدية فان قطع
لسانه فذهب كلامه فعليه دية واحدة وفي اذهب العقل الدية
وفي اذهب الذكر الدية وذكر الخصى والعنيتين وغيرها سواء وقال
ابو حنيفة في ذكر العنيتين والخصى حكومة وفي الانثيين الدية
وفي احدهما نصف الدية وفي ثديي المرأة ديتاهما وفي
احدهما نصف الدية وفي ثديي الرجل حكومة وقيل
دية واما الشجاج فاولها الحارصة وهي التي اخذت في

الجلد ^a ولا قود فيها ولا دية وفيها حكومة ثم الدامية وهي التي
 اخذت في الجلد وادمت وفيها حكومة * ثم الدامعة وهي التي
 قد خرج دماؤها من قطع الجلد كالدمعة وفيها حكومة ثم
 المتلاحمة وهي التي قطعت واخذت في اللحم وفيها حكومة ^b
 ثم الباضعة وهي التي قطعت اللحم بعد الجلد وفيها حكومة ثم
 السحاق وهي التي قطعت جميع اللحم بعد الجلد وابقت
 على عظم الراس غشاوة رقيقة وفيها حكومة وحكومات هذه
 الشجاج تزيد على حسب ترتيبها ثم الموضحة وهي التي
 قطعت للجلد واللحم والغشاوة واوضحت عن العظم ففيها القود
 فان عفا عنها ففيها خمس من الابل ثم الهاشمة وهي التي
 اوضحت عن اللحم حتى ظهر وهشمت عظم الراس حتى
 تكسر وفيها عشر من الابل فان اراد القود من الهشم لم يكن له
 وان اراد من الموضحة قيد له منها واعطى في زيادة الهشم
 خمسا من الابل وقال ملك في الهشم حكومة ثم المنقلة وهي
 التي اوضحت وهشمت حتى شظى العظم وزال عن موضعه
 واحتاج الى نغله واعادته وفيها خمس عشرة من الابل فان
 استعاد من الموضحة اعطى في الهشم والتنقييل عشرا من الابل
 ثم المامومة وتسمى الدامغة وهي التي وصلت الى ام الدعاغ
 وفيها ثلث الدية واما جراح الجسد لا تقدر دية نى منها الا
 الجايغة وهي الواصلة الى الجوف وفيها ثلث الدية ولا قود في
 جراح الجسد الا الموضحة عن عظم ففيها حكومة واذا قطعت
 اطرافه فاندملت وجبت عليه ديانها وان كانت اضعاف دية
 النفس ولومات منها قبل اندمالها كانت عليه الدية دية النفس

^a) M. وادمت addit. ^b) M. omitit.

وسقطت ديات الاطراف ولومات بعد اندمال بعضها وجبت عليه
 دية النفس فيما لم يندمل مع دية الاطراف وفيما اندمل
 من لسان الاخرس ويسد الاشمل والاصبع الزايد والعين القاينة
 حكومة والحكومة في جميع ذلك ان يقوم الحاكم المجنى عليه
 لو كان عبدا لم يُجَنَّ عليه ثم يقومه لو كان عبدا بعد الجناية
 عليه ويعتبر ما بين الفيتمين من دية فيكون قدر الحكومة في
 جنايته واذا ضرب بـطـن امرأة فالتقت من الضرب جنينا ميتا
 ففيه اذا كان حرا غرة عبد او امة تحملها العاقلة ولو كان مملوكا
 ففيه عشر قيمة امة يستوفى فيه الذكر والانثى فان استهل
 الجنين صارخا ففيه الدية كاملة ويفرق بين الذكر والانثى
 وعلى كل قاتل نفس ضمن ديتها الكفارة امدا كان او خاطئا
 وواجبها ابو حنيفة على الخاطي دون العاقد والكفارة عتق
 رقبة مومنة سليمة من العيوب المضرة بالعمل فان اعوزها صام
 شهرين متتابعين فان عجز عنها اطعم ستين مسكينا في احد
 القوليين ولا شئ عليه في الفول الاخر واذا ادعى قوم قتلا على
 قوم ومع الدعوى اللوث واللوث ان يعنوا بالدعوى ما يوقع في
 النفس صدق المدعى فيصير انقول باللوث قول المدعى فيحلف
 خمسين يمينًا ويحكم له بالدية دون القود ولو نكل المدعى
 عن ايمين او بعضها حلف المدعى عليه خمسين يمينًا وبرئ
 واذا وجب القود في نفس او طرف لم يكن لوليّه^a ان ينفرد
 باستيفائه الا باذن السلطان فان كان في طرف لم يمكنه السلطان من
 استيفائه حتى يتولاّه غيره واجرة الذي يتولاّه في مال المقتص
 منه* دون المقتص له وقال ابو حنيفة يكون في مال المقتص له

^a) لنفسه M.

دون المقتض منه ^a فان كان القصاص في نفس جاز ان يائن له
السلطان في استيفايه بنفسه اذا كان ثابت النفس عند استيفايه
والا استوفاه السلطان له بأوْحى سيف وامضاء فان تفرد ولى القود
باستيفايه من نفس او طرف ولم يتعدى منزلة السلطان لاقتيات
عليه وقد صار الى حقه بالقود فلا تنى عليه

الفصل السادس في التعزير والتعزير تاديب على ذنوب لم تشرع فيها
للحدود ويختلف حكمه باختلاف حاله وحال فاعله فيوافق الحدود
من وجه وهو انه تاديب استصلاح وزجر يختلف بحسب اختلاف
الذنب ويخالف للحدود من ثلاثة اوجه احدها ان تاديب ذى
الهيبة من اهل الصيانة احق من تاديب اهل البداء والسفاهة
لقول النبی صلعم اقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم فتدرج في الناس
على منازلهم فان تساوا في الحدود المقتدرة فيكون تعزير من جل
قسدرة بالاعراض عنه وتعزير من دونه بالتعنيف له وتعزير من
دونه بزواجهم الكلام وحاية الاستخفاف الذى لا قذف فيه ولا
سب ثم يعدل بمن دون ذلك الى الحبس الذى لا يجسسون فيه
على حسب ذنبهم وبحسب هفواتهم فمنهم من يجبس
يوماً ومنهم من يجبس اكثر من سنة الى غاية غير مقدّر وقال ابو
عبد الله الزبيرى من اصحاب الشافعى تقدّر غايته بشهر للاستبراء
والكشف وبسنة اشهر للتاديب والتقويم ثم يعدل بمن دون
ذلك الى النفي والابعاد اذا تعدت ذنوبه الى اجتذاب غيره
اليها واستضراره بها واختلف في غاية نفيه وابعاده فالظاهر من
مذهب الشافعى تقدّر بما دون الحول ولو بيوم واحد ليلا
يصير مساوياً لتعزير الحول في الزنا وظاهر مذهب مالك انه يجوز

a) M. omittit, L. marg.

أن يزاد فيه على الحول بما يرى من اسباب الزواج ثم يعدل
بمن دون ذلك الى الصرب بنزلون فيه على حسب الهفوة في
مقدار الصرب وحسب الرتبة في الامتهان والصيانة واختلف في
اكثر ما ينتهى اليه الصرب في التعزير فظاهر مذهب الشافعى
ان اكثره في الحر تسعة وثلاثون سوطا لينقص عن اقل الحدود في
الحر فلا يبلغ بالحر اربعين وبالعبد عشرين وقال ابو حنيفة اكثر
التعزير تسعة وثلاثون سوطا فى الحر والعبد وقال ابو يوسف
اكثره خمسة وسبعون وقال مالك لا حد لاكثره ويجوز أن
ينحازر به اكثر الحدود وقال ابو عبد الله الزبيرى تعزير كل ذنب
مستنبط من حدّ المشروع فيه واحد وخمسة وسبعون يقصر
به عن حدّ السقف بخمسة اسواط فان كان الذنب فى
التعزير بالنزاع روى منه ما كان فان اصابه ينال منها ما دون
الفرج ضربوها اعلى التعزير وهو خمسة وسبعون سوطا وان
وجدوها فى ازاره لا حاييل بينهما متباشرين غير متعاملين
للجماع ضربوها ستّين سوطا وان وجدوها غير متباشرين
ضربوها اربعين سوطا وان وجدوها خاليتين فى بيت عليهما
ثيابهما ضربوها ثلاثين سوطا وان وجدوها فى طريق يكلمها
وتكلمه ضربوها عشرين سوطا وان وجدوه يتبعها ولم يقفوا
على غير ذلك محققات وان وجدوها يشير اليها وتشير اليه
بغير كلام ضربوها عشرة اسواط وهكذا يقول فى التعزير
بسرقه ما لا يجب فيه القطع فاذا سرق نصابا من غير حرز ضرب
اعلى التعزير خمسة وسبعين سوطا واذا سرق من حرز اقل من
نصاب ضرب ستّين سوطا واذا سرق اقل من نصاب من غير

حرز ضرب خمسين سوطاً فاذا جمع المال في الحرز واسترجع منه قبل اخراجه ضرب اربعين سوطاً واذا نقب الحرز ودخل ولم ياخذ ضرب ثلاثين سوطاً واذا نقب الحرز ولم ياخذ ضرب عشرين سوطاً واذا تعرض للنقب او لفتح باب ولم يكمله ضرب عشرة اسواط واذا وجد معه منقب او كان مرصداً للمال محققات ثم على هذه العبارة ^a فيما سوى هذين وهذا الترتيب وان كان مستحسننا في الظاهر فقد تجرد الاستحسان فيه عن دليل يتقدر به فهذا الكلام في احد الوجوه الذي يختلف فيه الحد والتعزير والوجه الثاني ان الحد وان لم يجز العفو عنه ولا الشفاعة فيه فيجوز في التعزير العفو عنه وتسوغ الشفاعة فيه فان تغرد التعزير بحق السلطنة وحكم التقويم ولم يتعلق به حق لادمي جاز لوالي الامر ان يراعى حال الاصلح في العفو او التعزير وجاز ان يشفع فيه من سال العفو عن الذنب روى عن النبي صلى الله عليه وآله قال اشفعوا لي ويقضى الله على لسان نبيه ما يشاء ولو تعلق بالتعزير حق لادمي كالتعزير في الشتم والمواقبة ففيه حق للمشتوم والمضروب وحق السلطنة للتقويم والتهذيب فلا يجوز لوالي الامر ان يسقط بعفو حق المشتوم والمضروب وعليه ان يستوفي له حقه من تعزير الشاتم والضارب فان عفا المضروب والمشتوم كان ولي الامر بعد عفوها على خياره في فعل الاصلح من تعزير تفويهاً والصفح عنه عفواً فان تعافوا عن الشتم والضرب قبل الترافع اليه سقط التعزير لادمي واختلف في سقوط حق السلطنة والتقويم عنه على الوجهين احدهما وهو قول ابي عبد الله الزبيري انه يسقط وليس لولي الامر ان

يجوز M. ^b العبارة M. ^a

يعزّز فيه * لأنّ حدّ القذف اغلظ ويسقط حكمه بالعفو
فكان حكم التعزير بالسلطنة أسقط والوجه الثاني وهو
الاطهر ان لولى الامر ان يعزّز فيه ^a مع العفو وقبل الترافع
اليه كما يجوز ان يعزّز فيه مع العفو بعد الترافع اليه
مخالفة للعفو عن حدّ القذف في الموضعين لأنّ التقويم من
حقوق المصلحة العامة ولو تشاتر وتواثب والد مع ولد
سقط تعزير الوالد في حقّ الولد ولم يسقط تعزير
الولد في حقّ الوالد كما لا يسقط لوالد بولده ويقتل
الولد بوالده وكان تعزير الاب ^b مختص بحقّ السلطنة والتقويم
لا حقّ فيه للولد ويجوز لولى الامر ان ينفرد بالعفو عنه * وكان
تعزير الولد مشتركاً بين حقّ الوالد وحقوق السلطنة فلا
يجوز لولى الامر ان ينفرد بالعفو عنه مع مطالبة الوالد به حتى
يستوفيه له وهذا الكلام في الوجه الثاني الذى يختلف فيه
الحدّ والتعزير والوجه الثالث ان الحد وان كان ما حدث عنه
من التلف هدراً فان التعزير يوجب ضمان ما حدث عنه من
التلف قد اذهب عمر بن الخطاب امرأة فاحصت ^c بطنها فالقت
بنينا ميتا فشاور فيه علياً عابيه السلام وحمل دية جنينها
واختلف فى محلّ دية التعزير ف قيل تكون على عاقلة ولى الامر
وقيل تكون فى بيت المال فاما الكفارة فعلى ماله ان قيل ان
الدية على عاقلته وان قيل ان الدية فى بيت المال فعلى محلّ
الكفارة وجهان احدهما فى ماله والثانى فى بيت المال وهكذا المعلم
اذا ضرب صبياً ادباً معهوداً فى العرف فافضى الى تلفه ضمن دينته
على عاقلته والكفارة فى ماله ويجوز للزوج ضرب زوجته اذا

^a) M. omittit, L. marg. ^b) M. الابن ^c) M. فا addit.

نشرت عنه فان تلغت من ضربه ضمن ديتهما على عاقلته الا ان
يتعمد قتلها فيقاد بها فأما صفة الضرب في التعزير فيجوز ان
يكون بالعصا وبالسوط الذي كسرت تمرته كالحدّ واختلف في
جواز بسوط لم تكسر تمرته فذهب الزبيري الى جواز ان زاد
في الصفة على ضرب الحدود وانه يجوز ان يبلغ به انهار الدم
وذهب جمهور اصحاب الشافعي رضي الله عنه الى حصره بسوطه
لم تكسر تمرته لان الضرب في الحدود ابلغ واغلظ وهو كذلك
محظور فكان في التعزير اولى ان يكون محظورا ولا يجوز ان
يبلغ بتعزير انهار الدم وضرب الحد يجب ان يفرق في البدن
كله بعد توقي الموضع القتلة لياخذ كل عضو نصيبه من الحد
ولا يجوز ان يجمع في موضع واحد من الجسد واختلف في ضرب
التعزير فاجراه جمهور اصحاب الشافعي مجرى الضرب في الحد في
تفريقه وحظر جميعه وخالفهم الزبيري فجوز جميعه في موضع
واحد من الجسد لانه لما جاز اسقاطه عن جميع الجسد جاز
اسقاطه عن بعضه بخلاف الحد ويجوز ان يصلب في التعزير حيا
قد صلب رسول الله صلعم رجلا على جبل يقال له * ابوناب^a
ولا يمنع اذا صلب اداء طعام ولا شراب ولا يمنع من الوضوء
للصلاة ويصلي موميا ويعيد اذا ارسل ولا يتجاوز بصلبه ثلاثة
ايام ويجوز في نكال التعزير ان يجرد من ثيابه الا قدر ما يستر
عورته ويشهر في الناس وينادي عليه بذنبه اذا تكرر منه ولم
يتب ويجوز ان يجلس شعره ولا يجوز ان تحلق لحيته
واختلف في جواز تسويد وجوههم فجوز الاكثرون
ومنع منه الاقلون

اثواب P. b) سوط L. a)

الباب العشرون في احكام الحسبة

والحسبة هي امر بالمعروف اذا ظهر تركه ونهى عن المنكر اذا ظهر فعله قال الله تعالى ^a ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وهذا وان صح من كل مسلم فالفرق فيه بين المتطوع والمحتسب من تسعة اوجه احدها ان فرضه متعين على المحتسب بحكم الولاية وفرضه على غيره داخل في فروض الكفاية والثاني ان قيام المحتسب به من * حقوق نصرته الذي لا يجوز ان يتشاغل عنه وقيام المتطوع به من ^b نوافل عمله الذي يجوز ان يتشاغل عنه بغيره والثالث انه منصوب للاستعداد اليه فيما يجب انكاره وليس المتطوع منصوباً للاستعداد والرابع ان على المحتسب اجابة من استعداده وليس على المتطوع اجابته والخامس ان عليه ان يبحث عن المنكرات الظاهرة ليصل الى انكارها ويفحص عما تركه من المعروف الظاهر ليأمر باقامته وليس على غيره من المتطوعة بحث ولا فحص والسادس ان له ان يتخذ على انكاره احوالاً لانه عمل هو له منصوب واليه مندوب ليكون له اقهر وعليه اقدر وليس للمتطوع ان يندب لذلك احوالاً والسابع ان له ان يعزّر في المنكرات الظاهرة لا يتجاوز الى الحدود وليس للمتطوع ان يعزّر على منكر والشامن ان له ان يرتزق على حسبته من بيت المال ولا يجوز للمتطوع ان يرتزق على انكار منكر والتاسع ان له اجتهاد رايه فيما تعلق بالعرف دون الشرع كالمقاعد في

a) Sur. 3, 100. b) M. omittit.

الاسواق واخراج الاجنحة فيه فيقر وينكر من ذلك ما آداة اجتهاده اليه وليس هذا للمتطوع فيكون الفرق بين والى الحسنة وان كان يامر بالمعروف وينهى عن المنكر وبين غيره من المتطوعين وان جاز ان يامر بالمعروف وينهى عن المنكر من هذه الوجوه التسعة واذا كان ذلك كذلك فمن شروط والى الحسنة ان يكون حراً عدلاً ذا رأى وصرامة وخشونة فى الدين وعلم بالمنكرات الظاهرة واختلف الفقهاء من اصحاب الشافعى هل يجوز له ان يحمل الناس فيما ينكره من الامور التى اختلف الفقهاء فيها على رايه واجتهاده ام لا على وجهين احدهما وهو قول ابي سعيد الاصطاخري ان له ان يحمل ذلك على رايه واجتهاده فعلى هذا يجب على المحتسب ان يكون عالماً من اهل الاجتهاد فى احكام الدين ليجتهد رايه فيما اختلف فيه والوجه الثانى ليس له ان يحمل الناس على رايه واجتهاده ولا يقودهم الى مذهبه لتسويغ الاجتهاد للكافة فيما اختلف فيه فعلى هذا يجوز ان يكون المحتسب من غير اهل الاجتهاد اذا كان عارفاً بالمنكرات المتفق عليها

فصل واعلم ان الحسنة واسطة بين احكام القضا واحكام المظالم فالما بينها وبين القضا فهى موافقة لاحكام القضا من وجهين ومقصورة عنه من وجهين وزائدة عليه من وجهين فالما الوجهان فى موافقتها لاحكام القضاء فاحدهما جواز الاستعداد اليه وسماحه دعوى المستعدى على المستعدى عليه فى حقوق الادميين وليس هذا على عموم الدعاوى وانما يختص بثلاثة انواع من الدعوى احدهما ان يكون فيما تعلق ببخس وتطيف فى كيل او وزن والثانى ما يتعلو بغش او تدليس فى مبيع او ثمن والثالث فيما يتعلق بمطل وتأخير لدين

مستحق مع المكنة وأما جاز نظره في هذه الأنواع الثلاثة من الدعاوى دون ما عداها من سائر الدعاوى لتعلقها بمنكر ظاهر هو منصوب لازالته واختصاصها بمعروف بين هو مندوب الى اقامته لأن موضوع الحسبة الزام للحقوق والمعونة على استيفائها وليس للنظر فيها أن يتجاوز ذلك الى الحكم الناجز والفصل البات فهذا أحد وجهي الموافقة والوجه الثاني أن له الزام المدعى عليه للخروج من الحق الذي عليه وليس هذا على العموم في كل الحقوق وأما هو خاص في الحقوق التي جاز له سماع الدعوى فيها وإذا وجبت باعتراف وإقرار مع تمكنه وإيساره فيلزم المقر الموسع للخروج منها ودفعها الى مستحقها لأن في تأخيرها لها منكر هو منصوب لازالته وأما الوجهان في قصورها عن أحكام القضاة فأحدهما قصورها عن سماع عموم الدعاوى الخارجة عن ظواهر المنكرات من الدعاوى في العقود والمعاملات وسائر الحقوق والمطالبات فلا يجوز أن * ينتدب لسماع الدعوى لها ولا أن يتعرض للحكم فيها لا في كثير من الحقوق ولا في قليلها من درهم فما دونها إلا أن يرد ذلك اليه بنص صريح بزيد على إطلاق الحسبة فيجوز ويصير بهذه الزيادة جامعاً بين قضاء وحسبة فيراعى فيه أن يكون من أهل الاجتهاد وأن اقتصر به عن مطلق الحسبة فالقضاة والحكام بالنظر في قليل ذلك وكثيره أحقّ بهذا وجه والوجه الثاني أنها مقصورة على الحقوق المعترف بها فأما ما يتدخله النجاسات والتناكر فلا يجوز له النظر فيها لأن الحاكم فيها يقف على سماع بينة وإحلاف يمين ولا يجوز للمحتسب أن يسمع بينة

ا) يتدعى بسماع M.

على اثبات الحق ولا أن يجلف يميننا على كفى الحق والقضاة
والحكام بسماع البيينة واحلاف الخصوم احق وأما الوجهان في
زيادتها على احكام القضايا فاحدهما أنه يجوز للنظر فيها أن
يتعرض لتصفح ما يامر به من المعروف وينهى عنه من المنكر
وان لم يحضره خصم مستعد وليس للقاضي أن يتعرض
لذلك إلا بحضور خصم يجوز له سماع الدعوى منه فان
تعرض القاضي لذلك خرج عن منصب ولايته وصار متجاوزاً
في قاعدة نظره والثاني أن للنظر في الحسبة من سلطة السلطنة
واستطالة الحياة فيما تعلق بالمنكرات ما ليس للقضاة لأن الحسبة
موضوعة الى الرهبة فلا يكون خرج الختسب اليها بالسلطة
والغلظة تجوراً فيها ولا خرقاً والقضاء موضوع للمناصفة فهو
بالأناة والوفاء احق وخروجه عنهما الى سلطة الحسبة تجور
وخرق لأن موضوع كل واحد من المنصبين مختلف فالتجاوز
فيه خروج عن حده وأما ما بين الحسبة والمظالم فيبينها شبه
مؤلف وفرق مختلف فأما الشبه للجامع بينهما فمن وجهين
أحدهما أن موضوعهما مستقر على الرهبة المختص بسلطة
السلطنة وقوة الصرامة والثاني جواز التعرض فيهما لأسباب
المصالح والتطلع الى انكار العدوان الظاهر وأما الفرق بينهما
فمن وجهين أحدهما أن النظر في المظالم
موضوع لما عجز عنه القضاة والنظر في الحسبة موضوع
لما رفته عنه القضاة ولذلك كانت رتبة المظالم
أعلى ورتبة الحسبة أخفض * وجاز لوالي المظالم
أن يوقع الى القضاة والختسب ولم يجز للقاضي أن يوقع الى والي

a) M. الحسبة et postea المظالم

المظالم ^a وجاز له ان يوقع الى المحتسب ولم يجز للمحتسب ان يوقع الى واحد منهما فهذا الفرق الثاني أنه يجوز لوالى المظالم ان يحكم ولا يجوز لوالى الحسبة ان يحكم

فصل فاذا استقر ما وصفناه من موضوع الحسبة ووضع الفرق بينهما وبين القضاء والمظالم فهي تشتتل على فصلين احدهما امر بالمعروف والثاني نهى عن منكر فاما الامر بالمعروف فينقسم ثلاثة اقسام احدها ما تعلق بحقوق الله تعالى والثاني ما تعلق بحقوق الادميين والثالث ما كان مشتركاً بينهما فاما المتعلق بحقوق الله عز وجل فضربان احدهما يلزم الامر به فى الجماعة دون الانفراد كترك الجمعة فى وطن مسكون فان كانوا عدداً قد اتفق على انعقاد الجمعة بهم كالاربعة فما زاد فواجب ان يأخذهم باقامتها ويأمرهم بفعلها ويؤوب على الاخلال بها وان كانوا عدداً قد اختلف فى انعقاد الجمعة بهم فله ولهم اربعة احوال احدها ان يتفق رايه ورأى القوم على انعقاد الجمعة بذلك العدد فواجب عليه ان يأمرهم باقامتها وعليهم ان يسارعوا الى امره بها ويكون على تاديبهم فى تركها اليّن من تاديبه على ترك ما انعقد الاجماع عليه والحال الثانية ان يتفق رايه ورأى القوم على ان الجمعة لا تنعقد بهم فلا يجوز ان يأمرهم باقامتها وهو بالنهى عنها لو اقيمت احق والحال الثالثة ان يرى القوم انعقاد الجمعة بها ولا يراه للمحتسب فلا يجوز له ان يعارضهم فيها فلا يأمر باقامتها لأنه لا يراه ولا يجوز ان ينهاهم عنها ويمنعهم مما يرونه فرضاً عليهم والحال

ا) M. omittit. ب) M. ذكرنا

الرابعة ان يرى المحتسب انعقاد الجمعة بهم ولا يراه القوم فهذا
 مما في استمرار تركه تعطيل الجمعة مع تطاول الزمان وبعده
 وكثرة العدد وزيادته فهل للمحتسب ان يأمرهم باقامتها اعتباراً
 بهذا المعنى ام لا على وجهين لاحساب الشافعي رضى الله
 عنه احدهما وهو مقتضى قول ابي سعيد الاصطخري انه يجوز
 له ان يأمرهم باقامتها اعتباراً بالمصلحة لئلا ينشوا الصغير على
 تركها فيظن انها تسقط مع زيادة العدد كما تسقط بنقصانه
 فقد راعى زياد مثل هذا في صلاة الناس في جامعى البصرة
 والكوفة فأنهم كانوا اذا صلوا في صحنه فرفعوا من السجود
 مسحوا جباههم من التراب فامر بالقاء الحصى في صحن المسجد
 الجامع وقال لست امن ان يطول الزمان فيظن الصغير اذا نشأ
 ان مسح الجبهة من اثره السجود سنة في الصلاة والوجه
 الثانى لا يتعرض لامرهم بها لانه ليس له حمل الناس على اعتقاده
 ولا ان يأخذهم في الدين برأيه مع تسويغ الاجتهاد فيه وأنهم
 يعتقدون ان نقصان العدد يمنع من اجزاء الجمعة وأما امرهم
 بصلاة العيد فله ان يأمرهم بها وهل يكون الامر بها من الحقوق
 اللازمة او من الحقوق الجائزة على وجهين من اختلاف اصحاب
 الشافعي فيها هل هي مسنونة او من فروض الكفاية فان قيل
 انها مسنونة كان الامر بها ندباً وان قيل انها من فروض
 الكفاية كان الامر بها حتماً فاما صلاة الجماعة في المساجد
 واقامة الاذان فيها لسلسلوات فمن شعار الاسلام وعلامات
 متعبدات النى فرق بها رسول الله صلى الله عليه وآله بين دار الاسلام ودار
 الشرك فاذا اجتمع اهل بلد او محلة على تعطيل الجمعة في

a) M. omittit. b) M. omittit.

مساجدهم وتركوا الاذان في اوقات صلواتهم مكان المحتسب مندوباً الى امرهم بالاذان والجماعة في الصلوات وهل ذلك واجب عليه ياتر بتركه او مستحب له بثاب على فعله على وجهين من اختلاف اصحاب الشافعي في اتفاق اهل بلد على ترك الاذان والاقامة والجماعة وهل يلزم السلطان محاربتهم عليه ام لا فاما من ترك صلاة الجمعة من احاد الناس او ترك الاذان والاقامة لصلاته فلا اعتراض للمحتسب عليه اذا لم يجعله عادةً وَاُلْفَا لاتها من النذب الذي يسقط بالأعذار الا ان يقتن به استرابة او يجعله ألفا وعادة ويخاف تعدى ذلك الى غيره في الافداء به فيراعي حكم المصلحة به في زجره عما استهان به من سنن عبادته وبكون وعيده على ترك الجماعة معتبراً بشواهد حاله كالذي روى عن النبي صلعم انه قال لقد هممت ان آمر اصحابي ان يجمعوا خطبا وأمر بالصلاة فيؤذن لها وتقام ثم أخالف الى منازل افوام لا يحضرون الصلاة فأحرقها عليهم واما ما يامر به احاد الناس وافرادهم فكتاخير الصلاة حتى يخرج وقتها فيذكر بها ويومر بفعلها ويراعي جوابه عنها فان قال تركتها لنسيان حثه على فعلها بعد ذكره ولم يودبه وان قال تركتها لتوان واهوان ادبه زجراً واخذ به بفعلها جبراً ولا اعتراض على من اخرها والوقت باقي لاختلاف الفقهاء في فصل التاخير ولكن لو كانت للجماعات في بلد قد اتفق اهله على * تأخير صلواته ^a الى اخرها ^b والمحتسب يرى فصل تعجيلها فهل له ان يأمر بالتعجيل على وجهين لان اعتبار جميع الناس لتاخيرها يفضي بالصغير الناشئ الى اعتقاد ان هذا هو الوقت دون ما

اوقاتهم L. b) تاخيرهم في صلواتهم M. a)

تقدّم ولو عجلها بعضهم ترك من آخرها منهم وما يراه من التأخير فأمّا الاذان والقنوت في الصلوات اذا خالف فيه رأى المحتسب فلا اعتراض له فيه بأمر ولا نهى وان كان يرى خلافه اذا كان ما يفعل مسوغاً في الاجتهاد لخروجه عن معنى ما قد مناه وكذلك الطهارة اذا فعلها على وجه سايع بخالف فيه رأى المحتسب من ازالة النجاسة بالماءات والوضوء بماء تغير بالمدرورات الطاهرات او الاقتصار على مسح اقلّ الرأس او العفو عن قدر الدرهم من النجسات فلا اعتراض له في شئ من ذلك بأمر ولا نهى فكان له في اعتراضه عليهم في الوضوء بنبيذ التمر عند عدم الماء وجهان لما فيه من الافضاء الى استباحته على كل حال فانه ربما الى السكر من شربة ثم على نظائير هذا المثال تكون اوامره بالعرف في حقوق الله تعالى

فصل فأمّا الامر بالمعروف في حقوق الانبيين فضربان عامّ وخاصّ فأمّا العامّ فكالبالد اذا تعطل شربه او استهدم سورة او كان يطرفه بنو السبيل من ذوى الحاجات فكفوا عن معونتهم ^a فان كان في بيت المال مال لم يتوجه عليهم فيه ضرورة وامر باصلاح شربهم وبناء سورهم وبمعونة ^c بنى السبيل في الاجتياز بهم لانها حقوق تلزم بيت المال دونهم وكذلك لو استهدمت مساجدهم وجوامعهم فأمّا اذا اعوز بيت المال كان الامر ببناء سورهم واصلاح شربهم وعمارة مساجدهم وجوامعهم ومراعاة بنى

نظر في ذلك كلها على حسب ما يجب لأن M. addit ^a هذا حق معروف الى سهم المصالح وهو في بيت المال ولا بمعونة على Solus O. ^c امر M. ^b

السبيل فيهم متوجّها الى كافة ذوى المكنة منهم ولا يتعيّن احدهم في الامر به وان شرع ذوو المكنة في عمله وفي مراعاة بنى السبيل وباشروا القيام به سقط عن الختسب حق الامر به ولم يلزمهم الاستيذان في مراعاة بنى السبيل ولا في بناء ما كان مهدوماً ولكن لو ارادوا هدم ما يعيدون بناءه من المسترم والمستهدم لم يكن لهم الاقدام على هدمه فيما عم اهل البلد من سورة وجامعه الا باستيذان ولى الامر دون الختسب لبيان لهم في هدمه بعد تصميمهم القيام بعمارته وجاز فيما خص من المساجد في العشائر والقبائل ان لا يستاذنوه وعلى الختسب ان ياخذهم ببناء ما هدموه وليس له ان ياخذهم باتمام ما استأنفوه فاما اذا كف ذوو المكنة عن بناء ما استهدم وعماره ما استمر فان كان المقام في البلد ممكناً وكان الشرب وان قلّ مقنعا تاركهم واياه وان تعدّر المقام في البلد لتعطيل شربه واندحاض سورة نظر فان كان البلد ثغراً يضرب بدار الاسلام تعطيله لم يجز لولى الامر ان يفسخ في الانتقال عنه وكان حكمة حكم النوازل اذا حدثت في قيام كافة ذوى المكنة به وكان تأثير الختسب في مثل هذا اعلام السلطان به وترغيب اهل المكنة في عمله وان لم يكن هذا البلد ثغراً مضراً بدار الاسلام كان امره ايسر وحكمة اخف ولم يكن للمحتسب ان ياخذ اهله جبراً بعمارته لان السلطان احقّ ان يقوم به ولو اعوزه المال فيستجده فيقول لهم الختسب ما استندام عجز السلطان عنه انتم مخبرون بين الانتقال عنه او الالتزام ما يتصرف في مصالحه التي يمكن معها دوام استيظانه فان اجابوه الى التزام ذلك كلف جماعتهم ما تسمح به نفوسهم ولم يجز ان ياخذ كل واحد منهم في عينه ان يلتزم جبراً ما لا تسمح به نفسه من

قليل ولا كثير ويقول ليخرج كل واحد منكم ما سهل عليه وطاب نفساً به ومن اعوزة المال اعان بالعمل حتى اذا اجتمعت كفاية المصلحة او يلوح اجتماعها لضمان كل واحد من اهل المكنة * قدراً طاب به نفساً شرع حينئذ في عمل المصلحة واخذ كل ضامن من الجماعة بالتزام ما ضمنه^a وان كان مثل هذا الضمان لا يلزم في المعاملات الخاصة لأن حكم ما عم من المصالح موسع فكان حكم الضمان فيه اوسع واذا عمّت هذه المصلحة لم يكن للمحتسب ان يتقدم بالقيام بها حتى يستأذن السلطان فيها ولثلاً بصير بالتفرد مفتاتاً عليه اذا ليست هذه المصلحة من معهود حسبته فان قلت وشق استيذان السلطان فيها او خيف زيادة الضرر لبعده استيذانه جاز شروعه فيها من غير استيذان وأما الخاص فكال حقوق اذا مطلّت والديون اذا اخرت فللمحتسب ان يأمر بالخروج منها مع المكنة اذا استعداده اصحاب الحقوق وليس له ان يجبس بها لأن الجبس حكم وله ان يلزم عليها لأن لصاحب الحق ان يلزم وليس له الاخذ بنفقات الاقارب لاقتفار ذلك الى اجتهاد شرعي فيمن يجب له ويجب عليه الا ان يكون الحاكم قد فرضها فيجوز له ان ياخذ له بادائها وكذلك كفالة من تجب كفالته من الصغار ولا اعتراض له فيها حتى يحكم بها الحاكم فيجوز حينئذ للمحتسب ان يأمر بالقيام بها على الشروط المستحقة فيها فأما قبول الوصايا والودائع فليس له ان يأمر فيها اعيان الناس واحادهم ويجوز ان يأمر بها على العموم حثاً على التععاون بالبر والتنقيوى

a) O. et L. marg., M. omittit. b) L. لتعذر

ثم على هذا المثال تكون أوامره بالمعروف في حقوق
الادميين

فصل فاما الامر بالمعروف فيما كان مشتركا بين حقوق الله تعالى
وحقوق الادميين فكاخذ الاولياء بنكاح الايامى من اكفائهن
اذا طلبن والزمار النساء احكام العدد اذا فورقن وله تاديب
من خالف في العدة من النساء وليس له تاديب من امتنع من
الاولياء ومن نفى ولدا قد ثبت فراش امه ولحق نسب اخذه
باحكام الاء جبرا وعزرة على النفى ادبا وياخذ السادة بحقوق
العبيد والاماء وان لا يكلفون من الاعمال ما لا يطيقون وكذلك
ارباب البهايم يأخذهم بعلوفتها اذا قصروا وان لا يستعملوها
فيما لا تطيق ومن اخذ لقيطا وقصر في كفالته امره ان يقوم
بحقوق النقاطه * من التزام b كفالته او تسليمه الى من يلتزمها
ويقوم بها وكذلك واجد الضوال c اذا قصر فيها ياخذ بمثل
ذلمك من القيام بها او تسليمها الى من يقوم بها ويكون
ضامنا للضامة بالتقصير ولا يكون به ضامنا لللفيط واذا اسلم
الضامة الى غيره ضمنها ولا يضمن اللفيط بالتسليم الى غيره
ثم على نظاير هذا المثال يكون امره بالمعروف في الحقوق
المشتركة

فصل واما النهى عن المنكرات فينقسم ثلاثة اقسام احدها
ما كان من حقوق الله تعالى والثاني ما كان من حقوق الادميين
والثالث ما كان مشتركا بين الطرفين فاما النهى عنها في حقوق
الله تعالى فعلى ثلاثة اقسام احدها ما تعلق بالعبادات والثاني

والتزام M. b) exhibit. ثم pro وقبول الودائع والوصايا M. b)

والصال M. c)

ما تعلّق بالمحظورات والثالث ما تعلّق بالمعاملات فأمّا المتعلّق بالعبادات فكالمقاصد مخالفة هيأتها المشروعة والمتعمّد تغيير أوصافها المسنونة مثل من يقصد للجهر في صلاة الأسرار والأسرار في صلاة الجهر أو يزيد في الصلاة أو في الأذان انكاراً غير مسنونة فللمحتسب انكارها وتأديب المعاند فيها إذا لم يقل بما ارتكبه امام متبوع وكذلك إذا اختل بتطهير جسده أو ثوبه أو موضع صلوته أنكره عليه إذا تحقّق ذلك منه ولا يواخذه بالتهم ولا بالظنون كالذى حكى عن بعض الناظرين في الحسبة أنّه سأل رجلاً داخلاً إلى المساجد بنعلين هل يدخل بهما بيت طهارته فلما أنكر ذلك أراد أحلافه عليه وهذا جهل من فاعله تعدّى فيه أحكام الحسبة وغلب فيه سوء الظنّة وهكذا لو ظنّ برجل أنّه يترك الغسل من الجنابة أو يترك الصلاة والصيام لم يواخذه بالتهم ولم يعامله بالانكار ولكن يجوز له بالتهمة أن يعظ ويحذر من عذاب الله على أسقاط حقوقه والاخلال بمفروضاته فإن رآه ياكل في شهر رمضان لم يقدر على تأديبه إلا بعد سؤاله عن سبب اكله إذا التبسست أحواله فربما كان مريضاً أو مسافراً ويلزمه السؤال إذا ظهرت منه امارات الريب فإن ذكر من الأعداء ما يحتمله حاله ككف عن زجرة وأمره باخفاء اكله لئلا يعرض نفسه للتهمة ولا يلزمه أحلافه عند الاسترابة بقوله لأنّه موكل إلى أمانته فإن لم يذكر عذراً جاهر بالانكار عليه مجاهرةً ردع وأدبه تأديب زجر وهكذا لو علم عذره في الأكل أنكر عليه المجاهرة بتعريض نفسه للتهمة ولئلا يقتدى به من ذوى الجهالة ممّن لا يميّز حال عذره من غيره فأمّا الممتنع

من اخراج الزكاة فان كان من الاموال الظاهرة فعامل الصدقة
 باخذها منه جبراً اخص وهو بتعزيره على الغلول ان لم يجد
 له عذراً احق وان كان من الاموال الباطنة فيحتمل ان يكون
 المحتسب اخص بالانكار عليه من عامل الصدقة لانه لا اعتراض
 للعامل في الاموال الباطنة ويحتمل ان يكون العامل بالانكار
 عليه اخص لانه لو دفعها اجزاه ويكون تاديبه معتبراً بشواهد
 حاله في الامتناع من اخراج زكاته فان ذكر انه يخرجها سرا وكل
 الى امانته فيها وان رأى رجلاً يتعرض لمسئلة الناس في طلب
 الصدقة وعلم * انه غني اما بمال او عمل انكره عليه وآدبه
 فيه وكان المحتسب بانكاره اخص من عامل الصدقة قد فعل
 عمر رضى الله عنه مثل ذلك بقوم من اهل الصدقة ولو رأى
 عليه اثار الغنى وهو يسال الناس اعلمه تحريمها على المستغنى
 عنها ولم ينكره عليه لجواز ان يكون في الباطن فقيراً واذا
 تعرض للمسئلة ذو جلد وقوة على العمل زجرة وامره ان يتعرض
 للاحتراف بعمله فان افام على المسئلة عسرة حتى بفلح عنها
 وان دعت الحال عند الحجاج من حرمت عليه المسئلة بمال او
 عمل الى ان ينفق على ذى المال جبراً من ماله ودواجر ذو
 العمل وينفق عليه من اجرتة لم يكن للمحتسب ان يفعل
 ذلك بنفسه لان هذا حكم والحكام ^b به احق فيرفع امره الى
 الحاكم ليتولى ذلك او ياذن فيه واذا وجد من يتصدى لعلم
 الشرع من ليس من اهله من فقيه او واعظ ولم يأمن اغترار
 الناس به في سوء تاويل او تحريف جواب انكر عليه التصدى
 لما ليس هو من اهله واظهر امره لئلا يغتر به ومن اشكل عليه

وحكم للحكام M. ^b ان ماله ما يغنيه عنها M. ^a

أمره ^a يقدم عليه بالانكار الا بعد الاخبار قد مر على بن ابي طالب عليه السلام بالحسن البصري وهو يتكلم على الناس فاختبره ^b فقال له ما عباد الدين فقال الورع قال فما آفته قال الطمع قال تكلم الان ان شئت وهكذا لو ابتدع بعض المنتسبين الى العلم قولاً خرق به الاجماع وخالف فيه النص ورد قوله علماء عصره انكره عليه وزجروه عنه فان اقطع وتاب والا فالسلطان بتهذيب الدين احق واذا تعرض بعض المفسرين لكتاب الله تعالى يتناول عدل فسيه عن ظاهر التنزيل الى باطن بدعة يتكلف له غرض معانيه او تفرد بعض الرواة باحاديث مناكير تنفر منها النفوس او يفسد بها التواصل كان على المحتسب انكار ذلك والمنع منه وهذا انما يصح منه انكاره اذا تميز عنده الصحيح من الفاسد والحق من الباطل وذلك من احد وجهين اما ان يكون بقوته في العلم واجتهاده فيه لا يخفى ذلك عليه واما بان يتفق على سلبه الوقت على انكاره وابتداعه فيستعدونه فيه فيعول في الانكار على اوليهم وفي المنع منه على اتفاقهم

فصل واما ما تعلف بالمحظورات فهو ان يمنع الناس من مواقف الرب ومظان التهمة فعند قال النبي صلعم دع ما يريبك الى ما لا يريبك فيقدم الانكار ولا يعجل بالتأديب قبل الانكار وحكي ابراهيم النخعي ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه نهى الرجال ان يطوفوا مع النساء فرأى رجلاً يصلي مع النساء فضربه بالدرّة فقال الرجل والله ان كنت احسنت لقد ظلمتني ولئن كنت اسأت فما ظلمتني فقال عمر أما شهدت عزمتي فقال ما شهدت

قول M. c) فقال M. omitit, et deinde b) M. ولم a)

لك عزيمة فلقى *a* اليه الدرّة فقال له اقنص قال لا اقنص اليوم
قال فاصف حتى قال لا اعفوا فافترقا على ذلك ثم لقيه من الغد
فتغير لون عمر فقال له الرجل يا امير المؤمنين كأتى ارى ما كان
منى قد اسرع *b* فيك قال اجل قال فاشهد اأتى قد عفوت عنك
واذا رأتى وقفة رجل مع امرأة في طريق سابل لم تظهر منهما
امارات الريب لم يعترض عليهما بزجر ولا انكار فما يجد الناس
بدأ من هذا وان كانت الوقفة في طريق خال فخلو المكان
رببة فينكرها ولا يعجل بالتأديب عليهما حذرا من ان تكون
ذات محرم وليتقل ان كانت ذات محرم فضنها عن مواقف
الريب وان كانت اجنبية فخف الله تعالى من خلوة توذك الى
معصية الله تعالى ولكن زجرة بحسب الامارات حكى ابو الازهر ان
ابن عايشة رأى رجلا تكلم امرأة في طريق فقال له ان كانت
حرمتهك انه لقبيح بك ان تكلمها بين الناس وان لم تكن
حرمتهك فهو اقبح ثم وثى عنه وجلس * للناس يحدثهم *d* فاذا
برقة قد القيت في حجرة مكتوب فيها

(الكامل) ان التي ابصرتنى *e* سحرا اكلها رسول
أدت الى رسالة كادت لها نفسى تمسيل
من فاتم اللحاظ يجذب خصرة ردف ثفيل
متنكبا قوس الصبي يرمى وليس له رسيل
فلو ان اذنك عندنا حتى تسمع ما نقول
لرأيت ما استقبحت من امرى هو الحسن الجليل

a) L. اشعر, *b*) M. اشرع, *c*) L. بالدرّة et postea فرمى *d*) M. يحدث الناس *e*) P. انصرتها, *f*) M. بيننا
omittit. *g*) L. الله addit. *h*) M. اكلها post

فقراها ابن *a* عيشة ووجد مكتوباً على رأسها أبو نواس فقال
ابن عيشة ما لي والتعرض لابي نواس وهذا القدر من انكار ابن
عيشة كافٍ لمثله ولا يكون لمن ندب للانكار من ولاية
الحسبة *b* كافياً وليس فيما قاله أبو نواس تصريح بفجور لاحتتماله
ان يكون اشارة الى ذات محرم وان كانت شواهد حاله وفحوى
كلامه ينطفان *d* بفجوره وربته فيكون من مثل ابي نواس
منكراً وان جاز ان لا يكون من غيره منكرًا فاذا راي المحتسب
في هذه الحال ما ينكرها تأنى وتفحص وراعى شواهد الحال ونمر
يحمل بالانكار قبل الاستخبار كالذى رواه ابن ابي الزناء عن
هشام بن عروة قال بينما عمر بن الخطاب رضى الله عنه يطوف
بالببيت اذا رجل يطوف بالببيت وعلى عتقه *e* مثل المهابة يعنى
حسنًا وجمالاً وهو يقول

(السريع) عُدْتُ لِهَذِي *g* جملاً *h* اولاً

موطاً اتبع *h* السهولاً

أعد لها بالكف ان تمبلاً

احذر ان تسقط وتنزلاً *i*

ارجوا بذاك نايلاً جزيلاً

فقال له عمر رضى الله عنه يا عبد الله من هذه النى وهبت
لها حجك فعال امرأتى يا امير المؤمنين وانها حمقاء مرغامة *k* اقول
قيامه *k* لا يبقى لها خامه *k* فقال له ما لك لا تطلقها قال انها

a) L. addit. *b*) M. هذا *c*) L. واحتتمل

d) L. يشهدان *e*) L. امرأة *f*) P. اعدت

او تنزول *i*) P. ربيع *h*) P. هذه *g*) L. هذا

k) M. قامه

حسنا لا تُفرك^a ، وأم صبيان فلا تُترك^b ، قال فشأنك بها قال أبو
زيد المرغام المختلط^c فلم يقدم عليه بالانكار حتى استخبره
فلما انتفت عنه الريبة^d لأن له والدا جاهرة رجل باظهار الخمر
فإن كان مسلما اراقها^e وآدبه وإن كان نتميا آدب على اظهارها
واختلف الفقهاء^f في اراقها عليه فذهب أبو حنيفة الى
انها لا تُراق عليه لأنها عنده من اموالهم المضمونة في حقوقهم
ومذهب الشافعي انها تراق عليهم لأنها لا تضمن عنده في
حق مسلم ولا كافر فاما المجاهرة باظهار النبيذ فعند أبي
حنيفة أنه من الاموال التي يقر المسلمون عليها فيمتنع من
اراقها ومن التأديب على اظهارها وعند الشافعي أنه ليس بمال
كالحمر وليس في اراقته غرم فيعتبره^g والى الحسبة بشواهد الحال
فيه فينهاه عن المجاهرة وبزحر عليه ان كان لمعاقرة ولا
يريقه عليه الا ان يامره باراقته حاكم من اهل الاجتهاد لئلا
يتوجه عليه غرم ان حوكم فيه فاما السكران اذا تظاهر
بسكره وسخف به^h آدبه على السكر والهاجر تعزيرا لا حدا
لقلّة مراقبته وظهور سخفه فاما المجاهرة باظهار الملاهي المحرمة
فعلى المحتسب ان يفصلها حتى يصير خشباⁱ لتزول عن
حكم الملاهي ويؤدب على المجاهرة بها ولا يكسرها ان كان
خشبا يصلح لغير الملاهي وأما اللعب فليس يقصد بها المعاصي
وانما يقصد بها الف البنات لتربية الاولاد وفيها وجه من

addit. M. عليه c) M. تظاهر b) M. المختلطة L. a)

وبصير M. Solus e) superscribit. O. الف العلماء d)

يصلح L. addit. g) عليه L. f) الى شواهد et postea

لغير الملاهي

وجوه التدبير تقارنه معصية بتصويره *a* ذوات الأزواج وتشابهه *b* الأصنام فللتمكن منها وجهٌ وللمنع منها وجهٌ وبحسب ما تقتضيه شواهد الأحوال يكون إنكاره وإقراره قد دخل النبي عليه السلام على عائشة رضى الله عنها وهي تلعب بالبينات فأقرها ولم ينكر عليها وحكى أن أبا سعيد الاصطخري من أصحاب الشافعي تقلد حسنة بغداد في أيام المقتدر فزال سوق الدادى ومنع منها وقال لا يصلح إلا للنبيذ المحرم وأقر سوق اللعب ولم يمنع منها وقال قد كانت عائشة رضى الله عنها تلعب بالبينات بمشهد رسول الله صلعم فلا ينكره عليها وليس ما ذكره من اللعب بالبعيد من *c* الاجتهاد فاما سوق الدادى *d* فالأغلب من حاله أنه لا يستعمل إلا في النبيذ وقد يجوز أن يستعمل نادراً في الدواء *e* وهو بعيد في بيعه عند من يرى إباحة النبيذ جازباً لا يكره وعند من يرى تحريمه جازباً لجواز استعماله في غيره ومكرهه اعتباراً بالأغلب من حاله وليس منع أى سعيد منه لتحريم بيعه عنده وإنما منع من المظاهرة بأفراد سوقه والمجاهرة ببيعه* الخافاً له بإباحة ما أنفق الفقهاء على إباحة مفسوده *f* ليقع لعوام الناس الفرق بينه وبين غيره من المباحات وليس يمتنع إنكار المجاهرة ببعض المباحات كما ينكر المجاهرة بالمباح من مباشرة الأزواج والأماء فأمّا ما لم يظهر من المحظورات فليس للمحتسب أن يتحسس عنها ولا أن يهتك

في *M. c* ومشابهة *M. b* بتصوير *Solus M. a*
P. prorsus omittit. f الوادى *M. e* النمداء *Solus M. d*
 لنسفع عوام والفروق *offerit et pergīt* الخافاً *Solus M.*
 الناس

الاستتار حذرًا من الاستتار، بها قال النبي عليه السلام من اتى من هذه القاذورات شيئاً فليستر بستر الله فأنه من يُبْدِ لنا صفحته نُقم حدّ الله تعالى عليه فان غلب على الظنّ استساراً قوم بها لامارة دلت واثار ظهرت فذلك ضربان احدهما ان يكون ذلك في انتهاك حرمة يفوت استدراكها مثل ان يُخْبِرَ من يثق بصدقه ان رجلاً خلا بامرأة لبنزى بها او برجل ليقتله فيجوز له في مثل هذه الحال ان يتحسّس وبقدم على الكشف والبحث حذرًا من فوات ما لا يستدركه من انتهاك المحارم وارتكاب المحظورات وهكذا لو عرف ذلك قوم من المتطوعة جاز لهم الاقدام على الكشف والبحث في ذلك والانكار كالذى كان من شأن المغيرة بن شعبه فقد روى أنه كان تختلف اليه بالبصرة امرأة من بنى هلال يقال لها أم جميل بنت محاجر بن الافغم وكان لها زوج من ثقيف يقال لها الحجاج ابن عبيد فبلغ ذلك ابا بكر بن مسروح وسهل بن معبد ونافع بن الحرث وزيا بن عبيد فرصدوه حتى اذا دخلت عليه هجموا عليها وكان من امرهم في الشهادة عليه عند عمر رضى الله عنه ما هو مشهور فلم ينكر عليهم عمر رضى الله عنه هجومهم وان كان حدّهم للذف عند فصور الشهادة والضرب الثاني ما خرج عن هذا حدّ وقصر عن حدّ هذه الرتبة فلا يجوز التحسّس عليه ولا كشف الاستتار عنه حتى ان عمر رضى الله عنه دخل على قوم يتعاقرون على شراب ويوقدون في اخصاص فعال نهيتكم عن المعاقرة فعاقرتهم ونهيتكم عن الابغاد في اخصاص فاقدم فقالوا يا امير المؤمنين قد نهاك الله عن التحسّس فتحسّست

ونهاك عن الدخول بغير إذن فدخلت فقال عمر رضي الله عنه
فتان بهاتين وانصرف ولم يعرض لهما فان سمع اصوات ملاء
منكرة ^a من دار تظاهر اهلها باصواتها ^b انكرها خارج الدار ولم
يهجم عليها بالدخول لان المنكر ظاهر وليس عليه ان يكشف
عما سواه من الباطن

فصل وأما المعاملات المنكرة كالزنا والبيع الفاسدة وما منع
الشرع منه مع تراضى المتعاقدين به اذا كان متفقا على
حظره فعلى والى الحسبة انكاره والمنع منه والزجر عليه وامره في
التأديب مختلف بحسب الاحوال وشدة الخطر فاما ما اختلف
الفقهاء في حظره واباحته فلا مدخل له في انكاره الا ان يكون
مما ضعف الخلاف فيه وكان ذريعة الى محذور متفق عليه كزنا
النقد فالخلاف فيه ضعيف وهو ذريعة الى ربا النساء المتفق
على تحريمه فهل يدخل في انكاره بحكم ولايته ام لا على ما
قدمناه من الوجهين وفي ^d معنى المعاملات وان لم تكن منها
عقود المناكح المحرمة ينكرها ان اتفق العلماء على حظرها
ولا يتعرض لانكارها ان اختلف الفقهاء فيها الا ان يكون مما
ضعف الخلاف فيه وكان ذريعة الى محذور متفق عليه كالمتعة
فربما صارت ذريعة الى استباحة الزنا ففي انكاره لها وجهان
* وليكن بدل من انكاره لها الترغيب في العقود المتفق عليها ومما
يتعلق بالمعاملات غش المبيعات وتدليس الاثمان فيمنكره
ويمنع منه ويؤدب عليه بحسب الحال فيه وروى عن النبي صلى

a) M. in utraque voce articulum addit. b) M. باصواتهم

c) M. النسيسة d) M. في e) L وعقود f) Solus M

وليكون تركا

أنه قال * ليس منا من غش^a فإن كان هذا الغش تدليسا على المشتري ويخفى عليه فهو أغلظ الغشوش تحريما وأعظمها^b مائما فالانكار عليه أغلظ والتأديب عليه أشد وان كان لا يخفى على المشتري كان أخف مائما واليمن انكارا وينظر في مشتيه فان اشتراه لبيعه من^c غيره توجه الانكار على البائع لغشه وعلى المشتري بابتياعه لانه قد يبيعه من^d لا يعلم بغشه فان كان يشتره ليستعمله خرج المشتري من جملة الانكار وتفرد البائع وحده وكذلك القول في تدليس الاثمان ومنع من تصرية المواشي وتحصيل ضرورها عند البيع للنهي عنه فانه نوع من التدليس ومما هو عمدة نظره المنع من التطفيف والبخس في المكاييل والموازين والصنجات لوعيد الله تعالى عليه عند نهيه عنه^e وليكن الادب عليه اظهر والمعاقبة فيه اكثر ويجوز له اذا استراب بموازين السوق ومكاييلهم ان يجتبرها ويعايرها ولو كان له على ما عايره منها طابع معروف بين العامة لا يتعاملون الا به كان احوط واسلم فان فعل ذلك وتعامل قوم بغير ما طبع بطابعه توجه الانكار عليهم ان كان مبخوسا من وجهين احدهما لمخالفته في العدول عن مطبوعه وانكاره من الحقوق السلطانية والثاني للبخس والتطفيف في الحق وانكاره من الحقوق الشرعية فان كان ما تعاملوا به من غير المطبوع سلبها من بخس ونقص توجه الانكار عليهم^f بحق السلطنة وحدها لاجل المخالفة وان

a) P. ومن غشنا فليس منا b) O. اعظمها c) M. d) M. على e) Sur 83, 1 seqq. f) M. عليه

وَرَقُومٍ عَلَى طَابَعِهِ كَانَ الْمَرْزُورُ فِيهِ كَالْمَبْهَرِ عَلَى طَابَعِ
الدِّرَاهِمِ وَالسُّدَنَانِيِّينَ فَإِنَّ قَرْنَ التَّزْوِيرِ بِغَشِّشٍ كَانَ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ
وَالْتَأْدِيبُ مُسْتَحَقًّا مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا فِي حَقِّ السُّلْطَانَةِ مِنْ
جَهَةِ التَّزْوِيرِ وَالْأُخْرَى مِنْ جَهَةِ الشَّرْعِ فِي الْغَشِّشِ وَهُوَ أَغْلَطَ
الْمُكَيِّرِينَ وَإِنْ سَلِمَ التَّزْوِيرُ مِنْ غَشِّ تَقَرُّدٍ بِالْإِنْكَارِ السُّلْطَانِي مِنْهُمَا
فَكَانَ أَحَقُّهُمَا وَإِذَا اتَّسَعَ الْبَلَدُ حَتَّى أَحْتَاجَ أَهْلُهُ فِيهِ إِلَى
كَيَالِيَيْنِ وَوَزَانَيْنِ وَنُقَادٍ ^a بِخَيْرِهِمُ الْمَحْتَسِبُ وَمَنْعٌ أَنْ يَنْقُدَ
لِذَلِكَ إِلَّا مِنْ ارْتِصَاءٍ مِنَ الْأَمْنَاءِ الثَّقَاتِ وَكَانَتْ أَجُورُهُمْ مِنْ
بَيْتِ الْمَالِ أَنْ اتَّسَعَ لَهَا فَإِنْ صَاقَ عَنْهَا قَدْرَهَا لَهُمْ حَتَّى لَا
يَجْرَى بَيْنَهُمْ فِيهَا اسْتِزَادَةٌ وَلَا نَقْصَانٌ فَيَكُونُ ذَلِكَ ذَرْيَةً إِلَى
الْمُمَايَلَةِ وَالتَّخْفِيفِ فِي مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ وَقَدْ كَانَ الْأَمْرَاءُ
يَقُومُونَ بِاخْتِيَارِهِمْ وَتَرْتَبُهُمْ لِذَلِكَ وَيُثَبِّتُونَهُمْ بِأَسْبَابِهِمْ فِي
الدَّوَابِ حَتَّى لَا يَخْتَلِطَ بِهِمْ غَيْرُهُمْ مِمَّنْ لَا تَوْمَنَ وَسَاطَتُهُ
فَإِنْ ظَهَرَ مِنْ أَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُخْتَارِينَ لِلْكَيْلِ وَالْوِزْنِ تَخْفِيفٌ
فِي تَطْفِيفٍ أَوْ مُمَايَلَةٍ فِي زِيَادَةِ أَثَرٍ وَخُرُوجٍ مِنْ جُمْلَةِ الْمُخْتَارِينَ
وَمَنْعٌ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِلْوَسَاطَةِ بَيْنَ النَّاسِ فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي اخْتِيَارِ
الدَّلَالِينَ يَقَرُّ مِنْهُمْ الْأَمْنَاءُ وَيَمْنَعُ الْخُسُوفُ وَهَذَا مِمَّا ^b يَتَوَلَّاهُ وَلَا
لِحُسْبَةِ أَنْ فَعَدَّ عَنْهُ الْأَمْرَاءُ فَمَا اخْتِيَارَ الْقِسَامَ وَالذَّرَاعَ فَالْقَضَاةَ
أَحَقَّ بِاخْتِيَارِهِمْ مِنْ وَلَاةِ الْحُسْبَةِ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَسْتَنَابُونَ فِي أُمُورِ
الْإِيْتِمَارِ وَالْغَيْبِ فَمَا اخْتِيَارَ الْحَرَّاسِينَ فِي الْقَبَائِلِ وَالْأَسْوَاقِ ثَالِثًا
لِلْحِمَاةِ وَأَصْحَابِ الْمَعَاوِنِ وَإِذَا وَقَعَ فِي التَّطْفِيفِ تَخَافُ أَنْ
يَنْظُرَ الْمَحْتَسِبُ أَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ الْخَصْمِ فِيهِ تَجَاهِدٌ وَتَنَافُرٌ فَإِنْ
أَفْضَى إِلَى تَجَاهِدٍ وَتَنَافُرٍ كَانَ الْقَضَاةُ أَحَقَّ بِالنَّظَرِ فِيهِ مِنْ وَلَاةِ

^a) P. صرافان, L. نقاديين ^b) M. لا addit.

لحسبة لأنهم بالاحكام احقّ وكان التاديب فيه الى المحتسب فان تولاه الحاكم جاز لاتصاله بحكمهم ومما ينكره المحتسب في العوم ولا ينكره في الخصوص والاحاد التبایع بما لم يالفه اهل البلد من المكاييل والاوزان التي لا تعرف فيه وان كانت معروفة في غيره فان تراضى بها اثنان لم يعترض عليهما بالانكار والمنع ويمنع ان يرتسم بها قوم في العوم لأنه قد يعاملهم فيها من لا يعرفها فيصير مغرورا

فصل واما ما ينكره من حقوق الادميين المحضنة فمثلا ان يتعدى رجل في حدّ لجارة او في حريم لداره او في وضع اجذاع على جداره فلا اعتراض للمحتسب فيه ما لم يستعده الجار لأنه حق يخصه فصيح ^a منه العفو عنه والمطالبة به فان خاصه فيه كان للمحتسب النظر فيه ان لم يكن بينهما تنازع وتناكل واخذ المتعدى بازالة تعديده وكان له تاديبه عليه بحسب شواهد الحال فان تنازعا كان للحاكم بالنظر فيه احقّ ولو ان الجار اقر جاره على تعديده وعفا عن مطالبته بهدم ما تعدى فيه ثم عاد مطالبا بعد ذلك كان له ذلك واخذ المتعدى بعد العفو عنه بهدم ما بناه ولو كان قد ابتداء البناء ووضع الاجذاع بان الجار ثم رجع الجار في اذنه لم يوخذ الثاني بهدمه ولو انتشرت اغصان الشجرة الى دار جاره كان للجار ان يستعدي المحتسب حتى يعديه على صاحب الشجرة لياخذها بازالة ما انتشر من اغصانها في داره ولا تاديب عليه لأن انتشارها ليس من فعله ولو انتشرت عروق الشجرة تحت الارض حتى دخلت في قرار ارض الجار لم يوخذ بقلعها ولم يمنع الجار من التصرف في

a) Solus O. omittit.

قرار أرضه وان قطعها وإذا نصب المالك تنوراً في داره فتأذى
 الجار بدخانها لم يعترض عليه ولم يمنع منه وكذلك لو نصب
 في داره رحا أو وضع فيها حدادين أو قصارين لم يمنع لأن
 للناس التصرف في أملاكهم بما أحبوا وما يجسد الناس من مثل
 هذا بُدأ وإذا تعدى مستاجر على اجير في نقصان اجرة أو
 استنزاه عمل كفه عن تعدييه وكان الإنكار عليه معتبراً بشواهد
 حاله ولو قصر الاجير في حق المستاجر فنقصه من العمل أو
 استنزاه في الاجرة منعه منه وإنكره عليه إذا تخاصموا إليه فإن
 اختلفوا ويناكروا كان للحاكم بالنظر بينهم^a احق ومما يؤخذ
 ولاية الحسبة بمرأته من اهل الصنایع في الاسواق ثلاثة اصناف
 منهم من يراعى عمله في الوفور والتقصير ومنهم من يراعى حاله في
 الامانة والحيانة ومنهم من يراعى عمله في الجودة والرداء فاما من
 يراعى عمله في الوفور والتقصير وكالطلب والمعلمين لان للطلب اقدام
 على النفوس بغضى التفصير فيه الى تلف أو سقم وللمعلمين من
 الطرائف الى ينشوا الصغار عليها ما يكون نفعهم عنها بعد
 الكبر عسيراً فيقر منهم من توفر علمه وحسنت طريفته ويمنع من
 قصر واساء من التصدي لما يفسد به النفوس ويخبث به الاداب
 واما من يراعى حاله في الامانة والحيانة فمثل الصاعة والحماكة
 والغصارين والضباغين لانهم ربما هربوا باموال الناس فيراعى اهل
 الثقة والامانة بينهم فيفرحهم ويبعد من ظهرت خيانتهم وبشهر
 امره ليلا يغتر به من لا يعرفه وقد قيل ان الحماة وولاة المعاون
 اخص بالنظر في احوال هاولاء من ولاية الحسبة وهو الاشبه لأن
 الخيانة تابعة للسرقة واما من يراعى عمله في الجودة والرداء فهو مما

^a بينهما M.

ينفرد بالنظر فيه ولاية الحسبة ولهم أن ينكروا عليهم في العوم
فساد العمل وردائه وأن لم يكن فيه مستعبد فاما في عمل
مخصوص اعتمد الصانع فيه الفساد والتدليس فإذا استعداده
الحصر قابل عليه بالانكار والزجر فان تعلّق بذلك غرم روى
حال الغرم فان افتقر الى تقدير أو تفويم لم يكن للمحتسب أن
ينظر فيه لافتقاره الى اجتهاد حكى وكان الفاضل بالنظر فيه
احقّ وأن لم يفتقر الى تقدير ولا تفويم واسحقّ فيه المثل
الذى لا اجتهاد فيه ولا تنازع للمحتسب ان ينظر
فيه بالنزاهة الغرم والتدابير على فعله لانه اخذ
بالتنصاف وزجر عن التعدي ولا يجوز أن يسعر على
الناس الاقوات ولا غيرها في رخص ولا غلا واجازة مالك في
الاقوات مع الغلا

فصل وأما ما ينكره من الحقوق المشتركة بين حقوق الله تعالى
وحقوق الادميين فكالممنوع من الاشراف على منازل الناس ولا يلزم
من علا بناءه ان يستتر سطحه وإنما يلزم ان لا يشرف على غيره
ويمنع اهل الذمة من تعلية ابنتهم على ابنة المسلمين فان
ملكوا ابنة عالية اقرّوا عليها ومنعوا من الاشراف منها على
المسلمين واهل الذمة وبأخذ اهل الذمة بها شرط عليهم في
نمتهم من لبس الغيار والمخالفة في الهيئة وترك المجاهرة بقولهم
في عزير والمسج ويمنع عنهم من تعرض لهم من المسلمين بسبب
أو اذى ويؤتب عليه من خالف فيه وإذا كان في ائمة المساجد
السابلة والجوامع الحفلة من يطيل الصلاة حتى يعجز عنها
الضعفاء وينقطع بها قرو الحاجات انكر ذلك عليه كما انكره
رسول الله صلعم على معاذ بن جبل حين اطال الصلاة بقومه وقال
أَفْتَانُ انت يا معاذ فان اقام على الاطالة ولم يمتنع منها لم

يجز أن يودّبه عليها ولكن يستبدل به من يخففها وإذا كان في
القضاة من يجلب الخصوم إذا قصدوه ويمتنع من النظر بينهم
إذا تحاكموا إليه حتى تفف الأحكام ويستنصر الخصوم فلمحتسب
أن يأخذه مع ارتفاع الأعداء بما ندب له من النظر بين المتحاكمين
وفصل القضاة بين المتنازعين ولا يمنع علو رتبته من انكار ما
قصر فيه قد مرّ إبراهيم بن بطحاء وإلى الحسبة بحافئى بغداد
بدار أنى عمر بن حماد وهو يومئذ قاضى القضاة فرأى الخصوم
جلوساً على بابهم ينظرون جلوسه للنظر بينهم وقد تعالى النهار
وهجرت الشمس فوقف واستدعى حاجبه وقال تقول لقاضى القضاة
الخصوم جلوس *a* على الباب *b* وقد بلغت الشمس وتآدوا
بالانتظار فأتا جلست لهم أو عرفتهم صذر ك فينصرفوا *c* ويعودوا
وإذا كان في سادة العبيد من يستعملهم فيما لا يطبقون الدوام
عليه كان منعهم والانكار عليهم موقوفاً على استعداد العبيد على
وجه الانكار والعظة فإذا استعدوه منع حينئذ وزجر وإذا كان في
أرباب الموائى من يستعملها فيما لا يطيق الدوام عليه انكرة
المحتسب عليه ومنعه منه وإن لم يكن فيه مستعد إليه فإن
ادعى المالك احتمال البهيمية لما يستعملها فيه جاز للمحتسب
أن ينظر فيه لأنه وإن اقتقر إلى اجتهداه فهو عرفى يرجع فيه
إلى عرف الناس وعاداتهم وليس باجتهدان شرعى والمحتسب لا يمتنع
من اجتهدان العرف وإن امتنع من اجتهدان الشرع وإذا استعداه
العبد من امتناع سيده من كسوته ونفقته جاز أن يأمره بها

a) L. وقوف *b*) Hic finitur fol. 384 cod. P. foliumque
385 inde a verbo الزبيري pag. ٢٢١ lin. 8 pergīt,
ita ut duo folia excidisse videantur. *c*) M. لينصرفوا

وبأخذها بالتزامها ولو استعداداً من تفسير سيده فيها لم يكن له في ذلك نظر ولا التزام لأنه يحتاج في التقدير إلى اجتهاد شرعي * ولا يحتاج في التزام الأصل إلى اجتهاد شرعي لأن التعدير منصوص عليه، ولزومه غير منصوص عليه وللمحتسب أن يمنع أرباب السفن من حمل ما لا تسعه ويخاف منه غرقها وكذلك يمنعهم من السير عند اشتداد الريح وإذا حمل فيها الرجال والنساء حجز بينهم بحايل وإذا اتسعت السفن نصب للنساء مخارج للبراز لئلا يتبرجن عند الحاجة وإذا كان في أهل الأسواق من يختص بمعاملة النساء راعى المحتسب سيرته وأمانته فإذا تحققها منه أقره على معاملتهن وأن ظهرت منه الريبة وبان عليه الفجور من معاملتهن وأدبه على التعرض لهن وقد قيل إن الحماة وولاة معاون اخصّ بانكار هذا والمنع منه من ولاة الحسبة لأنه من توابع الرنا وينظر وإلى الحسبة في مقاعد الأسواق فيقر منها ما لا ضرر فيه على المرأة ويمنع ما استنصر به المرأة ولا يفف منعه على الاستعداد إليه وجعله أبو حنيفة موقوفاً على الاستعداد إليه وإذا بنا قوم في طريق سابل منع منه وإن اتسع الطريق وبأخذهم بهدم ما بنوه ولو كان المبى مسجداً لأن مرافق الطرق للمسلمون لا للأنبياء وإذا وضع الناس الامنعة والآلات الابنية في مسالك الشوارع والأسواق ارتفاعاً لينعلوه حالاً بعد حال مكنوا منه أن لم يستنصر به المرأة ومنعوا منه أن استنصروا به وهكذا الفول في اخراج الاجنحة والسوابيط ومجاري المياه وأبار الحشوش يقر ما لم يضّر ويمنع ما ضرّ ويجتهد المحتسب رايه فيها

a) L. omnia omittit, M. usque ad لأن، deinde uterque
لزومه pergīt

ضرّ ولم يضّر لآته من الاجتهاد العرفي دون الشرعي والفرق بين الاجتهادين أن الاجتهاد الشرعي ما روى فيه أصل ثبت حكمه بالشرع والاجتهاد العرفي ما روى فيه أصل ثبت حكمه بالعرف ويوضح الفرق بينهما بتمييز ما يسوغ فيه اجتهاد المحتسب مما هو ممنوع من الاجتهاد فيه ولوالى الحسبة أن يمنع من نقل الموتى من قبورهم إذا دفنوا في ملك أو مباح إلا من أرض مغموصة ^a فيكون لمالكها أن يأخذ من دفنه فيها بنقلهم منها واختلف في جواز نقلهم من أرض قد لحقها سيل أو ندى فجوزة الزبيرى وأباه غيره ويمنع من خصاء الأدميين والبهايم ويؤتب عليه وإن استحقّ فيه قوداً وديةً أسنوفاه لمستحقّها ما لم يكن فيه تناكر وتنازع ويمنع من خضاب الشيب بالسواد إلا لمجاهدة في سبيل الله ويؤتب من يصبغ به للنساء ولا يمنع من الخضاب بالحنا والكتم ويمنع من التكبّس بالكهانة والهلوه ويؤتب عليه الآخذ والمعطى وهذا فصل يطول أن يبسط لأن المنكرات لا ينحصر عددها فتستوفي وفيما ذكرناه من شواهدنا دليل على ما اغفلناه والحسبة من قواعد الأمور الدينية وقد كان * أئمة الصدر ^b الأول يباشرونها بأنفسهم لعموم صلاحها وجزيل ثوابها ولكن لما أعرض عنها السلطان وندب لها من هان وصارت عرضة للتكبّس وقبول الرشاء لأن أمرها وهان على الناس خطرها وليس إذا وقع الإخلال بقاعدة ^c سقط حكمها وقد اغفل الفقهاء من بيان أحكامها ما لم يجز ^d الإخلال به وإن كان أكثر كتابنا هذا يشتمل ^e على ما قد اغفله الفقهاء أو

أهل العصر L. ^b معصوبة M. ^a O. sine punctis

مشتبلا M. ^e ير M. ^d لقوايدها L. ^c

قَصِّروا فيه فذكرنا ما اغفلوه واستوفينا ما قصروا فيه والنا أسئل
الله توفيقا لما توخينا وعونا على ما توينا بمسنة ومشيته وهو
حسي ونعم الوكيل

تم كتاب الأحكام السلطانية
بحمد الله تعالى وحسن موته
وصلّى الله على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه وسلّم
تسليما وللحمد لله
رب العالمين
تمّ تمّ
تمّ

Pag. ۳۷۸ lin. 8. الاحساب in initio lin.

„ ۳۸۰ lin. 10. * كالموقفات

„ ۴۱۷ lin. extr. * عَلَّيْتَنِي

„ 15. lin. 14. Accuratus haec vox in كتاب مختار در

هو لغه المنع مطالعا وشرعا منع من نعان: explicatur فتوى

تصرف فولى لا فعلى لأن الفعل بعد وفسوحه لا يمكن رده

فلا ينصور الحجر عنه

ADDENDA ET EMENDANDA.

- Pag. ۴ lin. 12. كالجهد x
- „ 11 lin. 11. تسمع x
- „ ۷۱ lin. 4. * ليسوا
- „ ۱۰۰ lin. extr. اُجِلت x
- „ ۱۱۹ lin. 8. * بالنعليد
- „ ۱۹۵ lin. 7. * نعيبا
- „ ۱۷۳ lin. 6. الاولى emendo.
- „ ۱۷۹ lin. 9. Cum P. ل emendo.
- „ ۲۱۰ lin. 2. Legendum est aut أنه aut دفعها أن
- „ ۲۸۳ lin. parvult. Ahmed fol. 9 v. sic dicit: وروى
 أن أول من قال أما بعد كعب بن لوى
- „ ۲۹۳ lin. extr. * فأنهما
- „ ۳۱۳ lin. 1. Legendum est مغيضا
- „ ۳۲۰ lin. 11. * يلحقه
- „ ۳۲۵ lin. 12. * والنار
- „ ۳۲۹ lin. 19. * السلطنة

أَنْفَذَ maiorem vim habens II lin. extr.; ١٩, 3 cet.

أَنْفَى magis negans III, 11.

نَغَب II. praefectum (نعيب) instituit ٥٩, 19.

عَلَى rei et ب alicui aliquid c. نَقِمَ pers. ٢٢٣, 1; ٢٩٩, 13.

نَكَر VI. impugnavit II, 3. — نَكِير res turpis ٢٢٥, 5.

نَاقَرَة ardor belli II, 15. 16. 17; ٩٥, 15; ١٠١, 2.

هَاء III. consensit cum aliquo in re c. acc. pers. et
حَلَى rei ٢٢١, 8.

أَهْيَبَ maiorem reverentiam concilians ١٠٩, 15.

وَزَان ponderator ٢٢٥, 7.

وَحَش IV. alienavit ٢٠, 17; Bohlen. Motenab. pag. 3.

أَوْجَبَ magis necessarius ٧٨, 14.

وَصَى II. testamento legavit alicui aliquid c. ب rei
et ل pers. ٢٩٧, 15.

وَفَى X. plene exposuit ٢٣١, 16; ٢٣٥ lin. paen.; ٢٤٩,
9; ٢٣١, 15; ٢٣٣, 1.

وَقَفَ X. certior factus est ٢٥٩ paenult.

يَد pag. 15.

أَيْسَرُ facilius ٨, 3; ٢١٢, 19.

كسرى pl. كسور pag. 13.

كف II. manus ad Deum porrexit, precatus
est pag. V. not. d.

كفى satis habuit aliquo in aliqua re c. dupl. acc.
١٤٤, lin. paenult.; ٣٥٠, 7; pag. 47, 3.

لزم III. pag. 14.

لعن III. adhibita forma لعان se separavit c. من
pers. ٣٩١, 6. — VIII. se separavit ٣٩٢, 1.

لابة terminus. P. وهران از لابتين طرفين است ٢٨٨, 2;
٣٩٢, 2. Qam. Pers., nam Arabicus ad manum non est,
sic dicit: لابة سنك لاخ سوخته لاب ولايات جمع وفي
الحديث حرّم النبي صلعم ما بين لابتى المدينة وها
حرفان تكتنفانها

لات med. و IV. ipse explicat ٣٩٨, 16.

اللين lenior ٧٩, 14; ٨٧, 11; ٢٠٨, 18.

II. donis auctum aliquem a se dimisit ٣٣٥, 11.

أَمْضَى maiorem vim habens ١٢ lin. extr.; ٣٩٩, 3.

أَمْكٌ magis possidens ٢٠, 9 cet.
pag. 15. — ملك

II. sana mente praeditus fuit ١٧, 20;
١٠٨, 6; ٢٣٧, 10.

IV. effecit ١٥٨, 2; Baidh. I, ٥١٢, 6. Hariri ٣٣٤, 1.

— sequela Baidh. I, ٥١٢ lin. 5. infr.

باسم nomen muneris pag. 34, 9. Mém. de l'institut. I., 120.

مَنْصُوب in dignitate collocatus ١٥٧, 4.

نظمة fasciculus ٢٨, 2.

Baidh. I. ١٤, 17; ١٩, 28; Dozy ad I. B. pag. 102. —

قَدَحٌ impedimentum ٨, 7; ١١٣, 7 cet.

قَذَفٌ pl. قَذَفَةٌ calumniatores ٣٨٣, 12. 13.

أَقْدَرٌ potentior ٧٤, 1; ٢٠٤, 16.

قَدِمَ X. arcessivit ١٢ paenult.

قَصْدَةٌ consilium ١٢٥, 16.

فَطَعَ I. manuum pedumve sectionis poena af-

fecit ١٣, 2; ١٠٩, 8. 15. — X. petiit, ut sibi aliquid

in feudum assignaret ٢٩٩, 13; ٣٣٣, 9. 11; ٣٣٤

2, cet. — مَقَاطَعَةٌ pretium annuum quod pro

feudo persolvitur pag. 34 cet., mém. de l'in. I. 108.

قَلَبٌ VII. optionem habuit inter duas res c. ب

rei ٧٩, 15.

قَلَمٌ pag. 10.

أَقْفَرٌ potentior ٢٠٤, 16.

مَقَانٌ locus quem quis in ordine obtinet ١٨٩, 4.

P. vertit: مَحَلُّ رَوْشِ خَوْدِ

أَقْوَمٌ melius procurans pag. 2. — قَامَ وَقَعَدَ. قَامَ

c. ب rei ٥, 5.

قَادَ med. ٢ II. determinavit ٣٩١, 14; Baidh. I, ١٥,

15, I, ٢١. 9; I, ٢٠٢ lin. extr.

كَثُرَ II. opibus abundavit ١٣, 1. 6; ١٠٩, 6.

كَارٌ pl. كَرَارٌ ad pugnam rediens ٧١, 3.

كَسَنَجٌ aequabile reddidit solum ٣٠٩, 4.

كَسَرَ II. pag. 24.

عَارِيَّة usufructus ٢٩٣, 15. S. per هِبَةُ الْمَنَافِع explicat.

عِيَارَةٌ latrocinium ٣٧٩ lin. paenult.

عُشْ pl. عَشُوشٌ fraus ٢٢٤, 2.

مِغْلَابٌ pl. مِغْلَابِيَّاتٌ instrumentum superandi ٣٧٩, 1.

أَغْلَظٌ gravior ٥٥, 7; ٢٢٤, 2

غَارٌ med. و ll. aquam interceptit ٨٧, 12; Dozy ad I. B. pag. 100. et B. M. gloss. pag. 37.

أَغْيَرُ maiorem fervorem habens ١٩١, 11; Hariri ٣٣٥ schol. 14.

مَغْبِصٌ aqueductus ٣١٤, 1. 5; ٣١٩, 4 cet.

فَنَّانٌ tentator ٢٢٨ lin. extr.

فَدَى III. liberavit aliquem accepto pretio aut c. acc. pers. et ب vel عَلَى lytri ٨٢, 17; ٢٣٢; aut c. ب pers. et عَلَى lytri ٨٢, 7; ٢٣٢, 9. 12.

فَارٌّ pl. فَرَارٌ fugiens ٧١, 3.

قَرَصٌ pag. 1.

فَرْصِيَّةٌ pl. فَرْصِيَّاتٌ cui ex lege aliquid competit ٣٣٨ 8.

مَعْرَغَةٌ numi cavi i. e. non solidi ٢٧١, 4.

فَعَدَ V. diligenter exploravit ٥٨, 13. 16; ٧٢, 4.

فَلْسٌ debitis solvendis parem non esse (état de faillite) ١١٧ lin. extr.

أَفَنَلٌ magis necans ٩٧, 10.

فَدَحَ I. vim nocivam habuit c. فِي rei ٣٠ lin. extr.;

gratulatus est alicui propter aliquid c.
acc. pers. et ب rei ٢٢٥, 12.

عرف II. centurionem (عريف) instituit ٥٩, 18. —

VI. aliquid tanquam usu et consuetudine
receptum inter se observarunt ٢٠٣, 11; Ha-
riri ed. de Saçy ٣٩ paenult.; ٥٣, 22. — عُرْفُ usus,
consuetudo ٢٠١, 16; ٣٠٠, 14; ٣٣٤, 15 cet. cf. Anthol.
gramm. pag. 438. Hinc عُرْفِي ٢٢٩, 18; ٢٣١, 1. —
أَعْرَفُ magis notus ٥, 5 cet.

عَزْمَةٌ edictum ٢١٧, extr.; ٢١٨, 1.

عَشْرُ i. q. عَشْرِي decumanus ٢٥٢, 13; ٣٥٧, 2;
vide خراج

عَضَى IV. c. ل pers. ٢٢٣, 16; ٢٩٥, 10.

عَفَا IV. missionem concessit ٣٩, 10. — X. mis-
sionem petiit ١٢ saepius.

عَلَّ pl. علاء ratione praeditus ٣, 9; ٢, 2; ٢٢٨, 17;
٢٥٢, 14.

عَلَّ II. tanquam rationem attulit ٢٢, 18; ٣١١, 2.
5; ٣١٢, 14.

عَمَالَةٌ tributa exigendi munus ٣٠٨, 5; ٣٣٥, 20.

عَمَوْنَةٌ pl. مَعَاوِنُ auxilium ٥٣, 12; ٣٧٩, 8. cet.

عَنِ med. ى V. certus definitusque fuit ٧, 13; ٨,
15; ٩, 9; ١٠, lin. paenult.; ١٧, 10; specialiter de-
signatus ad aliquid c. ل rei ١١٨, 4. — عَنِ ثَابِتَةٍ
res immobilis ١٢٥, 9.

شورى optionem dedit v, 2; lv, 11; Ibn Badr. lv, 5.

صفية pl. IV. in fiscum redegit lxxv, 5. — صافية res confiscata lxxv, 4.

صائغ pl. aurifex lxxv, 18.

صان med. و VI. n. a. existimatio lxxv, 15.

ضرر X. damnosum esse indicavit lxxv lin. extr. cet.

ضرب i. q. ضربة — ضربة — ضرب tempus lxxv, 16; lxxv, 3. — ضربة — ضربة, tum — tum lxxv, 9. 10.

طرق X. ingressus est lxxv, 10.

ضالة pl. ضوالّ amissa camela lxxv, 13.

أطوع acceptior v, 19.

طاب X. placare studuit lxxv, 15; lxxv, 6. cet.

ظهر scm. precatio meridiana lxxv, 12.

عبد V. obligavit ب rei lxxv, 1 et c. acc. rei lxxv lin. paenult.; Baidh. I, lxxv, 4; Fleischer ad. I. B. ed. Dozy pag. 123, ubi etiam, auctore Qamuso, تعبد active accipio.

عبر VIII. 1) respexit ad rem c. ب rei lxxv lin. extr.; o lin. paenult.; lxxv, 6 cet. 2) requisivit c. acc. rei o, 1. 9; lxxv, 7; lxxv, 12; lxxv, 5. 14 cet. 3) ad normam rei alicuius definivit aliquid c. acc. et ب of, 4; lxxv, 17; lxxv, 12.

عذر V. fieri non potest lxxv lin. paen.; lxxv, 17; lxxv, 13; Baidh. I, lxxv, 4; lxxv, 2; lxxv, 3. — VIII. con-

ز X. beneficium sollicitavit ab aliquo c. a.
pers. ۳۳, 17.

convicium ۴۲۸, 20. — سبب II. et V. n. a.
Worms pag. ۳۳۸, 4. à titre fortuit et pag. ۳۴۱,
3. 7. à titre occasionel vertit, Jour. asiat. Avril
1843 pag. 317. et 320.

in communes usus patens, publicus ۳۱۸,
4; ۳۳۴, 8; ۴۱۸, 5; ۴۲۸, 22.

IV. excessit in re vide pag. 26.

res rapta ۳۸۷, 11.

magis sublatus ۴۲, 2, cet.

aggeris exstructor ۳۱۳, 5.

maior natu v lin. extr.

agger مستیات pl. مستاء

IV. portionem (سهم) dedit c. a. pers. ۲۴۲,
13; ۲۴۴, 4, cet.

reprobavit ۲۴۰, 7; Harir. ۳۳۱ schol. lin. 6.

regula, κανών ۲۳۵, 15.

شابروكان ۲۷۲, 4; ۳۰۴, 5, vide Richards. lex. pers.

شادروان ۳۰۱, 10, vide Richards. lex. pers.

شاربة — rigationis modus ۲۵۸ cet. —
bibentes ۳۱۳, 17; ۳۱۸, 3; ۳۱۹, 14.

IV. inspexit c. على ۲۴, 13; ۲۱۴, 15. —

مشرف inspector ۳۱۵ saepius.

شهادتان vide pag. 9.

خَمَصَ IV. evacuavit f^o, 15.

خال med. ى V. auguratus fuit f^o, 13; f^o, 3. —

مَخِيلَة coniectatio f^o, 9. 10.

در pl. ادرار canaliculus f^o, 16.

دارب pl. دَرَبَة miles contra Graecos pugnans pag.

46, 14, vid. Freytag. Selecta ex hist. Halebi pag. 47. et 152.

درج successive f^o, 2. Sic convertendos

censeo etiam locos a Dozy gloss. ad B. M. pag. 17.

allatos.

مَدَسَة pl. مَدَاس semita minor f^o, 9.

أَدْعَى magis requirens ٨, 3. 5 cot.

مَدْرُورَة aroma in pulverem redactum f^o, 6.

ذُكُور memor f^o lin. paenult.

ذُكُورَة virilitas lv, 13.

ذِمَامَة vassalage Richards. f^o lin. paenult.

ذَهَب pag. 17.

رَجُلَة locusta pag. 7.

رَضَى I. proposuit Tab. I, 12,* 9 (non 'permisit');

Ibn Badr. lv^o, 1. — VIII. elegit ٨, 16; f^o, 18; lv^o lin.

extr.; lv^o, 2; f^o, 8.

أَرْضَى magis placens f^o, 11.

أَرْغَب magis desiderium excitans v^o, 14.

زَحَمَ V. coarctatus est f^o lin. extr.

زُقَ angiportus (cul de sac) f^o, 16; f^o,

7; f^o, 2.

خَشَار exactor ٣٥١, 19.

حَفَظ V. speculatus est ١٨٩, 13. — أَحَفَّظ^٤ magis observans ٧١, 1 cet.

حَقَّقَة pag. 52.

حِقَارَة res minima ١٨٩, 16.

مَحَلَّة pl. مَحَالَّ vicus urbis ٣٣٨, 15.

خَلْفَة arma ٢٩٣, 14.

حَنْظَل colocynthidis naturam assumpsit ٩٩, 19.

أَحْوَج^٤ magis opus habens c. ٣٥٠, 5; 47, 3.

حَاز VII. recepit se in locum c. ٩١ lin. extr.; ٩٢, 1 cet.

حَائِطَة vel حَائِط pl. حَوَائِط hortus ٢٩٣, 10; pag. 29, 12. —

أَحْوُط^٤ tutior ٣٣٨, 18; ٣٢٠, 3; ٢٢٤, 15 cet., Hariri ٣٥٢, 1.

حَال med. و IV. respexit, allusit ad rem c. ٣٠٨, 15; Dozy ad I. B. pag. 87.

حَائِل velum, aulacum ٢٠٠, 14; pag. 6.

خَبَر III. pag. 33.

حَرْب^٤ حَرْبِي i. q. حَرْب ٣٧٠, 13.

خَرْج^٤ خَرْجِي i. q. خَرْج ٢٣٨, 13; ٢٥٢, 13; ٣٥٧, 2.

خَصَّ pl. اَخْصَاص taberna vinaria ٢٢٢ lin. paenult. —

خَصَّة pl. خَصَص portio pag. 36, 13. 15 cet.

خَفَّ n. a. خَفَّة pag. 47, 2. iucundus fuit cum على

pers. ٣٥٠, 4; pag. 46. lin. 23; Dozy B. M. gloss.

pag. 12. — أَخَفَّ^٤ minus gravis ٢١٢, 19.

أَخْفَض inferior ٢٧٧ lin. paenult.

بان med. ی III. antecelluit c. acc. ۲۷۹, 11; ۲۸۹, 12; ۲۸۸, 4.

تابع pl. توابع ad classem aliquam pertinens ۴۲۷, lin. extr.; ۴۳۰, 13; Baidh. I, ۵۱۳, 11.

مُثَابَة oppositio ۳۹۰, 23.

جبر sententiam tulit ۷۱, 7.

جُحْر lacerta ۴۳۹ lin. extr.

جُدَع pl. اجذاع tignus ۴۴۹, 10.

جاری remuneratio ۱۳۱, 4; ۳۱۱, 15; ۳۱۳, 8 cet.

جَزَف III. pass. erravit in computo ۳۷۵, 8.

جِل pl. جَلل stratum ۱۵۹, 18; ۲۸۱, 4.

مَجْتَمِع brevis de statura hominis ۷۹, 18.

جند V. stipendia meruit ۳۵۹, 11.

اجتهد et اجتهد برایه, اجتهد راسه, اجهد رابه. جهد

codem sensu adhibentur. ۱۳, 10; ۳۹۹, 3; ۱۱۰, 4 cet.

جار med. و V. iniustus fuit ۱۳۰, 3; ۴۰۷, 7. 11.

أَجْوَز magis licitus ۳۴, 2 cet.

أَحَبّ venerabilior ۱۹۴ lin. extr.

حَنّی فتح مصر pag. ۱۷۷. ۳۸, 5 et pag. 3; vid. Hamaker ad

مَحَاجّ pl. مَحَاجَة via regia ۳۰۱, 9.

حجر V. occupavit ۳۰۹, 16. 18; ۳۱۰, 6. — II. n. a.

idem. ۳۱۰, 1. — مَحْجُور occupatus ager ۳۱۰, 9.

حرب III. latrocinium exercuit, hinc محارب latro

۱۰۳, 3; محاربة latrocinium ۳۸۱, 9.

أَحْسَسْ tutior ۷۱, 13. — حَرَّاسْ custos ۴۲۵, 20.

GLOSSARIUM.

أخذ I. egit velut *'egit iniuste in re'* c. ب et في ٤, 3; ١٣٥, 10; ١٣٤, 2. cet. 2) ad egit c. acc. pers. et ب rei ad quam adigit ١٤٠, 15; ١٧٤, 10. 15; ١٨١, 4; ٢٥١, 12 cet.

ب praepositio redundans pag. 9. — Pro عن pag. 6.

بذل V. dignitati suae derogavit ١٣٩, -9. — VIII. pass. vilis fuit ١٥٧, 4; cf. Pococke ad carmen Tograi v. 41. — X. profanavit ١٣١, 1. — بذلة derogatio dignitatis ١٥٩ lin. extr.; ١٥٧, 5; ١٥٨, 1.

براءة licentia ٣٩٠, 8.

برهن c. rei ٣٩٥, 17.

بسط locus planus serendo aptus pag. 34, 18; 35, 20.

أبطأ^{٢٠٤} lentior 91, 5.

بلد pl. بلاد et بلدان sic differunt, ut illud urbes collective i. e. regionem, hoc singulas regionis urbes significet ٣٥٤, 1. 2.

بلغ pro نَصَابًا elliptice ٢٠٤, 2; ٢٠٧, 11.

بهرج adulteravit numum c. علي rei ٢٢٥, 1.

باح med. و III. manifestus fuit ١٣٧ lin. extr.

باع emit pag. 3., vendidit cum علي ١٣٣, 15; ٢٥٩, 4 seqq. et Hariri ٣٥٤, 9 et schol.

اقتسم الرجل باعلى الخوان اذا اكل كَلَّه فالقمامة معناه أنه كثير
الاكل وقوله لا يبقى لها خامه يعنى من كثرة الاكل لا يبقى
لها خامه الزرع

Pag. ٤٢٠ lin. 1. فشانك vide Dozy ad I. B. pag. 93.

Pag. ٤٢٢ lin. 13. * يقال له

— lin. 18. Nam vide quae pag. ٣٨٣ lin. 12
seqq. exposita sunt.

Pag. ٤٢٧ lin. 13. * فكالطب

Pag. ٤٢٩ lin. extr. vide quae dixi ad pag. ١٢٣ lin. 6.

Pag. ٤٣١ lin. extr. * أكثر

را لکن با چیزی که غالباً قتل نکند بر مذهب جمهور یا بسیار باشد که قتل نکند بمذهب غزالی چه او گوید که اگر جرح کند او را بجراحی که بسیار از آن هلاک واقع نشود داخل شبه عمد است و میان این تعریف و آنچه مؤلف رحمه الله تعریف شبه خطا نموده فرق هست که ظاهر است والله اعلم

* امه یستوی Pag. ۳۹۸ lin. 9.

Pag. ۴۰۰ lin. 18. 19. 'Et si invenerint eos in via confabulantes, utrumque viginti plagis afficient, et si invenerint eum illam sectantem nec aliud quidquam deprehenderint, colaphos ei impingent'. Ita ut ante محققات suppleri debeat ex praegressis: ضربه. Eandem ellipsin habes pag. ۳۹۸ lin. 5, ubi قضاء quod c P. inserendum putavi, delendum est, et vertendum 'et si praefecti eorum id sibi ceperint, ex eorum pecuniis id restituat; si non id sibi ceperint, c fisco'. Vox محققة a P. hoc loco et paullo post pag. ۴۰۱ lin. 5. صفة reddita est, ita ut proprie significet 'colaphum bene et fortiter ductum (eine rechtschaffene)', omisso nomine antecedente. Conferendum est طعنة مُحَقَّقَة c lex.

* المواضع Pag. ۴۰۳ lin. 10.

* منكرًا Pag. ۴۰۶ lin. 11.

* المختصة Pag. ۴۰۷ lin. 16.

* اقلع Pag. ۴۱۷ lin. 6.

قال في الصحاح يسقال Pag. ۴۱۹ lin. extr. P.

Pag. ۳۸۹ lin. 1 et 2. Omnis difficultas in voce
 راینه posita est, quam P. bene expedit, interpretatus:
 چه آن چیزی بود که مصلحه دیدیم بعد از رسول الله
 sic igitur verte: Nemo qui punitus est, ut inde more-
 retur, animum meum affecit — ius eum occidit — nisi
 potator vini; haec est enim res, quam post Mohamme-
 dem demum bonam censuimus. Ita ut quod prius
 suaserat, abrogaverit. Sed unum superest scrupulum,
 num retinenda sit codd. lectio *لَا تُقَاتِلْهُ*, id quod tan-
 quam sententia intermedia ferri potest, an corrigi de-
 beat *أَلَا تُقَاتِلْهُ*?

— lin. 8. P. واین اختیار مؤلف کتاب است
 ووجهی است در مذهب واضح آن است حد زنند او را چه
 در حدیث وارد است که ما حرّم الله شیئا الا ورفع عنه
 خواصه و منافعه و آنها که تجویز شرب جهه تداوی مینمایند
 شروط ذکر میکنند اول آنکه فلیل باشد که سکر ازو ظاهر
 نشود دوم آنکه طبیبی مسلم اختیار کند او را که نفع
 میدهد باو عاجلاً سیوم آنکه فایده مقام آن نیابد

Pag. ۳۹۳ lin. 18. P. اما در مذهب مالک گفته مقتول
 میشود والد بولد چون عمداً او را قتل کند و ازوی مروی
 است که چون ذبح کند او را قصاص بر وی هست اما
 چون مجروح سازد او را و بمیرد قصاص نیست

Pag. ۳۹۵ lin. 2. P. این است کلام مؤلف در تعریف
 عمد شبه خطا با آنچه پیشترین فقها گفته اند در تعریف
 آن که عمد شبه خطا آن است که قصد کنند فعل و شخص

Pag. ۳۷۱ lin. 11. * الدواوين

Pag. ۳۷۷ lin. 20. De hoc iurisiurandi genere vide de Saçy Chrestom. I, 48. Quid sibi velit الصدقة, nusquam video explicari. Vult autem, si quid video, dicere: si peierasset, sese non solum servos suos dimissurum, sed etiam opes suas in pios usus largiturum esse.

Pag. ۳۸۱ lin. 10. * والقذف pro والقود lege

— lin. 9. Sic codd., sed auctor prius de furto, dein de vino loquitur et latrocinii (الغاربة) poenam explicare intermittit, quippe quam pag. ۱۰۲ iam exposuerit.

— lin. 18. بالسوط الذى كسرت i. e. خلف ut pag. ۴۰۳ lin. 3 legitur. تمرته

Pag. ۳۸۳ lin. 8. P. اما اصبح مذهب شافعى ان است
كه شرط نيست كه بگويد چچو ميل در مكمله
در شهاده پس اگر مشاهده نكرده باشند بر اين صفة
پس شهاده نيست

Pag. ۳۸۶ lin. 19. P. حرز متاع شد ان است بر جمل
وانكه صاحب ان با او باشد واز شرط او نيست رويه ان
وحرز جمل ان است كه واقع باشد بصر صاحب ان بر ان اگر
در موضعى باشد بصر صاحب ان بر وي واقع نباشد واجب
نيست قطع بنا برين اگر صاحب جمال يا شتر است اگر دزد
كردند متاع را كه بر ظهر جمل است يا جمل را وحيلى
است كه صاحب ان او را نمى بيند واجب است قطع در
حل متاع

پس این خلل از کاتب است نه از امین متسلم و نه از صاحب ختم و همچنین آنچه متضمن اوست اوراق از ذکر اراضی و مزارع و حقوق و شروب آن اگر جاری شود تنازع میان مجاوران چگونگی جایز باشد قطع باقیات ایشان و حال آنکه کُتّاب از افواه اکره اولاً اخذ مینمایند و ایشان غیر محققند و نزد ایشان امانت نیست که موثوق بهر باشند و تفصیل این بسیار است پس اگر آنچه یافته شده از خطوط دواوین مسند باصل صحیح است که شاهد آن است جائز است در آن مذهب ماوردی یکی از علما که ایشانرا اطلاع بر حقائق این احوال بود سوال کردند از وی که شهادت کاتب مقابل شهادت دو عدل است فقال لا کرامة من الذی جعل له هذه المنزلة بلکه اگر مسلم است او را حکم یک شاهد باشد و اما اگر نمی باشد او را شهادت مقبوله نباشد و در این سخن تفصیل هست زیرا که کاتب چون بیرون کرد از حساب خود حالی را از احوال اگر خصم مسلم داشت اختلاف از میان برخاست و اگر اختلاف کردند کاتب بشواهد و قرائنی که نزد اوست باید که بوی مخصوص نماید و آن شواهد آن است که میگویند قائم مقام دو عدل است و شواهد یا دستور مقاسمه و مساحه است که در آن خط عامل و مشرف و قسّام و مساح است که ایشان شهودند یا مخرج است از معامله مستمره که محاسبات مکرره بر آن وارد شده یا از ضمان است که وثیقه مشهود فیها دالّ است بر آن و اگر از قبل از اخبار از کشف استخراج کند کُتب دالّه بر آن پس این صورتها احوال مستتبند اگر بان نباشد باطل است

استشهاد وی

هذا فما عندك فيه حيلة قال بلى لو شئت لحولت للحساب الى العربية قال فافعل قال فانظرنى فى ذلك قال لك نظرة بما شئت فحول الديوان فولاه عبد الملك جميع دواوين الشام وصرف سرحون عما كان يتولاه

* خلفه Pag. ۳۴۸ lin. 12.

Pag. ۳۵۳ lin. 16. Hic locus reperitur etiam in schol. ad Har. lin. 13 pag. ۳۲۹, c Zamakhsharii كشاف desumptus.

* رافعه Pag. ۳۵۷ lin. 5.

* انقضاءها Pag. ۳۶۱ lin. 13.

كتاب تهذيب الاسماء cf. سرجج lege Pag. ۳۶۴ lin. 4. pag. ۳۶۱.

Pag. ۳۶۸ lin. 10. legendum est, si quidem L. وا addit, literam ا prius non videram, in M. post يوجد parva lacuna est, vermibus ut videtur exesa.

* البديل lin. 19. —

اما در بعض مصنفات مذکور است Pag. ۳۷۱ lin. 6. P. که فقها را در مهمات کتابه حکمی است محمل که محمول بر ظاهر خود است و کتاب را تجربه و خدمتست که تفسیر این جمله و بیان آن مینماید آنچه ماوردی اختیار نموده از قبول خطوط دیوانیه بر آنچه شرط کرده محتاج بتفصیل است زیرا که خطوط دواوین تمامی آن جابر نیست قبول آن چه گاهست که متضمن سیافتی است بر معاملى و حال آنکه ادا کرده انرا بعد از تاریخ آن حساب و اثبات نکرده کاتب ادا آن اما اثبات کرده در تذکره دیگر و نقل نکرده بتذکره مذکوره

أَنِّي قَدْ خَفَفْتُ عَلَيْهِ وَلَسْتُ آمِنٌ أَنْ أَزِيلَكَ عَنْ مَوْضِعِكَ
لِتَقْدِيمِهِ إِيَّايَ وَخَفَّنِي عَلَيْهِ وَأَنْتَ سَيِّءٌ فَقَالَ لَا تُخَفُّ ذَاكَ هُوَ
أَحْوَجُ إِلَيَّ مَتَى إِلَيْهِ فَقَالَ وَكَيْفَ ذَاكَ فَقَالَ لَا يَجِدُ مِنْ يَكْفِيهِ
حَسَابُهُ فَقَالَ لَوْ شِئْتَ لَحَوَّلْتَ الْحَسَابَ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ قَالَ نَحْوَلُ مِنْهُ
سَطْرًا قَالَ نَحْوَلُ مِنْهُ اسْطَرًّا فَقَالَ لَهُ زَادْنَا فَرُوحَ تَمَارِضٍ فَفَعَلَ فَلَمَّا
فَقَدَهُ الْحَجَّاجُ سَأَلَ عَنْهُ فَقِيلَ مَرِيضٌ فَارْسَلْ طَبِيبَهُ لِيُعَالِجَهُ فَلَمَّا
بَرَزَ بِهِ عَالِمَةٌ فَقَالَ لَهُ أَظْهَرَ وَآبَهُ وَقَالَ لَا حَاجَةَ التَّمَسُّوا بِمَسْكِنَا غَيْرَ هَذَا
وَاجْعَلِ الْحَجَّاجَ صَالِحًا شَهْرًا فَقَلَبَ الدِّيَّوَانَ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ وَكَانَ عَالِمَةٌ
كِتَابِ الْعِرَاقِ بَعْدَ تَلَامُذَتِهِ خَرَجُوا مِنْ تَحْتِ يَدِهِ ثُمَّ وَلَّى
خَرَاجَ الْعِرَاقِ مِنْ قَبْلِ سَلِيمِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ شَرِيكًا لِيَزِيدَ بْنِ
الْمُهَلَّبِ وَكَانَ يَزِيدٌ عَلَى الصَّلَاةِ وَالْحَرْبِ وَصَالِحٌ عَلَى الْخَرَاجِ فَكَانَ مِنْ
تَلَامُذَتِهِ الْمُغِيرَةُ بْنُ أَبِي قُرَّةٍ مَوْلَى سَدُوسٍ وَكَانَ كَاتِبَ يَزِيدَ بْنِ
الْمُهَلَّبِ وَمِنْهُمْ مَخْدَمُ بْنُ سَلِيمٍ وَشَيْبَةُ بْنُ أَيْمَنٍ كَاتِبُ
يُوسُفَ بْنِ عَمْرِو وَمِنْهُمْ الْمُغِيرَةُ وَسَعِيدُ ابْنِ عَطِيَّةٍ كَتَبَ سَعِيدُ
لِعَمْرِو بْنِ هُبَيْرَةَ وَمِنْهُمْ هُرُونُ بْنُ إِيَّاسٍ كَتَبَ لِحَالِدِ الْقَسْرِيِّ وَمِنْهُمْ
أَبُو غُرَّةٍ وَعَمِيرُ بْنُ مَعْنٍ وَغَيْرُهُمْ وَأَمَّا دَبَّوَانُ الشَّامِ فَكَانَ الدَّكَّاتِبِ
فِيهِ سَرْحُونُ بْنُ مَصُونٍ وَكَانَ رُومِيًّا نَصْرَانِيًّا كَتَبَ لِمَعُوبَةَ بْنِ أَبِي
سَفِينٍ وَلَمَّا بَعْدَهُ يَزِيدُ وَمَعُوبَةُ بْنُ يَزِيدَ وَمَرْوَانَ وَعَبْدَ الْمَلِكِ
ابْنَ مَرْوَانَ حَتَّى أَمَرَ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ بِبَعْضِ مَا يَعْنِيهِ
فَتَوَانِي عَلَيْهِ وَعَادَ لَهُ بِأَمْرِ أَحَدٍ مِنْ ذَلِكَ وَاسْتَعَجَلَهُ بِهِ فَرَأَى مِنْهُ
تَفْرِيطًا وَرَدَّ كَلَامًا أَحْفَظُ عَبْدَ الْمَلِكِ فَعَالَ عَبْدَ الْمَلِكِ لِأَبِي نَابِتٍ
سَلِيمَانَ بْنِ سَعِيدٍ مَوْلَى حُسَيْنٍ وَكَانَ عَلَى كِتَابَةِ الرِّسَائِلِ وَمَا
أَشْبَهَهَا مِنَ الْأُمُورِ وَيَلِكُ يَا سَلِيمَانَ إِنَّ سَرْحُونَ يَدُلُّ عَلَى بُضَاعَتِهِ
أَدَلًّا لَا أَحْتَمِلُهُ وَأَحْسِبُهُ قَدْ رَأَى ضَرُورَتَنَا إِلَيْهِ فِي حَسَابِنَا

كره وان خلاف اصل وضع شرع است اينست آنچه
لحق رفت والله اعلم

* لحفظ Pag. ۳۴۳ lin. 16.

* حسناقی Pag. ۳۴۵ lin. 18.

* الدواوين Pag. ۳۴۶ lin. 13.

أتمها الدنيا دار بلاغ الراكب Verba Pag. ۳۴۷ lin. 4.
bene illustrat versus e Fak.-al-kholaf. pag. ۲۹

(الطويل) الا أتمها الدنيا كمنزل راكب

اناخ عشياً وهو بالصبح راحل

Pag. ۳۵۰ lin. 16. Ahmed fol. 14 v. sic rem explicat:

باب تحويل الدواوين من الفارسية والرومية الى

العربية واول من نقلها

زعموا انه لم يرل بالعرفين الكوفة والبصرة ديوانين ديوان لاحصاء
المقابلة» والدربة بكناب العرب وديوان لاحصاء المال من وجوه
وابوابه بالفارسية وديوانان بالشام مثل ذلك احدهما بالعربية
والاخر بالرومية وأن أول من حول ديوان العراف الى العربية ابو
الوليد صالح بن عبد الرحمن مولى بنى مرة بن عبيد وكان من
سبي سجستان أول من جمع ولاية العراقيين زياد بن ابي سفيان
فكان من كتابه على الرسائل والافطاع والعطاء عبد الرحمن بن
ابى بكر وعبد الرحمن بن ربيع وعبيد بن كعب النميري فكان
كاتبه على الخراج زاذانفروخ^ه الاعور فلم يرل الديوان بالفارسية
الى زمن الحجاج والكتاب فيه زاذانفروخ وانقطع اليه صالح بن
عبد الرحمن فحرق صالح عليه وكان سببه الى الحجاج حتى خاف
ان يقدمه على زاذانفروخ فتقدم من ذلك صالح وقال لزاذانفروخ

a) Cod. المقابلة b) Sic in hoc codice ubique.

میستانند اما اگر در دار الضرب وجه حفظ عیار از غش و دغل و در دار الرقیف وجه حفظ رقاب از تدایس در بیع حر یا مکاتب یا بیع سی از اهل ذمه عائی را نصب کنند که تفقد احوال غش و دغل کند و متعرف و حال جلب و جالب و غراه باشد صحیح است بلکه مندوب است و آنچه سبب ارتفاع مال سلطان است بان دو وجه بموجب شرع آن است که دار الضرب لا بد است او را از بضاعتی و آن بضاعت درآم است پس ترتیب کند سلطان خانه که انجا معیران و مخلصان باشد و استعمال کند ایشانرا باجره معلومه در هر روزی یا هر ماهی و خرد قراضها از صرافان بدرآم بضاعت مذکوره بر اختلاف قسمه آن و اقتباس ثمن نماید و ضرب کند آنرا بر عیار مضبوط که حفظ کند بان اموال مسامانرا خون درست کند آنرا بفروشد آنرا بر موردین بدرآم پس عود کند بضاعت بانچه بود و از انجا ارتفاع تمام حاصل میشود که سببه در آن نیست اگر گویند بیع قراضه بصحاح جائز نیست ثمنه شود که بیع قراضه بصحاح که با آن قطعه فسخ باشد جائز است نزد ابی حنیفه و اما دار رقیف خون خواهد حفظ رقی و نفعی آن از احرار طریق آن است که خانه چند که در آن حفظه و امن باشد که اتباع صحه رقی نمایند و افراد کنند انجا داور از اثاث ایجاد کنند و اجره ابن خانها ستانند بی منعی از احدی از متسرعین و من طلب الحلال وجده و از آنچه کتاب رسم نهاده اند توابع خراج است مثل حق الکفایه و حق التبن و غیر آن و توابع زکاة است مثل مراعی و حق العدد و توابع مقاسمات است که مضاعف کرده اند بسبب آن آنچه الله تعالی فرض

آنچه احداث کرده اند از جنایات آن است که آنرا ناب المال نام کرده اند پس آنچه از گوسفندان می ستانند آنرا اجرة حامیان میدارند که قطیعهها آنرا نگاه میدارند و بر بیع جمال و بقر و خیل قطعه مقرر لازم گردانیده اند و میگویند آن اجرة مواقف ایشان است والله تعالی طرقات و مواقف را اجرة مباح نکرده و اگر اجرة بودی اجرة معلوم بودی در مدّة معینة اما آنکه کسی یک شتر را بفروشد و یکدینار از وی ستانند پس این غیر مشروع و عین عدوان است و احتمال تاویل ندارد و گفته اند که اول احداث سوق جمال چنان بود که تجار عرب که ایشانرا بنی الیمان می گفتند حمل کردند ببغداد در موسم حج پانجده هزار شتر پس یافتند که حجاج مکتفی شده اند و کس نبود که رغبه بان نماید پس مضطر شد عرب که آنرا رخیص سازد پس در سوق جمال شخصی بود که او را علی بن ادريس می گفتند و او عدل و نقه بود پس جمیع شترانرا از ایشان خرید و ثمن تسلیم کرد در آن حال از خراسان حجاج رسیدند و مضطر بودند بخردن شتر پس در هر شتری یکدینار اضافه کردند پس در یک هفته پانجده هزار دینار کفایت کرد پس عباسه بن ساریان در آخر ایام دوله معز الدوله بر هر یک شتر یکدینار مقرر کرد پس این بدعه و رسم شد بمرتبّه که هر کس که شتری میفروشد دینار میخواست از وی شریک ثمن اند و از جمله بدعتها چیزی است که از دار البطیخ و فواکه و بقول و قبای می ستانند و آنچه احداث کرده اند در جلود غنم که پوست آنرا می گیرند و مثل این از بدعتها است که منهی بحرام است و از آنچه احداث کرده اند چیزی است که از دار الضرب و دار الرقیف

هشتر است یا خراج است و جایز نیست بیع هیچیکدام از ایشان بر آنچه بیان کردیم از اقوال اصحاب شافعی بر آنند که جایز است امام را که بفروشد در مصالح آمده از ارض آنچه مصلحت داند در حاله اضطرار و مستترشد بالله او را حوائث و نواایب واقع شده بود و خوارج بروی خروج کرده بودند پس اراضی و نواحی بسیار از عراق فروخت و بر آن مقاطعات محققه لازم گردانید و فتوی داد بجواز آن قاضی ابو العباس احمد بن سلامه کرخی شافعی و این بنا بر آن بود که او فایده نبود نه ارض عراق وقف است و از آنچه کتاب احداث کرده اند آن است که بر آسیابها و دولا بها مقرر داشته اند از اخراجات اما فعها پس جایز داشته اند که هر آب مباح که مالک ارض بر آن نصب رحا نماید هیچ بر او نیست و همچنین آسیابها و که واقع است در دجله و فرات که مصیف نساژد راه سفن تجاره مدر آنکه نصب کنند در ملک دیگری که مالک را اجره ارض هست اما کتاب میگویند آب دجله و فرات و زابها و آنچه منسل از جبال و سعی زروع مینماید بان واجب است بر آن خراج و آن ماده قوت است و همان دایر میگرداند آسیابها را بعد از آن و در اجنها می افند و همچنین میشوند آنجا و متولد میشوند و بعضی از آن بدجلها می افند و از آن حطب پیدا میشود و بعضی در مثالج می افند و از آنجا پیدا میشوند حکم در مجموع آن یکست که سلطان مستحق است در اینها خسته از آن چنانچه مستحق است در زروع و اعتقاد دارند که زیاده کنند در وظایف آسیابها مالی که متوفر شود انتفاع بان چنانچه زیاده میکنند در خراج انواع متوفرة الاثمان همچو شجر و کرم و ورن و غیر آن و این صوره عدوان بر عدوان وظایف بر وظایف است و از جمله

بین المعاملتین و مباح است آن یا نه پس یافتیم که نبی صلعم نقل نموده شد از وی: «خبر مستفیض که تلقی» نموده اند امه ازو بقبول که نهی کرده از بیع غرر و نهی کرده از بیع آنچه پیش آدمی نباشد و از بیع آنچه مالک آن نیست بایع و صحیح شده که نهی کرده از بیع ثمره و قبل از بدو صلاح آن و قال ارایت ان منع الله الثمرة ثم يستحل احدكم مال اخيه پس منع کرده است بیع ثمره را ما دام که صلاحیه در آن پیدا نشده باشد بواسطه آنچه در آن است از غرر چون خراج و حق بیست المال در آنچه جاری است بر مقاسمه از آن قبیل است که واجب نیست هنوز و جائز است که واجب نشود پس بیع آن باطل باشد بجمیع اخبار ما تقدم زیرا که در آن غرر و بیع ما لیس عند الانسان است و بیع ما لا یملک است با آنکه در آن جهاله است نیز که اقل آن مانع بیع است و نهی کرده است رسول الله صلعم از معاومه و آن بیع ثمرات جهه سال مستقبل و چون رسول الله صلعم بمدينه آمد و حال آنکه ایشان سلف میدادند ثمار جهه سال آینده پس گفت من اسلف فلیسلف بکیل معلوم الی اجل معلوم پس منع کرد الا از بیع در معلوم القدر معروف الاجل پس مجموع این دلایل مانع بیع فضل ما بین المعاملتین است چه خراج و مقاسمات که واجب شود در مستقبل محمول است و آنکه بعضی از ایشان انرا حق رقبه و اجرة الارض گویند از اسما است که ما انزل الله بها من سلطان و اگر اجرة یا حق رقبه بودی بواسطه جهاله بیع آن جایز نبودى سیما آنکه اجرة باشد و ارض ملک صاحب آن است و بر مالک احره ملک خود واجب نیست پس فضل ما بین المعاملتین یا

قاسیه بیمن در راه حق تعالی جدّ اسمہ و جنان زیادہ شود مال کہ کسی پیدا نشود کہ انرا اخذ نماید بعد از ان این آیت برخواند اتّخذوا احبارکم و رهبانکم ارباباً من دون اللہ و المسیح بن مریم و ما امروا الا لیعبدوا الہاً واحداً گفت کہ گفتیم یا رسول اللہ بدرستی کہ نصاری عبادہ احبار و رهبان نمی نمایند گفت ایا نہ چیزی کہ ایشان حرام می کردند بر خود حرام میدارند و آنچه حلال میکردانند حلال می دارند گفتیم بلی گفت این عبادہ ایشان است بعد از ان عدی گفت می بینم زن را کہ بیرون می آید از قاسیه بیمن فی جوارى و مددی و بدرستی کہ انفاق کردیم گنجها کسری و قیصر در راه خداوند تعالی وعدی گفت انتظار ثالث می کشیم کہ افاضہ مال است بمرتبه کہ کسی نباشد کہ انرا ستاند راوی گوید بما رسید کہ مردی دیدند کہ او را در افتاب باز داشته بودند در زمان عمر بن عبد العزیز گفتند باو چرا ترا در افتاب باز داشته اند گفت من عریف قوم خودم مرا مطالبہ میکنند کہ نام فقرا نویسیم تا اعطا کردہ شود بایشان حق بیت المال و در میان قوم ما نیست الا اغنیاء کہ قبول نمیکنند انرا پس این مصداق کلمہ ثالثہ بود و غرض از ذکر قصہ عدی ان است کہ در شریعہ نبی صلعم وارد است کہ هرکس را واجب است کہ اتباع شرع کند و راعی و مرعی در ان مساوی اند قال اللہ تعالی «یا اهل الکتاب تعالوا الی کلمۃ سواء بیننا و بینکم الا نعبد الا اللہ ولا نشرک به شئاً ولا یتّخذ بعضنا بعضاً ارباباً من دون اللہ یعنی لا یطع احد احداً فی مخالفة طاعة اللہ تعالی چون ثابت شد این نظر کنیم در شریعہ نبی کہ ایا وارد است بیع فضل ما

قضاء او قال « الله اتخذوا احبارهم ورهبانهم ارباباً من دون الله وعدى بن حاتم نزد پیغامبر صلعم آمد تا امتحان کند حال وی را و نظر کند در شان وی گفت اگر ملک باشد پنهان نیست از من و اگر پیغامبر است پنهان نیست از من گفت چون امدم و از مجلس خود برخاسته بود پس عجوی سر راه وی گرفت و سخن با او گفت در حاجتی که داشت پس در راه ایستاد و استماع سخن وی نمود و قضاء حاجت وی کرد گفتم این يك علامت گفت چون داخل خانه خود شد و آن داند مرا در دخول پس طرح کرد چهره من و سادۀ و امر کرد مرا بقعود بر آن و حال آنکه او بر روی زمین نشسته بود گفتم این علامتی دیگر یعنی ملوک چنین نمیکنند گفت بعد ازین گفت بمن ای عدی بن حاتم نزل نمیکنیم الا بآنکه بگویم لا اله الا الله گفتم مرا دینی است گفت من داناترم بدین تو از تو نه تو زکوشی و مرا صنغی است از اصناف نصاری و ظاهر امران و زبوسی است و ایشان صنغی اند از نصاری که باین اسم معروفند و با وی از آنچه زکوشی روایت کرد که عرب نفل می کنند اسماء عجیه بچیزی که شبهه است بان در لغۀ ایشان گفت گفتم بلی و گفت ایا مربع را اخذ نمیکنید شما گفتم بلی گفت حلال نیست بر شما در دین شما و مربع ربع غنیمه است که امیر جیش گرفت در جاهلیه و غنیمه حلال نبود در دین نصاری بعد از آن گفت ای عدی ابن حاتم گو تو ازیناچه میل باین دین نمینمائی که می بینی که اهل آن ضعیف اند و قلیل اند پس نزدیک شد که ظاهر شود این دین تا بیرون رود زن از

آنست که دانسته ایم بدلایلی که شبیه در آن نیست و طعن در آن نمیتوان کردن که شریعی که پیغامبر ما صلعم بان اُتیان نموده آن از نزد حق تعالی است و آنکه او علیه الصلوة والسلام ناطق نبود از هوا بلکه ناطق بود بوَحی که بوی فرستاده میشد از جبریل علیه السلام و نابت شده نزد ما قبل از علم بصحّة نبوه علم بتوحید الله تعالی و نفی اشباه از و آنکه او عدل رؤف رحیم است که نمیخواهد الا خیر و صلاح به بندگان خود و آنکه افریده است ایشانرا جهت منفعه ایشان و آنکه بندگان اُتیان ننمودند بعدول از صلاح و استقامت الا از قبل نفسها خون و ایشانرا ایشان شهوات و اختیار عاجله بر آجله و آنکه ایشان اُتیان نمودند بصلال و فساد از قبل خالف ایشان که غی است از ظلم ایشان که عالم است بقبح ظلم چون این مقدمه صحیح است پس نیست بر امام و غیر امام الا اتباع شریعه زیرا که واضع آن جل اسمه عالم است بمصالح آن و بمعاسد در عدول از آن و جائز نیست امام را که عقد نماید عهدی که تحرّی کند بان مصالحه رعیه را و آن عقد مخالف شرع باشد که حق الله تعالی انرا مباح گردانیده « قال الله » تعالی ولو اتّبع الحفّ اهواءهم لفسدت السموات والارض ومن فیهن وقال تعالی فی قصّة داود ^ع یا داود انا جعلناک خلیفۃ فی الارض فاحکم بین الناس بالحق ولا تتّبع الهوی فیضلّک عن سبیل الله و چون امام مخالفه شریعه کند ممکن نباشد مردم را منابعه وی و نه آنکه قبول نمایند از وی بلکه اگر عمداً تابع هوی است و مخالف شرع است پس زایل شده امامت وی و هیچو احدی از آحاد رعیه شده که منفذ نیست حکم او و جایز نیست

a) Sur. 6, 78. b) Sur. 38, 25.

انفاق آن کرده اند واول کسی که فروخته است آنرا معتقد در
 وزارت اسمعیل بن بابل بعد از وی اسراف کرد در بیع ابو علی
 ابن مقلد و در این اخبار و فصوص است اما خبر بیع منصور
 فضل ما بین المعاملتین آن است که روایت کرده اند که در بصره
 ارض صلح نیست الا نهر مرآة و باقی بلده را بعنوه فتح نموده اند
 و فرض نموده شد بر ایشان آنچه بر اهل کوفه فرض کرده اند
 از خراج و جزیه و جانب فہرج منسوب بوده بکوره دجله و آن
 سیاح و جبال بود پس مسلمانان بندگان زنجی را خریدند
 و آن کوهها و سنگها از آنجا کشیدند پس آن جانب موات شد
 که انکس که احیا نمود ملک وی گشت و معامله وی بعشر
 مقرر شد و همچنین برین منوال جاری بود تا منقضی شد ایام
 بنی امیّه و بعض ایام منصور پس اهل فہرات دیدند که ضیاع
 ایشان بضیاع فہرج فیسی ندارد پس طلب شفاعت کردند از
 عمرو بن عبید و غیر او که منصور شفاعت کند جهة بیع فضل
 معامله با لاحت شود ضیاع ایشان بضیاع فہرج که عشریه بود
 پس منصور اجابه کرد و از بغداد چهار قاصی طلب کرد که
 متوئی بیع آن شدند از آن است که کسی که بیع ارض عنوه
 جایز نمیدارد مبتنع است از اهل ثمره فرات و حکایت کرده ابو
 محمد بن ابی حامد قاضی بصری که اکثر ارض فرات اب بر
 آن طاری شد پس در عرض دجله در آمد الا بقیه و ما اقتضا
 میکنیم از قول فقها در منع از بیع فضل ما بین المعاملتین بر
 فتوی که بافته ایم از آن ابی بکر رازی و آن اینست اما قول
 تو که چرا جایز نیست امام را بیع فضل ما بین المعاملتین
 و صرف آن در مصالح مسلمین و سید ثغور بدرستی که اصل درین

sed litura obduxit. و منابع آن مشریان بعد از آن Cod. addit.

مقاطعه بعلتی از فساد شرب یا غیر آن بعد از آن زایل شود
 سبب ضیعه بحال خود باز گردند و از اصطلاحات کتاب ایغار
 است و طعمه و تسویغ و ایغار و ضعه بیک معنی است ایغار
 مشتق است از غور و غور منخفص از ارض است خفص نموده
 اند از چیزی که بروی مقرر شده است مثلا میگویند فلان
 سوال کرد که ایغار کرده شود حق بیت المال در ضیعه فلانیه
 بصد درم مراد آن است که خط نموده شود بصد درم و جایز
 نیست که ایغار مسقط حق بیت المال بنماز باشد و ایغار
 کسیست که وجه وی مقرر نموده باشند و بمیراث بعقب وی
 نمیرسد و تسویغ مشتق است از ساغ یسوغ یعنی جابر است
 و تسویغ نباشد الا در خراج تنها و ببعض آنچه واجب است از
 آن نه جمیع آن و آن جاری مجری صله و هبیه است و مختص
 است بیسوغ له و ماضی نمیشود بورثه وی و اثر در ملک شریکی
 چند باشند و تسویغ از آن یکی ازیشان باشد پس آن از آن
 اوست نه از آن ایشان و ایشانرا نمیرسد مشارکه با وی پس
 ادا کنند بوی حق بیت المال بنماز و قائم شود او بار بعد از
 تسویغ و فضل میان ایشان از آن وی باشد و آنچه احداث کرده
 اند کُتاب فروختن فضل میان دو معامله است و آن و ضیعه
 است میان معامله ایشان و قطیعه و قطیعه عشر است و عشر زکوة
 است که جایز نیست بیع آن و بیع فاضل بین المعاملتین خلاف
 آراء فقهاست و دلیل کُتاب روایتی است که از منصور کرده اند
 که بیع کرد منصور بر اهل بصره بوساطه عمرو بن عبید فضل
 میان معاملتین و چون عمرو با وجوه و رَع وی آنرا جایز داشت
 پس دلیل بر جواز باشد اما پیش محققان ابن روایت صحیح
 نیست و حجه کرده اند بآنچه خلفا فروخته اند و حکام و قضاه

شود از مال مقاطعه بقدر سهام قسمت که متفق اند شرکا بر آن و مؤلف کتاب مذکور گوید که قول من آن است که مالک رقبه حکم ندارد بر بیت المال و اقرار او در آن لازم نیست و لازم نمیشود هر یکرا ارض بیت المال الا بقدر آنچه در دست اوست از رقبه خواه مقسوم باشد یا مشاع و بر حسب آنچه در آن است از غرس یا زرع و لازم نیست تفاوت ارض در جوده و ردأه و اعتبار نکرده اند انرا فقها و همچنین اعتبار نکرده اند ارضی که ربيع وی زیادترباشد از ارضی دیگر و نه درختی که حمل او زیادترباشد از درختی دیگر بلکه در غله مجرّد آفت اعتبار کرده اند و در شجر آنکه کامل نباشد حمل او و از اهل کتاب در مقاطعات آن است چون ضیعه مشترک باشد میان جماعتی که عاجز باشد یکی ازیشان از حصّه خود بواسطه ضعف حال وی ساقط میشود ازیشان بقدر آن و تصرف کند او در حصّه خود و قدح نکند آن در باقی خصص و اگر عود کند صاحب حصّه و سوال اعاده او کند بحال خود واجب باشد او را این و لازم باشد بر او حصّه او از مقاطعه جهه استقبال عود وی و لازم نیست بر او نقصان او از فایت و اگر صاحب بیت المال تغییر کرده باشد در آن بغرس که استیناف کرده باشد انرا یا خرابی که عماره کرده باشد او را واجب است بر مالکی که ملک بوی اعاده کند که انفاق کند پس اگر منقطع میشوند شرب مقاطعه پس ساقط شود بعطله آن بعد از آن فایض شود آب در تعرض سنین پس عماره کند انرا و زراعت کند واجب است بر او از حق بیت المال آنچه واجب است در نظیر آن نه مقاطعه زیرا که حکم اوّل زایل شده و چون ضرب نموده شوند

عبارۀ فسخ آن نمی نماید و مقاطعه در خرابی میباشد که آنرا معمر دارند یا موات که آنرا احیا کنند یا استیناف چیه آن شرب که منفعه سلطان از آن منقطع باشد و محتاج باشد بانفاق تا معمر شود و لهذا در کتب قدیمه در مقاطعات چنان نوشته اند که فلان آمد و ذکر کرد که قریه فلانیه خراب است و از شرب معطل است و سوال کرد که بمقاطعۀ بوی داده شود تا انفاق کند بر عبارت آن و تکلف کند در اصلاح آن پس اجابۀ سوال وی نموده شد و هرگز مرسل اللفظ نمی باشد بی سببی و چون اداء مقاطعه در سنین هلالیه است و فعل ساقط میشود از ارباب آن آنچه ساقط است فعل زیرا که وجوب آن بر سنه خراجیه است و آنچه ماخون است از سال هلالیه معتبر نیست و هرگاه که فاسد شود شرب مقاطعه با نفع از آن منعدم گردد بسبب اصل ساقط شود اداء آن با بحال انتفاع عود کند و اگر مقاطعه بر چند قراج باشد و صاحب او یک قراج بفروشد و ذکر کنند در کتاب مباحه مقدار آنچه متفقند بر آن از مقاطعه بر مبیع لازم ایشان میشود و بعضی گفته اند لازم نمیشود و اگر ذکر کرده باشد بر مبیع بقسط او از اصل بتعذیل لازم میشود و تعدیل آن است که نظر کرده شود بارتفاع اقرحه و نفص مقاطعه و نظر بجریبها نکنند زیرا که در آن نیک و بد و بسط و مغروس میباشد و اگر مبیع سهمی مشاع باشد لازم نشود بر مستوفی مقاطعه تغییر آن بلکه استیفا از اصل نماید بفریضه و اگر قسمت نمایند بر حسب قیمة نه بر قدر جریبها پس گردد مثل یا صاحب ثلث صد جریب نیک یا صاحب ربع صد جریب که کمتر از آن باشد گفته اند لازم

نمایند و اقطاع جنائز است که در هر دو حق بیت مال باشد از جزیه و خراج و رقبه و نظیر آن است تسویغ و ایغار و طعمه و نزن ایشان قطیعه متغیر نمی شود زیرا که امام شرط میکند در آن بعدم تعقیب بعض * وعدم تغییر. بخلاف اقطاع که متغیر میشوند زیرا که آن عوض معاش مرتزقه است و رای ایشان آن است که ایغار مینمایند مقطع را و ایغار مفارقه^b نمودن آن است از عشر و خمس و خراج با چیزی که ادا کنند هر سال در اقطاع آن که دست قسام و ناسخ بان نرسد و گفته اند که رجوع نمایند بمقطع^c بزیاده اگر ارتفاع زیاده شود همچنانکه او را رجوع به بیت المال نرسد هرگاه که ناقص باشد و اگر استقاله نماید^d مقطع از اقطاع اجابه نموده شود بان و آنچه مستحق میشود بمقطع^e در هر سال خراجی از سالها اقطاع او سال هلالیست که دوازده ماه است اثر مشکل باشد ابتداء آن پس نظر کرده شود در شهر عربی که در تشرین الاول واقع است که مقدم است بر شهری که کتاب اقطاع در آن شهر نوشته شده و استقبال کرده شود سال هلالی را استخراج کنند از حقوق سنه هلالیه مقاطعات و آنرا بوی دهند و اگر معلوم باشد استخراج او عوض دهند بوی اما در مقاطعات بر ضیاع و حدود و قراچاها و بسطها و رجاها و شجرها می باشد و ذکر نمیکنند در آن جریبها آنرا و بر جریب چسبزی معلوم معین نمایند اگر تعیین نمایند تحقیقی باشد از سلطان بر رعیه زیرا که مقاطعه لازم است بر ایشان خواه زراعه کنند یا نکنند و نزن ایشان مقاطعات منعقب نمیشود بنقص و آنچه حسادت میشود از غری یا زیادت

^a) E margine. ^b) Superscr. مقرر ^c) Superscr. مستقطع

^d) Cod. نمایند ^e) Alia manu in مستقطع mutatum. ^f) Conflicio اگر

Pag. ۳۱۵ lin. 15. * ملکه *

Pag. ۳۱۷ lin. 15. dele * الشرب *

Pag. ۳۳۰ lin. 3. * استعاه *

و مؤلف کتاب درین مسئله ترجیح اسبق
باحیا نمود در سبب و متاخران شافعیه برانند اکثرحه امام رافعی
و امام نوادی بر سبب اقرب بمنبع اند یعنی انکس که پیشتر
باشد بمنبع حق او معدوم باشد و اکثرحه مناخر باشد در احیا
ولکن اصح مختار مؤلف کتاب است

— lin paenult. * علیه *

Pag. ۳۳۳ lin. 11. * أَحْمِلُ *

و این خلاف معظم اصحاب شافعیه
است چه ایشان برآنند که حق وی زایل نمیشود ما دام
که فصل وی طویل نباشد

و محابرة عبارة است از آنکه آب زمین
از مالک باشد و تخم و عمل از عامل و در اشعار آن خلاف کرده اند
بعضی میگویند مشتق است از خبار و آن زمین نرم است و بعضی
میگویند مشتق است از خبیر و خبیر بغارسی برزیدر است

و این Pag. ۳۴۳ lin. 13. P. capite finito haec addit:
فصل زیاده کرده شد بر کتاب احکام که کتاب اصطلاح دارند
در اقطاع و قطیعه و معاطعه و آن ضرورات احکام سلطنت چون
مصنّف متعرض نشده بود و در بعض کتب موقوف بها بان اطلاع
یافته شده بود الحاق رفت بدانکه کتاب را احوال است در اقطاع
و قطیعه و معاطعه که محمول است بر عرف و عاده ایشان اما قطیعه
مختص است بحقوق رقاب و صرافی محنّصه بایمه و بموالی که احیا

a) Superscr. سلطانیست

کردند اما عبد الرحمن بن حوف رای او بر اختصاص بایشان بود و رای علی و عثمان و طلحه رای عمر بود و حجة آوردند از قول الله تعالى « وما افاء الله على رسوله من اهل القرى للرسول ولذی القری والیتامی والمساکین وابن السبیل کیلا یکون ذلّة بین الاغنیاء منکم وما اناکم الرسول فخذوه وما نهاکم عنه فانتهوا بعد از آن گفتت للعقراء المهاجرین الی اخر الایة بعد از آن گفتت والذین تبوا الدار والایمان من قبلهم الی اخر الایة بعد از آن گفتت والذین جاوا من بعدکم الی اخرها پس الله تعالى عام کردنید انرا پس در اینجا نیز علم باشد پس رای بر آن قرار یافت

Pag. ۳۰۶ lin. 3. Sub *domos iuvenum et puellarum* intellego *orphanotropha*. I. ab Hammer offert l. l. pag. 259, nec tamen interpretatus est.

Pag. ۳۰۶ lin. 11. P. locum sic vertit: وانکه عمل کند در نخل و کرم و مساحت خراج بحسب قرب آن از اسواق و در گاه بین بمثل مقاسمه عمل نماید

— lin. 16. 'Et eius conversio in مقاسمه cum id ob causam aliquam fieri oportet, ex imamorum auctoritate pendet, ita ut durante causa permaneat'.

Pag. ۳۰۷ lin. 6. *أَبْلَة* nomen oppidi est, vid. Abu-l-fedae geogr. pag. ۵۷ et ۳۰۸.

— lin. 10. Lege *تُعَرَّفُوا* 'doceamini'.

Pag. ۳۱۱ lin. extr. * فتزحمر

Pag. ۳۱۳ lin. 4 seqq. Prorsus eadem sunt, quae de aedificiis Romanorum apud Heinecc. lib. II tit. 3, 4 leguntur.

computando terrae Savadensis proventu Maverdium plenum numerum attulisse, qui quidem cum accuratius definiendus est, efficiuntur 200,400,000 drachmae Persicae sive 286,785,714²/₇ drachmae Islamicae, quoniam drachma Persica unam drachmam Islamicam et tres septimas partes valet pag. ۳۷.

Pag. ۳۰^۳ lin. 11—13. 'Idcoque vendere solum agrorum non potest, et pretium, quod pro iis accipit, pro usufructu est, quia possessio in alium transfertur, non quia proprietas stabilitur, nisi in eis quae in agrorum solo plantavit vel aedificavit'. Vide quae de يد، تصرف et ملک dixi pag. 15.

— lin. 15. P. ودر تاریخ ابن حمدان مسطور
است که چون در عهد عمر فتح عراق شد مشوره کرد با مردم
در قسمه ارض آن پس جماعی که انرا فتح نموده بودند
خواستند که مخصوص ایشان باشد عمر گفت پس جماعی
از مسلمانان که بعد ازین پیدا شوند حال ایشان چگونه
باشد و حال آنکه اراضی و اموال اسلام منعسم شده باشد
عبد الرحمن بن عوف گفت ارض و مال الله تعالی بر دست ایشان
فتح نموده پس ایشان بان احقّ واولی اند عمر گفت رای من
نیست این سخن شاید که بعد ازین بلده فتح شود که در
انجا فایده نباشد بلکه عیال مسلمانان شوند و اهل عراق و شام
مخاصمه مینمودند با او که آنچه ما بشمشیر خود گرفته ایم
حقّ ماست و دیگری در آن مدخل ندارد عمر امر کرد که
اصحاب از مهاجران اولین حاضر شدند جهه مشوره و اختلاف

a) Vocem addidi.

ممکن باسقاط ملکہ وجعلہ منہ کالمسجد فیجعل لذلك قال
ال... . وكان أبو یوسف يقول بقول ابی حنیفة حتی وصل بغداد
فسمع حدیث بن عمر فرجع عنه وقال لو بلغ ابا حنیفة هذا
لرجع الیہ وهو ما روی ان عمر كانت له ارض نخل فقال
اتی استفتت ما لا نفعیما افاضت صدق به فقال تصدق باصله لا یباع
ولا یوهب ولكن تُنْفَق ثمرته علی المساکین فتصدتق به عمر فی
سبیل الله وفی الرقاب والمساکین وابن السبیل ولا جناح علی من
ولیه ان یاکل منہ بالمعروف او یوکل صدیقًا له غیر مئة
ولابی حنیفة قوله عمر لا حبس عن فرائض الله وعن عبد الله
ابن زبد انه تصدق بضیعة له فشکاه ابوہ الی النبی عمر فقال
له ارجع فی صدقتک ولان شرائط الوقف تراعى فیہ ولو زال
عن ملکہ لم ترع کالمسجد ولانه یحتاج الی التصدق بالغلة دائماً
ولا ذلک الا ببقاء العین علی ملکہ

Pag. ۲۹۵ lin. 3. فوقها item significat فتصدتق بها

Pag. ۲۹۷ lin. 6. *عُكَّاط

Pag. ۲۹۸ lin. 14. Caabi Ben-Sohair carmen ed.
Freytag. XX.

Pag. ۳۰۰ lin. 7. *الجبال pro من جبال Lege

وجوهري در صحاح میگوید عراق — lin. 11. P.
بلاد معروفه است مذکر می باشد ومؤنث می باشد ویقال هو
فرستی معرب والعراقان الکوفة والبصرة انتهى

Pag. ۳۰۲ lin. 7. .بوزن سبعة. Ahmed fol. 36
سمى الدرهم وزن سبعة مثاقيل : v. rem sic explicat
وكانت الدراهم فی البلدان كلها مثاقيل كالدنانير الى زمن الحجاج
Monendum est autem in . وهو اول من احدث وزن سبعة

Pag. ٢٩٣ lin. 7. Nomen مخيريق scribendum esse
et non مخيرق, id quod ex Caussin l. 1. suspicari possis,
forma معيقيق in كتاب تهذيب الاسماء pag. cvi probatur

Pag. ٢٩٤ lin. 4. وقفها i. c. وحبس الارض على نفسه.
Operae pretium videtur hoc loco addere quae S. fol.
٨٥ v. marg. de usu et vi vocis وقف offert cum quae
in كتاب التعريفات pag. ٢٧٤ leguntur, breviora et ob-
suriora sint. السوقف في اللغة الحبس يقال وقفت الدابة
اذا حبستها على مكانها ومنه الموقف لان الناس يعفون فيه اى
يحبس للحساب وفي الشرع حبس حتى معلوم بصفة معلومة
على ما نبينه واجتمعت الصحابة على جواز اصل الوقف لما روى
انه عمر تصدق بسبع حوائط في المدينة والخليل عمر وقف
وقفاً في باقية جارية الى يومنا وانما اختلفوا في كعبة جوازة
قال ابو حنيفة وزفر شرط جوازة ان يكون موصى به او يقول
اذا مت ففد وقفته حتى لو لم يوص به لم يصح ويبقى على
ملكه يجوز بيعه وبورث عنه الا ان يجيزه الورثة فيصير جازراً
وبتأبد ولو قضى القاضي بلزومه لزوم ونعذ لانه فضا في مجتهد
ولم يكن لغيره ابطاله وقال ابو يوسف ومحمد لا يستلزم
لجوازة شيء من ذلك وهذا بناء على ان الوقف عنده حبس
العين على ملكه عملاً بمقتضى قوله وقفن والنصدق بثمرته
وغلته المعدومة على المساكين ولا يصح النصدق بالمعدوم الا
بالوصية وعندنا هو ازالة العين عن ملكه الى الله وجعله محبوباً
على ملك الله على وجه يصل نفعه الى عباده فوجب ان يخرج
من ملكه ويصير محرراً عن التملك ليستمر للعباد ولهما ان
الحاجة ماسة الى لزوم الوقف ليصل ثوابه اليه على الدوام وانه

که ضبط آن باید نبود بیوت بنی نِفَار بکسر نون وبفاست
واضاعة لبین اضاعة بفتح هـ وصاد معجمة است بر وزن قنائة وان
حَل جمع کُستَر اب است ولبین بکسر لام واسکان باء
موحده است واعشاش بفتح هـ وصاد معجمة است وودو شین معجم
restituendum est. اءشاش Itaque in textu lin. 9. جمع عَش است

Pag. ۲۸۷ lin. 13. * nisi ut praesens absenti
hoc nuntiaret'.

* والغصن. Pag. ۲۹۰ lin. 5.

وامام نوادی در خواص حرم چند: Pag. ۲۹۱ lin. 2. P. addit:
جیز شمرده سوی آنچه مؤلف یاد کرد اول آنکه مغلظ
است دیه قتل در آن دوم آنکه حرام است نفل اجبار
وتراب آن بحل و مکروه است ادخال از حل باجبا سیوم
آنکه مختص است ذبح حیوانات جهت حج بان ارض چهارم
آنکه دم نیست بر متمتع وفارون ما دام که از اهل حرم
باشد دنجم آنکه مکروه نیست صلوة نافله که سبب ندارد
در وقتی از اوقات در انجبا و مساوی است در آن مکه
وسایر ارض حرم ششم هرگاه که نذر کند قصد آن لازم
است بر وی که وفا نماید آن بحج یا عمره بخلاف غیر آن از
مساجد و معابد که واجب نیست ذهاب بان ما دام که نذر
کند الا مسجد رسول الله صلعم و مسجد اقصی بواحد
العولین هفتم که مختص بکعبه است حریم استقبال و استدبار
آن در حاله بول و غایط در فحرا هشتم تضعیف اجر است
در صلوات بیکه و همچنین سایر اقسام طاعات

* عبید. lin. 7. —

— lin. 7. P. وپوشیده نمایند که امام نوای رحمة الله در مناسک گوید اسماء مکه شائده است مکه و بکه و بلد و ام القرى و بلد الامين ام زحر و صلاح بفتح صاد و کسر حا مقدسه فادسه ناسه بنون ناسه ببا حاطه راس غرس بضم عین و را لوی و در ناسه تخفیف سین و تشدید آن هر دو منقول است مجموع شائده نام است

Pag. ۲۷۱ lin. 15. النجبة i. e. ianitores Kábae iique fuerunt بنو شبة, ut apud Harir. ۳۴۴ schol. lin. 4. legitur.

Pag. ۲۸۰ lin. 8. حجارة

Pag. ۲۸۳ lin. 12. Sermo obscurus qualis vatem deest; respicit autem ad dissensiones civiles nova Mohammedis doctrina inter Arabes oritur. Id ipsum supra iam lin. 2. donec veniat id quod tumultum excitet innuit. In vocibus لها عقد proverbium latet, si quidem de eo cuius ira sedata est تحلت عقده dicitur. Maid. III, 132. Hinc etiam Ham. ۳۸۲ vers. 5 explicandus est. Et de sequentibus P. adnotat: والعزم يقال ما اسحال مردرة اى ما نعبز عزمه

Pag. ۲۸۳ lin. pacnult. ولا رقلت * itemque nott. critt. lin. 3. فسونوا

Pag. ۲۸۴ lin. 9. الماخيلة

Pag. ۲۸۹ lin. 11. P. addit: وامام نوای در مناسک گفته که ماوردی در احکام سلطانی حد او از جهت بمن نگفت و حال آنکه حد او از جانب بمن طرف اصاه یمن در تنیه یمن است بر هفت میل و دردن حدود العاط غربیه است

على ضربها بغير اذنه فقال انى اعرض عليك امراً فان رأيته اصلاح
للمسلمين من قتلى قبلته واعتقتنى قال افعل فوضع له الاوزان وزن
آلف درهم وخمسمائة وثلاثمائة الى وزن فيراط فجعلها حديدًا
ونقشها وجاء به الى الحجاج فقال هذا أنفع للمسلمين من تلك
فلا يغير احد مع هذه الاوزان قال وكان الناس الا ياخذون
الدرهم الوازن فيزنون به غيره حتى تكثر الدراهم فتبلغ ألفًا
فيزنون بالالف ألفًا وأكثر من ذلك بوخذ عددًا حتى كان
الحجاج أول من عيلت له الاوزان ونسبت السميكة الى سمي

* المتلعات. Pag. ٢٧ lin. 3.

حتى in حبي lin. paenult. Codd. lectionem
mutandam esse censeo, sic vertens: 'et praefecti Omay-
yadarum hoc improbabant, ita ut in eo modum exce-
derent'. P. **سرف** IV. **وحد اسراف رسانيدند**. Vox
'excessit in re' significat. cf. Anspach hist. Khalif. Al-
Walidi et Solaimâni ٢٣ lin. 13, et quae ex P. attuli
pag. 38 lin. 2; Hariri ٣٣٠, 1 et schol.

١ ثمانية. Pag. ٢٧ lin. 5.

Pag. ٢٧ lin. 6. Legendum est الشريب 'compotor,
socius', idque L. quoque voluit qui offert سريک, i. e.
شريک; nam quod P. explicandi gratia addit, in hunc locum
non convenit: سريت ان است که سعی کند شير خود را
با تو و شرب کند با تو واکه بد خلقى است. Vult
enim dicere amicum, qui difficilem immorigerumque se
praebet, reliquendum esse, donec necessitas eum reducat.

* أنها تنس. Pag. ٢٧ lin. 6.

constat, dissolvitur et frangitur ita ut participium مكسر
hoc loco per 'singulus' bene reddere possis. ٣١, 2. 5.

Pag. ٣١٦ lin. 15. *رَأَيْتُ*

— lin. paenult. Suffixum in vocibus اطولها
et اقصرها ad الناس, quod menti scriptoris obversabatur,
referendum est, idque etiam e sequenti ثلاثة apparet.

Pag. ٣١٨ lin. 5. 6. *اعشاره et اسباعة*

— lin. 14. Ahmed in capite de numis sic
loquitur fol. 37 v.

معرفة ضرب الدراهم والدنانير ومعرفة الاوزان
اعلم ان الاول من ضرب الدراهم الببيض وكذب عليها قل هو
الله احد الحجاج بن يوسف وقال بعضهم اول من ضرب الدراهم
زياد واول من ضرب الدنانير عبد الملك واول من ضرب الدراهم
الريوف ابن مرجانة حين هرب من البصرة الى الشام ونزل منزلا
من منازل الاعراب فخشى ان يبينوه ففسمها بينهم وعن بعض
ان الحجاج اول من ضرب الدراهم في الاسلام وكانت الدراهم قبله
السود الى ضربها الاعاجم فطبع الحجاج فيها اسم وكانت سودا
عليها الحجاج وكانت العشرة منها سبعة مثاقيل وكانت الطبرية
ايضا والبغلية السود فطبع الحجاج الدراهم المكروهة فكرهها الناس
كان القرآن الذي فيها فسميت المكروهة لذلك ونهى ان
يطبع احد غيره فطبع سبيير اليهودى دراهمه السبييرة وجعلها
من فضة خالصة وجعل فيها ذهباً فالى بها الى الحجاج وتسمّر فامر
بقتله فقال اصلح الله الامير انظر اليها فان لم تكن اجود من
دراهمك فاقتلني فنظر اليها فوجدها كذلك فامر بقتله لجراته

detur tantum, ita tamen ut possessor annum stipendium sive vectigal (خراج) pendat, tanquam conductionis pretium, idque vim emphyteuticam habet. Iam perspicitur, cur lin. 14. agrum publicum sive vectigalem in agrum privatum sive decumanum transire nolit; id enim rei publicae detrimentum affert, quippe quae proprietatem tunc amittat. Vide etiam pag. ٣٣٢ lin. 16.

Pag. ٢٥٨ lin. 6. * تنقسم

Pag. ٢٥٩ lin. 5. * اهل الفئ

Pag. ٣٣١ lin. 11. * تلك

Pag. ٣٩٥ lin. 7. * المسوح

— lin. 10. مكسرة. Hac voce Ahmed saepius utitur, eamque exemplo e fol. 30 v. petito illustrabo. وأما المثلثات فإن تكسيروها جميعاً ان تضرب عموماً في نصف القاعدة أبداً إلا ان تكون المثلثة نصف المربعة فاذا كانت نصف المربعة فأتك في تكسيروها بالخيار ان شئت ضربت العمود في نصف القاعدة وان شئت ضربت احد القطرين في نصف الآخر

‘Et triangulorum quidem in genere summa sic definitur, ut basin cum dimidio altitudinis semper multiplices, nisi si triangulum sit dimidium quadranguli. Quodsi est dimidium quadranguli, licet tibi in definienda summa multiplicare aut basin cum dimidio altitudinis aut latus alterutrum cum dimidio lateris alterius’.

تكسير est igitur ‘summam figurae geometricae definire’; quod si fit, res in singulas partes sive mensuras, ex quibus

داده شد با ایشان بجزیه و گفتند با عمر رضی الله عنه ما هر بیم که ادا نمی کنیم آنچه ادا میکند عجم از ما بیستارن آنچه بعضی از شما از بعضی میستانند و مراد ایشان زکوة بود عمر رضی الله عنه گفت آن فرضی است که الله تعالی بر مسلمانان لازم گردانیده گفتند زیاده کن بر ما آنچه زیاده میکنی باین اسم یا با اسم جزیه پس مراضاه کرد با ایشان بر آنکه مضعف سازد بر ایشان صدقه و مخالفه نکرد با وی هیچکدام از صحابه پس این صورۃ همچو اجماع شد

* تخریف Pag. ۲۵۰ lin. 14.

* دواوین Pag. ۲۵۱ lin. 15.

اما در کُتب معتبره شافعیه Pag. ۲۵۲ lin. 10. P. مسطور است که کسی که نقض عهد نمود از ایشان حکم او حکم اسیر کامل باشد یا امام مخیر باشد میان صعات اربعه که آن قتل و استرقاق و منّ و فدا است

واصح در مذهب شافعی آن است Pag. ۲۵۳ lin. 14. P. که چون منتقض شود عهد اهل ذمه بقنال واجب است مقاتله با ایشان و چون منتقض شود بغیر قنال مخیر است امام میان قتل و استرقاق و منّ و فدا چنانچه گذشت

Pag. ۲۵۴ lin. 7. Omnis ager aut privatus aut publicus est. Et privatus quidem ab omni tributo liber est, nec nisi de rebus quae in eo crescunt^{a)}, decimae solvantur. Ager vero publicus vectigalis est et in privati hominis dominium transire non potest; sed possi-

^{a)} في الاموال المرصدة للنماء
pag. ۱۹۹ lin. 6.

ما بآی Male, si quidem locutio بر آمدن و رفتن نداشتی
 و ما يَذَرُ i. e. 'quae facit et quae omittit' cf. Freyt. chrest.
 gramm. hist. pag. ۸۰ lin. 5. totam agendi rationem (thun
 und lassen) significat, et iam ex Matth. 23, 23; Luc.
 11, 42 nota est. Verti igitur debet: 'et quum te ad totam
 tuam agendi rationem educaverint', ita ut quidquid vel
 facis, vel non facis iis acceptum feras.

— lin. 9. Coniicio أأبناوكم

Pag. ۲۳۰ lin. extr. P. اما بر اطلاق نیست بلکه اثر
 زوجین رقیین باشند منقطع نمیشود میان ایشان نکاح زیرا که رق
 میان ایشان حادث نشده بلکه انتقال یافت از شخصی بشخصی

Pag. ۲۴۰ lin. 9. Ham. ۴۵۸ v. 4 schol.

— lin. 14. * خمسها

Pag. ۲۴۰ lin. 15. الجزية et الخراج prorsus eadem tri-
 buta sunt, quae Romani 'censum capitis et censum soli'
 appellarunt Heinecc. Antiqq. Rom. I app. 114; illud
 de persona, رقاب الناس, hoc de solo, رقاب الارض,
 exigitur; illud ab infidelibus solvendum est, qui cum ad
 Islamum convertuntur, cessat; hoc non cessat. Iam vero
 distinguenda est quaedam خراج species, quae proprie
 naturam جزية habet, de qua vide pag. ۲۵۹ lin. 2 et pag.
 ۲۶۹ lin. 10 sqq.

Pag. ۲۴۸ lin. 10. * معتقد

Pag. ۲۴۹ lin. extr. P. و بدانکه این جماعه قبیله چند
 اند که معلوم نیست که چه وقت نصرانی شده اند پس قرار

est'. Vult autem, sese etsi pugna haud levis esset, tamen magnam praedam fecisse. Versu autem sequente dicit, si non pugnasset, futurum fuisse ut nonnisi tot cameli, quot equus suus pedes haberet, i. e. quattuor sive paucissimi caperentur. Iam quae P. adnotat, exhibebo.

خلاصه مضمون ابیات آنکه قوم نهی کردند مرا پس ملاقات کردم من ایشانرا در حالی که سوار بودم "بر اسبی که خبط کرد در زمین مستوی والاجر ح هو الارض الذی فیه رمل و یقال کرا الفرس ای خبط بیده و بنداری من بهرتبه بود که قوم بخواب می رفتند و چون ایشان بخواب بودند من خواب نمیکردم بس آنچه من غاره کردم و عبید غاره کردند میان عیینه و افرع قسمه نمود و گویند عیبند اسم فرس اوست و حال آنکه من در حرب صاحب قدره بودم بس اعطا کرده نشد بمن چیزی و منع کرده نشد والا اعطا کردی کاجکی بعدر فوائم اربع فرس من و حال آنکه حصن و حابس که مدران عیینه و افرع اند فائف نبودند بر مرداس که مدر من بود در هیچ مجمع و من نیز از ایشان کمتر نیستم و کسی که امروز نازل شد رفیع نمیکردند

بعضی ای سواری : Pag. ۲۲۷ lin. 4. P. versum ita vertit :

که بررگی تو مطنه فنح پنجم بود و فنح مکه را فنح خامس
reliqua recte interpretatur. نام نهاد

و حمل کرده شد دبه بر : Pag. ۲۳۹ lin. extr. P. vertit :

پمشوایان بنی النجار ارباب اصل و فرع

Pag. ۲۳۱ lin. 10. * وَفَقَّتَهُ

و تربیه کردند ترا که قدره : Pag. ۳۴۲ lin. 2. P. vertit :

ثلثان باب سماء باشد وثلاثی بنضح پس پنج سلس عشر لازم
باشد همچنین مصرح است در کُتُب شافعی

Pag. ۲۰۷ lin. 8. * ونحاس

Pag. ۲۱۰ lin. extr. * اَسْوَأُ

Pag. ۲۱۰ lin. 9. vide pag. ۱۲۷ lin. 9.

Pag. ۲۱۷ lin. 5. * وها

Pag. ۲۱۸ lin. 11. Notum est post mortem Moham-
medis inter Abubekrum et Alium de haereditate mag-
nas dissensiones ortas esse, de quibus Tabari ed. Ko-
segarten I, 16 uberius loquitur.

Pag. ۲۱۹ lin. 2. Sur. 4, 12.

— lin. 14. lege ليكون, mendum ex L. irrepsit,
qui hanc lectionem offert.

Pag. ۲۲۰ lin. 11. Eandem verborum coniunctionem
pag. ۲۰۷ lin. 4 reperies.

— lin. 9. الذَّرَقِيّ metri causa pro الذَّرْقِيّ, quod
lex. offert, legendum est.

Pag. ۲۲۱ lin. 1. Subintellege الابل tanquam subiectum.
Versiculi excepto quinto, Germanice conversi leguntur
Litteraturgesch. d. A. I pag. 432. Sed tamen verbis
فلم أعط شيئاً ولم أمتع, quae I. ab Hammer reddidit:

Versprochen hatt' ich Vieles mir vom Kriege,

Allein ich hatte keine Frucht vom Siege.

longe alia subest sententia, quae quidem ad verbum
haec est: 'nulla res mihi donata nullaue mihi denegata

lulum mutatis dixisse, atque verisimile est, hominum qui illas referebant, vitio eam mutatam esse.

Pag. ۱۸۷ lin. extr. یصیر * De حمرة cf. Harir. ed. de Sacy ۳۰۳ et Baidh. in Sur. 2, 192 seqq.

Pag. ۱۹۲ lin. 7. الحذف 'qualis est calculus, qui digitis iacitur' Marr. prodr. IV, 24. In S. cum fabis (کالبافلاء) comparantur.

Pag. ۱۹۳ lin. 12. P. ودر کتب شافعیه مسطور است که واجب نیست مبیعت بر راعیان واهل میعات و بر کسی که از ضیاع مال خود ترسد یا مربصی داشته باشد که تعهد وی نموده باشد و بر کسی که طلب ابقی مینماید یا مشغول است بامری که خوف فوت آن دارد

Pag. ۱۹۴ lin. 6. De vocibus كفارة الوطی ومونة القضاء Marr. prodr. IV, 25. فیہ

— lin. 13. P. قال فی الصحاح صرّجت النوب
تصرّجاً اذا اصبغته بالحمره

Pag. ۱۹۵ lin. 7. * فیہا

— lin. 17. P. ومغنی به در مذهب شافعی رضی الله عنه ان است که اگر امام عادل است حدس باو اولیست والا تفریق ان بنفس وی اولیست

Pag. ۱۹۶ lin. 1. cf. lin. ۹۵ pag. 4.

Pag. ۲۰۲ lin. extr. * تبلغ

Pag. ۲۰۴ lin. 5. P. واین وجه اصح است واکثر متساوی باشند یا مشکل باشد حال پس سه ربع عشر لازم باشد واکثر

sive aliunde ad eum veniunt. Et de hoc loqui auctorem, verba محصورة במקانه demonstrant.

Pag. lv² lin. 9. * النقاية

Pag. lv⁴ lin. 11. P. marg. ودرین سخن نظر است و خلاف اصح مشهور در کتب شافعیه است چه مصرح است که وقت افامه منسوط است بنظر امام اما وقت اذان منسوط است بنظر هــونن که محتاج نیست در ان بهراجعه امام بدلیل حدیث مروی که رسول الله صلعم فرمود المونن املک بالاذان والامام املک بالاقامة

Pag. lvo lin. 12. * أم

Pag. lv¹ lin. 16. ante في اختیارة addendum esse coniicio.

Pag. l⁸³ lin. 4. Maid. 24, 195. Vers. 3. P. sic vertit: وحیزی نمانده از آنچه مردم میخورند پیش ما بغیر: از حنظله که سال پرو گذشته باشد و اب شور که باز از العلهز الغسل sed nomen potius plantae esse videtur; مانده باشد

Pag. l⁸⁴ lin. 16. ك , كالفی الردا , pro كَانْ adhibitum est: 'ac si pallium abiecisset'. Nisi codices consentirent, facilis esset coniectura كقلب

Pag. l⁸⁵ Nott. lin. 4 dele و ante علیا *

Pag. l⁸⁶ lin. 8. Num haec traditio eadem sit atque ea quae pag. 58 lin. 12 legitur, necne, haud facile dixeris, praesertim cum reputaveris, aequè verisimile esse, Mohammedem eandem sententiam saepius, verbis paul-

Freytagius ad Ham. 9 et provv. arr. III, 3136. Pro **يُرَاهَا** melius cum M. et P. **يُرَاهُم** legas. Hemistichium sextum ex O. exhibui, etsi rectius fortasse cum P. **الْأَكَلِ** scripsissem. Nam inter pectus et dentes ferae (**الْأَكَلِ**) positum esse, summum periculum et salutis desperationem indicat, et conferri huc possunt Maid. III, 123, Ibn Badr. pag. 6. De altero dicendi genere vide Ham. 13 v. i. ibique Freyt.

Pag. 108 lin. 12. Nota est ellipsis in verbis: **فَإِنْ تَجَرَّ بِهَا مَا بَيْنَهُمَا**, quam saepe numero in hoc libro reperies. Pag. 148 passim; 144, 7; 143, 4; 147, 6. cet.

Pag. 140 lin. 5. **أَنْهَبُ** excitantis est et 'age, agetum' significat, pag. 141 lin. 15; similiterque **بِرْخِيزِ** apud Persas pag. 16 lin. 19.

Pag. 147 lin. 9. **وَيُقِيلُ** *

Pag. 148 lin. 13. **لِلْآخِرِ** *

Pag. 141 lin. 7. Ne credas haec pugnare cum iis quae pag. 142 lin. 11. exposita sunt, monco probe distinguendum esse inter iudicem, cuius iurisdictio intra urbis alicuius partem continetur, et inter iudicem, qui nonnisi in certo urbis loco ius dicere potest. Nam ille in eos solos, qui istam urbis partem habitant, iurisditionem habet, hic vero in omnes qui ad eius tribunal accedunt, sive habitant, ubi tribunal eius est,

که اهل بصره را با مهدی قصه و حکومه واقع شد در شهر معروف بهرغاب و رفع نمودند آنرا بعبد الله بن حسن عنبری که قاضی او بود در بصره اهل بصره گفتند ارض انجا موات است که ما احیا نموده ایم وروایه صحیح از رسول الله صلعم وارد است که من احیی ارضاً میتة فهی له پس مهدی از مجلس خود برخاست و بمیان حسن مسجد آمد و روی خود بر خاک نهاد و گفت سمعاً و طاعة لامر رسول الله صلعم بعد از آن بجای خود باز نشست عبد الله بن حسن گفت اهل بصره غالب شدند جهت آنکه حدیث مذکور ثابت است مهدی گفت بجه چیز مستحق موات است کسی که احیا کند او را گفت باستنباط شرب واستخراج آب گفت میان من و تو مشاهد ضیاع مرغاب مانده است آیا آب نه محیط است تا از جمیع جوانب بی تعبی و کلفی که کسی را باند کشید گفت بچنین است مهدی گفت چون کلفه نیست بسبب آن بیرون رود از صفة موات که خبر و حدیث در آن وارد است عبد الله گفت مخالف صفة موات است اما خبر رسول الله صلعم صحیح است مهدی گفت همانا ابن محاکمه بقصد سبعة ورا نموده که گویند حکم کرد بر امیر المؤمنین برخیز که عزل کنم ترا

* سیاه. Pag. ۱۵۹ lin. 6.

Sub Iafarum e gente Barmekidarum, et dignitate et amicitia Khalifae conspicuum intellegit, qui prope eandem quam ipse potestatem habebat ^{a)}). Ad alterum hemist. P. adnotat: یعنی دور از آن بودند

^{a)} Conferri potest: er war seine rechte hand.

prietatem distinxerunt. يد nihil aliud est, quam detentio sive possessio naturalis, cf. pag. ١٥٥, lin. 2; pag. ٣٣١ lin. 15, quae proprie fit, cum manum in rem iniicis; idque Arabes قبض possidere, apprehendere rem' appellant pag. ٣١٠ lin. 4; hinc تصرف 'immittere in possessionem' pag. ١١٨ lin. 7. تصرف autem est 'animus possidendi' sive voluntas rem quam detines seu quam naturaliter possides sub tuam potestatem redigendi et ab aliena potestate arcendi, ita ut ea pro arbitrio tuo uti, eam mutare, in aliumve transferre possis. Iam vero possessio a proprietate sive dominio, ملك differt, quippe quod nonnisi iusto titulo velut emptionis, haereditatis donationisve constituatur^{a)}. Porro quid حجر sibi velit, ex كتاب التعريفات pag. ٨٩ cognoscitur. Est vero منع نفاق تصرف قولي لا فعلي i. e. interdictum quo possessor impeditur, quo minus voluntatem suam in re libere exerceat, quo fit ut تصرف tollatur, يد vero permaneat pag. ١٥٢, lin. 16; Hariri ٣٥٨ lin. paenult.

Pag. ١٢٩ lin. 15. Lege شهادة et verte: 'in libello qui accusationi additur tanquam testimonium'.

Pag. ١٥١ lin. extr. * الثانية

Pag. ١٥٣ lin. 10. * بينهما

Pag. ١٥٥ lin. extr. Transcribere hic visum est, quod P. ad pag. ٣١٢ lin. 17 addidit. ودر بعض تواريخ مسطور است

a) Boecking Institutionen pag. 513; Puchta Coursus der Institutionen Leipzig 1812, II, 488 et 548.

Pag. ۱۳۷ lin. 1. 4. *المهدى

— lin. 18. Respicit ad Sur. 82, 11.

Pag. ۱۳۹ lin. 12. P. وازین عبارت مفهوم میشود که
 احد شهادتین کافی است درین باب یا شهادت بر ملکیه
 مغضوب یا بر غصبیه غاصب و این خاصه دیوان مظالم است

Pag. ۱۴۱ lin. 3. Nescio qui factum sit, ut in textu
 legatur. M. فیتاجوزوا offert, ex quo L.
 پس جور می کنند: fecit, cum quo P. consentit: فیتاجورون
 در احکام خود

— lin. 9. Iuri Islamico proprium est, accusatos vel
 criminis reos necdum confessos minis terre, tum ut
 ab iniustitia recedant, tum ut confiteantur. Id ارفساب
 appellant, pag. ۱۴۰ lin. 4; ۱۳۷, 3 et iudici competit.
 Sed quae sic extorta est confessio, omni metu depulso,
 repetenda est, quod si non fit, nullam vim habet.

Pag. ۱۴۰ lin. 6. بملازمة المدعى عايد ثلاثا i. e. 'ut
 accusatus per triduum loco ne discedat'. Cavere enim
 iudex debet, ne accusatus clam aufugiat, antequam de
 re iudicatum fuerit. Eandem vim vox لسزم III. pag.
 ۱۴۲ lin. 1 et ۱۴۳ lin. 15. 16 habet. Sub ثلاثا P. سه روز
 intellegit; nam يوم feminino quoque genere adhiberi,
 e pag. ۱۴۰ lin. 3. discimus.

— lin. 10. Distinguendum est apud Arabes
 inter voces يد, تصرف, ملك, quemadmodum iureconsulti
 apud Romanos inter detentionem, possessionem, pro-

Pag. ۱۳۳ lin. 6. P. *أهل بيت الله* per *البيوت* recte explicat.

Pag. ۱۳۳ lin. 12. P. *vertit*: رفتند حجاج و این مرد
 ناشر متاع است و مجد موروث است باخماس
 ساقی; *sed legendum est cum M. ساقی*, nam
 Qoraishitae aquam praebere solebant iis qui sacra Mec-
 cana visitabant; ita ut hospitalitatis laudem iis vindicet.
 In altero vero hemistichio proverbiale aliquid latere vi-
 detur, etsi quod apud Maid. XV, 1 exstat, proverbium
 cuius etiam in lexico sub voce *أخماس* mentio fit,
ضَرَبَ أَخْمَاسًا لِشَدَاسٍ in huius loci sententiam non
 quadrat, quippe quod de astutia adhibeatur. Idem
 tamen si ad originem respiciens, etiam de eis rebus
 quae nonnisi temporis diuturnitate molestiarumque per-
 pessione comparantur, dici posse statuas, huius loci sen-
 tentiam bene illustrat.

Pag. ۱۳۵ lin. ult. P. *vertit*: بدرستی که شخصی
 نیست که میان او و میان آدم الا یک بذر که مرد باشد
 الا آنکه او را عرق از مرث هست و او را باید مرد

Pag. ۱۳۴ lin. 7. Sub *كسور* sing. *كسرى* hic et in
 seqq. 'numi Caesaris nomine cusi et signati' intellegendi
 sunt eodem prorsus modo quo Galli 'un louis (d'or),
 un napoléon (d'or)' dicunt. Sic etiam pag. ۱۳۷ lin. 1.
المون intellegendum est; *المون* vero res ipsae naturales
 veluti fructus, sunt quae tributum loco sumebantur.

Pag. ۱۳۳ lin. ۶. النفقات ii sumptus sunt, quos vir ad sustentandam uxorem, pater ad educandos liberos, filius ad alendos parentes, dominus ad servos erogare debet. Sic S. in باب النفقة fol. 113 v., vide etiam pag. ۱۳۳ lin. 15.

Pag. ۱۳۷ lin. 9. P. اما مختار متاخران شافعیه جواز ولایت است از قبل امام ظاهر

Pag. ۱۳۷ lin. 13. * والرائش

Pag. ۱۳۸ lin. 4. P. اصح آن است که حکم بر عدو جایز نیست چنانچه در معظم کتب شافعیه مستلور است

Pag. ۱۳۹ lin. 8. Codd. offerunt, nec tamen dubito, quin *القضاة* referatur, *legi* *debeat*, cum pronomen *يدم*

Pag. ۱۳۰ lin. 14. P. addit: واین حکم چنان بود که جاریه بر جاریه دیگر سوار شده بود پس جاریه ثالثه قرص کرد جاریه مرکوبه را پس راکبه را قرص نمود یعنی بدور انداخت او را وگردن راکبه شکسته شد پس امیر المومنین و امام المتغین علی رضی الله عنه امر کرد که دیه میان ایشان اثلاث باشد ثلثی بر قارصه وثلثی بر قامصه وثلثی ساقط شود جهت آنکه بعبت سوار شده بود واین یک روایت است وبر ابن تغذیر مبنی بر ولایت مظاهر است چه بحسب شرع رکوب عبت معتبر نیست ودر روایت دیگر از امیر المومنین علی دیه میان ناخسه و منخوسه است که قامصه است وبر ان تغذیر از ولایت مظاهر نیست ودر مسئله منبریه گفت صار ثمنها تسعاً و مسئله منبریه آن است که متوفا باشد شخصی از زوجه و دو دختر و پدر و مادر اصل مسئله ادبیست و چهار سهم است پس

غاره کنند بلدی یا قریه یا بیرون ایندی یک طرف بر طرفی دیگر ما دام که ملحق نشود» بجماعتی که مقصود اند غوث و مدد اگر استغاثه کنند پس حکم جماعه مذکورین حکم قطاع باشد و اگر غوث لاحق شود حکم قطاع نداشته باشد بلکه حکم محاربین داشته باشد و اینست اصح مذهب شافعی

Pag. ۱۰۷ lin. 14. لا یجری علیه قلم. Eadem locutio pag. ۳۸۹ lin. 15. legitur, quae quid sibi velit, apud Harir. ed. de Sacy Maqâm. 38. schol. pag. ۴۳۱ disces.

Pag. ۱۰۸ lin. 6. Vide quae ad pag. ۴۴ lin. 6. dixi.

— lin. 7. P. واین شرط در سایر کتب شافعیه
از مستحبات داشته اند

— lin. 16. * للکافرین

Pag. ۱۱۰ lin. 18. * اختبر

Pag. ۱۱۱ lin. 1. De کتاب التعریفات vide خبر الواحد

— lin. 6. * یَرِنُ

Pag. ۱۱۲ lin. 3. * یَقْلَدُ

Pag. ۱۱۳ lin. 1. * مَخَالَفًا

Pag. ۱۱۴ lin. 18. * تَکُونُ

Pag. ۱۱۹ lin. 14. Vide hunc locum Germanice conversum in libro 'über die Länderverwaltung unter dem Chalifate' pag. 206.

Pag. ۱۲۲ lin. 5. مقدّر بنصاب i. e. de rebus quae certum quoddam pretium excedunt, statuere non potest, velut pag. ۱۲۳ lin. 5.

a) Cod. یا addit.

Pag. ۹۳ lin. 14. P. ضنّا مفعول مطلق فعل محذوف
 است ای ضنّ وناثله عطیة است وختیبت الخطاب
 سهام اند که عمر رضی الله عنه ایشانرا نصیب داده بود
 وایشانرا از روی تحقیق بعبارة اختیسات یاد کردن
 وحدثت له که بمعنی تغوّطت است وشفق خوف است
 یعنی بتوشت میزد مرا یا غائط کردم وقرس حائل شود در
 میان بعض مطالب ولما رضیت متعلق است بحال وشرکتة جمع
 شرطی است ومراد است که بر مال فی ناظر اند ومعنی متدبر
 اخیر ظاهر است والله اعلم

Pag. ۹۴ lin. 17. est nota illa formula,
 qua in Deum et Mohammedem credere se testantur
 Mohammedani: لا اله الا الله ومحمد رسول الله

Pag. ۹۹ lin. 6. * رای

Pag. ۹۷ lin. 4. ۲ قتل

Pag. ۹۹ lin. 1. * والمرتدّین

Pag. ۱۰۰ lin. 12. P. vertit. دفع کنند بانچه استطاعة
 unde sequitur, cum pro ما legisse.

Pag. ۱۰۱ lin. 17. P. اما مصرّح در کتب حنفیه ان
 است که اگر باغیبی باغیبی کشت وگفت من بر حقم میراث برد
 واکثر گفت بر باطلم میراث برد ومولف ذکر ان نکرده

Pag. ۱۰۱ lin. extr. * مختارین

Pag. ۱۰۳ lin. 3. * مذهب

Pag. ۱۰۹ lin. paenult. P. اما مختار مذهب شافعیة ان
 است خون جماعتی بیرون آیند در شهری و محاربه نمایند با

و درین سخن نظر است چه من وفدا در روز بدر باجنتها
 بود نه بنزول آیه چنانچه گذشت و بدانکه قصه ثمامه
 ابن انال چنان بود که ای هریره رضی الله عنه روایت کرده
 که بعث کرد رسول الله صلعم لشکری را بنجد پس چون
 لشکر باز گشته مردی را از قبیله بنی حنیفه با خون آوردند
 که او را ثمامه می گفتند و او سید اهل یمامه بود
 پس او را بستون از ستونها مساجد بستند پس نزد وی
 آمد رسول الله صلعم پس گفت چه نزد تست ای ثمامه
 گفت بر وی ای محمد نزد من خیر است ان تقتل تقتل
 ذا دم وان تنعم نعمة علی شاکر وان کنت تربد
 المال فسل نعط منه ما شئت یعنی اگر قتل می نمایی مرا
 پس من مستحق قتل را کشته بانی و اگر انعام بخلاص
 انعام کرده باشی بر کسی که شکر میکند و اگر مال
 می خواهی طلب کن که آنچه خواهی داده شود پس
 رسول الله صلعم فرمود اطلاق کنید ثمامه را پس مطلق شد
 بنخلستانی که نزدیک مساجد بود و غسل کرد و بمساجد در
 آمد و گفت اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله
 ای محمد نبود در روی زمین روس که دشمن بر تو

اللیائی cum من العادل الی نصف Pag. ۸۶ lin. 11—14.
 redundare scito, بقتل in ب iunge et و صرف الدهور
 velut Ham. ۱۸۵ v. 3 schol.

Pag. ۸۷ lin. 4. P. بوبره مستطیر اسم موضعست در آنجا

Pag. ۸۸ lin. 10. * سواها

Pag. ۸۹ lin. 13. * ارتدوا et lin. 16. * ارتد

Pag. ۹۳ lin. 8. * أعطنی

فقال کم کنتم فقال التّقا یعنی گفتیم مردی را که پهلوی من بود که مشرکان را کمان داری که هفتاد نفر باشند آن شخص گفت کمان دارم که صد نفر باشند پس اشاره کردیم یکی از مشرکان که عدد شما چند است گفت یکهزار اگر سایل سوال کنند که در قرآن « فرمود وبفلقکم فی اعینهم سبب تغلیل مشرکان در چشم مومنان معلوم شد سبب تغلیل مومنان در چشم مشرکان چیست جواب دفته شون حکمت آنست که قبل از التّقآ عسکرسن در چشم مشرکان عدد مومنان قلیل نمود تا جراه کنند وبعد از التّقآ کثیر نمود تا انچه در فهم ووم ایشان باشد خلاف آن بظهور رسد و سر نصره الهی ظاهر و باهر گردد

— * للعربین. 15. lin. —

ورجلاً بکسر را. P. adnotat: الرجل. 15. lin. v³. Pag. Pernicies et interitus per metonymiam significantur. Maid. 20, 78; 22, 184.

* لاستراحة. 21. lin. et * مسلم. 17. lin. v⁴. Pag.

اما در روایه صحیحه وارد است که اسبران. P. extr. lin. v⁵. Pag. از مشرکان. هفتاد کس بودند و کشتگان از ایشان هفتاد کس

Pag. v¹ lin. 15. * post او dele.

Pag. 11 lin. 6. * بخصلة.

و بدانکه ابو حنیفه رضی الله عنه 12. lin. 12. P. margine الله عنه گفته این آیت منسوخ است بلکه او را نرسد الا قتل یا استرقاق و من وفدا منسوخ شده بعضی از حنفیه گفته اند که آیت مخصوص روز بدر است و بعد از آن منسوخ شد

يقال دفعت عنك كلب فلان ای شره واثيته ومعنی بیست
بالت ان است ای کج خضاب مینمود اسب مرا بخون و حمل
respicit enim ad alteram
hemistichii lectionem, quam in lectionis varietate attuli:
Ad versum . ولو شئت ان تخضب حصاني بحمرة
primum, qui etiam Ibn Mâlik pag. ۲۰۲ exstat, hoc adnoto,
vocem ~~منهم~~ cum الكلب coniungendam esse, ut
sit pro كلبهم et significet: 'malum ab iis, hoc est, ab
hostibus ortum, illatum, factum'. Notus est usus parti-
culae من quam Arabes لبيان appellant; vide Ibn
Mâlik pag. ۱۸۹ vers. ۳۷۰ et Baidh. in Sur. 22, 31. Sic
etiam Fak. al-kholaf. pag. ۱۰۱ lin. 18. كان لائل
,,ac si velum distantiae sublatum esset“.

Pag. v lin. 7. بابن . Praepositio ب vim hic
habet, ut Ham. ۳۵۴ vers. 1.

Pag. v lin. 7. dele و post الطغر *

آیه در شان غزوه بدر نازل
— lin. 10. P. addit: شده که مشرکان در عدوه فصولی بودند وان زمینی است که
در ان آب و گیاه بسیار بوده و مومنان در عدوه دنیا بودند
وان زمینی بوده سنک لاج که باها در حاله مشی در آن
فرو می رفته و شوکه و اُهبه مشرکان در نهابت کمال بوده پس
از جهت تثبیت و تشجیع مومنان عدد مشرکان با آنکه از الف
زیاده بودند در حسم مومنان اندک نمود حناذجه از ابن مسعود
رضی الله عنه منقول است که گفت لقد قللوا فی اعیننا حتی
قللنا لرحل الی جنبی اترام سبعین فال ارام مائة فأثروا رجلا

Pag. 40 lin. 13. * یمایل

Pag. 48 lin. 12. 'Ut bene, non ut male nobis faceret, mane ad nos venit'. Respicit ad incursiones hostiles, quae nocturno seu matutino tempore fieri solebant. Vid. Freytag. ad Ham. 3^{ro} v. 2.

— lin. 13. P. ومبتر موضع قطع است بمعنی قطع

Pag. 45 lin. 4. * أَخْرَجُ

— lin. 19. * ابن

Pag. 49 lin. 18. P. addit: قال في الصحاح الكيول موخر: الصَّفَّ وفي الحديث ان رجلا الى رسول الله صلعم وهو يعانل العدو فسأله سيفًا يقانل به فقال له فلعله ان اعطيتك تعوه في الكيول فقال لا فاعطا سيفًا فجعل يقانل به ويرتجز ويعول الى امرؤ عاهدني خليلي ان لا افوم الدهر في الكيول اضرب بسيف الله والرسول ضرب غلام ماجد يهلول وسكن الباء في اضرب لكثرة الحركات كذا في الصحاح

Pag. 49 lin. 10. P. vertit: ونُقِلَ كل امرؤ ما اصاب. Veruutamen .وهصيببت موت را بر انشان آسان كردانيد IV. in lex. non tribuitur significatio 'effecit, ut aliquis aliquid vilipenderet' cum duplici acc.; itaque sic interpreto: et homines ad pugnandum excitavit, dum unus quisque vilipendebat quod sibi accideret.'

Pag. 48 lin. 11. * قَتَلَ

— lin. extr. Coniicio قتلهم بوقى قتل النساء

Pag. 49 lin. 14. P. مران بمهر فرس است وكلب آهني
است كه زان بروی مسافرمی اورد وبمعنی شر وانده می ابد

cibus ^{یومہ} et ^{غدہ} ambiguitatem quandam inesse; ita ut duplex sententia hic lateat aut: non facit ea, ex quibus postea damnum percipiet, idque prudentis est viri; aut: non facit dum vivit, unde aeterna vita privabitur, hoc pii viri est.

Pag. ۴۳ lin. 1. P. vertit: میترسیم کہ عقول سفاہہ پیدا; quae ^{بکنند کہ} ^{دہر و روزگار نیز بر این سوال جاری} ^{شود} quae quid sibi velint, non video nisi ^{منوال} pro سوال legas. Cacterum vox ^{دہر} hoc loco idem quod 'αἰών', saeculum' significat. Sub ^{حامل الدہر} intellego ^{حامل} 'qui saeculum sustinet, princeps'. Sententia est: veremur ne, si stultae sunt mentes nostrae, homines una abripiantur et eandem atque nos viam ingrediantur. Nam 'qualis rex, talis grex'.

— lin. 12. P. ^{وامام الحرمین باجبا اعتراض نمودہ} ^{وتشنیع کردہ} ^{ومنع کردہ} ^{از انکہ وزیر تنہید نمی باشد} ^{وگفتہ است ماوردی غلط کرد و چگونه کسی جایز دارد} ^{کہ} ^{نمی در مسلمانان مسلط شود وحق با او است} quem locum iam dedi in comm. mea de vita et scriptis M. pag. 30.

Pag. ۵۰ lin. 6. ^{الخليفة} * et lin. 15 ^{بیت} *

Pag. ۵۱ lin. extr. 'Et si (haec res) nec arbitrium nec probationem requirit, vel si utrumque requirit, ita tamen ut iudex ea de re iam statuerit vel probationem cognoverit, haec res aut ad iura divina aut ad humana pertinere potest'.

a) Superscr. ^{حامل}

Pag. 19 lin. 6. **هذا** exemplis inferendis inservit, vid. pag. 280 lin. 13 vertique potest: 'huius generis est'. Eademque in voce **هنا** vis cernitur Iudic. 5, 5; Ps. 104, 25.

— lin. 9. Locutio **لا ياخذ لومة لايير** Maverdio sollemnis est, quae non solum pag. 139 lin. 9 reperitur, sed quam etiam in **كتاب ادب الدين والدنيا**, quem Oxonii pervolvi, saepius legere me memini. Hinc lectionis varietas originem duxisse videtur.

Pag. 21 lin. 6. **مات**

Pag. 22 lin. 6 'Tantumque abest, ut eum quod cupiditatem sequeretur, excusaverit, ut errare eum dixerit'. Eadem particulae **حتى** vis est pag. 108 lin. 6 negationique praegressae debetur.

Pag. 29 lin. 15. **لأنهما** non ad aures referendum est, sed ad utrumque defectum et genitalium et aurium, sic etiam lin. seq. **لهما**, ubi **ل** praepositio non est, sed affirmandi particula.

Pag. 30 lin. 1. Verba **لا يبيع نصيب يومه بحرماني غدا**, P. sic vertit: **نصيب امروز را بحرماني فردا نفروشد يعنى عافيت** idque ad loci explicationem fere nihil confert. Difficultas in voce **باع** sita est, quae et 'vendidit' et 'emit' significat, quemadmodum Tibrizius ad Ham. 231 vers. 7 schol. lin. 1 docet. Sensus est igitur 'non emit lucrum hodiernum crastino damno'. Voces **نصيب** et **حرماني** de lusu usitatas esse constat; itemque in vo-

ودعوى انكه صالح خلافت در اغلب در ان بلدة موجون خواهد
بود ممنوع است والله اعلم

* اثنان et lin. extr. ويسرع 12 lin. v. Pag.

Pag. 13^m lin. 6 cf. pag. 13^m lin. 2.

* استغفاره 14 lin. 14^m Pag.

قام وقعد في شي Dicitur اقوم فيه واقعد 13 lin. 10 Pag.
de eo qui omnem cogitationem totumque studium una in
re collocat, idque ex Hamas. III v. 4 schol. patet. Simi-
literque in Chrest. de Saçy ed. alt. I, 89; III, 270 repe-
ritur, ubi de animi commotione minus accurate explicatur.

— lin. 15. locutio a Dozy ad فابن انت عن عثمان
I. B. pag. 61 bene explicata idque P. confirmat qui چرا
interpretatur عثمانرا ولى عهد نميسازی

Pag. 14^m lin. 3. P. habet idque صاحب مقنب يقاتل عنه
vertit: او صاحب مقنب است كه بان مقاتله نمايد: et in
margine addit مقنب بكسر ميّم وفتح نون وبا موخدة میان
سى اسپ نا جهل است و مراد ان است كه او صاحب سريه
تواند بود اما اماره كليّه از ان عاجز است

— lin. 16. Retinui lectionem ونجعله, auctoritate
Alfiyyae ed. Dieterici pag. 491 nixus et sic vertens: 'quis
vestrum hac re se liberat, ut simul in eius arbitrium
compromittamus?'

Pag. 14^m lin. 2. Locum melius intelleges coll. pag.
13^m lin. 12, ubi docetur, munera pure et simpliciter et
sine ulla conditione conferri debere.

ADNOTATIONES.

Pag. ۳^m lin. ctr. Probare vult divini iuris esse imamatum. Is enim institutus est ad tuenda ea, quae Deus Mohammedi inspiravit. Quae si non inspirasset — idque informati quidem mente potest, licet secus acciderit — imamatu opus non esset. Uberius ea de re Adhad-ed-din ed. Soerensen pag. ۲۹^v loquitur. — *ان لا یسر* -- subiectum est quod eodem modo collocatum cernis pag. ۲۲^m lin. ۱۱; ۳۰^v lin. ۱۲.

Pag. ۳ lin. ۱۲. Quid sit *فرض علی الکعبه*, optime explicat Baidh. in Sur. ۵, ۱۰۰; verique potest 'obligatio in solidum (obligation solidaire).' Contrarium est *فرض علی من*, uti Rosenmueller anall. arab. I gloss. sub voce *فرض* bene monet, idque 'obligatio personalis' vertere possis. Haec singulis incumbit, ad eamque pro se quisque tenetur, veluti ad preces quotidianas; illa universitati populi incumbit, ita ut ad eam vel unus, velut ad khalifatum, vel plures, velut ad bellum sacrum, minime tamen singuli pro se quisque omnes teneantur.

Pag. ۵ lin. ۹. P. *و مترجم گوید در هر دو دلیل نظر است*
جه سبق علم بعبود حیوانه سبب مخرج نواند بون — *مجر*
علم بعبود خصوصیتی باسنادهای خلافت ندارد با آنکه لا
نسلیم که موجودی بلد امام اسبف علیها خواست بون البته

Sed ante omnia iuvat, iis quorum ego promptum paratumque in me animum expertus sum, gratias agere. Quae maximae debentur viro illustri, summo Regis nostri rerum ad eruditionem spectantium administro, quo intercedente ac fidem spondente bibliothecae Monacensis thesauri mihi reclusi sunt, tum vero viris amplissimis, bibliothecarum Bonnensis, Lugdunensis, Monacensis, Oxoniensis praefectis, qui librorum sibi concreditorum liberalissimum mihi usum concesserunt.

Eos denique qui hunc librum perlegent, acqui bonique consulturos esse quae nunc offerre eis licuit, spero atque confido. Selectos autem huius disciplinae locos, pertractari coeptos, simulatque otium dabitur, perficere et edere decrevi. Nec enim latere quemquam potest, quanta sit harum rerum et gravitas et necessitas, hac praesertim aetate qua res orientales omnium oculos in se convertere coeperunt, et potentissimi olim imperii quae sit 'serius ocius sors exitura' praesagiri, ni aliter Deo placuerit, quodammodo posse videatur.

Bonnae Idibus Septembribus anni MDCCCLIII.

uti eis liceret. Quae praeterea corrigenda deprehendi, haec sunt:

قَبْنَا pag. ۱۳۷ lin. 18; تصاعف pag. ۲۰۵ lin. extr. et Kosrois
pro Caesaris adnot. pag. 13 lin. 21.

Et adnotationum quidem numerus augeri facile poterat; nam ubi librum huius generis explicare institueris, dubius saepe haeres, undenam potissimum exordiare et quo tandem desinas. Itaque modus servandus erat. Tantum vero abest, ut omnes difficultates vel indagasse vel expedivisse me arbitrer, ut nihil magis optandum censeam quam huius libri in linguam aliquam vulgatiorem conversionem, eo quoque in primis consilio, ut eis qui sermonis Arabici gnari non sint, librum perlegere et in suos usus convertere liceat. Quo quidem munere perfuncturum se esse mihi significavit vir amplissimus et optimis praestantissimorum librorum editionibus inclitus, liber Baro Mac Guckin de Slane. Adnotationum autem exilitati ut aliqua ex parte occurrerem, glossarium addidi in eas et formas et notiones quarum in lexicis mentio facta non est.

Plagularum corrigendarum molestiam solus exantlavi; quae post repetitam lectionem assiduamque retractionem menda indagavi, ea in adnotationibus asterisco addito, correxi; si quae oculorum aciem fugerint, eorum veniam a viris doctis enixe rogo petoque ^{a)}).

^{a)} Typis nostris longo usu valde detritis cum puncta et vocalium signa non satis exprimerentur in plagulis, impetratum est, ut novi in corruptorum locum substituerentur. Qui antequam fusi essent, textus descriptus iam erat, ita ut nonnisi in adnotationibus

Qua quidem in re magnam utilitatem percepi ex iure Romano, quocum ius Islamicum conferre non solum iucundum cum Relando ^{a)}, sed etiam utile atque adeo necessarium fore censeo ei, qui aliquam huius rei scientiam parare sibi voluerit. Nam in Arabes quoque iuris Romani vestigia penetrasse, et per se probabile est et probatum iri spero ex iis quae pagg. 15. 22. 24 dixi. Duobus praeterea codicibus usus sum, quos breviter describere par est:

1) كتاب المختار للفنوی codice Arabico bibl. Bonensis e legato Augustini Scholzii, ss. theol. nuper professoris et ecclesiae Cathedralis quae est Coloniae, canonici. Continet iuris Islamici ex doctrina Abu Hanifah brevem conspectum, foliis 165 formae octavae exaratum multisque in margine notis auctum. Eum per S. indicavi ^{b)}.

2) كتاب ادب الوزراء e bibl. Lugdunensi, leg. Warn. 776, cat. 1013. Continet institutiones ad Veziratum, 126 foliis octavis perscriptas. Auctor est أحمد ابن جعفر بن شاذان, codex anno 608 ^{c)} exaratus est. Eum per Ahmed significavi.

^{a)} Relandi diss. misc. III, 4.

^{b)} Idem videtur esse liber atque is qui memoratur Journ. asiat. Août—Septembre 1812 pag. 245.

^{c)} Aliter enim anni numerus quem codex offert, vix legi poterit.

Reliquorum codicum discrepantiam textui subiunxi, ita quidem ut sub O. Oxoniensem una cum Persico, sub M. autem Monacensem cum Lugdunensi, brevitatis causa indicarem. Coniectandi illecebris raro indulsi, idque nonnisi cum res omnino requirere id videbatur, et etiam tum tam lene remedium circumspexi, ut malum propulsasse etiamsi dici haud potuerim, tamen auxisse me vix suspicer.

Commentarium perpetuum in hunc librum scribere nec possum, nec si possem, animus ad id inclinaret. Itaque nonnisi qui difficiliore mihi visi essent, locos explicare constitui, additis iis quae auctor interpretationis Persicae haud pauca eaque ad res non solum intellegendas, verum etiam interdum corrigendas et amplificandas utilissima attulit; quae quidem omnia integra exhibui, omissa tantum locorum e Qorano explicatione, quam e commentario Zamakhsharii (الكشاف) Persicae conversam passim adiunxit, quia apud Baidhâvium prope eadem legitur^{a)}. Ex versuum autem interpretatione, si quae addita erat, ea solum selegi, quae utilitatis aliquid asserre videbantur. Simul operam dedi, ut quorundam vocabulorum notiones quas iure consulti proprias ac suas habent, cruerem accurateque definirem.

^{a)} Illic patet quam verum sit quod de Saçy dixit Anthol. gramm. pag. 301.

ubique ا additur; idem alias omittitur velut الف pro ال pag. ۲۳۳, العتق pro العتاق pag. ۳۷۷ lin. extr. cet.; verba quorum ultima Hamzah est, ad normam quiescentium saepe flectuntur, ne alia commemorem. Tum vero haud paucae corruptelae omnes aequae codices pervadunt, e quarum numero has affero: pagg. ۵ lin. 5. وتدبير; ۲ lin. 20. اُن; ۱۱ lin. 11. اُن; ۱۱ lin. 11. 1—3.; ۸۹ lin. 11. 9. et 15.; ۱۳۳ lin. 11. 11. et 15.; ۱۳۴ lin. extr.; ۲۸۵ lin. extr.; ۳۳۴ lin. 8. cet. Et his quidem exemplis satis probatum iri arbitror id quod ab initio dixi.

Iam vero si animum adverteris ad ea quae de singulis codicibus disputavi, nulla omnino dubitatio esse poterit, quin codex Oxoniensis cum ad genuinam textus normam non solum propter antiquitatem, sed etiam propter summam integritatem et Persicae interpretationis consensum, quam proxime accedere videatur, huic editioni tanquam fundamentum substrui debuerit, a cuius auctoritate nisi gravissimis de caussis recedendum non esset. Puncta autem sicubi in O. deerant, ex M. desumpsi pariter atque reliqua lectionis signa, quae largius adhibuissem, si id per typorum nostrorum rationem fieri licuisset. Quae quia cum litterarum formis ita coniungi non possunt, ut fixa mancant; quamvis magnam in corrigendo industriam adhibueris, eadem tamen postea sede sua mota invenies, id quod etiam in hoc libro saepe numero accidisse queror.

morabor. Ac primum quidem scribendi ratio quae orthographia dicitur, per omnes codices cadem fere dominatur. Sic in tertia persona futuri verborum لو otiosum

وأنها که جرخ بوسه دهد استانشان
 از نام و نعت او علم استین کنند
 الوثائق بغایات عنایات الملك المبان ابو المظفر رستم بهادر خان
 لا زالت رابات سلطنته القاهرة منصوبة على سطح العبة الخضر
 وایات نصرتہ الباهرة مكتوبة على جبهة الجوزاء محلّ نزول فینس
 ربّانی ومنبع مواهب سبحانیست ببارگاه جلال متاحف شد که
 چنانچه از شعاع نور مهر سپهر سلطنت
 كالشمس طالعة لكن مشرفها
 طبع لطیف کماء الجدول الجاری
 اطراف واکناف ربع مسکون منور وهايون شده واز نسیم
 عنایت حضرة خلافت پناهی
 بیت شکفته شد کل دولت ببوستان امید
 نشست باز سعاده بر اسیان امید
 انوار علم و معرفتش بر اخبار و انار ابن کتّاب نابد و افناب
 سعاده جاوید از مطلع اقبال طلوع یابد و ذکر جمیل و ثناء
 جزیل بر اطراف و اکناف ساری
 فسسار میر الشمس فی کل بسادة
 وهب هیوب الريح فی البر والبحر
 سایه رحمت و اقتاب معدلت بر مفارق مغارب
 و مشارق داران لا زال فی قصر . . . ابدا علی ذری
 قمة الافلاک مرتفعاً و نشرق فی المقصود بعون الله الودود

Neque vero vestigia desunt, quibus una eademque
ntriusque codicum generis origo probatur. Quae cum
inutile videatur enarrare omnia, in insignioribus tantum

ومفروق از سمات بغی واعتساف باشند مخفی نخواهد بود وملوک
اسلام ووزراء عظام وامراء انام وقضاة ايام ومحتسبان کرام را از
مطالعه ومباحثه واطلاع بر دقائق وحقائق ان بدی نیست
وجهت مجلس کریم ومحل عظیم که مجتمع جنود ملائک
نصرة الهی است أعني حضرة با نصرة خلافت پناه معبد است
دستگاه ملائک سپاه اسلام تاب خلافت مناب

بیت قصصا توان قدر قدرة رانه سار

فلک عنایه خورشید رای کیوان جاه

باسط بساط الامن والامان ناصب لواء العدل والاحسان

بیت کمر بسته شون از خدمتش جوزا

کله نهاده زتشویر همتش کیوان

مالک رقاب الانام فی الافاق وارث سریم المملكة بالاستحقاق

بیت آسمان رسی که سجده برند

اسمانهاش خاضع الاعیان

مکنتش بسته با قضا پیمان

قدرتش کرده با قدر میثاق

ملک ملوک الاسلام سلطان سلاطین الایام نشانه آیت ان الله

یامر بالعدل والاحسان آیت نشانه الملك ظل الله الممدود علی

مفارق اهل الایمان

بیت شاهنشهی که خطبه وسکه بنام او

از نیل مصر تا لب دریای چین کنند

quando descriptus sit, non constat^{a)}. In margine et interdum etiam in textu manus cernitur diversa ab ea quae codicem scripsit. Continet autem liber interpretationem satis accuratam, ut verbum plerumque verbo respondeat eandemque cum codice Oxoniensi quam maxime conspirantem, sed punctis quae literarum Persicarum propria sunt, ubique fere destitutam; versus et traditiones Arabice affert et saepe convertit, multasque praeterea annotationes addit. Quae quum partim desumtae sint ex Iauharo, Zamakhshario, Navâvioque; liquet auctorem ante finem octavi a fuga saeculi scribere non potuisse^{b)}.

الى الله . . . يوسف بن الحسن الحسيني الحسيني العائلي
غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما واليه

تم في سابع عشرين شهر الله رجب
^{a)} Sic enim in fine legitur: رجب سنة ١١٠٠
omisso saeculo.

^{b)} In initio voluminis manu valde negligentis scripta haec leguntur:
بعد از حمد ربانی و تسبیح اس سبجانی و صلوات بر سید رسل و آل
و اصحاب وی صلی الله علیه و آله و صحبه و سلم
پوشیده نماید که این کتاب تعلیق احکام سلطانی است از
مؤلفات فقیر الى الله الع . . . يوسف بن الحسن الحسيني . . .
عامله الله بلطفه الحفی و فضله الجلی که در آن احکام ولایات
دینیة مفصل و مشروح گشته و آنچه امام ابي الحسن الماوردي
رحمه الله ایران نموده در احکام خود در او مستطور شده تا
فرائد جزیه و فوائد جمیله که بر فضلاء انام و علماء اعلام
کثر الله امثالهم و آثار ظلالهم که مقرون بصفات فضل و انصاف

invexit, e scriptura Magribinica plerumque orta. Porro quae in M. indistincte scripta leguntur, ea L. aut male aut ita exhibet ut legi non possint. Sed quod caput est, quaecunque in M. lacunae exstant, caedem omnes in L. tertia manu expletae cernuntur. Quae vero altera et tertia manu scripta sunt, ad codicem Oxoniensem propius accedunt.

4) Quartum denique subsidium interpretatio Persica praebuit e libris Warn. bibl. Lugd. 763, cat. 1012, foliis 385 formae octavae in quorum paginis 13 lineae insunt, exarata et duobus foliis, quae in fine (pag. f³⁹¹ lin. 10. — pag. f³⁹¹ lin. 8.) desunt, exceptis integra. Sed per capp. IX—XIII, XVIII et XIX singulorum foliorum ordo culpa bibliopegae^{a)} ita turbatus est, ut diversissimorum capitum folia permixta videas. Liber inscriptus est *تعلیق احکام سلطانی*, eumque scripsit vel potius convertit *یوسف بن الحسن الحسینی*, quo de viro nihil mihi innotuit praeter ea quae Haji Khalifah affert^{b)}. Codicem cum autographo collatum esse, verba in fine scripta testantur^{c)}; sed

a) Qui cum librum compingeret, nonnisi ad custodes quos typographi appellant, respexit.

b) Sub *احکام*; monendum est autem pro voce *الرومی* in cod. Lugd. *الردائی* vel simile quid legi, et annum obitus in codd. Lugd. et Oxon. pariter desiderari.

c) Sic fol. extr. marg. *قبیل باصله المکتوب بیمن مؤلفه الفقیر*.

sequitur altera usque ad fol. 86. (pag. ٣٩٣ lin. 8. ثخيانة), ubi prior scriptura licet paullo crassior, redit usque ad fol. 105. (pag. fol. lin. 3 فقال له) excepto folio 94. (pag. ٣٨٩ lin. paenult. محظورا — pag. ٣٨٩ lin. paenult. صار) quod aeque atque reliqua, altera manu scriptum est. Diversitas etiam chartae in eis quae altera manu scripta sunt, dignoscitur. Et quae priore manu exarata sunt, bene legi possunt; sed quae secunda, tam indistincte tamque compressae scripta sunt, ut nisi maxima cum difficultate legi non possint; sub finem demum fol. 85. literae paullo extenduntur et dilatantur, scilicet ne vacui quid relinqueretur, quia fol. 86. priore manu exaratum est. Unde facile colligitur, folia quae prius ibi erant, intercidisse et postea restituta esse. Tertia denique manus in margine atque etiam in textu cernitur, qua alia mutantur et corriguntur, alia suppleantur^{a)}. Iam vero hic liber ut triplicem adspectum offert, sic in argumento duplex codicum genus praebet. Quae enim priore manu scripta sunt, codicem Monacensem tam accurate referunt, ut ex eo descripta esse inter conferendi laborem facile cognoscerem. Etenim L. nihil offert, quod non sit in M., etsi quaedam interdum omittit et nonnulla etiam de suo vitia

a) Codicis inscriptio haec est: مؤلف هذا الكتاب العالم العلامة : اقضى القضاة ابو الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردي

3) Lugdunensis codex ex leg. Warn. 740, cat. 1009, inter alia scripta etiam 'constitutiones politicas' continet, centum et octo foliis formae octavae quorum paginae vicens quinas lineas habent, exaratas. Duplex scriptura in eo cernitur: una ab initio libri usque ad fol. 63. (edit. nostr. pag. ۱—۲۴۷ lin. 4. والثاني), tum

لهم بالغفرة والجنة استدعى فيه له شهادة أن لا إله إلا الله
وأن محمد رسول الله بتاربخ يوم الاثنين المبارك
ثامن عشر ذي قعدة عام ثمانية وعشرين وثمانمائة
Altero in folio non sine magna difficultate haec eruere mihi videor,
tam enim male exarata sunt: الحمد لله صار هذا السفر
حلياً على المدرسة النى لا لقب . . . بتونس المحروسة
لا يخرج منها لآخر ويهب بدله ولا يدون في حوزة لتناظر
فيها جعله اليه بتاربخ ثالث رجب عام سبعة وثلاثين وثمانماية

Sequitur iam illud:

Ioannis Alberti Widmestadij.

Politica, rhetorica et ethica quaedam varia

Abi Elchasen Elmaguardj cognito Aquae rosae
quibus titulum fecit Iudicia regum.

Atque haec quidem 'Iudicia regum' addere poteris iis quae de varia inscriptionis apud interpretes fortuna dixi comm. de Mäv. pag. 36; ubi monendum est, Wormsiam quae prius reddiderat 'commandements royaux', eadem postea correxisse in 'préceptes de gouvernement'. L. I. 1818 Avril pag. 303. Libri inscriptio in folio secundo haec legitur: كتاب الاحكام السلطانية تصنيف

الشيخ الامام العالم الفاضل للحق ابي الحسن الماوردي رضى
الله عنه وامكنه الجنة وهو هذا السفر كله كامل عن اخره

maximam partem carens^{a)}). Descriptus est a. 544. i. e. 96 annis post mortem Mâverdii.

2) Alter codex est regiae bibliothecae Monacensis qui inter codd. orr. numerum L habet^{b)}), et centum quadraginta octo foliis quartae formae constat, in quorum paginis sunt lineae singulae et vicenae. Non prorsus integer est, nam praeterquam quod duo folia inter foll. 93. et 94. desunt^{c)}), multis etiam et lacunis et omissis laborat. Scriptus est una eademque manu satis distincte literis Magribinicis et vocalibus diligenter instructus. Anno fugae 828. nescio quis eum possedit, postea a. 837. in cuiusdam collegii Tunensis bibliothecam migravit, deinde Ioannis Alberti Widmestadii, viri de literis Syriacis meritiissimi fuit^{d)}). Utriusque codicis, et huius et eius quem antea nominavi, specimina lapide expressa addidi.

^{a)} Subscriptio haec est manu eius qui codicem scripsit, exarata:

ثم الكتاب بحمد الله ومسنه كنيته احمد بن
محمّد بن بن عبد الوهاب الرئيس حامدا
له ومصليا على نبيه وعشرائه وذلك في صفر من سنة
اربع واربعين وخمسمائة

^{b)} Wiener Jahrb. 1847 Nro. 68.

^{c)} Edit. nostr. pag. ٢٧١ lin. ٩. — pag. ٢٨٤ lin. 19.

^{d)} Primo in folio haec leguntur: الحمد لله ملك من املاك العبد
الفقيهير الى رحمة ربه الغني به عمن سواه الراجي عفو
وغفرانه كَفَّفَ اليه به وجميع المسلمين ومن دعا

Iam vero de codicibus, e quibus hanc editionem paravi, uberius dicam oportet. Et quattuor quidem codices i. e. tres Arabicos et unum Persicum describendi comparandique opportunitas sese obtulit. In quibus quamquam expectatione maiorem vocabulorum reperiēbam discrepantiam, tamen duplex genus discerni posse facile pervidi, ita ut una ex parte Oxoniensis et Persicus, Monacensis cum Lugdunensi ex altera suam sibi ac propriam quasi familiam efficere viderentur. Sed de singulis accuratius videamus.

1) Primum locum et propter antiquitatem et propter auctoritatem codex Oxoniensis obtinet bibliothecae Bodleianae, qui in Cat. Uri pag. 93. sub CCCXXVIII bene descriptus est, nisi quod folia 173, non 166, ut ibi legitur, continet. Excepto primo folio una eademque manu exaratus est, pauca omittens, sed signis diacriticis

الشيخ الاديب الفاضل ابو شجاع فارس بن الحسين
السهروزي بقراءتي عليه بمسجد رئيس الروساء من دار
الخلافة في اواخر سنة ٤٤٩ قري هذا الكتاب اقضى الفضاة
أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي في المسجد
بواسط وانا حاضرًا اسمع في شهر سنة ٤٥١ فاقربه قال (الماوردي)
Librum Qāim biāmriḥ Khalfae dicatum esse Casirius auctor
est. Inde patet, non verum esse, quod uno ore auctores refe-
runt eum dum viveret, nihil ex scriptis suis edidisse.

Qui exceptis d'Herbelot et Reiskio ^{a)} ex recentioribus de Māverdīo egerunt aut locos sive ediderunt sive interpretati sunt, inter eos primum locum obtinet Olaus G. Tychsen ^{b)}, tum Silvestre de Saçy ^{c)}, quem Iosephus ab Hammer-Purgstall ^{d)}, Worms ^{e)}, Alfredus a Kremer ^{f)} exceperunt; commemoranda denique sunt ea quae ipse ante hos duo annos de eius vita et scriptis ^{g)} edidi.

a) Notl. ad Abu-l-ied III, 180.

b) Takieddin al Makrizi tractatus de legalibus Arabum ponderibus et mensuris Rostochi MDCCC. Pag. 35, ed. nostr. pag. ۳۶ lin. paenult.

c) L. I. V. 16 e Magrizio, edit. nostrae pag. ۳۳۳ lin. 17.

d) L. I. passim.

e) L. I. Octobre 1812 pagg. 371 et 380, ed. nostr. pagg. ۳۶ et ۳۷; Avril pag. 293, ed. nostr. pag. ۳۸ seqq.

f) Sitzungsberichte der Kaiserlichen Academie der Wissenschaften. Philosophisch-historische Classe. Wien 1850. Vol. IV. 287—281, ubi caput decimum quintum, edit. nostr. pag. ۳۸ Germanice conversum exstat.

g) De vita et scriptis Māverdīi commentatio. Bonnae MDCCCL. Omissus est ibi pag. 33 codex داب الدين والدنيا inscriptus, quem Casirius Bibl. Esc. I, 151 memorat; aliumque eiusdem libri codicem itidem inscriptum in monasterio Frauenbergensi prope Fuldā nuper exstitisse, deinde ad Benedictinos Monacenses transisse me monuit vir summus I. Gildemeister. Scriptus est literis Magribiniciis foll. 183 formae quartae; sed tertiam fere partem manus recentior supplevit. Incipit: أخبرنا

litem affert iis Europae populis, qui cum Moham-
medicis vel commercia habent vel colonias in eorum
terras deduxerunt. Gravissimas autem huius generis
quaestiones, vulgo una cum aliis^{a)} disciplinis tractari
solitas Mâverdius primus^{b)} collegit, collectas disposuit
dispositas sub unum quasi conspectum^{c)} collocavit et lu-
culenter acuteque exposuit. Quod quanto successu fe-
cerit, veteres velut Maqrizius et Ibn Khaldûn satis tes-
tantur, cum sicubi de rebus politicis agunt, ad eius
auctoritatem confugere fere soleant; eandemque viam
recentiores tenuerunt. Nec id quidem immerito. Etenim
cum inter eos quos inspicere mihi licuit id genus scrip-
tores, alii nimio brevitatis studio ducti aenigmata divi-
nanda potius quam sententias intellegendas proponant, alii
futilium rerum farragine legentis animum verius obruant
quam instruant, Mâverdius utrumque vitium aequè
declinans, iustam brevitatem cum tanta perspicuitate
coniunxit, ut utra in re magis excellat, difficile diu-
dicatu sit.

a) Sic enim tituli de officio iudicis, de redditibus publicis aliisque in
libris de iure privato exstant; et doctrinam Imamâtus theologi
dogmatici explicant. Vide كتاب المواقف ed. Soerensen.
pag. ٢٩٩ seqq.

b) Hoc enim colligo ex pag. I lin. 11.

c) Quem ordinem secutus sit, pag. ٣٣٣ dixit.

PRAEFATIO.

Iurisprudentia etsi mature intercoepit, ite ut doctissimorum hominum studia in se converteret, tamen pauci fuerunt qui ius publicum sive politicum peculiari studio pertractare instituerunt. Quo factum est ut apud nostrates si ab his quae ad bellum sacrum^{a)}, soli proprietatem^{b)}, provinciarum administrationem^{c)} spectant, discesseris, haec iuris pars fere neglecta necit, quoniam usus eius latius patet, nec doctis solum viis ad accuratorem rerum Islamicarum cognitionem viam munit, sed etiam publicam quandam uti-

a) *Analekta Arabica* ed. Rosenmüller. I. Lipsiae MDCCCLXXV.

b) *Recherches sur la nature et les révolutions du Droit de Propriété territoriale en Égypte, depuis la conquête de ce pays par les Musulmans, jusqu'à l'expédition des Français.* Par M. Silvestre de Sacy. Mémoires de l'Institut, Classe d'histoire et de littérature arabe. I. pag. 1—165; V. pag. 1—75, VII. pag. 55—124.

Sur la constitution de la propriété territoriale dans les pays musulmans et subsidiairement en Algérie, par M. le docteur Worms. *Journal asiatique* 1842 Août—Septembre pag. 225—282; Octobre pag. 321—394, 1843 Janvier pag. 126—178; Avril pag. 285—311; 1844 Janvier—Février pag. 61—90; Mars pag. 160—186.

c) *Leben der Landesverwaltung unter dem Chahitate.* Von Joseph von Hammer. Berlin 1835.

GEORGIO · GUILIELMO · FREYTAG

IOANNI · GILDEMEISTER

GUILIELMO · PÜTZ ·

VIRIS · PRAESTANTISSIMIS

MAGISTRIS · DILECTISSIMIS

5196
- 517

